جامعة قاصدي مرباح ورقـــلة – الجزائر

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية
في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

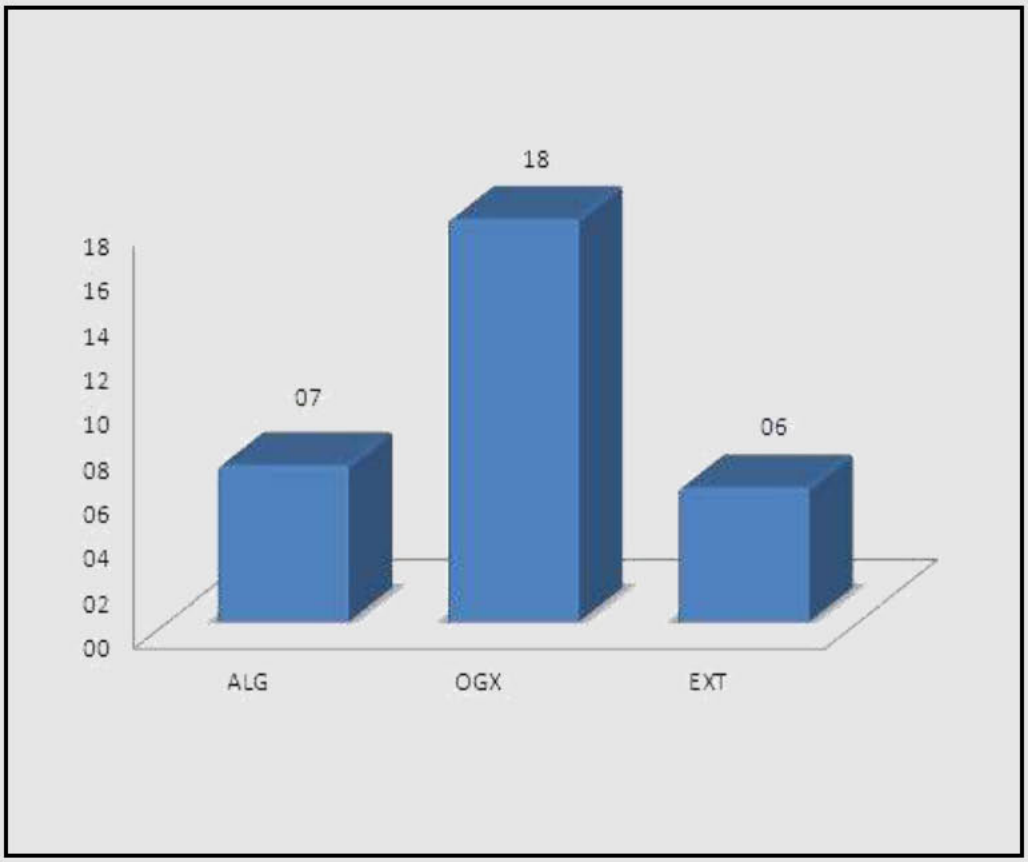

العدد 10 / 2012 - إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مطبعة جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية علمية محكمة، سنوية

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

تهتم المجلة بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد العاشر 10 / 2012

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مجلة الباحث ـ دورية علمية محكمة
تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

هيئة التحرير

مدير المجلة : أ.د/ بوطرفاية احمد (رئيس الجامعة)
رئيس التحرير: د/ شعوبي محمود فوزي
مدير النشر : د/خليفة عبد القادر

أعضاء الهيئة العلمية الإستشارية الدائمة :

أ.د/ أقاسم قـادة (جامعة الجزائر)
أ.د/ سيرجيو برنسياري (جامعة أنكونا - إيطاليا)
أ.د/ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي (جامعة الملك عبد العزيز - السعودية)
أ.د/ رفعت عودة الله الشتاق (الجامعة الأردنية الهاشمية - الأردن)
أ.د/ محفوظ احمد جودة (جامعة العلوم التطبيقية - الأردن)
أ.د/ قدي عبد المجيد (جامعة الجزائر)
أ.د/ تومي صالح (جامعة الجزائر)
أ.د/ عماري عمار (جامعة سطيف)
أ.د/ رحال علي (جامعة باتنة)
أ.د/ راتول محمد (جامعة الشلف)
أ.د/ بختي ابراهيم (جامعة ورقلة)
أ.د/ براق محمد (المدرسة العليا للتجارة - الجزائر)
أ.د/ ناصر دادي عدون (المدرسة العليا للتجارة - الجزائر)
أ.د/ الدواي الشيخ (جامعة الجزائر)
أ.د/ هواري معراج (المركز الجامعي بغرداية)
أ.د/ فرحي محمد (المدرسة العليا للتجارة - الجزائر)
أ.د/ مفتاح صالح (جامعة بسكرة)

أعضاء الهيئة العلمية الإستشارية المشاركة في هذا العدد :

د/ بلال سمير (جامعة قالـمة)

د/ رفاع شريفة (جامعة ورقلة)

د/ سليمان ناصر (جامعة ورقلة)

د/ قريشي محمد جموعي (جامعة ورقلة)

د/ نوفيل حديد (جامعة الجزائر)

د/ مصيطفى عبد اللطيف (المركز الجامعي بغرداية)

د/ بن عيشاوي احمد (جامعة ورقلة)

د/ بن ساسي إلياس (جامعة ورقلة)

د/ شعوبي محمود فوزي (جامعة ورقلة)

د/ بن قرينة محمد حمزة (جامعة ورقلة)

د/ بوعلام بوعمار (جامعة ورقلة)

د/ شيخي محمد (جامعة ورقلة)

د/ بن عيشة باديس (جامعة الجزائر)

د/ بن عمارة نوال (جامعة ورقلة)

معلومات الاتصال بالمجلة :

جامعة قاصدي مرباح - ورقـلة
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
موقع الإنترنت : http://rcweb.luedld.net
البريد الالكتروني : rcweb@luedld.net

قواعد النشر في المجلة

1 - الباحث، مجلة علمية أكاديمية محكمة، تهتم بنشر **الأبحاث التطبيقية** المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التي لم يتم نشرها سابقاً، و المعَالجة بأسلوب علمي موثق.

2 – ترسل المقالات وجوبا في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، ويشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word بنسق .RTF (نوع الخط بالعربية : Traditional Arabic، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 12)، يراعى في حجم المقال كحد أقصى 15 صفحة، بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً ؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر بلغة تحرير المقال (نوع الخط : Traditional Arabic، مقاسه : 12)، مع ضرورة إدراج الكلمات المفتاحية (Les mots clés) ؛ وننبه على ضرورة احترام علامات الضبط (La ponctuation) ؛ أما بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ والمسافة بين الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

وبغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل المطلوب، يمكنكم تحميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع المجلة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : Article_Ar.dot، أو النسخة الفرنسية : Article_Fr.dot)، على أساس أن هذا الملف يتماشى مع الشروط المذكورة (**يجب أن يكون المقال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**) ؛ لمزيد من التوضيح، يمكن الإطلاع بالموقع الإلكتروني للمجلة على مقال معياري Article_Standard.pdf.

3 - ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكتروني، وذكر أرقام الهاتف والفاكس (إن أمكن) ؛ وفي حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي يجب أن يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

4 - مادة النشر تكون موثقة كما يلي :
- بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة لمراجع الانترنت : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكتروني كاملا (يشمل الملف).

5 - توضع الإحالات والمراجع والمصادر والجداول في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص، (مراجع المقال هي فقط تلك المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا).

6 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ؛ المجلة غير ملزمة برد المقالات غير المقبولة للنشر.

7 - تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

8- على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة : http://rcweb.luedld.net/pa.htm
9- ننبه على أن كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.

10 - ترسل المواد وتوجه المراسلات فقط عن طريق البريد الإلكتروني : rcweb@luedld.net

- يمكنكم الإطلاع على قواعد النشر هذه، من خلال موقع المجلة : http://rcweb.luedld.net

المحتويات

تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية – Gravity Model، محمد لحسن علاوي 21-11

معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية - دراسة حالة الكوميسا -، ولد محمد عيسى محمد محمود 32-23

التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني، الحاج حنيش 42-33

واقع مناخ الاستثمار في الدول العربيّة (دراسة تحليلية)، عبد الحميد بوخاري 54-43

سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، بوزيد السائح 66-55

واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة 2000-2010 دراسة مقارنة، حسين شنيني 74-67

تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، فضيل رايس 83-75

دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، عبد الرزاق بن الزاوي & إيمان نعمون 98-85

العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، بولرباح غريب 110-99

دراسة إحصائية لمساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2007، محمود فوزي شعوبي & أحمد التيجاني هيشر 124-111

نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، منى مسغوني 136-125

دور وأهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداني بن بلغيث & محمد الطيب دويس 145-137

سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، محمد مسعي 160-147

الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، نصر الدين بن شعيب & مصطفى شريف 174-161

دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، عبد الغني دادان & محمد عبد الرحمان بن طجين 189-175

تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، عبد الرزاق مولاي لخضر 204-191

أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يوسف بوخلخال 216-205

أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009، مسعود صديقي & محمد الهاشمي حجاج 224-217

تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المسعرة ـ حالة المؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2009 ـ، عبد الوهاب دادن & حورية بديدة 238-225

أهمية مقاربة التدفقات في تقييم المؤسسة دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات، بلخير بكاري 247-239

تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة ـ حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن، محمود علي الجبالي 262-249

أثر الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة في الوحدات الحكومية الأردنية دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة، علي عبدالله الزعبي 270-263

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، حاج قويدر قورين 284-271

تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 1996-2007، محمد الطيب دويس & إبراهيم بختي 295-285

تنافسية مؤسسات التعليم العالي : إطار مقترح، عثمان بن عبد الله الصالح 310-297

المناخ التنظيمي والعلاقة مع الإدارة ودورهما في تحقيق الرضا الوظيفي للأكاديميين : دراسة تطبيقية مقارنة في إحدى الجامعات الماليزية، سناء عبد الكريم الخناق 320-311

أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية ـ دراسة ميدانية في جامعة ورقلة (الجزائر)ـ، العربي عطية 332-321

تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات العمومية ـ دراسة تطبيقية على عينة من المستشفيات ـ، الحاج عرابة 340-333

أثر التوجه نحو السوق على الأداء الكلي لمستشفيات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، عبد الإله سيف الدين غازي ساعاتي & شاكر تركي أمين 352-341

Le systeme comptable des entreprises tunsien apres 15 ans d'application : Présentation, tentative d'évaluation et perspectives futures , Mohamed Faker KLIBI 1-10

Essai d'évaluation du programme de la mise en valeur par le biais de la concession : Cas du projet Khechem Errih 2 , BOUMADDA Abdelbasset 11-14

تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية – Gravity Model

علاوي محمد لحسن*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : كثر الجدل في الآونة الأخيرة حول مدى فعالية الاعتماد على مدخل تحرير التبادل التجاري العربي البيني كآلية لدعم مشروع التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، لذا فالدراسة تحاول الوقوف عند أهم الفرص المتاحة لتوسيع حجم التبادل التجاري العربي البيني وذلك باستخدام نموذج الجاذبية من خلال مقارنة الأحجام الفعلية للتجارة العربية البينية مع الأحجام المقدرة أو المحتملة.
الكلمات المفتاح : التجارة العربية البينية، نموذج الجاذبية، منطقة التجارة الحرة، الاقتصاديات العربية.

تمهيد : يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي خاصة مع نمو وتزايد التكتلات الاقتصادية الدولية، وقد تم استخدامه من طرف العديد من الدول في تقدير حجم وارداتها أين كانت تفرض نوعا من الرقابة على الوردات. ويأخذ نموذج الجاذبية اسمه من قانون الجاذبية لنيوتن والذي يعزى للتجاذب بيت جسمين إلى كتلتيهما وعكسيا إلى المسافة بينها، ولقد ظهرت هذه المعادلة لأول مرة في دراسة **تنرجن** Tinbergen- أحد الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكاملي -، ثم تلي ذلك أول دراسة قياسية لتدفقات التجارة على أساس معادلة الجاذبية قام بها Poyhenen وأتبع ذلك دراسة لِـ Linnemann.

وقد لاقى هذا النموذج نجاحا صريحا من وجهة نظر الاقتصاد القياسي في حين تبقى مبرراته النظرية محل جدل واسع، وقد ظهرت عدة أشكال لهذا النموذج عرفت بمجموعة نماذج الجاذبية من أبسط نموذج وصولا إلى النموذج القاري. كما يهدف النموذج بالأساس إلى الاعتماد على مؤشرات واقعية حقيقية لمقارنة حجم التجارة الإقليمية المتوقعة المفترضة مع ما هو مجسد على أرض الواقع.

وتهدف الدراسة بالأساس إلى معالجة إشكالية لطالما شكلت موضوع جدل كبير وهي ما مدى جدية الاعتماد على تحرير التبادل التجاري العربي البيني كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ؟ بمعنى هل هناك إمكانية لتنمية وتوسيع التبادل التجاري العربي البيني ليكون كمرحلة بداية لمشروع التكامل الاقتصادي العربي ؟ منطقيا لا يمكن الإجابة على هذا التساؤل إلا من خلال مقارنة حجم التبادل التجاري العربي البيني الحقيقي مع ما يمكن أن يكون عليه أي المحتمل أو المفترض، وإجمالا تحاول هذه الورقة الإجابة على تساؤل جوهري مفاده : **هل أن التبادل التجاري العربي البيني أكثر أم أقل مما يمكن ؟**

I- الإطار النظري لنماذج الجاذبية :

كان هناك اهتمام خاص بتفسير التجارة الدولية من الناحية النظرية والتجريبية، حيث تقوم تلك النظريات على فروض المنافسة الاحتكارية واقتصاديات الحجم التي تقدم تفسيرا أفضل لحقائق تجريبية في التجارة الدولية. إن نموذج الجاذبية لقياس التجارة الدولية مشابه لقانون نيوتن الذي ينسب للتجاذب بين جسمين إلى كتلتيهما والمسافة بينهما، ووفقا لمفهوم الجاذبية فإن التجارة الثنائية بين إقليمين تعتمد على دخلهما (GNP. GDP)، وتعتمد على المسافة بينهما بصورة عكسية، حيث أوضح linneman أنه يجب أن نراعي الاعتبارات النظرية لنموذج الجاذبية للتجارة وهي ما يلي[1] :

- العرض الكلي المحتمل (صادرات) الدولة السوق العالمي؛

- الطلب الكلي المحتمل (واردات) الدولة من السوق العالمي؛

- العوامل التي تخلق مقاومة للتجارة والعوامل المؤثرة في درجة تركز التجارة.

وتعددت الدراسات القائمة على مفهوم الجاذبية المتضمن كل العوامل المؤثرة على حجم التدفقات التجارية مثل[2] :

- خلق التجارة فيما بين الدول الأعضاء وتحويل التجارة حيث أكدت الدراسات أن الزيادة في حجم التدفقات التجارية نتيجة المناطق الحرة أكبر مما يستطيع أن يحققه اقتصاد كل الدولة منفردا.

- التدفقات التجارية فيما بين التكتلات مع إضافة متغيرات لتعبر عن قيمة التعريفة وتكاليف النقل.

- قواعد المنشأ مع ضرورة أخذها بعين الاعتبار كمتغير يلي المسافة وحجم الدولة من حيث الأهمية.

* mlahcene80@yahoo.com

-معدلات الصرف والعوامل السياسية وأثر ذلك على التدفقات التجارة بين الدول.

كما يعتمد نموذج الجاذبية في تحديده على مجموعة من الأطر النظرية أهمها[3] :

- الإطار المستمد من الطبيعة ؛ - الإطار المبني على النموذج الاحتمالي ؛

- الإطار المبني على النظام الخطي للإنفاق ؛ - الإطار المستمد من نموذج (**هكشر- أولين**)

I-1- تصميم نموذج الجاذبية : تم تطوير نموذج الجاذبية في معظم الدراسات التجريبية، ومن خلال هذا الإسهام الفكري نجد أن معادلة الجاذبية قد أخذت شكل صيغة عامة يمكن أن تعدل وفقا لأغراض مختلفة.

I-1-1- النموذج البسيط لمعادلة الجاذبية : يمكن اشتقاق النموذج البسيط وفقا لـ (Mathur) على النحو التالي :[4].

بفرض أن كل دولة في حالة تخصص كامل سواء عبر القطاعات أو فيما بين الصناعة الواحدة، وأن كل المستهلكين في كل الدول لديهم نفس التفضيلات المتجانسة والأسعار.

فواردات الدولة هي Si وهي جزء من دخل الدولة (GDPj)j، حيث Si هي مساهمة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لهذا الشرط فإن صادرات الدولة j إلى الدولة i هي :

$$Xjt = S_i Y_i = SiSjy_w = \frac{y_i y_j}{y_w}$$

يحث :

$GDP_{y_w} = \sum_{i=j}^{n} y_j$ ، $si = \frac{y_i}{y_w}$. yj, yi الناتج المحلي الاجمالي للدول i، j على التوالي هي GDP للعالم،

وبأخذ لوغاريتم المعادلة السابقة نحصل على :

$$Log\ x_{ji} = b_0 + b_1.Log\ y_j + b_2 Log\ y_i$$

حيث : $b_1=b_2=1$ ، $b_0=-\log y_w$ وهو ثابت المعادلة. فهذه المعادلة بصرف النظر عن مفهوم المسافة تشبه معادلة الجاذبية البسيطة.

I-1-2- النموذج المستخدم لمعادلة الجاذبية : عرف نموذج الجاذبية مراحل عدة وصولا إلى شكله الحالي والأكثر استخداما وهو[5] :

$$x_{ij} = \alpha_0 y_i^{\alpha 1}.y_j^{\alpha 2}.L_i^{\alpha 3}.l_i^{\alpha 4} D_{ij}^{\alpha 5}.p_{ij}^{\alpha b}.e^{uij} \dots\dots\dots (1)$$

حيث : x_{ij} : الصادرات الكلية من الدولة i إلى الدولة j ؛ y_i, y_j : الدخل في الدولتين ؛ D_{ij} : المسافة الجغرافية بين الدوليين i و j ؛

P_{ij} : متغير صوري لترتيب التجارة ؛ U_{ij} : متغير عشوائي لحد الخطأ.

ويمكن كتابة هذه المعادلة على النحو التالي :

$$X_{ij} = \alpha_0 y_i^{\alpha 1}.y_j^{\alpha_2}.L_i^{\alpha_3^*}.L_j^{\alpha_4^*}.D_{ij}^{\alpha_5}.P_{ij}^{\alpha_6}.e^{uij} \dots\dots (2)$$

$$Y = \frac{y}{L}, \quad \alpha_3^* = \alpha_- + \alpha_3, \quad \alpha_4^* = \alpha_2 + \alpha_4$$

حيث :

$$X_{ij} = \alpha_0 y_i^{\alpha_1^*} . y_j^{\alpha_2^*} . Y_i^{\alpha_3^*} . Y_j^{\alpha_4^*} D_{ij}^{\alpha_5} . P_{ij}^{\alpha_6} . e^{vij}$$

حيث :

$$\alpha_1^* = -\alpha_3 \ , \quad \alpha_2^* = -\alpha_4 \ , \ \alpha_3^* = \alpha_1 + \alpha_3 \ , \quad \alpha_4^* = \alpha_2 + \alpha_4$$

وباستخدام اللوغاريتم الخطي تتحول المعادلة إلى:

$$\log X_{ij} - \alpha_0^* + \alpha_1^* . \log y_i + \alpha_2^* . \log y_j . \alpha_3^* . \log Y_i + \alpha_4^* . \log Y_j + \alpha_5 . \log D_{ij} + \alpha_6 P_{ij} + U_{ij}$$

حيث :

$$\alpha_0^* = \log \alpha_0 \ , \quad P_{ij} = (1,0)$$

ويلاحظ أن نماذج الجاذبية تستخدم بصورة عامة الدخول الاسمية عن معدل الصرف الجاري، ومع ذلك قد ينتج انحراف عندما تدخل الدول النامية أو دول الانتقال في العينة. فاستخدام تعادل القوى الشرائية (p.p.p) سوف يخفض انحراف التجارة المحتملة لهذه الدول، وهذا الاستخدام يعتبر أكثر ملائمة لتقدير التجارة المحتملة في الأجل الطويل عند المستوى الذي تعدل فيه كل أسعار الصرف تجاه حدوث التوازن. وعند استخدام معدل الصرف الجاري يتم استخدام عينة فرعية لتجارة البلدان مع كل الشركاء سواء كانت دولا نامية أو صناعية.

I-2- تطبيقات نماذج الجاذبية : يعد نموذج الجاذبية أحد من الأدوات الشائعة في الدراسات التجريبية لمعالجة موضوعات مرتبطة بالتجارة الدولية، ويمكن أن نشير إلى أربع استخدامات لتطبيق النموذج كما يلي :[6]

I-2-1- التكلفة عند الحدود Cost of border : في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين i و j فإن نفس الحدود يمكن أن تكون عائقا للتجارة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير فإن التجارة البينية للإقليم يجب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة ما بين الأقاليم في i و j وهو ما يعرف بأثر الحدود.

I-2-2- تفسير أنماط التجارة Explaining Trade patterns : يمكن تفسر أنماط التجارة باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك التجارة الكلية والتجارة الثنائية فيما بين الصناعات، حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة وهذه المؤشرات سواء كانت كلية أو بمتوسط مرجح تم تفسيرها باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك نوع التجارة كطريقة بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات Intra-Industrial Trade .

I-2-3- خلق التجارة مقابل تحويل التجارة Trade creation versus trade diversion : حيث تم استخدام معادلة الجاذبية في معالجة موضوع الإقليمية باعتبار أن دولتين i، j قد وقعنا اتفاقية إقليمية ومتغيرين :

الأول : هو "Both in" ومعناه أن الدولتين في الاتفاقية.

الثاني : "in out" ومعناه أن الدولتين خارج نطاق الاتفاقية، وعليه إذا كانت الإشارة المقدرة للمتغير "both in" موجبة فإن هناك خلقا للتجارة نتيجة الإقليمية وعلى العكس لو أن الإشارة المقدرة للمتغير "in out" سالبة فإن هناك تحويل للتجارة ويتم إجراء هذا الاختبار لكي نصور التجارة المحتملة كنتيجة لأنظمة التكامل الإقليمي.

I-2-1- تقدير التجارة المحتملة Calculation of Trade potentials : يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية بين دول العينة التي تم اختبارها وتستخدم المعادلة السابقة الذكر في عملية المحاكاة للحصول على التجارة الثنائية الطبيعية بين أي زوج من الدول بالاعتماد على (المسافة) الناتج القومي الإجمالي، السكان...) ومقارنتها بعد ذلك بالمشاهدة فنحصل على الصادرات الثنائية المحتملة، وهو ما يمثل موضوع دراستنا.

ورغم الإشادة التي حظي بها هذا النموذج في أدبيات الاقتصاد الدولي وتحديدا ضمن أدبيات الفكر التكاملي، إلا أنه لا يخل من جملة الانتقادات والعيوب.

I-3- عيوب نماذج الجاذبية : لقد ظهرت مجموعة من المشاكل المرتبطة بتطبيق نموذج الجاذبية والتي لا تقلل من أهمية النموذج والقدرة التفسيرية التي يتصف بها، وإنما تجعل القياس القائم على النموذج أقل دقة فقط.

I-3-1- مشكلة تعدد العلاقات الخطية Problem of multicolinearity : ضمن فروض نموذج الانحدار المتعدد أنه لا توجد أي علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية من النموذج. ولما كان هناك ارتباط بين زوجين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية التي يتضمنها النموذج خصوصا تلك التي تتضمن بيانات سلاسل زمنية وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات السابقة لاختبار تعدد العلاقات الخطية فإن أي منها لم يتلق قبولا واسعا، وواحدا من تلك الاختبارات يشترط العدد المرتبط بيانات التغيرات، وعندما يزيد هذا العدد عن 20 أو 30 يدل ذلك على وجود تعدد للعلاقات الخطية[7].

I-3-2- مشاكل مرتبطة بكيفية قياس متغيرات مثل الدخل والمسافة : لا توجد هناك أي مشاكل سوى توحيد طريقة القياس المستخدمة في نماذج القياس وعليه فسوف نستخدم GNP، GNP Per Capita كمقياس للدخل ونصيب الفرد من الدخل القومي باستخدام طريقة Atlas، وفقا لسعر الصرف الجاري مقابل الدولار الأمريكي US$.

أما في المسافة فيتم حساب أقصر مسافة دائرية بين عواصم الشركاء التجاريين من العلاقة :

$$\Delta = \tau_j - \tau_i$$

$$\Delta_{ij} = Arc\ cos\left[\sin Q_i . \sin Q_j + cos Q_i . cos\ Q_j . cos \Delta_{ij}\right] z$$

حيث : z المسافة بالكيلومترات، Δ_{ij} تمثل الفرق بين τ_i و τ_j ؛ Q خط العرض، τ خط الطول.

I-3-3- البيانات المستخدمة في النموذج : سواء باستخدام بيانات قطاعية أو بيانات سلاسل زمنية قطاعية،فهناك صعوبة في جمع البيانات عبر فترة زمنية طويلة، حيث كان ذلك يمثل قيدا لاستخدام النموذج في الماضي، حيث اقتصر استخدامه على الدول المتقدمة فقط.

وقد توجهت العديد من الدراسات إلى تقدير الآثار التجارية للاتفاقيات الإقليمية للتجارة كالمجموعة الأوروبية ومجموعة **النافتا**، ومنظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي باستخدام متغيرات وهمية تأخذ القيمة واحد (1) إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الاتفاقية والقيمة صفر (0) ما عدا ذلك[8]. وأدى ذلك إلى العديد من الانتقادات حيث يظن البعض أن استعمال المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج، بالإضافة إلى التشكيك أصلا في مدى ملاءمة النموذج الخطي للجاذبية وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

وبالرغم من هذه الانتقادات وغيرها إلا أن نموذج الجاذبية يستخدم بشكل واسع مدفوعا بالتطور الهام في منهجيات الاقتصاد القياسي المختلفة، والتي تمكن من تقدير العلاقات السببية بين المتغيرات المفسرة وتدفقات التجارة، وقد مكنت هذه الدراسات من الوقوف على أهمية هذه التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء.

II-أداء وواقع التجارة العربية البينية :

لقد تجدد الاهتمام مؤخرا بالتكامل الإقليمي بين الدول العربية ممثلا في مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA، ومن خلال برنامج تنفيذي يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالترتيبات الإقليمية، حيث تقرر إزالة الرسوم والقيود الجمركية المفروضة على التجارة العربية البينية لفترة عشر سنوات.

ولسنا هنا بصدد تحليل مكاسب التكامل الإقليمي العربي ووفورات الحجم التي يوفرها، لكن هل تمثل الإجراءات المتخذة لإنعاش التبادل التجاري العربي البيني المدخل السليم لمشروع التكامل ؟

II-1- تطور التجارة العربية البينية للفترة 2005-2009 : ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3% سنة 2009 مقارنة مع 8.7% سنة 2008، في حين تراجعت حصة الواردات البينية إلى الواردات الإجمالية لتبلغ 11.2% مقارنة بـ 11.9 في 2008. وترجع زيادة أهمية الصادرات البيئية في الصادرات الإجمالية إلى انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية (نتيجة الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي) بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الصادرات البينية وحصل عكس ذلك بالنسبة للواردات الإجمالية التي انخفضت بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية[9]، كما يوضحه الجدول (1).

وباحتساب مساهمة التجارة البينية من التجارة الإجمالية لعدد من التجمعات العربية، وهي مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي دول اتفاقية أغادير، بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يتبن أن تطور مساهمة التجارة البينية إلى التجارة الإجمالية من جانب الصادرات خلال الفترة (2005-2009). كانت أعلى بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كما يوضحه الشكل (1) والجدول (2).

وبمقارنة مساهمة التجارة العربية البينية مع التجارة البينية لتجمعات دولية غير عربية، يتبين أن مجمعي دول **المركوسور** ودول آسيا تشارك تجارتها البينية بنصيب أكبر مما تساهم به التجارة العربية البينية في تجارتها الإجمالية للتجمعات العربية.

II-2 مؤشرات تقييم آداء التجارة العربية البينية : قبل إسقاط نموذج الجاذبية على التجارة العربية البينية نَتَبين آداءها من خلال مؤشرين شائعي الاستخدام وهما مؤشر تركز الصادرات (وهو مؤشر أو معدل مستخدم ضمن نموذج الجاذبية)، أما المؤشر الثاني فهو مؤشر تشابه أنماط التجارة وخصائص الدول.

رغم أن التجارة العربية البينية تبدو أقل من معدلاتها المرتقبة لدى الكثيرين، إلا أنه هناك ملاحظة مهمة مفادها أنه إذا تم استبعاد النفط من الصادرات العربية، تصبح التجارة العربية البينية ذات معدلات مقبولة، خصوصاً إذا ما قارناها بأقاليم ذات درجات نمو اقتصادي مشابهة، وهذه نقطة بالغة الأهمية لأنها توضح أن هناك الكثير من السلع التي يمكن أن تدخل في نطاق التجارة العربية البينية عن تلك البيانات التي تتضمن النفط.

II-2-1- مؤشر معدل تركز الصادرات : وهو مؤشر يقيس درجة التنوع أو التركز في هيكل صادرات الدولة، وتتراوح قيمة الرقم القياسي بين صفر وواحد صحيح، ويمثل الصفر أدنى درجات التركز، وأقصى درجات التنوع، وتزيد درجة التركز كلما اتجهت القيمة نحو الواحد الصحيح الذي يمثل أقصى درجات التركز.

ويمكن قياس معدل تركز الصادرات لكل دولة من الدول كالتالي :

معدل تركز الصادرات= قيمة صادرات أكبر ثلاث سلع من حيث القيمة/ قيمة الصادرات الكلية.

عند تطبيق أو احتساب متوسط معدل تركز الصادرات لفترة الدراسة يتبين أن الدول العربية متباينة من حيث تركز صادراتها، حيث تمثل دولاً مثل ليبيا، الإمارات، العراق، اليمن وموريتانيا، الأردن أعلى معدل تركز للصادرات على مستوى الدول العربية، في حين بينت النتائج أن للبنان سجل أقل معدل تركز للصادرات على مستوى الدول العربية، كما يوضحه الجدول (3).

II-2-2- مؤشر تشابه أنماط التجارة وخصائص الدول : إن أنماط التجارة مرتبة وفقاً للمزايا المقارنة كنتيجة للاختلاف في خصائص جانب العرض الدولي، وبالتالي فإن الدول التي لها خصائص متشابهة لابد وأن يكون بها نفس نمط التجارة أو نمط تجارة مشابه.

ويقاس التشابه بالارتباط بين متجهات صافي التجارة للدول ثنائياً، فالدول الأكثر تشابهاً يكون لها أكبر معامل ارتباط موجب، في حين يكون للدول الأقل تشابهاً أصغر معامل ارتباط سالب.

تبين نتائج المؤشر لنفس الفترة (كما يوضحه الجدول (4)) وجود تشابه بين بعض الدول العربية، وهي دول (الجزائر، السعودية، الكويت، والإمارات)، ويتضح وجود تشابه أقل فيما بين (مصر، السعودية، المغرب، ليبيا)، وعليه يمكن تفسير التجارة فيما بين الكويت والإمارات من خلال المنافسة غير الكاملة والتكلفة المتناقصة، فمتوسط التكاليف للمنشآت في أي صناعة والتي ربما تنخفض بزيادة الناتج تعد من أسس التجارة، بينما يمكن تفسير التجارة فيما بين (مصر، المغرب، السعودية، ليبيا) من خلال نسب عناصر الإنتاج، حيث تخلق الاختلافات في وفرة العناصر اختلافاً في تكاليف التجارة وعليه تختلف أسس التجارة[10].

III- التجارة العربية البينية ونموذج الجانبية :

من أجل تبين ما إذا كانت تجارة الدول العربية أقل أو أكثر مما هو متوقع، دراسة فاعلية اتفاقيات التجارة العربية الجزئية الإقليمية، قمنا باستخدام الأسلوب المتبع في الدراسات التطبيقية للتجارة الدولية ونعني به نموذج الجانبية، وكما أشرنا ووفقاً لهذا النموذج فإن التجارة بين دولتين عربيتين تتأثر بحجمهما (حاصل ضرب ناتجيهما الإجماليين)، والمسافة بينهما، ويعود إدراج المسافة إلى أنه يمكن اعتبار أن تكاليف النقل والمعاملات تزداد مع كبرها، ونظراً إلى أن عدداً من العوامل مثل العملة المشتركة وترتيبات التجارة الحرة ووجود حدود مشتركة يمكن أن تؤثر في تكاليف النقل أو المعاملات[11].

III-1- الدراسات التطبيقية السابقة لنموذج الجانبية على التجارة العربية البينية : لا يوجد عدد كبير من الدراسات لقياس تدفقات التجارة العربية البينية على أساس نموذج الجانبية، بل ركزت معظم الدراسات على قياس تدفقات التجارة الثنائية ومن أهمها:

- دراسة حسني لتحليل تدفقات التجارة السلعية الثنائية بين مصر والدول العربية، حيث تضمنت الدراسة ست عشر دولة عربية وسبعة متغيرات للفترة 1990-1996 بمعامل تحديد[12] R^2= 42.6 .
- دراسة لِـ Limam, Imed and Adil Abdallah لقياس تدفقات التجارة الثنائية بين الدول العربية وتضمنت الدراسة إحدى وعشرين دولة واثني عشر متغيراً لفترة زمنية من 1988-1995.[13]

ولعل من أحدث الدراسات وأشملها دراسة عبد مولاه (2009)، حيث تناولت الدراسة تدفقات التجارة لِـ 21 دولة عربية للفترة 1990-2007 من محاولة لتقدير أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى ثلاثة تكتلات إقليمية أخرى مماثلة في مجلس التعاون الخليجي العربية والاتحاد المغاربي واتفاقية أغادير في تحفيز التجارة العربية البينية.[14]

III-2- البيانات وتقدير معادلة الجانبية : تتعلق بيانات التجارة السلعية العربية وفق دولة المنشأ ودولة المقصد للفترة 2000-2009، حيث شملت 19 دولة عربية أي دول الجامعة باستثناء (جيبوتي، جزر القمر والصومال)، وتم الاعتماد على جداول الاستبيان الإحصائي المعدة من قبل صندوق النقد العربي ضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لنفس السنوات. أما اتجاهات التجارة فتم اعتماد تقارير صندوق النقد الدولي حول اتجاهات التجارة العالمية، وبخصوص حجم الناتج المحلي لكل دولة وعدد السكان والمتغيرات التنموية الأخرى فقد جرى اعتمادها من تقريري مؤشرات التنمية العالمية والمنشورين على موقع البنك الدولي.

وبالاعتماد على الصيغة المستخدمة لنموذج الجاذبية والمشار إليها سابقا نجد :

$$\text{Log } (X_{ij})=-6.212423+0.523833 \log (GNI)_i + 0.271779 \log (GNI)_j+0.459105 \log (GNI \text{ per Capit})_i + 0.074271 \log (GNI \text{ per Capit})_j -0.819303 \log (dist)_{ij}+0.703015 \log (adj)+0.230766 \log (lang)_{ij} – 0.181796 (ECR)_j$$

$A_{dj}.R^2 = 99.9959.$

فالثلاثة متغيرات التالية تم التعبير عنها في صورة level وليس في صورة log وهي :

CLL : اللغة المشتركة ؛ CRL : مستوى (معدل تركز الصادرات) ؛ SBL : مستوى الحدود المشركة (الجوار الجغرافي)

حيث تشير رموز المعادلة إلى ما يلي:

Bo : ثابت المعادلة ؛ (GNI)ij : الدخل القومي الإجمالي للدولتين i وj ؛ (dist)ij : أقصى مسافة دائرية مطلقة بين الدولتين i وj ؛

(adj)ij : الجوار الجغرافي بين الدولتين i وj : (lang)ij : اللغة المشتركة بين الدولتين i وj ؛ (ECR)j : معدل تركز الصادرات للدولة j ؛ Ue : حد الخطأ.

في ضوء نتائج تقدير المعادلة السابقة نقبل فرضية الدراسة القائلة: "يفسر نموذج الجاذبية التجارة العربية البينية"، حيث يلاحظ ارتفاع معادل التحديد المرجح (بالدرجة التي يمكن معها استخدام المعادلة السابقة كنموذج لمحاكاة التجارة وكذا التنبؤ بتدفقات التجارة العربية البينية السلعية وذلك بتحديد بعض المتغيرات التفسيرية المشار إليها سابقا (المسافة، اللغة...)

أما التفسير الاقتصادي للإشارة السالبة لمعامل معدل تركز الصادرات فيدل ذلك على العلاقة العكسية بين معدل تركز الصادرات وحجم واردات الدولة من حيث عدد المجموعات السلعية، بمعنى أدق كلما ارتفع معدل تركز صادرات دولة (أي انخفاض عدد المجوعات السلعية التي تصدرها) أدى ذلك إلى زيادة حجم وارداتها (زيادة عدد المجموعات السلعية التي تستوردها الدولة)، ونتائج تطبيق النموذج موضحة في الجدول (5) .

III-3- تحليل نتائج تطبيق نموذج الجاذبية : تؤكد قراءة نتائج النموذج كما يبينه الجدول (5) في الشكل (2) :

- تجاوز قيم الصادرات المحتملة لقيم الصادرات الفعلية، وبالتالي وجود فرص تصديرية متاحة للدول العربية وجب عليها توجيه مواردها لاستغلال هذه الفرص.

- حجم الفرص التصديرية للمنتجات العربية في الأسواق العربية منخفض مقارنة بما هو متاح من اتفاقيات إقليمية مشابهة وبنفس معدلات التبادل التجاري البيني.
- تأتي فرص وتجارة الإقليم في المرتبة الرابعة لأحسن الدول العربية من حيث التبادل التجاري البيني كالسعودية والأردن وذلك بعد أقاليم الاتحاد الأوروبي، **النافتا** ودول شرق أسيا.
- استغلال الفرص التصديرية العربية البينية مربوط بمؤشر صافي الصادرات العربية البينية والذي سجل معدلات سالبة في كل (السودان، سوريا، العراق، البحرين).
- عجز الاتفاقيات التجارية الجزئية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي في تحقيق نمو في حجم التجارة العربية البينية مقارنة بتأثير منطقة التجارة الحرة العربية.
- لا يمكن ضمن هذا التحليل إهمال العوامل السياسية والتي مجموعة العوامل التي تعكس وجود تقارب أو عداء سياسي بين حكومة دولة عربية ونظيرتها، وهو ما لم يدرجه النموذج وذلك في ظل افتراض وجود أسس اقتصادية لهذه التدفقات التجارية.

خلاصة : يعتبر نموذج الجاذبية من أحدث وأنجح النماذج المستخدمة لقياس تدفقات التجارة داخل الإقليم أو حتى بين الأقاليم، ورغم تطور النموذج من شكله البسيط إلى النموذج الحالي إلا نتائج تطبيقه في معظم الدراسات كانت مقبولة وواقعية.

وبالرجوع إلى مؤشري تركز الصادرات وتشابه الدول نجد أن هذا التشابه لا يقوم على أساس فردي بين الدول العربية وإنما على أساس إقليمي، وهو ما ينعكس في شكل تباين في الموارد والسلع على المستوى العربي وهو ما يمثل أحد العوامل المشجعة لزيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني.

ورغم أن مستويات التبادل التجاري العربي البيني أقل مما هو متاح أو أدنى من الفرص المتاحة – مثلما أثبته النموذج – ووجود فرص لرفع مستويات التبادل التجاري العربي البيني، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذا المدخل أي مدخل تحرير التبادل التجاري البيني لوحده حيث من الضروري تدعيم مشروع التكامل بعمليات التكامل القطاعي ويبدو القطاع الزراعي أو السياحي الأنسب بالنظر للمقومات العربية المتوفرة والمتباينة فيما بينها.

يمثل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الفرصة الأخيرة لدعم التعاون الاقتصادي والتجاري العربي، كما يمثل المشروع اختبار حقيقي لمدى إدراك هذه الدول لأهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي، ورغم البوادر الإيجابية المحققة إلا أن هناك عملا كبيرا لا زال ينتظر الحكومات والشعوب العربية على أكثر من صعيد.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.5	8.5	8.8	8.7	10.3
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	12.6	13.4	12.01	11.9	11.2

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص : 173

الجدول (2) : مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية وغير عربية مختارة عامي 2005 و 2009

التجمعات	قيمة التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)				حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (%)		حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (%)	
	الصادرات		الواردات					
	2005	2009	2005	2009	2005	2009	2005	2009
تجمعات عربية								
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	44.812	74.355	38.487	66.898	7.9	10.3	11.1	11.2
مجلس التعاون الخليجي	20.012	31.036	15.751	21.046	5.0	6.0	8.3	6.2
اتحاد دول المغرب العربي	2.154	3.298	1.816	2.972	2.0	2.9	2.7	2.6
دول اتفاقية أغادير	642	2.225	924	1.951	1.3	3.9	1.3	1.8
تجمعات غير عربية مختارة								
دول المركوسور Mercosur	21	42	22	45	12.9	14.9	19.7	17.2
دول آسيان ASEAN	162	252	144	229	24.9	25.5	24.3	24.5

- منظمة التجارة الحرة جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي، الصومال، موريتانيا وجزر القمر) ؛ - مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت) ؛ - اتحاد دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا) ؛ - دول اتفاقية أغادير

(الأردن، تونس، مصر والمغرب) ؛ - دول المركوسور (الأرجنتين، البرازيل، البارغواي واليوراغواي) ؛ - دول أسيان (أندونسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، بالإضافة إلى بروناي، كمبوديا، اللاوس، مينمار وفيتنام).

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ومنطقة التجارة العالمية، قاعدة بيانات التجارة العالمية.

الجدول (3) : معدل تركز الصادرات لبعض الدول العربية (2005-2009)

السنوات/ الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	السنوات/ الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	0,0887/80	0,887/99	0,883/93	0,867/101	----------	المغرب	0,303/170	0,316/174	0,295/180	0,284/180	0,287/182
البحرين	----------	----------	----------	0,849/80	0,855/101	عمان	0,821/152	0,70/165	0,807/169	0,858/165	0,863/153
مصر	0,492/170	0,352/198	0,426/172	0,654/161	0,46/173	قطر	----------	0,778/37	0,856/43		0,905/46
العراق	0,984/0	0,98/0	0,994/0	0,996/0	0,993/0	السعودية	----------	0,872/194	0,903/196	0,935/186	0,933/195
الأردن	0,407/128	0,469/132	0,395/147	0,23/148	0,359/143	السودان	0,549/22	0,357/27	----------	0,842/33	----------
الكويت	0,896/161	0,846/144	0,856/178	----------	----------	سوريا	0,555/108	----------	----------	0,763/90	----------
لبنان	0,176/181	0,184/175	0,172/178	0,218/172	0,168/177	تونس	0,932/186	0,403/187	0,38/194	0,354/190	0,371/195
ليبيا	0,9478/29	0,9478/29	0,9478/29	0,9478/29	0,9478/29	الإمارات	0,923/0	0,913/0	0,9127/126	0,939/151	0,9178/170
موريتانيا	0,9671/0	0,960/0	0,96/0	0,9753/0	0,9711/0	اليمن	0,67	0,762	0,678	0,662	0,6329

مُعدة بناء على : 1) صيغة المؤشر المشار إليها سلفا. 2) إحصائيات التجارة العربية (صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية)

الجدول (4) : مقياس تشابه نمط التجارة العربية الإقليمية لمتوسط الفترة 2005-2009

	ALG	BAH	EGY	IRQ	JOR	KUW	LEB	LYB	MUR	MOR	QAT	OMA	SAU	SOM	SUD	SYR	TUN	EMI	YEM
ALG	1,000000	0,845109	0,845025	0,703107	-0,189925	0,952364	0,187098	0,895467	-0,653753	-0,426106	0,773983	0,941459	0,964392	-0,598903	0,909069	0,764782	-0,514680	0,888271	0,859464
BAH	0,845409	1,000000	0,573354	0,701799	0,169783	0,719604	0,151983	0,664096	-0,778886	-0,639866	0,772652	0,747915	0,819321	-0,655838	0,797137	0,517848	-0,813674	0,576804	0,650005
EGY	0,84525	0,573354	1,000000	0,295719	-0,647674	0,890691	-0,202123	0,776388	-0,338839	-0,055417	0,405209	0,859392	0,928057	-0,214233	0,704598	0,443599	-0,304390	0,880496	0,850257
IRQ	0,703107	0,701799	0,295719	1,000000	0,440624	0,594735	0,57593	0,50021	-0,882975	-0,902445	0,981472	0,723598	0,540264	-0,945890	0,868508	0,768372	-0,443583	0,587688	0,623313
JOR	-0,189925	0,169783	0,647674	0,440624	1,000000	-0,40148	0,373343	-0,363231	-0,457654	-0,714477	0,320932	0,268556	-0,376834	-0,553116	-0,270050	0,135974	-0,371713	-0,462857	-0,391659
KUW	0,952384	0,719604	0,890891	0,594735	-0,40148	1,000000	0,250017	0,939927	-0,474275	-0,296697	0,701339	0,952668	0,962100	-0,420918	0,885915	0,671212	-0,275801	0,970477	0,938135
LEB	0,187098	0,151983	-0,202123	0,57593	0,372243	0,250017	1,000000	0,359903	-0,162563	-0,632133	0,572064	0,203464	0,038722	-0,347546	0,362444	0,488643	0,281626	0,258817	0,225102
LYB	0,895467	0,664096	0,776388	0,50021	-0,363231	0,939927	0,359903	1,000000	-0,29511	-0,231423	0,597916	0,804977	0,880214	-0,285125	0,741739	0,724900	-0,194990	0,866609	0,775346
MUR	-0,653753	0,778885	-0,338839	-0,882975	-0,457654	-0,474275	-0,162563	-0,29511	1,000000	0,820429	-0,862838	-0,673837	-0,543425	-0,957116	-0,795412	-0,544599	0,746014	-0,444439	-0,547248
MOR	-0,425106	-0,639866	0,055417	-0,902445	-0,714477	-0,296697	-0,532133	-0,231423	0,820439	1,000000	-0,875845	-0,347059	-0,267676	0,869519	-0,651160	-0,502659	0,474517	-0,253369	-0,353310
QAT	0,773983	0,772652	0,405209	0,981472	0,320932	0,701339	0,572064	0,597916	-0,862838	-0,875845	1,000000	0,80751	0,650325	-0,889346	0,930310	0,729415	-0,447511	0,683754	0,735206
OMA	0,941459	0,747915	0,859392	0,723598	-0,268556	0,952668	0,203464	0,804977	-0,673837	-0,437059	0,80751	1,000000	0,933511	-0,612476	0,966815	0,656984	-0,377748	0,956212	0,971935
SAU	0,964392	0,819321	0,928057	0,540264	-0,376834	0,962100	0,038722	0,880214	-0,543425	-0,267676	0,650325	0,933511	1,000000	-0,427561	0,855358	0,580028	-0,489540	0,896491	0,894323
SOM	-0,598903	-0,655838	-0,214233	-0,94589	-0,553116	-0,420918	-0,347546	-0,285125	-0,957116	0,865419	-0,889346	-0,612476	-0,427561	1,000000	-0,763081	-0,679978	0,586755	-0,417865	-0,473013
SUD	0,909069	0,797137	0,704598	0,868508	-0,027005	0,885915	0,362422	0,741739	-0,795412	-0,65116	0,39031	0,966815	0,855358	-0,763081	1,000000	0,700845	-0,432569	0,882116	0,921618
SYR	0,764782	0,517848	0,443599	0,768372	0,135274	0,671212	0,484643	0,7249	-0,544599	-0,502659	0,729415	0,656984	0,580028	-0,679978	0,700545	1,000000	-0,232668	0,651697	0,516995
TUN	-0,51468	-0,813674	-0,30439	-0,443583	-0,371713	-0,275801	0,281626	-0,17499	0,746014	0,474517	-0,447511	-0,377748	-0,489540	0,586755	-0,432569	-0,232668	1,000000	-0,121902	-0,222912
EMI	0,858271	0,576804	0,88046	0,587688	-0,462857	0,970477	0,258817	0,866609	-0,444439	-0,253369	0,683754	0,956212	0,896491	-0,417865	0,882116	0,651697	-0,121902	1,000000	0,965402
YEM	0,859464	0,650005	0,850257	0,623313	-0,391659	0,938135	0,225102	0,775346	-0,547248	-0,35331	0,735206	0,951935	0,89423	-0,473013	0,921618	0,516995	-0,222912	9,965402	1,000000

المصدر: بيانات مستخرجة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لتكوين متجه رأس لصافي صادرات كل دولة عربية في تجارتها الإقليمية لقياس معدل الارتباط ومن ثم التشابه أو الاختلاف في نمط التجارة للفترة 2005-2009.

الجدول (5) : الصادرات العربية البينية المحتملة وفق نموذج الجاذبية، القيمة بالدولار الأمريكي

الدولة	الصادرات المشاهدة	صادرات المحاكاة	الدولة	الصادرات المشاهدة	صادرات المحاكاة
الجزائر	551.555.556	874.312.219	المغرب	334.638.277	1.389.794.570
البحرين	858.850.575	1.108.839.477	عمان	1.733.400.822	1.886.453.155
مصر	630.142.133	1.234.114.296	قطر	845.456.139	1.234.719.037
العراق	1.732.492.300	2.461.217.331	السعودية	8.898.102.406	10.405.876.114
الأردن	760.655.276	2261167690	السودان	443.774.753	844.316.208
الكويت	731.888.911	844.682.118	سوريا	1.521.284.162	2313.947.110
لبنان	561.345.471	716.513.801	تونس	1.060.196.995	1.432.861.223
ليبيا	657.626.450	962.318.444	الإمارات العربية المتحدة	3.981.787.467	5.308.212.479
موريتانيا	13.803.659	30.103.200	اليمن	295.061.343	512.391.207
إجمالي الصادرات المشاهدة	26.028.869.054		إجمالي صادرات المحاكاة	33.721.839.679	

الشكل (1) :حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات للتجمعات العربية

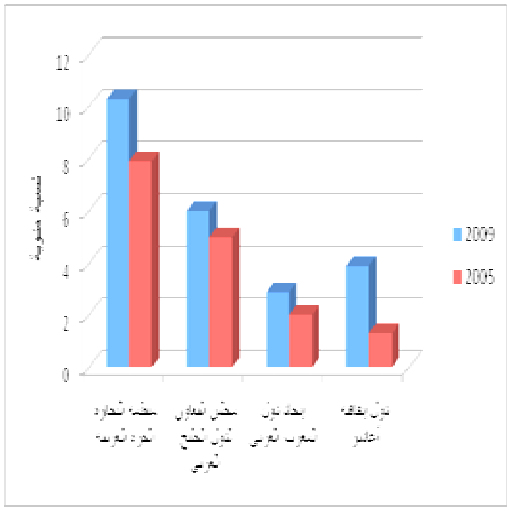

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 175

الشكل (2) : رسم بياني يوضح حجم الصادرات الفعلية والمحتملة وفق نموذج الجاذبية

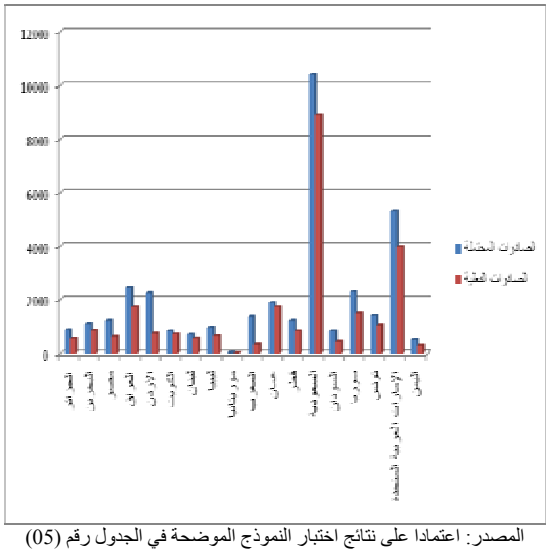

المصدر: اعتمادا على نتائج اختبار النموذج الموضحة في الجدول رقم (05)

الإحالات والمراجع :

[1] -Tiiu Paas, « Gravity Approch of modeling Trade Flows Between Estonia and the main Trading Partners", University og Tartu 2000, pp: 8-12.

[2] -Kandogam Y, "Consisten Estimates of Regional Blaocs: Trade Eects Review of International Economics, 2008, p: 301.

[3] -R.C. Feenstra; Markusen J.A. and Rose A.K, "Using the Gravity Equation to differentiate Amony Alternative Theories of Trade", NEBR Working Paper n:° 6804, 2004, p:22.

*يرى فالراس أن لكل دولة دوال طلب وعرض لكل السلع، وأن الدخل الكلي هو تقريبي لمستوى الطلب في الدولة المستوردة، ومستوى العرض في الدولة المصدرة، ويتم النظر لمعادلة الجاذبية على أنها صورة مصغرة للتجارة (حجم التجارة) لتقريب القيمة، وتعتبر المسافة تقريب لنفقات النقل.

[4] -K. Somesh , Mathur, "Pattern of international trade, new Trade theories and Evidence from Gravity Equeation analysis" The Indian Economic journal, 1999, Volune 47, n:° 04, p:78.

[5] -International Trad Center, "Trade Sin, the ITC simulation model of Bilateral, Trade potential", ITC Market Analysis Section, 2000, p:12.

[6] -J Howard wall, "Gravity Model Specification and the Effects of the Canada US border, "Federel reserve Bank of s+ Louis, working paper n:° 024, 2008, p:° 17.

[7] -Kandogam Y, Op. Cit, p: 309.

[8] -Adams W, Fee P, Gali J; "Trade and Investment effects of Preferential Trading arrangements old and new evidence, Productivity commission staff working paper, Canbera, 2003, p: 05.

[9]- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي الموحد، 2010، ص : 174.

[10] -Robert M. , Dunn, Jr. International Economics, Rutlede, Landon, 2005, p p :55-119.

[11]- رانيا سنيسي، تحليل التجارة العربية البينية بواسطة نموذج جاذبية، في كتاب منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص: 210.

[12]- محمود حسن حسين، تحليل تدفقات التجارة البينية السلعية بين مصر والبلدان العربية، المجلة العلمية للبحوث الدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول 1998، ص:27.

[13] -Imed Limam and Adil Abedalla, Inter Arab Trade and the Poyential success of GAFTA, the Arab Planinig invstitute, API/WPS 98/06, 2006, p: 06.

[14] -Abdmoulah W, Arab Trade integration: An Augmented Gratuity Research presented at the 5^{the} international conference on Global Research in Business and Economics, Kuala limpur, Malaysia, 2009.

معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)

ولد محمد عيسى محمد محمود*
جامعة مستغانم - الجزائر

ملخص : يعتبر تكتل الكوميسا أحد التكتلات الإقليمية في القارة الإفريقية، حيث تأسس هذا التكتل في سنة 1994 ليحل محل منطقة اتفاقيات التفضيل التجاري لشرق وجنوب إفريقيا الذي قام سنة 1981، والهدف الأساسي من هذا التكتل هو الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق المصالح المتبادلة للدول الأعضاء، والحصول على وضع أفضل في المفاوضات مع الغير.
وسنتناول من خلال هذه الدراسة : معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، مبرزين بداية الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها تجمع الكوميسا، وكذلك استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية، وانتهاء بتسليط الضوء على أهم العقبات التي تقف في طريق تحقيق تكامل اقتصادي فعال بين مختلف الدول المكونة لهذا التكتل، وسنحاول وفي سبيل ذلك أن نسلك أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي سيطرحها الموضوع.

الكلمات المفتاح : تكتل، الحجم الكبير للأسواق، الموارد الطبيعية والبشرية، الدول الأعضاء، المفاوضات.

تمهيد : لقد أصبح التعاون والتكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ظل هذه المتغيرات العالمية الجديدة، حيث أخذت الدعوة للتكامل تتوسع وتزداد أهميتها تعبيرا عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في هذا العصر، فازداد عدد الدول التي أخذت بسياسة التكامل الاقتصادي، فظهرت تكتلات اقتصادية لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي مثل الاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، إضافة إلى تكتلات أخرى في البلدان النامية، كرابطة دول جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهذه النزعة العالمية نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية هي ما جعلت بعض الاقتصاديين يطلقون على هذا العصر عصر التكامل، حيث أصبح هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

وقد أدركت بلدان الكوميسا ضرورة تحقيق هذا الهدف، فكان انتهاء مدة معاهدة منطقة التجارة التفضيلية بين دول المنطقة بداية للتحول إلى المرحلة الموالية وهي إعلان قيام سوق مشتركة، حيث عقدت الدول الأعضاء معاهدة كمبالا بأوغندا لإنهاء المنطقة وإعلان تنظيم جديد هو : السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا المعروفة اختصارا بالكوميسا (COMESA)، وهي الحروف الأولى لكلمات الترجمة الانجليزية the Common Market of East and Southern Africa.

وكان تأسيس سوق الكوميسا في 1994/12/08، وضمت السوق 23 دولة مؤسسة هي أعضاء المنطقة ومعها الكونغو الديمقراطية، مع إمكان ضم بوتسوانا وجنوب إفريقيا وهما غير مؤسستين، وأجيز في عام 1998 ضم دولة افريقية إذا كانت مجاورة لإحدى الدول الأعضاء،فانضمت مصر في تلك السنة[1]، وتأجل انضمام مدغشقر إلى1995، وسيشل إلى 1998، بينما انسحبت ثلاث دول هي : ليسوتو،1996، و موزمبيق، 1997، ثم تنزانيا، 2000.

ويتكون تكتل الكوميسا الآن من 19 دولة هي[2] : بوروندي، جيبوتي، مصر، اريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، جزر القمر، زامبيا، زيمبابوي.

وقد عرفت الاتفاقية الرسمية الكوميسا على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول افريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها[3].

أما عن درجة التكامل الاقتصادي التي تم تحقيقها حتى الآن بين دول الكوميسا، فقد تم إنشاء منطقة للتجارة الحرة في عام 2000، وانطلقت عملية إنشاء الاتحاد الجمركي في 7 يونيو 2009 في مؤتمر القمة 13 لرؤساء الدول والحكومات في فيكتوريا فولز (زيمبابوي)، وكان انطلاق الاتحاد الجمركي تتويجا لجهود الكوميسا في تعميق عملية التكامل الاقتصادي، ولإقامة سوق مشتركة في نهاية المطاف بحلول عام 2015، وانتهاء بتحقيق الوحدة النقدية بحلول عام 2018.

* mohamedec@yahoo.fr

وفي محاولة استعراض أهم العقبات التي تواجه التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتطبيقها العملي على دول الكوميسا ،جاءت هذه الدراسة والتي تحمل عنوان : معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية(دراسة حالة الكوميسا)، ومن خلالها سنحاول الإجابة على الإشكالية الأساسية التالية :

ما هي أهم المعوقات والعقبات التي تواجه السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الكوميسا.

المحور الثاني : المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا.

المحور الثالث : المعوقات التي تواجه تكتل دول الكوميسا.

أولا : الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الكوميسا

1. **الأهداف الرئيسية للكوميسا :** تتمثل الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا فيما يلي[4] :
   - التوصل إلى نمو متواصل وتنمية مستدامة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.
   - دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وذلك لرفع مستويات المعيشية للأفراد وتشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء.
   - التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.
   - التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.
   - التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

2. المبادئ الرئيسية للكوميسا : حددت المادة السادسة مبادئ يلتزم بها هذا التجمع شملت[5] :

- المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.
- التضامن والاعتماد الجماعي على النفس بين الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء.
- عدم الاعتداء بين الدول، بما يكفل تحقيق السلام والأمن والاستقرار.
- الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقا لإحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات تنميتها الاقتصادية.

وبالإضافة إلى الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها الكوميسا، هناك جملة من الإجراءات تلتزم بها الدول الأعضاء في هذا التكتل، من أهمها ما يلي[6] :

- استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية والتي سبق وأن أعتمدها وأقرتها دول التكتل في اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية.
- إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء، وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.
- التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة[7] (اتحاد جمركي) بحلول عام 2004.
- وقد بلغ عدد الدول التي تطبق تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 100% تسع دول هي : موريشيوس، مدغشقر، زيمبابوي، مصر، ملاوي، السودان[8]، كينيا، جيبوتي، زامبيا.

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا

تتمتع دول السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) بمزايا نسبية تشكل إلى حد كبير عوامل إيجابية في إقامة تكتل اقتصادي سياسي إقليمي قوي في مواجهة التكتلات الأخرى، فدول الكوميسا تحتل رقعة جغرافية واسعة النطاق، حيث تبلغ مساحة التجمع حوالي 12.4 بليون كيلومتر مربع، أي ما يوازي 41% من مساحة القارة الإفريقية، كما يضم التجمع تكتلاً بشريًّا ضخمًا يناهز 430 مليون نسمة، أي ما يزيد على نصف سكان القارة وهو بهذا يمثل أكبر تجمع اقتصادي أفريقي[9].

وعمليا يمكن أن تقاس الأهمية النسبية والقدرة التنافسية لأي اقتصاد بعدة مؤشرات من ضمنها معدلات النمو الاقتصادي، وحجم الصادرات والواردات، وحجم الاستثمارات الأجنبية ،بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى، وهذا ما سنتناوله من خلال النقاط التالية :

1.معدل النمو الاقتصادي : يمكن التعرف على معدل النمو الاقتصادي في دول الكوميسا من خلال تتبع معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي.

من الجدول (1)، نلاحظ أن اغلب دول التكتل دأبت على تحقيق معدلات نمو موجبة خلال الفترة، وأن اكبر معدلات نمو موجبة محققة كانت في إثيوبيا و رواندا و مالاوي و أوغندا، وهناك من بين التجمع دولا حققت معدلات نمو متزايدة خلال الفترة – باستثناء سنة 2009- ونذكر من بين هذه الدول مالاوي، والتي قفز فيها معدل النمو من 2.6% عام 2005 إلى حوالي 7.6% عام 2009، ونلاحظ أيضا أن هناك دولا تراجعت فيها معدلات النمو لدرجة كبيرة مثل جزر القمر واريتريا وسيشل وزيمبابوي، وهذه الأخيرة والتي وصل فيها معدل النمو (سالب) لعام 2008 إلى-14.4%.

وعلى العموم عرفت بعض دول الكوميسا تحسنا في معدلات نموها على مر السنوات الخمسة الماضية- رغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية- ويعود هذا التحسن في جانب منه إلى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، إضافة إلى تراجع الصراعات السياسية وبؤر التوتر في المنطقة، مما انعكس إيجابا على بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.

2. التجارة البينية : تعتبر التجارة البينية بين دول الكوميسا من المؤشرات الهامة والأساسية والتي لها دلالتها، لقياس مدى فعالية ونجاعة أي تكتل اقتصادي، فمن خلال الجدول (2)، نلاحظ أن إجمالي التجارة البينية (صادرات + واردات) قد عرف تزايدا ملحوظا من حوالي9074.1 مليون دولار سنة 2007 إلى 14329.4 مليون دولار سنة 2008، حيث بلغ إجمالي الصادرات البينية 4520.3 مليون دولار سنة 2007 ليصل سنة 2008 إلى 6985.7 مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح مابين 4.21 % و 4.44 % من إجمالي صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجي، ومن ناحية أخرى وصل إجمالي الواردات البينية سنة 2007 إلى 4553.8 مليون دولار ليرتفع سنة 2008 إلى 7343.7 مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح ما بين 4.74% و 4.87% من إجمالي صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجي.

ومن الملاحظ أيضا أن أهم الدول التي تقوم بأعلى معدلات التجارة البينية نجد مصر ب2834 مليون دولار وكينيا بـ 2066.6 مليون دولار و زامبيا ب 1635.7 مليون دولار...، وغيرها وهذا ما يؤكد دور وأهمية هذه الدول في زيادة ونمو حجم التجارة البينية وتجسيدا لتفعيل آلية التكامل الاقتصادي، وبالرغم من الإمكانيات الهائلة للكوميسا فإن حجم التجارة البينية لا يزال دون المستوى حيث لم يتعد حجمها نسبة 4.63% من إجمالي التجارة مع العالم، وهي نسبة ضعيفة في مجموعة اقتصادية لها مقومات وإمكانات هائلة.

3. التجارة الخارجية : ترتكز صادرات دول الكوميسا على المواد الخام الاستخراجية أو الزراعية والتي تصدرها في صورة أولية، ويرجع ذلك لعدم قدرة دول الكوميسا على تصنيع هذه المواد نتيجة لضعف جهازها الإنتاجي وتقل صادراتها أهمية بالنسبة للسلع الصناعية والنصف المصنعة،في حين تتركز واردات الكوميسا على السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية وهو ماساهم في تدهور معدلات التبادل الدولي لدول المنطقة وتحولها لغير صالحها.

وتتسم الهياكل الاقتصادية لدول الكوميسا بشكل عام بالضعف والتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، لهذا جاء هذا التكتل ليعمل على زيادة التعاون والتجارة البينية وإقامة مشاريع مشتركة بين الدول الأعضاء لدفع النشاط الإنتاجي في مختلف القطاعات، ويعتبر اعتماد دول الكوميسا على تصدير المواد الأولية واستيرادها مستلزماتها من المواد المصنعة من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها، وذلك نتيجة للتقلبات في أسعار المواد الأولية.

أما من حيث إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي (الجدول (3))، فقد عرفت تزايدا ملحوظا، حيث بلغت 145339 مليون دولار عام 2005، لتصل إلى 307657 مليون دولار عام 2008، وتعتبر مصر من أهم دول التكتل من حيث حجم التجارة الدولية، ثم تليها كل من ليبيا والسودان وكينيا، ثم تأتي بقية دول الكوميسا.

4.التضخم : يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة للتعرف على اقتصاديات أي دولة، ونلاحظ من الجدول (4)، أن هناك دولا عديدة في التجمع تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، حيث سجلت سيشل أعلى معدل للتضخم بين المجموعة سنة 2009 وصل إلى حوالي 31.8%، وتليها في المرتبة الثانية وحسب بيانات نفس السنة المتوفرة أوغندا وزامبيا بنسب متساوية وصلت إلى 13.4%، ثم تأتي بعد ذلك مصر والسودان وبوروندي...، ومن الملاحظ أن هناك مجموعة قليلة من دول الكوميسا التي تحقق معدلات تضخم منخفضة نذكر منها جيبوتي وليبيا وموريشيوس.

وتعكس هذه البيانات درجة معينة من درجات عدم التجانس بين دول الكوميسا فيما يتعلق بمستوى الاستقرار النقدي والاقتصادي.

5. **تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الكوميسا :** نلاحظ من الجدول (5)، أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت ارتفاعا تدريجيا ابتداء من 2005، حيث وصلت أعلى مستوياتها عام 2007، لتبدأ بالانخفاض تدريجيا 2008.

ويرجع هذا التذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الوضع الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب وخاصة في الدول المتقدمة تحت ضغط الأزمة المالية العالمية.

كما نلاحظ أيضا من الجدول (5)، تباين حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دولة إلى أخرى، حيث توضح إحصائيات 2009 أن دولا مثل مصر، السودان، ليبيا، زامبيا، الكونكوا وأوغندا، تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، فمصر لوحدها تنفرد بحوالي 40 % من إجمالي هذه التدفقات ثم تليها السودان بنسبة 18% فليبيا بنسبة 16% فالكونكوا وزامبيا بنسب متساوية 5.6 % ثم بعد ذلك تأتي أوغندا بنسبة 4.7%.

وبناءا على هذه البيانات، نلاحظ أن أربع دول فقط من مجموع 19 دولة تستحوذ على حوالي 80 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، وهذا يدل على أهمية ومكانة هذه الدول في المنطقة، كما يدل على ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في باقي الدول.

ثالثا : المعوقات التي تواجه تكتل دول الكوميسا

يمكن أن تلعب الكوميسا دورًا هامًّا على المستويين الاقتصادي والسياسي من أجل تدعيم العمل الإفريقي المشترك في ظل عصر العولمة، والتحديات الهائلة التي تشكّلها اتفاقية الجات خاصة على الدول الإفريقية الأقل نموًّا، لكن هناك مجموعة من المعوقات والعقبات لا تزال تعترض طريق تحقيق هذا الهدف المنشود بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الآتي :

1- **العقبات السياسية :** هناك مجموعة من العقبات السياسة التي تعرقل جهود الاندماج بين مجموعة الكوميسا نجملها في الآتي :

– يرتبط نجاح تكتل الكوميسا بمدى توافر الاستقرار السياسي للدول الأعضاء وبمدى التزامها بالتوجه نحو التنمية وإزالة معوقات الاستثمار،وهنا توجد احد المعوقات الهامة أمام الكوميسا إذ تبرز مشكلة المنازعات الحدودية بين أعضاء التجمع،حيث أن ميراث العداء التاريخي بين بعض الدول قد يعوق مسيرة التعاون فيما بينها، فالإقليم يموج بالصراعات السياسية، سواء أكان ذلك بسبب الحروب الأهلية (أكثر من عشر دول تشهد حروبًا أهلية داخلية، مثل : الكونجو الديمقراطية، رواندا وبوروندي)، أو بسبب النزاعات الحدودية كالنزاع الإثيوبي، الإريتري، ومطالب أوغندا ببعض أراضي كينيا - النزاع بين مالاوي وتنزانيا، وبين مالاوي وزامبيا، ولا شك أن هذه النزاعات واستمرارها قد يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الإقليمي المشترك[10].

– عدم توفر الإرادة السياسية لدى معظم الدول الأعضاء في التكتل للتحرك الجدي نحو تحقيق التكتل القوي الذي يخدم مصالح القارة،وحيث أن الدعم السياسي لمثل هذه التكتلات يمثل أهم العوامل التي تساعد على إنجاحها[11].

– تغليب الاعتبارات السياسية بالمفهوم الضيق على المصالح الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى مزيد من الخلافات والانقسامات بين الدول الأعضاء.

– ضعف وعدم ترسيخ المؤسسات السياسية التي تستطيع التعامل مع التكتل الاقتصادي بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة من اجل مصالحها الخاصة.

– عدم وجود آلية إقليمية على مستوى الجماعة لفض المنازعات على غرار الموجودة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) أو دول التجمع الجنوب إفريقي (السادك) ؛ إذ أن وجود هذه الآلية قد يكون عاملاً هامًّا في إشاعة الطمأنينة بين الدول الأعضاء بدلاً من الاكتفاء بعمليات الشجب والإدانة أو العمل فقط من خلال هيئة مكتب القمة الذي يقتصر على إصدار البيانات.

2- العقبات الاقتصادية : تواجه دول الكوميسا في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها، العديد من العقبات الاقتصادية التي تحتاج إلى مواجهتها والتعامل معها بالوسائل والأدوات اللازمة للتقليل من آثارها وانعكاساتها، وتتلخص هذه العقبات الاقتصادية في النقاط التالية :

– اعتماد معظم دول الكوميسا على عدد محدود من المواد الخام في صادرتها، حيث تمثل صادرات المواد الأولية حوالي 82.6 % من إجمالي صادرات 15 دولة من دول الكوميسا، إضافة إلى أن معظم هذه الدول تعتمد على سلعة واحدة للتصدير[12].
– قصور في تدابير الموارد اللازمة لنجاح التكتل، ويبدأ عادة من تأخر الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موازنة التكتل، وبالتالي فقد يؤدي ذلك إلى توقف بعض المشروعات أو التخلي عنها نهائيا[13].
– تعاني معظم دول تكتل الكوميسا من العديد من المشاكل الاقتصادية التي قد تعيق حركة التبادل التجاري فيما بينها مثل ارتفاع حجم المديونية وزيادة خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات، والأسعار والتفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
– صعوبات النقل؛ إذ يلاحظ عدم وجود خطوط مباشرة للنقل بمختلف أنواعه (البري – البحري – الجوي) بين معظم دول السوق، وحيث أن ضعف شبكة المواصلات والمعلومات وعدم توافر البنية الأساسية يمثل عقبات أمام الكوميسا[14].
– مشكلة العملة،حيث تعاني بعض الدول الإفريقية من ندرة الصرف الأجنبي أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الآجل، مع وجود صعوبات ومخاطر في السداد، خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبا، فضلاً عن عدم وجود نظم فعَّالة لضمان الصادرات، ولعل إنشاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد عام 1994 بغرض توفير التمويل للمصدرين والمستوردين الأفارقة، وتقديم الضمانات والتسهيلات المصرفية اللازمة يُعدّ خطوة هامة في هذا الطريق، لكن المشكلة أن البنك لا يزال في مهده[15].
– غياب قاعدة المعلومات اللازمة عن التسويق بين دول المجموعة؛ مما يصيب القطاع الخاص بحالة من الإحباط أو عدم اتخاذ القرارات المدروسة في هذا الشأن.
– عدم استقرار الاقتصاد العالمي، واختلاف مستويات التنمية بين دول الكوميسا، حيث تشير الدراسات إلى أن بعض دول الكوميسا أكثر تقدما من الدول الأخرى، وعليه فإن الاعتماد على التوزيع العادل للمنافع من التكتلات الإقليمية قد لا يمكن تطبيقها التطبيق العملي، فمثلا إزالة القيود على التجارة وتطبيق نفس سياسات تشجيع وحماية الاستثمار لن تؤدي بالضرورة إلى توزيع عادل للمنافع، وذلك لأن الاستثمارات سوف تذهب إلى الدول الأكثر تقدما، هذا إضافة إلى انه لا توجد سياسة محددة لتوزيع المنافع داخل الكوميسا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان عدم استقرار الظروف الاقتصادية العالمية تنعكس آثاره على الدول النامية من خلال انخفاض الطلب على المواد الأولية[16].

خلاصة : تعتبر السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، تجمع اقتصادي تكتلت أعضاءه منذ تسعينيات القرن الماضي، وذلك على طريقة الأسواق المشتركة فيما بين 19 دولة أفريقية ليستفيد منه حوالي 430 مليون نسمة يمثلون تعداد سكان المنطقة، وحيث يتجاوز الناتج المحلي لأعضاء التكتل 350 مليار دولار، وتتميز دول التكتل بثرواتها الطبيعية من المعادن النفيسة والنفط والثروات الزراعية .

وتواجه الكوميسا ومنذ تأسيسها العديد من العقبات السياسية والاقتصادية، والتي يقف بعضها حاجزا دون تحقيق أهدافها المنشودة، حيث يلاحظ غياب الإرادة السياسة لدى بعض حكومات هذه الدول في التحرك الجدي نحو إرساء تكتل اقتصادي يعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية مستفيدا من الإمكانات والموارد البشرية الطبيعية لهذه الدول، كما أن تباين اقتصاديات المنطقة واعتماد صادراتها على المواد الأولية الخام وتبعيتها للبلدان المتقدمة وتدني وسائل الاتصال والنقل، إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية وخدمتها، إضافة إلى واقع مناخ الاستثمار وعدم جاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كلها عوامل أثرت في عدم قيام تكامل اقتصادي فعال في شرق وجنوب إفريقيا.

ونشير أخيرا إلى أن مجموعة الكوميسا يمكن أن تشكل قطب اقتصادي إفريقي، قادرًا على مواجهة كل التحديات التي تفرزها المتغيرات الاقتصادية العالمية، ولكن ذلك يبقى مرهونا بقدرته على التغلب على العقبات والمعوقات التي تواجهه.

ملحق الجداول

الجدول (1) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الكوميسا (2005- 2009)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
بورندي	0.9	5.1	3.6	4.5	3.5
جزر القمر	4.2	1.2	1-	1.0	1.8
الكونغوا الديمقراطية	7.9	5.6	6.3	6.2	2.7
جيبوتي	3.2	4.8	5.2	5.8	5
مصر	4	6.8	7.1	7.2	4.6
اريتيريا	2.6	1-	1.3	11.3-	3.6
أثيوبيا	12.6	11.6	11.4	10.8	8.5
كينيا	5.8	6.1	7	1.6	2.6
مدغشقر	4.4	5	6.3	7.3	3.7-
مالاوي	2.3	7.9	7.4	9.7	7.6
موريشيوس	3.1	3.6	4.6	5.1	2.1
ليبيا	9.9	5.9	6.0	3.8	2.1
رواندا	7.1	5.5	6	11.2	4.1
سيشل	1.2	5.3	5.3	0.9-	7.6-
السودان	6.3	11.3	10.5	6.8	4.5
سوازيلاند	2.2	2.8	2.4	2.4	1.2
أوغندا	6.8	5.1	6.5	8.7	7.1
زامبيا	5.2	6.2	5.3	5.7	6.4
زيمبابوي	4-	5.4-	6.1-	14.4-	5.7

المصدر : صندوق النقد الدولي[17]،

http: //donnees.banquemondiale.org/indicateur, consulté, le 28/06/2011.

الجدول (2) : حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا وذلك في عامي 2007 و2008 **الوحدة : مليون دولار**

الدول الأعضاء	الصادرات		الواردات		إجمالي التجارة البينية	
	2007	2008	2007	2008	2007	2008
بورندي	69.2	24.4	175.4	75	244.6	99.4
جيبوتي	31.7	2.1	108	44.6	139.7	46.7
مصر	494.3	1669.9	312.2	1164.1	806.5	2834
اريتيريا	6.3	4.3	4.9	4.5	11	9.29
إثيوبيا	124.7	152.5	213.7	324	338.4	476.5
كينيا	1303.5	1656.6	428.3	410.9	1731.8	2066.6
جزر القمر	0.2	00	2.8	14.1	3	14.1
مدغشقر	55.4	13.2	122.8	68.7	178.2	81.9
موريشيوس	144.5	166.4	120.8	140.8	265.3	307.2
مالاوي	183.7	284	140	596.6	323.7	880.6
ليبيا	153.5	233.2	278.5	932.5	432	1165.7
رواندا	56.3	216.1	264.9	408.2	321.2	624.3
سيشل	1.1	2.1	26	48.5	27.1	50.6
السودان	66.6	134.41	441.5	892.7	508.1	1027.11
سوازيلاند	191.1	168	25.5	51.1	216.6	219.1
أوغندا	456.3	668.5	515.9	570.6	972.2	1239.1
زامبيا	667.7	855.2	394.6	780.5	1062.3	1635.7
الكونغو الديمقراطية	188.1	511.3	665.8	718.7	853.9	1230
زيمبابوي	326.1	223.3	312.2	97.6	638.3	320.9
إجمالي تجارة الكوميسا البينية	4520.3	6985.7	4553.8	7343.7	9074.1	14329.4
إجمالي التجارة مع العالم	107144	157055	95962	150602	203106	307657
نسبة التجارة البينية	4.21	4.44	4.74	4.87	4.46	4.46

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على : Comesa annual report 2009, pp :17-21

الجدول (3) : إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي (2005-2008) **الوحدة : مليون دولار**

الدول الأعضاء	2005		2006		2007		2008	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
بورندي	114	282	237	445	320	604	24.4	313
جيبوتي	88	1741	91	1034	177	1890	100	1293
مصر	10607	19758	15961	22411	16145	26966	26491	54714
اريتيريا	29	423	20	315	72	249	28	293
إثيوبيا	914	4006	1032	5105	1277	5787	1602	8694
كينيا	3568	5924	3480	7237	4934	10331	5732	12780
جزر القمر	42	206	68	187	2	86	45	235
مدغشقر	666	1485	961	1636	1271	2344	1680	1840
موريشيوس	1990	3097	2161	3054	1865	3824	2040	4689
مالاوي	501	1145	661	1285	868	1348	3087	7555
ليبيا	48130	12543	60878	13530	65252	17216	92820	25720
رواندا	147	415	128	651	161	689	400	1173
سيشل	314	643	381	748	297	717	246	912
السودان	3325	6888	5567	8880	1344	8460	9501	12756
سوازيلاند	1285	1649	1104	896	1259	1164	921	279
أوغندا	813	2053	919	2558	1227	3280	1809	4367
زامبيا	1885	2566	3813	3070	4710	3840	5098	5094
الكونغو الديمقراطية	2072	2175	2059	2906	2662	3758	4218	5094
زيمبابوي	958	894	1308	1729	3301	3408	1694	2835
إجمالي التجارة مع العالم	77448	67891	100839	77677	107144	95962	157055	150602

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على[18] : Comesa annual report 2009, P 21

الجدول (4) : معدل التضخم في دول الكوميسا (2005-2009)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
بورندي	13.4	2.8	8.4	24.1	11
جزر القمر	3	3.4	3	-	-
الكونغوا الديمقراطية	21.4	13.2	16.7	17.3	-
جيبوتي	3.1	3.5	5	12	1.7
مصر	8.8	4.2	11	18.3	11.8
اريتيريا	12.5	15.1	9.3	-	-
أثيوبيا	6.8	12.3	17	44.4	8.5
كينيا	10.3	14.5	9.8	26.2	9.2
مدغشقر	18.4	10.8	10.3	9.2	9
مالاوي	15.5	13.9	8.1	8.7	8.4
موريشيوس	4.9	5.6	10.7	9.7	2.5
ليبيا	2	3.4	6.7	10.4	2.5
رواندا	9.2	8.8	9.4	15.4	10.4
سيشل	0.8	1.4-	5.7	37	31.8
السودان	8.5	7.2	8	14.3	11.2
سوازيلاند	4.8	5.3	8.2	13.4	7.3
أوغندا	8	6.6	6.8	11.6	13.4
زامبيا	18.3	9	10.7	12.4	13.4
زيمبابوي	237.8	1016.7	10452.6	-	-

المصدر : صندوق النقد الدولي[19]، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص : 251-

.253

• , consulté, le 28/06/2011 http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

الجدول (5) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الكوميسا (2005-2009) الوحدة : مليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
بورندي	1	1	1	14	10
جزر القمر	1	1	8	8	9
الكونغوا الديمقراطية	(76)	(116)	1808	1727	951
جيبوتي	59	164	234	195	100
مصر	5376	10043	11578	9495	6712
اريتيريا	(1)	00	00	00	00
أثيوبيا	265	545	222	109	94
كينيا	21	51	729	96	141
مدغشقر	86	294	777	1180	543
مالاوي	52	72	92	170	60
موريشيوس	42	105	339	383	257
ليبيا	1038	2013	4689	4111	2674
رواندا	14	31	82	103	119
سيشل	86	146	239	252	243
السودان	2305	3541	2436	2601	3034
سوازيلاند	(50)	36	37	106	66
أوغندا	380	644	733	787	799
زامبيا	364	357	1324	939	959
زيمبابوي	103	40	69	52	60
المجموع	10066	17968	25358	22363	16831

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

*UNCTAD,world investment report 2008, PP :253- 254
*UNCTAD,world investment report 2010,P P : 167-168

الإحالات والمراجع :

[1] - الإمام محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، (القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص132.

[2] - COMESA, secrétariat du comesa, Le Comesa en bref, Troisième Edition, Avril 2007, P1.

[3] - عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي(القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004)، ص13.

[4] - جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات(قطاع المعلومات القومية)، تقرير معلوماتي : أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري المصري (1997-2003)، القاهرة، يونيو 2004، ص ص : 4، 5.

[5] - الإمام محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص133.

[6] - جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات (قطاع المعلومات القومية)، تقرير معلوماتي : أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري المصري (1997-2003)، مرجع سبق ذكره، ص5.

[7] - * أعلن عن تدشين الاتحاد الجمركي للكوميسا في قمة زمبابوي 2009 بعد أن كان مبرما عام 2004.

[8] - * لا تطبق السودان حاليا تخفيضا جمركيا بنسبة 100% مع مصر.

[9] - عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة- الكوميسا، مجموعة ال15،أوربا الموحدة- (الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1،2001)، ص23.

[10] - عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة- الكوميسا، مجموعة ال15، أوربا الموحدة- مرجع سبق ذكره، ص34.

[11] - ابوستيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، (الدار المصرية اللبنانية، 2004)، ص33.

[12] - ابوستيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص31.

[13] - عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص33.

[14] - ابوستيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص34.

[15] - يوسف بدر حسين، الكوميسا ومستقبل التعاون الإفريقي، (على الخط) 2011/06/20 . http:// www.Islamonline.net

[16] - ابوستيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[17] - صندوق النقد الدولي،دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد العالمي (الإسكان والدورة الاقتصادية)، ابريل 2008، ص ص : 245، 247.

[18]- Comesa annual report 2009, P21 17- COMESA, secrétariat du comesa ,

[19]-* http://donnees.banquemondiale.org/indicateur , consulté, le 28/06/2011 -21

* - صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص:251، 253.

التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني

حنيش الحاج*
جامعة البليدة - الجزائر

ملخص : تتعدد الدوافع التي تجعل مجموعة من الدول تلجأ للتكتل فيما بينها، وأهم تلك الدوافع نجد الدوافع السياسية والاقتصادية، والتي تتعاظم في حالة وجود مخاطر وتحدي مشترك لتلك الدول، حيث تُستغل المقومات التي تجمع بينها لتشكيل تكتل مشترك على أساس اقتصادي أو سياسي أو كليهما، حيث نبحث في هذا المقال، مدى توفر مقومات التكامل الاقتصادي للدول العربية من الناحية الواقعية وتطابقها مع متطلبات التكامل التي تشترطها النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاح : التكامل الاقتصادي، الاقتصاد العربي، المجتمع العربي، التقارب الاقتصادي، معوقات التكامل.

تمهيد : من المعروف في الأدبيات الاقتصادية أن مشروع التكامل بين مجموعة من الدول لابد أن يستند لمجموعة من المقومات والدوافع التي تمكن عملية التكامل من الاستمرارية والتقدم مع الزمن، وهذه المقومات تتمثل في العوامل التي تجمع تلك الدول كاللغة والدين والثقافة والجغرافيا...الخ، ولا يشترط اجتماعها كليا في تلك الدول بقدر ما يشترط قابلية أحدها لتقوية الروابط البينية للمجموعة.

وسنتطرق في هذا المقال لإشكالية مقومات وخصائص الدول العربية ومدى مطابقتها للمقومات النظرية المطلوبة لنجاح أي مشروع تكاملي.

1- دعائم ومعوقات التكامل والتقارب في الأدبيات الاقتصادية

1-1. دوافع التوجه نحو التكتلات :

1-1-1. الدوافع الاقتصادية[1] :

أ- تحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية : فالتكامل لا يعتبر غاية مطلقة لذاته وإنما يعتبر وسيلة لتحقيق الرفاهية للمجتمعات الطامحة لتشكيل الوحدة، وبالتالي فالسبب الرئيسي لإقامة التكامل الاقتصادي هو البحث على النمو الاقتصادي الجماعي والتنمية العادلة لجميع الأطراف.

ب- توسيع السوق : يؤدي الاندماج الاقتصادي لمجموعة من الدول إلى كبر حجم السوق وزيادة استيعابه للمزيد من الإنتاج وتدفق السلع والخدمات في كامل ربوع الاتحاد الاقتصادي.

ج- تدفق الاستثمارات : يحتاج الاستثمار إلى بيئة ملائمة ليحقق الكفاءة الاقتصادية اللازمة، وأهمها وجود النظم القانونية والاقتصادية المشجعة على إقامة المشاريع المربحة، التي تؤدي إلى القضاء على البطالة وزيادة النمو، وهو ما يتيحه التكامل الاقتصادي باعتباره فضاء حرا لانتقال عناصر الإنتاج.

د- زيادة الكفاءة الاقتصادية : خاصة في القطاع الصناعي الذي يشهد منافسة متزايدة في كل دول العالم، لذلك يتيح التكامل إمكانيات كبيرة لتحسين كفاءة القطاع الصناعي، عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية داخل التجمع الاقتصادي لمواجهة تنافسية العالم الخارجي.

هـ- تقوية المركز التنافسي والتفاوضي : وتزداد أهمية هذا الجانب بالنسبة للدول المتخلفة التي تعتمد على الخارج في تلبية حاجياتها الأساسية.

1-1-2. الدوافع السياسية والاجتماعية : قد تكون الدوافع السياسية السبب الرئيسي للدخول في ترتيبات التكامل ويمكن ذكر أهمها :

أ- التكتل من أجل درع المخاطر الخارجية : يسمح التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول، بتشكيل قوة دفاعية موحدة اتجاه العالم ويمكن أن تكون قوة عسكرية، أين تعجز الدول بمفردها عن حماية أمنها بنفسها من التهديدات الخارجية، سواء لقلة إمكانياتها

* hanniche2000@yahoo.fr

الدفاعية الذاتية أو لصغر مساحتها الجغرافية، في حين يصعب اختراق أي تكتل دولي وصل إلى درجة الاندماج السياسي والاقتصادي .

ب- مواجهة المخاطر الأمنية : وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية مهما كانت طبيعتها ومسمياتها، إضافة لاتفاقيات محاربة الشبكات الدولية للتهريب والمخدرات، والتنسيق الأمني الجماعي.

ج- الدوافع القومية (الوطنية) : وهو السعي للتكتل من أجل المحافظة على الكيانات القومية، للأمم المتقاربة على أساس اللغة والدين والعرق أو كل ما سبق، ويعتبر هذا الدافع من أقوى أسباب التوجه نحو التكتلات الإقليمية.

2-1. عوائق التكامل والتقارب الاقتصادي :

1-2-1. العوائق السياسية :

أ- غموض وضعف الإرادة السياسية : كثيرا ما يتم تفسير فشل التقدم في عملية التكامل إلى ضعف الإرادة السياسية أو انعدامها، وفي الحقيقة أن هذا الطرح يعتبر سليما من الناحية النقدية والتحليلية لو كان هذا الضعف السياسي يمارس بطريقة علنية وفي مواقف سياسية واضحة، لكن الإشكال المطروح هو ما إذا كانت هذه الإرادة الضعيفة هي استنتاج ضمني، مستمد من تراخي بعض الأطراف في تنفيذ الاتفاقيات البينية أو عدم جديتها في دفع العملية التكاملية إلى الأمام، رغم أن الممارسات والمساهمات الرسمية لتلك الأطراف توحي بأنها لا تعارض العملية التكاملية عن طريق الحضور الدائم في الاجتماعات الرسمية لمختلف هيئات الاتحاد وعلى أعلى المستويات وبشكل طبيعي في جميع المناسبات.

تكمن الإجابة في تتبع مراحل تنفيذ آليات التكامل ميدانيا، من لحظة المصادقة إلى غاية وضعها موضع التنفيذ، حيث يمكن أن تكون الإرادة السياسية قوية في الالتزام بلوائح التكامل، في حين أن هناك قوى عكسية لا يروقها تقدم عملية التكامل وما أكثرها، ويعتبر أخطرها تلك القوى التي تكون مقربة من صنع القرار ومتمكنة من القدرة على التعطيل دون أن توحي تصرفاتها بذلك.

ب- العوامل السياسية الذاتية : من المعروف أن كل دولة لها أجهزتها وأنظمتها السياسية الخاصة، وبالتالي فكل قرار يعكس بالضرورة رغبة وتوجه نظام الحكم نحو قضية ما، فإذا كانت الإرادة السياسية لدولة ما مؤيدة بقوة للتوجهات التكاملية في حين أن الالتزام لا يعكس ذلك، فهذا يعني بالاستنتاج أن هناك أطرافا في السلطة تبدي رفضا ومقاومة لعملية التكامل، لدوافع تتعلق بمراكزهم ونفوذهم والسعي للمحافظة عليها بأي وسيلة، وقد تتحد هذه القوى مع أطراف أخرى في المستويات الدنيا للتنفيذ تستفيد هي الأخرى من التعطيل.

وتزداد هذه الفرضيات في دول العالم الثالث، حيث غالبا ما يتم احتكار قطاعات التجارة الخارجية والاستثمار من قبل أطراف نافذة ومقربة من السلطة قد تكون مدعومة بمجموعات تتغذى على الفساد والضبابية.

ج- العوامل الخارجية : قد تتحد مصالح أطراف أجنبية مع أطراف داخلية للاستفادة من الوضع القائم في قطر ما، وبالتالي تعمل العوامل الخارجية على تغذية العوامل الداخلية الذاتية وتقوي نزعتها المعارضة للتكامل الاقتصادي سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

د- الخوف من الذوبان وفقدان السيادة الوطنية : ويعتبر من العوائق الكبيرة للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي إلى التباطؤ والتردد السياسي في الالتزام بشروط التكامل، خاصة في المراحل المتقدمة منه، أين يكون الالتزام بقرارات السلطة فوق القومية يتطلب التنازل عن جزء كبير من السيادة القطرية.

هـ- ضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية : وهو ما ينعكس على الشفافية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى تحكم أطراف محدودة في كامل قطاعات الدولة، وبالتالي يؤثر على قرارات السلطة السياسية في موقفها من التكامل، كما يؤدي ضعف الحريات السياسية في استبعاد دور القوى الاجتماعية في تدعيم مشروع التكامل ورهنه في يد المستفيدين من تعطيله.

2-2-1. العوائق الاقتصادية :

أ- عدم ملائمة آليات التكامل لظروف كل الأطراف : كل دولة تسعى إلى التكامل إلا ولها ظروفا اقتصادية خاصة، وبالتالي إن لم تراع تلك الآليات طبيعة وظروف دول التجمع الاقتصادي، فسرعان ما تصطدم النتائج بظروف الواقع مما ينعكس سلبا على مشروع التكامل ويرهن استمراريته.

ب- عدم وضوح الإستراتيجية والأهداف : تشير نظريات التكامل الإقليمي إلى وجوب وضع أهداف وبرامج زمنية مدروسة من أجل التدرج في عملية التكامل الاقتصادي وتفادي المشاكل التي تنجم عن تنفيذ آليات التكامل ميدانيا، حيث يمكن مواجهتها ومعالجتها دون تعطيل مشروع التكامل.

في حين سيكون من الصعب تفادي ذلك إذا ما كانت عملية التكامل يميزها غموض الأهداف وعشوائية الآليات والمراحل.

ج- الاختلافات الجوهرية للاقتصاديات المتكاملة : تستدعي عملية التكامل وجود انسجام وتشابه في أغلب اقتصاديات الدول المتكاملة وذلك تفاديا لاستفادة دولا بشكل أكبر وعلى حساب الأخرى، ويقصد بالتشابه هنا النظم القانونية والاقتصادية.

د- انعدام الشفافية الاقتصادية : وتستمد هذه الميزة من خصوصيات النظام السياسي نفسه للدولة، فكلما سادت الفوضى وانعدام الشفافية والحريات السياسية كلما انعكس ذلك على النشاط الاقتصادي وأدى لفقدان الثقة من طرف الفاعلين في عملية التكامل الاقتصادي.

2- **الدوافع والعوائق الميدانية للتقارب العربي**

2-1. المقومات الطبيعية والجغرافية :

2-1-1. الموقع والمساحة : يتوسط الوطن العربي خريطة العالم وفي أهم مناطقه إستراتيجية، ممتدا من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالا.

وتبلغ مساحته حوالي 13.487.814 كلم^2، ويقع 22% تقريبا من الوطن العربي في آسيا و78% في أفريقيا وتبلغ السواحل العربية 22828 كلم.

2-1-2.عدد السكان : يقترب عدد سكان الوطن العربي من 350 مليون نسمة خلال 2011 (إذا ما اعتمدنا متوسط نمو قدره 2.29 بالمائة - حسب صندوق النقد العربي-)، وبلغ إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2008 بحوالي 334.5 مليون نسمة، أي بزيادة بلغت حوالي08 مليون نسمة عن العام السابق، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.4 في المائة.

ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدل الخصوبة في غالبية الدول العربية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية، ويذكر أن عدد سكان العالم العربي بلغ سنة 2006 حوالي 318.511.000 نسمة مقابل 299.896.000 نسمة في سنة 2003 و 219.832.000 نسمة في سنة 1990. ويلخص الجدول (1) عدد السكان في كل دولة في أعوام 1990و 2003 و 2008.

2-2. تركيبة و خصائص المجتمع العربي : يتميز العالم العربي بخصائص اجتماعية وثقافية موحدة في مبادئها وتوجهاتها، ومتعددة وغنية ومتنوعة في فروعها وتشعباتها التي تمتد إلى عمق مكونات الأمة العربية، وقد لعبت الثقافة والفكر الموحد دورا بارزا في دفع المسيرة التكاملية في مختلف مراحلها، وسنحاول التركيز على تلك الخصائص وبعض ما تثيره من نقاشات حول طبيعتها وأصولها.

2-2-1.تركيبة المجتمع العربي : تناولت الكثير من الدراسات المجتمع العربي من حيث تركيبته وطبيعته[2]، ولكن دون الإرساء على ثوابت موحدة وذلك أمر طبيعي نظراً لتعدد الرؤى والزوايا التي يتناول منها الكتّاب مواضيع المجتمع العربي من جهة والحركية المستمرة لتطور المجتمع نفسه من جهة أخرى، ولسنا في هذه الدراسة نبحث عن مقاربة لتفسير سلوك المجتمع العربي أو التعمق في خبايا مكوناته بقدر ما نحاول البحث عن إطار عام لتوجهاته والنقاط التي تجمع خصائص المجتمع العربي وتوحدها أو على الأقل القواسم المشتركة التي هي فعلاً أكثر من القواسم المتنافرة لحد يبدو فيه المجتمع العربي مجتمعاً واحداً متناسقاً، لا تشكل فيه الاختلافات إلا تنوعاً طبيعياً يتبع خصوصيات المناطق والجهات التي تأثر بها أفراد المجتمع، ذلك لكون حركية المجتمع العربي تتأثر تلازمياً بالقيم الدينية الإسلامية أولاً، لذلك فهي موحدة في شكلها الخارجي وشديدة التنوع والاختلاف في طابعها الداخلي حسب بيئة وحدات المجتمع وتقاليده الموروثة، أو الثقافة بالتعبير الدقيق.

إن اختلاف التقاليد الاجتماعية بين الدول العربية لا يعطي مبرراً لاختلاف المجتمع العربي ككيان كلي ففي الدولة الواحدة هناك اختلافات أعمق وأكثر تنوعاً بين مكونات مجتمعها دون أن يكون ذلك سبباً في تفكك الروابط الاجتماعية وتنامي الصراعات والصدامات بين فئات المجتمع إلى الحد الذي يهدد زوالها.

تتمثل المشكلة المطروحة في : ما هي خصائص المجتمع العربي العامة التي تميزه ككيان شامل ومتكامل ؟

2-2-2. خصائص المجتمع العربي

أ- **مجتمع متكامل وموحد في استعداداته**[3] : يستند هذا الحكم إلى الدراسات الاجتماعية التي أجريت في المجتمع العربي والتي تناولت نظرة أفراد المجتمع العربي لمسألة الوحدة والتكامل فالأغلبية المطلقة للمجتمع ترى أن العالم العربي هو مجتمع واحد وأن التجزئة القطرية ما هي إلا نتاج استعماري مؤقت ربما سيظل قائماً ما دامت مبرراته أيضاً قائمة وسرعان ما تترابط أجزاءه مع زوال الأطماع الغربية وتغير الظروف.

فمشكل الوحدة إذن يرتبط بزوال الضغوط الغربية التي تعمل من أجل تكريس التجزئة لخدمة مصالحها وهكذا فالمجتمع العربي هو مجتمع مفكك بفعل فاعل حسب قناعة أفراده وأن فكرة الوحدة يجب أن تبقى حية في أذهانهم حتى تتوفر شروط وظروف تجسيدها دون أن يكون لأفراد المجتمع أي تصور لكيفية تحقيق تلك الظروف، هل عن طريق الانتظار لما ستفعله حركة التاريخ أم بالضغط والتوعية أو الاكتفاء برد الأسباب للنظم الحاكمة وتحميلها المسئولية.

ب- مجتمع غير مستقر : يستمد المجتمع العربي صفة الانتقالية بكونه ما زال يعاني من آثار الاستعمار وما خلفه من حرمان وتخلف في شتى المجالات لم يستطيع العالم العربي التخلص منها رغم تضحياته الجسام، فهو إذن شديد الاضطراب والانتقال من مرحلة لأخرى وكثير التجاذب بين الخطط والتجارب التنموية التي لم تستقر على نمط تنموي معين. ويمكن القول أن المجتمع العربي كلما اقترب من تحقيق ما يمكن أن يخرجه من تخلفه تعيده الظروف الدولية إلى نقطة الصفر ليعيد الكرة من جديد مكرساً ظاهرة الانتقالية وعدم الاستقرار.

ج- التنوع الإثني في العالم العربي[4] **:** يعتبر المجتمع العربي مجتمع قبلي – عائلي – عشائري وهي أهم الصفات التي يتميز بها والتي سارت فيه قبل الإسلام أيضاً وأهم معالمها هو الولاء للقبيلة أو العشيرة مهما كانت الظروف.

هناك علاقات خاصة بين أفراد القبيلة الواحدة تعلو جميع الاعتبارات ولم تختف جذورها حتى في ظل الإسلام، بل يتم استغلالها أيضاً من قبل الجماعات السياسية للحصول على مكاسب في المواعيد الانتخابية وكثيراً ما تحسم النتائج الانتخابية لاعتبارات عشائرية محضة.

وبالنسبة للوحدة والتكامل العربي فإن هذه الجماعات لا تعترض على مشروع الوحدة العربية إذا كان ذلك لا يهدد زوالها ومصالحها، وبالتالي فهي تشترط الحفاظ على خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، كالأكراد والأمازيغ، رغم أن الأقلية من متعصبيها ينادون بالاستقلال والانفصال على أساس أنهم ليسو من الأمة العربية فهم ينتسبون لها وصفا فقط.

2-2-3. توزيع السكان في الوطن العربي : إن تزايد عدد السكان الإجمالي للدول العربية من حوالي 220 مليون نسمة عام 1990 إلى حوالي 330 مليون نسمة عام 2008 (أنظر الجدول (2)). ظهر تباينات كبيرة بين دول المنطقة العربية بالنسبة لعدد السكان، حيث يمكن توزيع الدول العربية طبقًا لحجم سكانها لعام 2008 وتقديرات 2010 على أربع مجموعات :

- **المجموعة الأولى :** تتكون من دول صغيرة الحجم جدًا حيث لا يتجاوز إجمالي السكان في كل منها المليون نسمة ويندرج في هذه المجموعة كل من البحرين وجيبوتي وقطر وجزر القمر.

- **المجموعة الثانية** : تتكون من الدول التي يصل عدد السكان في كل منها إلى أقل من عشرة ملايين نسمة وتشمل هذه المجموعة الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والصومال وعُمان وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا**.**

- **المجموعة الثالثة** : تتكون من دول يتراوح عدد سكانها ما بين 10 وحوالي 40 مليون نسمة وتشمل الجزائر والسعودية والسودان[5] وسوريا والعراق والمغرب واليمن.

- **المجموعة الرابعة** : تضم فقط مصر التي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 80 مليون نسمة عام 2010 وتعتبر بذلك الأكبر حجما من حيث عدد السكان في المنطقة العربية.

2-3.الخصائص والتطورات الاقتصادية للوطن العربي

2-3-1.مؤشرات القطاع الزراعي

أ-بلغ الناتج الزراعي للدول العربية مجتمعة حوالي 114 مليار دولار سنة 2009 مقابل 103 مليار دولار في عام 2008[6] ، أي بزيادة نسبتها 11 حوالي في المائة، وقد ساهمت عدة عوامل في زيادة الإنتاج الزراعي، منها الظروف المناخية المواتية في بعض الدول الزراعية وزيادة الاستثمارات الخاصة والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وشملت الزيادة غالبية المحاصيل الزراعية والإنتاج السمكي، وبدرجة أقل الإنتاج الحيواني في الدول العربية.

وتشير إحصائيات صندوق النقد العربي ازدياد نمو الناتج الزراعي العربي من 4.5 في المائة في عام 2005 إلى 13.4في المائة في عام 2006 ليصل إلى حوالي 79.3 مليار دولار، و ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية من 232 دولار إلى 257 دولار خلال الفترة نفسها، غير أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بلغت 6.2 في المائة في عام 2006 ، وهي تتناقص باطراد جراء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي النفط والخدمات، وخلال الفترة 95 – 2006 بلغ متوسط الزيادة السنوية للناتج الزراعي 05 % (أنظر الجدول (3)).

وقد نما الناتج الزراعي في جميع الدول العربية في عام 2006 حيث تراوحت نسبة النمو بين 39.6 في المائة في اليمن و 0.3 في المائة في البحرين، كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة وسقوط الأمطار بكميات جيدة في بعض الدول الزراعية الرئيسية في تحسن أداء الناتج الزراعي، وحسب التقرير الاقتصادي العربي فإن النمو الجيد للناتج الزراعي خلال عام 2006يعود إلى تطور أداء القطاع في عدد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية، في مقدمها السودان، مصر، المغرب والجزائر، كما نما الناتج الزراعي في جميع الدول العربية حيث تراوحت نسبة النمو بين 39.6 في المائة في اليمن و 0.3 في المائة في البحرين.

ووفقا للتقرر نفسه تقدر العمالة الزراعية بحوالي 25 مليون نسمة، أي ما نسبته 25.4 في المائة من العمالة الكلية في الدول العربية في عام 2007 ، وذلك مقارنة مع حوالي 31.8 في المائة في عام 2000 وتعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة في مقدمة المعوقات التي تواجه الزراعة العربية، والتي تعزى في جزء كبير لتدني مستوى الأجور وارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي والذي يعتمد على الظروف المناخية.

وللإشارة فإن التقرير الأخير لصندوق النقد العربي، بين أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبة 6.7 بالمائة.

ب-الأمن الغذائي العربي والفجوة الغذائية : يمكن تحديد أبعاد الفجوة الغذائية في الدول العربية، من خلال تصنيف السلع الغذائية حسب معدلات الاكتفاء إلى أربع مجموعات، تشمل المجموعة الأولى السلع التي حقق إنتاجها اكتفاءاً وفائضاً للتصدير، وهي الأسماك والخضراوات، وتحتوي المجموعة الثانية على السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية، وهي البطاطس والفواكه، وتضم المجموعة الثالثة السلع التي حققت نسبة اكتفاء متوسطة، وهي اللحوم والأرز والألبان ومشتقاتها والبقوليات، أما المجموعة الرابعة التي تعتبر نسبة اكتفاء إنتاجها متدنية وتشكل العنصر الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية، فهي الحبوب وفي مقدمتها القمح الذي تستورد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها منه، وقد شكلت مجموعة الحبوب حوالي 76 في المائة من قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2007 .

2-3-2. مؤشرات القطاع الصناعي : تعتبر الصناعة التحويلية العربية بحاجة لجهود كبيرة لتطويرها وتمكينها من المساهمة الفعالة في الناتج المحلي لكل قطر عربي، وعلى الرغم من محاولات أغلب الدول العربية إتباع استراتيجيات متوازنة بين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، فلا زالت هناك فجوة واسعة بين الصادرات والواردات المصنعة[7].

إن التطور الصناعي يستند بالضرورة على قدرة الصناعة التحويلية على إنتاج سلع الاستهلاك إلى جانب إنتاج السلع الرأسمالية وخاصة المنتجات الهندسية وأهمها صناعة الآلات والماكينات، فهذه الصناعة هي المعين والمنبع للحيوية والديناميكية، كما أنها المجال المناسب للتطور الفني والتكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي ورفع معدلات إعادة الإنتاج.

واستنادا لتقارير صندوق النقد العربي (2009 ، 2010) فقد ارتفعت قيمة الناتج الصناعي العربي من 735 مليار دولار عام 2007 إلى حوالي 993 مليار دولار في عام 2008 مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 35.1 في المائة، كما ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2008 لتبلغ 52.3 في المائة وقد سجل ناتج الصناعات الاستخراجية نمواً بلغ 38.6 في المائة، وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 43.4 في المائة عام

2008أما الصناعات التحويلية فبالرغم من أن ناتجها حقق نمواً بنسبة 20.2 في المائة في عام 2008 ، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي واصلت انخفاضها منذ عام 2003 لتبلغ 8.9 في المائة في عام 2008.

واستنادا للإحصائيات المتوفرة لسنة 2007[8] فقد استمر تحسن أداء القطاع الصناعي للعام الرابع على التوالي نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية الذي صاحبه ارتفاع إنتاج النفط الخام والمكثفات والغاز في الدول العربية، مما أدى إلى زيادة ناتج الصناعة الاستخراجية وبالتالي زيادة إجمالي الناتج الصناعي للدول العربية كمجموعة، ولقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 38 في المائة عام 2002 إلى حوالي 49.5 قي المائة عام 2006 وسجل ناتج الصناعة الاستخراجية ارتفاعاً ملحوظاً عام 2006، إذ تضاعف نحو ثلاث مرات منذ عام 2002 ، وارتفعت بالتالي نسبة مساهمة هذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها بحوالي 50 في المائة، وخلال الفترة نفسها، ارتفع ناتج الصناعة التحويلية بأكثر من 60في المائة، غير أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 11 في المائة إلى 9.5 في المائة، ومن أهم التطورات في القطاع الصناعي في الدول العربية خلال العام ذكر التقرير الاقتصادي استمرار جهود التنقيب والاستكشاف في الصناعات الاستخراجية النفطية وغير النفطية، وتحقيق عدد من الصناعات التحويلية معدلات نمو عالية وتوسعات الطاقة الإنتاجية في صناعة مواد البناء وصناعة الحديد والصلب، في ضوء الطفرة العمرانية وزيادة الإنفاق على البنية التحتية في الدول العربية، وبوجه خاص في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وليبيا ، كما شهدت الصناعات الغذائية كصناعة السكر زيادة الاستثمارات فيها والتخطيط لإقامة مصانع جديدة في كل من مصر وسورية والسودان، ويتوقع توسع الإنتاج في الصناعات البتروكيماويات والألمنيوم، في ضوء إلغاء الاتحاد الأوروبي الضريبة الجمركية المفروضة على واردات البتروكيماويات والألمنيوم من دول الخليج العربية.

وفي جانب تنافسية الصادرات الصناعية العربية، تشير مؤشرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد المحتسبة خلال الفترة 1999 - 2000 وكذلك التقرير الإحصائي لسنة 2010، إلى أن صناعات النسيج في مصر وتونس، وكذلك صادرات الأسمدة والألمنيوم في البحرين والأسمدة في الأردن، لا تزال تكتسب مزايا نسبية في الأسواق العالمية، تتمثل في تدني الأجور نسبياً في بعض هذه الدول وتوفر مصادر الطاقة والعمالة، غير أن الدول العربية تحتاج إلى مواكبة التقنيات الجديدة والمزيد من الاستثمارات لتطوير قطاع الصناعات التحويلية وتوفير الحوافز للتشجيع على الإبداع والابتكار وإعادة هيكلة مخرجات التعليم وطرق تأهيل العمالة في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تذليل العوائق الإدارية والبيروقراطية أمام بيئة الأعمال.

2-3-2.السياسات الاقتصادية في الوطن العربي :

أ - القطاع المالي : بلغت الإيرادات العامة والمنح للدول العربية حوالي 488 مليار دولار خلال عام 2006 وهو ما يمثل نسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وتقدر مساهمة الإيرادات النفطية بنحو 74% من قيمة الإيرادات الإجمالية لسنة 2006 مقابل 59% في سنة 2001، ويرجع الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط وإنتاجه في العالم العربي، كما تراجعت مساهمة الإيرادات الضريبية من نحو 28 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في 2001 إلى حوالي 18% عام 2006[9].

وبلغ الإنفاق العام في الدول العربية لسنة 2006 نحو 348 مليار دولار، و هو ما يمثل نسبة 28% من الناتج المحلي الإجمالي، وساهمت الدول النفطية الرئيسية بـ 58% من حجم الارتفاع في الاتفاق العام، مقابل 38% للدول المصدرة حديثا للنفط، و04% للدول المستوردة للنفط.

ب : القطاع النقدي : تتباين الدول العربية في السياسات النقدية المطبقة لديها واستنادا لصندوق النقد العربي فقد شهدت السياسة النقدية في الدول العربية عام 2006 تطورات متباينة، حيث قامت السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتبع سياسة تثبيت قيمة عملاتها مقابل الدولار، برفع معدلات أسعار الفائدة في سياق زيادة ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، وذلك للاستمرار في الحفاظ على استقرار سعر صرف عملاتها، غير أن انتعاش النشاط الاقتصادي في دول المجلس في ظل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية ترتب عنه زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع السيولة المحلية وزيادة إقراض المصارف التجارية للقطاع الخاص، الأمر الذي ساهم في ارتفاع التضخم إلى معدلات لم تصل إليها بعض هذه الدول من قبل، وقد حاولت السلطات النقدية الخليجية احتواء نمو السيولة المحلية رغم الاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية لديها.

وفي بعض الدول العربية الأخرى أعلنت السلطات النقدية في عدد من الدول العربية التوجه نحو انتهاج سياسة استهداف التضخم، عن طريق تحديد استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية كتونس ومصر والمغرب.

وخلال عام 2008 شهدت السياسة النقدية في الدول العربية اتخاذ السلطات النقدية فيها إجراءات هامة لمواجهة تداعيات **الأزمة المالية العالمية**[10]، والتي جاءت آثارها على الاقتصاديات العربية اعتماداً على انفتاح تلك الاقتصاديات على الأسواق المالية العالمية وتطور القطاع المصرفي فيها، وتضمنت تلك الإجراءات تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة بهدف

تشجيع ودعم قدرة المؤسسات المالية على منح الائتمان الذي تأثر بشح السيولة في العالم، وتوفير السيولة الإضافية في سوق الإقراض بين المصارف، وتخفيض الاحتياطي الإلزامي على الودائع، وضمان الودائع لدى المصارف لإعادة الثقة في القطاع المصرفي المحلي.

وفيما يخص **تطورات أسعار صرف** العملات العربية، فقد أدى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2006 إلى انخفاض قيمة العديد من العملات العربية المرتبطة بالدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خاصة الأورو والجنيه الإسترليني، وفي المقابل تحسنت قيمة عملات بعض الدول العربية الأخرى، وخاصة منها عملات دول المغرب العربي التي تتبع نظم صرف أكثر مرونة، غير أن الاتجاهات العامة لتغير سعر صرف العملات العربية مقابل الدولار والأورو خلال الفترة 2001-2006 تظهر انخفاضاً أكبر في قيمة العملات العربية المعومة تعويماً حراً أو تعويماً مداراً من انخفاض قيمة العملات العربية، كما أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لغالبية الدول العربية تراجعت في الفترة 2001- 2006 ، مما يشير إلى تحسن تنافسية صادراتها في أسواق شركائها التجاريين في تلك الفترة.

ج-التجارة العربية البينية : فيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد بلغ متوسط قيمتها حوالي 82.5 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 22.5 في المائة في عام 2008 وتعتبر نسبة الزيادة أقل من نسبة زيادة التجارة الإجمالية العربية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، مما أدى إلى تراجع مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية، لتشكل حصة 8.3 في المائة من جانب الصادرات و 11.1 في المائة من جانب الواردات في العام نفسه.

وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الإجمالية في عام 2008، ففي جانب الصادرات تزايدت أهمية كل من الوقود المعدني الذي أصبح يشكل نحو 78 في المائة من الصادرات الإجمالية العربية وكذلك المنتجات الكيماوية، بينما تراجعت الأهمية النسبية للمصنوعات في هيكل الصادرات العربية، وفي جانب هيكل الواردات فقد ارتفعت حصة الأغذية والمشروبات، في حين لم تتغير كثيراً حصة كل من المنتجات الكيماوية والآلات ومعدات النقل، التي تشكل حوالي ثلث الواردات الإجمالية العربية.

خلاصة : لا شك أنه من الناحية النظرية فإن متطلبات التكامل كلها متوفرة في الدول العربية لكن يبقى التجسيد الميداني للمشروع الوحدوي مجالا خصبا للبحث والدراسة، وفي هذا البحث تطرقنا للخصائص والمقومات التي يمتلكها العالم العربي والتطرق أيضا لبعض القصور في جوانب استخدام تلك المزايا، وكذلك المتغيرات التي تبطل القوة الدافعة لها لكي تكون دافعا للتكامل وليس معرقلا كما يشهده الواقع العربي.

ويعتبر تكامل الثروات العربية وتقسيم العمل وتحرير التجارة البينية بجدية، يجعل العالم العربي يؤمن غذاءه الذي يستورده من الخارج رغم قدرته على إنتاجه محليا ويؤمن ثرواته التي أصبحت محل صراع دولي على كيفية تقاسمها، وتحقيق التنمية المستدامة التي تقضي على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأولها البطالة، الأمراض والفقر.

وبالتالي يظهر بوضوح أن فشل مشاريع التكامل العربي لا يرجع لعدم توفر مقوماته الأساسية بقدر ما يرجع لظروف أخرى داخلية وخارجية، منها الظروف السياسية والتحديات الدولية والصراع الدولي على ثروات العالم الثالث ومنها العالم العربي.

ملحق الجداول :

الجدول (1) : تقديرات العدد الإجمالي للسكان العرب بالألف، أعوام 1990 - 2003- 2006

الرقم	الدولة	1990	2003[1]	2008
1	الأردن	3468	5480	5850
2	الإمارات	1816	2995	4765
3	البحرين	490	724	1123
4	تونس	8154	9930	10329
5	الجزائر	25334	31320	34643
6	جيبوتي	520	706	868
7	السعودية	14870	22018	24807
8	السودان	23434	33697	38197
9	سوريا	12116	17550	19644
10	الصومال	7200	9800	10386
11	العراق	17890	25175	30581
12	عُمان	1625	2851	2884
13	فلسطين	2483 [2]	3648	-
14	قطر	418	610	1448
15	جزر القمر	520	771	-
16	الكويت	2141	2521	3442
17	لبنان	2690	3652	3967
18	ليبيا	3821	5678	7294
19	مصر	52385	67730	75194
20	المغرب	24177	30148	31177
21	موريتانيا	1980	2881	3204
22	اليمن	12300	20011	22198
الإجمالي		**219832**	**299896**	**331997**

(1) : تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي خلال الفترة 1990 – 2003، تونس 2006

المصدر : صندوق النقد العربي، 2010

الجدول (2) : سكان الوطن العربي (مليون نسمة) 2000-2008

السنة	1990*	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السكان	219.8	278.5	284.5	291.0	299.3	303.9	310.1	831	326.5	331997

المصدر : بيانات مجلس الوحدة العربية (*) أضيفت من طرف الباحث

الجدول (3) : الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية 1995 و 2001-2006

	1995	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2008*	معدل النمو السنوي% 95-2006	معدل النمو % 2006
الناتج الزراعي (مليار دولار)	45,187	58,327	57,500	62,339	66,938	69,936	79,274	-	-	-
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.5	8.8	8.5	8.3	7.5	6.4	6.2	103	5.2	13.4
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي/ دولار	168	212	204	217	227	232	257	307	-	-

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، (*)إضافة من الباحث)

الإحالات والمراجع :

1- للتوسع أكثر، أنظر سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص6.

2- منشورات عديدة لمركز دراسات الوحدة العربية.

3 - حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.، ص 14.

4 - حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 1.

5- قبل انقسام السودان.

6 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2009.

7 - حسن صادق حسن عبد الله، دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية، الجامعة الأردنية، عمان، 2004، ص 406.

8 - التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي 2007.

9 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.

10- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية

عبد الحميد بوخاري*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
فرقة البحث : دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تكمن أهمية مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الاقتصاديات الوطنية إلى كونه المسؤول عن معدل تراكم رأس المال، ومن ثم فهو يلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. وعلى ذلك، فان الاقتصاديات التي تصبو لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأجل الطويل لابد لها من ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات في جسم الاقتصاد الوطني، والتي لا يمكن بلوغها إلا من خلال الاعتماد على الاستثمار المحلي والمباشر العربي والمحلي.

الكلمات المفتاح : مناخ الاستثمار، البيئة الاقتصادية المستقرة، المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، بيئة أداء الأعمال، الاستثمار الأجنبي.

تمهيد : يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات والمحفزة للاستثمار بهذه الدولة.

تعرف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

تقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محدودة ويمكن الأخذ بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وهذا ما يتم التطرق إليه وفق العناصر التالية :

أولا : بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار؛

ثانيا : المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية؛

ثالثا : الجهود الترويجية لجذب الاستثمار في الدول العربية.

أولا : بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

اعتمدت عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي بمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب. وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين **مقدار ما يجتذبه من** الاستثمار الأجنبي، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة على وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والدولة الذي تحرز موقعاً متقدماً في مجال التنمية البشرية تحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا. ومن بين هذه المؤشرات ما يلي[1] :

1 - مؤشر الحرية الاقتصادية : يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة " وال ستريت جور نال" منذ العام 1995 ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة

* bkhamib@yahoo.com

وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في العام 2009 ظهر أن استمرار سيطرة اقتصاديات الدول الواقعة في منطقة جنوب شرق آسيا على مؤشر الحرية الاقتصادية. فقد حافظت كل من هونج كونج وسنغافورة على المرتبتين الأولى والثانية على التوالي من بين 183 اقتصاد مشمولا في التقرير .وحققت هونج كونج أفضل كيان لممارسة النشاط الاقتصادي، حيث يعد اقتصادها حرا بأكثر من 90 في المائة. كما استمرت سنغافورة في المحافظة على المركز الثاني دوليا، إذ يعد اقتصادها حرا بنحو 87 في المائة. إضافة إلى ذلك، تضم قائمة أكثر الاقتصاديات تحررا كل من : أستراليا، أيرلندا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة وكندا على التوالي. الرابط المشترك بين هذه الاقتصاديات هو تبني نظام السوق ما يعني تشجيع المنافسة وبالتالي تنشيط الدورة الاقتصادية .ويلاحظ حسب التقرير حصول بعض دول الاتحاد الأوروبي على مراتب متأخرة نسبيا، إذ نالت إيطاليا المركز رقم 76 على مستوى العالم نتيجة سيطرة المذهب الاشتراكي على الاقتصاد فضلا عن وجود دعم من الحكومة لبعض القطاعات الحيوية مثل الطيران. وخلافا للمتوقع، تراجع ترتيب فرنسا من المرتبة 48 في تقرير عام 2008 إلى المرتبة 64 في التقرير الأخير 2009 ما يعكس الحاجة إلى تقليص دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي.

نستنتج أن مؤشر حرية الاستثمار المأخوذ من مؤشر الحرية الاقتصادية يعكس أن للدول العربية بيئة استثمارية متشددة. وترتفع القيود في كل من قطر والإمارات والسعودية ولبنان وتونس وسوريا وليبيا. وترتفع حرية الاستثمار في كل من المغرب وموريتانيا. أما باقي الدول فلها مستوى متوسط.

2- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة : يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية "وولد بيبير" منذ العام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر 41 دولة من الاقتصادات الناهضة منها 4 دول عربية. حيث يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكوناً وهي :

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية : ويضم هذا المؤشر21 عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلومات : ويضم هذا المؤشر21 عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية : ويضم هذا المؤشر21 عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة. وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، ويدل ارتفاعه الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعاً أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصادات الناهضة.

دليل المؤشر : يتراوح كل مؤشر فرعي بين "0-100" حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب هو 300 نقطة، ويدل رصيد (صفر) على أسوء أداء ورصيد 100 على أفضل أداء، وكلما كان التوازن اكبر زادت فرص تكوين الثروة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل ويقارن رصيد المؤشر بنتائج خمس دول متقدمة (اليابان، هولندا، سنغافورة، اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية) اختيرت بهدف قياس المكتسبات التي حققتها الدول النامية والناهضة مقارنة بالتميز الذي حققتها الدول المتقدمة.

وبالنسبة للبيئة المعلوماتية فمن بين الواحد والعشرين عنصرا التي تكونها ،تشكل عناصر البيئة الرقمية حيزا مهما وتخص : عدد أجهزة الحاسوب المنزلية لكل 1000نسمة، خطوط الهاتف الثابتة والخلوية (لكل10000نسمة)، نسبة استخدام الإنترنت (على إجمالي السكان) وأخيرا الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات[2].

3- مؤشر التنافسية العالمي : يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ العام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم على مؤشر "جارٍ" ومؤشر "النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (5 سنوات) ويدخل في المؤشر حالياً 75 دولة منها دولتان عربيتان، ومن جهة أخرى يصدر المنتدى مؤشر استدامة الحفاظ على البيئة (يغطي 122 دولة) ومؤشر الجاهزية للعصر الرقمي (يغطي 75 دولة) وفضلاً عن تقرير التنافسية العالمي يصدر المنتدى تقارير تنافسية إقليمية، وسيكون من بينها تقارير للتنافسية في الدول العربية ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشرا التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط 8

عوامل هي (درجة الانفتاح، ودور الحكومة، ووضع القطاع المالي، والبنية الأساسية، والبيئة المعلوماتية، ونظم الإدارة، ووضع العمالة، ووضع المؤسسات) ويمنح المؤشر أوزاناً متساوية. ويعتمد على إجراء مسوحات رأي تشمل حوالي 3000 من رجال الأعمال والمستثمرين في 53 بلداً. وعلى وفق مؤشر التنافسية الجدول التالي يبين ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشرات التنافسية العالمية: جدول (1) ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشرات التنافسية العالمية.

4- مؤشر التنمية البشرية : يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 وبضم مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع – متوسط - ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي. وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة والاقتصادية. كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر. ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي :

أ- طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة –85 سنة).

ب- المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر% و 100%)

ج- مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و 40.000 دولار). ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات، هي تنمية بشرية عالية (80% وأكثر)، تنمية بشرية متوسط (من 50% إلى 79%) وتنمية بشرية منخفض (اقل من 50%) وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية[3]. الجدول (2) يبين الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية عالميا وعربيا للدول العربية عام 2007.

5-المؤشر المركب للمخاطر القطرية[4] : يصدر عن مجموعة (بي أر أس) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18دولة عربية. يتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقويم المخاطر المالية (25%) ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (25%) كما هو موضح أدناه. جدول (3) مؤشر تقويم المخاطر السياسية (الحد الأقصى : 100 نقطة) وجدول (4) : مؤشر تقويم المخاطر المالية (الحد الأقصى : 50 نقطة) وجدول (5) مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (الحد الأقصى : 50 نقطة).

ويشير دليل المؤشر إلى أن الدرجات (من صفر إلى49.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة جدا) والدرجات (من 50 إلى 59.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة) والدرجات (من 60 إلى69.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المعتدلة) والدرجات (من 70 إلى79.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة) والدرجات (من 80 إلى 100نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة جدا) وهذا يعني انه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة وبحسب المؤشر فقد جاء تقييم الدول العربية في 2009 كالأتي :

تبين إن ثمان دول عربية تغير موقعها بين 2008 و 2009 وفقا لدرجات المخاطر، فقد تقدمت قطر من مجموعة المخاطر المنخفضة إلى مجموعة المخاطر المنخفضة جدا، ولبنان من درجة مخاطر مرتفعة إلى درجة مخاطر معتدلة. في حين تراجعت كل من الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت وليبيا من درجة مخاطر منخفضة جدا إلى مخاطر منخفضة، والعراق من درجة مخاطر معتدلة إلى درجة مخاطر مرتفعة. كما تبينان ثلاث دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت الأردن، سوريا ومصر. في حين شهدت ست دول عربية تراجعا في رصيد المؤشر ضمن مجموعاتها شملت كل من تونس، الجزائر، السودان، الصومال، سلطنة عمان والمغرب. مع استقرار رصيد مؤشر اليمن. الجدول (6) وضع الدول العربية حسب درجات المخاطر وفقا لعام 2008.

ثانيا : المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية

نتطرق إلى تعريف المؤشر ثم إلى وضع الدول العربية حسب هذا المؤشر :

أ- المؤشر المركب لمناخ الاستثمار : ويعرف المؤشر المركب-حسابيا – بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية, متوسط مؤشر السياسة النقدية, متوسط سياسة المعاملات الخارجية)[5] حيث يقيس درجة التحسن أو التراجع في

مناخ الاستثمار ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي : مجموعة السياسات المالية, مجموعة السياسات النقدية, مجموعة السياسات المعاملات الخارجية. أما في ما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ, مثل : درجة الاستقرار السياسي, والتطورات التشريعية والمؤسسات, وتنمية الموارد البشرية, فسبق ذكرها. وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية آلاتية :

1-**مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** : ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

2- **مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** : ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

3- **مؤشر معدل التضخم** : ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

ب- حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية : في محاولة لقياس الأداء الاقتصادي للدول العربية, وتوصيف مناخ الاستثمار فيها, نحاول استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية. وتستند المنهجية التي اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات (أو عدم وجوده) وتدني معدل التضخم واستقرار سعر الصرف واستقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج للسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة. وفيما يلي حساب المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009 : الجدول (7) المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2009.

وتشير نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية والمذكورة في الجدول أعلاه إلى ما يأتي :

1- سجلت 3 دول عربية قيما مرتفعة في المؤشر، تجاوزت الرقم 2 حيث بلغ 2.66 الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشراً على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف وهذه الدول هي (قطر، الكويت وليبيا) وكانت نسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 15.8 %.

2- سجلت 5 دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر، وقدر متوسط المؤشر بينهم 1.33 الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (موريتانيا، الأردن، الإمارات، سلطنة عمان وجيبوتي) وكانت نسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 26.3 %.

4- سجلت 11 دولة عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر وقدر متوسط المؤشر بينهم 0.2090 ، الأمر الذي يؤكد على عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (العراق، لبنان، تونس، السعودية، السودان، سوريا، مصر، اليمن، البحرين، المغرب والجزائر) وكانت نسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 57.9 %.

نستنتج أن عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح، وبلغت 0.6842 حيث كان متوسط درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي (0.3684) إما متوسط درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي 0.9473 ووصل متوسط درجة مؤشر السياسة النقدية 1.4737 وحسب قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2009 يجب على الدول العربية بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر من اجل تحسين بيئة مناخ الاستثمار، كما نلاحظ أن هناك تراجع لمؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2009، حيث سجل 0.70 نقطة مقارنة مع 1.05 نقطة عام 2008، ويعزى ذلك إلى انخفاض مؤشر التوازن الداخلي والخارجي المكونة للمؤشر المركب بشكل ملحوظ، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسية التوازن الخارجي 0.74 نقطة عام 2009 مقابل 1.42 نقطة عام 2008، وسجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي (-0.37) نقطة مقابل 1.53 نقطة عام 2008، في حين تحسن المؤشر الفرعي للسياسة النقدية ليسجل 1.47 نقطة عام 2009 مقابل 0.21 نقطة عام 2008. يبين الجدول التالي اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2000 - 2009. جدول (8) اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2000 - 2009.

ثالثا : الجهود الترويجية لجذب الاستثمار في الدول العربية

تعد جهود الترويج التي تقوم بها الدول من العناصر المهمة في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دول العالم والدول العربية، تقع تلك المسؤولية على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار وإن كانت كافة الأطراف الأخرى المعنية، إلا أن هيئة تشجيع الاستثمار تضطلع بمسؤولية رسم ملامح صورة متكاملة للاقتصاد بحيث تغطي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتركز غايتها الأساسية في زيادة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي، و تستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب و التقنيات المستخدمة للترويج للاستثمار.

وغالبا ما تمر عملية الترويج للاستثمار بأربع مراحل أساسية تتمثل في : رصد آراء المستثمرين الأجانب سواء كانت إيجابية أو سلبية، بناء الانطباع العام عن القطر وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار، استهداف المستثمر المحتمل والحالي و توليد الاستثمار، و تكون فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرهونة بمدى ملائمة كمناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات. كما تتأثر بعدة عوامل، منها : مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، دقة قاعدة البيانات التسويقية، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين، فضلا على فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار خاصة ما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها. وتتمثل المرحلة الرابعة في خدمة المستثمر.

وفي ضوء الأدوات التسويقية المتعارف عليها والأكثر استخداما من قبل هيئات تشجيع الاستثمار حول العالم، يحرص التقرير على متابعة الجهود الترويجية للاستثمار في الدول العربية والتي من أهمها :[6]

- الفرص المعروضة للاستثمار ؛ - المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة ؛ - فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها ؛ - الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية ؛ - جهود الترويج الأخرى.

وقد كثفت معظم الدول العربية خلال العام 2009 جهودها في مجال الترويج للاستثمار في محاولة للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية العالمية وخصوصا على صعيد وضع السيولة.

ويتضح من واقع البيانات التي وردت من عدد من الدول العربية، تواصل الجهود الترويجية للاستثمار من قبل وكالات وهيئات تشجيع الاستثمار والحكومات في دول المنطقة. كما واصلت كافة الأطراف المعنية بجذب الاستثمار وتطوير أدائها وتفعيل أدواتها واستحداث أخرى جديدة مستفيدة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال جدول (9) : الفرص الاستثمارية المعروضة واصلت الدول العربية هذا العام عرض المزيد من فرص الاستثمار بوثيرة أكثر اهتماما اتضحت من نمو فرص الاستثمار في معظم دول المنطقة وخصوصا في عدد من الدول العربية النفطية مع عودة أسعار النفط إلى ارتفاع وعودة إيرادات النفط إلى الصعود وظهور فوائض مالية جديدة، وذلك في إطار الخطط الاستثمارية الطموحة المعلنة من الدول العربية للسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى تريليون منها ما يزيد على 750 مليار دولار معلنة خلال الفترة المقبلة نصفها في دول مجلس التعاون الخليجي ونحو 200 مليار دولار في العراق حدها (جدول الخطط الاستثمارية المعلنة في بعض الدول العربية). ترتب عليها استئناف عدد من المشاريع التي سبق و توقفت أو هدأت وتيرة تنفيذها نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وقد شملت المشروعات مختلف القطاعات إلا أنها تركزت في قطاع الطاقة وقطاع البنية التحتية حيث استحوذ قطاع النقل الجوي بمفرده على نحو 105 مليارات دولار منها 80% معلنة. ويعرض (جدول الفرص الاستثمارية المعروضة قطاعيا) عددا من القطاعات المهمة التي تعرض فيها مجموعة الدول العربية فرصا استثمارية وأهمها : الزراعة والصيد، الطاقة والمياه والبيئة، المحاجر والرخام، التعدين والكيماويات والبلاستيك والسماد، العلو الحيوية، المنسوجات والملابس والجلود، التكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال، الكهرباء والإلكترونيات، السيارات والمحركات، قطاع النقل الجوي، صناعة الحديد والصلب، الخدمات العامة والنقل واللوجيستيات، بنوك، وتأمين وخدمات مالية، قطاع تجارة التجزئة، وأخيرا العقار والسياحة. و قد شملت تلك الفرص معظم الدول العربية تقريبا و تركزت بالطبع معظم الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة والمياه والبيئة في الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، سورية، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، سلطنة عمان والعراق.[7]

أما على صعيد جهود الدول العربية في عرض الفرص الاستثمارية، فقد بلغ مجموع ما تعرضه 20 دولة عربية ما يزيد على 1338 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تزيد على 720 مليار دولار و ذلك وفق جدول عدد و قيمة الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية. جدول (10) : الفرص الاستثمارية المعروضة قطاعيا في عدد من الدول العربية

ففي الأردن، تعرض مؤسسة تشجيع الاستثمار 260 فرصة استثمارية في قطاعات الزراعة، الأقمشة والمنسوجات، الصناعات الكيماوية، البناء، التعليم، الطاقة ومرافقها، الأطعمة والمشروبات، الصحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الدوائية، السياحة والخدمات بكلفة 54 مليار دولار.

وتعرض الجزائر كل الأنشطة الاقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعاناة من المزايا المنصوص عليها في القانون المتعلق بتطوير الاستثمار. وتطرح **اليمن** 152 فرصة استثمارية عبر الهيئة العامة للاستثمار (52 فرصة)، في القطاعات، الصناعية السياحية الخدمة الصحية الزراعية والسمكية. وقد بلغت الكلفة الاستثمارية التقديرية لِـ 33 مشروعا منها نحو 10 مليارات دولار. فيما عرضت اللجنة التحضيرية لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن و الجهات ذات العلاقة (19 فرصة استثمارية) في قطاعات متنوعة بكلفة استثمارية تقديرية تبلغ 10 مليار دولار. بالإضافة إلى فرص في مجال المعادن بالتنسيق مع التعاون الألماني GTZ والترويج لها بين أوساط مستثمرين مستهدفين في دول محددة.

أما مصر فتسوق الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة 91 فرصة استثمار في 12 قطاعا بتكلفة استثمارية تتجاوز 50 مليار دولار لبعض الفرص فقط منها ، فرصتان في مجال البيتروكيماويات إحداهما بتكلفة 3 مليار دولار لإنتاج الألوفينات من الغاز الطبيعي والثانية لإقامة مجمع لتكرير زيت البترول الخام من الجيل الرابع بتكلفة 16 مليار دولار، 16 فرصة في مجال البيئة وزراعة الغابات، 8 فرص في مجال الصناعة والبقية في مجالات التعليم وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المتكاملة والزراعة والسياحة والصحة والمرافق والنقل.

وتعرض هيئة الاستثمار في سورية 293 فرصة استثمارية مختلفة الأحجام و في مختلف القطاعات موزعة على عدد من المناطق الصناعية والجغرافية منها : 28 في إدلب، 32 في الحسكة، 35 في السويداء، 14 في القنيطرة، 74 في حلب، 21 في حماة، 29 في حمص، 12في درعا و 48 ففي دير الزور وتعرض وزارة الصناعة 17 فرصة استثمارية محددة موزعة قطاعيا بواقع 7 فرص في الصناعات الكيماوية و فرصة واحدة في الصناعات الهندسية و فرصتين في الصناعات النسيجية، كما تعرض الوزارة نحو 15 فرصة استثمارية في مجالات صناعية مختلفة موزعة حسب المناطق بواقع فرصة واحدة في حمص و 3 فرص في حماة و 9 فرص في الساحلية وفرصتين في طرطوس هذا إلى جانب 34 مشروعا مقترحا من قبل القطاع الخاص في مناطق درعا و السويداء والقنيطرة .

وفي **السودان** تعرض وزارة الاستثمار على موقعها الإلكتروني مشاريع في مختلف القطاعات بقيمة تقريبية تتجاوز 10 مليار دولار منها 26 فرصة في مجال الزراعة بقيمة تزيد على 1150 مليون دولار و 11 فرصة في مجال الموانئ البحرية والنقل النهري والنقل الجوي و الطرق الجسور و السكك الحديدية والتعليم العالي.

وتوفر السعودية فرصا استثمارية كبيرة في قطاعات متنوعة وصناعات مختلفة وخصوصا قطاعات الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النقل والخدمات اللوجيستية، والصحة، علوم الحياة والتعليم ، بتكاليف استثمارية تقديرية ضخمة تتجاوز 200 مليار دولار موزعة على المدن الرئيسية والمدن الاقتصادية وهي : مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، مدينة جازان الاقتصادية، مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية، مدينة المعرفة الاقتصادية. ومن أبرز تلك الفرص، بناء ثلاث محطات للطاقة والكهرباء بتكلفة 143 مليار دولار في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية ومشروعات في قطاع النقل والخدمات اللوجيستية بتكلفة نحو ملياري دولار ومشروع لصهر الألمونيوم بتكلفة من 5 إلى 10 مليار دولار، وقد عرضت وزارة الكهرباء والماء خلال العام «محطة الرياض 11 للإنتاج المستقبل» بتكلفة 2.5 مليار دولار، كما طرحت مشروع «محطة ينبع 3» للقطاع بتكلفة إجمالية 3.7 مليار دولار، إضافة إلى الفرص المعروضة على القطاع الخاص في مشاريع عقاري ضخمة مثل الأبراج المزمع إنشاؤها حول الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وتعرض **قطر** على القطاع الخاص الأجنبي فرص المساهمة في تنفيذ خططها الاستثمارية البالغ قيمتها 140مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة بنسبة 49 % للشركاء الأجانب مما يحمل معه فرصا استثمارية تصل قيمتها إلى 6.86 مليار دولار سنويا و بفرض السماح للقطاع الخاص المشترك بالتقدم لجميع المشاريع وفي مختلف القطاعات.

وتعرض **الإمارات** فرصا استثمارية متنوعة بقيمة تقريبية تصل إلى 100 مليار دولار عبر السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ خطط تنمية المنطقة الغربية في **أبو ظبي** بتكلفة 200 مليار دولار حتى عام 2030 .

وفي العراق تعرض الهيئة الوطنية للاستثمار أكثر من 360 فرصة استثمارية بقيمة تقديرية تتجاوز 200 مليار دولار منها 48 فرصة استثمارية في مجال الزراعة والري والإنتاج الحيواني و31 فرصة في مجال الكهرباء و50 فرصة في مجالات الإسكان البنية التحتية بتكلفة استثمارية 150 مليار دولار و 68 فرصة في قطاع الصناعة و10 فرص في قطاع ضخمة في قطاع النفط والغاز و6 فرص في قطاع الاتصالات و 150 فرصة في قطاع السياحة و الخدمات الترفيهية.

وتطرح **تونس** عبر وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي عددا من الفرص الاستثمارية بقيمة ضخمة حيث شمل برنامج التخصيص في سنة 2009 نحو 219 مؤسسة تنتمي إلى القطاع العام، ويحتوي برنامج سنة 2010 على العديد من المؤسسات المعروضة للتخصيص في مختلف القطاعات، كما يوجد أكثر من 3928 مؤسسة منخرطة في البرنامج الوطني للتأهيل تنشط أغلبها في إطار شراكة مع مؤسسات أجنبية للاستفادة من خبراتها للاندماج في مسالكها التجارية كذلك تمت العديد من مشاريع في مجالات الطـاقة وحماية المحيط و البنية الأساسية للموانئ والمطارات. وقد استهدفت الفرص الاستثمارية بصورة أساسية كلا من دول الإتحاد الأوروبي و الدول العربية.

وتعرض **سلطنة عمان** عبر المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات 34 فرصة استثمارية بقيمة تتجاوز 51 مليار دولار منها 7 فرص في مجال خدمات البنية الأساسية بتكلفة 11.7 مليار دولار، 6 فرص خدمات النفط والغاز بتكلفة 19 مليار دولار، 9 فرص في الخدمات السياحية بتكلفة 20 مليار دولار، 6 فرص في خدمات تقنية المعلومات و 6 فرص في خدمات أخرى.

كما تعرض المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان "إيدال"عددا من الفرص في قطاعات السياحة والنقل والصناعة والإعـلام وتكنولوجيا المعلومات والأغذية والتعليم والصحة والخدمات. وتطرح **موريتانيا** عبر المفوضية المكلفة بترقية الاستثمارات في مجالات الطاقة والفنادق والصناعة والزراعة والنقل.

وتعرض الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات في جيبوتي فرص استثمارية في مجالات استخراج المعادن والسياحة والطاقة المتجددة من حرارة الأرض الجوفية والتأمين والخدمات المصرفية والاتصالات.

أما مجلس التنمية في البحرين فيعرض فرصا استثمارية في مجالات الخدمات المالية و النقل والخدمات اللوجيستية وتكنولوجيا المعلومات والعقار والسياحة وصناعة السيارات خصوصا مع تخصص المملكة في إنتاج الألمونيوم وإدارة المشروعات والاستثمارات المالية و الإدارة و تنظيم الأحداث الدولية .

وتطرح المغرب فرصا في قطاعات واعدة أهمها : السيارات والإلكترونيات والنقل الجوي والمنسوجات والجلود والتوزيع والأغذية والسياحة.

كما تعرض الهيئة العامة للتمليك والاستثمار في ليبيا خارطة استثمارية تفصيلية لفرص استثمارية متاحة في مناطق استثمارية متفرقة تشمل الجبل الأخضر وكفرة والجفرة والواحات ووادي الشاطئ وغات وغيرها.

وفي فلسطين أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني في يونيو 2010 عن عرض 130 فرصة استثمارية قيمتها نحو 500 مليون دولار في مؤتمر فلسطين للاستثمار معظمها تم إعداد دراسات الجدوى لها مع وجود شركاء محليين.

و في هذا السياق، قامت المؤسسة بإنشاء قسم خاص على موقعها الإلكتروني لاستعراض الفرص الاستثمارية المعروضة من قبل 16 دولة عربية من خلال مواقعها الإلكترونية الرسمية، وكذلك الخارطة الاستثمارية في دولة فلسطين.

الخلاصة : رغم ما بذلته معظم الدول العربية وفي السنوات الأخيرة من جهودا لتحسين مناخ الاستثمار فيها، وهذا من خلال محاولات جادة لتهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات إلى الدول العربية. لكن رغم تلك الجهود المبذولة تبقى غير كافية رغم توفر المعطيات والوسائل والمقومات لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية على المستويين القطري أو الإقليمي.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشرات التنافسية العالمية

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الترتيب عربيا حسب 2009
قطر	.....	38	32	32	31	26	01
السعودية	....	....	....	48	35	27	02
الإمارات	23	32	29	29	37	31	03
الكويت	.....	44	36	52	30	35	04
تونس	31	30	3	35	32	36	05
البحرين	33	49	39	45	43	37	06
سلطنة عمان	....	...	8	....	42	38	07
الأردن	44	52	13	47	49	48	08
المغرب	54	70	7	74	64	73	09
سوريا	....	.....	12	110	80	78	10
مصر	57	63	4	63	77	81	11
ليبيا	.....	.....	26	105	88	91	12
الجزائر	80	76	29	.....	81	99	13
موريتانيا	.....	114	39	....	125	131	14
عدد الدول	104	117	125	127	131	134	.....

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مجموعة تقارير التنافسية العالمية 2004 إلى 2009 www.weforum.org

جدول (2) : الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية عالميا وعربيا للدول العربية عام 2007

الدولة	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا
الجزائر	104	11	سوريا	107	12
قطر	33	02	مصر	123	14
السعودية	59	07	ليبيا	55	05
الإمارات	35	03	جزر القمر	139	16
الكويت	31	01	موريتانيا	154	19
تونس	98	10	جيبوتي	155	20
البحرين	39	04	لبنان	83	08
سلطنة عمان	56	06	فلسطين	110	13
الأردن	96	09	السودان	150	18
المغرب	130	15	اليمن	140	17
سوريا	107	12	سوريا	107	12

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على تقرير التنمية البشرية www.arabstats.org. 2007

جدول (4) : مؤشر تقويم المخاطر المالية (الحد الأقصى : 50 نقطة)

المكـون	النقـاط
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	10
نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	10
نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	15
عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة	5
استقرار سعر الصرف	10

المصدر : فلاح خلف علي الربيعي، المرجع السابق .

جدول (5) : مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (الحد الأقصى : 50 نقطة)

المكـون	النقـاط
معدل دخل الفرد	5
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	10
معدل التضخم	10
نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	15
نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	10

المصدر : فلاح خلف علي الربيعي ، المرجع السابق .

الجدول (6) : وضع الدول العربية حسب درجات المخاطر وفقا لعام 2008

الـدول	درجة المخاطر
قطر و سلطنة عمان	منخفضة جدا (دولتان)
الإمارات ،البحرين،السعودية،الكويت ،ليبيا،الجزائر،المغرب وتونس	منخفضة (8دول)
اليمن،مصر،سورية،الأردن ولبنان	معتدلة (5 دول)
العراق والسودان	مرتفعة (دولتان)
الصومال	مرتفعة جدا (دولة واحدة)

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

الجدول (7) : المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2009

	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار
الأردن	(1)	3	2	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
الإمارات	0	2	2	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
البحرين	(3)	3	0	0	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	(1)	1	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
الجزائر	(3)	0	0	(1)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
جيبوتي	(2)	3	2	1	تحسن في مناخ الاستثمار
السعودية	(3)	3	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
السودان	(1)	(1)	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
سورية	(1)	0	2	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
العراق	(3)	(3)	2	0.66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
سلطنة عمان	2	0	2	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
قطر	3	3	2	2.66	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
الكويت	3	3	2	2.66	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
لبنان	0	0	2	0.66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
ليبيا	3	3	2	2.66	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
مصر	0	(1)	0	(0.33)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	(1)	0	1	0	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
موريتانيا	1	2	2	1.66	تحسن في مناخ الاستثمار
اليمن	(1)	(2)	2	(0.33)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

جدول (8) : اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2000 - 2009 .

البيان/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الحقيقي	%5.05	%2.92	%3.81	%6.87	%5.80	%5.35	%5.68	5.61%	%5.09	2.42%
ميزان الملية العامة للناتج المحلي الاجمالي	تحسن في 14دولة وتراجع في 3دول	تحسن في 7دولة وتراجع في 7دول	تحسن في 9دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 14دولة وتراجع في 4دول	تحسن في 11دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 12دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 14دولة وتراجع في 5دول	تحسن في 8دولة وتراجع في 11دول	تحسن في 13دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 8دولة وتراجع في 11دول
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الاجمالي	تحسن في 17دولة وتراجع في دولتين	تحسن في 11دولة وتراجع في 4 دول	تحسن في 15دولة وتراجع في دولة واحدة	تحسن في 12دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 11دولة وتراجع في 7دول	تحسن في 12دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 14دولة وتراجع في 5دول	تحسن في 7دولة وتراجع في 12دول	تحسن في 12دولة وتراجع في 7دول	تحسن في 14دولة وتراجع في 5دول
معدل التضخم	انخفض في 5دول وارتفع في11دولة	انخفض في في 10دول وارتفع في4دول	انخفض في 4دول وارتفع في12دولة	انخفض في 5دول وارتفع في13دولة	انخفض في دولتين وارتفع في16دولة	انخفض في في 9دول وارتفع في9دولة	انخفض في 4دول وارتفع في15دولة	انخفض في 7دول وارتفع في12دول	انخفض في دولتين وارتفع في17دولة	انخفض في 17دولة وارتفع في دولتين
المؤشر المركب	1.20	0.70	0.90	1.01	1.08	0.91	1.49	0.93	1.05	0.70

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

جدول (9) : الفرص الاستثمارية المعروضة

بعض الخطط الإستثمارية المعلنة في عدد من القطاعات في الدول العربية		
الدولة	الإستثمارات المتوقعة بالمليار دولار	ملاحظات
السعودية	170	لمشاريعالنفط و الكهرباء و المياه خلال 6 سنوات
الإمارات	64	في قطاع النقل الجوي مشاريع المطارات
قطر	140	لمشاريع الطاقة و البنيو التحتية و العقار و النقل خلال 10 سنوات
سلطنة عمان	7.8	لمشاريع المياه و الكهرباء خلال 6 سنوات
الكويت	104	لمشاريع متنوعة في البنية الأساسية و الطاقة و الإسكان
الجزائر	40	لمشاريع في الكهرباء و الغاز و الإسمنت
مصر	25	لمشاريع قطاع الكهرباء في خطة التنمية السابعة من 2012 – 2017
الأردن	18	ضمن الخطة الوطنية للطاقة حتى عام 2020
العراق	200	ضمن شركات تنموية مع الأمم المتحدة و تشمل قطاعات الطاقة والإسكان و البنية التحتية
الإجمالي	768.6	

المصدر : المواقع الشبكية لهيئات تشجيع الإستثمار في الدول العربية ، يونيو 2011

جدول (10) : الفرص الإستثمارية المعروضة قطاعيا في عدد من الدول العربية

الفرص الإستثمارية المعروضة قطاعيا في عدد من الدول العربية	
الزراعة و الصيد	الجزائر- فلسطين – مصر – الأردن – لبنان – سورية – تونس – السودان
الطاقة و المياه و البيئة	الجزائر- مصر – الأردن – لبنان – سورية – السعودية – الكويت – الإمارات – قطر – سلطنة عمان – العراق.
المحاجر و الرخام	فلسطين – السعودية – اليمن – مصر
التعدين و الكيماويات و البلاستيك والسماد	الجزائر – فلسطين – الأردن – سورية – تونس
العلوم الحيوية	الجزائر –فلسطين – مصر – الأردن
المنسوجات الملابس و الجلود	فلسطين – مصر – الأردن – المغرب – سورية – السودان – العراق
تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و خدمات الأعمال	الجزائر – فلسطين – مصر – الأردن – لبنان – المغرب – سورية – تونس – الكويت – الإمارات – قطر – سلطنة عمان – العراق
الكهرباء و الإلكترونيات	الجزائر – المغرب – تونس – سورية
السيارات و المحركات	الجزائر – المغرب – تونس – سورية
قطاع النقل الجوي	المغرب – تونس – الإمارات – قطر – السعودية
صناعة الحديد و الصلب	الجزائر – سورية
الخدمات العامة النقل و الخدمات اللوجيستية	الجزائر فلسطين – مصر – الأردن – لبنان – المغرب – سورية – تونس – السودان – الكويت
بنوك و تأمين و خدمات مخالية	مصر- لبنان – سورية – البحرين – الكويت
قطاع تجارة التجزئة	مصر – لبنان
العقار و السياحة	الجزائر – فلسطين – مصر – الأردن – المغرب – سورية – تونس – السودان – الإمارات – قطر – سلطنة عمان – اليمن – العراق

المصدر : المواقع الشبكية لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، يونيو 2010

الإحالات والمراجع

[1] - فلاح خلف علي الربيعي، **أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة علوم إنسانية العدد23 تموز 2005 السنة الثانية.

[2] - بوشول فائزة، قطاف ليلى، عماري عمار، **واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر**، مجلة الباحث العدد 05، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007. ص : 121.

[3]- فلاح خلف علي الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، نقلا عن : تقرير التنمية البشرية 2009 ترتيب دليل التنمية البشرية 20 / 02 / 2010.

www.UNDP.org " Human Development Index

[4] - http://www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx 12/12/2009

[5] – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص : 107.

[6] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص : 109.

[7] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص : 114 .

سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية

بوزيد سايح*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
مخبر "الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة"
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نحاول في هذا المقال التطرق إلى موضوع الفساد، الذي يحتل مكاناً مميزاً في المواضيع المثارة في عصرنا، لما له من أثار وانعكاسات كبيرة محلياً وعالمياً، إلا ان درجة الاختلاف تتباين من بلد لآخر ومن مرحلة تاريخية لمرحلة أخرى لنفس البلد، ومشكلة بحثنا تتناول أهم الطرق والآليات المعتمدة من طرف الدول عامة والعربية منها خاصة، ومدى إستعدادها لتبني معايير الحكم الراشد وتعزيز الشفافية والمساءلة كمدخلين للحد من آثار ظاهرة الفساد.

الكلمات المفتاح : الفساد، الشفافية ، المساءلة، الحكم الراشد.

تمهيد : تزايد الاهتمام بقضية الفساد مند النصف الثاني من الثمانينيات، نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة إستوجب الأمر تعاونا دوليا (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل الإعلام المختلفة، القطاع الخاص ...) لمواجهتها، ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان الحد من الآثار الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة، ولم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة فحسب، وإنما شملت أيضا الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر مما تعانيه الدول المتقدمة.

ومن هذا المنطلق كان لابد من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني معايير الحكم الراشد القائم على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة مستقرة للأعمال، وإدارة [1]فعّالة وكفؤة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة، وتشكيل صورة أكثر دقة لمحاربة ظاهرة الفساد، فالمساءلة والشفافية مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر. فغياب الشفافية لا يُمَكّن من وجود المساءلة، حيث تمثلان محور عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في أدبيات اقتصاد السوق المعاصرة.

وبناءاً على ما سبق فإن معالجة هذا الموضوع تتم من خلال التطرف إلى النقاط التالية :-

أولا : مفهوم الفساد وعلاقته بالشفافية والمساءلة؛
ثانيا : تقييم الفساد في الدول العربية؛
ثالثا : أساليب معالجة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية.

أولا : مفهوم الفساد وعلاقته بالشفافية والمساءلة

لاقت مشكلة الفساد إهتمام الكثير من الباحثين، واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديه ومحددة، ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية، ومع ظهور مفهوم الحكم الراشد أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة تزايد الاهتمام بالموضوع للحد من كافة أشكال الفساد، من خلال إنشاء العديد من المنظمات والهيئات مثل منظمة الشفافية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، نظرا لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي.

يجرنا مفهوم الفساد إلى عدد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها مفهوم المساءلة والشفافية كمقوم أساس من مقومات الحكم الراشد (الصالح) الذي يشكل شرطا مسبقا من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مساءلة ولا يمكن أن تتحقق المساءلة دون توفر الشفافية.

1- مفهوم الفساد الاقتصادي : بالرغم من اختلاف الساسة والباحثين الأكاديميين على تعريف الفساد، إلا أنهم يتفقون على اثاره ونتائجه، ولقد تعددت التعاريف لتوضيح مفهوم الفساد قد يعود السبب إلى اختلاف الأفكار والثقافات والتوجهات، إلا أن اغلب التعاريف جاءت متفقة وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها.

* sayahbouzid@yahoo.fr

الفساد في معاجم اللغة هو من فعل (فسد) ضد صَلُحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه، أما إصطلاحا زاد الاهتمام بموضوع الفساد باعتباره ظاهرة عالمية ولكن يختلف من بلد إلى آخر، وهناك توجهات متنوعة حول مفهوم الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالبعد العلمي، وبالأخص من قبل علماء الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، لذلك لا يوجد تعريف واحد شامل متفق عليه، ويحظى بموافقة كافة المهتمين بموضوع الفساد. إلا أن أكثر التعاريف استخداما لدى الاقتصاديين المهتمين بمواضيع التنمية الإقتصادية الشاملة هو تعريف البنك الدولي الذي تناول كل من مفهوم الفساد والمفاهيم المرتبطة به في تقريره لسنة 1997 ووضع تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت موضوع الفساد وفي ما يلي بعض التعاريف حسب نظرة المؤسسات الدولية[1] :

– **يعرف البنك الدولي الفساد على أنه :** إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[2].

ويرمي التعريف إلى نقطتين أساسيتين هما[3] :

أ- دفع الرشوة و العمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال و الشركات الأجنبية؛

ب- وضع اليد على المال العام و الحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

– **تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه :** " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، كما عرف الفساد على أنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق، كما يمكن تعريف الفساد بأنه عدم الالتزام المتعمد بعدم تنحية المصالح الشخصية والعائلية جانبا في اتحاد القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين. ويلاحظ أن هذا التعريف يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد وهما[4] :

أ- الرشوة هي استغلال الموظفين الحكوميين سواء مديرين وتنفيذيين (وبشكل فردي أو جماعي السلطة الممنوحة إليهم لتحقيق مصالح شخصية) مادية أو معنوية (لهم و لغيرهم غير مبالين بالقوانين والأنظمة والقيم الأخلاقية ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الإداري الحكومي.

ب- العمولة فهي استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو تطبيق السلطة بطريقة تشكل إنتهاك للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي.

– **حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن :** الفساد هو إساءة استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس[5].

– **يرى صندوق النقد الدولي مفهوما آخر للفساد حيث يرى أنه :** علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونا من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين[6].

تتجلى مظاهر الفساد ملخصة فيما يلي :[7]

- الرشوة والسرقة والاختلاس والتزوير؛
- تقاضي العمولات وقبول الهدايا والإكراميات؛
- التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية وبالأختام الرسمية وبيع الوظائف والترقيات؛
- الابتزاز واستغلال النفوذ؛
- الحصول على قروض من الجهات عامة؛
- استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة؛
- بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات والتأمر ببيع بعض الأوراق الرسمية؛
- المساعدة في التهرب من الضرائب و التزوير في التقديرات الضريبية؛
- التلاعب بتحرير المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والأنظمة والتأمر مع غاسلي الأموال؛
- التدخل في أعمال السلطة القضائية.

أما عن أسباب تفاقم ظاهرة الفساد فكثيرة ومتداخلة نوضحها كالتالي :[8]

– **أسباب ذاتية :** هي أسباب مرتبطة بشخصية الموظف أو القائد ورغباته الذاتية، ومستواه الثقافي والتعليمي.

– **أسباب اجتماعية :** متمثلة في العادات والتقاليد والأعراف السائدة والضغوطات الاجتماعية، والتي توفر المناخ الملائم لانتشار مظاهر المحسوبية، الرشوة، إستغلال النفوذ ... الخ.

– **أسباب تنظيمية :** ضخامة الجهاز الإداري من خلال توسيع والتقسيم الإداري وزيادة عدد الموظفين يخلق إجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقية الإدارية (الوظيفة العامة) شجع الموظفين على الممارسات والتصرفات التي تحقق المنافع الخاصة وخصوصا في ظل البيروقراطية وضعف أو انعدام الرقابة على الأجهزة الحكومية.

– **أسباب تشريعية :** منها ضعف القوانين التشريعية وغياب قوانين ردع جريمة الفساد.

– **أسباب سياسية :** وتتمثل في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين والقياديين الإداريين من الدرجة العليا، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة، وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد.

– **أساب اقتصادية** : ملخصة في :

- المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية؛ - ضعف الحوافز والمكافئات الوظيفية وتدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين؛ - التخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية؛
- تعقد التنظيم الإداري وغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة ؛
- فرض ضرائب عالية وقيود الأنشطة الإقتصادية؛
- ضعف المجتمع المدني وعدم الإستقرار الإجتماعي بسبب الجريمة المنظمة، العصابات، بيع المخدرات... إلخ؛
- ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة و اتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي؛
- معدلات نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وانتشار البطالة.

خلاصة القول هو أن الفساد ظاهرة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية غير سوية توجد في كافة بلدان العالم وان اختلفت خطورتها من دولة إلى أخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين في إستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة. والفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، كمشروعات البنية التحتية، وفي هذه الحال يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعا،كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم.[9]

2- الشفافية والمساءلة : بعد أن تم التطرق لمفهوم الفساد ولتعزيز الجهود الدولية المبذولة في سبيل تدعيم وتقوية الاستقرار الاقتصادي، وإيجاد نظام ديمقراطي يحارب الفساد، وبمعنى أدق يجب أن تلتزم الأنظمة الاقتصادية على وجه الخصوص والأنظمة بشكل عام بالشفافية من أجل نمو اقتصادي جيد وكفء مبني على معلومات موثوقة وملائمة . وهنا تبرز الحاجة إلى إيجاد تشريعات تتماشى والمفاهيم الجديدة للاقتصاد العالمي مثل الشفافية والإفصاح والحوكمة وخاصة في الدول النامية، التي يجب عليها الإسراع في البحث عن تشريعات تتواءم وبيئتها الداخلية من جهة، وتلبي المتطلبات الدولية التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة من جهة أخرى.

يقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات مُعرّفةً بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء، والهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدراً واسعاً من المعلومات.

قامت مبادرة الشفافة العالمية - وهي شبكة تضم مجموعة من منظمات المجتمع الدولي والتي تعمل على تحقيق قدر أكبر من الشفافية لدى المؤسسات المالية الدولية - بصياغة مسودة" ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية ". وينص الميثاق على مبادئ رئيسية والتي ينبغي على المؤسسات المالية الدولية أن تتبناها. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي : الحق في النفاذ، الإفصاح التلقائي، النفاذ إلى صنع القرار، الحق في التماس المعلومات، الاستثناءات المحدودة[10].

تنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التسعة التالية لتحقيق الشفافية[11] :

- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة؛

- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها :

أ- المعلومات التي يجب توفيرها ؛ ب- المواعيد التي يجب نشرها فيها ؛ ج- المسؤولة القانونية عن عدم نشرها.

- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها؛
- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية، وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية؛
- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال؛
- يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم؛
- يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع؛
- يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر؛
- تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري وكلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.

يجرنا الحديث عن الشفافية إلى مصطلحين آخرين لهما علاقة قوية بها وهما المساءلة والمحاسبة، والفساد يزداد عند غياب الشفافية أي أن مصدر قوته في الغموض وعدم الوضوح، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات اللازمة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش[12].

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين (في القطاعين العام والخاص) بالقواعد التالية[13] : توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها؛

- التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم إليها؛
- قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات؛
- وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من التزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له.؛
- وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل.

يمكن حصر المساءلة في ثلاثة محاور رئيسة هي[14] :

المساءلة الذاتية : تتجلى فيما تزرعه العقائد الدينية والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صوره، وتوسيع دائرتي الثواب والعقاب، مما يجعل هذه العقيدة قوة رادعة للفساد ورقابة ذاتية، فهذا المستوى من المساءلة الذاتية النابعة من الخوف من الله والرغبة في ثوابه، هو أرقى صيغة للمساءلة وأقل كلفة.

المساءلة المجتمعية : فعندما تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية تعبير وانتخاب وتشكيل للأحزاب وشفافية للقرارات واستقلالية للقضاء وحرمة للمال العام وتحرير للإعلام، فإننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.

المساءلة الداخلية : وتتمثل في مجموعة الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات وشروط التوظيف والتدريب المستمر والتدقيقين الداخلي والخارجي والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل من إمكانية سوء استغلال المسؤولية.

3- علاقة الفساد بالشفافية والمساءلة : من الملاحظ أن العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية تبادلية وطردية، بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والعكس صحيح، الانفتاح على المجتمع من شانه أن يؤدي إلى نجاح عملية المساءلة وتثبيت المصداقية، وبالتالي حصول برامج الدولة وسياساتها الاقتصادية على التأييد، أما انعدام الشفافية فانه يفضي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتعد المساءلة آلية مهمة من آليات مكافحة الفساد، فهي معيار ضابط لأداء المؤسسات وتقويم هذا الأداء

من خلال المحاسبة التي تخضع لها على يد السلطات التشريعية أو القضائية أو الجهات المختصة لمكافحة الفساد كهيئة النزاهة مثلا، تنطوي زيادة الشفافية والمساءلة في المجتمع على مجموعة من الآثار الإيجابية بالنسبة للإقتصاد الوطني يمكن حصرها في النقاط التالية[15] :

- تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق وتخفيض تكاليف المشروعات لزيادة كفاءة الاقتصاد؛
- حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، نظراً إلى أن تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات؛
- زيادة جاذبية المناخ الاستثماري حيث يحتاج المستثمر إلى التأكد من أن النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقه خلال فترة معقولة وبتكلفة معقولة؛
- التخفيف من حدة الأزمات: أظهرت التجارب الدولية أن عمق الأزمات الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد وبمدى الثقة في قنوات المساءلة.

وتوثيقا للعلاقة بين الفساد والشفافية والمساءلة قام **بيترآيجن** مدير البنك الدولي السابق، بتأسيس منظمة الشفافية الدولية في عام1993، والتي تعد أكبر منظمة غير حكومية في العالم لمحاربة الفساد بصفته آفة العصر الأولى أو مشكلة القرن الراهن، التي تمثل وفق تقدير **بيتر آيجن** أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والديمقراطي في دول العالم بصورة عامة، تمخض عن عمل منظمة الشفافية الدولية في العشر سنوات الأخيرة مجموعة من أدوات وآليات ناجعة لمحاربة الفساد والتي تم تكييفها وتطوير عملها من قبل أفرع منظمة الشفافية الدولية لتتناسب مع طبيعة الاحتياجات على المستوى المحلى" النزاهة" و"الشفافية " هما المفتاحان اللذان يدور حولهما كل الهدف المنشود وهو محاربة الفساد وتعزيز وتمكين الحكم الراشد، حيث استطاعت أن تثبت أن الفساد لا يقتصر على الجزء الجنوبي من العالم كما كان متصورًا بل استشرى في الشمال كذلك كما هو الحال في الولايات المتحدة وأوروبا ولقد نجحت منظمة الشفافية الدولية في تعزيز التعاون بين الكثير من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بل كان للشفافية المحاسبية وهما على صلة وثيقة يبعضهما البعض دور بارز في محاربة الفقر والارتقاء بالدول المنخفضة الدخل[16].

ووفق المنظور الذي يركز على الجانب الأخلاقي فيعرف الفساد الإداري على أنه " انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين وهنا يشمل الفساد الإداري كل من الرشوة، والغش، التدليس، التهرب الجبائي، التزوير ... الخ، وهناك من ربط الفساد بسوء استخدام السلطة واحتكار المناصب لتحقيق مكاسب شخصية في غياب المساءلة أي أن[17] :

الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – المساءلة

كما يشير إلى خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية، فمن الناحية التقنية الفساد هو الفعل القائم على تقديم الوعد أو على إعطاء منحة ما لموظف، وينتشر الفساد في البيئة الاجتماعية والسياسية التي تتصف بمايلي[18] :

- ضعف المنافسة السياسية نتيجة لغياب الديمقراطية وحصانة كبار المسؤولين من المتابعة والملاحقة؛
- ضعف تنظيمات المجتمع المدني؛
- نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وضعف رواتب القطاع العام؛
- غياب الآليات والمؤسسات التي تعمل على مكافحة الفساد.

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية آليات مكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد أخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية والمساءلة)، فوضعت الصيغة التالية [19] :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (المساءلة + النزاهة + الشفافية)

وهو أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة (السلطة) السياسية الفعالة والرشيدة، يمكن التمييز بين حالتين من الفساد :

- **الأولى** : عندما يتم تنفيذ وتقديم الخدمات المشروعة أي عندما يقوم الموظف بقبض الرشوة من اجل القيا م بمهامه العادية المكلفة بأدائها.

- **الثانية** : فهي عند قيام الموظف بتامين خدمات يمنعها القانون كتسريب معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة.

حسب أغلب الدراسات تبين أن هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية وبصفة خاصة في الدول النامية، ويمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية[20] :

الفساد : حيث تتسم المؤسسات الحكومية بالهيمنة على وسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وينتشر فيها الفساد وعدم احترام القانون، ووجود علاقة قوية بين رأس المال والسياسيين، وهذه تعيق تطبيق مبدأ الشفافية.

العولمة : توجد علاقة كبيرة بين العولمة وعدم تطبيق الشفافية، حيث أكدت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين العولمة والحرية وعلاقة عكسية بين الشفافية والعولمة، والشفافية بحد ذاتها وسيلة وليست غاية مهمتها إظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها.

الجهل : حيث أن العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات هم من نتاج الشعب كمنتجين ومستهلكين، وان الحصول على الخدمة أو المنتج يهمهم فقط بأقل سعر وبأفضل نوعية ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن لتطبيق القانون ومما يزيد من تفاقم المشكلة ضعف الآليات وصعوبة التعامل مع هذه القوانين.

معوقات سياسية واجتماعية : تتمثل في غياب الحياة البرلمانية السليمة والتي ترمي إلى حماية المجتمع وزيادة دور مؤسسات المجتمع المدني.

ثانيا : تقييم الفساد في الدول العربية

هناك عدة مؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء أراء الخبراء، وانطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول، هذا ونستعمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، و مؤشرات الفساد الذي تصده مؤسسة الشفافية العالمية، ومؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي.

1- مؤشر ضبط الفساد [21] : مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الفساد بين المسئولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم " أموال غير قانونية " إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة، تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، ويُبين الجدول (1) تطور هذا المؤشر في بعض الدول العربية خلال الفترة 1996-2007، وفي الجزائر مثلا بلغ هذا المؤشر (-0.47) في سنة 2007، فقد تراجع مقارنة بسنة 2006 و 2005 أين بلغ (- 0.39) و (-0.42) على التوالي، وهذه القيمة من المؤشر تظهر نوع من ضبط الفساد، والتحكم فيه، ولكن مازال الفساد متفشيا في بقوة في الدول العربية بصفة عامة.

اعتبرت منظمة **"ترنسبارينسي انترناشونال"** (الشفافية الدولية) غير الحكومية التي تعنى بالفساد في تقرير نشر أن الأحزاب السياسية وكذلك البرلمانات والشرطة والأنظمة القضائية هي المؤسسات التي تشهد اكبر قدر من الفساد في العالم، وقالت **هوغيت لابيل** رئيسة هذه المنظمة "الأحزاب السياسية تعتبر أكثر المؤسسات فسادا في 45 دولة من اصل 69 شملتها الدراسة"، وترتكز هذه النتائج إلى استطلاع للرأي شمل 55 ألف شخص في 69 بلدا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، وأشارت إلى أن تأثير الفساد على حياة الفرد تزداد كلما كان فقيرا. وشددت **هوغيت لابيل** "نعتبر أن الفساد مشكلة رئيسية يكون تأثيرها الأخطر على الفقراء".

ورد عن المنظمة "الشفافية الدولية" في تقريرها أن دول المغرب العربي لا تزال تعاني الفساد، رغم أن بلدين على الأقل هما المغرب والجزائر وقعا شرعة الأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة، ولم ينل أي من دول شمال إفريقيا المعدل المطلوب، علما أن مؤشر وجود الفساد الذي تعتمده المنظمة ينتج من تحقيق مركب يعكس آراء رجال أعمال ومحللين داخل الدول المعنية أو خارجها، ويراوح بين عشر نقاط (نزاهة ملحوظة) وصفر (فساد كبير جدا)، واحتلت تونس المرتبة الثالثة والأربعين بين 158 دولة فكانت الأفضل بين نظيراتها في شمال إفريقيا مع 4.9 نقاط، تلاها المغرب مع 3.2 (الثامن والسبعون) فالجزائر مع 2.8 (السابعة والتسعون) ثم ليبيا مع 2.5 (السابعة عشرة بعد المائة)، وكانت تونس العام الماضي الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي حازت المعدل واحتلت المرتبة التاسعة والثلاثين من اصل 145 دولة خضعت للدراسة، وحصل المغرب على الدرجة نفسها التي نالها هذه السنة محتلا المرتبة السابعة والسبعين فيما حلت الجزائر في المرتبة السابعة والتسعين مع 2.7 نقطة وليبيا رتبة الثامنة بعد المئة مع 2.5 نقطة.

2- مؤشر مدركات الفساد : يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ويقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين، و تتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا)، وتهتم الدراسة المسحية بقياس القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من اجل الكسب الشخصي، ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذا الدول، والمؤشر كمؤشر تم جمعه من 17 دراسة مسحية نفذتها 13 مؤسسة مستقلة مختلفة.

منذ العام 1995 والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصاراً (CPI) يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين، فمثلا في عام 2003 المسح غطى 133 بلد، وفي 2007 كان 180 بلد.

حسب تقارير نشرتها منظمة الشفافية العالمية لمؤشرات الفساد حسب تقدير درجات الفساد في مختلف دول العالم، فكان ترتيب الدول حسب الدول الاقل فساداً.

ويُبين الجدول (2) ترتيب مؤشر الفساد حسب تقدير درجات الفساد في الدول العربية خلال الفترة 2001-2008. حسب بيانات الجدول لاحظنا في الفترة من 2001 إلى 2003 أن أربع دول عربية من بين 21 دولة حصلت على تصنيف ممتاز في عام 2003 مقارنة بعامي 2001 و2002، وكان في مقدمتها سلطنة عمان تم تليها البحرين تم قطر تم تليها الكويت، أما مؤشرات بقية الدول العربية فقد حصلت بعض دول على تصنيف جيد منها الإمارات وتونس والأردن والسعودية ومصر والمغرب، تم تليها دول ذات تصنيف ضعيف لبنان والجزائر واليمن، وأخيرا دول بتصنيف ضعيف جدا ومنها ليبيا والسودان والعراق، وعموما شهد مؤشرات ضبط الفساد تحسنا ملحوظا يعكس جهود الدول العربية في مكافحة الفساد من حلال سن تشريعات وقوانين، وبعض الإصلاحات الإقتصادية والسياسية خلال هذه الفترة، كما أن فرص تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد ومحاربة غسيل الأموال لا تزال دون المتوسط مما يعني درجة الفساد عالية وانعدام الشفافية[22].

حسب مؤشر العام لسنة 2005 للفساد المدرك والتي حددت النتيجة في مؤشر مدركات درجة الفساد، كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر، ووفقا لتلك المعلومات التي أصدرتها "منظمة الشفافية الدولية " فإن[23] :

فلسطين : تقدمت في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 108 إلى المرتبة 107، وتحسن مؤشر الفساد من 2,5 في عام 2004 إلى2,6 في عام 2005، أما على المستوى العربي فبقيت كما هي، وحافظت سلطنة عمان على ترتيبها الأول في الدول العربية حيث تقدمت مرتبة في الترتيب العالمي وذلك من المرتبة 29 في عام 2004إلى المرتبة 28 في عام 2005، وزيادة مؤشر مدركات الفساد 0.2 في عام 2004، أما على المستوى العربي فبقيت المرتبة الأولى عربيا خلال العامين الماضيين.

لبنان : تقدمت أربع عشرة مرتبة للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 97 إلى المرتبة 83 وتقدمت مرتبه واحدة عربيا وتحسن مؤشر الفساد من2.7 في عام 2004 إلى نسبة 3.1 في عام 2005، في حين أن اليمن تقدمت تسع مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 112 إلى المرتبة 103وتقدمت مرتبتين عربيا، وتحسن مؤشر الفساد من 2.4 في عام 2004 إلى نسبة 2.7 في عام 2005.

قطر : فقد تقدمت ست مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 38 إلى المرتبة 32 وتقدمت مرتبتين عربيا، وتحسن مؤشر الفساد من5.2 في عام 2004 إلى نسبة 5.9 في عام 2005.

مصر : تقدمت في ترتيبها العالمي سبع مراتب من المرتبة 77 إلى المرتبة 70، بالإضافة إلى تحسن مؤشر الفساد من 3.2 في عام 2004 إلى 3.4 في عام 2005، أما على المستوى العربي فتقدمت مرتبتين وذلك من المرتبة العاشرة إلى المرتبة الثامنة.

وأما بخصوص الدول العربية التي تحسن وضعها الفترة ذاتها فأشارت النتائج إلى أن : كل من السعودية وسوريا والأردن والجزائر، فبقيت تراوح مكانها رغم حدوث بعض التقدم الطفيف، مشيرة إلى السعودية فقد تقدمت في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71 إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4، أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبه واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا، في حين تقدمت سوريا في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4، أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبه واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا.

وأشارت المعلومات إلى أن الأردن حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 37 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 4 إلى المرتبة 5 خلال العامين الماضيين، على الرغم من أنها تقدمت بمؤشر الفساد بنسبة من 5.3 في عام 2004 إلى 5.7 في عام

2005، وان الجزائر، حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 97 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 12إلى المرتبة 13خلال العامين الماضيين، على الرغم من مؤشر الفساد ارتفع من 2.7 في عام 2004 إلى 8.2 في عام 2005.

وبخصوص الدول العربية التي تراجع ترتيبها : أشارت المعلومات إلى ليبيا تراجعت تسع مراتب وذلك من المرتبة 108 في عام 2004 إلى المرتبة 117 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فتراجعت مرتبتين من المرتبة 14 إلى المرتبة 16، على الرغم من بقاء مؤشر الفساد كما هو 2.5، وأن العراق تراجعت ثماني مراتب وذلك من المرتبة 129 في عام 2004 إلى المرتبة 137 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فبقيت في المرتبة 17، على الرغم من تحسن مؤشر مدركات الفساد تحسنا طفيف وذلك من 2.1 في عام 2004 إلى 2.2 في عام 2005، كما أن تونس تراجعت أربع مراتب وذلك من المرتبة 39 في عام 2004 إلى المرتبة 43 في عام 2005 دوليا، وذلك بالرغم من أنها حافظت على ترتيبها عربيا، وانخفاض مؤشر الفساد 5.0 في عام 2004 إلى 4.9 في عام 2005، إضافة إلى تراجع البحرين من حيث ترتيبها العالمي مرتبتين، وذلك من المرتبة 34 في عام 2004 إلى المرتبة 36 أما عربيا فقد تراجعت مرتبة واحدة من المرتبة 3 إلى المرتبة 4، مع بقاء مؤشر الفساد 5.8 خلال العامين الماضيين.

ثالثا : أساليب معالجة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية

هناك التحديات الكبيرة أمام تحقيق الحكم الراشد لا بد من دراسة تحليله للوضع الاقتصادي والسياسي في الدول العربية، فهناك أسئلة كثيرة تطرح حول إشكالية الإصلاحات، ويمكن الإجابة على هذه الأسئلة التي تطرح بأن الفساد له مظهران رئيسان هما[24] :

- فساد النظام السياسي (غياب الديمقراطية، انتهاك حقوق الإنسان ...إلخ)؛
- فساد الإدارة العامة (الفساد المالي، انتشار ظاهرة الفقر والبطالة ...إلخ).

1- وسائل مواجهة الفساد وعلاجه : يقول **"بيتر آيغن"** الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريباً، ويحول دون حلها على الأقل ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من ملايين البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبرة".[25]

ويمكن توضيح هذا الفساد من خلال النقاط الآتية[26] :

- **أوضاع الممارسة السياسية** : تشكو جل الدول العربية من أنظمتها الحاكمة والتي تلجأ في تبرير وجودها إلى المشروكية التاريخية، عدم استنادها إلى الشرعية الديمقراطية سواء أتعلق الأمر بنظام الانتخابات المتّبع، أم نظام المشاركة واستقلالية السلطات، فمثلاً تبلغ نسبة مشاركة المرأة العربية في المجالس التشريعية 6% بالمقارنة مع المعدل العالمي 15% زد على ذلك أن رئيس الهيئة التنفيذية في كثير من الدول العربية له الحق التشريع، وفي ذلك غياب استقلالية السلطات الثلاث.
- **استقلالية الجهاز القضائي** : بعض البلدان العربية معروفة بعدم استقلالية الجهاز القضائي، إذا فلا يمكن الحديث عن قضاء نوعي وجيد ونزيه وعادل وشفاف، دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية.
- **أدوات المساءلة الخارجية أي الإعلام والمجتمع المدني :** أغلب البلدان العربية تضع قيوداً على حرية الإعلام ونشاط الجمعيات ذات الطابع الأهلي (سواء أكانت هذه القيود قانونية، سياسية أو معنوية وحتى مالية ومادية).

ومن اجل مواجهة الفساد الإداري وعلاجه لابد من العمل بالاتجاه الذي يحقق الأتي :[27]

- الإعتماد على معيار للقيم الأخلاقية والإجتماعية ؛ - نزاهة وشفافية القيادات العليا ؛ - نشر وتعميم التعليم وتوعية المواطنين؛

- مساءلة ومحاسبة موظفي الدولة ؛ - العمل على التخلص من المعوقات الإدارية ؛ - تقويم ومكافئة الموظف الأمين وتعديل مستويات الرواتب والأجور ونظام الحوافز.

2- آليات تحقيق الحكم الراشد : لما كانت أسباب الفساد الإداري كثيرة ومتباينة، فأن وسائل مواجهته وعلاجه، هي الأخرى كثيرة ومتباينة، لأنها لابد من أن تتوافق مع أنواع الفساد وأسبابه، **و**يمكن القول بأن الحكم الصالح يتواجد عند وجود الحكومة الجيدة أي حينما توفر العناصر التالية التي تعمل مع بعضها بشكل مشترك[28] :

- ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة ؛ - تشجيع حقوق الإنسان وحمايته ؛ - احترام حكم القانون وإدارة العدالة (حق التقاضي، واستقلالية القضاء...) ؛ - استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة ؛ - إدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية ؛ - سلطات غير مركزة لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين.

وعلى الرغم مما تقوم به هذه البلدان العربية إلا أنها تواجه على الأقل ستة تحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الصالح وهي[29] :

- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي ؛ - تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد ؛ - إعادة تحديد دور الدولة وتأكيده ؛ - ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي ؛ - خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة ؛ - تحسين نوعية الخدمات.

وعموما لا يمكن الحديث عن الحكم الراشد (الصالح) إلا بتوفر آليات تحقيقه على أرض الواقع وأخرى لاستدامته وتطوره وهي[30] :

- الانتخابات الحقيقية ؛ - فعالية المجتمع المدني (الأهلي) ؛ - انفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر ؛ - النظام الوطني المندمج (أي أن تعمل الأحزاب المختلفة مع مؤسسات الدولة بالتكامل من أجل تحقيق: التنمية المستدامة، وسلطة القانون ورفاهية السكان) ؛ - الشفافية في إدارة الموارد المالية (التدقيق المالي والمحاسبي) ؛ - الآليات ذات الطابع الأممي ؛ - القطاع الخاص والإعلام الخاص ؛ - المجالس المحلية المنتخبة والرؤية التجديدية.

خلاصة : لعل حجم مشكلة الفساد في الدول العربية، ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي تفعيل آليات لمحاصرة الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية، وفق إستراتيجية شاملة واضحة متكاملة بعيدة المدى، وليس إجراءات ظرفية قائمة على التغيير الشكلي والتي تكون أقرب إلى إدارة الفساد وبعد تحليل موضوع مكافحة الفساد وتمكين مبادئ النزاهة والشفافية خلصنا إلى :

1. أن الفساد ظاهرة قديمة عالمية حيث استخدمت الوظائف لغايات غير رسمية وشخصية بسبب ضعف الإرادة السياسية لمكافحتها والكشف عن مصادرها؛
2. افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتدأ من الإدارات العليا حيث أصبح وجود عملية هدر للثروة وعمليات اختلاس للأموال جراء الفساد الإداري في مؤسسات الدولة؛
3. ضعف القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم؛
4. يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل؛
5. يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة.

وسعياً نحو بناء حكم أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة من المستوى الأدنى وتعزيز الشفافية وتمكين الديمقراطية، ولمواءمة الخدمات مع التفضيلات المحلية والدولية الراهنة، وفي سياق تقليص دور الحكومة، واعتماد نهج المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية غير الحكومية، نقترح التالية :

1. مكافحة الفساد وتعزيز الخضوع للمساءلة وذلك من خلال تأمينه بقواعد وتشريعات ومؤسسات دستورية وتعزيز دور القضاء والأجهزة التشريعية والرقابية؛
2. وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب أن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام.
3. إعتماد وتبني الإدارة الإلكترونية.
4. اعتماد سياسة مالية واقتصادية مواتية تكفل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار، وتصميم برامج مكافحة أسباب الفقر وتأمين شروط التمكين لتشجيع نمو القطاع الخاص؛

5. توافر الادارة السياسية الداعمة لتحديث الدولة على مبادئ ومعايير الحكم الرشيد بما يمكن الحكومة من الاسهام بقوة في تطوير مؤسساتها وفي التنمية المستدامة، وأن تعتمد الحكومات مبدأ المشاركة في انشطتها التنموية مع اصحاب المصلحة خارجها ممثلاً في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛
6. الاصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات؛
7. إصلاح الخدمة المدنية والإصلاحات المؤسسية الاخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الامانة وحسن الاداء؛
8. تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية؛
9. تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية؛
10. حماية اموال المنح والقروض التي تخصصها المنظمات العالمية للدول المتلقية لتلك الاموال وذلك عن طريق الضمانات الكافية لدرء الفساد وهدر تلك الأموال.

خلاصة : إن أي إستراتيجية لمكافحة الفساد لا تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت إلى نمو وتفشي هذه الظاهرة والآليات التي تساعد على إعادة إنتاجه، لن تكون إستراتيجية ناجحة إذا تتداخل عوامل الفساد، ولتمكين مبادئ ومعايير الحكم الراشد فإن إقامة حكم راشد تنطلق من محاربة الفساد أولا، ثم ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الشاملة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : يوضح تطور مؤشر ضبط الفساد في بعض الدول العربية خلال الفترة 1996-2007.

الدول	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	0.37-	0.83-	0.75-	0.76-	0.61-	0.6-	0.42-	0.39-	0.47-
مصر	0.06	0.22-	0.37-	0.34-	0.44-	0.44-	0.44-	0.41-	0.58-
ليبيا	0.97-	0.78-	0.83-	0.82-	0.81-	0.84-	0.87-	0.89-	0.83-
المغرب	0.22	0.13	0.04	0.08-	0.1-	0.01-	0.11-	0.06-	0.24-
تونس	0.1-	0.15	0.12	0.45	0.42	0.38	0.03	0.2	0.08

المصدر : برامج إدارة الحكم في الدول العربية

الجدول (2) يبين تطور هذا المؤشر في بعض الدول العربية خلال الفترة 2001-2008.

الدول	2001		2002		2003		2004	2005	2006		2007		2008
	فهرس	الترتيب /91	فهرس	الترتيب /102	فهرس	الترتيب /133	فهرس	فهرس	فهرس	الترتيب /163	فهرس	الترتيب /180	فهرس
العراق	–	–	–	–	2.2	113	2.1	1.5	1.9	160	1.5	178	1.3
الأردن	4.9	37	4.5	40	4.6	43	5.3	4.7	5.3	40	4.7	53	5.1
الجزائر	–	–	–	–	2.6	88	2.7	3.0	3.1	84	3.0	99	3.2
البحرين	–	–	–	–	6.1	27	5.8	5.0	5.7	36	5.0	46	5.4
مصر	3.6	54	3.4	62	3.3	70	3.2	2.9	3.3	70	2.9	105	2.8
الكويت	–	–	–	–	5.3	35	4.6	4.3	4.8	46	4.3	60	4.3
لبنان	–	–	–	–	3.0	78	2.7	3.0	3.6	63	3.0	99	3.0
ليبيا	–	–	–	–	2.1	118	2.5	2.5	2.7	105	2.5	131	2.6
المغرب	–	–	3.7	52	3.3	70	3.4	3.5	3.2	79	3.5	72	3.6
قطر	–	–	–	–	5.6	32	5.6	6.0	6.0	32	6.0	32	6.5
السودان	–	–	–	–	2.3	106	2.2	1.8	2.0	156	1.8	172	1.6
السعودية	–	–	–	–	4.5	46	3.4	3.4	3.3	70	3.4	79	3.5
الإمارات	–	–	–	–	5.2	37	6.1	5.7	6.2	31	5.7	34	5.9
اليمن	2.9	65	2.7	71	2.6	88	2.4	2.5	2.6	111	2.5	131	2.3
تونس	5.3	31	4.8	36	4.9	39	5.0	4.2	4.6	51	4.2	61	4.4
عُمان	–	–	–	–	6.3	26	6.1	4.7	5.4	39	4.7	53	5.5
سوريا	-	-	3.4	-	3.4	-	3.4	3.4	3.4	-	2.9	-	2.4

المصدر: منظمة الشفافية http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF&oldid=7862592 العالمية،
" آخر تعديل الصفحة في 14:39، 10 ديسمبر 2011.
التقرير العالمي للفساد ماي 2007 على الموقع:.http://www.transparency.org/publications/gcr

الإحالات والمراجع :

[1] أنظر : - ياسر خالد بركات الوائلي، **الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه : مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد**، على الموقع : http://www.annabaa.org/index.htm
- بلمقدم مصطفى وحليمي وهيبة، **الفساد الإداري و الحكم الرشيد كإستراتجية لمكافحته**، مداخلة الملتقى الوطني حول:الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، يومي 3 و 4 ديسمبر2006، المركز الجامعي-خميس مليانة-عين الدفلة-.

[2] محمد عبه الفضيل، **مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 309 ، نوفمبر 2004 ، ص34، 35.

[3] وصاف سعيدي، **الفساد الاقتصادي في البلدان النامية**، المؤتمر العامي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة الجزائر، مارس 2005، ص339.

[4] الشهابي أنعام وداغر منقذ، **العوامل المؤثرة في الفساد الإداري**، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد 3، ديسمبر 2000 ، ص110 .

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية، 1998، ص9.

[6] مازن مسلول محمد، **قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة**، النبأ، العدد80، كانون الثاني 2006.

[7] بوزيد سايح، **معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان : تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية، يومي 10 / 11 مارس2010.

[8] مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والمعلومات، السنة 11، مصر، 2003.

[9] المرسي السيد حجازي، **التكاليف الإجتماعية للفساد**، المستقبل العربي السنة 23، العدد 266 أفريل 2001.

[10] احمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20 / 21 أكتوبر 2009.

[11] عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، **الشفافية والمساءلة كمدخلين للحكم الراشد للحد من ظاهرة الفساد**، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الوطنية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي05/04 ديسمبر 2007.

[12] http // www.pogar.org/ardic/themes/transparency-asp

[13] منتدى الرياض الاقتصادي الثاني نحو تنمية اقتصادية مستدامة، **تطوير وسائل الشفافية والمساءلة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية** ، 2-4 ذي القعدة 1426هـ الموافق 4-6 ديسمبر 2005.

[14] يوسف خليفة اليوسف، **دراسة حالة الفساد في الإمارت العربية المتحدة**، ندوة "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 20 – 23 سبتمبر 2004، ص 21.

[15] شمخي جبر، **الفساد الإداري : المفهوم والآثار وآليات المكافحه**، على الموقع : http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=94303#

[16] منظمة الشفافية الدولية، متاح للمطالعة http://www.Transparency.or بتاريخ2008/6/18 .

[17] بوزيد سايح، **معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان: تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية،يومي 10 / 11 مارس2010.

[18] بلمقدم مصطفى وحليمي وهيبة، **الفساد الإداري و الحكم الرشيد كإستراتجية لمكافحته**، مداخلة الملتقى الوطني حول:الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية، يومي 3 و 4 ديسمبر2006، المركز الجامعي-خميس مليانة-عين الدفلة-.

[19] منظمة الشفافية الدولية، متاح للمطالعة http://www.Transparency.or بتاريخ 2008/6/18 .

[20] نفس المرجع السابق.

[21] كريم نعمه، **مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس مدركات الفاسد والشفافية، مؤشر قياس الأداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر)**، على الموقع ttp://www.ulum.nl/b158.htm، تاريخ التصفح 2007/09/06.

[22] نواز عبد الرحمان الهيثي، **الحكم الصالح في الوطن العربي : قراءة تحليلية**، على الموقع ttp://www.ulum.nl/b158.htm، تاريخ التصفح 2007/09/06.

[23] زياد علي عربية، **الفساد، أشكاله، أسبابه ودوافعه، آثاره، مكافحته واستراتجيات الحد من تناميه- معالجته**، دراسات إستراتيجية مجلة فصلية محكمة تصدر عن مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية،جامعة دمشق،العدد 16 ،2005،ص ص:99-100.

التقرير العالمي للفساد ماي 2007 على الموقع :.http://www.transparency.org/publications/gcr

[24] آن كريستين سيدنز، **التعاون التنموي وصلاح الحكم وضبط الجودة**، الندوة الدولية، أوسلو، 7 يونيو2001 .

[25] (بيتر آيغن) **أفكار تمهيدية، في كتابه (شبكات الفساد والإفساد العالمي)** ترجمة: محمد حديد، قدمس للنشر والتوزيع دمشق 2005 ص 17.

[26] بشير مصطفى، **الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة**، من فعاليات الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات مارس2005، جامعة ورقلة الجزائر.

[27] أسّار فخري عبد اللطيف، **أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية**، مجلة علوم إنسانية http://www.ulum.nl/ السنة الرابعة : العدد 29 : يوليو 2006.

[28] عبد الوهاب راوح، **الحكم الرشيد والتنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة ودورها في الجمهورية اليمنية**، صحيفة 26سبتمبر، العدد 1388 ، بتاريخ 05 أوت 2008.

[29] كلمة مدير مديرية مكافحة الفساد في المملكة الهاشمية الأردنية، العقيد مصلح الكايد، لقاء بيروت، المنعقد 23 و24 أكتوبر 2003، حول : سبل تعزيز المساءلة والشفافية ومحاربة الفساد، على الموقع: http://www.pogar.org/publications/finances/oecd/alkayed.pd ، تاريخ التصفح 2007/09/26.

[30] بشير مصطفى، مصدر سابق.

واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة 2000-2010 دراسة مقارنة

حسين شنيني*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : إن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت تشكل جزءا هاما من اقتصاد كل دول العالم، الأمر الذي أدى بالدول العربية إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال، وتعتبر كل من الجزائر، مصر والإمارات عينة لما يحدث من تحولات وتطورات في مجال التقنية المعلوماتية، ونحاول في هذا المقال تسليط الضوء على واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه الدول الثلاث.
الكلمات المفتاح : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإنترنت، مستخدمو الإنترنت، الحواسيب، الهاتف الثابت، الهاتف المحمول.

تمهيد : منذ مطلع الألفية الجديدة، بدأت الدول العربية في تخطيط ورسم الاستراتيجيات لبلوغ مستويات معينة من حيث نشر وتوفير الانترنت باللغة العربية والانجليزية وغيرها، وحاولت محاكاة الدول المتقدمة في اعتماد الانترنت وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وتشير إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2001 إلى أن نسبة مواطني العالم العربي، الذين سبق أن استخدموا شبكة الإنترنت، لا يتعدى 1% رغم أن سكان العالم العربي الـ 170 مليون نسمة يشكلون 5% من مجموع سكان العالم آنذاك، وقد صرح عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدولي العربية في عهدته بأنه وفي ظل التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات، أصبح انخراط الأمة العربية في مجتمع المعلومات أمرا ضروريا.

وقد تفاوتت الإحصائيات عن مدى تقدم كل دولة في هذا المجال، لكن النظر إلى واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي، يكشف عن وجود هوة رقمية بين بلدان طورت نسيج تكنولوجيا الاتصالات فيها وأغلبها في منطقة الخليج، وبلدان لا زالت متعثرة في هذا المجال.

وعموما مهما كانت الإحصائيات المتحصل عليها في سياقنا هذا فان الكثير يصف المبادرة العربية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنها في مرحلة التقديم مقارنة بما أحرزه الغرب منذ سنين في هذا الصدد.

في هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على ثلاث دول عربية هي الجزائر، مصر والإمارات العربية المتحدة كعينة من الدول العربية تم اختيارها بشكل عشوائي من مجتمع يكاد يكون جد متجانس تجمعه العديد من العوامل والمتغيرات المشتركة وجمع هذا الاختيار بين ثلاث دول تتوزع على مختلف أطراف الوطن العربي، شرق (الإمارات)، وسط (مصر)، وغرب (الجزائر) الوطن العربي وتم تسليط الضوء على النقاط التالية :

1. عدد السكان الدول الثلاث لسنة 2010 ؛ 2. خطوط الهاتف الثابت؛
2. مستخدمو الإنترنت ؛ 3. اشتراكات الانترنت الثابتة؛
3. الاشتراكات الخلوية المتنقلة (الهاتف النقال) ؛ 4. التجارة الالكترونية.

في تقرير صدر عن مركز التنافسية العالمية والأداء بالمنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع جامعة إنسياد، لتقييم لتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عملية التنمية والقدرة التنافسية للدول، يوضح مؤشر جاهزية الشبكات، مدى استعداد الدول لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية على ثلاثة محاور : أولاً مجال الأعمال العام والمجال التنظيمي والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ثانياً مدى جاهزية الأقطاب الثلاثة للمجتمع – الأفراد والشركات والحكومات- لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها؛ ثالثاً استخدام تلك الأقطاب الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة بالفعل، احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الرابع والعشرين، كأفضل مركز بين الدول العربية تليها دولة قطر (المركز الخامس والعشرين) ثم دولة البحرين في المركز الثلاثين، أما السعودية فاحتلت المركز الثالث والثلاثين. في المقابل، تحتل مصر المركز الرابع والسبعين في حين تأتي الجزائر متأخرة في المرتبة السابعة عشرة ما بعد المائة، تسبقها بذلك كل من تونس (المرتبة 32) والمغرب (المرتبة 88) على سبيل المثال.[1]

* hoci78@yahoo.fr

وقبل الخوض في أهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتأينا أن نقدم تعريفاً لهذا المفهوم.

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات[2].

1- عدد السكان الدول الثلاث لسنة 2010

أصبحت دراسة السكان محوراً رئيساً ومؤشرا مهما في الكثير من الإحصائيات وتشتق منه الكثير من الدراسات في علوم مختلفة، فهو مرجع الكثير من الأرقام والتحاليل تستخدم نتائجه ومخرجاته في اتخاذ القرارات الدقيقة والقيام بالعديد من المقارنات ومنها المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في ما يلي نورد عدد سكان كل من الجزائر، مصر، والإمارات العربية المتحدة كل على حدا ومجتمعة ومقارنتها بإجمالي عدد سكان الدول العربية مجتمعة.

بلغ عدد سكان الدول العربية سنة 2010 ما يقارب 358 مليون نسمة، ما نسبته 5% من إجمالي عدد سكان العالم، كان نصيب الدول الثلاث (الجزائر، مصر، الإمارات) 35% من إجمالي عدد سكان الوطن العربي. بتعداد 81 مليون نسمة احتلت مصر المرتبة الأولى بنسبة 65,3% من إجمالي عدد سكان الدول الثلاث مجتمعة، تليها الجزائر بتعداد 35,5 مليون بنسبة 28,6%، أما الإمارات فتمثلت بنسبة 6% بتعداد 7,5 مليون.

2- خطوط الهاتف الثابت

رغم دخول الهاتف النقال والإقبال الكبير على استخدامه فإن الحاجة مازالت قائمة للتوسع في مقاسم الهاتف الثابت وتلبية طلبات المشتركين، لأن الهاتف النقال لا يغني في كثير من الحالات عن الهاتف الثابت، مثل استخدامات الفاكس والانترنت وغيرها.

نورد في الملحق جدول لخطوط الهاتف الثابت في البلدان الثلاث للفترة الممتدة بين 2000-2010 (الجدول (1)). وعليه فمنذ سنة 2000 عرفت خطوط الهاتف الثابت تطورا ملحوظا في عددها للدول الثلاث بمعدل نمو شبه مستقر إلى غاية سنة 2008 أين بلغ ذروته ثم ما فتئ في التناقص، ففي الجزائر أنتقل من 1,76 مليون خط في سنة 2000 إلى 3 ملايين خط في سنة 2008 بشكل تدريجي ثم انخفض بشكل كبير في سنة 2009 وبعدها بدأ في الارتفاع من جديد، أما بالنسبة لمصر فانتقل من 5,5 مليون في سنة الأساس إلى 11,8 مليون خط ثم بدأ في الانخفاض بشكل حر، كما نلحظ نفس الظاهرة في الإمارات ففي الوقت الذي عرفت أعداد الهاتف الثابت ارتفاعا من 1 مليون خط إلى 1,6 مليون خط في الفترة الممتدة بين 2000 و2008 تراجع هذا الارتفاع نسبيا في سنة 2009 ليواصل تراجعه في سنة 2010.

وتعبيرا عن خطوط الهاتف الثابت بالنسبة المئوية فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة الصدارة بين الدول الثلاث في نسبة خطوط الهاتف الثابت إلى عدد السكان خلال كل سنوات الفترة الممتدة بين 2000 و 2010 والسبب الرئيس في ذلك حسب رأينا يعود إلى قلة عدد السكان في هذا البلد مقارنة بالاثنين الآخرين مع المرونة الكبيرة في تلبية طلبات الهاتف الثابت في هذا البلد، تليها مصر ثم الجزائر.

على الرغم من احتلال الإمارات المرتبة الأولى بين الدول الثلاث في نسبة خطوط الهاتف الثابت إلى عدد السكان خلال كل سنوات الفترة الممتدة بين 2000 و 2010 التي بدأت بنسبة 33,63 في سنة الأساس التي كانت أكبر نسبة في فترة الدراسة إلا أنها انخفضت بشكل تدريجي على مر السنوات العشر، وتراوحت النسب بين مجال [19,70 ؛ 33,63] الذي يعتبر الأوسع بين الدول الثلاث، بينما الجزائر فقد عرف مسار هذه النسبة ارتفاعا تدريجيا منذ سنة 2000 أين تراوح 5,77 ليبلغ أعلى مستوى في سنة 2007 بمعدل 9,05 ثم ينخفض في سنتي 2008 و2009 على التوالي ليعود في الارتفاع من جديد في 2010، وتشابه هذا المسار مع مسار مصر هذا الأخير الذي عرف ارتفاعا تدريجيا منذ أول سنة لكن بدأ في الانخفاض في السنتين الأخيرتين، وما يميز الجزائر عن البقية أن نسبة التطور عرفت نوعا من الاستقرار بمجال [5,77 ؛ 9,05] الذي يعد الضيق على الإطلاق ثم تليها مصر بمجال بين [8,11 ؛ 15,13] وأخيرا الإمارات.

3- مستخدمو الإنترنت

قدّر اقتصاديو موقع "نقودي" المالي الرائد على الانترنت العدد الإجمالي لمستخدمي الشبكة العنكبوتية في الوطن العربي بحوالي 75 مليون مستخدم بنهاية جويلية 2010، كان نصيب الدول الثلاث منها حولي 34 %، احتلت مصر الصدارة ليس فقط بين الدول الثلاث وإنما بين جميع الدول العربية بعدد 17 مليون مستخدم وزاد هذا العدد إلى 21 مليون مستخدم بسبب ما عرفته مصر مما سمي بثورة الـ25 يناير، إلا أن الإمارات العربية كان لها السبق في هذا العدد في سنة 2000 بعدد 735000 مستخدم متقدمة بذلك على مصر بـ 450000 والجزائر بـ 50000 فقط. ويبين الجدول (2) عدد مستخدمي الإنترنت في الدول الثلاث لسنوات 2000,2007,2010.

أما عن النسبة المؤوية لمستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان في الدول الثلاث خلال عشر سنوات، فكما هو مبين في الجدول (3) حيث من الواضح أن الدول الثلاث عرفت قفزات نوعية في عدد مستخدمي الإنترنت خلال هذه سنوات، إلا أن هذا التطور عرف تفاوتا كبيرا بينها، فمثل معدل 12,5% أعلى معدلا عرفته الجزائر سنة 2010، بينما بلغت الإمارات العربية في نفس السنة معدل 78%، وعلى الرغم من وصول مصر معدل 26,74% فقط إلا أنها تبقى الدولة العربية الأولى في عدد مستخدمي الإنترنت.

4- اشتراكات الانترنت الثابتة

تمثل مجموع عدد الاشتراكات في النفاذ إلى شبكة في الإنترنت (السلكية) الثابتة، ويشمل الاشتراكات في الاتصال الهاتفي ومجموع الاشتراكات في النطاق العريض (السلكي) الثابت.[3]

4-1-اشتراكات الاتصال الهاتفي : من خلال هذه الطريقة يمكن الاتصال بالانترنت عن طريق خطوط الهاتف الثابت أي عدد الاشتراكات في شبكة الإنترنت عن طريق الاتصال الهاتفي. والاتصال الهاتفي هو توصيل بالإنترنت عن طريق مودم وخط هاتفي ثابت، وهو يتطلّب أن يقوم المودم بطلب رقم هاتف عند الحاجة إلى النفاذ إلى الإنترنت.

على الرغم من قلة المعلومات المتعلقة بهذا الجزء من الاتصال بالإنترنت وخاصة بالنسبة للجزائر إلا أننا أوردنا الجدول (4) ليبين ذلك. تعتمد كل من مصر والإمارات العربية على هذه الطريقة في النفاذ إلى شبكة الإنترنت منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 وحسب مسار الأرقام تبقى سارية المفعول إلى غاية يومنا هذا على الرغم من بداية تناقصها بالنسبة لمصر في سنة 2008 أما الإمارات فحافظت على تقدمها، أما بالنسبة للجزائر فلم ترد معلومات كافية لتحديد مسار هذه التقنية بشكل دقيق ولكن يبقى استعمالها بشكل محتشم مقارنة بسابقتيها.

4-2-اشتراكات النطاق العريض الثابتة : وهي الاشتراكات في شبكة الإنترنت عريضة النطاق (السلكية) الثابتة عن طريق النفاذ عالي السرعة إلى شبكة الإنترنت العمومية (توصيل بروتوكول التحكم في الإرسال/بروتوكول الإنترنت (TCP/IP)، بسرعات في اتجاه المقصد أكبر من أو مساوية 256 kbit/s. ويمكن أن يشمل كذلك الاشتراكات في المودم الكبلي، وخط المشترك الرقمي (DSL)، والألياف الممتدة إلى المنازل/المباني وغير ذلك من الاشتراكات في النطاق العريض (السلكي) الثابت من ADSL وHDSL و WIMAX.

وعلى عكس الطريقة الأولى فإن الجزائر تداركت أرقامها في هذه الطريقة بشكل متنامي منذ سنة 2003 إلى أن وصلت إلى ما يقارب مليون مشترك بهذه التقنية بمختلف أنواعها، أما مصر فقد تراجعت بشكل محسوس وكأنها تعتمد في الاتصال بالإنترنت على الطريقة السابقة، بينما الإمارات العربية، فقد اعتمد على الأسلوبين لكن تبقى الطريقة الأولى متفوقة في هذا البلد حسب ما ورد في الإحصائيات.

إلا أنه من الملفت مقارنة عدد مستخدمي الإنترنت في هذه البلدان وعدد اشتراكات الإنترنت فمثلا بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في مصر سنة 2007 حسب ما ذكرناه في الجدول (2) بلغ 5 مليون مشترك في حين كان عدد مشتركي النفاذ إلى الإنترنت بالطريقتين في نفس السنة حوالي 2,5 مليون فقط، هذا يدل على انتشار مكاتب خدمة الإنترنت والنفاذ إلى الإنترنت عن طريق مقاهي الإنترنت أو في أماكن العمل، أو طريقة للاتصال الجماعي كالإقامات الجامعية والساحات العمومية وما شابهها، وينطبق الأمر على الجزائر والإمارات العربية. (الجدول (5)).

5- الاشتراكات الخلوية المتنقلة (الهاتف النقال)

يشير إلى الاشتراكات في الخدمة الهاتفية العمومية المتنقلة ويتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية العمومية التبديلية (PSTN) باستعمال التكنولوجيا الخلوية، بما في ذلك عدد بطاقات SIM المدفوعة سلفاً ولاحقاً، ويشمل ذلك الأنظمة التماثلية والخلوية والرقمية IMT-2000 (الجيل الثالث (3G)) والاشتراكات في الجيل الرابع (4G)...إلخ

نورد في الجدول (6) مجموع اشتراكات الهاتف النقال للدول الثلاث خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010. حيث عرف الإشتراك في الهاتف النقال في الدول الثلاث نمواً سريعاً بمجرد انطلاق هذه الخدمة إلى أن وصل إلى نسب عالية من إجمالي عدد السكان التي قاربت الـ 100% في كل من الجزائر ومصر (70 مليون مشترك في مصر و32 مليون مشترك في الجزائر) إلى أن تجاوزت حاجز الـ 145% في الإمارات (10 مليون مشترك) وهذا يعود إلى إمكانية الاشتراك مع أكثر من متعامل للشخص الواحد وسهولة الحصول على شريحة وأسعار الاتصال المعقولة والمتناقصة من سنة إلى أخرى، والجدول (7) يبين نسبة الاشتراكات في الهاتف النقال إلى عدد سكان.

6- التجارة الالكترونية في الدول الثلاث

6-1 التجارة الإلكترونية في الإمارات[4] : أكد تقرير حديث صادر عن دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي، أن حجم التجارة الإلكترونية في الإمارات تجاوز 128 مليار درهم في 2010 (ما يقارب 2 مليار دولار)، بما يشكل 35% من حجم التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحجم نمو سنوي قدر بـ 13 بالمائة سنوياً، وذلك نتيجة التوجه الحكومي لتعزيز الخدمات الإلكترونية ونشر الثقافة المعلوماتية، إضافة إلى توافر البنية التحتية المناسبة التي تجعل الإمارات تتفوق على غيرها من دول المنطقة في نسب النمو بالمجالات الإلكترونية. وأوضحت الدراسات المتخصصة أن معدلات النمو السنوية في التجارة الإلكترونية في الإمارات تتراوح بين 10 و13 بالمائة، وبأن الإمارات وبما تتمتع به من بنية تحتية، وثقافة معلوماتية تتفوق على غيرها من دول المنطقة، حيث تمكنت الإمارات من تحقيق قفزات مهمة في طريق تحقيق الحكومة الإلكترونية، كما أنها عملت بشكل كبير على نشر الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وكانت من أوائل دول المنطقة التي أطلقت المبادرات، ومنذ العام 2000، لتعزيز التوجه نحو التعامل الإلكتروني، وهذا كان في الوقت الذي لم تكن فيه دول في المنطقة قد بدأت في التوجه نحو تعزيز الثقافة المعلوماتية بعد، وأشار التقرير إلى أن الإمارات تمتلك ألف خدمة إلكترونية حالياً، والذي يعد أمراً سباقاً بكل ما تحمله الكلمة من معنى على مستوى دول المنطقة.

ووفقاً للتقرير الذي نشرته الرؤية الاقتصادية، تتميز تجربة أبو ظبي بوجود عدد من المبادرات المهمة في هذا المجال يمكن أن تسهم في تطبيق رؤية أبو ظبي 2030، والقائمة على اقتصاد المعرفة، والاستفادة المثلى للفوائد المحتملة للتجارة الإلكترونية في أبو ظبي، وذلك من خلال ما تقدمه من فرص في مجال التجارة الخارجية، والتجارة الداخلية، وتجارة التجزئة، وفرص نمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتساع مجال أعمال أفراد المجتمع، بما في ذلك الأعمال التي تقوم بها المرأة، سواء على المستوى الإداري أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وإمكانية التعلم عن بعد والتعليم الإلكتروني، باستخدام شبكة الإنترنت والجامعات الافتراضيّة، التي تعتمد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6-2 التجارة الالكترونية في مصر :[5] في دراسة حديثة لمجموعة "المرشدين العرب" المتخصصة في أسواق الاتصالات والإعلام العربية قدرت حجم إنفاق مستخدمي الإنترنت في مصر على أنشطة التجارة الإلكترونية خلال العام 2009 بنحو 2.1 مليار دولار، وقالت الدراسة التي حملت عنوان "مسح مستخدمي الإنترنت والتجارة الإلكترونية في مصر" إن 34.6% من مستخدمي الإنترنت في مصر، والبالغ عددهم 19.66 مليون مستخدم وفقاً لإحصاء وزارة الاتصالات في يونيو، قاموا بمعاملات تجارية عبر الإنترنت خلال العام الماضي، حيث تشمل هذه التجارة خدمات دفع الفواتير عبر الإنترنت.

وفي تقرير صادر عن نقطة التجارة الدولية أن حجم التجارة الالكترونية وصل إلى 15% من إجمالي حجم التداول التجاري داخلياً بنهاية 2011، ومع ذلك يبقى حجم التجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت بمصر ضئيل جداً، وسبب ذلك يعود لعدم توافر البنية التحتية المؤهلة بالشكل الكافي، ارتفاع تكلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت، المقاومة الثقافية للتجارة الإلكترونية، انخفاض مستوى دخل الفرد، وعدم وجود وعي لما يمكن أن توفره تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، وهو ما يتطلب وضع خطة قومية لبناء بنية تحتية مؤهلة لربط المستهلك بالحكومة وبالشركات والبنوك التي يتم التعامل معها، لتتيح التأمين اللازم لتجنب عمليات التلاعب أو النصب.

6-3 التجارة الالكترونية في الجزائر : قد لا ترد أرقام وإحصائيات دقيقة عن حجم ونمو التجارة الالكترونية في الجزائر لكن مؤشراتها وملامحها تظهر جلياً في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة فعلى سبيل المثال ظهر العديد من المواقع الالكترونية

على اختلاف اهتماماتها بل ولقيت اهتماما عميقا من قبل مستخدمو الانترنت في الجزائر مثل موقع واد كنيس OUEDKNISS .COM يقدم هذا الموقع خدمات عدة متميزة، تتمثل في تصميم المواقع بأنواعها، استضافة أي موقع في خوادم قوية جدا، بتوفير فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض أي صنف من السلع و الخدمات، كما يوفر مساحات إشهارية لمختل للشركات، وموقع الخطوط الجوية الجزائرية عبر الموقع airalgerie.dz حيث تقوم شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتقديم مجموعة من الخدمات المهمة لزبائنها على اختلاف مناطقهم و جنسياتهم، هذه المؤسسة الحكومية التي تختص بالنقل الجوي لجميع أنحاء العالم تقريبا، ومواقع أخرى كموقع -www.dzsoq.dz، الذي يشبه إلى حد كبير موقع ايباي eBay وموقع دي زاد ديل www.dzdeal.dz، وموقع كليو ديالي www.cliodiali.dz وبعض المواقع الجزائرية المحتوى والصنع بنسبة 100% دون أن ننسى خدمات موقع بريد الجزائر عبر الشبكة مثل الإطلاع على كشف الحساب البريدي وطلب الصك البريدي، وإمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع " موبيليس " عبر الحساب البريدي مباشرة، وتوفير خدمة الموزع الصوتي (15.30) للإستعلام حول الحساب البريدي والعديد من الخدمات.

ومن جهة أخرى ظهرت ملامح السداد الالكتروني في الجزائر عن طريق انتشار أجهزة الموزعات الآلية للأوراق النقدية، إصدار العديد من البنوك و المؤسسات المالية لبطاقات بلاستيكية ممغنطة تحتوي على شريحة ميكروية تسمح لصاحبها بسحب مبالغ معينة من الأموال من حسابه الشخصي متى شاء، ومحاولة اعتماد بطاقات فيزا وماستر كارد وغيرها في المنظومة البنكية الجزائرية كالبنك الجزائري الخليجي ومجموعة الجزائر للخدمات البنكية الإلكترونية´AEBS Algeria e-Banking Services وغيرها.

وتبقى الإشارة إلى مؤشرات أخرى تشكل جزءا مهما من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نذكر منها الحواسيب ومدى انتشارها التي تعرف بأنها أجهزة إلكترونية سريعة تقوم بمعالجة البيانات وحفظها وتخزينها واسترجاعها وإخراجها عند الطلب[6]

وأشارت منظمة الإسكوا في تقريرها المقدم لقمة تونس تضمن بالإضافة إلى ما ذكر سابقا، نسب الاستخدام الأسري ونسب الاستخدام في قطاع الأعمال ونسب الاستخدام في التعليم لهذه الوسائل والأجهزة والسياسات والأطر التنظيمية.[7]

وكذلك بعض المظاهر الأخرى مثل :

- شركة الثريا للاتصالات الفضائية الإماراتية ؛ - خدمات الاتصالات البحرية للإمارات ؛ - مدينة دبي للإنترنت ؛
- التجمعات التكنولوجية ؛ - واحة سيليكون دبي لصناعة الالكترونيات وأشباه الموصلات[8] ؛
- التجمع التكنولوجي لمنطقة سيدي عبد الله بالجزائر ؛ - خط الألياف البصرية الجزائري

خلاصة : لم يعد حصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال معين بل امتد إلى العديد من المجالات نذكر منها :

- أهمية استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا في مجال البرلمانات كجزء من التنمية السياسية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات، هذا الدور الذي يعد من أوائل اهتمامات المجتمع العالمي.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قدرات الإعلام، إضافة إلى أنها توفر العديد من الوسائل لتعظيم إنتاجيته كجهاز يمثل الرأي العام.

إن كل من الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة وكباقي الدول العربية وعلى الرغم من التطور الكبير الذي عرفته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مر السنوات الأخيرة ورغم الاستفاقة التي أبدتها وما قدمته من جهود جبارة بهذا الشأن وعلى الرغم من التفاوت الحاصل بين هذه الدول في درجة الاهتمام، إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة بما تقوم به الدول المتطورة من جهة وسرعة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة أخرى.

من أجل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مناحي الحياة، لابد أن نقتنع أولاً بأهميتها وبالدور الذي يمكن أن تلعبه في خلق مجتمع الرفاه، وثانياً بما يمكن أن تقدمه من قدرة على تغيير مستوى المعيشة ومستوى التفكير وصولاً بأفراد المجتمع إلى درجات عالية منم الإبداع.

في النهاية ومن أجل تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الثلاثة خصوصا وفي الدول العربية بشكل عام فلابد من مراعاة عدة أمور.

1- وضع خطة قومية للحد من اتساع الفجوة الرقمية والتكنولوجية بين الدول الثلاث وغيرها من الدول ذات الاقتصاديات المماثلة،
2- تلبية المتطلبات الأساسية للتنمية التكنولوجية، والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالتنمية التكنولوجية.
3- ضبط الإطار التشريعي ويتمثل في تعديل القوانين المتعلقة بالتجارة بما يتماشى مع طبيعة التجارة الإلكترونية وأساليب تكوين العقود الإلكترونية.
4- تعديل القوانين ذات الصلة لتتلاءم مع التعاملات الإلكترونية وإنشاء جهة متخصصة لحفظ الوثائق الإلكترونية، وتعديل التشريعات الضريبية الجمركية.
5- استحداث التشريعات الخاصة بحماية المستهلك وتعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، تعديل التشريعات المنظمة للمناقصات والمزايدات والتوريدات الحكومية لملائمة طبيعة التجارة.
6- تعديل التشريعات المنظمة للملكية الفكرية وتلك المنظمة للنقود الرقمية والبنوك الإلكترونية.
7- التعليم والتنمية البشرية وتوفير الكوادر الفنية المطلوبة للتطوير التكنولوجي، عقد دورات تدريبية وبرامج مكثفة بمشاركة القطاع الخاص والعام.
8- توفير الحاسبات الآلية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا، تطوير الأساليب العلمية بما يساعد على الإبداع والابتكار، إقامة المؤتمرات والندوات العلمية لمناقشة المستجدات التي تطرأ على نظم تكنولوجيا المعلومات.
9- الاستفادة من أصحاب الخبرة والعلماء، و'نشاء رابطة بين المؤسسات العلمية والمراكز البحثية وحاجات المجتمع، وزيادة الإنفاق على الأبحاث والتطوير، الإطلاع على الدوريات العلمية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات،

زيادة الاستثمارات، عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول المتقدمة في هذا المجال للاستفادة بخبراتها فى مجال التأهيل والتدريب، توسيع قواعد البيانات ومراكز المعلومات.

ملحق الجداول

الجدول (1) : لخطوط الهاتف الثابت في البلدان الثلاث للفترة الممتدة بين 2000 - 2010

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	1 761 327	1 880 000	1 950 000	2 079 464	2 486 720	2 572 000	2 841 297	3 068 409	3 069 140	2 576 165	2 922 731
مصر	5 483 601	6 694 894	7 794 763	8 735 653	9 535 016	10 474 273	10 890 050	11 228 849	11 852 539	10 312 559	9 618 123
الإمارات	1 020 097	1 052 930	1 093 654	1 135 758	1 187 734	1 236 860	1 309 683	1 385 523	1 595 991	1 580 148	1 479 485

المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الجدول (2) : يبين عدد مستخدمي الإنترنت في الدول الثلاث لسنوات 2000,2007,2010.

البلد	2000[9]	2007[10]	2010[11]
الجزائر	50 000	1 920 000	4 700 000
مصر	450 000	5 100 000	17 060 000
الإمارات العربية المتحدة	735 000	1 321 000	3 777 900
مجموع الدول الثلاث	1235000	8341000	25537900
مستخدمو الإنترنت في الدول العربية	-	-	75000000[12]

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول (3) : النسبة المؤوية لمستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	0,49	0,65	1,59	2,20	4,63	5,84	7,38	9,45	10,18	11,23	12,50
مصر	0,64	0,84	2,72	4,04	5,15	11,70	12,55	16,05	18,01	24,28	26,74
الإمارات	23,63	26,27	28,32	29,48	30,13	40,00	52,00	61,00	72,00	75,00	78,00

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الجدول (4) : النفاذ إلى الإنترنت عن طريق الاتصال الهاتفي

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	50 000	60 000	-	-	-	190 000	-	-	-	-
مصر	-	-	-	900 000	1 102 382	2 551 583	2 555 573	2 679 127	2 504 753	2 346 499
الإمارات	209 548	256 074	290 350	347 529	419 792	528 677	683 392	904 010	1 200 426	1 404 405

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الجدول (5) : النفاذ إلى الإنترنت عن طريق اشتراكات النطاق العريض الثابتة

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	-	0	0	18 000	36 000	135 000	170 000	287 039	485 000	818 000	900 000
مصر	-	0	0	-	-	-	21	98	54	121	77
الإمارات	-	0	0	0	0	1 498	2 781	11 000	26 000	54 000	79 245

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الجدول (6) : اشتراكات الهاتف النقال للدول الثلاث خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	86 000	100 000	450 244	1 446 927	4 882 414	13 661 355	20 997 954	27 562 721	27 031 472	32 729 824	32 780 165
مصر	1 359 900	2 793 800	4 494 700	5 797 530	7 643 060	13 629 602	18 001 106	30 093 673	41 286 662	55 352 233	70 661 005
الإمارات	1 428 115	1 909 303	2 428 071	2 972 331	3 683 117	4 534 143	5 519 293	7 731 508	9 357 735	10 671 878	10 926 019

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الجدول (7) : الاشتراكات الخلوية المتنقلة (الهاتف النقال) لكل 100 نسمة

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	0,28	0,32	1,43	4,53	15,07	41,54	62,88	81,29	78,52	93,65	92,42
مصر	2,01	4,06	6,41	8,11	10,49	18,37	23,82	39,11	52,71	69,44	87,11
الإمارات	47,08	60,62	74,60	87,40	100,69	111,42	118,37	143,03	150,77	153,80	145,45

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الإحالات والمراجع :

[1] كاي بوتشر، الإمارات وقطر تقودان العالم العربي في تدعيم تكنولوجيا المعلومات من أجل النمو، المنتدى الاقتصادي العالمي، نيويورك في 12 أبريل 2011، (على الخط)، 02-12-2011، http://www.weforum.org/news

[2] معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:107-108

[3] تعاريف ومؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإتحاد الدولي للاتصالات، مارس 2010

[4] عمر بدران، نمو التجارة الإلكترونية في الإمارات بنسبة 13 بالمائة سنوياً، جريدة الرؤية الاقتصادية، عدد سبتمبر 2010، على الخط، 02-12-2011، http://alrroya.com/node/93829

[5] مجموعة المرشدين العرب، 2.1 مليار دولار حجم التجارة الإلكترونية بمصر رغم ضعف ثقافة السوق، ديسمبر 2010، على الخط، 02-12-2011، http://jabbar.com/ar/press-release/273

[6] زيد القاضي وآخرون، مهارات الحاسوب، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999،ص:45

[7] جمال محمد غيطاس، عصر المعلومات القادم مذهل أكثر، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2007، ص:82

[8] أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص:132

[9] إبراهيم علوش، ثورة الإنترنت في الوطن العربي، مقال مقدم على موقع الصوت العربي الحر، (على الخط) 01-12-2011، http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/thawretAlINterNet.htm،

[10] المرجع السابق

[11] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، ملحق:قائمة الدول حسب عدد مستخدمي الإنترنت، (على الخط) 01-12-2011، http://ar.wikipedia.org/wiki، بتصرف.

[12] 75 مليون عدد مستخدمي الأنترنت في الوطن العربي، تقرير موقع "نقودي" المنشور بتاريخ 17 جويلية 2010، (على الخط) 01-12-2011، http://www.nuqudy.com

تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

فضيل رايس*
جامعة تبسة، الجزائر

ملخص : شهد الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2009 تطورات هامة جدا, فمع عودة أسعار النفط للإرتفاع من جديد تحسنت معظم المؤشرات الإقتصادية الكلية، و تعززت الوضعية المالية والنقدية داخليا وخارجيا، حيث حقق ميزان المدفوعات فوائض هامة أدت إلى تراكم صافي الأصول الأجنبية التي نتج عنها توسع نقدي كبير تسبب في ظهور فائض في السيولة المصرفية، وضغوط تضخمية مقلقة وهو ما أدى إلى إعادة النظر في السياسة النقدية وجعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي السائد.

الكلمات المفتاح : فائض السيولة، الكتلة النقدية، صافي الموجودات، إسترجاع السيولة، التضخم.

تمهيد : تطرح في الجزائر إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية والتي تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الإقتصاد وتوسيع قدرته الإستيعابية، فمنذ سنة 2000 ساعد إرتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي وإنعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي. والملاحظ أن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر الأمر الذي تصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي. بالإضافة إلى أن الوضع الإقتصادي الحالي ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية على المدى القريب الأمر الذي يضع السياسة النقدية أمام مجموعة من التحديات لعل أهمها تراكم السيولة النقدية وكذا مخاطر عودة الضغوط التضخمية وللإشارة فإن للمشكلتين أسباب مستقلة.

بناءا على ما سبق تتجسد مشكلة البحث في توفر فائض نقدي غير مستغل ناتج أساسا عن إختلالات هيكلية في الإقتصاد الوطني وهذا بسبب التبعية المفرطة للخارج خاصة في مجال التصدير، بالإضافة إلى أن هناك ضغوط تضخمية بدأت في الظهور والسبب دائما الخلل الهيكلي للإقتصاد حيث أن نسبة معتبرة من التضخم الحالي ناتج عن تضخم فاتورة المواد الغذائية المستوردة، الشيء الذي يبعث على السعي لوضع سياسة نقدية ملائمة قصد تصحيح هيكل الإقتصاد من خلال البدأ في وضع الأليات المناسبة لتنويع الإقتصاد وتحسين الإنتاج كما ونوعا وزيادة تنافسية الإقتصاد وإستغلال أحسن للموارد النقدية المتاحة.

والحال هذا، تلفت طبيعة الموضوع إلى أهمية معرفة مصادر الفائض النقدي الحالي والوقوف عند أهم مكوناته وتحديد أهم المؤشرات الدالة على تراكم السيولة النقدية في الإقتصاد، وللإشارة يتم الاعتماد على هذه المؤشرات في صياغة سياسة نقدية تعمل على تسيير وإستغلال السيولة في أن واحد و توفير أحسن الظروف لإستقرار الإقتصاد الوطني وأهمها إستقرار الأسعار.

في الجانب البحثي تعرضت العديد من الدراسات لهذه الظاهرة في خارج وداخل الوطن. ومن الدراسات الغربية[1] ما دار حول الموضوع دراسات تجربة النرويج في الإستغلال الأمثل للإيرادات النفطية وكيف تمكن هذا البلد من بناء قاعدة صناعية متطورة. أما في الدول النامية كانت هناك العديد من الدراسات[2] في هذا المجال أجريت لتوضيح الأثر السلبي لتراكم الموارد النقدية الناتجة عن تصدير المواد الأولية ويطلق على هذه الظاهرة بتناقضات الوفرة. في الوطن العربي فقد أنجزت عدة دراسات[3] تناولت السياسات الملائمة لإستغلال الإيرادات الضخمة الناتجة عن تصدير النفط وتفادي أي أثار تضخمية على الاقتصاد.

أما على مستوى الوطن فقد قامت العديد من الدراسات كان أهمها الدراسة[4] التي قدمها المجلس الإقتصادي والاجتماعي سنة 2005 حول السياسة النقدية. كما نظم بنك الجزائر مع نهاية سنة 2010 ملتقى علمي بالشراكة مع صندوق النقد الدولي[5] كان الهدف منه التشاور حول السياسات المثلى لإستغلال إيرادات المواد الأولية من خلال التعرض لتجارب الكثير من الدول.

الهدف من هذه الدراسة يتمثل في تحليل العوامل التي تتسبب في وجود هذا الفائض النقدي والطريقة المثلى لتسيير وإستغلال هذه السيولة، يتحقق بإستخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول أهم العوامل المسببة للفائض النقدي، أما المحور الثاني فيتناول تحديات السياسة النقدية في الجزائر، والمحور الثالث إصلاح السياسة النقدية في الجزائر.

* foudil.rais@yahoo.com

1- تشكيل الفوائض النقدية في الجزائر

كأي إقتصاد منفتح على الخارج تأثر التغيرات الخارجية تأثيرا كبيرا على الوضع النقدي المحلي في الجزائر. وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الإقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات. كما أن طبيعة النظام الذي كان سائدا وتحوله إلى نظام السوق أفرزت العديد من التغيرات مما إستدعى صياغة سياسات وقوانين لمواكبة هذا التحول أهمها قانون النقد والقرض 90-10 المتعلق بالجانب النقدي للإقتصاد.

وتعتبر الفترة 2000- 2008 من الفترات التي عرف فيها الإقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الإرتفاع منذ سنة 2000 والتي وصلت إلى أقصاها سنة 2007، وقد أدى ذلك إلى وضعية إقتصادية مميزة حيث إرتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للإحتياطيات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

خلال الفترة 2000-2009 تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن إرتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية و النتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

لقد تضاعف حجم الموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 12 مرة خلال الفترة (2000-2009)، فقد إنتقلت قيمة المجمع من 775,9 سنة 2000 إلى 10246,9 مليار دج سنة 2008. وحسب تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر، كمصدر رئيسي **للإ**صدار النقدي الكتلة النقدية خاصة منذ سنة 2005. من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الإنخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية وإستمرار تراكم الإدخارت المالية من طرف الخزينة، و مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ سنة 2004، ويساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي. بالإضافة إلى ما سبق فإن مساهمة كل نوع من المقابلات في الكتلة النقدية كانت متذبذبة، ففي سنة 2000 مثلت الموجودات الخارجية الصافية 38,6% من الكتلة النقدية وإرتفعت إلى 85,5% في 2004 لتتجاوز إبتداء من سنة 2005 نسبة 100% حيث وصلت سنة 2008 إلى 147,3%. ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل وإختلالات هيكلية في الكتلة النقدية حيث أن إرتفاع أسعار المحروقات أدى إلى تراكم إحتياطات الصرف وإنعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، ومنذ سنة 2005 يعتبر هذا النوع من الأصول المقابل الوحيد للكتلة النقدية. وبناءا على ما سبق فإنه مع الإنتعاش المتواصل للوضعية المالية الخارجية وتراكم إحتياطات الصرف تعد الموجودات الخارجية الصافية المصدر الأساسي للفائض النقدي.

من ناحية أخرى يكشف هيكل الكتلة النقدية عن تحول كبير في حجم ونوع الودائع، فخلال الفترة (2000-2009) تضاعفت الودائع تحت الطلب باعتبارها أحد مكونات الكتلة النقدية ستة مرات، حيث أن مساهمتها في تشكيل الكتلة النقدية تغيرت عبر السنوات على النحو التالي : لم تتجاوز سنة 2000: 23,11% و بلغت42,62% في 2008. ومن جهة أخرى سجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع زيادة ملحوظة 49,8%، 56,7% و 57,7% في 2006، 2007 و2008 على التوالي مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك. وقد كان إرتفاع المكونات الأخرى وهي العملة في التداول والودائع لأجل أقل حدة خلال نفس الفترة. وتعبر هذه التغيرات على أن هناك تذبذب في الطلب على النقود ويتضح ذلك في التغير الكبير لحجم الودائع تحت الطلب وبالتالي على البنك المركزي الإهتمام أكثر بالمجاميع الأقل تذبذبا و التي يمكن التنبؤ بها. رغم أن العملة في التداول كمكون أساسي للكتلة النقدية لم تكن متذبذبة خلال فترة الدراسة كما هو الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب إلا أنها تعتبر مبالغ ضخمة وغير مستغلة كدليل على ضعف النظام المصرفي في إستقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى إستثمار منتج. ويعبر هذا الوضع على أن هنال فوائض نقدية ضخمة بكل المعايير نتجت عن إختلالات في الإقتصاد الوطني تساهم في توليد هذه السيولة وفي نفس الوقت تمثل عائقا أمام إستغلالها.

لقد أفرز تراكم الموارد المالية لدى البنوك وضعا مميزا حيث تجاوزت منذ 2001 القروض الداخلية (قروض للدولة وللإقتصاد) ويشهد هذا الأمر على الطابع الهيكلي للسيولة في السوق النقدية. ومع وجود هذا الفائض النقدي الكبير يبقى تطور القروض خاصة للقطاع الإنتاجي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دون الهدف المتوخى (إستغلال كامل الموارد المتاحة) عبر مختلف التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية قصد تسهيل هذه القروض. وقد نتج عن هذا الوضع تراكم نقدي ضخم في شكل ودائع وبالمقابل هناك حركة بطيئة في منح القروض مثلما هو موضح في الجدول (2) معبرا عنه بالموارد التي تتلقاها البنوك في شكل ودائع D وما تمنحه من قروض C كاستخدامات لهذه الموارد.

يلاحظ من نفس الجدول (2) أيضا أن هناك فوائض في الودائع على مدى الفترة 2000-2009 وهو ما يفسر تراجع السوق النقدية عن إعادة التمويل لدى بنك الجزائر. وحسب محافظ[14] بنك الجزائر فإن السوق النقدية أصبحت خارج السيطرة. وبإعتبار 2003 سنة أساس يكون الرقم القياسي للسيولة لسنة 2008 : 465,63% و يرجع كل ذلك إلى ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على إستغلال هذه الموارد بالإضافة إلى غياب سوق مالية تساعد على ذلك.

ومن أجل إحتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف بنك الجزائر إبتداء من 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية و التي تتمثل في سياسة إسترجاع السيولة لفترة سبعة أيام وثلاثة أشهر (وسيلتي السوق). التسهيلة الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة سنة 2005) ثم سياسة الإحتياطي الإجباري.

للإشارة فإن العوامل الأساسية المسببة للسيولة هي : الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر ودائع الخزينة لديه بنك الجزائر بالإضافة إلى التداول النقدي خارج البنوك. وبإختصار يثبت التغير في حجم السيولة وكذا طريقة تعامل بنك الجزائر مع هذا الوضع عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المسطرة لها من خلال قانون النقد والقرض وأهم هدف هو تنويع الإقتصاد الوطني.

2- تحديات السياسة النقدية في الجزائر

لقد ميز فائض السيولة الظرف الإقتصادي الكلي منذ سنة 2000 وسيستمر هذا الوضع بالتأكيد خلال السنوات القادمة نظرا لأن الإختلالات الهيكلية المسببة لهذه الظاهرة لايمكن معالجتها على المدى القصير، وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الإختلالات حيث أن السياسة النقدية في الجزائر اليوم تجد نفسها أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها :

- موارد مالية فائضة ومعطلة. - عدم تنوع الاقتصاد مما أدى إلى تدهور في النشاط الإقتصادي وبطالة مرتفعة.

- إنخفاض في الإستثمارات الإنتاجية والذي نجد سببه هو ضعف البيئة المصرفية والمالية وعدم وجود الإئتمان اللازم لذلك بالإضافة إلى أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الإقتصادية الأخرى. - عودة الضغوط التضخمية للإقتصاد.

وعليه على أصحاب القرار إجراء العديد من الإصلاحات والإجراءات للرفع من كفاءة السياسة النقدية للمساهمة في تغيير الوضع القائم، حيث يجب إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الأصلي والذي يركز على المراقبة و الإشراف وتوجيه الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة بشكل رئيسي والمتمثلة في (سعر البنك ونسبة الإحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة). ويتم رفع وتعزيز كفاءة هذه الأدوات من خلال رفع فاعلية البنوك التجارية وذلك من خلال وضع سياسة إئتمانية محددة والترويج لها للوصول إلى الأهداف المنشودة.

من جهة أخرى على بنك الجزائر الإهتمام وتفعيل بعض الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مثل سياسة الإقناع الأدبي من أجل تخصيص الإئتمان نحو قطاعات إقتصادية معينة كالمشاريع الإستثمارية في مجال الزراعة والصناعة التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أيضا للبنك التمييز بين القطاعات في حصولها على القروض من خلال سعر الفائدة أو فترة التسديد حيث يمس بهذا الإجراء المشاريع التي يمكن أن تساهم في توظيف اليد العاملة وتنويع الإنتاج.

إن مهمة بنك الجزائر في الإشراف على النظام المالي تجعل منه المسؤول الأول على تأخر هذا الأخير فالتخلف الكبير في هذا النظام في الجزائر و عدم إستقراره يتطلب من مسؤولي النقد في الجزائر البحث عن شتى الطرق لإحداث ظاهرة التعمق النقدي، حيث تعتبر هذه الظاهرة في الجزائر غير معبرة، فإذا ماقيست بنسبة الإئتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو بنسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن هناك لبس كبير في تفسير معنى هذه النسبة نظرا للخلل الهيكلي في القروض الممنوحة ومن جهة أخرى الخلل في الناتج المحلي الإجمالي، وظيفة البنك المركزي في هذه الحالة هو العمل على تفعيل السياسة النقدية بكل أدواتها لتكون في خدمة الإقتصاد.

إن متابعة حجم ونوع القروض التي يقدمها النظام المصرفي يوضح حجم المشكلة حيث أن متابعة وتحليل وضعية هذه الأخيرة يمكن من معرفة واقع الجانب الحقيقي للإقتصاد، والجدول (03) يوضح القوض الممنوحة حسب الآجال :

من خلال الجدول (3) يظهر الخلل الكبير في الوضعية، فالقروض المتوسطة وطويلة الأجل التي تعتبر في الغالب هي قروض الإستثمارات الإنتاجية لم تتجاوز في فترة الدراسة 54% من إجمالي القروض كما أن زيادة هذه القروض يمثل القروض الرهينة وأيضا في القروض الإستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة) بمعنى أن هناك تمويل لجانب الطلب في الإقتصاد وليس جانب العرض. من جهة أخرى فإن القروض قصيرة الأجل وصلت في بعض السنوات إلى 56% من إجمالي القروض، وهذا ما يعبر عن ضعف في السياسة النقدية عن إبتكار قنوات لتوزيع الموارد المتاحة على كل قطاعات الإقتصاد وبطريقة منتجة.

ولمعرفة علاقة هذه القروض بالجانب الإنتاجي يوضح الجدول (04) توزيع هذه القروض حسب القطاعات القانونية في الإقتصاد :

يعتبر هذا الخلل من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، حيث لا تزال نوعية وتعزيز الوساطة المصرفية تشكل مصدر قلق رئيسي للمؤسسات. فالموارد المالية المجمعة لدى الجهاز المصرفي تقريبا تعادل الضعف في أغلب السنوات ويعبر ذلك على الإفراط الكبير في السيولة، كما أن جانب الإستخدامات يعبر على عدم إستغلال هذه الموارد و يمكن طرح الإنشغال حول التناقص التدريجي لقيمة هذه الموارد مع مرور الوقت، حيث أن هذه مشكلة أخرى تتعلق بالسياسة النقدية المتبعة، إذ يجب العمل على وضع السياسة التي تساهم في جمع الموارد وفي نفس الوقت إستخدام هذه الموارد وحمايتها من الضياع.

من جهة أخرى فبإستقراء بيانات ميزان المدفوعات يظهر الوزن الكبير للواردات الغذائية مقارنة بالأنواع الأخرى للواردات، وبالمقابل يلاحظ الضعف الكبير للصادرات من نفس المواد، ويعبر ذلك بحق عن الخلل الهيكلي في القطاع الخارجي. وعدم التفكير في الحل سوف يؤدي إلى تفاقم المشكلة مع مرور الوقت وقد تأخذ أبعادا أخرى. ولعل البعد النقدي من أهمها، والمقصود هنا أن هذه المشكلة من مصادر التضخم المحلي كما يوضحه الجدول (5).

فاستمرار التبعية الغذائية للخارج يعتبر من أهم أسباب التضخم كما سبق الإشارة إلى ذلك، ويمكن النظر إلى هذه المشكلة عبر أكثر من قناة :

- أن الكثير من الواردات تعتبر من السلع المكونة لسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي على أساسها يحسب معدل التضخم في الجزائر، وتذبذب أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية يؤدي إلى تذبذب المستوى العام للأسعار محليا نتيجة التبعية الكبيرة للخارج.

- إن إستمرار إرتفاع أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية والتي تشكل نسبة كبيرة من سلع السلة يدفع إلى تدخل الدولة عن طريق الدعم كما سبقت الإشارة، وبالتالي فإن تذبذب الأسعار في السوق الدولية يؤدي إلى تذبذب النفقات العمومية في الداخل.

إذن تعتبر التبعية الغذائية في الجزائر مصدر لعدم الإستقرار النقدي كما أن القضاء على هذه التبعية يعتبر منفذ من المنافذ التي يمكن إستغلالها لإستثمار الفوائض النقدية المتاحة وتنويع الإنتاج و تحقيق تنمية زراعية والإكتفاء الذاتي، ولاشك أن هذا الإدراك الذي كان موجودا منذ عقود لدى القلة من الطبقة الحاكمة أما الأن فإنه حديث العام والخاص نظرا للآثار المترتبة على هذه التبعية.

3- إصلاح السياسة النقدية في الجزائر

تنص مبادئ القانون[6] 90-10 و03-11 على أن أهداف السياسة النقدية تنحصر في إستقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الإستعمال التام للموارد ونمو سريع للإقتصاد. وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و 2001 (تاريخ بداية تكوين الإحتياطيات الأجنبية) يتضح أن البنك لم يأخذ سوى هدف إستقرار الأسعار بعين الإعتبار، إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يلي :[7] "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على إستقرارية الأسعار بإعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك".

ويطرح هذا التناقض في أهداف السياسة النقدية ودور بنك الجزائر -بصفته المخول الوحيد بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية- التساؤل حول الفائدة من معدل تضخم منخفض أو مستهدف (إبتداء من سنة 2003 الهدف ألا يزيد المعدل عن 3%) ومعدل بطالة مرتفع جدا يقارب 12% في بعض السنوات فمثلا كان معدل البطالة للسنوات :[8] 2005، 2006، 2007 على التوالي : 15,3%، 12,3%، 11,8% .

يمكن القول أن هذا التحول في سياسة بنك الجزائر جاء كرد فعل لتكوين سيولة نقدية مفرطة إبتداء من سنة 2001، فتراكم الموجودات الأجنبية وضع البنك أمام وضعية صعبة نظرا لغياب إستراتيجية وطنية شاملة، فمن جهة ألزم القانون 90-10 بنك الجزائر بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية وضمان الإستخدام التام للموارد والنمو السريع للإقتصاد، ومن جهة أخرى تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية في ظرف يتطلب مشاركة جميع الأطراف لإستغلال فائض السيولة وتحويله لتمويل القطاع الحقيقي والتخفيف من مشكلة البطالة.

ومن أجل إحتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف بنك الجزائر ابتداءا منذ 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية والتي تتمثل في سياسة إسترجاع السيولة لفترة 07 أيام و03 أشهر (وسيلتي السوق)[9]. التسهيلة

الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة سنة 2005) [10] ثم سياسة الإحتياطي الإجباري. تساهم هذه الأدوات بنسب مختلفة في إمتصاص السيولة والجدول (7) يوضح ذلك.

للتقليل من خطورة هذه الظاهرة يجب أن تسعى السلطات النقدية إلى تنويع المؤسسات المصرفية وذلك بالنهوض والإرتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم للجمهور و رفع كفاءة البنوك في إدارة موجوداتها، كما أن تنويع المؤسسات يعتبر من الأركان الأساسية لكفاءة النظام المالي عموما و المصرفي خصوصا، كأن يتم إستحداث مؤسسات تهتم بتمويل قطاعات معينة، والهدف من ذلك إضافة إلى الإستفادة من الموارد المتاحة هو زيادة المنافسة بين البنوك، فتعدد مقدمي الخدمات المالية أمام الحاجات المتعددة و المتزايدة في الإقتصاد يمكن من إستغلال الموارد المالية أحسن إستغلال كما أن ذلك سيكون حافزا لتعدد الأنشطة الإقتصادية.

بالتوازي مع تنويع القاعدة المصرفية و توسيعها على السلطات النقدية تطوير عملية الرقابة المصرفية و صولا إلى تطبيق أهم المعايير الدولية و على رأسها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية[11]. و لعل تطوير هذا الجانب يعد من أهم نواحي الإصلاح إذ أن وجود رقابة مالية على عمل البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى، من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل أداء السياسة النقدية بهدف الوصول إلى بيئة مالية منسجمة و مواكبة للمعايير الدولية و قبل كل شيئ بيئة تساهم في التنمية.

إذ ما يزال يلحظ أن معدلات النمو في القطاعات الحقيقية لا تتجاوز معدلات نمو السكان، ذلك بسبب تشتت الموارد الحقيقية بعيدا عن أهدافها الإستثمارية، من جهة أخرى فإن وضع الموازنة العامة للدولة الحالي في الجزائر يشكل مركز مهم للثروة حيث تستحوذ على نسبة[12] 30% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال العشر سنوات الأخيرة، و بالتالي فإن نشاط التنمية الإجمالي يعتمد بثقله على كفاءة منهج الإستثمار للدولة و حسن أدائه و النشاط الخاص أيضا يتمحور حول الموازنة العامة و أهدافها في التنمية و النمو، و التمويل المصرفي مازال يعد مسألة ثانوية قياسا بالتمويل الحكومي في بناء النشاط الإقتصادي و النهوض به.

كما سبق فقد عرفت الودائع الحكومية تراكما كبيرا وهي تؤشر بذلك على حالة الركود والتدني في إستخدامات تخصيصات الموازنة العامة عبر وظائفها وأبواب الصرف المحددة فيها، وهي تعكس في الوقت نفسه إنخفاضا ملموسا في نسب التنفيذ والإنجاز المالي وخاصة في نشاط الموازنة الإستثمارية. يعبر هذا على وجود فرصة للنظام المالي بكل مكوناته لإستغلال هذه السيولة بدل بقائها معطلة.

يشكل هذا التراكم لموارد الحكومة عبئا على السوق النقدي، حيث تعاني هذه الأخيرة مشكلة فائض في عرض السيولة وليس الطلب عليها، فكل البنوك لم تعد في حاجة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وهي تؤثر تأثيرا كبيرا على أداء وفعالية أدوات السياسة النقدية، كما تعتبر مسؤولة إلى حد ما على حدوث مشكلة التضخم.

والحال هذه يظهر أن السياسة النقدية في مفترق الطرق، كما أن هناك تناقضا في أهدافها، فمن جهة يستهدف بنك الجزائر بسياسته تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار عبر التحكم في نمو الكتلة النقدية، وتقنياته في سحب السيولة، بينما نجد أن أسباب التوسع النقدي تختلف كليا عن أسباب التضخم، فكما سبق أسباب التوسع النقدي وكذا فائض السيولة في الجزائر ترجع إلى الأثر الكبير الذي تمارسه صافي الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر على أن الخزينة بوضعها الحالي تعتبر من أهم مصادر السيولة.

من جهة أخرى فإن أسباب التضخم في الإقتصاد الجزائري ليست نقدية بالكامل، فالعوامل النقدية تعتبر هامشية في هذا المجال، وكما سبق في توضيح أسباب التضخم والذي ينشأ لسببين رئيسيين هما :

- تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد ؛ - الإنفاق الحكومي الكبير في دعم المواد الأساسية.

يقيد هذا الوضع السياسة النقدية ولا يكون هناك أثر واضح لهذه الأخيرة فكل من مشكلة الفائض في السيولة وكذا التضخم ناتجة عن إختلالات عميقة في هيكل الإقتصاد الوطني، ففائض السيولة ناتج عن ضخامة إيرادات الصادرات من المحروقات نتيجة إرتفاع أسعارها في السوق العالمية، أي أن مصدر الدخل الوحيد هو سبب مشكلة السيولة ومن جهة أخرى عدم القدرة على إستثمار هذه الموارد النقدية محليا يساهم في تعطيل وتراكم هذه السيولة. من جهة أخرى فإن التضخم المستورد يعبر على مدى التبعية للخارج وضعف الإقتصاد الوطني على تلبية إحتياجاته من السلع الأساسية، هذا الخلل الإنتاجي هو سبب المشكلة النقدية.

ومن ثم يجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو وتنويع الناتج مع الإستمرار في مواجهة التضخم بالإدوات الموجودة. ويكون ذلك بتحفيز المؤسسات المالية والمصرفية بالتوجه نحو السوق لمساندة السياسة النقدية بتوفير الإئتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة إستهداف الناتج لإزالة بعض مظاهر الركود في النشاط الخاص.

إن تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في الجزائر وإخفاقاتها منذ حوالي الثلاث عقود لا ترتبط فقط بالهيكل التمويلي للقطاع المصرفي وقدراته الإئتمانية من جهة ومن جهة أخرى الإبتعاد عن النظرة المعمقة والمباشرة لأساس المشكلة التنموية والأسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلاد، وبالتالي يجب توضيح ما يأتي :

- لقد تسبب فشل السياسات الإقتصادية السابقة في فشل مباشر في نهوض البنية الإنتاجية للبلاد وإلى تدني معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات.

- إن ظاهرة التدني المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعيش على الإيرادات النفطية وأن التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد يأتي بفعل تراكم إيرادات النفط وإرتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

إذا ما تمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي، فيمكن التوصل إلى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج قطاع المحروقات وعلى نحو بات يتناسب وتدني إنتاجية الإستثمارات ومستوى الإنجاز والتنفيذ.

إن هذا الوضع الإنمائي يؤشر على ضرورة التوجه إلى أنماط مجترأة للإستثمار تقوي النمو تعتمد دفعة قوية للتنمية تمثل حدا مقبولا من الإستثمار لا يقل عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي اللازم لضمان نمو ذاتي مستدام، وهو أمر يسهل تحقيقه في إقتصاد يتمتع بفائض مالي نسبي كالإقتصاد الجزائري، مبتعدين عن ميكانيكيات الأسعار والتخبط في نظام سوق غير مكتمل في أدواته ومؤسساته، ليتمكن البرنامج الإقتصادي من تحقيق مستوى من التوازن الأمثل ويبعد البلاد عن خطر الركود المستمر.

إن ضمان روافع مالية مهمة للنشاط الإستثماري العمومي والخاص تكفل نجاح المشاريع في هذا المجال ويحفز على المزيد من المبادرات والتي يعد وجودها مبدأ مهما من مبادىء الهيكلة لبعض الأوجه المهمة للنشاط الحقيقي والنقدي.

ففي الجانب الحقيقي ليس المهم هو حجم الناتج وإنما تنويع هذا الناتج، أما بالنسبة للجانب النقدي أو المالي فينصرف الرأي إلى أهمية تفعيل البنوك المملوكة للدولة، وتحويل مهامها من بنوك شاملة إلى بنوك متخصصة، ويكون ذلك بـ :

- يتولى برنامج إعادة هيكلة البنوك مهمة تكييف أوضاعها من حيث التخصص (الصناعية، الزراعية، العقارية) لتأخذ على عاتقها مهام منح القروض الميسرة إلى القطاع الخاص والقطاع العام، و هي القروض التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث فترة وطرق التسديد ومبلغ الفوائد.

- إعادة هيكل الدعم في الموازنة العامة للدولة وإعتماد سلم أولويات لا يغفل النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص عن طريق إسناد رؤوس أموال البنوك العمومية المتخصصة، بشرط أن لاتتحمل الميزانيات العمومية للبنوك أية نفقات دعم، وإنما تقتصر مهامها على ممارسة الوساطة المالية و تطويرها بما يخدم أهداف التنمية و ضمان العمق المالي للإقتصاد.

- ينبغي أن يلقى النشاط الإستثماري الخاص قدرا من المزايا المالية والإقتصادية بما يكفل النهوض به عن طريق تفعيل القوانين والأنظمة والتعليمات السائدة وما يمكن أن يضاف إليها من تحسينات تخدم مناخ الإستثمار.

بالإضافة إلى ما سبق ولضمان فعالية السياسة النقدية والمالية يجب عدم إغفال التكامل بين هاتين السياستين، سواءا في منطلقاتها والمتمثلة في توظيف الموارد المتاحة أو في غاياتها وهي تحقيق تنويع للإقتصاد الوطني. فإضافة إلى تحديد الدور التنموي للبنوك يجب إعادة النظر إلى الموازنة العامة للدولة من حيث تكييف النفقات العمومية بشكل يخدم القطاع الإنتاجي.

الخلاصة : يتضح من خلال هذا البحث أن الوضعية النقدية في الجزائر غاية في التعقيد، فبالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما أقرها قانون النقد و القرض و التعديلات اللاحقة عليه، فإنه لايمكن للسياسة النقدية تجاهل أمور أخرى ذات علاقة بهذه الأهداف فظاهرة فائض السيولة الهيكلي الذي ميز الإقتصاد الوطني خلال الفترة المدروسة، ينبىء بحدوث ضغوط تضخمية تهدد الإستقرار الإقتصادي حيث لا يمكن للسياسة النقدية كما هي مقيدة بأهدافها مسايرة هذا الوضع، ففائض السيولة في حد ذاته مشكلة تتطلب من السياسة النقدية الإهتمام بها أكثر و إن كان عزل أثار هذا الفائض النقدي الضخم على بقية قطاعات الإقتصاد لن يدوم إلى مالا نهاية، نظرا لأن أسباب هذا الفائض متعلقة بالخلل الهيكلي للإقتصاد ككل و المتمثل في الإعتماد على

قطاع واحد و هو المحروقات فريع النفط الذي يتم تنقيده هو السبب الرئيسي في فائض السيولة، من جهة أخرى فإن إستمرار أحادية الإقتصاد سيزيد من تعقيد مشكلة التضخم فعدم الإنتاج و الإعتماد المفرط على الخارج من أهم الأسباب الرئيسية للتضخم في الجزائر، و منه فإنه من غير المعقول التعويل على السياسة النقدية في كل هذا و المطلوب هو التنسيق بينها و بقية السياسات الإقتصادية الأخرى و خاصة السياسة المالية من أجل تنويع الإقتصاد و تقليل التبعية للخارج سواءا في مجال التصدير أو الاستيراد.

ملحق الجداول

جدول (1) : الوضعية النقدية في الجزائر بين 2000-2009 (مليار دج)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الموجودات الأجنبية	775,9	1310,7	1755,7	2342,7	3119,2	4179,7	5515,0	7415,5	10246,9	10886
صافي الموجودات الداخلية	1246,6	1162,8	1145,8	1012,2	525,2	-109,2	-687,5	-1420,9	3291	-3707,3
التداول النقدي خارج البنوك	484,5	577,2	664,7	781,3	874,3	921,01	1081,4	1284,5	1540,0	1829,4
الودائع تحت الطلب	467,5	554,9	642,2	719,6	1133,0	1240,5	1760,6	2570,4	2965,1	2541,9
النقود	1048,18	1238,5	1416,3	1631,0	2165,7	2437,5	3177,8	4233,6	4964,9	4949,8
شبه النقود	974, 3	1235,0	1485,2	1723,9	1478,7	1632,9	1649,8	1761,0	1991,0	2228,9
ودائع لدى الخزينة و الصكوك بريدية(*ccp*)	96,2	106,4	109,4	130,1	158,3	276,0	335,8	378,7	459,8	578,5
الكتلة النقدية (M_2)	2022,5	2473,5	2901,5	3354,9	3644,3	4070,4	4827,6	5994,6	6955,9	7178,7

Source : RAPPORTS: 2009 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Alegria.

جدول (2) : إجمالي الودائع و القروض لدى البنوك (2000-2009)(مليار دج).

السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الودائع (D)	**1441,8**	**1896,3**	**2236,8**	**2573**	**2863,7**	**3236,6**	**3852,3**	**4710,1**	**5415,9**	**5349,3**
القروض(C)	**993,7**	**1078,4**	**1266,8**	**1380,2**	**1534,3**	**1778,9**	**1904,1**	**2203,7**	**2614,1**	**3086,5**
(%)D/C	**145,1**	**165,9**	**177**	**177**	**176,3**	**166,4**	**184,6**	**205**	**197,4**	**173,3**

Source: RAPPORTS: 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

جدول (3) : توزيع القروض حسب الأجال (مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ق.ط.أ	33,8	35,6	36	47,5	89,1	109,0	203,3	351,1	516,1	913,9	
ق.م.أ	492,9	529,5	602,8	559,1	617,6	747 ,5	786,4	828,0	910,0	852,1	
ق.ق.أ	467	513,3	628	773,6	828,3	923,3	915,7	1026,1	1189,4	1320,5	1311

المصدر : تقارير بنك الجزائر

جدول (4) : توزيع القروض حسب القطاع (مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام	701,8	740,08	715,8	791,4	859,3	882,4	847,0	988,9	1201,9	1485,1
%	70,6	68,7	56,5	57,3	56,0	49,6	44,5	44,8	46	48,1
القطاع الخاص	291,2	337,6	550,2	588,5	675,4	897,3	1057,0	1216,0	1413,3	1600,6
%	29,4	31,3	43,5	42,6	44,0	50,4	55,5	55,1	54	51,9
الإدارة المحلية	0,1	0,2	0,3	0,3	0,3	0,1	1,4	0,3	0,3	0,8

المصدر: تقارير بنك الجزائر

جدول (5) : معدل تضخم أسعار مواد المجموعة الأولى (مدينة الجزائر).

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1	27,2	25,2	24,7	22,7	20		17,6	17,7	18	19,7	14,9
2	1,2	-0,8	5,5	0,3	3,9	4,47	-1,07	4,22	6,36	7,5	8,23
3	---	---	2,96	2,57	1,46	3,6	3,21	0,95	1,71	2,81	3,73

1- الواردات الغذائية إلى الإجمالي. 2- مؤشر أسعار المجموعة 1. 3- التغيرات خارج المواد الغذائية.

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 01، سبتمبر 2007.

جدول (6) : السيولة المصرفية (مليار دج)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السيولة لمصرفية	611,2	673,00	732,00	1146,00	2001,18	2845,95

Source: RAPPORTS 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

الجدول (7) : نسب امتصاص السيولة حسب كل نوع من الأدوات (2005-2009)(%)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
إسترجاع السيولة	67.04	40.33	59.29	38.65	44.95
التسهيلة الخاصة بالوديعة	07.04	40.94	26.04	49.21	41.76
الاحتياطي الإجباري	25.55	18.73	14.67	12.14	13.29

Source :- banque d'Algérie, rapport 2006:"évolution économique et monétaire en Algérie", p:142.
-banque d'Algérie, rapport 2008: "évolution économique et monétaire en Algérie", p:177
-banque d'Algérie, rapport 2009: " évolution économique et monétaire en Algérie", p:190.

الإحالات والمراجع :

1 - Williams, W., C. Goodhart, and D. Gowland" Money, Income, and Causality: The U.K. Experience", American Economic, Review, June, 1976, PP: 417– 423.

2 - Kalulumia, P. and Yourogou, P. "Money and Income Causality in Developing Economies; A Case Study of Selected Countries in Sub-Saharan Africa", Journal of African Economics, Vol. 6 (2), 1997, PP: 197-230.

3 - خالد بن حمد بن عبد الله القدير، "العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر : دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية"، دراسات اقتصادية :السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، ع58, 1423.

4 - لجنة آفاق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية، " نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر"، مشروع تقرير لدى المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005.

5- Séminaire de haut niveau sur Ressources naturelles, finance et développement: Faire face aux anciens et nouveaux défis, organisé par l'institut du FMI et la banque d'Algérie à Alger les 4 et 5 novembre 2010.

6 - RAPPORTS , 2003, "EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE", Bank of Algeria.

7 - لجنة آفاق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية، " نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر"، مشروع تقرير لدى المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005.

8 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص : حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي (للأمة لسنة 2008)، قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر :
(2009/06/11) www.cnes.dz/.../ETAT%20ECONOMIQUE%20ET%20SOCIAL2008.doc.2009

9 - Instruction banque d'Algérie, N°02-2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.

10 - Instruction banque d'Algérie, N°04-05 du 14 juin2005 relative à la facilité de dépôt rémunéré.

11 - لتفادي الوقوع في كوارث مصرفية مثل كارثة الخليفة.

12 - يمكن الرجوع إلى البيانات السنوية المتعلقة بذلك المتوفرة في تقارير بنك الجزائر.

دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر

عبد الرزاق بن الزاوي* & إيمان نعمون
جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

ملخص : يتناول هذا البحث دراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر في محاولة لإنشاء رقما قياسيا للقيمة التوازنية في الجزائر خلال الفترة 1970-2007 وذلك حتى يمكن اكتشاف وتحليل فترات عدم التوازن في سعر الصرف الحقيقي، كما يحاول بناء نموذج قياسي يظم مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، ثم يقوم بدراسة العلاقة السببية بين هذا الانحراف والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف الحقيقي، أساسيات النموذج، النمو الاقتصادي، انحراف سعر الصرف الحقيقي.

تمهيد:

لا يزال شرح وتفسير سلوك سعر الصرف على المستوى الدولي أحد أهم اهتمامات نظريات الاقتصاد الدولي، فالاختلاف بين هذه النظريات مرده إلى اختلاف المقاييس التي يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، وإلى المجال الزمني الذي يتم فيه تفسير سلوك سعر الصرف (قصير، متوسط، طويل المدى).

كما أن اختيار المتغيرات المفسرة للنموذج يعد إشكالا جوهريا في تحديد النموذج المفسر سعر الصرف التوازني، فهذه المتغيرات ليست دائما متاحة وطرق حسابها تختلف من اقتصاد إلى آخر.

وقد انصبت معظم هذه الدراسات على الاقتصاديات المتطورة، في محاولة لإيجاد مستوى توازني لسعر الصرف الحقيقي، أما في الاقتصاديات النامية فنلاحظ شح الدراسات الخاصة بهذا الموضوع، وتعد دراسة (Cashin- Cespeds- Salay) من أبرز الدراسات التي اهتمت بدراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي في الدول منخفضة الدخل وبالخصوص تلكم التي تعتمد في مواردها على مداخيل تصدير سلعة واحدة (كالمحروقات) إذ بينت هذه الدراسة أن أسعار السلع المصدرة وسعر الصرف الحقيقي ينتقلان معا في الاتجاه الطويل.

وفي الجزائر عرف مسار سعر الصرف تذبذبا نتيجة ارتباطها بالتجارة الخارجية وتؤثرها بالصدمات الخارجية. فبالرغم من الموجة التي عرفتها أسعار النفط في منتصف العشرية الماضية، ورغم الفائض الكبير في القيمة المتداولة بقيت قيمة سعر الصرف عند المستوى الذي حدده البنك المركزي، مما يثير تساؤلات حول ملاءمة مستوى سعر الصرف الحالي مع التغيرات المستجدة.

وسنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال تتبع المراحل التالية :

1. نظرة موجزة حول الأدبيات المفسرة لسعر الصرف الحقيقي التوازني؛
2. تقدير سعر الصرف التوازني في الجزائر؛
3. تأثير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر.

1- نظرة موجزة حول الأدبيات سعر الصرف الحقيقي التوازني :

سنحاول من خلال هذه الفقرة تسليط الضوء باختصار على بعض أهم الأدبيات النظرية التي تناولت موضوع سعر الصرف الحقيقي التوازني بالتحليل، و أول هذه النظريات التي سنتطرق إليها هي نظرية تعادل القوى الشرائية "لكاسل" :

1-1– نظرية تعادل القوى الشرائية : يعتبر السويدي كاسل "Gustav Cassel" أحد مؤسسي نظرية تعادل القوة الشرائية في سلسلة المقالات التي نشرها في الفترة 1921 إلى 1922. ليتم صياغتها في كتابه المعنون "النقود وأسعار الصرف الأجنبية "[1]، حيث أشار إلى ضرورة استخدام تعادل القوة الشرائية كمرجعية لحساب الفروق النقدية كالنسبة مذهب وأن سعر الصرف بين عمليتين سيرتبط بالأسعار النسبية للذهب. وقد قدمت نظرية تعادل القوة الشرائية في عدة صيغ من أهمها :

1 -1-1- نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة : يمكن الحصول على الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة الشرائية بافتراض أن السوق تامة وأن الحواجز الجمركية أمام حركات السلع غير موجودة إضافة إلى انتقال المعلومات بين الأسواق في شكل تام وأن

* abderezak.benzaoui@yahoo.fr

السلع في هذه الأسواق متجانسة. وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.[2]

$$P_i = E \times P_i \Rightarrow E_t = \frac{P_t}{P_t^*} .....(1)$$

حيث : E_t يعبر عن سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

P_t و P^*_t : مستوى الأسعار المحلية والأجنبية على التوالي.

لقد عرفت هذه الصيغة عدة صعوبات في تطبيقها عمليا وهذا لوجود اختلاف بين أسعار السلع في مختلف الأسواق وفي نفس الوقت يطرح التساؤل أي الأسعار تدخل في الحساب، وأي وزن يعطي لكل سلعة في النموذج، ويفسر بعض الاقتصاديين هذا الاختلاف بصعوبة تحويل لسلع المتبادل بها دوليا وبدون تكلفة بين الأسواق غير متجانسة الأسعار، بالإضافة إلى صعوبة تحصيل المعلومات من حركة الأسعار في السوق والقيود على التجارة التي تزيد من تكلفة العملية.

1 -1-2- تعادل القوة الشرائية النسبية : انطلاقا من الصعوبات التي تواجهها الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية بنيت الصيغة النسبية على الفرضيات التالية :

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل ؛ - حرية الانتقال للعمولات بين الدول ؛ - إزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

ويتم استخدام الصيغة النسبية دون حرج حتى لو كانت الدول تستخدم صورا مختلفة للأوزان السعرية، أو إذا كانت تلك العوامل الأخرى تلعب دورها، طالما بقيت الأوزان والعوامل الأخرى ثابتة عبر الزمن، فالتغيرات في مستويات الأسعار النسبية سوف تنعكس على الأرقام القياسية النسبية للأسعار.

وتقرر هذه الصيغة أن التغير في سعر الصرف التوازني بين دولتين يتحدد بنسبة الفرق بين مستويات الأسعار في الدولتين[3].

فإذا قمنا بكتابة المعادلة رقم (1) في صيغة اللوغاريتم الطبيعي، أسقطنا المؤشرات السفلية نصل إلى الصيغة :[4]

$$\ln_{Et} = \ln P_t - \ln P_t^* .....(2)$$

وبأخذ المعامل التفاضلي الأول سوف نحصل على التغير النسبي في سعر الصرف ΔE_t وذلك كدالة في الفرق بين التغيرات النسبية للأسعار المحلية والأجنبية، لذلك نحصل على:

$$\Delta E_t = \Delta P_t - \Delta P_t^* .....(3)$$

حيث تعبر Δ عن المعامل التفاضلي الأول.

وتشير المعادلة (3) إلى أن التغير في سعر الصرف الاسمية يسمح بإزالة الفروض التضخمية المحلية والأجنبية، وإنه إذا تضاعفت الأسعار النسبية في الدولة المعنية بين سنة الأساس وسنة أخرى، فإن سعر الصرف يتغير بنفس النسبة، أي سيشهد انخفاضا.

1-1-3- الصيغة النقدية La PPA Monétaire : لقد انطلق النقديون من مبدأ التفرقة بين السلع المتاجر بها دوليا والسلع غير القابلة للتجارة في تفسيرهم لتعادل القوة الشرائية، فكان الانطلاق من مفهوم سعر الصرف الحقيقي الذي يعرف بـ :

$$TcR = e_t P_t^* / P_t = P_{tT} / P_{tN} .....(4)$$

حيث أن P_N, P_T هي الأسعار المحلية للسلع القابلة للاتجار، وغير القابلة للاتجار هي التوالي، ويشير المؤشر t إلى الزمن :

وحيث أن قيمة سعر الصرف $e_t = TCRP_t / P_t^*$ فإن قيمة e_t تتعدد فقط من نسبة مستويات الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية وذلك إذا كانت TCR ثابتة.

2-1 - المنهج النقدي في تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني : تشتمل الإسهامات المبكرة للمدخل النقدي في معدل الصرف أعمال كل من (Nurkse 1945) و (Freidman 1953). حيث اهتمت هذه الأعمال بدور المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي، فركز Nurkse على مخاطر انتقال الأثر إذ قد يولد ذلك عدم استقرار السوق، وبالتالي عدم استقرار معدل الصرف.[5] وفي هذه الفقرة سنحاول عرض أدبيات المدخل النقدي سعر الصرف من خلال النماذج الفرعية التي تنطوي أسفله.

1-2-1- المنهج النقدي للأسعار المرنة : يعتبر المنهج النقدي للسعر المرن امتدادا لنظرية تعادل القوة الشرائية (PPA) التي تمت دراستها في الفقرة الأولى، ويقوم هذا المنهج – النقدي- على الأعمال المقدمة من طرف Kouri 1976, Frenkel 1976, Hohson 1973,Mussa 1976.

ويهدف هذا النموذج إلى تفسير وبيان كيفية تأثير التغير في عرض وطلب النقود على معدلات الصرف، سواء كان هذا التأثير مباشرا أو غير مباشر[6]. كما أن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها هي أن أسعار الصرف تابعة للقيمة الجارية للاحتياطات النقدية (المحلية والأجنبية)، ولمحددات الطلب على النقود و بالخصوص للدخل ولمعدل الفائدة (المحلية والأجنبية).

1-2-2- النموذج النقدي في ظل جمود الأسعار (SPMA) : يعد افتراض سريان قاعدة تعادل القوة الشرائية في النموذج النقدي للأسعار المرنة عائقا أمام تطبيق هذا النموذج في الآجال الطويلة والمتوسطة. وللتغلب على هذا العائق اقترح **دورنبوش** Dornbusch (1976) نموذجا نقديا يشابه إلى حد ما النموذج النقدي للأسعار المرنة، إلا أنه يستبعد افتراض سريان قاعدة تعادل القوة الشرائية في الأجل القصير وإن كانت صحيحة وتسري في الأجل الطويل.

وقد تناول **دورنبوش** دور التوقعات في أسواق المال الدولية في تحديد معدل الصرف من خلال نموذج كلي يأخذ في اعتباره سوق السلع، وسوق النقد، وسوق الأوراق المالية بهدف التعرف على الطريقة التي تتوازن بها الأسواق الثلاثة عبر الزمن (في الأجل القصير، المتوسط، الطويل)، وكيفية انتقالها من توازن إلى توازن جديد طويل الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي.[7]

1 -3- النموذج النقدي لفروق أسعار الفائدة الحقيقية (Frankel) : انطلق Frankel في تحليله لسعر الصرف التوازني من الملاحظات الموجهة لنموذج Dornbusch خاصة تلكم المتعلقة بإهماله للفروق التضخمية إذ يرى Dornbusch أن توقعات أسعار الصرف تتوقف على سرعة تجاوز الفجوة بين معدل الصرف الحاضر الجاري وسعر الصرف التوازني طويل الأجل، فمع تلاشي هذه الفجوة يكون كل من التغير في معدل الصرف الجاري و التضخم المتوقع مساويا للصفر. في حين يرى Frankel أن تأثير هذه الفجوة لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى تأثير فروق المستويات المتوقعة للتضخم. أي أن نموذج Frankel يقوم بين التوليف بين نموذج Dornbusch والنموذج النقدي للسعر المرن.[8]

كما يشير هذا النموذج كغيره من النماذج النقدية إلى التأثير المباشر لنمو عرض النقود على سعر الصرف، والتأثير غير المباشر للتوقعات المرتقبة في مستوى التضخم على سعر الصرف، بالإضافة إلى أثر السيولة على أسعار الفائدة الحقيقية وعلى تحركات رأس المال وبالتالي على سعر الصرف.

وانطلاقا من الملاحظات الموجهة لنموذج Dornbusch خاصة تلكم المتعلقة بإهماله للفروق التضخمية قدم Frankel النموذج النقدي لفروق أسعار الفائدة الحقيقية الذي يرى أن تأثير الفجوة بين معدل الصرف الحاضر الجاري وسعر الصرف التوازني طويل الأجل يؤثر على فروق المستويات المتوقعة للتضخم.أي أنه يقوم بين التوليف بين نموذج Dornbusch والنموذج النقدي للسعر المرن.

وفي مرحلة تالية تم تقديم جملة من المقاربات الحديثة متمثلة في نموذج التوازن الكلي لِـ Nurkse سنة 1945 الذي يعتبر من أشهر الطرق البديلة استخدما في تحديد قيم العملات في الأجل الطويل، ومقاربة الاقتصاد الكلي : سعر الصرف التوازني الأساسي (FEER) لِـ **ويليامسون** (1985) ومقاربة سعر الصرف الحقيقي الطبيعي : (NATREX) لِـ Stein و All (1997)، ثم مقاربة سعر الصرف التوازني السلوكي : (BEER) لِـ Clarck et Macdonald 1997 ليتم ختم هذه الدراسة بإشارة بسيطة إلى الدراسات القياسية.

1-4- الدراسات القياسية : بالإضافة إلى المقاربات السابقة الذكر تناول موضوع سعر الصرف التوازني جملة من الدراسات القياسية، اهتمت بدراسة العلاقة طويلة الأجل الموجودة بين سعر الصرف الحقيقي، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي بإمكانها التأثير على التوازن الداخلي والخارجي.

فنظرا للصعوبات التي واجهت النماذج التجريبية في تطبيق نموذج التوازن العام، قامت هذه النماذج القياسية باستخدام العديد من المتغيرات الأساسية المحددة لسعر الصرف الحقيقي التوازني، الأمر الذي يتم من خلال نظرية التكامل المتزامن La théorie de la cointégration ونموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات، وذلك بالافتراض المسبق لوجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي ومجموعة من العوامل الهيكلية.

فقام Edwards [1989] بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني لمجموعة من الدول النامية، حيث افترض وجود جملة من المتغيرات المحددة لسعر الصرف الحقيقي التوازني مثل التطور التكنولوجي، تراكم رأس المال مستوى توزيع الإنفاق العام بين السلع القابلة للاتجار والسلع غير القابلة للاتجار، ومجموعة من العوامل المحددة لسعر الصرف.

وفي سنة 1996 قام Halpern et Wyplosz بالبحث في المحددات الأساسية لسعر الصرف التوازني لمجموعة من الدول السائرة في مرحلة الانتقال في شرق أوروبا، حيث ركز الباحثان على أهمية إنتاجية العمل، عوامل الصرف، وبمعدل المشاركة في سوق العمل.

بينما اختار Parikh et Kahn [1997] اقتصاد جنوب إفريقيا للبحث في محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني بتطبيق نظرية التكامل المتزامن، وقد أوضحت النتائج بأن سعر الصرف الحقيقي التوازني دالة في مجموعة من المتغيرات مثل أسعار الذهب، نمو الإنتاجية، تكاليف النقل، وعوامل الصرف.كما بين تأثير وزن المديونية على سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى القصير. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن نمو الإنتاجية في جنوب إفريقيا يؤثر في انخفاض سعر الصرف الحقيقي **للراند** مقابل الدولار في الأجل الطويل، في حين أنه لا يوجد لها أي تأثير في الأجل القصير.

كما قام **A**glietta *et al*. [1998] بإيجاد نموذج سعر صرف حقيقي توازني يأخذ بعين الاعتبار أثر **بالاسا**، حيث يعتبر صافي الوضعية الخارجية عامل تمثيلي للتنافسية خارج الأسعار، حيث يعرف صافي الوضعية الخارجية بالرصيد المتراكم للميزان الجاري. فكلما ازداد التراكم في بلد ما، كلما ارتفع صافي وضعيته الخارجية ، وكلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي التوازني.[9]

2- تقدير سعر الصرف التوازني في الجزائر : سنعتمد في تقدير نموذج لتحديد سعر الصرف التوازني في الجزائر ذلك على النموذج الذي تم تقديره من طرف (Edwards 1989)، وعلى نموذج (Cashin et Al.2002)[10] الذي يفترض أن الاقتصاد صغير ومفتوح يعتمد على إنتاج نوعين من السلع، سلع موجهة للتصدير (النفط حالة الجزائر) وسلع غير قابلة للتجارة. ويفترض النموذج عدة قيود تهدف إلى إنشاء نقطة ارتكاز مبسطة يمكن من خلالها تحليل الطريق الديناميكي والعملية الضابطة لسعر الصرف الحقيقي بشكل قوي. وبعد ذلك يمكن إرخاء هذه الافتراضات مما يؤدي إلى بيئة واقعية. باختصار فإن هذا النموذج يهدف إلى بحث تأثير المتغيرات الأساسية على القيمة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي في الأجلين القصير والطويل.

وبالتالي فإن المعادلة التي تصف القيمة التوازنية لسعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل باعتبارها دالة في المتغيرات الأساسية يمكن توصيفها باستخدام المعادلة التالية :

$$LogTCR_t^* = \beta_0 + \beta_1 Log\left(X\ \right)_t + \beta_2 .....(5)$$

وحتى يتم تقدير هذه المعادلة النظرية، ومع الوضع في الاعتبار عدم توافر سلسلة على المدى الطويل بامتداد فترة الدراسة لمعظم المتغيرات، بالإضافة إلى الأهمية النسبية لبعض المتغيرات الأخرى في الحالة الجزائرية، فقد تم تطبيق حلين لهاتين المشكلتين. أولا سيتم استخدام بعض المؤشرات الوكيلة (Proxy Variables) عوضا عن المتغيرات التي لم يتوافر بيانات عنها، بينما في الوقت نفسه يمكن توسيع المعادلة (1) باستخدام متغيرات أخرى والتي لها أهمية نسبية في الاقتصاد الجزائري.[11]

2-1- تقديم متغيرات النموذج ودراسة خصائصها : يعرف نموذج Cashin سعر الصرف الحقيقي على أنه دالة في التنافسية النسبية بين القطاعات التجارية والقطاعات غير التجارية، وأيضا أطراف التجارة لتكون متغيرات نموذج سعر الصرف الحقيقي التوازني هي :

1- **TCR** : سعر الصرف الحقيقي الفعلي، المعرف على أنه السعر المحلي للسلع المحلية بالنسبة إلى السعر الأجنبي لسلة السلع الأجنبية.

2- **الفروق الإنتاجية** (dpro) : بين القطاع المنتج للسلع المتاجر بها والقطاع المنتج للسلع غير المتاجر بها، والفروق الإنتاجية بين القطاعات غير التجارية المحلية والأجنبية.

وكتعويض لهذين المتغيرين سنستخدم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي RGDP بالنسبة لكل فرد بالنسبة للشركاء التجاريين كبديل للتباينات الإنتاجية (Achy.2000).

3- **المتغير الثاني** يعكس أطراف التجارة الخارجية، وعلى أساس أن النفط هو السلعة رقم واحد في صادرات الجزائر ممثلا بنسبة 97% فإنه يعتبر الطرف الأكثر فعالية في التجارة الخارجية، ويحسب السعر الحقيقي للنفط Roil عن طريق مخفض مؤشر سعر **البرنت** البريطاني حسب مؤشر سعر وحدة الصادرات المصنعة للدول المتقدمة.

بالإضافة إلى هاذين المتغيرين الأساسيين اللذين اقترحهما (Achy et Al) سنفترض وجود متغيرين آخرين مهمين يؤثران في سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار ألا وهما الإنفاق الحكومي والتعريفات على الواردات. (Edwards, 1989).

كل القيم ستأخذ باللوغاريتم ليصبح النموذج المقترح من الشكل :

$$Ln\left(TCR_{t}\right) = \beta_0 + \beta_1 \ln dpro + \beta_2 \ln Roil_{t} + \beta_3 \ln Gk_{t} + \beta_4 \ln close\ \varepsilon_t \ldots.(6)$$

ومن أجل الحصول على نموذج قياسي لسعر الصرف التوازني في الجزائر استخدمنا سلسلة زمنية حجمها 38 من 1970 إلى 2007 وفيما يلي سنقوم بدراسة استقرار المتغيرات والبحث في درجة تكاملها.

2-2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية : سنستخدم **اختبار الجذر الأحادي Unit Roots**

يبين الجدول (1) نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية لكل متغير من متغيرات النموذج وللفروق الأولى، وذلك لفترة الدراسة كلها، وقد تم اختيار فترة الإبطاء Lag طبقا لكل من AKaike information critirion (AIC) و Shwartz Bayesian critterion (SW).

تشير النتائج أن قيم ADF المحسوبة للمتغيرات (LnROIL, LnGK, LnClose) أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% ،(36289- ,29472- ,2.6118-) على التوالي، باستثناء المتغير (Lndpro) الذي يستقر عند المستوى 10% ويظهر احتمال وجود جذر أحادي أكبر من جميع المستويات المعنوية، أي أننا نقبل فرضية العدم $H_0 = \phi_j = 1$ التي تترجم في كون عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، وتشير إلى وجود جذر أحادي عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% ولا يتحقق الاستقرار إلا بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى.

أي أن :

$$LnTCR \rightarrow CI(1)\ ;\ LnROIL \rightarrow CI(1)\ ;\ Lnprod \rightarrow CI(1)\ ;\ LnGK \rightarrow CI(1)\ ;\ Lnclose \rightarrow CI(1)$$

كما تشير دوال الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية إلى عدم استقرار السلاسل إلا بعد القيام بالفروق من الدرجة الأولى.

وتنسجم هذه النتائج مع النظرية القياسية التي تفترض أن اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.كما تتفق خاصية الاستقرار بعد أخذ الفروق الأولى لسعر الصرف الحقيقي مع الدراسات التطبيقية الأخرى، ومن ثم فنتائج دراسة الاستقرار تشير إلى أنه إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الحقيقية الأساسية (الأساسيات) - وفي ظل تأكد أن جميع المتغيرات لها نفس درجة التكامل- فسوف تقدم آلية تصحيح الخطأ (ECM) وصفا ملائما يربط بين القيم المشاهدة لهذه المتغيرات في الأجل القصير ومسارها التوازني في الأجل الطويل، وفضلا عن ذلك فإن العلاقة التوازنية تعني أنه لا يمكن لأي من المتغيرات التحرك باستقلال عن الأخر، وهو ما ينقلنا إلى الخطوة التالية وهي إجراء اختبارات التكامل التي تختبر وجود علاقة توازنية طويلة لأجل بين المتغيرات الأساسية.

2 -3- اختبار التكامل المتزامن : يشير Granger و Engle إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج، فان هذه السلاسل الزمنية في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة وبالتالي فان يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. ويأخذ المزيج الخطي لنموذج الدراسة الشكل الآتي :

$$\varepsilon_t = LnTCR - \alpha_0 - \alpha_1 LnROil - \alpha_2 Lndpro - \alpha_3 LnGK - \alpha_4 LnClose .....(7)$$

علينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي ε_t المتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية، أي انه سلسلة زمنية مستقرة. فإذا كان هذا المزيج متكامل من الدرجة صفر، فان متغيرات النموذج تحقق التكامل المشترك أي أنها متكاملة من نفس الدرجة.

2 -3-1- اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وجرا نجر (Engle- Granger Test): يبدأ اختبار انجل-جرا نجر للتكامل المشترك أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي :

$$LnTCR = \alpha_0 + \alpha_1 LnROil + \alpha_2 Lndpro + \alpha_3 LnGK + \alpha_4 LnClose + \varepsilon_t .....(8)$$

وتسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار ε_t وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. وينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزيج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة الصفر كما يلي :

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha_0 + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\varepsilon_{t-1} + e_t$$

بتقدير نموذج الانحدار المشترك أعلاه باستخدام برنامج EVIEWS حصلنا على النتائج التالية :

$$LnTCR = 3.58 + 0.13 LnROil + 1.49 Lndpro + 0.34 LnGK + 0.51 LnClose ....(9)$$

T : 11.5 2.36 20.36 3.41 9.70

(R^2= 0.957) Adj. (R^2=0.0.951) (SSR 0.39) (DW=1.6)

المعالم معنوية عند $\alpha = 5\%$

وفقا للقيمة المحسوبة لـ:ADF (-4.182064)، التي هي أقل من القيم الحرجة عند المستويات 1%1%، 5%، 10% أي أنه يمكن رفض فرضية جدر الوحدة بمعنى قبول الفرضية H0 ونرفض H1.الأمر الذي أكده اختبار PP، الذي كانت قيمته 3.69050- أقل من القيم الحرجة عند المستويات 1%، 5%، 10% ، مما يؤكد استقرار السلسة الزمنية لبواقي التقدير.

2-3-2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن -جسلس Johansen-Juselius cointegration test):

سنقوم فيما يلي بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة "MCO لدراسة العلاقة طويلة المدى أو باستعمال اختبار "Johansen للقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولية العظمى (أعظم احتمال) لمعرفة رتبة التكامل المتزامن وهذا باستعمال برنامج «EVIEWS».

من خلال الجدول (2) يمكننا استخراج النتائج التالية :

يشير r إلى عدد أشعة التكامل المشترك، وكما نلاحظ عند اختبار فرضية العدم ابتدأنا من r=0 أي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .وتشير إحصائية (Trace) إلى قبول الفرض البديل بوجود شعاع تكامل مشترك واحد عند مستوى 5 % في ظل عدم وجود الاتجاه، وعند مستوى5%، 1% في ظل وجود الاتجاه. وتقترح بان شعاع التكامل المشترك r=1 في ظل وجود الاتجاه، و في حالة عدم وجوده.

الأمر الذي تؤكده إحصائية Maximal Eigenvalue التي أشارت إلى قبول الفرض البديل عند المستوى 5% و1% في ظل وجود الاتجاه وبمستوى 5% في ظل عدم وجود الاتجاه.

2- 4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:(ECM Estimation)

نظرا لكون كل المتغيرات ذات نفس درجة التكامل فإننا سنستخدم نموذج تصحيح الخطأ، وقد أظهر التقدير النموذج التالي :

$$LnTCR = 3.0641 + 1.54LnDPRO + 0.6LnClose + 0.48LnGK + 0.23LnROIL \ldots (10)$$

() (3.62) (8.69) (18.39) 3.55

ويمكن تلخيص أهم نتائج تقدير الدراسة في الأتي :

1- توجد علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي التوازني و أسعار النفط، فارتفاع أسعار البترول الحقيقية بنسبة 1 % سيرفع مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني بحوالي 0.23 %، مما يؤكد فرضية هيمنة قطاع المحروقات على إيرادات الجزائر طيلة فترة الدراسة.

2- ارتفاع نسبة النفقات الحكومية بنسبة 1 % يؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 0.48 %. مما يشير إلى الأثر النسبي لرأس المال الحكومي على سعر الصرف الحقيقي على نطاق واسع بما يتسق مع نتائج هيكل الإنفاق العام في الجزائر. إذ تمثل النفقات الرأسمالية ثلث مجموع النفقات، التي تتضمن عادة ما جزءا كبيرا من المعدات والسلع التي لا تنتج محليا. وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الرأسمالي تعزز الطلب على استيراد السلع الاستهلاكية والمعدات.

3- الزيادة في نسبة الإنتاج المحلي الإجمالي GDP لكل فرد بالنسبة للشركاء التجاريين بنسبة 1 % تترافق بارتفاع سعر الصرف الحقيقي التوازني بنسبة 1.54 %، هذا الأمر طبيعي ناجم عن تحسن مداخيل الجزائر في العشرية الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية مما ساهم في رفع قدرتها التنافسية مع شركائها التجاريين.

4- ارتفاع نسبة التعريفات على الواردات بنسبة 1 % يؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 0.6 %. مما يشير إلى الأثر النسبي للتعريفات على الواردات على سعر الصرف الحقيقي التوازني.

يمكن استخدام الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي التوازني الذي تم الحصول عليه لتفسير فترات الزيادة والنقصان في تقدير العملة التي حدثت في الاقتصاد الجزائري، وكذلك تغيرات الأنظمة السياسية التي تمت خلال فترة الدراسة، فمن الشكل (4، 7) يتضح أنه عندما يكون سعر الصرف الحقيقي أسفل قيمته التوازنية توجد مغالاة في قيمة العملة المحلية والعكس صحيح. و يوضح الشكل أن الفترة (1976-1987) شهدت مغالاة في قيمة الدينار الجزائري، وهي فترة التسيير الإداري، مما أدى إلى تبني مزيج من السياسات الكلية التوسعية غير الدائمة مع الإبقاء على نظام سعر الصرف الثابت، وكذلك القيود التجارية التي تم فرضها بالإضافة إلى زيادة التدفقات الرأسمالية الداخلة خاصة بعد اللجوء إلى الاستدانة من المؤسسات الدولية، باستثناء الفترة 1973-1974 فترة الصدمة البترولية الأولى أين عرف سعر الصرف الحقيقي تقييما أقل نوعا ما.

أما خلال الفترة 1988-1994 فقد كان الدينار الجزائري مقوما بأقل من قيمته، وسبب ذلك التخفيض الرسمي في سعر الصرف الاسمي وتقييد شراء النقد الأجنبي، بالإضافة إلى التوقف عن خدمة الديون وإعادة جدولتها. نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والذي تم في إطاره تبني سياسات كلية صارمة أدت إلى إنهاء التقدير المبالغ فيه في قيمة العملة.

وفي الفترة 1995 –2001 عرف سعر الصرف الحقيقي انحرافا أقل ناجم عن بداية الاستقرار مرده إلى تحسن أسعار المحروقات العالمية. وفي سنة 2003 ونتيجة للارتفاع الكبير لأسعار البترول عرف الدينار الجزائري استقرار ملحوظا، أكدته تقارير صندوق النقد الدولي، ليستمر الحال على ما هو عليه حتى نهاية فترة الدراسة.

3– تأثير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر :

بعد أن تم تقدير نموذج لسعر الصرف التوازني الذي من خلاله قمنا بتقدير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني، نحاول في مرحلة أخيرة معرفة تأثير هذا الانحراف على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى غيره من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي في الجزائر يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى متغير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني المحصل عليه خلال الجزء السابق.

وبصفة عامة فإن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالنمو لم تقدم تبريرا فيما يتعلق باختيار مجموعة محددة لمحددات النمو الاقتصادي. (Makdisi et al, 2000). إلا أن معظم الدراسات النظرية والتطبيقية المختلفة المتعلقة بدراسة محددات النمو اشتملت على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يتوقع أن تؤثر في النمو الاقتصادي. وتتمثل أهم هذه المتغيرات في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنمو في الصادرات وانحراف سعر الصرف الحقيقي، نسبة الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام، ومعدل التضخم.

3-1- تقديم المتغيرات ودراسة خصائصها : كما أشرنا سابقا فإن أهم المتغيرات المحددة لنموذج النمو الاقتصادي تتمثل في : نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، النمو في الصادرات والواردات، انحراف سعر الصرف الحقيقي، نمو السكان، ومعدل التضخم. وسيتم التعبير عن النمو الاقتصادي في هذه الحالة بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام *GDP* في الجزائر خلال الفترة 1971-2007.

يمكن التعبير على دالة النمو الاقتصادي بالصيغة التالية :

$$GDP_t = f(CFY_t, \inf_t, X_t, CC_t, RM_t) \ldots (11)$$

حيث تشير المتغيرات إلى :

- GDP : النمو في الناتج الداخلي الخام ؛ CFY : نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام ؛ inf :التضخم ؛
- X : الصادرات ؛ CC : نسبة الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام ؛ RM : انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني.

وقد تم الحصول على البيانات IFS وبنك الجزائر، بحيث تكون سنة 2000 سنة الأساس.

يأخذ نموذج الدراسة المستخدم الشكل التالي :

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 INF + \beta_3 CFY + \beta_4 RM + \beta_5 CC + \varepsilon_t \ldots (12)$$

نأخذ كل القيم باللوغاريتم باستثناء الانحراف في سعر الصرف، ليصبح النموذج المقترح من الشكل :

$$LnGDP = \beta_0 + \beta_1 LnX + \beta_2 LnINF + \beta_3 LnCFY + \beta_4 RM + \beta_5 LnCC + \varepsilon_t \ldots (13)$$

و من أجل الحصول على نموذج قياسي للنمو الاقتصادي في الجزائر استخدمنا سلسلة زمنية حجمها 38 من 1970 إلى 2007. وفيما يلي سنقوم بدراسة استقرار المتغيرات والبحث في درجة تكاملها.

3-**2- دراسة استقرار السلاسل الزمنية :** إن أول ما يستعان به للكشف عن استقرار السلاسل هي دوال الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي، حيث يمكن استخراج هذه باستخدام برنامج *EVIEWS*.

تبين أن معظم معاملات هذه الدوال تقع خارج مجال الثقة أي أنها تختلف معنويا عن الصفر، على عكس دوال الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للفروق من الدرجة الأولى التي تشير إلى استقراريتها. ولإثبات ذلك نستعمل اختبار الجذر الأحادي.

3-2-1- اختبار الجذر الأحادي : نستخدم اختبار **ديكي فولر** الموسع للحكم على استقرار على هذه السلاسل، والجدول **(3)** يبين نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية لكل متغير من متغيرات النموذج وللفروق الأولى، وذلك لفترة الدراسة كلها، وقد تم اختيار فترة الإبطاء Lag طبقا لكل من AKaike information Critirion (AIC) و Shwartz Bayesian Critterion (SW).

تشير النتائج أن قيم ADF المحسوبة للمتغيرات (RM ,LnINF ,LnCC ,LnCFY) أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% ،(-36289, -29472, -2.6118) على التوالي، بينما المتغيرGDP يكون غير مستقرا عند المستويين 1% ، 5% ، أما المتغيرين الصادرات والواردات غير مستقرين عند المستوى 1%. مما يظهر احتمال وجود جدر أحادي أكبر من جميع المستويات المعنوية، أي أننا نقبل فرضية العدم $H_0 = \phi_j = 1$ التي تترجم في كون عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، وتشير إلى وجود جدر أحادي. ولا يتحقق الاستقرار إلا بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى أي :

$$LnGDP \rightarrow CI(1) ; RM \rightarrow CI(0) ; LnX \rightarrow CI(1)$$
$$LnCC \rightarrow CI(1) ; LnCFY \rightarrow CI(1) ; LnINF \rightarrow CI(1)$$

يشير الجدول (3) إلى استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى للمتغيرات، الأمر الذي ينسجم مع نتائج النظرية القياسية التي تفترض أن اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

3-3- اختبار التكامل المتزامن : بناء على النتائج المحصل عليها من اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولى أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق

الأول، باستثناء متغير انحراف سعر الصرف الحقيقي المستقر في المستوى، مما يشير إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار، وبالتالي يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا.

3-3-1- اختبار التكامل المشترك بطريقة (Engle- Granger Test) : يبدأ اختبار **انجل-جرانجر** للتكامل المشترك أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى المتمثلة في معادلة انحدار التكامل المشترك كالآتي :

$$LnGDP = \alpha_0 + \alpha_1 RM + \alpha_2 LnCFY + \alpha_3 LnX + \alpha_4 Ln\inf + \alpha_5 LnCC \ldots(14)$$

ثم يتم الحصول على بواقي الانحدار ε_t ، وينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزيج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة الصفر. وبتقدير نموذج الانحدار المشترك أعلاه وباستخدام برنامج EVIEWS حصلنا على النتائج التالية :

$$LnGDP = 2.28 - 0.03RM + 0.55LnCFY + 3.77LnX - 0.1Ln\inf - 1.28LnCC \ldots(15)$$
$$-3.71 \quad -53.16 \quad 2.07 \quad 4.17 \quad T: 2.70 \quad -2.06$$

كتقييم إحصائي فإن المعالم مقبولة على العموم، إلا أن قيمة **دربن واتسون** 0.08 تشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات بسبب عدم استقرار السلاسل الزمنية. سننظر فيما إذا كانت بواقي التقدير مستقرة لنقول أن السلاسل الزمنية متزامنة.

وبعد الحصول على بواقي الانحدار تم تقدير المعادلة $\Delta\widehat{\varepsilon}_t = \alpha_0 + \delta\varepsilon_{t-1} + \Delta\varepsilon_{t-1} + e_t$ لاختبار جذر الوحدة، باستخدام كل من اختباري ADF لنحصل على النتائج الملخصة في الجدول (4) : نلاحظ أنه وفقا للقيمة المحسوبة لِـ : ADF (-3.3881)، التي هي أقل من القيم الحرجة عند جميع المستويات أي أنه يمكن رفض فرضية جذر الوحدة بمعنى قبول الفرضية H0 ونرفض H1. مما يؤكد استقرار السلسة الزمنية لبواقي التقدير.

3-3-2- اختبار التكامل المشترك بطريقة (cointegration test Johansen-Juseliusd): سنقوم باستعمال اختبار "Johansen" للقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولية العظمى (أعظم احتمال) لمعرفة رتبة التكامل المتزامن وهذا باستعمال برنامج «EVIEWS». من خلال الجدول (4) يمكننا استخراج النتائج التالية :

تشير إحصائية Maximal Eigenvalue إلى قبول الفرض البديل بوجود شعاع تكامل مشترك واحد عند المستويين5% و1% في ظل وجود الاتجاه وفي ظل عدم وجوده. وتقترح بان شعاع التكامل المشترك r=1 وهذا في ظل وجود الاتجاه، وفي حالة عدم وجوده.

الأمر الذي تؤكده إحصائية (Trace) التي أشارت إلى قبول الفرض البديل عند المستويين5% و1%.

وبالاعتماد على نتائج هذا الاختبار والاختبارات السابقة التي أشارت إلى وجود تكامل مشترك وحيد بين متغيرات النموذج، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ.

3-4- تقدير نموذج : بعد التأكد من كون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول بافتراض أيضاً تحقق الفرضيات الكلاسيكية، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومع اعتماد أسلوب تشخيص النموذج تم (Diagnostic) التوصل إلى التقدير التالي :

$$LnGDP = 0.96 - 1.48RM + 4.46LnCFY + 3.92LnX - 0.31Ln\inf - 4.87LnCC \ldots(16)$$
$$(-3.51) \quad (-8.73) \quad (4.41) \quad (9.32) \quad (2.84) \quad -(3.51)$$
$$R^2 = 0.8$$

جميع المتغيرات تظهر في شكل الفروق الأولى، ويتضح من تقدير النموذج أن المعامل المقدر لنسبة الاستثمار بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي معنوي وبإشارة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار والنمو، أما الإشارة السالبة في متغير التضخم فتشير إلى وجود علاقة عكسية بين هذا المتغير والنمو الاقتصادي.

بالنسبة لمتغير الصادرات فكان معنويا بإشارة موجبة مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات متمثلة في المحروقات في التمويل، كما يشير إلى درجة الانفتاح على الاقتصاديات الأجنبية.

بالنسبة للمعامل المقدر لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني فقد كانت إشارته سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي، وهو ما يتناسب مع فرضيات البحث فكلما زاد هذا الانحراف انخفض النمو الاقتصادي.

بالنسبة للاستهلاك فكانت إشارته سالبة تدل على العلاقة العكسية بين الاستهلاك والنمو الاقتصادي.

5-3 - دراسة السببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي : من أجل دراسة السببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي سنستخدم اختبار **قرانجر** الذي يقوم على اختبار الفرضية :

H_0: انحراف سعر الصرف الحقيقي مستواه التوازني لا يتسبب في النمو الاقتصادي.ضد الفرضية البديلة التي تعكس فرضية العدم.

ثم نقوم بحساب قيمة فيشر التقليدي بالصيغة $F = \frac{(SCRR - SCRU)/c}{SCRU/(n-k-1)}$

حيث تشير : $SCRR$: إلى مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بقيد.

$SCRU$: مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بدون قيد.

C : عدد المعالم التي نختبر انعدامها. (restriction)

انطلاقا من جدول السببية المستخرج بواسطة البرنامج .Eviews أن قيمة **فيشر** المحسوبة بالنسبة لِـ RM و LnGDP على التوالي هي 0.59 و 2.52.بينما قيمة فيشر الجدولية هي :

$$F = \frac{(21.22 - 21.12)}{21.12/(35-5-1)} = 0.13$$

مما يعني وجود سببية بمفهوم **قرانجر**، من انحراف سعر الصرف الحقيقي مستواه H_0 فإننا نرفض $F_{cal} \leq F^{5\%}_{(n,K-1)}$ بما أن التوازني نحو النمو الاقتصادي.

خلاصة : يمكن تحليل نتائج التقدير فيما يلي :

1. تؤيد نتائج التقدير الفرضية التي تقرر أنه مع استمرار ارتفاع التضخم معبرا عنه بالمستوي العام للأسعار، يزداد تدهور القوة الشرائية للدينار، وبالتالي يتزايد الأثر الكمي الموجب لارتفاع المستوي العام للأسعار علي سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، لأن أثر التضخم علي سعر الصرف هو أثر تراكمي يبدأ من الأثر الفوري إلي الأثر القصير ثم المتوسط ثم طويل الأجل، ليؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

2. ترتب على استمرار ارتفاع معدل التضخم في سنوات الأزمة استمرار انحراف سعر الصرف الحقيقي التوازني، وهو ما صاحبه قيام المستثمرين بمراجعة توقعاتهم التضخمية إلي أعلي، وأدى أيضا إلى قيامهم بمراجعة توقعاتهم حول سعر صرف الدينار في المستقبل، ومن ثم زيادة الطلب علي العملات الأجنبية علي حساب الدينار ومع ثبات عرض الصرف الأجنبي، ارتفع سعره مقابل الدينار.

3. يؤدي الانخفاض في أسعار الصادرات ممثلة بالمحروقات إلى تراجع مستوى الإنتاج الوطني، وكذا الدخل الوطني، وبالتالي إلى اضطراب في مستوى النفقات الحكومية التي تنتقل عبرها الاضطرابات إلى المجالات الاجتماعية وحتى السياسية، مما يرهن الاستقرار المحلي بتقلبات واضطرابات الأسواق الخارجية، وهو ما يشكل تهديدا للأمن الاقتصادي، لكونه يتيح للبلدان الشريكة فرصا للضغط أو المساومة في اتخاذ القرارات الحاسمة في شتى الميادين كالتنظيم السياسي والاجتماعي ونمط التنمية.

4. توجد علاقة سببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي، تشير إلى التأثير السلبي لهذا المتغير على أداء الاقتصاد ككل.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ضرورة إتباع إستراتيجية تركز علي الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير، يجب العمل بكل الطرق على التقييم الفعلي لسعر الصرف، مع المقاومة لأي شكل من أشكال المضاربة على قيمة الدينار، وإحداث تخفيض في الواردات، وتخفيض في الإنفاق الحكومي بالعملات الصعبة في الخارج، سواء كان هذا الإنفاق على تمثيل دبلوماسي

أو قنصلي غير ضروري، وكذلك العمل على تخفيض الإنفاق الخاص في الخارج ولاسيما الإنفاق السياحي، بما يقلص فجوة الطلب الزائد على الصرف الأجنبي. أما في الأجل الطويل، فيجب بذل جهد حقيقي لتنشيط سياسة دفع الصادرات وعمليات الإصلاح الهيكلي الاقتصادية.

كما يجب توجيه السياسات الاقتصادية تجاه استقرار سعر الصرف الحقيقي حول مستوى حقيقي توازني يشجع النمو، والعمل على مراجعة القوانين الخاصة بسوق الصرف بما يتلاءم مع التطورات الجديدة في المحيط الدولي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) نتائج اختبار ADF لكل سلسلة

المتغيرة	درجة التأخير	القيمة المحسوبة ADF (t.øj)	AIC	SC	النوع
LnTCR	2	-0,372633	-1.391188	-1.213434	ساكنة بعد الفروق الأولى
DLnTCR	1	-3.889258	-1.44386-	-1.310546	
LnROIL	2	-1,898770	-0.291921	1.469675	ساكنة بعد الفروق الأولى
DLnROIL	1	-4.0862857	-0.311789	0.478114	
LDpro	4	-1,367654	-3.387379	-3.209625	ساكنة بعد الفروق الأولى
DLndpro	1	-2.681023	-3.385934	-3.252618	
LnGK	3	-1.713877	-1.668212	-1.490458	ساكنة بعد الفروق الأولى
DLnGK	1	-3.976922	-1.63485	-1.501509	
LnClose	2	-1.248922	-.0347945	-0.170191	ساكنة بعد الفروق الأولى
DLnclose	1	-4.414170	-0.35599	-0.22268	

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews

الجدول (2) نتائج اختبار Johansen **Maximal Eigenvalue Test**

فرضية العدم	الفرضية البديلة	Statistic		مستوى معنوية 5%		مستوى معنوية 1%	
		اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه
r = 0	**r = 1**	42.38957	33.91459	33.46	30.04	38.77	35.17
1≤ r	**r = 2**	21.85654	17.12029	27.07	23.80	32.24	28.82
2 r≤	**r = 3**	13.23322	10.13106	20.97	17.89	25.42	22.99
3 r≤	**r = 4**	5.987642	3.086166	14.07	11.44	18.63	15.69
4 r≤	**r = 5**	1.583090	0.176371	3.76	3.84	6.65	6.51
Trace Test							
r = 0	**1≥ r**	85.05006	64.42847	68.52	59.46	76.07	66.52
1 r≤	**2≥ r**	42.66049	30.51388	47.21	3989	54.46	45.58
2 r≤	**3≥ r**	20.80395	13.39359	29.68	24.31	35.65	29.75
3 r≤	**4≥ r**	7.570732	3.262537	15.41	12.53	20.04	16.31
4 r≤	**5≥ r**	1.583090	0.17631	3.76	3.84	6.65	6.51

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج .EVIEWS

الجدول (3) يبين نتائج اختبار ADF

المتغيرة	درجة التأخير	القيمة المحسوبة(t.øj) ADF	النوع
LnGDP	1	-2.836342	ساكنة بعد
DLnGDP	1	-6.054997	الفروق الأولى
XLn	1	-2.8632968	ساكنة بعد
DLnX	1	-6.260801	الفروق الأولى
INFLn	1	-1.818563	ساكنة بعد
DLnINF	1	-5.811391	الفروق الأولى
LnCC	1	-1.521761	ساكنة بعد
DLnCC	1	-5.964987	الفروق الأولى
CFYLn	1	-1.427426	ساكنة بعد
DLnCFY	1	-5.128703	الفروق الأولى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج *EVIEWS*

الجدول (4) نتائج اختبار Johansen

فرضية العدم	الفرضية البديلة	Statistic		مستوى معنوية 5%		مستوى معنوية 1%	
		اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه
Maximal Eigenvalue Test							
r = 0	**r = 1**	60.32868	53.5938503929	40.30	36.36	46.82	41.00
1≤ r	**r = 2**	30.10657	23.64129	34.40	30.04	39.79	35.17
2 r≤	**r = 3**	22.50209	20.38476	28.14	23.80	33.24	28.82
3 r≤	**r = 4**	14.16884	14.15523	22.00	17.89	26.81	22.99
4 r≤	**r = 5**	6.912762	6.644119	15.67	11.44	20.20	15.69
5≤ r	**r = 6**	2.855917	0.953157	9.24	3.84	12.97	6.51
Trace Test							
r = 0	**1≥ r**	136.8749	136.8749	102.14	82.49	111.01	90.45
1 r≤	**2≥ r**	76.54618	76.54618	76.07	59.46	84.45	66.52
2 r≤	**3≥ r**	46.43961	46.43961	53.12	39.89	60.16	45.58
3 r≤	**4≥ r**	23.93752	23.93752	34.91	24.31	41.07	29.75
4 r≤	**5≥ r**	9.768679	9.768679	19.96	12.53	24.60	16.31
4 r≤	**6≥ r**	2.855917	2.855917	9.24	3.84	12.97	6.51

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج .EVIEWS

تم تحديد عدد التأخيرات المأخوذة في هذا الاختبار باستعمال معاملي: "Schwarz" و"Aicaike"، فقد وجدناه واحدا (1) أي (P=1)، وذلك نظرا لصغر حجم العينة المأخوذة.

الشكل 1 - انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني.

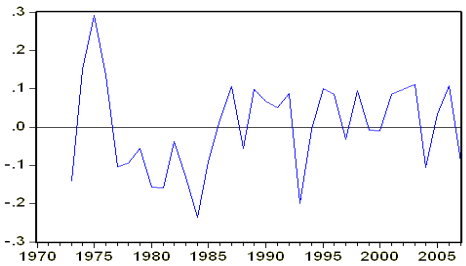

المصدر: مخرجات Eviews.

الإحالات والمراجع :

[1]- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف الموازية، مكتبة النهضة، مصر، 1987، ص 46.

[2]- Redriger Dorumbush, Exchange Rate and Inflation, Cambridge, USA,1994, P266.

[3]- محمد ناظم محمد حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999، ص 26.

[4]- سي بول هالود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2007، ص 215.

[5]- Mac Donald,R"& Taylor,M,Exchange Rate Economics, Asurvey, (IMF staff papers), vol 39, 1992, p2.

[6]- نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة كاس للطباعة، القاهرة، 2006، ص 236.

[7]- نشأت الوكيل، نفس المرجع السابق، ص 252.

[8]- Jeffry.A. FRANKEL, A monetary approach to the Exchange Rate Doctrinal Aspects of Empirical Evidence, in the Economics of Exchange, 1987, PP11-22.

[9]- Aglietta, M., Baulant, C., Coudert, V., Pourquoi l'euro sera fort. Une approche par les taux de change d'équilibre" Revue économique, n° 3, 1998,pp. 721-731.

[10]- Cashin, P, L. Céspedes, and R. Sahay, , Keynes, Cocoa, and Copper: In Search of Commodity Currencies, IMF Working Paper 02/223 (Washington: International Monetary Fund), 2002.

[11]- مجدى سليم، "إطلالة الطلب السياحي"، جريده أبو الهول السياحية، العدد 2008/08، مصر، (على الخط) 2008/11/25
http://www.abou-alhool.com/arabic1/details.php?id=450

العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر

Motivational factors to attract foreign direct investment and ways of its evaluation: a Case Study of Algeria

بولرباح غريب*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
المخبر: أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر – منذ أواخر العقد الثامن من القرن المنصرم- من أهم مصادر تمويل التنمية، وذلك يعود إلى انخفاض المساعدات الدولية الرسمية الموجهة للتنمية من جهة، وتفجر أزمة المديونية من جهة أخرى. وبالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، من رفع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية والعمالة، ونقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية، اشتد التنافس بين الدول وبخاصة النامية منها على جذب اكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال جعل عوامل الجذب أكثر تحفيزا من غيرها من الدول، ولذا توصف هذه العوامل بالعوامل المحفزة. ضمن هذا المقال سنحاول معرفة هذه العوامل المحفزة وكيفية تقييمها مع دراسة حالة الجزائر.

الكلمات المفتاح : الاستثمار الأجنبي المباشر، العوامل المحفزة للاستثمار، مناخ الاستثمار، الدول المضيفة، المؤشرات الاقتصادية، التنمية.

Abstract: From 1980s, foreign direct investment (FDI) is considered the most important external source of financing development, due to the decline of the official foreign aids oriented to development in one hand; the debt crisis broke out on the other hand. Given the important role undertaken by FDI in development in generating a higher rate of economic growth, increasing productivity and employment, technology transfer, technical and administrative experience, has intensified competition among countries; especially developing the ones to attract the largest volume of FDI by making the factors of attractions more motivating than other countries. In this article we will try to find out the motivating factors and its evaluation taking Algeria as a case study.

Keywords: Foreign direct investment, motivational factors, Investment climate, host countries, Economic indexes.

تمهيد : عرف الاقتصاد العالمي عدة تحولات، خاصة في نظامه المالي، حيث انتهجت الدول المتقدمة سياسة الانكماش المالي بغية تخفيض نسبة التضخم الذي ظهر خلال عقد الثمانينات من القرن المنصرم، والذي أدى إلى تقليص الإنفاق في هذه الدول على المساعدات الخارجية مما أثر سلبا على حجم المساعدات الرسمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من جهة، وتفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982 من جهة أخرى. فجاء الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن المساعدات الخارجية وتبعيتها والديون الخارجية وآثارها. فأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية التسعينات المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لاقتصاديات الدول النامية وحتى المتقدمة. وعليه اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق. تكمن المنافسة بين الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جعل عوامل الجذب أكثر تحفيزا لانسياب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة. لهذا نجد الدول في حراك مستمر من اجل تحسين هذه العوامل وجعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي.

من المهم الإشارة إلى الفرق بين العوامل المحفزة **(Motivational Factors)** التي نتناولها في هذا المقال والحوافز الضريبية والمالية **(Financial and Tax Incentives)**، حيث أن هذه الأخيرة تمثل عاملا من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فأظهرت معظم الأبحاث والدراسات الميدانية أن الحوافز الضريبية والمالية تعتبر عاملا ثانويا، وله تأثير بسيط في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والدراسات الميدانية أثبتت في بدايتها أن عامل الحوافز الضريبية والمالية يعتبر من أقل العوامل تأثيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن مع تزايد حرية التجارة وتحرك رؤوس الأموال عالميا في إطار العولمة أظهرت النتائج أن هذه الحوافز لها تأثير في تحديد حجم التدفقات في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة[1].

كما أثبتت بعض الدراسات الميدانية في الدول النامية[2] أن الحوافز الضريبية والمالية لها تأثير قليل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بل كانت لها تأثيرات مضادة، فمثلا في البرازيل أدى حجم الحوافز الضريبية إلى خسارة في مدا خيل الدولة أكثر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي ولدتها ؛ وكذا تعد الإعفاءات الضريبية في ماليزيا ضخمة بالنسبة للشركات المستهدفة

* gboularbah@yahoo.co.uk

وفي تايلاند المشاريع التي تمسها الحوافز وبها معدلات فائدة مرتفعة حدثت دون حوافز. في حين يجمع الكثير بأن الحوافز الضريبة والمالية يكون لها الحسم في جذب الاستثمارات الأجنبية بين الدول ذات البيئة الاقتصادية المتشابهة والمتقاربة.

تتمحور إشكالية هذا المقال في السؤال التالي : ما هي العوامل المحفزة في الدول المضيفة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟ وكيف يتم تقييمها من طرف المستثمر الأجنبي ؟ وما هو واقع الحال في الجزائر ؟

سنعالج هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية :

1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
2. العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
3. المؤشرات الاقتصادية لقياس العوامل المحفزة؛
4. دراسة واقع الجزائر.

1_ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر : يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات الموجهة لاقتناء أو زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطاتها في الإقليم الاقتصادي لبلد آخر (البلد المضيف) غير البلد المستثمر والتي يتمتع فيها المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة. يكفي لاعتبار أن الاستثمار أجنبي مباشر حيازة المستثمر الأجنبي على 10% من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف[3].

تزايدت أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ التسعينات باعتباره أهم الوسائل التمويلية الدولية المتاحة للأسباب الآتية [4] :

- نتيجة لأزمة المديونية عام 1982 وما ترتب عليها من امتناع الدول النامية المدينة عن سداد ديونها بداية من المكسيك الأمر الذي أدى بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول العاجزة عوض منحها قروضا إضافية.
- حدوث تغير في النظرة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تدخلا في الاقتصاد الوطني إلى تشجيعها كوسيلة لسد فجوة الادخار – الاستثمار والعوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا والمهارات الإدارية ...إلخ.
- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية في اقتصادياتها لإحلال نظام السوق وفتح أسواقها على العالم، مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل أراضيها.
- ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للدور الذي تتوقع الدول النامية أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال[5] :

أ. إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول : رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية. كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

ب. المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

ت. رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهوما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

ث. انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

ج. تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

يظهر تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي عالميا من خلال تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التي ترصد سنويا حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ نلاحظ تزايدا مستمرا للتدفقات الواردة، حيث كانت 59 مليار دولار سنة 1982 لتقفز إلى 202 مليار دولار سنة 1990، بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 21.7% من 1982-1990، أي بزيادة وصلت إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال الثمانينات.

بلغ المعدل 21.8% خلال الفترة 1991-1995 بسبب التغيرات العالمية الناجمة عن حرب الخليج، إلا أنه تزايد بنسبة 40% خلال الفترة 1996-2000. وارتفعت قيمة التدفقات إلى 1410 مليار دولار سنة 2000 التي تعد أحسن سنة نتيجة عمليات اندماج، وشراء الشركات عبر الحدود الذي تمثل المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة، غير أنها انخفضت في كل من سنة 2001 و2002 بمقدار الخمس بسبب تباطؤ النمو في معظم أنحاء العالم وانخفاض تقديرات سوق الأوراق المالية، وتحقيق الشركات لمستوى أدنى من الربحية وتباطؤ سرعة هيكلة الشركات في بعض الصناعات وتوقف عمليات الخوصصة في بعض البلدان، إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001.

بينما شهدت سنة 2004 طفرة طفيفة في تدفقات الاستثمار الأجنبي على صعيد العالم بعد ثلاث سنوات من التدفقات الآخذة في الهبوط. فالتدفقات في عام 2004 قد حققت أعلى نسبة 27.4% سنة 2003 التي بلغت نسبتها 9.7%، وترجع أسباب الزيادة إلى عدة عوامل حيث أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجيهه إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن.

حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا سنة 2005 زيادة بنسبة 28.9% عن مستواها سنة 2004، متأثرة بالنمو الاقتصادي العالمي، انتعاش صفقات الاندماج، التملك، استمرار تحسين بيئة الاستثمار والاهتمام بالترويج له على المستوى العالمي مع تزايد الاهتمام بتبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات في الدول المضيفة. حيث بينت إحصائيات المنظمات الدولية منها UNCTAD وOCDE أن الدول المتقدمة هي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغ حجمها غلى المستوى العالمي 1245,50 مليار دولار سنة 2000 و778.7 مليار دولار سنة 2005، وكان نصيب الدول المتقدمة من هذه التدفقات 1098,50 مليار دولار و706,70 مليار دولار على التوالي : أي نسبة 89 % سنة 2000 و 83 % سنة 2004. واحتلت الدول المتقدمة الصدارة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي بلغ 1133 مليار دولار سنة 2000 من أصل 1409.5 مليار دولار عالميا و542 سنة 2005 من أصل 916.3 مليار دولار أي نسبة 80 % و 59 % (أنظر الجدول (1)).
اظهر تقرير (WIR 2008) ارتفاعا ملحوظا على المستوي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لتصل إلى 1833 مليار دولار والذي يتجاوز بكثير المستوي القياسي العالمي سنة 2000، حيث ارتفعت بنسبة 30% سنة 2006، وذلك بالرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني سنة 2007.

عزت UNCTAD هذا النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى النمو المرتفع والأداء الاقتصادي القوي في أنحاء كثيرة من العالم. كما ساهم ارتفاع أرباح الشركات، - وبالتالي صعود قيمة أسهمها- في رفع قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، والتي شكلت الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأفاد التقرير بأن من الأسباب الأخرى التي حفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الاستمرار في سياسات الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتبقى الدول المتقدمة تستحوذ على النصيب الكبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة. يرجع سبب ارتفاع التدفق الوارد للدول المتقدمة إلى ما تتمتع به هذه الدول من قواعد صناعية، أسواق ضخمة، قدرات تكنولوجية راقية وبيئة استثمارية جذابة أي بها عوامل تحفيزية لجذب الاستثمارات[6] (رغم الارتفاع الملموس في ارتفاع نصيب الدول النامية) كما يوضحه الجدول (2).

نتيجة لهذه الأهمية اشتدت المنافسة بين الدول النامية وحتى المتقدمة على توفير مناخ استثماري جذاب الذي هو مجمل الظروف، الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، المؤسسية والقانونية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، أي هو عبارة عن مجموعة من العوامل المحفزة تستخدم لزيادة القدرة التنافسية.

2_ العوامل المحفزة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر :

تلخص العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية الأكثر شيوعا في ثلاث مجموعات من العوامل : العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والعوامل القانونية والتنظيمية.

1.2_ العوامل المحفزة الاقتصادية : تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري. منها :

- **حجم السوق المحلية ونموها :** يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **(GDP)** أي الطلب الجاري. أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان. فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من **(GDP)** وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية :** تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين، ... والشفافية في المعاملات المالية. فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخوصصة) يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر. فتغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :** يعد معدل نمو **(GDP)** من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق. فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف. والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو **(GDP)** و حجم التدفقات الواردة[7].

- **معدل التضخم :** إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج. فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى. وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات[8].

- **سعر الصرف :** يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف و الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

- **توفر اليد العاملة :** تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من اجل تعظيم الربحية. ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول. وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها. بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها.

- **توفر البنية التحتية الملائمة :** تتمثل في شبكات النقل (البري، البحري والجوي)، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نفط، كهرباء وغاز). فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة.

- **توفر المناطق الحرة :** تعرف المناطق الحرة بأنها"جزء من ارض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة"[9]. ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب. إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي يمكن أن يتميز بها البلد المضيف، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2_ العوامل المحفزة السياسية : يتأرجح الاستقرار السياسي بين ترتيبه في المقام الأول أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات. حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي. وتأخذ الأشكال التالية :

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض.
- التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.

مصادر الخطر السياسي هي : الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب[10]. كلما قلت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجذب الاستثمارات في الدولة.

3.2_ العوامل القانونية والتنظيمية : تعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مسايرة للتشريعات الدولية محفزا للاستثمارات الأجنبية. وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي. وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل نذكر منها[11] :

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.
- القدرة الفنية والمالية واللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من وجود مقومات أهمها[12] :

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب، اعتبر هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.2_ الحوافز الضريبية والمالية : رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات[13] :

- وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛
- خفض التعريفة الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة؛
- تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير للمنتجات القائمة أو التي نسعى إلى ابتكارات جديدة؛
- تحفيز التوظيف بتقديم مبالغ نقدية للشركات التي تخلق مناصب شغل جديدة؛
- التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة؛
- توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.

وعلى أساس أن هذه الحوافز سهلة التحقيق على الواقع مقرنة بالعوامل المحفزة السابقة، فإن الدول تتنافس فيما بينها لتقديم أحسن العروض. ويظهر ذلك من خلال تقارير **UNCTAD** السنوية للاستثمار العالمي وعدد القوانين واللوائح المعدلة من اجل جذب الاستثمارات.

5.2_ قانون حماية الملكية الفكرية : يساهم وجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر الأجنبي، تشجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري، في توفير بيئة تشريعية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية.[14]

6.2_ أجهزة الاستثمار الأجنبي : تنشئ الدول عادة أجهزة وهيئات حكومية تتولى تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية وقد تكون بالاشتراك مع هيئات دولية للاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى مهام تسويق وترويج مشروعات الاستثمار محليا ودوليا. كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتواءم مع متطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة[15]. فكلما كانت هذه الأجهزة فعالة وتعمل بكفاءة تساعد في خلق مناخ استثماري محفز.

7.2_ تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الإقليمي : يسهل وجود اتفاقيات دولية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من ضمانات. كما يعتبر التكامل الإقليمي من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن التكامل الإقليمي يعمل على إيجاد سوق إقليمي يساعد بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية.

8.2_ الترويج الإلكتروني : نظرا للمنافسة القوية التي تواجه الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن لهذه الدول اعتماد الترويج الالكتروني لعرض إمكاناتها، فعن طريقه أصبح من السهل الحصول على البيانات والمعلومات الاستثمارية التي يحتاجها المستثمرون الأجانب حول الدولة مثل: تحليل بيئة الأعمال، اتجاهات الاستثمارات الواردة، المؤشرات الاقتصادية، الخدمات المقدمة، التشريعات، الحوافز ... إلخ.

تختلف أهمية هذه العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مستثمر إلى آخر حسب حجم الشركة ونوعية السوق الموجه إليه (محلي - خارجي)، جنسية المستثمر، القطاع المستثمر فيه ...إلخ.

خلصت دراسة لصندوق النقد العربي[16] سنة 2008 لتحديد العوامل المحفزة على الاستثمار في الدول العربية إلى أن أهم العوامل تمثل في تنوع سلة صادرات الدولة المضيفة أساسا (عاكسا أهمية عملية استخدام المصادر داخليا)، يتبعه اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (الذي دفع الاستثمارات الأوروبية إلى دول المغرب العربي)، ويليه تقليص الحواجز الجمركية وسعر صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي. أما العوامل التي لم يكن لها تأثير يذكر فهي معدل نمو الناتج المحلي في سنوات الأساس (ربما لارتباط هذا العامل بأسعار النفط في البلاد العربية) ودرجة نمو السوق المالية في البلد (فمن الخطأ تطوير السوق المالية قبل تطوير القاعدة الاقتصادية)، والاستقرار السياسي أو توقيع السلام مع دولة إسرائيل (مما يدحض فكرة أن استثمارات كبيرة ستأتي مع السلام)، وكذلك إقامة سوق إقليمية كما في دول تعاون الخليج.

ما يعيق الاستثمار المنتج في البلاد العربية هي على الترتيب :
- عدم وضوح السياسات الاقتصادية والمالية العامة،

- الفساد وبالأخص النظام القضائي، و"الكلف الثانوية" الكبيرة على الشركات المستثمرة والمماطلة في الإجراءات الجمركية،

- البنية التحتية غير مناسبة، من ماء وكهرباء واتصالات كما ونوعا.

وتشير الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية ليست لها تلك الأهمية ؛ ويمكن إسقاط هذه النتائج على الدول النامية باعتبار الدول العربية جزء منها.

في دراسة قام بها مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة UNCTAD، تم ترتيب العوامل وفق الآتي[17] :

- العامل الحاسم : الوصول إلى التكتلات التجارية؛
- عوامل هامة جدا : مواقف الحكومة من الاستثمار الأجنبي المباشر، المخاطر السياسية، وجود شركاء محليين، المستوى العام للضرائب، الاستقرار النقدي و الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- عوامل هامة : الوصول إلى الموردين، شبكة النقل، تكاليف العمل، تكلفة الأراضي، الحوافز الضريبية والمالية وجودة المهارات.

ومن ناحية أخرى أظهرت دراسة استقصائية على كبار المسؤولين التنفيذيين من الشركات الكبرى وضعت الاستقرار السياسي كأهم عامل محفز للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوافر اليد العاملة الماهرة في المرتبة الثانية، كما يُبينه في الجدول (2).

في دراسة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، على عينة من المستثمرين في الدول العربية تم تصنيف العوامل إلى خمس مجموعات:

المجموعة الأولى : الاستقرار السياسي والاقتصادي، البيروقراطية الإدارية وإجراءات التسجيل والترخيص، عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار،عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج وعدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

المجموعة الثانية : توفر مناخ استثماري ملائم، توفر النقد الأجنبي، إجراءات التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار، التنقل والحصول على تأشيرات الدخول، توفر الأيدي العاملة المدربة، عدد الجهات الراعية لمصالح المستثمر، نسبة العوائد على الاستثمار، توفر شريك محلي من القطر المضيف.

المجموعة الثالثة : توفر البنية التحتية وعناصر الإنتاج، توافر الاستقرار الأمني، ازدواجية الضرائب ومعدلات الضرائب، معدل التضخم، استعمال السلطة الحكومية و توفر خرائط استثمارية.

المجموعة الرابعة : الدعم المادي والمعنوي من قبل البلد المضيف، حجم السوق المحلية وتوفر فرص استثمارية، نسبة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية، الأجهزة المصرفية وتطورها، الفساد الإداري (الرشاوى والعمولات)، التكامل الاقتصادي، القيود على حركة رأس المال.

المجموعة الخامسة : توفر بنوك للمعلومات، توفر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار، مدى تنفيذ التزامات البلد المضيف للاستثمار، وجود سوق مالية متطورة، مدى ثبات السياسة الاستثمارية، نسب معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومدى كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

يلاحظ من العرض السابق للعوامل المحفزة وجود معظمها في الأبحاث النظرية والعملية، وإن اختلفت الدراسات العملية في ترتيبها وأهميتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعزى عادة تلك الاختلافات إلى عينة الدراسة وفترها ونوعية الاستثمارات وغيرها من الأسباب التي سبق وأن ذكرناها. وتجدر الإشارة إلى أن العوامل المحفزة تشكل في مجموعها ما يطلق عليه مناخ الاستثمار الذي يعرفه تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه " مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مريحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر[18].

ولتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمشاركة في عملية التنمية للبلد المضيف يجب العمل من طرف الحكومات لجعل العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية أكثر تحفيزا. وهنا تكمن المنافسة بين الدول في جعل المناخ الاستثماري محفزا وذلك بالتركيز على العوامل المحفزة وأهميتها بالنسبة للمستثمر الأجنبي وحتى المحلي، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة المضيفة في المؤشرات الدولية التي تعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك لما أثبتته بعض الدراسات أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدول في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي. حتى وإن لم تصل درجة الدقة الكاملة، فإنها حتماً تعد من محسنات القرار، أي من الأدوات التي تزكي القرار وترجحه، وبذلك فهي لا بد أن تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار، للإفادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة[19].

3_ المؤشرات الاقتصادية لقياس العوامل المحفزة :

تعتبر المؤشرات الدولية النوعية من أهم طرق قياس مدى ودرجة توفر العوامل المحفزة في الدول، لذا نجد هناك اهتماما كبيرا بهذه المؤشرات خاصة منها التي تصدر عن المنظمات الدولية أو المؤسسات المتخصصة، ومن هذه المؤشرات الدولية :

أ_ مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد : ويصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ 2001. ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل.

أ.1_ العوامل التي يقيسها المؤشر : يقاس مؤشر الأداء بقسمة (حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي / تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا) / (حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة. أما مؤشر الإمكانيات فيأخذ بـ 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، وتصنيف البلد السيادي.

أ.2_ دليل المؤشر : بالنسبة لمؤشر الأداء حصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين صفر وواحد ويحتسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة، وأدنى قيمة للمتغير. ومن مقارنة وضع البلد وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

- مجموعة الدول السباقة : تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع.
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض.
- مجموعة الدول ما دون إمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع.
- مجموعة الدول متدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض.

ب_ المؤشر المركب للمخاطر القطرية : يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP، الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ سنة 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25 % ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25% [20].

ب.1_ العوامل التي يقيسها المؤشر[21] : تتمثل العوامل في كل من المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية والمخاطر التمويلية.

ب.2_ دليل المؤشر : من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا، من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة، من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة، من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة، من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

ج_ مؤشر الحرية الاقتصادية : يصدر عن معهد **هيرتاج** وصحيفة **وول ستريت جورنال**، منذ سنة 1995، وهو أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال العوامل التالية :

ج.1_ العوامل التي يقيسها المؤشر : يعتمد المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات.

ج.2_ دليل المؤشر : تمنح العوامل أوزانا متساوية ويحسب المؤشر بالأخذ بالمتوسط ويمكن تقيم هذا المؤشر بما يلي :

- (80 – 100) يدل على حرية اقتصادية كاملة. - (70 – 79.9) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة .
- (60 – 69.9) يدل على حرية اقتصادية متوسطة. - (50 – 59.9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
- (0 – 49.9) يدل على حرية اقتصادية منعدمة.

نلاحظ من عرض العوامل التي تأخذ بها المؤشرات الدولية، أنها تشمل تقريبا كل ما سبق ذكره من العوامل المحفزة، وهذا ما يدل على أهمية هذه العوامل بالنسبة للدول والمضيفة خاصة في إطار المنافسة الدولية لجذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلية نرى بان هذه العوامل تحفيزية لجذب المزيد من الاستثمارات ولا تقتصر على الحوافز المالية والضريبية. فإذا ما حاولنا أن نقارب بين نتائج المؤشرات وحجم التدفقات نلاحظ في أغلب الأحيان الدلالة الإحصائية بين ترتيب الدول وحجم التدفقات الاستثمارية سنويا. حيث نلاحظ أن الدول المتقدمة تحتل المراتب الأولى في هذه المؤشرات وتحتل المراتب الأولى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.

4_ دراسة واقع الجزائر :

ظهر بشكل ملحوظ، دخول الجزائر في المنافسة الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات من خلال الاهتمام بتحسين العوامل المحفزة التي من شانها جعل المناخ الاستثماري للجزائر محفزا للمستثمرين الأجانب. فبدءا بالهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة كوكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر بتاريخ 1993/10/17 ومجموعة من القوانين[22] تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتعديلات المتعاقبة على قانون تطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصاحبة لذلك. كلها تثبت أن الجزائر تسعى من اجل تحسين العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تقييم وضعية العوامل المحفزة للجزائر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

رغم ما قامت به الجزائر من إصلاحات إلا أنها احتلت في سنة 2008، المرتبة 102 من بين 157 شملها المؤشر ب 55.7 نقطة، وفي سنة 2009 رتبت في المرتبة 107 من بين 183 دولة وبـ 56.6 نقطة أي بتحسن طفيف اقل من نقطة واحدة. وتبقى الحرية الاقتصادية في الجزائر اقل من المعدل الدولي والإقليمي. ويمكن تلخيص التقرير في الجدول (3).

يظهر التقرير تحسن وضع الجزائر في دليل المؤشر بحصولها على 72,5 في حرية الأعمال حيث المتوسط العالمي 64.3، ويرجع ذلك إلى التحسن في مدة انشأ وتشغيل مؤسسة حيث يستغرق 24 يوما في الجزائر، في حين المتوسط العالمي 38 يوما، والتقليل من الإجراءات، والى تقليص حجم الحكومة (رغم أن القطاع العام مازال مسيطرا وخاصة في الصناعات الإستراتيجية، فعملية الخوصصة رغم بطئها فهي مستمرة) وذلك من خلال تقليص الإنفاق الحكومي إلى 29.4 % من الناتج المحلي[23]. وقد ورد في التقرير :

- أن القطاع العام لازال يهيمن على العديد من الصناعات الحساسة، وأن الجودة والشفافية في الإنفاق الحكومي في حاجة إلى تحسين، ويجب على الحكومة مواصلة تعزيز الإدارة المالية، وتحديث إدارة الميزانية.
- في محاولة لتنويع ولبعث ديناميكية جديدة، تخطط الحكومة لدعم الخصخصة الجزئية لمؤسسات القطاع العام من خلال البورصة.
- رغم التقدم الذي تحرزه الحكومة في القضاء على الحواجز غير الجمركية، تبقى إجراءات التخليص الجمركي، والرقابة على الصادرات والواردات ، تؤدي إلى تأخير التجارة وزيادة التكاليف.
- إن أعلى معدل لضريبة الدخل هو 40%، إلا أن الحكومة تعتزم تخفيضه 35%. نسبة الضريبة على الشركات خفضت من 30% إلى 25% في سنة 2006. رغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التضخم لا يزال منخفضا نسبيا، حيث بلغ في المتوسط 3.2% بين سنتي 2005 و2007، يعود جزئيا إلى الدعم المباشر ومراقبة أسعار بعض المنتجات الأساسية، بما في ذلك المياه والطاقة والمنتجات الزراعية.
- قانون الاستثمار هو شفاف، ويسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل الأرباح إلى الخارج ولكن بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية قد يكون بطيئا.
- تأثير الحكومة على القطاع المالي والمصرفي، حيث تمتلك أكثر من 95 % من مجموع أصول القطاع.
- تضيف الدراسة أن قطاع التأمين تهيمن عليه ست شركات مملوكة للدولة وعدد من الشركات الصغيرة الخاصة.
- ووفقا لهذا المؤشر، رغم أن الحكومة تتخذ خطوات لتحسين تنفيذ قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. يلاحظ تأثر السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية وأشار التقرير إلى نقص القضاة المتدربين في مجال حماية الملكية الفكرية.
- يقيس المؤشر الفساد في الجزائر بناء على مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 99 من أصل 179 دولة لعام 2007 ويعتبر ه تدهورا عن عام 2006.
- سوق العمل في الجزائر مثقلة بالأنظمة والحواجز التي تعوق فرص العمل ومن ثم نمو الإنتاجية. وتعتبر تكاليف توظيف العامل عالية، والتوقيف عن العمل اقل كلفة.

نستنتج من خلال ما سبق أن المؤشر مبني على مجموعة من العوامل في البلد المضيف والتي تجعل منه بلدا محفزا أو طاردا للاستثمارات الأجنبية المباشر. والتقرير عبارة عن ملاحظات، ويحدد نقاط القوة والضعف للبلد المعني، إضافة إلى انه يقدم النصح بالمزيد من التحسين في العوامل. الشيء الذي يعزز فكرة أن هذه العوامل هي عوامل تحفيزية لجذب الاستمارات الأجنبية المباشرة من جهة، وأن المؤشرات الاقتصادية تعتبر من بين طرق تقييم هذه العوامل.

وفي هذا السياق أوصى التقرير الجزائر بتحسين بيئة الأعمال، وذلك بتوفير بيئة ملائمة لمساندة تنمية القطاع الخاص الوطني والأجنبي باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية، وجعل العوامل المحفزة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة خارج المحروقات باعتباره الأكثر استقطابا حاليا.

خلاصة : إن الأهمية التي أولتها الدول للاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصدر متاح لتمويل التنمية دفعها للتنافس الشديد فيما بينها لجعل الاقتصاد أكثر جذبا من خلال العوامل المحفزة التي هي جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية الأهم في تقييم هذه العوامل باعتبار أن القائمين على هذه المؤشرات يحضون بثقة المستثمرين.

فالعوامل المحفزة هي عوامل تخص الدول المضيفة في حين أن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تخص الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ملحق الجداول

الجدول (1) : تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم 1997-2007 (بملايين الدولارات)

المجموعة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاقتصاديات المتقدمة	361,02	631,50	1014,30	1098,50	662,20	488,10	504,00	746,00	706,70	1022,70	1692.1
الاقتصاديات النامية	61,21	53,40	75,50	143,80	80,60	47,90	45,40	117,30	115,90	174,40	253.1
الاقتصاديات الانتقالية	1,27	2,30	2,50	3,20	2,70	4,70	10,70	14,00	14,60	18,70	51.3
العالم	423,50	687,20	1092,30	1245,50	745,50	540,70	560,10	877,30	837,20	1215,80	1996.5

المصدر : إعداد الباحث من خلال تقارير الاستثمار العالمي UNCTAD 2007-1998

الجدول (2) : تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم 1997- 2006 (بملايين الدولارات)

المجموعة السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاقتصاديات المتقدمة	233,90	472,50	828,40	1133,70	609,00	442,30	361,20	418,90	590,30	887,50	1247.6
الاقتصاديات النامية	151,50	194,10	231,90	266,40	212,00	166,30	178,30	283,00	314,30	379,10	499.5
الاقتصاديات الانتقالية	18,60	24,30	26,50	9,10	13,50	13,40	24,10	40,30	49,20	69,30	85.9
العالم	404,00	690,90	1086,80	1409,20	834,50	622,00	563,60	742,20	953,80	1335,90	1833.3

المصدر : من تجميع الباحث من خلال تقارير الاستثمار العالمي UNCTAD2007-1998

الجدول (3) : مكانة الجزائر بالمقارنة مع المتوسط العالمي

المؤشر	الجزائر	المتوسط العالمي
حرية الأعمال	**72.5**	**64.3**
حرية التجارة	**68.6**	**73.2**
نظم الضرائب	**77.2**	**74.9**
حجم الحكومة	**74.1**	**65**
الحرية النقدية	**78.6**	**74**
حرية الاستثمار	**50**	**48.8**
الحرية المالية	**30**	**49.1**
الملكية الفكرية	**30**	**44**
الفساد	**30**	**40.3**
حرية العمل	**55.5**	**61.3**

المصدر : تقرير الحرية الاقتصادية 2009،
http://www.heritage.org

نتائج دراسة استقصائية مع 500 شركة كبيرة

الاستقرار السياسي	%42
اليد العاملة الماهرة	%30
البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية	%24
تكنولوجيا	%21
تكلفة رأس المال	%20
تدخل الحكومة	%18
النقل	%16

المصدر : United Nations ESCAP IBID p 3.

الإحالات والمراجع :

[1] - Rafaelita M. Aldaba, FDI Investment Incentive System and FDI Inflows : The Philippine Experience DISCUSSION PAPER SERIES NO. 2006-20, November 2006 Philippine Institute for Development Studies P3. www.pids.gov.ph/ris/dps/pidsdps0620.pdf

[2]- Easson, A. (2001), Tax Incentives for Foreign Direct Investment Part 1 : Recent Trends and Countertrends.
Bulletin for International Fiscal Documentation, Vol. 55, 266-274.

[3]- عبدا لله الشاملي، سياسات الاستثمار في الدول العربية، دار الكتب، القاهرة، 2008 ص 59.

[4]- جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري أطروحة دكتوراه مصر الموقع الالكتروني : مكتبة جامعة الملك سعود السعودية http://faculty.ksu.edu.sa/73636

[5]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق ص 20.

[6]-World investment report

[7]- عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر 2000، ص 51.

[8]- سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص 66.

[9]- مغاوري شلبي، المناطق الحرة فوائد وأضرار عرض المقال بتاريخ 04 ابريل 2001 www.islamonline.net

[10]- شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 114.

[11]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى، الكويت، 2002 ص 2.

[12]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق ص 27.

[13]- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 ص 133-134

[14]- عمار زودة، مرجع سابق ص 135.

[15]- عمار زودة، مرجع سابق ص 136.

[16]- وعد المشهداني ملخص التقرير السنوي. 2008 لصندوق النقد العربي،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126902

[17])United Nations ESCAP, Training Workshop on Investment Promotion and Facilitation Module 2, "Understanding Location and Site Selection: How Firms Make Location Decisions" Session Notes Prepared by Asia Policy Research Co., Ltd., 2003

[18]- فلاح خلف الربيعي، سبل تحسين مناخ الاستثمار في العراق، الحوار المتمدن – العدد : 2229 - 2008 / 3 / 23
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=129041

[19]- اقويدري محمد، المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية : تونس والجزائر، منتدى التمويل الاسلامي بتاريخ 10 أفريل 2009 http://islamfin.go-forum.net/montada-f47/topic-t1873.htm

[20]- ناجي بن حسين، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة : العدد 24، ايلول (سبتمبر) 2005.
http://www.ulum.nl/b19.htm#_edn19

[21]- ناجي بن حسين مرجع سابق.

[22]- نجد من بين هذه القوانين : قانون النقد والقرض 90-10المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 JORADP، رقم : 16.
المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، JORADP ، سنة 1993، رقم : 64.
المرسوم التنفيذي 94- 319 المؤرخ في 1994/10/17 المتضمن صلاحيات وتنظيم الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمارات، JORADP، سنة 1994، رقم : 67.
أمر رقم 01-03 الموافق ل 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، JORADP ، سنة 2001، رقم : 47.
أمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 جويلية 2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، JORADP ، سنة 2006، رقم : 47.

[23]- تقرير الحرية الاقتصادية 2009، **http://www.heritage.org**

دراسة إحصائية لمساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2007
Statistical study of the building materials sector's contribution in the Algerian economy during the period 1974-2007

محمود فوزي شعوبي* & أحمد التيجاني هيشر
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نشأ الاقتصاد الجزائري وتطور في بيئة تعددت مراحها وتباينت سياساتها وأهدافها وبشكل عنيف، ولا شك أن لهذا التباين أثره على أداء القطاعات المشكّلة للاقتصاد الجزائر من فترة إلى أخرى تبعا للأولوية المخصصة. نحاول في هذا المقال ومن خلال تحليل إحصائي لمساهمة قطاع مواد البناء في حساب الإنتاج وحساب الاستغلال من تقدير أداء القطاع المدروس خلال الفترة الممتدّة بَيْن سنتي 1974 – 2007 التي تعتبر طويلة نسبيا. نتوقع أنّ لهذا تأثيرا على مكانة القطاع محل الدراسة ضمن مجموع القطاعات المشكلة للاقتصاد الجزائري، نعتبر النتائج المتوصل إليها مهمة وتحتاج هذه الدراسة إلى تجديد بصفة دورية، وأن تعمم على باقي القطاعات لإجراء بحث مقارنة للنتائج المحققة بعد ذلك.

الكلمات المفتاح : مواد البناء، حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، التحليل العاملي.

Abstract: The economy of Algeria has grown in environment characterized by a varied phases, policies and targets and in violent way. There is no doubt that this discrepancy has an impact on the performance of the Algerian economic sectors from time to time depending on the allocated priority. In this article, by using statistical analysis of the building materials sector contribution in the production and the operating accounts, we attempt to estimate the performance of the concerned sector during 1974 - 2007, which is relatively long. We expect that this has an impact on the standing of the building materials sector among the other sectors. We consider that the achieved results are important and the study needs to be renewed periodically and generalized to the other sectors, which will enable to conduct a comparative study.

Keywords: Building materials, Production account, Operating account, Factor analysis.

تمهيد : خُصَّ قطاع مواد البناء منذ مرحلة التأسيس للاقتصاد الجزائري (1962 – 1970) بإهتمام كبير، فقد تم في هذه المرحلة وضع النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية للجزائر، تأميم البنوك والتجارة الخارجية والمناجم،... ثُم تطبيق المنهج الاشتراكي ؛ نتج عن تبني سياسة الصناعات المصنعة بناء صناعة وطنية للحديد والصلب وغيرها من الصناعات الأخرى (توفر الموارد الطبيعية)، التي أعطت دفعة قوية لقطاع مواد البناء. وفي ظل اعتماد العديد من الدول المتقدمة المصنعة الكبرى على الاستيراد تحت ضغط تطبيقها الحازم لقوانين البيئة، وتفرد صناعة مواد البناء في الجزائر بمزايا عدة مثل توافر المواد الخام، والعمالة، والطاقة وبتكاليف مناسبة، ممّا أدى إلى زيادة الإنتاج الوطني تولد عنه فرصا للتصدير.

سنحاول في هذا المقال تتبع **تطور مكانة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري** من خلال مساهمته في تشكيل حساب الإنتاج وحساب الاستغلال. وعليه تتمثل الإشكالية في السؤال التالي :

ما هي مكانة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974 - 2007 ؟

يتكوّن هذا المقال[1] من ثلاثة محاور، نُقدّم في الأول تحليلا إحصائيّا لمساهمة قطاع مواد البناء[2] في تشكيل متغيّرات الدراسة. ونحاول في الثاني تحديد أهميّة هذه المساهمة. ونخصص المحور الثالث للبحث عن العوامل المفسّرة لأهمّية القطاع ضمن الاقتصاد الجزائري. ولهذا الغرض فقد استخدمنا مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، تمثلت في بعض مُؤشّرات الإحصاء الوصفي وطريقة التحليل إلى مركبات أساسية لتقديم تفسيرا للعلاقات التي تربط المتغيرات المدروسة.

* mfchaoubi@gmail.com

İ : التّحليل الإحصائي لمساهمة قطاع مواد البناء

بهدف الكشف عن مكانة قطاع مواد البناء، اعتمدنا على مساهمة هذا القطاع في المجموع الكلي للقطاعات. وعليه، تمَّ حساب قيم ثماني متغيرات (تتعلق بحساب الإنتاج وحساب الاستغلال) لأربع وثلاثين مشاهدة تُمثّل سنوات الدراسة، حيث تشير هذه البيانات إلى مكانة مواد البناء بين القطاعات الاقتصادية الأخرى من منظور الحسابيْن المذكوريْن كما هو مُبيَّن في الجدول (1).

1-1 **التّحليل الإحصائي لمساهمة قطاع مواد البناء في تشكيل متغيّرات الدراسة :** نحاول الإجابة على السؤال التالي :

ما هي الخصائص الإحصائية لقيم متغيّرات الدراسة ؟

بالاعتماد على قيم الإحصاءات الوصفية والمحسوبة لمتغيّرات الدّراسة وبالاستعانة بالأشكال البيانيّة المرافقة (أنظر الملحق) المُوضِّحة لتطور قيم هذه المتغيّرات، نخلص إلى ما يلي :

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الإنتاج الخام الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PPBS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.67% مسجَّلة سنة 1974 وأعلى قيمة 1.73% مسجلة سنة 1986، بمتوسط بلغَ 1.19% وبانحراف معياري0.27%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 23.08% الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (1). وترتبط المتغيرة (PPBS) بالمتغيرات الأخرى بمعاملات ارتباط جميعها دالة عند مستوى معنوية 0.01، باستثناء ارتباطها مع النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني الذي كان بنسبة 39.0% وهو أدنى ارتباط، وكانت دلالته عند مستوى معنوية 0.05.

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PCIS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الاستهلاك الوسيط المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.64% مسجَّلة سنة 1974 وأعلى قيمة 1.59% مسجلة سنة 1985، بمتوسط بلغَ 1.27% وبانحراف معياري 0.22%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 17.48%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (2). وترتبط المتغيرة (PCIS) بالمتغيرات الأخرى – ما عدى النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني - بمعاملات ارتباط جميعها دالة عند مستوى معنوية 0.01، باستثناء ارتباطها مع النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في الضرائب المرتبطة بالإنتاج الوطني الذي كان بنسبة 39.6% وهو أدنى ارتباط، وكانت دلالته عند مستوى معنوية 0.05.

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي القيمة المضافة الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PVAS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.59% مسجَّلة سنة 2006 وأعلى قيمة 1.83% مسجلة سنة 1986، بمتوسط بلغَ 1.15% وبانحراف معياري 0.33 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 28.86%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (3). وترتبط المتغيرة (PVAS) بالمتغيرات الأخرى بمعاملات ارتباط جميعها دالة عند مستوى معنوية 0.01، باستثناء ارتباطها مع النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني بنسبة 42.6% وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.05، وهو أضعف ارتباط.

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PCFFS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الأصول الثابتة المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 1.73 % مسجَّلة سنة 2007 وأعلى قيمة 4.87% مسجلة سنة 1996، بمتوسط بلغَ 3.23% وبانحراف معياري 0.92%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 28.54%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (4). وترتبط المتغيرة (PCFFS) بكل من PRSS, PVAS, PCIS, PPBS بارتباطات دالة عند مستوى 0.01 باستثناء ارتباطها بالنسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الدخل الداخلي الوطني الذي كان بنسبة 39.9% وهو دال عند مستوى معنوية 0.05.

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الدخل الداخلي الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PRIS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الدخل الداخلي المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.49% مسجَّلة سنة 2006 وأعلى قيمة 1.59% مسجلة سنة 1986، بمتوسط بلغَ 0.93% وبانحراف معياري 0.30%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو32.19%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (5). وترتبط المتغيرة (PRIS) بالمتغيرات الأخرى بمعاملات ارتباط جميعها دالة عند مستوى معنوية 0.01، باستثناء ارتباطها مع PCFFS الذي كان بنسبة 39.9% وكانت دلالته عند مستوى معنوية 0.05، وهو أضعف ارتباط.

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PILPS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.25% مسجَّلة سنة 1975 وأعلى قيمة 1.15% مسجلة سنة 1986، بمتوسط بلغَ 0.59% وبانحراف معياري 0.22%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 37.49%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (6). وترتبط المتغيرة (PILPS) بالنسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني بنسبة 38.8% وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.05، وهو أضعف ارتباط.

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي تعويض الأجراء الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PRSS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي تعويض الأجراء المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 1.72% مسجَّلة سنة 1975 وأعلى قيمة 3.00% مسجلة سنة 2001، بمتوسط بلغَ 2.54% وبانحراف معياري 0.34%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 13.59%، الذي يُؤشّر على تجانس في قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (7).

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PENES) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة -0.76 % مسجَّلة سنة 1983 وأعلى قيمة 1.26% مسجلة سنة 1992، بمتوسط بلغَ 0.27% وبانحراف معياري 0.44%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 159.29%، الذي يُؤشّر على تذبب عنيف جدا في قيم هذه المتغيرة مقارنة بغيرها، كما يُبيّنه الشكل (8).

İİ : أهميّة مساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الوطني : نحاول في هذا المحور أن ندرس الفروق التي يُمكن أن تكون في متوسطات متغيرات الدراسة الثماني مثنى مثنى - المُوضحة في الشكل (9) – وسنستخدم الاختبار الإحصائي t-student لعينتين مستقلتين. وبالتالي نهدف إلى اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق دالّة إحصائيا في مساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الوطني من خلال متغيرات الدراسة في الفترة 1974-2007.

1-2 فحص اختبار تجانس التباين في متغيرات الدراسة : تعتمد قيمة إحصاءة t-student للعينات المستقلة في حسابها على مدى تحقق فرضية تجانس تباين قيم المتغيرات من عدمه[3]، وعليه نختبر الفرضيتين التاليتين :

1- للكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين متغيرات الدراسة الثماني، نستخدم اختبار Levene، وجدنا أن :
$Levene(ddl1 = 7; ddl2 = 264) = 24.008$ و بما أنّ نتيجة هذا الاختبار دالّة إحصائيا لأنّ : $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ فإنّ هذا يُشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم المتغيرات[4].

2- للكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات متغيرات الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، نتائج الاختبار مُبيّنة في الجدول (2) حيث قيمة الإحصاءة $F = 175.05$ وهي دالّة إحصائيا كما يتبين من مستوى الدلالة المرافق، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات قيم متغيرات الدراسة ؛ ولتحديد المتغيرات ذات المتوسطات المختلفة ينبغي إجراء اختبار إحصائي لتساوي المتوسطات في حالة العينات المستقلة، النتائج كانت كالتالي :

1-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في الإنتاج الخام الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PPBS-PCIS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.076 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تساوي المتوسطين أيضا.

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PVAS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.193 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تساوي المتوسطين أيضا.

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PCFFS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين عدم تساوي المتوسطين وأنّ الفرق هو لصالح المتغيرة (PCFFS).

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PRIS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.579 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PILPS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.149 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.491 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PENES) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.082 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

2-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PCIS - PVAS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.004 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCIS-PCFFS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCIS- PRIS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.026 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCIS- PILPS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.601 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCIS- PRSS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.041 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCIS- PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.005 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

2-1-3 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي القيمة المضافة الوطنية مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PVAS-PCFFS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PVAS-PRIS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.455 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PVAS-PILPS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.008 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PVAS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.687 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PVAS-PENES) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.423 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

2-1-4 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة الوطنية مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PRIS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCFFS-ILPS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

5-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الدخل الداخلي الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PRIS-PILPS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.052 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PRIS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.817 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PRIS-PENES) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.178 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

6-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PILPS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.074 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PILPS-PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.009 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

7-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي تعويضات الأجراء الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PRSS-PENES) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.294 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

iii : البحث عن العوامل المفسرة لمكانة مواد البناء في الاقتصاد الجزائري

نسعى في هذا المحور إلى الإجابة على السؤال التالي : انطلاقا من المتغيرات المعبرة عن مساهمة قطاع مواد البناء في حساب الإنتاج وحساب الاستغلال، ما هي العوامل المفسِّرة لمكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ؟

للإجابة نستخدم طريقة التحليل إلى مركبات أساسية[5]، والتي نحاول من خلالها تلخيص مجموعة المتغيرات في أقل عدد من العوامل[6].

1-3 اختبار تحقق فرضيات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية : لهذه الطريقة مجموعة من الفرضيات[7] وهي تعتمد على مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة، وذلك لحساب التباينات المشتركة والقيم الذاتية وارتباط المتغيرات بالعوامل المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

أ- الفرضية الأولى هي اختلاف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط عن الصفر، وهو محقق[8]، حيث :

$$Déter\min ant = \prod_{i=1}^{i=8} \lambda_i = 7.87E-8 .$$

ب- الفرضية الثانية وهي أن لا تقل قيمة مؤشر كايزر-ماير-أولكن (K-M-O) عن 50%، بيَّنَت نتائج المعالجة الموضحة في الجدول (3) تحقق هذه الفرضية، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.626، مما يدل على كفاية العينة موضوع الدراسة. كما تظهر نتيجة اختبار Bartlett دالة، ويُعدُّ هذا مؤشرا لاختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، بمعنى أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة تشكل مجموعة العوامل الخفية، وهو ما نحاول كشفه.

ج- نحصل على نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال قيم مصفوفة معاملات الارتباط الصورية، وهي موضحة في الجدول (4)، وتدل بياناتها على تحقق فرضية كفاية العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وإذا تتبّعنا الأرقام المؤشر عليها بالحرف (a) في القطر الرئيسي لمصفوفة المعاملات الصورية نجد أن 75 % من المتغيرات ذات معامل ارتباط صوري لا يقلُّ عن 0.50، مما يدل على استيفاء هذه النسبة من المتغيرات لفرضية كفاية العينة لكل متغير.

2-3 جودة تمثيل المتغيرات : الهدف من استخدام طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية هو إيجاد حد أدنى من المتغيرات يمثل كافة المتغيرات الأولية المقترحة، والسؤال المطروح، ما مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات ؟

يُبيّن الجدول (5) جودة تمثيل المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط المتعدِّد وكذا مقدار التّباينات المشتركة بين المتغيّرات.

يُبيّن العمود الثاني الموسوم (**Extraction**) حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة... وهكذا، تبدوا متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

3-3 استخراج القيم الذاتية : ينطلق التحليل حسب هذه الطريقة من البحث عن القيم الذاتية والنّسب المرتبطة بالمحاور العاملية، حيث تشير القيمة الذّاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي. ولهذا الغرض ندرج الجدول (6) والذي يُبيّن القيم الذاتية ونسب التشتت المقابلة لكل محور عاملي، حيث تم تحديد عاملين أساسين، بناء الاتجاهات المتعلقة بقيمة الارتباط الذي ينبغي أخذها بعين الاعتبار[9]، ونظرا لخصائص عينة الدراسة، فإننا سنعتمد في تحديد العوامل على ما لا يقل عن القيمة **0.65** كنسبة لقبول ارتباط المتغير بالمحور المفسّر.

تُركّز في الجدول (6) على القسمين الثاني عن الأول، لكونهما ناتجان عن استخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية. غير أننا سنعتمد في التفسير على القسم الثالث، والذي يشير إلى القيم الذاتية بعد عملية تدوير المحاور، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تحويل مصفوفة الارتباطات الأولية إلى مصفوفة ارتباطات مكافئة لها تتسم بقدر كبير من الوضوح، وذلك من خلال تعظيم الارتباطات الكبرى وتحجيم الارتباطات الصغرى[10]. وقد اكتفينا بأخذ عاملين اثنين[11]، يُفسران 80.175% من الظاهرة المدروسة[12]، وهي نسبة تُعتبر عالية للاكتفاء بالمحورين الأول والثاني كعاملين مُفسِّرَيْن لأهمية قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1974-2007. وتتوزع النسبة المُفَسَّرَة 80.175% على العاملين المأخوذين بعد التدوير كما يلي :

- يفسر العامل الأول 42.993% من التشتت الإجمالي، ويُقابل أعلى قيمة ذاتية وهي $\lambda_1 = 3.439$ ؛

-يفسر العامل الثاني 37.181% من التشتت الإجمالي، ويُقابل القيمة الذاتية التالية مباشرة وهي $\lambda_2 = 2.975$.

وباستخدام أسلوب « Caiser » في تحديد عدد العوامل تبعا لقيمها الذاتية، وكذا الاتجاه المعتمد في تعيين أدنى قيمة مقبولة للارتباط (حيث حددت في دراستنا هذه بـ 0.65)، تحصلنا على معادلات العوامل قبل التدوير $(C_{11}; C_{12})$ وبعد التدوير[13] $(C_{21}; C_{22})$ التالي :

$$C_{11} = 0.99\,PPBS + 0.96\,PVAS + 0.75\,PCIS + 0.93\,PRIS + 0.73\,PRSS + 0.73\,PILPS + 0.61\,PCFFS + 0.46\,PENES \quad ...(1)$$
$$C_{12} = -0.05\,PPBS + 0.04\,PVAS - 0.27\,PCIS + 0.31\,PRIS - 0.36\,PRSS + 034\,PILPS - 0.66\,PCFFS + 0.76\,PENES \quad ...(2)$$

$$C_{21} = 0.78\,PPBS + 0.69\,PVAS + 0.75\,PCIS + 0.49\,PRIS + 0.79\,PRSS + 0.32\,PILPS + 0.90\,PCFFS - 0.15\,PENES \quad ...(3)$$
$$C_{22} = 0.61\,PPBS + 0.66\,PVAS + 0.29\,PCIS + 0.49\,PRIS + 0.21\,PRSS + 0.32\,PILPS - 0.10\,PCFFS + 0.88\,PENES \quad ...(4)$$

تُمكننا هذه المعادلات من معاينة المتغيرات المرتبطة بكل عامل من العوامل المستخرجة، مما يسهل عملية تفسيرها والكشف عن المعاني التي تتضمنها. ولقد اعتمدنا في تسميّة العوامل المستخرجة على أسلوبَيْ الوصف والسببيّة[14]، ذلك أن متغيرات الدراسة عبارة عن مؤشرات اقتصادية (حساب الإنتاج وحساب الاستغلال) تسمح بالوصف، كما تسمح بتحديد السبب انطلاقا من تفسيراتها الاقتصادية. فينبغي أن يأخذ التفسير المبني على السببيّة بعين الاعتبار طبيعة المتغيرات التي ارتبطت بالعامل، الإلمام بالظروف ذات الصلة بالظاهرة المدروسة والاعتماد عل النظريات والاتجاهات السائدة في هذا المجال.

4-3 تسمية العوامل المستخرجة : انطلاقا من المعادلتَيْن المولدتَيْن للعاملَيْن بعد تدوير المحاور $(C_{21}; C_{22})$، يمكن تقديم وصفا للعاملين المفسرين لأهمية قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري. حيث نسبة التباين المفسر بالعامل الأول 62.181 %، أما نسبة ما يُفسره العامل الثاني فهي 17.994%، وعليه :

1. نلاحظ أن العامل الأول مُفسّر على الترتيب بكل من استهلاك الأصول الثابتة، تعويضات الأجراء، الإنتاج الخام، الاستهلاك الوسطي، والقيمة المضافة، وتشكل هذه المتغيرات بصفة عامة مدخلات ومخرجات العمليّة الإنتاجية، أي الإنتاج وعوامل الإنتاج.

2. كما نلاحظ أن العامل الثاني مُفسّر على الترتيب بكل من : الفائض الصافي للاستغلال، الدّخل الدّاخلي الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج، وتشكل في مجموعها الموارد المالية الناجمة عن العملية الإنتاجيّة.

وعليه، يمكن القول بأن أهمية قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري تظهر من خلال مساهمته في الإنتاج وعوامل الإنتاج ومساهمته في الموارد المالية الناتجة عن العمليّة الإنتاجية. وهو ما يُوَضّحُه الشكل (8)، حيث ترتبط بالمركبة الأولى المتغيرات الخمس المُكوّنة للعامل الأول، كما ترتبط بالمركبة الثانية المتغيرات الثلاث المُعبّر عنها بالعامل الثاني. وبالتالي يعكس الشكل جودة التّمثيل العالية، لابتعاد نقاط المتغيرات عن مركز الدائرة المرسومة داخل المربع واقترابها من محيطها.

5-3 تلخيص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية : نُحاول في هذه الفقرة الإجابة على السؤال التالي :

هل يُمكن أن نُلخّص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئيّة ؟ بهدف تحديد مجموعة السنوات المتشابهة بالنظر إلى متغيّرات الدراسة. لهذا الغرض وانطلاقا من النتائج الحاصلة في الفقرة السابقة، نسقط سنوات الدراسة في معلم محورَيْه العاملَيْن الأول والثاني المأخوذَيْن، كما يُبيّنه الشكل (10) والذي لا يُظهر اتّجاه عام واضح لتوزع مجموعة السنوات تبعا لترتيبها، وباللجوء إلى طريقة التحليل العنقودي الهرمي، حصلنا على التوزيع المُبيّن في الجدول (7) :

إذا قبلنا بمجموعتين، فإنَّ المجموعة الأولى تضمّ السنوات **1974، 1975، 1977** والسنوات من **1999** إلى **2007**، ولهذه المجموعة من السنوات سلوكا مختلفا عن سلوك المجموعة الثانية والتي تضم باقي سنوات الدراسة.

يُمكن تحديد عدد المجموعات على أساس معايير تتحدّد من خلال الدِّراية بتطور السياسات الخاصة بالقطاع والقطاعات المتفاعلة معه. بمعنى أنه لا يمكن تفسير مثل هذه النتيجة لقطاع مواد البناء بمعزل عن باقي القطاعات الاقتصادية وطبيعة السياسات المختلفة التي اعتمدتها الدولة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية بصفة خاصة.

خلاصة : يَتبيّن من التحليل الإحصائي لمتغيّرات الدراسة ما يلي :

– أنّ أقل معامل اختلاف كان للنّسبة المئويّة لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي تعويضات الأجراء **PRS**، وبالتالي فبياناتها تُعتبر أكثر انسجاما، ويليها النّسبة المئويّة لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الاستهلاك الوسيطة، بينما كان للنّسبة المئويّة لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال أعلى معامل اختلاف وتُعبّر هذه النتيجة على التباعد الكبير بين بيانات هذه السلسلة. وبشكل عام فإنّ هذه السلاسل لا يُمكن اعتبارها مستقرة. يمكن ملاحظة تراجع مساهمة القطاع المدروس في تشكيل حساب الإنتاج وحساب الاستغلال.

– من خلال نتائج التحليل العاملي المستخرجة، تبين أن العوامل المفسرة لمكانة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائر يمكن اختصارها في عاملي الناتج الوطني وعوامل الإنتاج.

– يتوقف تصنيف سنوات الدراسة في مجموعات جزئيّة كما هو مبين في الشكل Dendrogram، على الأهداف المنتظرة من الدراسة ومستوى تحليل النتائج.

– تتميز المجموعة الأولى من تصنيف سنوات الدراسة والتي تضمّ السنوات 1974، 1975، 1977 والسنوات من 1999 إلى 2007 استقرارا في السياسة الاقتصادية الجزائرية المطبقة خلالها. حيث في المرحلة الأولى من سنة 1974، 1975،1977، شهد الاقتصاد الوطني نوعا من الاستقرار من خلال برنامج المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الذي جاء لاستمرارية سياسة المرحلة السابقة وليتمم مجموعة من المحاور الأساسية، ويعتبر هذا المخطط نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة (تغير السلطة السياسية). أما المرحلة الثانية والتي تضم السنوات من 1999 إلى 2007 فهي تعكس الاستقرار الاقتصادي للجزائر الذي ظهر من خلال انتهاج سياسة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج المكمل له (2005-2007) وكلاهما سياسة واحدة.

– النتائج المتوصل إليها في هذا البحث لا يمكن اعتبارها مخالفة بشكل جوهري لنتائج دراستين مماثلتين متعلقتين بقطاعي الفنادق، المقاهي والمطاعم[15] وقطاع الجلود والأحذية[16].

–

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) تطور مساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال%

السنة	PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES	السنة	PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES
1974	0,667	0,641	0,682	1,768	0,584	0,881	1,730	-0,067	1991	1,347	1,296	1,372	2,993	1,237	0,880	2,608	0,783
1975	0,730	0,728	0,732	2,380	0,546	0,245	1,716	-0,105	1992	1,573	1,428	1,649	2,835	1,567	0,649	2,823	1,263
1976	0,921	0,937	0,910	3,066	0,658	0,402	1,956	-0,088	1993	1,455	1,309	1,545	4,702	1,179	0,737	2,574	0,601
1977	1,005	1,084	0,954	2,202	0,805	0,497	1,739	0,286	1994	1,340	1,192	1,434	3,889	1,160	0,714	2,710	0,615
1978	1,133	0,941	1,253	3,362	1,025	0,339	2,354	0,277	1995	1,418	1,356	1,452	3,662	1,239	0,556	2,887	0,825
1979	1,292	1,408	1,223	4,792	0,829	0,381	2,778	-0,386	1996	1,299	1,340	1,277	4,869	0,913	0,533	2,559	0,509
1980	1,251	1,410	1,162	4,539	0,779	0,363	2,734	-0,380	1997	1,218	1,358	1,143	3,462	0,938	0,519	2,833	0,482

1981	1,107	1,221	1,038	4,136	0,706	0,408	2,660	-0,436	1998	1,359	1,454	1,300	3,612	1,060	0,700	2,932	0,521
1982	1,085	1,294	0,972	3,636	0,648	0,417	2,452	-0,600	1999	1,002	1,051	0,972	2,239	0,833	0,541	2,565	0,391
1983	1,236	1,334	1,177	4,192	0,783	0,552	2,845	-0,759	2000	0,860	1,024	0,779	2,382	0,649	0,367	2,466	0,317
1984	1,399	1,519	1,330	3,854	1,018	0,825	2,626	-0,035	2001	1,080	1,368	0,933	2,627	0,782	0,556	2,996	0,310
1985	1,515	1,586	1,476	3,576	1,189	0,796	2,749	0,281	2002	1,113	1,358	0,985	2,440	0,853	0,546	2,788	0,469
1986	1,733	1,578	1,826	3,296	1,595	1,150	2,781	0,687	2003	0,963	1,367	0,777	2,305	0,648	0,496	2,542	0,282
1987	1,560	1,421	1,649	3,051	1,435	0,866	2,482	0,734	2004	0,937	1,374	0,749	2,148	0,632	0,442	2,367	0,323
1988	1,633	1,581	1,664	4,249	1,321	0,896	2,615	0,480	2005	0,837	1,325	0,655	2,051	0,548	0,331	2,363	0,292
1989	1,302	1,330	1,286	3,766	1,031	0,875	2,724	0,073	2006	0,758	1,195	0,592	2,025	0,491	0,316	2,232	0,248
1990	1,375	1,226	1,456	3,856	1,227	0,778	2,895	0,569	2007	0,902	1,151	0,805	1,733	0,734	0,366	2,122	0,572

المرجع : محسوبة انطلاقا من بيانات :

1- Collections Statistiques, Série E: Statistiques Économiques , N° 131,
2- RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2005, ONS, Alger, Novembre 2006 ;
3- http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html?debut_articles=10#pagination_articles ;...

الجدول (2) ANOVA

Var	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	234.487	7	33.498	175.054	0.000
Intra-groupes	50.519	264	0.191		
Total	285.006	271			

جدول (3) Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		0.626
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	482.563
	ddl	28
	Signification de Bartlett	0.000

جدول (4) Matrices anti-images

		PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES
Covariance anti-images	PPBS	.001	-.004	.000	.000	-9.798E-5	-.002	-.003	.003
	PCIS	-.004	.017	.003	.004	.001	.007	.001	-.015
	PVAS	.000	.003	.001	-.003	-.001	.001	.008	.003
	PCFFS	.000	.004	-.003	.032	.009	.015	-.053	-.036
	PRIS	-9.798E-5	.001	-.001	.009	.003	-.001	-.015	-.015
	PILPS	-.002	.007	.001	.015	-.001	.384	.016	.031
	PRSS	-.003	.001	.008	-.053	-.015	.016	.237	.053
	PENES	.003	-.015	.003	-.036	-.015	.031	.053	.124
Corrélation anti-images	PPBS	.703[a]	-.974	-.751	-.062	-.053	-.098	-.181	.254
	PCIS	-.974	.581[a]	.668	.150	.144	.081	.021	-.313
	PVAS	-.751	.668	.636[a]	-.582	-.613	.042	.511	.285
	PCFFS	-.062	.150	-.582	.455[a]	.922	.133	-.599	-.572
	PRIS	-.053	.144	-.613	.922	.610[a]	-.039	-.557	-.792
	PILPS	-.098	.081	.042	.133	-.039	.970[a]	.052	.144
	PRSS	-.181	.021	.511	-.599	-.557	.052	.658[a]	.310
	PENES	.254	-.313	.285	-.572	-.792	.144	.310	.437[a]

a. Mesure de précision de l'échantillonnage

جدول (5) جودة تمثيل المتغيرات Qualité de représentation (Communalities)

	Initial	Extraction
PPBS	1.000	0.977
PCIS	1.000	0.642
PVAS	1.000	0.919
PCFFS	1.000	0.815
PRIS	1.000	0.953
PILPS	1.000	0.644
PRSS	1.000	0.666
PENES	1.000	0.797

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

جدول (6) القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملية Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	4.975	62.181	62.181	4.975	62.181	62.181	3.439	42.993	42.993
2	1.439	17.994	80.175	1.439	17.994	80.175	2.975	37.181	80.175

$$\lambda_1 = 4.975\ ;\ \lambda_2 = 1.439\ ;\ \lambda_3 = 0.765\ ;\ \lambda_4 = 0.453\ ;\ \lambda_5 = 0.248\ ;\ \lambda_6 = 0.118\ ;\ \lambda_7 = 0.002\ ;\ \lambda_8 = 0.01$$

$$Déter\,min\,ant = \prod_{i=1}^{i=8} \lambda_i = 7.87E-8\ \ ;\ \ trace = \sum_{1}^{8} \lambda i = 8$$

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

جدول (7) (Cluster Membership) Appartenance à la classe

Observation	5 classes	4 classes	3 classes	2 classes	Observation	5 classes	4 classes	3 classes	2 classes
1: 1974	1	1	1	**1**	18: 1991	4	4	3	2
2: 1975	1	1	1	**1**	19: 1992	4	4	3	2
3 1976	2	2	2	2	20: 1993	3	3	2	2
4: 1977	1	1	1	**1**	21: 1994	3	3	2	2
5: 1978	2	2	2	2	22: 1995	3	3	2	2
6: 1979	3	3	2	2	23: 1996	3	3	2	2
7: 1980	3	3	2	2	24: 1997	3	3	2	2
8: 1981	3	3	2	2	25: 1998	3	3	2	2
9: 1982	2	2	2	2	26: 1999	5	1	1	**1**
10: 1983	3	3	2	2	27: 2000	5	1	1	**1**
11: 1984	3	3	2	2	28: 2001	5	1	1	**1**
12: 1985	3	3	2	2	29: 2002	5	1	1	**1**
13: 1986	4	4	3	2	30: 2003	5	1	1	**1**
14: 1987	4	4	3	2	31: 2004	5	1	1	**1**
15: 1988	3	3	2	2	32: 2005	5	1	1	**1**
16: 1989	3	3	2	2	33: 2006	5	1	1	**1**
17: 1990	3	3	2	2	34: 2007	5	1	1	**1**

الأشكال البيانية المرافقة لتطور متغيرات الدراسة

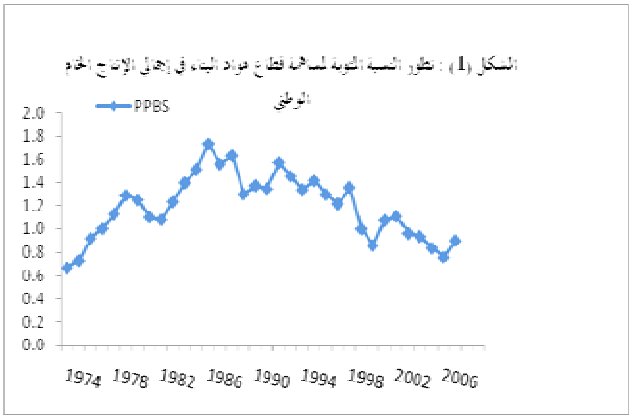

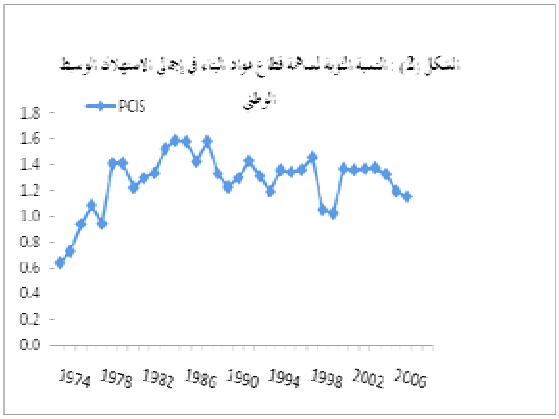

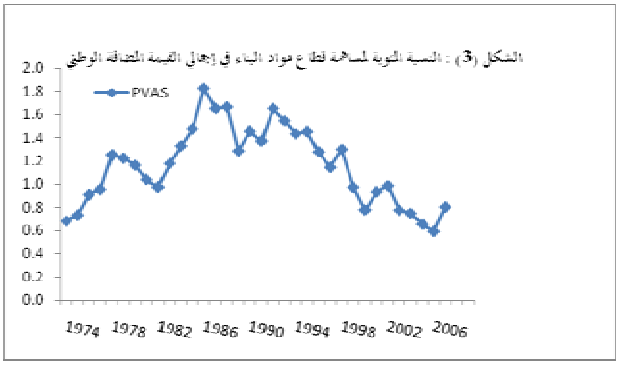

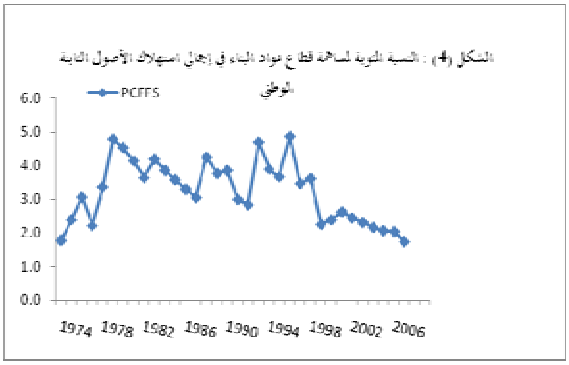

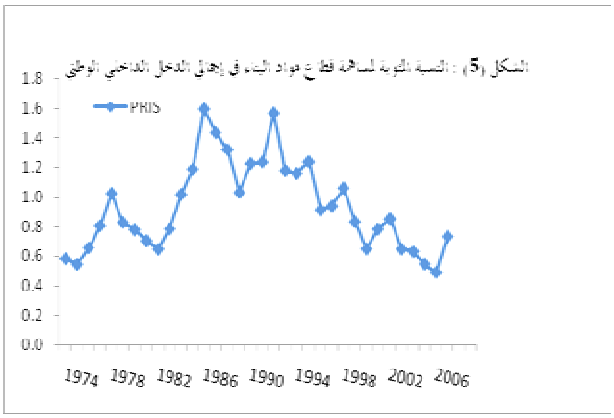

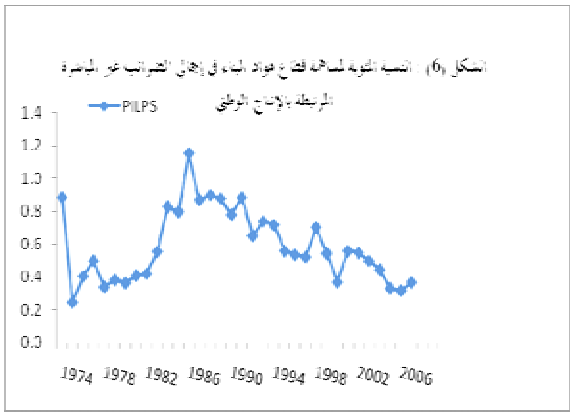

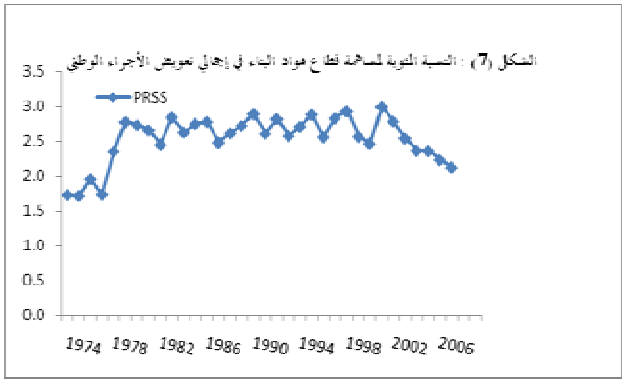

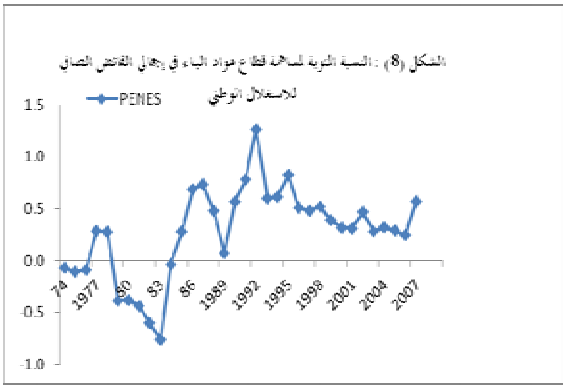

شكل (9) التمثيل البياني يوضح ارتباط المتغيرات بالمستويات العاملية Component

شكل (10) التمثيل البياني يوضح توزع مجموعة السنوات في المستويات العاملية

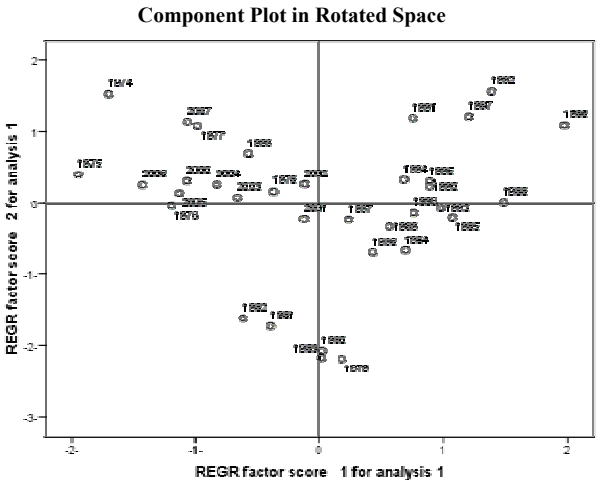

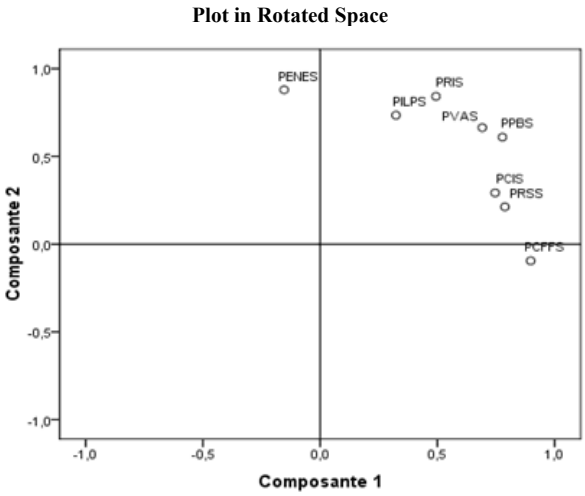

الإحالات والمراجع :

[1]- ضمن نشاطات مخبر "الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة LUEDLD" بجامعة ورقلة، فإن محتوى هذا المقال يعدُّ الثاني ضمن سلسلة بحوث تهدف إلى تحديد مساهمة كل قطاع في الاقتصاد الوطني الجزائري المُقسّم إلى تسعة عشر قطاعا (حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصاء).

[2]- قطاع مواد البناء هو القطاع المُصنّف رقم سبعة بالنّسبة للديوان الوطني للإحصاء مصدر بيانات هذه الدراسة. أنظر :

http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

[3]- محمود فوزي شعوبي، مطبوعة تحليل المعطيات، مُقدمة لطلاب السنة الأولى، تخصص نمذجة اقتصادية، دفعة 2007.

[4]- $Levene\left(ddl1=(k-1);ddl2=k*(n-1)\right)$ حيث n عدد المشاهدات، k عدد المتغيرات، ddl درجات الحرية.

[5]- خالد بن سعد الجضعي (2005)، تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، الجزء الثاني، دار الأصحاب للنشر والتوزيع، الرياض، ص471 [بتصرف]

[6]- تشير درجة التشبع إلى معامل ارتباط كل متغير بالعامل، وبتربيع هذه القيمة نحصل على نسبة التباين المفسر في المتغير من قبل العامل.

[7] - تفصيل هذه الفرضيات، أنظر : خالد بن سعد الجضعي، مرجع سابق.

[8] - محدّد مصفوفة معاملات الارتباط يُساوي حاصل ضرب القيم الذاتية لهذه المصفوفة.

[9]- مزيدا من الشرح أنظر : عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، 02-03 ديسمبر 2008، " تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006- مدخل التحليل إلى مركبات أساسية"، ملتقى الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة، بسكرة.

فضلا أنظر [خالد بن سعد الجضعي، مرجع سابق، ص495-496].

[10]- النسب الإجمالية للتباين المفسر قبل عملية التدوير مساوية لتلك المحسوبة بعد عملية التدوير، ولا يكمن الاختلاف إلا في توزيع تلك النسب على العوامل المستخرجة.

[11]- حسب أسلوب "كايزر"، تستبعد العوامل ذات القيم الذاتية أقل من الواحد الصحيح. علما أن عدد العوامل المأخوذة لوصف ظاهرة ما يرتبط بطبيعة وهدف البحث والدقة المطلوبة.

[12]- أنظر : محمود فوزي شعوبي، عبد العزيز شيخاوي، دراسة إحصائية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2007، مجلة الباحث، عدد 09 / 2011.

[13]- نفس المرجع.

[14]- عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، مرجع سابق.

[15]- محمود فوزي شعوبي، عبد الوهاب دادن، مساهمة قطاع الفنادق في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974 – 2007، دراسة إحصائية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة – الجزائر. 10/09 مارس 2010.

[16]- محمود فوزي شعوبي، عبد العزيز شيخاوي، مرجع سابق.

نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

منى مسغوني*
جامعة، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في نسيج الاقتصاد الجزائر، إذ تساهم في توظيف الاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية ؛ فقد قدرت نسبة مساهمتها 75% من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، وتمثل ما يقارب 94% من النسيج المؤسساتي الوطني، و52% من مجموع إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات، وحوالي 35 % من القيمة المضافة في الجزائر. لكن تحول الاقتصاد العالمي عموما - والاقتصاد الجزائري بشكل خاص - نحو اقتصاد السوق، فرض على السلطات العمومية الجزائرية اتخاذ إجراءات جديدة هدفها الارتقاء بهذه المؤسسات، لابتكار وتطوير أساليب حديثة وناجعة تمكن من تحسين وتميز أداء ها.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأداء، التنافسية، التميز، التأهيل.

تمهيد : أفضت عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، إلى دفع الحكومات ومنظمات الأعمال للبحث عن طرق وأساليب حديثة وناجعة تمكنها من تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام العديد من الإجراءات والبرامج. والجزائر كغيرها من الدول النامية، سعت إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق، من اجل رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين مستوى أداءها.

وبناء على التجارب والدراسات التحليلية التي أجريت بشأن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، فقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام كبير، تجلى بوضوح من خلال تبني الجزائر جملة من البرامج التطويرية هدفها تأهيل هذه المؤسسات وتحسين أدائها. إذ أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات، خصص له غلاف مالي قدره مليار دينار جزائري سنويا، يمتد إلى غاية 2013.

ومما تقدم ينبغي التساؤل بشأن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟، وكذا الإجراءات الواجب اتخاذها من اجل تأهيل تلك المؤسسات لمواجهة التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة ؟، إضافة إلى إبراز دورها في تحقيق الأداء التنافسي المتميز لها ؟

وفي سبيل إيجاد إجابات لما سبق من أسئلة يجدر التطرق إلى النقاط التالية :

- لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دافع لتحقيق الأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة * عن غيرها من المؤسسات بجملة من الخصائص، جعلت منها محل اهتمام الباحثين وواضعي السياسات. حيث أثبتت الدراسات والتقارير بأن خلق وإنشاء المناصب، يتحقق بشكل أكبر عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهذا وفقا لما جاء في تقرير OCDE[1] الذي أكد : "أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في ترقية نمو اقتصادي قادر على خلق المناصب، من خلال مساهمتها في رأس المال الاجتماعي، والثقافي والبيئي للأمم". "كما أنها تشكل عنصرا مهما لحركية كل اقتصاد لقيامها بالإبداع والابتكار، خاصة في قطاعات تتطلب كثيرا من المعرفة".

تفطنت الجزائر كغيرها من البلدان النامية لأهمية هذا النوع من المؤسسات، فسعت جاهدة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وذلك ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة. التي تظهر بوضوح في جملة من الآليات والإجراءات (انظر الجدول (1) حيث يوضح الخطوات العملية التي اعتمدتها الجزائر لدعم وترقية هذا القطاع). ونتيجة للجهود المبذولة في هذا القطاع، وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في السداسي الأول[2] لسنة 2010 إلى 607297 مؤسسة، منها 560 مؤسسة تابعة للدولة، والباقي تابعة للقطاع الخاص، موفرة بذلك ما يقارب 1596308 منصب شغل بزيادة قدرها 7,11 % مقارنة مع سنة 2009[3].

* kirammouna@yahoo.fr

1-1. التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني. فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994.

ويتبين من خلال تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة بين 1995-2004 الموضحة في الجدول (2)، أن عددها في تزايد مستمر، حيث بلغ عددها 177.365 مؤسسة سنة 1995، ليتضاعف من بعدها العدد ليصل إلى 312.956 مؤسسة سنة 2005. وهذا يعنى أن عدد المؤسسات قد زاد بـ 135.591 مؤسسة خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى السياسة الائتمانية والتوسعية المنتهجة من طرف بنك الجزائر، التي تهدف إلى تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001، المقدرة بـ 05 %. وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية صدى ايجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين.

ومرد ذلك، الأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المدى المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ، ومتكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، والغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية هذا القطاع وتطويره ؛ زيادة على ذلك وضعت جملة من الآليات تتضمن استحداث صندوق ضمان القروض الذي تبلغ قيمته 30 مليار دينار جزائري، وصندوق رأسمال المخاطر تبلغ قيمته 5,3 مليار دينار جزائري، إلى جانب إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال التسلسل السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2010 (الجدول (3))، نلاحظ تطورا كبيرا قد حدث في القطاع، حيث وصل عددها سنة 2010 إلى 607.297 مؤسسة، بعد أن كان عددها يصل إلى 342.788 مؤسسة سنة 2005. فخلال خمس سنوات قارب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعف ما كان عليه في سنة 2005، وثلاثة أضعاف ما كان عليه سنة 2001.

2-1. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية والصناعات التقليدية في الجزائر : يتبين من خلال الجدول (4)، الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية والصناعات التقليدية في الجزائر، أن عددها في القطاع الخاص ارتفع بين سنتي 2003 و 2004 بـ 17500 مؤسسة ليصل إلى مجموع 225449 مؤسسة، بينما انخفض عددها في القطاع العام بـ 10 مؤسسات، هذا التطور الحاصل في قطاع الخاص راجع إلى إنشاء 18987 مؤسسة جديدة وإعادة تنشيط 1920 بعد توقيفها مؤقتا وحل 3407 مؤسسة.

وفي الفترة الممتدة بين سنة 2004 و 2005 ثم 2006، فقد ارتفع صافي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 20393 ثم بـ 23964 مؤسسة، في حين أن الزيادة في القطاع العمومي من 778 مؤسسة إلى 874 مؤسسة لسنة 2005، وانخفض العدد بـ 139 مؤسسة سنة 2006. هذه المؤشرات تظهر الزيادة السريعة لهذه المؤسسات في القطاع الخاص، الذي يأخذ مكانه – القطاع الخاص - شيئا فشيئا في الاقتصاد الجزائري المتوجه نحو اقتصاد السوق، وهي نفس الظاهرة التي تجعل تراجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العمومي.

أما قطاعات النشاط التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تظهر بشكل واضح في الجدول (5)، أنها شهدت زيادة متفاوتة، على رأسها قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يستحوذ على أعلى نسبة من المؤسسات في هذا النوع. وفي نفس الوقت يعتبر القطاع الذي استقطب اكبر زيادة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المعنية. ويرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع ولاسيما في مجال بناء السكنات، مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي. ثم تليها قطاعي التجارة والتوزيع والنقل والاتصال سواء من حيث الأهمية في النسيج الاقتصادي الوطني، أو من حيث نسبة الارتفاع في عددها.

2. تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفة واضحة، من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث أعطت الدولة أهمية بالغة لترقية ودعم هذا القطاع، وتشجيعه لأخذ مكانته في إنجاح عملية الإنعاش الاقتصادي، وإعادة الديناميكية للنسيج الصناعي، باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات وتوفير مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية.

2-1. مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل : يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها إلى الزيادة في خلق مناصب شغل جديدة، وبذلك الحد من مشكل البطالة. وفي الجزائر، وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) فان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تزايد مستمر حيث بلغ عددها سنة 2010 ما يقدر بـ 607.296 مؤسسة، مسجل بذلك ارتفاعا قدر بـ 36459 وحدة مقارنة بالنسبة لسنة 2009، تشغل عددا لا باس به من العمال والذي يفوق 1،6 مليون عامل. حيث أعلن وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار السيد محمد بن مرادي أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل 94 % من النسيج المؤسساتي الوطني، و52 %من مجموع إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات، وحوالي 35% من القيمة المضافة في الجزائر[4].

ويتبن من خلال تطور عدد العمال التي تشتغل في قطاع م ص و م حسب قطاعات النشاط الاقتصادي الموضحة في الجدول (6)، انه هناك زياد في تشغيل اليد العاملة بين السنوات 2003 إلى 2008 في القطاع الخاص من 538055 إلى 1233073 عامل. في حين نجد انه هناك تراجع في عدد العمل في القطاع العمومي، حيث انخفضت اليد العاملة بـ 2937 بين سنتين 2003 و2004، ليرتفع بعد ذلك بـ 4457 عامل وينخفض بـ 14622 عامل في السنة 2006. ويستمر في الانخفاض بـ 4515 عامل سنة 2007 وبـ عامل 4360 سنة. أما بالنسبة للصناعات التقليدية نجد أن عدد اليد العاملة المشغلة في هذا القطاع في تزايد مستمر، حيث بلغ عدد العمال 165247 عامل سنة 2003 ،ليصل إلى 254350 عامل سنة 2008.

2-2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام : يتضح من خلال الجدول (7) الذي يبين مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، أن مساهمة القطاع الخاص لهذه المؤسسات في تزايد مستمر إذ يشارك بنسب كبير، حيث قدرت في سنة 2001 بـ 76.4%. واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 80.80 % سنة 2007، وتتوزع على الوجه الخصوص في النشاط الزراعي والتجاري والبناء والخدمات. وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية، من اجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي.

2-3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة : إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا، فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، سيكون مفيدة إلى حد بعيد لتشخيص مكانة هذه الأخيرة، وتقييم أداءها في الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق يوضح لنا الجدول (8) حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة حسب قطاع النشاط ونوع القطاع. ويتبين من معطيات هذا الجدول، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة، وهذا في كل المجالات النشاط الاقتصادي. وتراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وهذا يعود إلى خوصصة المؤسسات العمومية، ودخول القطاع الخاص بشكل عام ليجعل منه المتعامل الأكبر في الاقتصاد الوطني، وهي من علامات الانتقال إلى اقتصاد السوق.

3. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دافع لتحقيق أداء تنافسي متميز

تهدف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يأتي في مقدمتها تهيئة البيئة التي تنشط فيها على مختلف المستويات (كلية، قطاعية، جزئية)، وأقلمة هذه المؤسسات في ظل الاقتصاد التنافسي. وذلك من خلال إعطاء دفع لهذا القطاع ضمن ديناميكية تنافسية مكيفة مع متطلبات السياق الجديد لعولمة المبادلات[5].

ماهية عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : وردت عدة تعاريف تتعلق بمفهوم التأهيل[6]، ولكن تتفق جميعا على أنه تلك العملية التي تقترن بتحسين تنافسية المؤسسات. ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي :

حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995[7] فان التأهيل : "عبارة عن مجموعة البرامج وضعت خصيصا للدول النامية، التي هي في مرحلة الانتقال من اجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد، والتكيف مع مختلف التغيرات". كما يقصد بالتأهيل[8] " **La mise a niveau" : "**رفع القيم، تطبيق الإدارة، رفع أداء المؤسسة إلى مستوى تنافسي في المستقبل، في فترة زمنية محددة".

كما يعرف على أنه "عملية مستمرة تهدف إلى تحضير وأقلمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بيئتها لتلبي متطلبات التبادل الحر، مما يسهم في القضاء على المشاكل المؤسساتية والقانونية فيها. مما يدفعها إلى البحث عن التنافسية في مجال خفض التكاليف وتحسين الجودة، وتعزيز إمكانياتها في مجارة التطورات التكنولوجية والسوقية"[9].

نستخلص من هذه التعاريف، أن عملية التأهيل تسعى بالدرجة الأولى إلى تحسين والارتقاء نحو التميز في أداء المؤسسة، من خلال تكيفها مع المحيط وفق متطلبات التبادل الحر. وكذا تقوية نقاط القوة، وامتصاص وتحسين نقاط الضعف، من اجل رفع القدرات التنافسية للمؤسسة.

3-1. الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : يمكن حصر أهم الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في ما يلي :

3-2-1. تأهيل النظام القانوني والتشريعي : بدأ الاهتمام بتطوير وترقية قطاع م ص و م بشكل واضح بصدور القوانين التالية :

3-2-1-1. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لتذليل الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عملت الجزائر وفقا المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 24 ربيع الأول سنة 1426 الموافق لـ 03 ماي 2005، على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[10]، والتي أسندت لها المهام التالية[11] :

1) تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2) تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية، واقتراح التصحيحات الضرورية ومتابعة ديموغرافية المؤسسات ص و م.
3) ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستعمالها لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.
4) جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5) انجاز دراسات حول الفروع، وتوفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
6) وضع إستراتيجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
7) ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
8) مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج.
9) منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة التنافسية، وذلك عبر التأثير الايجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي.
10) بحث حول المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع، والعمل على وضع الحلول المناسبة لها لتنسيق مع الجهات المختصة.
11) توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة، التي تمكن من الاستفادة منها لتطوير في مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها، إلى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح والمساعدة.

3-2-1-2.قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001 : كرس هذا القانون المؤرخ في 20 أوت 2001، بموجب الأمر رقم 03/01، الحرية التامة للاستثمار حسب المادة الرابعة من هذا الأمر، والذي جاء ليحل محل القانون رقم 12/93. وقد جاء القانون لتقديم التصحيحات الضرورية، وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، وتحسين المحيط الإداري والقانوني.

3-2-2. تأهيل النظام الجبائي : زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها قي القانون العام للاستثمار لسنة2001، يمكن أن يستفيد المستثمر بالمزايا التالية[12] :

- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصارف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 02%، فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

3-2-3. تأهيل الجهاز المصرفي : في هذا الإطار تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تكييف النظام المالي والمصرفي، وتفعيله عن طريق لامركزية القرار في منح القروض، وتشجيع فتح بنوك خاصة التي جاء بها قانون النقد والقرض. ومن بين الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تم إنشاء صندوقين جديدين في جانفي 2004 هما[13] :

- **صندوق ضمان القروض** : أنشئ بموجب المرسوم رقم 02/273 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري.
- **صندوق ضمان الأخطار الاستثمار** : الذي تأسيس سنة 2004، برأس مال قدره 3،5 مليار دينار جزائري.

إضافة إلى التمويل بالقرض الايجاري[14] LEASING حيث تم إقامة شركة للقرض الايجاري مغرب قرض إيجار الجزائر، ذات رأس مال مشترك تونسي- أوروبي، اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005.

3-2-4. تأهيل العنصر البشري : باعتبار العنصر البشري المحور الأساسي في عملية التغيير، تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية. حيث تم انجاز 72 عملية، منها 60 عملية خصصت لمسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي[15]. وخصصت الوزارة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني "Pme/Conform" ما يقارب 03 ملايين مارك ألماني، قصد تحسين أعوان المستثمرين في م ص و م لتطوير فرع الاستشارة، الذي يعتبر احد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات من الناحية التنظيمية. وتتعلق هذه العملية التي انطلقت في أفريل 1992 بتكوين 90 مكونا ألمانيا، والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر[16].

3-2-5. تأهيل المحيط الإداري : إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تفاعل كل الهيئات الإدارية، ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نحو تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية[17]. ويأتي هذا بإرفاق كل م ص و م بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها، وتقديم المساعدات اللازمة لها. وفي هذا السياق، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير م ص و م لتجسيد ذلك، حيث تتمتع بالتفويض الكامل والمصداقية الكبيرة، مما يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس، خاصة مع استفادة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غلاف مالي مهم قدره بـ 04 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والذي يمكن أن يساهم فعليا في تطوير هذا القطاع[18].

3-2-6. تأهيل المحيط الاقتصادي : في إطار تأهيل المحيط الاقتصادي، ولحل الصعوبات التي تواجهها في مجال الحصول على الأراضي لتجسيد مشاريعها، قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعادة برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وقد بدأ الشروع في تنفيذه شهر أوت 2005، وتم تخصص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دينار جزائري[19]. كما تنص المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [20] على إنشاء مشاتل –حاضنات أعمال- وهي مؤسسة قائمة بذاتها ولها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسة صغيرة، ومرافقتهم من اجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.كما نصت[21] المادة 20 من ذات القانون على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم لهذا الغرض تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-2-7. تأهيل وتدعيم البنية التحتية : إن تدعيم البنية التحتية يساعد على تحسين الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، مما يسمح باكتساب مزايا تنافسية. وفي هذا الإطار، تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى كالطريق السريع شرق غرب، واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات، وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية، بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءتها.

4. البرامج المدمجة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هناك عدة برامج فيما يخص هذه العملية، كلها تهدف إلى ترقية وتطوير الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

4-1. البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي : أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر، برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية، حيث[22]يسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية والعمومية منها أو الخاصة، والمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة. وذلك لترقية التنافسية الصناعية، وتحسين كفاءات المؤسسات وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته (من أنشطة مالية، ومصرفية، وإدارية، وجبائية، واجتماعية...الخ). وتتجلى أهدافه[23] في عصرنة المحيط الصناعي، وتطوير وترقية الصناعات من اجل رفع القدرة على المنافسة. إضافة إلى تدعيم قدرات هيئات الدعم لتحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية. ويتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك، ندرج أهمها في ما يلي[24] :

4-1-1. المدرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI) : التابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وهي مكلفة بتسيير برنامج التأهيل. وتتمثل مهامها فيما يلي :

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.
- وضع برنامج إعلامي تحسسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج.
- تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل.
- اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات، والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.
- دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك، قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.والتي تتم على مستوى الأمانة العامة.

4-1-2. اللجنة الوطنية لتنافسية (CNCI) : يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، وتضم ممثلي بعض من الوزارات أهمها ممثل عن وزارة المالية، و ممثل عن وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات، وممثل عن وزارة التجارة، وممثل عن وزارة الخارجية. زيادة على ذلك ممثلي النقابات وأرباب العمل. ولعل أهم مهمة تقع على عاتقها، هي إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.

4-1-3. صندوق الترقية التنافسية (FPCI[*]) : تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000، ولقد تم إنشاؤه لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين : - مساعدات للمؤسسات، - مساعدات للهيئات الدعم كالمؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة.

4-2. برنامج الوزارة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : انبثق هذا البرنامج بعد صدور القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، والخاص بتوجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يسعى لتحقيق ما يلي : - تطوير نظام الإنتاج، - تطوير وتحسين كفاءة الأفراد، - العمل على تحسين النوعية وتسييرها، - الاهتمام بالبحوث التسويقية، - تطوير الشراكة، - العمل على التقييم المستمر لعملية التأهيل. ولوضع البرنامج حيز التنفيذ، تم بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير م ص و م (AND-PME).

4-3. برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي : تبنت[25] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مشروع خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاون مع الاتحاد الأوروبيين. تجسد أساس هذا التعاون في برنامج ميدا **(MEDA)**، والذي يعتبر الأداة الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الاورومتوسطية. وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي، لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج، والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000، ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات.

4-4. برنامج الهيئة التقنية الألمانية (GTZ) : ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات، وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير.

4-5. التعاون مع البنك العالمي : يتم التعاون مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشراكة المالية الدولية (SFI)، حيث تم إعادة برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع حيز التنفيذ "بارومترا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها والتدخل أيضا في إعداد الدراسات الاقتصادية لفروع النشاط[26].

4-6. التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية : في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية [*]، تم منح المساعدة المالية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. ويهدف هذا التعاون إلى المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدماجها في الاقتصاد الوطني وتحسين محيطها[27]. وإنشاء ورشة حول ترقية التمويلات بالاشتراك مع كل من ماليزيا، اندونيسيا وتركيا، تحت غطاء مالي قدره 1.5 مليون دولار.

4-7. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [28] : بدأت ONUDI[*] العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية، الذي خصص 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وتعمل على تقديم مساعدات فنية لتأهيل هذه المؤسسات في فرع الصناعة الغذائية، بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.

4-8. التعاون الثنائي[29] **:** في مقدمة برامج التعاون الثنائي، نجد التعاون مع ألمانيا "مجلس تكوين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" (PME/CONFORM) الذي يعتبر في مرحلته الثالثة 2006/2003، ويخص مجال التكوين والاستشارة في التسيير من اجل إنهاء تكوين مجموعة من الخبراء في الميدان. كما قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن. ولقد انطلق برنامج آخر بالتعاون مع ألمانيا بعنوان "دعم تحديث المؤسسات الصغيرة" للفترة 2007/2005 في مراحلها الأولى

بهدف تطوير التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، عن طريق تأهيل هياكلها وتقوية الكفاءة الداخلية. وهناك برامج أخرى للتعاون مع دول لها خبرة في ميدان ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة مثل : فرنسا وايطاليا، اسبانيا، تركيا...الخ، وذلك لاكتساب الخبرة اللازمة من اجل وضع برامج معتمدة وفق تجارب الدول الرائدة في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. تقييم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وضمن التعاون الأورومتوسطي الذي يهدف بالأساس إلى تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، تمّ في المرحلة الأولى (2002-2007) تحقيق حوالي 448 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر. حيث تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ويمثل هذا العدد 31% من إجمالي عدد المؤسسات والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعية والتي تقدر بـ 2147 مؤسسة. وكانت أهم النشاطات التي ركّز عليها هذا البرنامج في هذه العمليّة ترقية الإدارة المقدرة بـ 36% وتطوير الإنتاج بنسبة 26% ونسبة 15% للجودة و14% للتسهيلات المصرفية، أمّا التسويق فقد قدّرت نسبته بـ 9%. ليدخل في مرحلته الثانية "ميدا2" حيّز التنفيذ ابتداء من أوّل جانفي 2009، من أجل تعزيز مكاسب البرنامج الأول "ميدا1"، وتيسير مهمّة هذه المؤسسات في اعتماد المقاييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة.

وفي إطار البرنامج الجديد لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تم تأهيل 450 مؤسسة جزائرية بالتعاون مع الإتحاد الأوربي الذي أنطلق في ماي 2009.

وضمن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها من اجل التصدير فقد اختيرت أكثر من 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين، في إطار البرنامج الجزائري-الفرنسي هذا القطاع المصدرة خارج المحروقات؛ الذي أطلق عليه **"اوبتيم ايكسبورت"**. واختيرت هذه المؤسسات لفائدة قطاعات خاصة بالتجهيزات الصناعية والصناعة الغذائية والصناعة الكيميائية. ومن ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي مول بقيمة 2.5 مليون أورو[30]. وضمن هذا البرنامج الذي حدد فترة انتهائه في 30 ديسمبر 2010، فانه في نهاية 2009 تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير. وبناءا عليه، تم تمديد فترته إلى غاية 2012، وتوسيعه ليشمل اكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدرة، حيث تتكفل بتمويله كلا من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لجعله أداة دعم دائمة لترقية الصادرات خارج المحروقات[31].

الخلاصة : إن التأهيل يعتبر احد الخيارات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، وأصبح أكثر من ضرورة من اجل الاندماج في الاقتصاد التنافسي ؛ ومجاراة لنسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية، يعتبر كرافد لتحقيق الأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وعلى الرغم من وضع عدة مقومات وآليات بهدف تأهيل وترقية هذه المؤسسات، إلا أنها لازالت هذه الأخيرة تعاني من عدة صعوبات ومعوقات تحول دون سيرورتها ونموها.

حيث أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب تأهيل الذهنيات والممارسات السائدة إلى المستوى الذي يخدم مصلحة المجتمع، وتحديث أساليب إدارتها والنهوض بها إلى السوق العالمية، وتوفير مستلزمات وتطوير ومناخها، ووضع خطط لتكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الإبداع والتجديد، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات والمساعدات والتشجيعات للمستثمرين في هذا المجال. وحتى يكلل مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنجاح، يجب وضع خطة تنموية، في إطار محكم وجيد ضمن جملة من المقومات التنافسية العالمية، والمتمثلة في الإدارة والتكنولوجيا وجودة المنتوجات. ويجب توطيد العلاقة بين منشأة العمل الصناعي وهياكل التعليم العالي ومراكز البحث التطبيقي، باعتبار هذه الأخيرة مصادر هامة لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية.

ملحق الجداول

السنة	الجدول (1) : يمثل التسلسل الزمني لتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في 1982/02/21
1983	إنشاء ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة (OSCIP)
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص.
1988	بداية الإصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق، وإصدار قانون النقد والقرض 10/90(14-04-1990)
1991	تحرير التجارة الخارجية، المرسوم 37/91 (19-02-1991)
1993	تطوير الاستثمارات، المرسوم: 12/93(05-10-1993)
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات.
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية، واعتماد قانون الخوصصة
2001	إصدار القانون التوجيهي 18/2001 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2002	إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2002	مرسوم تنفيذي رقم 373/2002 المؤرخ في 11-11-2002، المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي سنة بداية تأهيل هذه المؤسسات.
2003	27-02-2003 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2003	أفريل 2003، فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيدا لبرنامج التأهيل.
2004	تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو.
2004	تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيام 14-2004/01/15
2009	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2005-2009	تخصيص 4 مليار دينار جزائري لتكفل انجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انجاز مشاتل، تطوير دعم الصناعة التقليدية خاصة بالوسط الريفي، دراسة وانجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية

المصدر : ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، ص 997.

الجدول (2) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1995- 2004

السنوات	1995	1999	2001	2002	2003	2004
عدد م ص م	177.365	159.507	179.893	188.893	288.587	312.956

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

الجدول (3) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005- 2010

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد م ص م	342.788	376.767	410.959	519.526	570.838	607.297

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

الجدول (4) : تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية والصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2005- 2010

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قطاع الخاص	207.949	225.449	245.842	269.806	293.946	392.013	408.155	606.737
القطاع العمومي	788	778	874	739	666	626	598	560
الصناعات التقليدية	79580	86732	96072	106222	116347	126887	162085	----
المجموع	288.587	312.956	342.788	376.767	410.959	519.526	570.838	607.297

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

الجدول (5) : تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط الاقتصادية الجزائر خلال الفترة 2003-2006

قطاع النشاط/السنوات	2003	2004	2005	2006
البناء والأشغال العمومية	65799	72869	80716	90702
التجارة	34681	37954	42183	46461
النقل والاتصال	18771	20294	22119	24252
خدمات العائلات	15927	16933	18148	19438
والفندقة والمطاعم	13230	14103	15099	16230
صناعة المنتجات الغذائية	13058	13673	14417	15270
خدمات المؤسسات	9897	10843	12143	14134
قطاعات أخرى	36586	38780	41017	43319
الإجمـالي	207949	225449	245482	269806

المصدر : ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بيانات، **مرجع سابق**، ص 130.

الجدول (6) : تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعات النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2003 - 2009)

السنوات /عدد العمال حسب القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	[32] 2009
عدد العمال في قطاع الخاص	538055	592758	888829	977942	1064983	1233073	1363444
عدد العمال في القطاع العمومي	74763	71826	76283	61661	57146	52786	51635
عدد العمال قي الصناعات التقليدية	-----	165247	192744	213044	233270	254350	341885
المجموع	612818	823831	1041395	1252647	129853	1540209	1756964

Source : Nour ei houda sadi, Le rôle des assurances dans le développement des PME-PMI en Algérie, CIFEPME,10 eme congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2010, p 04.

الجدول (7) : مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام "خارج قطاع المحروقات" خلال الفترة 2001-2007

السنوات/ مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام		**مساهمة القطاع العمومي في PIB**	**مساهمة القطاع الخاص في PIB**	**الإجمالي**
2001	القيمة	481.5	1560.2	2041.7
	النسبة%	23.6	76.4	100
2002	القيمة	505	1679.1	24841
	النسبة%	23.1	76.9	100
2003	القيمة	550.6	1884.2	2434.8
	النسبة%	22.06	77.31	100
2004	القيمة	598.6	2146.7	2745.4
	النسبة%	21.8	78.2	100
2005	القيمة	651.0	2364.5	3015.5
	النسبة%	21.59	78.41	100
2006	القيمة	704.05	2740.06	3444.11
	النسبة%	20.44	79.56	100
2007	القيمة	749.86	31533.77	3903.63
	النسبة%	19.20	80.80	100

الوحدة : مليار دينار جزائري **Source** : Nour el houda sadi, op-cit, p 4.

الجدول (8) : تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2003

قطاعات النشاط	نوع القطاع	2001		2002		2003	
		القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الفلاحة	الخاص	410.49	99.61	415.91	99.69	508	99.75
	العام	1.62	0.36	1.31	0.31	1.24	0.24
	الإجمالي	412.11	100	417.22	100	510.03	100
البناء والأشغال العمومية	الخاص	221.52	69.12	263.2	71.17	284.09	70.85
	العام	98.98	30.88	106.64	28.83	116.91	29.15
	الإجمالي	320.50	100	369.93	100	401	100
النقل والاتصال	الخاص	247.85	73.50	270.68	74.30	305.23	74.01
	العام	89.36	26.50	93.65	25.70	107.20	25.99
	الإجمالي	337.22	100	364.33	100	412.43	100
خدمات مقدمة للمؤسسات	الخاص	26.78	72.61	29.01	71.45	31.80	72.03
	العام	10.10	27.39	11.59	28.55	12.35	27.97
	الإجمالي	36.88	100	40.60	100	44.15	100
الفندقة والمطاعم	الخاص	43.75	87.48	47.93	86.58	51.52	86.81
	العام	6.26	12.52	7.43	13.42	7.83	13.19
	الإجمالي	50.01	100	55.36	100	59.35	100
الصناعة الغذائية	الخاص	74.56	69.33	80.54	71.41	86.49	74.96
	العام	32.99	30.67	32.25	28.59	28.89	25.04
	الإجمالي	107.55	100	112.79	100	115.38	100
الجلد	الخاص	1.72	76.11	2.14	82.63	2.02	82.11
	العام	0.54	23.89	0.45	17.37	0.44	17.89
	الإجمالي	2.26	100	2.59	100	2.46	100
التجارة والتوزيع	الخاص	447.07	93.88	475.80	93.43	514.56	93.19
	العام	29.13	6.12	33.47	6.57	37.61	6.81
	الإجمالي	476.20	100	509.28	100	552.17	100

الوحدة : مليار دينار جزائري

المصدر : ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بيانات، مرجع سابق، ص 134.

الإحالات والمراجع :

* في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الاورومتوسطي، وكذا التوقيع على "الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" في جوان 2000، اخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي. إذ عرفت حسب المشرع الجزائري ، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و /أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دينار، مهما كانت طبيعتها القانونية و تتوفر على الاستقلالية.

[1] Hayet Kandel, agglomération des PME et développement technologique(Algérie (n.pub), 2005 , P 01.

[2] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 17، السداسي الأول 2010، ص 7.

[3] سلامي منيرة و مسغوني منى، **" إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر "** ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مخبر أداء المؤسسات و الاقتصاديات في ظل العولمة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص.ص 365-366.

[4] http://www.ennaharonline.com/ar/national/77335.html ;consulté le 19-01-2012.

[5] Ministère de la petite et moyenne entreprise, Mise a niveau et compétitivité industrielle dispositif de mise a niveau des entreprises, p 19.

[6] يعود أصل استخدام مصطلح التأهيل إلى التجربة البرتغالية التي تم الشروع فيها بداية من سنة 1988، وذلك في إطار الإجراءات الرامية لدمج البرتغال في الاتحاد الأوروبي، حيث هدف البرنامج الاستراتيجي لتأهيل الاقتصاد البرتغالي إلى تحقيق ما يلي:- تسريع تطوير المرافق التي تدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - تعزيز أسس التأهيل المهني. - توجيه التمويل نحو الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - تحسين إنتاجية وجودة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد استقطبت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البرتغالية، بعد نجاحها اهتمام دول المغرب العربي، وبعض دول المشرق العربي كالأردن. حيث استلهمت منه مبادرات التأهيل موازية لاتفاقيات التبادل الحر، التي تندرج في إطار برنامج "ميدا". نقلا عن : Bougault Hervè et Filipiak Ewa, Les programmes de mise a niveau des entreprises :Tunisie, Maroc, Sénégal, 2005,p11 ;Adresseinternet:WWW.afd.fr/jahia/webdav/site/mvjahiasite/users/administrateur/public/publications/notesetdocuments/ND-18.pdf.

[7] قوريش نصيرة، **" آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"** ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، ص.ص 1047-1048.

[8] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بنبات، **" التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"** ، دار المحمدي العام، الجزائر، 2008، ص 101.

[9] Bougault Hervè et Filipiak Ewa, **Les programmes de mise a niveau des entreprises: Tunisie, Maroc, Sénégal**, 2005,op-cit, p 15.

[10] **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة، لها فروع على المستوى المحلي.

[11] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 32، 25 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 04 ماي 2005، ص ص 28-29.

[12] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص 1053.

[13] معطى الله خير الدين، **" إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17-18 أفريل 2006 ، ص 764.

[14] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص 1053.

[15] معطى الله خير الدين، **مرجع سابق**، ص 764. نقلا عن: عبد الرحمان عنتر، **واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، جامعة سطيف ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد، 2002، ص 163.

[16] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**،ص 1053.

[17] عبد الرحمان بن عنتر، **" واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية "**، جامعة سطيف ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2002 ، ص 164.

[18] جمال بلخباط، **" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17-18 أفريل 2006، ص 638.

[19] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص 1053.

[20] معطى الله خير الدين، **مرجع سابق**، ص 765.

[21] المرجع نفسه.

[22] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص 1053.

[23] عروبة رتيبة ، **" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17-18 أفريل 2006، ص.ص 724-725.

[24] **المرجع نفسه**.

* FPCI: Fonds de Promotion de la compétitivité Industrielle.

[25] سلامي منيرة ومسغوني منى، **مرجع سابق**، ص 368.

[26] بابا عبد القادر ،**" مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر"**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17-18 أفريل 2006، ص 149.

* تأسس هذا البنك في16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء ، وبدا العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975.

[27] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص ص 1056-1057.

[28] **المرجع نفسه**، ص 1057.

* تأسست ONUDI في 1967 في فينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع صناعية مدمجة لكل دولة، هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة ، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي.

[29] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص 1057.

[30] النوري منير ولجلط إبراهيم، **" المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: إشكالية التصدير خارج المحروقات"** ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ص 11.

[31] **المرجع نفسه**، ص 18.

[32] Iman Benziane et Ouafia Tedjani, **Contribution de la mise à niveau des PME à la réduction du taux de chômage**, Recherches économiques et managériale – N° 5 / Juin, Université de Batna, 2009, p 57.

دور وأهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *

مداني بن بلغيث & محمد الطيب دويس
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملخص : هذه الدراسة هي محاولة لاستعراض تجربة الجزائر في مجال مرافقة المؤسسات، من خلال المراكز التقنية الصناعية (CTI). العديد من الدول بادرت إلى إنشاء هذا النوع من المراكز، لضمان المساعدة على بناء نسيج صناعي قادر على المساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات والاقتصاديات، وبالتالي ضمان اندماج جيد وناجح في الاقتصاد العالمي. لقد بينت مختلف برامج تأهيل المؤسسات التي قامت بها الجزائر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة على أهمية دور المراكز التقنية في التكفل ببعث برامج البحث والتطوير وتثمين نتائج البحث العلمي، في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي تمكين المؤسسات الصناعية من الانخراط في نظام الابتكار الوطني (SNI). أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الاهتمام في الجزائر بالمراكز التقنية الصناعية لم يرق إلى المستوى الذي يمكن عنده تفعيل برامج التأهيل التي استفادت منها المؤسسات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة على الرغم من تأكيد كل التوصيات على أهمية هذه المراكز.

الكلمات المفتاحية : مراكز تقنية صناعية، مرافقة، ابتكار، تأهيل المؤسسات، بحث وتطوير.

المقدمة : تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمراكز التقنية الصناعية، بالنظر للدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه هذه المراكز في تعزيز وتحسين تنافسية المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، ويتضح هذا الدور جليا من خلال الأهداف التي تبنتها هذه المراكز، والتي ترمي إلى تسخير الموارد المالية والمادية للقيام بأعمال البحث والتطوير في قطاعات النشاط الصناعية لتطوير الابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتم التأكيد على أهمية هذه المراكز التقنية، انطلاقا من خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقد في الغالب للقدرة على تعبئة الموارد المالية والمادية للقيام بأعمال البحث والتطوير في مجال نشاطها، وتثمين نتائج البحث العلمي للجامعات ومراكز ومخابر البحث الوطنية.

إن اهتمام الجزائر بالمراكز التقنية الصناعية حديث العهد، تزامن مع إطلاق برامج تأهيل المؤسسات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) والاتحاد الأوروبي. وبالرغم من تأكيد نتائج التشخيص والتقييم لمختلف هذه البرامج على أهمية وضرورة إنشاء مراكز تقنية لقطاعات صناعية مختلفة، مثل الصناعات الغذائية ((IAA - l'industrie agro-alimentaire))، إلا أن النتائج كانت في الواقع مخيبة، في انتظار تجسيد مضمون المرسوم التنفيذي رقم 11 – 17 بتاريخ 25 جانفي 2011 والقاضي بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، حيث أشار إلى ضرورة الاعتماد على المراكز التقنية الصناعية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية وتعزيز قدراتها في مجال البحث والتطوير.

أولا ـ المراكز التقنية الصناعية :

المراكز التقنية الصناعية [CTI - Centres Techniques Industriels] هي هياكل متخصصة في قطاعات صناعية مختلفة قائمة على مقاربة على أساس الشراكة (Approche partenariale)، للمساهمة في ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بأعمال البحث والتطوير (R&D) وتثمين نتائج البحث العلمي في القطاعات الصناعية المختلفة ومن ثم العمل على نشر وتعميم نتائج البحث العلمي والمساعدة على تجسيدها ضمن المشاريع الصناعية لمختلف المؤسسات التي تفتقد في الغالب للموارد المالية والبشرية اللازمة لانجاز الأبحاث التطبيقية في مجال تخصصها، وليس في مقدورها تحمل أعباء التجارب والاختبارات المتعلقة بتحسين منتجات قديمة أو بعث منتجات جديدة.

* هذا المقال قدم كمداخلة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول " استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة بتاريخ 18 – 19 أبريل 2012.

يمكن لهذه المراكز أن تساعد المؤسسات الصناعية على تطوير أنشطة الابتكار التكنولوجي، فالمراكز التقنية يمكن أن تكون همزة الوصل بين المؤسسات التي تنتمي لفرع صناعي معين ومراكز ومخابر البحث التابعة لمؤسسات وهيئات البحث العلمي، بحيث تعمل المراكز التقنية على ضمان التعاون المتبادل بينهما وبالتالي ضمان تثمين نتائج البحث العلمي وجعلها في خدمة أهداف التنمية. كما تساهم هذه المراكز في ضمان اليقظة التكنولوجية من خلال رصد التطورات التكنولوجية في الداخل والخارج، والعمل على نقل وتوطين التكنولوجيا الجديدة حسب احتياجات فروع الصناعة المختلفة.

تساهم المراكز التقنية الصناعية كذلك في تطوير أنشطة الابتكار التنظيمي في المؤسسات الصناعية من خلال المساعدة على التحكم في الأداء وتحسينه، وتصميم حلول مبتكرة للمشاكل المتجانسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي لفرع صناعة معين. ويمكن لهذه المراكز المساعدة على ضمان استمرار أنشطة المؤسسات الصناعية، من خلال المساعدة على تحسين نوعية المنتجات وفقا لمقتضيات الجودة ومتطلبات السوق. كما يمكن لهذه المراكز أن تتدخل في كل المجالات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للمؤسسة مثل الذكاء الاقتصادي ؛ التدريب ؛ التكوين المستمر والمساعدة التقنية الخاصة.

تتمثل مهمة هذه المراكز في المساعدة على تحسين نوعية المنتجات والطرق (Produit et procédé) خاصة توقع الاحتياجات والتطور التكنولوجي في القطاع، والابتكار عبر القيام بنشاطات بحث وتطوير مشتركة، ونشر المعارف التكنولوجية ونقل نتائج البحث والتطوير إلى الصناعة عبر خدمات تجارية، وهو بذلك يقوم بالربط بين قطاع صناعي ما ومراكز البحث أو للقيام بدراسات متخصصة أو جماعية، ويرتبط أيضاً بمنظمات تثمين نتائج البحث في المحيطين الوطني والدولي، كما يبينه الشكل.

ويمكن في الواقع تقسيم المراكز التقنية الصناعية حسب طبيعة نشاطها ومهامها إلى ثلاثة أقسام :

- مراكز تضطلع بمهام إعداد البحوث التطبيقية ونشرها ؛
- مراكز تقدم بالإضافة لإعداد البحوث التطبيقية، خدمات في مجال تخصصها ؛
- مراكز تضمن الربط بين مراكز ومخابر البحث والمؤسسات الصناعية.

ثانيا - التجارب الدولية في مجال المراكز التقنية الصناعية

عديدة التجارب الدولية في مجال دعم الأبحاث التطبيقية في مجال الصناعية لأجل ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية، وتنوعت هذه التجارب حسب طبيعة سياسات التنمية الصناعية المتبناة في هذه الدول. وتعتبر المراكز التقنية الصناعية واحدة من الآليات المعتمدة لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (PMI)، من خلال مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سنحاول من خلال هذا الجزء من البحث عرض تجربة المراكز التقنية الصناعية في كل من فرنسا وتونس، حيث أصبح عددها في تزايد مستمر عبر الزمن كما هو مبين في الجدول (1).

1. تجربة فرنسا :

أنشئت المراكز التقنية الصناعية في فرنسا بموجب القانون الصادر في 22 جويلية 1948، نتيجة رغبة وإرادة مشتركة بين السلطة العمومية والصناعيين للإجابة على احتياجات مختلف قطاعات الصناعة في فرنسا. شكلت المراكز التقنية الصناعية شبكة وطنية للبحوث التطبيقية، وقدمت خدماتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتعذر عليها الإنفاق في مجالات الابتكار والبحث والتطوير[1]. تضطلع المراكز التقنية الصناعية بمهام عديدة أهمها بناء التصورات على المدى المتوسط والبعيد لمختلف المشاكل التي قد تواجهها الصناعة، وتعمل في هذا السياق على تثمين نتائج البحث العلمي وجعلها في خدمة التنمية الصناعة، وتحرص على توجيه الموارد المخصصة لها من خلال علاقات الشراكة مع قطاعي الصناعة والبحث العلمي.

غطت خدمات المراكز التقنية الصناعية في فرنسا مختلف قطاعات الصناعة، وشملت عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المشغلة لحوالي مليون منصب شغل تمثل 40 % من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة، والمحققة لربع (4/1) رقم الأعمال في مجال الصناعة). بلغ عدد المراكز التقنية الصناعية في فرنسا ستة عشر (16) مركزاً كما هو موضح في الجدول (2).

1-1- مهام وأعمال المراكز التقنية الصناعية في فرنسا :

ترتكز المهمة الأساسية للمراكز التقنية الصناعية على ضمان نقل التكنولوجيا في قطاعات الصناعة المختلفة. ولهذا الغرض تقيم المراكز التقنية الصناعية علاقات تعاون وطيدة مع مخابر البحث التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) والمعهد الوطني للبحوث الفلاحية (INRA) ومختلف المدارس الوطنية، ولقد مكنها ذلك من بناء قاعدة معرفية (خاصة بالنسبة للبيئة الفرنسية والأوروبية) استقطبت اهتمام المؤسسات العاملة في مختلف قطاعات الصناعة. ولقد أثمرت علاقة التعاون انجاز العديد من الأعمال العلمية، مكنت المراكز التقنية الصناعية من :

- ترقية الأبحاث التقنية، بتشجيع الدراسات والأبحاث الجماعية ؛
- تثمين نتائج البحث العلمي ؛
- ضمان اليقظة التكنولوجية وتعميمها ؛
- تقديم خدمات التوحيد (Normalisation) والتّقييس بكفاءة عالية.

1-2- خدمات المراكز التقنية الصناعية في فرنسا :

مكنت الوضعية الجيدة للمراكز التقنية الصناعية ضمن النسيج الصناعي، والقاعدة المعرفية التي بنتها من خلال تجربتها القوية، من تقديم خدمات متكاملة ومتعددة التخصصات، سواء في مجال البحث التطبيقي أو في أعمال الخبرة المختلفة. ويمكن عرض هذه الخدمات إجمالا فيما يلي :

- اليقظة والاستشراف (في المجال العلمي، التقني، براءات الاختراع التوحيد، البيئة والأمن، ...) ؛
- مشاريع البحث والتطوير (R&D) (في مجال المواد الأولية، المنتجات، الطرق، ...) ؛
- الشراكة (من خلال قيادة المشاريع المشتركة، ...) ؛
- الخدمات التقنية (التجارب، القياس، التحليل، الاستشارة، المراجعة، ...)؛
- الخبرة التقنية (في مجال التوحيد، التقنيين، احترام البيئة) ؛
- التكوين والإعلام (التعليم العالي والثانوي، على البطاقة، الجرائد، الملتقيات، ...).

2. تجربة تونس :

انخرطت تونس في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر حيث أبرمت أول اتفاق بتاريخ 17 جويلية 1995 لإنشاء منطقة للتبادل الحر. ما دفع بالسلطات العمومية سنة 1996 تطبيق برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية، وتأهيل الاقتصاد التونسي لإيجاد بيئة اقتصادية مساعدة تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية والاقتصاد التونسي خاصة بعد الانفتاح على الاتحاد الأوروبي. حظيت المراكز التقنية الصناعية باهتمام بالغ من قبل الأعوان الاقتصاديين في تونس وبالأخص مع بداية تطبيق برامج تأهيل المؤسسات.

2-1- مهام وأعمال المراكز التقنية الصناعية في تونس :

تاريخيا يعود إنشاء أول مركز تقني صناعي في تونس إلى سنة 1969، تخصص في تقديم خدماته لقطاع الجلود والأحذية، و يبلغ عدد هذه المراكز حالياً ثمانية (08) مراكز، موزعة على مختلف القطاعات الصناعية وهي موضحة في الجدول (3)[2]، أوكلت للمراكز التقنية الصناعية في تونس مهمة دعم تثمين نتائج البحث العلمي، وترقية الابتكار وتنمية الشراكة بين

قطاعات البحث العلمي ومختلف القطاعات الاقتصادية (المؤسسات العمومية والخاصة – الهيئات والإدارة المركزية) كما تتولى المراكز التقنية الصناعية في تونس ضمان نقل التكنولوجيا في قطاعات الصناعة المختلفة. ويمكن لبعض هذه المراكز التقنية إجراء البحوث التطبيقية لحساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لفروع من الصناعة. كما يحدد القانون الأساسي لهذه المراكز مجموعة من المهام هي[3] :

- جمع ونشر المعلومات التقنية، الصناعية والتجارية وكل الإحصاءات. وتقوم بإجراء الدراسات التقنية والاقتصادية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية ؛
- جرد كل الموارد الوطنية من المواد الأولية بالتعاون مع كل المعاهد الوطنية للبحث العلمي، ودراسة خصائص هذه الموارد بهدف استغلالها ؛
- مساعدة الصناعيين لأجل عصرنة طرق الإنتاج، التحسين التكنولوجي والتحكم في الجودة ؛
- المساهمة في وضع المعايير، ومساعدة الصناعيين في تطبيقها ؛
- التنسيق والتعاون مع المراكز التقنية، المعاهد والجامعات الوطنية والأجنبية، لتطوير القطاع وتطبيق نتائج البحث العلمي المتحصل عليها ؛
- التنسيق مع المراكز المتخصصة في التكوين المهني حسب احتياجات الأنشطة الصناعية ؛
- إعداد كل الدراسات واستشراف سبل تنمية وترقية الصادرات ؛
- تنمية استعمال التقنيات الايكولوجية التي تساعد على حماية البيئة، والمحافظة على الموارد المستدامة وتقليل الفضلات والبقايا الصناعية الملوثة. هذه التقنيات يجب أن تسمح كذلك بإعادة تدوير (Recyclage) المنتجات والبقايا، ومعالجة البقايا غير القابلة للتدوير بطريقة مقبولة ؛
- إنجاز أعمال الخبرة والتحليل التي يتم طلبها من المهنيين أو المحاكم ؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات لتتمكن من استعمال الإمكانات التقنية والبشرية للإنتاج، وتوجيهها نحو تطوير منتجات جديدة واعتماد برامج استثمار ملائمة ؛
- إنشاء مخابر التحليل والتجارب لإعداد أعمال الخبرة الضرورية للأنشطة الصناعية ؛
- المشاركة في إعداد دفاتر الشروط للمهنة.

ثالثا ـ تجربة الجزائر في مجال المراكز التقنية الصناعية

تأكدت أهمية المراكز التقنية الصناعية في الجزائر، مع انطلاق برامج تأهيل المؤسسات الصناعية وتأهيل الاقتصاد الجزائري وترقية تنافسية كل منهما تحضيرا لإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة التبادل الحر في أفق سنة 2017[4]. وهو الدافع لإطلاق برامج تأهيل المؤسسات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) والاتحاد الأوروبي. وبالرغم من تأكيد نتائج التشخيص والتقييم لمختلف هذه البرامج على أهمية وضرورة إنشاء مراكز تقنية لقطاعات صناعية مختلفة، مثل الصناعات الغذائية (IAA - l'industrie agro-alimentaire)، إلا أن النتائج كانت في الواقع غير كافية.

يعتبر البرنامج المتكامل (PI – programme intégré) الذي بدأ تنفيذه سنة 1998 والذي يعتبر ثمرة للتعاون بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) للمساعدة على تحرير وانفتاح الاقتصاد الجزائري في سياق التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وتحسين التنافسية ودعم إعادة الهيكلة الصناعية في الجزائر. يغطي هذا البرنامج خمسة مكونات رئيسية :[5]

- المكون الأول : المساعدة في إعداد وتنفيذ سياسة وإستراتيجية صناعية ؛
- المكون الثاني : تعزيز خدمات الدعم والاستشارة الموجهة للصناعة ؛
- المكون الثالث : البرنامج النموذجي للدعم لأجل إعادة هيكلة وتأهيل وتحسين 48 مؤسسة جزائرية ؛
- المكون الرابع : دعم وتعزيز القدرات المؤسسية في إطار بناء شبكة معلومات ؛
- المكون الخامس : ترقية بيئة ايكولوجية نظيفة ومستدامة في الجزائر.

أظهر تقرير التقييم عند عرض النتائج بالنسبة للمكون الثاني، أن فعالية البرنامج المتكامل في تعزيز وإنشاء المراكز التقنية الصناعية كانت متغيرة، وأكدت على إستراتيجية إنشاء مركز تقني للصناعات الغذائية (Centre technique pour l'industrie agro-alimentaire - CTIAA). عدة أعمال أنجزت في هذا السياق مكنت من مشروع متكامل للمركز التقني، الذي لم ير النور وحولت الأموال المخصصة له إلى نشاط آخر[6].

توالت البرامج الموجهة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها ما كان بمبادرة وطنية من السلطات العمومية، ومنها ما نتج عن اتفاقيات الشراكة والتعاون خاصة مع الاتحاد الأوروبي الذي يستهدف تعزيز وتحسين تنافسية المؤسسات في الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط وهذا خدمة لاحتياجات الاقتصاد الأوروبي. وفيما يلي هذه البرامج :

برنامج دعم تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME / PMI)، يندرج هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبتمويل مشترك، تضمنت أهداف هذا البرنامج بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضرورة دعم الهياكل المساعدة وخدمات الدعم الموجهة لتحسين أداء المؤسسات الصناعية.

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث يتكفل هذا البرنامج بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل الدعم الموجهة لها.

البرنامج (PME II)، لدعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME / PMI) والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال. يحكم هذا البرنامج اتفاقية تمويل مشترك موقعة سنة 2008 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بمبلغ 44 مليون أورو. أنشطة هذا البرنامج يرتكز حول ثلاثة مكونات رئيسية[7] :

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- الدعم الموجه للهيئات ولخدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- الدعم الموجه لاستحداث نظام للجودة في بعض فروع قطاعات الصناعة : ومن بين الأنشطة المستهدفة في هذا المكون، الدعم الموجه لتعزيز أو إنشاء المراكز التقنية الصناعية التي من شأنها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعات الغذائية، مواد البناء، الكهرباء والالكتروميكانيك) للحصول على تشكيلة من الخدمات من شأنها تعزيز قدراتها واستدامتها على الصعيدين الوطني والدولي.

بصدور المرسوم التنفيذي رقم 11 – 17 بتاريخ 25 جانفي 2011 والقاضي بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار[8]، تم تبني المقاربة الجديدة في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والقائمة على أساس إنشاء مراكز تقنية صناعية، حيث أشارت المادة الثالثة المتعلقة بتنظيم المديرية العامة للتنافسية الصناعية في النقطة الأولى الخاصة بقسم التأهيل إلى ضرورة الاعتماد على المراكز التقنية الصناعية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية وتعزيز قدراتها في مجال البحث والتطوير. والواقع أن تجربة الجزائر مع هذا النوع من المراكز حديثة ومحدودة، بحيث يعمل في هذا الميدان هيئتان وطنيتان تقدمان خدمات محدودة في قطاعي نشاط مختلفين.

مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء (Centre d'Études et de Services Technologiques de l'Industrie des Matériaux de Construction - CETIM)[9]، كانت النواة الأولى لهذا المركز عبارة عن مخبر أنشأ سنة 1975 من قبل المؤسسة الوطنية لمواد البناء، أتخذ هذا المركز سنة 1998 شكل مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم (EPE - SPA) وهي فرع لمؤسسة الأسمنت ومشتقاته للشرق (ERCE) وبمساهمة باقي مؤسسات الأسمنت ومشتقاته للوسط والغرب

والشلف. يستند المركز إلى خبرة تمتد لأكثر من ثلاثين عاما في هذا التخصص، ويسعى إلى تحقيق كل الشروط ليتولى المرافقة التقنية للمؤسسات العاملة مجال تخصصه لدعم الابتكار، الجودة والتنافسية كما يضطلع بمجموعة من المهام الأخرى :

الدعم عند الإنتاج : عبر مراقبة الإنتاج من بداية استخراج المواد الأولية من المناجم إلى غاية المنتج النهائي وكذلك تشخيص خطوط الإنتاج وإعداد الميزانية الطاقوية ؛

الدراسات والمساعدة : وتتمثل في المساعدة في إجراء الدراسات الجيولوجية والمنجمية وكذلك الطبوغرافية؛

التجارب والتحاليل ؛

إدارة أعمال النوعية والبيئة : عبر مرافقة المؤسسات على القيام بالتأهيل والمراقبة الإحصائية، وكذلك التدقيق في تقييم مخابرها، أما في الجانب البيئي فيساعد المركز المؤسسات على دراسة آثار استغلال المناجم وكذلك آثار تشغيل مصانع مواد البناء على البيئة.

المركز الوطني للتكنولوجيات والاستشارة (CNTC - Centre National des Technologies et du Consulting)[10]، أتخذ هذا المركز سنة 1998 شكل مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم (EPE - SPA) حولت ملكيتها سنة 2002 لشركة تسيير المساهمات (SGP - DIPREST). اقتصرت خدمات هذا المركز في البداية على قطاع صناعة الجلود والنسيج، اعتمد المركز على إستراتيجية أملاها المالك الوحيد الذي رغب أن تنجز لحسابه مهام ودراسات حول تطوير، تأهيل وإعادة تأهيل وتقييم المؤسسات لتحضير المؤسسات التابعة له لعملية الخوصصة.

انعكست الوضعية المتردية لقطاع النسيج والجلود في الجزائر الذي مثّل أو ضحية لتحرير التجارة والمنافسة على مخطط أعمال المركز الذي أصبح استمراره مهددا بفعل توقف نشاط العديد من المؤسسات التي كانت تمثل زبائن محتملين للمركز. هذه الوضعية الجديدة دفعت بالمركز إلى ضرورة التفكير في إرساء إستراتيجية جديدة موجهة نحو استهداف قطاعات نشاط جديدة غير تلك التي تمثل مجاله التقليدي الحيوي المتمثل في قطاع صناعة النسيج والجلود.

في هذا السياق يتضح توجه وسعي الجزائر إلى زيادة عدد المراكز التقنية الصناعية، إلا أن عملية الإنشاء تسير بوتيرة بطيئة، سجلت عدة برامج مثل مشروع إنشاء مركز جديد في قطاع الميكانيك، تحت تسمية المركز التقني للصناعات الميكانيكية وتحويل المعادن (CTIMTM - Centre Technique des Industries Mécaniques et de la Transformation des Métaux)، والذي كان من المقرر أن يبدأ العمل مع بداية 2012 مازال لم ينطلق. وكذبك الأمر بالنسبة لباقي المراكز التقنية التي أوصت برامج التأهيل بالاتفاق مع الشركاء الدوليين بتكوينها خاصة بالنسبة للقطاعات ذات الأولوية.

خلاصة : سمحت الدراسة بالوقوف على الوضعية الراهنة في الجزائر لحالة أحد أهم الأدوات المساعدة لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً تلك النشطة في بعض القطاعات الأساسية، بكونها تتطلب القيام ببعض عمليات التَّقييس ومراقبة النوعية، وإجراء التجارب التقنية على النماذج المصممة، وهو مالا تسمح به إمكانيات هذه المؤسسات سواء المالية أو البشرية، لذا قمنا بتوضيح دور المراكز التقنية الصناعية وأهمية انجاز هذه النشاطات لحساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استعراض التجربة الفرنسية والتجربة التونسية، وكذلك تسليط الضوء على تقدم عملية إنشاء المراكز التقنية الصناعية في الجزائر التي عرفت بطء شديد وتأخر غير مبرر خاصة في قطاعات النشاط الاقتصادية الإستراتيجية كالصناعات الغذائية والدوائية والبيتروكيماوية، التي تعرف تركيز كبير للمؤسسات وتستقطب عمالة كبيرة، ويمكن تعزيز ودعم تنافسيتها لدخول الأسواق الخارجية .

لذا نورد بعض التوصيات التي يمكن التكفل بها من قبل السلطة العمومية وهي :

- ضرورة العمل على ضمان تحقيق التنسيق والمساهمة في برامج البحث الوطنية التي تم إطلاقها في الجزائر سنة 2011، والعمل على تفعيل وتثمين نتائج البحث العلمي لتفعيل النظام الوطني للابتكار ؛
- ضرورة الإسراع بإنشاء المراكز التقنية الصناعية في القطاعات الباقية، ذات الكثافة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأهمية الاقتصادية، مثلاً قطاع الصناعات الغذائية ؛
- محاولة تقريب خدمات هذه المراكز من جميع المؤسسات على المستوى الوطني، وإنشاء مراكز جهوية، أو فروع في المناطق ذات كثافة المؤسسات المعنية بالمرافقة ؛
- محاولة الاهتمام بالمؤسسات التي يمكنها المساهمة في تخفيض فاتورة الاستيراد، مثلاً صناعة الدواء.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : عدد المراكز التقنية الصناعية في فرنسا والمغرب الغربي

البلد	عدد المراكز	عدد العمال	سنة أول إنشاء	الشكل القانوني
فرنسا	16	2500	1948	تخضع لقوانين خاصة
تونس	8	455	1969	مؤسسات ذات مصلحة اقتصادية عامة
الجزائر	2	210	1990	شركات تجارية (SPA)
المغرب	9	50	2005	جمعيات مهنية

المصدر : ترجمة بتصرف من : Abdelkader djeflat, op cit, pp13-14

الجدول (2) : المراكز التقنية الصناعية في فرنسا

Centre d'études et de recherches de l'industrie du béton	CERIB
Centre technique des industries mécaniques	CETIM
Centre technique des industries de la fonderie	CTIF
Centre technique des industries aérauliques et thermiques	CETIAT
Centre technique du papier	CTP
Centre technique interprofessionnel de la canne et du sucre	CTICS
Centre technique de matériaux naturels de construction	CTMNC
Centre technique de la construction métallique	CTICM
Centre technique interprofessionnel des fruits et légumes	CTIFL
Centre technique de l'industrie du décolletage	CTDEC
Centre technique de la conservation des produits agricoles	CTCPA
Centre Technique du Cuir, chaussures, maroquinerie	CTC
Institut Français de l'habillement et du textile	IFTH
Institut des corps gras	ITERG
Institut de Recherche sur l'Entretien et le Nettoyage	CTTN
Institut Technologique Forêt Cellulose Bois-construction Ameublement	FCBA

Source : Ministère de l'économie de l'industrie et de l'emploi, " Les Centres Techniques Industriels, 60 ans d'appui à la compétitivité de nos entreprises ", 2008, P09.

الشكل (1) : الأجراء الرابط بين المراكز التقنية، الصناعة والبحث

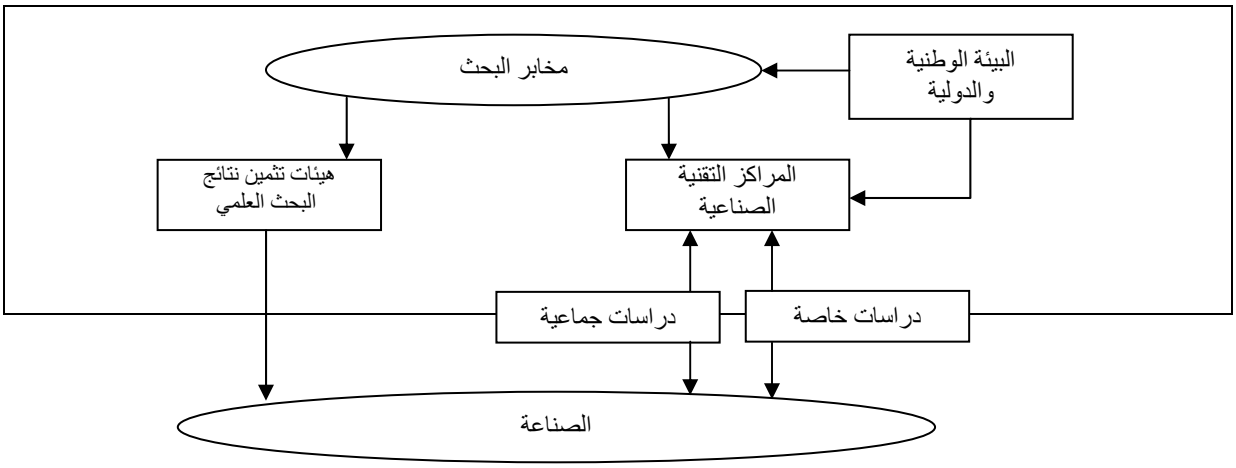

المصدر : ترجمة بتصرف من :

Abdelkader djeflat, "Construction des systèmes d'innovation en phase de décollage dans les pays Africains : essai d'analyse à partir des centres techniques industriels au Maghreb", globelics Dakar 2009, p13.

الجدول (3) : المراكز التقنية الصناعية في تونس

Centre Technique de l'Industrie du Bois et de l'Ameublement	CETIBA
Centre Technique des Industries Mécaniques et Électriques	CETIME
Centre Technique de la Chimie	CTC
Centre Technique du Textile	CETTEX
Centre National du Cuir et de la Chaussure	CNCC
Centre Technique de l'Agroalimentaire	CTAA
Centre Technique des Matériaux de Construction, de la Céramique et du Verre	CTMCCV
Centre Technique de l'Emballage et du Conditionnement	PACKTEC

Source : Commission Européenne : Projet ESTIME, " Les usages de la recherche en Tunisie ", 2007, P6.

الإحالات والمراجع :

[1]- Ministère de l'économie de l'industrie et de l'emploi - FRANCE, " Les Centres Techniques Industriels, 60 ans d'appui à la compétitivité de nos entreprises ", 2008, P09.

[2]- Commission Européenne : Projet ESTIME, " Les usages de la recherche en Tunisie ", 2007, P6.

[3]- Ibid., pp 6-7.

[4]- Lamia AZOUAOU : La compétitivité et la mise à niveau des PME maghrébine – analyse a partir d'une approche multidimensionnelle ; La revue de l'économie et de management N° 09 oct. 2009 ; Université de Tlemcen Algérie - faculté des sciences économique et de gestion, page 01.

[5]- ONUDI – Groupe de l'évaluation : Évaluation indépendante ALGERIE – programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie ; Vienne 23 Aout 2006 ; p ix.

[6]- Ibid. pp 46-47.

[7]- PME II : Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des Technologies d'Information et de Communication (PME II) ; dossier de presse ; atelier de visibilité ; Alger le 24 février 2010.

[8]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : المرسوم التنفيذي رقم 17-11 المؤرخ في 25 يناير سنة 2011، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ؛ العدد رقم 05 يناير 2011.

[9]- Pour plus de détails voir : http://www.cetim-dz.com/presentation.htm

[10]- Pour plus de détails voir : http://www.cntcalgerie.com/historique.htm.

سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو

محمد مسعي*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

ملخص: يهدف هذا المقال إلى دراسة أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر على النمو باعتباره أحد أهدافها الرئيسية، وذلك عبر تحليل النتائج المحققة خلال الفترة من 2001 إلى 2009 ، التي تشمل تنفيذ كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.
الكلمات المفتاح : سياسة الإنعاش – النمو – الاستثمارات العمومية – الناتج المحلي الخام.

تمهيد : شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانياتية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014. وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي :

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique – PSRE (أو المخطط الثلاثي 2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا ؛

- البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance – PCSC (أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE (أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار)[1].

وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية – المالية والسياسية – الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي، والتشغيل، والتنمية الشاملة، فقد طرحت – ولا زالت تطرح – عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف (بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة)، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني (لاسيما الجهاز الإنتاجي) على الاستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد (الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري)، وعن جدوى بعض الاستثمارات العمومية وأولوياتها، مقارنة بكلفها المالية المعتبرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة منها، وعن مدى استدامة تلك السياسة (على المدَيَيْن المتوسط والطويل خاصة) في ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها (احتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة). كما تطرح أيضا تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة وترشيدها، وبالتالي مدى تحقيق الأهداف المسطرة باقتصاد وكفاية، وذلك في ظل الاختلالات التي تميز حاليا الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته (المضطلع أساسا بتنفيذ مختلف برامج الإنعاش المذكورة)، وضعف المنظومة

* medmessaid@yahoo.fr

الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة.

لكن بما أن المجال هنا لا يسمح بمناقشة كل هذه التساؤلات (التي ربما يحتاج كل واحد منها إلى دراسة مستقلة، والتي تعمدنا الإشارة إليها كونها تطرح نفسها بحدة هذه الأيام على الساحة الوطنية، وتجلب اهتمام الكثير من الملاحظين كلما دار الحديث عن سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأهدافها ونتائجها؛ حيث أن الحكم على مدى نجاح هذه السياسة أو إخفاقها يتطلب في الواقع دراسة وتقييم مختلف جوانبها وأبعادها، وبالتالي تضافر جهود الكثير من الباحثين والدارسين للقيام بذلك)، فإن مساهمتنا ستقتصر على محاولة تقديم بعض الإجابات عن التساؤل الأول والمتعلق بمدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المعلنة لسياسة الإنعاش في الجزائر، ونخص بالتحديد أهم هذه الأهداف وهو النمو الاقتصادي (باعتبار أن أغلب الأهداف الأخرى لكل سياسة اقتصادية تتمحور حوله). ومن أجل ذلك، سنعالج الموضوع من خلال التطرق إلى :

1. لمحة عامة عن مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها ووسائلها وشروط تطبيقها ؛
2. لمحة عامة عن مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وقياسه ؛
3. تحليل النمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2009.

1- لمحة عامة عن مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي ووسائلها وشروط تطبيقها

1-1. مفهوم سياسة الإنعاش وأهدافها : من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه **كينزي**، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن "سياسة جانب العرض economics Supply side " التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.

1-2. وسائل سياسة الإنعاش : للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الاثنين معا.

تطبق **سياسة الإنعاش بواسطة الطلب** عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية :

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة،...)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزا للطلب. وبما

أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا، التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).

- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

أما فيما يخص **سياسة الإنعاش بواسطة العرض** (التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)، فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين، هما :

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص.

- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، إلخ؛ حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى "توفيرات خارجية" Economies externes هامة لصالح المؤسسات.

ويمكن التعبير عن كلتي السياستين المذكورتين بسياستي الطلب والعرض الميزانياتين.

ويعتقد البعض[2] أن سياسة الميزانية (السياسة المالية)، بصفة عامة، تعد أكثر فعالية في البلدان النامية، مقارنة بوسائل السياسة الاقتصادية الأخرى، ولاسيما السياسة النقدية. ذلك أن عدم وجود سوق رساميل (رؤوس أموال) حقيقية في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، في حين أن اتصال أدوات سياسة الميزانية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق (العام والخاص) والاستثمار، وبالتالي في تحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه. فتغيير معدل ضريبة ما، مثلا، يكون له تأثير سريع وواضح على الميول الاستهلاكية للمجتمع، في حين أن هذا التأثير لا يبدو كذلك في حالة تغيير سعر الفائدة (في إطار السياسة النقدية).

3-1. الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها : بالنسبة **للكنزيين**، ولكي تكون سياسة الإنعاش فعالة، لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية، لاسيما ما يلي :

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب ؛

- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا؛ كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا ؛

- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري؛

- يجب أن لا تنزع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي)[3].

ويمكن اختصار كل ذلك بالقول إن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي PIB effectif، بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن PIB potentiel، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية. وتبعا لذلك، يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، أو ما يسمى بفجوة **أوكن** Okun.[4]

لكن بعيدا عن الجدل القائم على المستوى النظري بين التيارات الكينزية والتيارات النيوكلاسيكية أو النيوليبيرالية بشأن مدى فعالية سياسة الميزانية بصفة عامة وسياسة الإنعاش بصفة خاصة، أو حول مدى فعالية السياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية، فإن النقاش الدائر حاليا، على المستوى السياسي خاصة بالنسبة للحكومات، يتعلق أساسا بمسألة تمويل سياسة الإنعاش، أي بعجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة، ومستواه، وتداعياته الحاضرة والمستقبلية. وعليه، فإن الإشكال المطروح الآن على المستوى العملي لا يتعلق فقط بالتساؤل حول مدى فعالية سياسة الإنعاش، وإنما أيضا حول القدرة على مواجهة كلفتها

المستقبلية خاصة، أي الدين العمومي المتراكم وآثاره على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية، وحتى على مستقبل الأجيال القادمة.

وهناك العديد من الدراسات[5] (المتعلقة أساسا بالبلدان المصنعة) التي تبين أن استعمال سياسة ميزانياتية توسعية لا تسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود، خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة، إذ أن الزيادة في عجز الميزانية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاصين، وهو ما يلغي أثر الزيادة في النفقات العمومية (أو تخفيض الضرائب) على الطلب الإجمالي. وبالمقابل، فإن تخفيض عجز الميزانية من شأنه أن يسرع النمو إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة بصفة كبيرة.

2- لمحة عامة عن مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وقياسه

2-1. مفهوم النمو ومحدداته : النمو هو الزيادة المطردة (أو المستمرة) في إنتاج بلد ما خلال فترة (أو عدة فترات) طويلة من الزمن. وبذلك، فإن النمو يختلف عن مجرد التوسع Expansion الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة.

وكظاهرة اقتصادية، يحظى النمو بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد. وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك سباقين في الاهتمام به، حيث اعتبر آدم سميث، مثلا، تقسيم العمل مصدرا رئيسيا للنمو. لكن بالنسبة للكلاسيك، فإن النمو يتوقف دائما حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد (أي أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أو بلد ما تكون مقيدة أو محدودة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج الإضافية). وتبعا لذلك، فإن الاقتصاد يدخل في حالة سكون Etat stationnaire، حسبهم (إذ يبدو أن الكلاسيك لم يأخذوا بعين الاعتبار مسألة التطور التقني، أو أنهم لم يولوها اهتماما كبيرا).

أما نموذج النمو المقترح من طرف روبرت **سولو** Robert Solow **في** 1956، فإنه ينطلق من الأساس الكلاسيكي لكن في قالب التحليل النيوكلاسيكي. فوفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب-دوغلاس :

$$Y = A.F(K,L)$$

حيث تمثل y الإنتاج، و A معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية Gains de productivité، أي التطور التقني، وK مستوى رأس المال، و L مستوى العمل.

وهكذا، فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دوما إلى نمو أضعف. ومن ثم، فإن التطور التقني وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتوليد نمو طويل الأجل.

لكن على الرغم من إثبات أهمية التطور التقني في النمو، فإن **سولو** لم يحاول تفسيره، إذ كان يحلله كباق Résidu. وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، حيث أن الجزء غير المفسر بهذين العاملين يعزى إلى التطور التقني. ومن ثم، فإن جزءا مهما من النمو يبقى بدون تفسير. وهذا ما أدى إلى تسمية نظرية **سولو** في النمو بـ"نظرية النمو ذي المنشأ الخارجي " Théorie de la croissance exogène. بعد ذلك، حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد منشأ داخلي للنمو، ومنه وجود ما يسمى بـ "نظريات النمو ذي المنشأ الداخلي" Théories de la croissance endogène. وكان **بول رومر** Paul Romer الأول الذي قام بذلك في سنة 1986، متبوعا **بروبرت لوكاس** Robert Lucas في 1988 ، **وروبرت بارو** Robert Barro في 1990. وقد انطلق **رومر** من مبدأ أن المردود المتناقص يعتبر مميزا سيئا للاقتصاد الحالي، إذ بين أنه انطلاقا من الآثار الجانبية الخارجية (الإيجابية) Externalités يمكن الحصول على مردودات ثابتة، أو حتى متزايدة، وهو ما يعتبر مصدرا للتطور التقني.

في هذا الصدد، يرى **ر.بارو**[6] أنه إذا كان المستوى الحالي لبلد ما أقل من مستوى الحالة المستقرة لناتجه، تكون هنالك عملية لحاق، والتي تحدث أساسا من خلال نقل التكنولوجيا. وبهدف عزل المحددات الرئيسية للنمو، يقوم بارو بتحليل إحصائي دقيق لفروق النمو عبر مائة بلد تقريبا منذ سنة 1965 . والعوامل الرئيسية التي يقوم بتحديدها باعتبارها مساعدة على حدوث

النمو هي مستويات عالية من التعليم، وصحة جيدة (مقاسة بالحياة المتوقعة)، ونسب ولادة منخفضة، ونفقات رفاهية حكومية منخفضة، وحكم القانون، وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة.

وقد لوحظ أن مختلف نظريات النمو ذي المنشأ الداخلي تولي اهتماما كبيرا للنفقات العمومية، باعتبار هذه الأخيرة إحدى وسائل السياسة الاقتصادية التي لها تأثير هام على لنمو. فالآثار الخارجية تبرر على أساس أن الدولة تستطيع، بواسطة بعض السياسات الاقتصادية (مثل السياسة الضريبية، الإعانات، تطوير البنى التحتية،...) توجيه الأعوان الاقتصاديين الخواص نحو بعض النشاطات المولدة للنمو.

وتركز هذه النظريات على أربعة عوامل رئيسية تؤثر على معدل النمو، هي:(أ) **التداوب** Synergie **المتعلق بتراكم رأس المال المادي** (الاستثمار المادي لمؤسسة ما لا يؤدي إلى نمو إنتاجها الخاص فقط، بل يسمح أيضا بزيادة إنتاجية المؤسسات الأخرى عن طريق ما يسمى بـ "التعلم بالأداء" Learning by doing)؛ (ب) **تراكم رأس المال البشري** (المعتبر كمخزون من المعارف والمهارات القابلة للتثمين من الناحية الاقتصادية)؛ (ج) **ترقية البحث من أجل التنمية** (بحيث يتولد النمو عن الإبداع أو الابتكار الذي يقوم به بعض الأعوان الاقتصاديين من أجل الربح)؛ (د) **الأثر الإيجابي للهياكل العمومية على النمو**. فهذه العوامل تكون مصدر آثار جانبية خارجية إيجابية يستفيد منها العمال الآخرون أو المؤسسات الأخرى.

وانطلاقا من حساب اقتصادي جزئي، فإن كل نظرية تعمد إلى إدماج التطور التقني في النموذج الأصلي **لسولو**، ومن ثم تفسير المعلمة "A" ، أي التطور التقني.

وقد سمحت هذه النظريات بإعادة تقييم دور السلطات العمومية في دعم النمو، باعتبار أن السوق يمكن أن تكون قاصرة أو عاجزة Défaillant أمام الآثار الخارجية الإيجابية. في هذه الحالة، يكون باستطاعة الدولة **"دخلنة"** Internaliser هذه الآثار الخارجية، وذلك بدعم البحث العلمي من أجل التنمية، والعمل على زيادة تراكم رأس المال البشري،... وهو ما من شأنه حث الأعوان الاقتصاديين على الأخذ بعين الاعتبار، في حساباتهم الاقتصادية الجزئية، المكاسب الاجتماعية لأعمالهم Les bénéfices sociaux de leurs actions. غير أن هذه السياسات تبقى أساسا ذات طابع هيكلي، ولا تبرر إلا في حالة قصور السوق[7]. فإضافة إلى الانعكاسات السلبية على رأس المال الخاص التي يمكن أن تحدثها الزيادة في مخزون رأس المال العمومي (المتعلقة عموما بالضغط الجبائي، وارتفاع سعر الفائدة الناتج عن ارتفاع الدين العمومي المرتبط بتمويل البنى التحتية، وبالتالي انخفاض مردودية رأس المال الخاص)، فإن الدراسة التي قام بها كل من **إيفنس وكارا**[8] P.Evans et G.Karra تشكك في وجود علاقة سببية بين البنى التحتية والنمو. لكن في المقابل، تؤكد دراسات أخرى **لأشور ومنل وونغ**[9] D.Aschauer, A.Munnell et E.Wang على وجود مرونة قوية نسبيا بين ارتفاع رأس المال العمومي والزيادة في إنتاج القطاع الخاص في البلدان المصنعة. أما في البلدان النامية، فإن دراسة مماثلة قام بها كل من **أجنور ونابلي ويوسف**[10] P.Agénor, K.Nabli et T.M.Yousef لاختبار العلاقة بين مخزون رأس المال العمومي والاستثمارات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية -MENA بينت أن تلك المرونة كانت ضعيفة جدا. لكن حسب نفس الدراسة، فإن هذه النتيجة الضعيفة ليس مردها إلى البنى التحتية في حد ذاتها وإنما إلى نوعية البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص والتي غالبا ما تؤدي إلى إقصائه، بسبب سوء الحاكمية خاصة، وليس من طرف رأس المال العمومي نفسه.

2-2.قياس النمو : يستخدم عادة الناتج المحلي الخام (ن م خ) Produit intérieur brut (PIB) كمؤشر أساسي لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما (أي إنتاج السلع والخدمات). وهناك **ن م خ السوقي** الذي يمثل مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني (زائد الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك)، و ن م خ غير السوقي الذي يقيم إنتاج الإدارات العمومية، وذلك برد قيمة هذا الإنتاج إلى تكاليفه. وعليه، فإن **ن م خ** يعبر عن مجموع **ن م خ** السوقي

و**ن م خ** غير السوقي خلال فترة زمنية معينة (سنة في الغالب).

وبإضافة إنتاج مواطني البلد المعني المقيمين في الخارج إلى **ن م خ** نحصل على الدخل الوطني الخام (**د و خ**) أو الناتج الوطني الخام (**ن و خ**). ويستخدم هذا المؤشر خاصة في المحاسبة الوطنية، وكذا من طرف بعض المؤسسات الدولية، مثل البنك العالمي.

يكون مبلغ **د و خ**، في الغالب، قريبا من **ن م خ**. أما الفرق بينهما، فيتمثل في أن **د و خ** يأخذ بعين الاعتبار المداخيل الأولية المدفوعة أو المتحصل عليها من بقية العالم (بمفهوم المحاسبة الوطنية).

وبما أنه من الأسهل متابعة النشاط الاقتصادي على إقليم بلد ما، فقد أصبح **ن م خ** (بدلا من **د و خ**) المعيار الأكثر استعمالا لقياس الدخل الوطني من طرف الاقتصاديين ومختلف المنظمات الدولية. وعليه، فإن قياس النمو الاقتصادي يتم، بكل بساطة، بحساب النسبة المئوية لتغير **ن م خ** بين فترتين (سنتين). ونسبة الزيادة المتحصل عليها تبقى مجرد قيمة اسمية إذا لم يتم تحييد أثر الزيادة في المستوى العام للأسعار(التضخم) خلال فترات القياس. ومن ثم، لابد من إزالة أثر التضخم لقياس النمو الحقيقي (أو بالحجم En volume)، أي حساب **ن م خ** بالأسعار الثابتة انطلاقا من **ن م خ** بالأسعار الجارية ومؤشر الأسعار للاستهلاك (**ن م خ** بالأسعار الثابتة = **ن م خ** بالأسعار الجارية/مؤشر أسعار الاستهلاك).

3- تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 :

3-1. نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبيا : كما يلاحظ من الجدول (1)، كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة 2001-2009، حيث تراوح هذا المعدل بين 2 % كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9 % كأعلى مستوى له في 2003. ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة (أنظر الجدول (2)). ففي سنة 2006، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية (11.6 %)، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5%) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي.

ومن جهة أخرى، فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو له أثناء الفترة 2001- 2009، وهي 8.8%)، إضافة لقطاع الفلاحة (الذي سجل هو الأخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة والمقدرة بـ 19.7%).

في المتوسط، قدر نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة المعنية بنسبة 3.8% . وهو نمو ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة لفترة الدراسة (5.1% ، 3.2 %، 2.4% في السنوات 1998-1999-2000 على التوالي)، وبعيد عن معدل 6 أو 7% المتوقع (قبل تنفيذ برنامجي الإنعاش الأول والثاني)، وهذا على الرغم من تجاوزه لنسبة النمو الطبيعي للسكان المقدرة بـ 1.6% كمتوسط لنفس الفترة.

هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر (بنسبة تفوق 40%).

3-2. نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش : يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إذ تراوح معدله بين 4.7% في 2005 (أدنى نسبة) و 9.3% في 2009 (أعلى نسبة)، وبمتوسط 6.1 % لكل فترة الدراسة. وبذلك يمكن القول، مبدئيا، إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت 5% إلا في سنة 2005، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له (المدعمة خاصة بالمحصول الفلاحي الجيد الذي قدر خلال الموسم 2008-2009 بـ 6.2 مليون قنطار).

ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول إنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (بمعدل نمو 8.0% في المتوسط خلال الفترة)، إضافة إلى قطاع الفلاحة (بمعدل نمو6.4% في المتوسط خلال الفترة)، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به [على الرغم من أن أداء هذا القطاع يبقى مرتبطا أيضا، وإلى حد كبير، بدرجة **المغياثية** (التساقط) المسجلة أثناء كل موسم فلاحي]، وكذا قطاع الخدمات (بمعدل نمو 6.3% في المتوسط خلال الفترة).

ومع ذلك، فإن هذا النمو يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.6% (تراوحت بين 0.8% في 2007 و 4.7% في 2009). وبذلك، فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة. " بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع"، كما يرى **معتوق بالعطاف**[11].

وعن أسباب ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر، يمكن الإشارة هنا، باختصار شديد، إلى أهمها والمتمثلة في الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية (لاسيما بعد فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص؛ ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات؛ وانتهاء بالأزمة المالية-الاقتصادية والسياسية-الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي شديد وطويل الأمد نسبيا)، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة بصفة خاصة (التي ما انفكت السلطات تتحدث عنها منذ عدة سنوات) والرامية إلى النهوض بهذا القطاع.

ومن جانب آخر، يلاحظ أن الناتج المحلي الخام للفرد (بالأسعار الثابتة) قد حقق تطورا مهما خلال الفترة المعنية، حيث انتقل من 132.261 دج (1711 دولارا) في سنة 2001 إلى 270.253 دج (3720 دولارا) في سنة 2009، أي بزيادة تفوق 117 % . وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا (من 756 إلى 2995 دولار) إلى الشريحة العليا (من 2996 إلى 9265 دولار) ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد. وقد كانت نسبة الزيادة تلك ستكون أهم من ذلك لولا النتائج المخيبة لنمو قطاع المحروقات في الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة (2006 - 2009)، ولاسيما في 2009. ففي هذه السنة الأخيرة، وبسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات (-6%)، ومن ثم التراجع الهام نسبيا في حجم الناتج المحلي الخام (من 10.602 مليار دينار في 2008 إلى 9.531 مليار دينار في 2009)، تم، ولأول مرة خلال الفترة، تسجيل نقص في حصة الفرد من الناتج المحلي الخام، التي تراجعت من 306.507 دج (4746 دولارا) في 2008 إلى 270.253 دج (3.720 دولارا) في 2009، أي بنسبة

- 11.8%.

ومع ذلك، وبصرف النظر عن الحالة الاستثنائية لسنة 2009، فإن الارتفاع المستمر للدخل المتوسط للفرد المنوه عنه أعلاه يدل على أن هناك تطورا ملحوظا في مستوى المعيشة للسكان خلال الفترة المعنية، على الرغم من الطابع المجرد لهذا المؤشر (أي دون البحث هنا فيما إذا كان هذا التطور في مستوى المعيشة يعكس تحسنا فعليا في نوعية المعيشة للفرد الجزائري من جهة، ودون إجراء مقارنات بين متوسط الدخل للفرد في الجزائر وبقية دول العالم من جهة أخرى).

3-3. نمو ذو طابع توسعي وإنتاجية ضعيفة : لابد هنا من ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أساسا Extensive، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات برأس المال للدولة (بالمفهوم الواسع لها، وليس بمفهوم قانون المالية في الجزائر، أي الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البنى التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي)، وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة والخدمات. بمعنى آخر، فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا Intensive، أي لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع أو الابتكار[12] Innovation. تجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر صنفت مؤخرا، وللأسف الشديد، البلد الأقل إبداعا في العالم بواسطة الدليل العالمي للإبداع (Indice mondial de l'innovation – GII, édition 2011)، حيث جاءت في ذيل الترتيب لِـ 125 دولة تم إدراجها في التصنيف الذي تقوم به **"الإينسيد"** (INSEAD)، التي تعد من أكبر المدارس العليا للتجارة والأكثر شهرة في العالم، بمساهمة شركائها الخبراء (مثل Alcatel-Lucent, Booz & Company, l'Organisation mondiale de la propriété intellectuelle,…)[13].

وقد يشكك البعض في مصداقية هذا التصنيف، ويطعن في موضوعية المعايير المعتمدة من طرف الهيئة المذكورة لإنجازه، لكن لا أحد يمكنه حجب حقيقة أن مسألة الإبداع تبقى إحدى أهم الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال. وهذا ما يجعل إشكالية الاستثمار في رأس المال البشري تطرح نفسها بحدة أكثر من أي وقت مضى. ذلك أنه في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، بات الدور الحاسم في كل نمو مستدام وتنمية شاملة للإبداع والابتكار. ومن ثم، أصبح الاستثمار في رأس المال المادي وحده لا يكفي (كي لا نقول لا يجدي كثيرا)، في ظل غياب إستراتيجية واضحة وإرادة سياسية قوية لجعل الاستثمار في رأس المال البشري هو الأساس، أي "الاستثمار في البشر على حساب الحجر"، وليس العكس. فسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر تعطي الانطباع بأن التنمية البشرية تدخل ضمن أهم أولوياتها، خاصة من خلال الموارد المالية الضخمة (حوالي 2048 مليار دينار) المخصصة لبناء وتجهيز آلاف المؤسسات التعليمية في قطاع التربية الوطنية (كل الأطوار)، ومئات الآلاف من المقاعد البيداغوجية (وما يرافقها من أماكن للإيواء، ومطاعم جامعية، إلخ) في قطاع التعليم العالي، ومئات المعاهد ومراكز التكوين في قطاع التعليم والتكوين المهنيين، إضافة إلى الهياكل والتجهيزات الخاصة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال. إلا أن كل ذلك يبقى في الأساس عبارة عن كم في مواجهة كم، أي توفير الأعداد اللازمة من المؤسسات التربوية والمقاعد البيداغوجية لاستقبال الأعداد الجديدة والمتزايدة سنويا من التلاميذ والطلبة. ومع التسليم بضرورة هذه المنشآت وأهميتها في التعليم والتكوين، فإن الاكتفاء بالنتائج الكمية (عدد الطلبة المجازين سنويا، مثلا) من وراء كل هذه الاستثمارات المادية، دون التساؤل حول نوعية التعليم الذي تلقاه كل تلميذ في مختلف المراحل التي مر بها، وفيما إذا كان هذا التعليم يسمح له فعلا بمزاولة تعليم عال نوعي أو تلقي تكوين مهني مؤهل، أو حول قيمة الشهادة المتحصل عليها من طرف كل طالب متخرج، وفيما إذا كانت هذه الشهادة تؤهله، مثلا، لكي يكون منشئا للشغل وليس باحثا عن شغل، دون ذلك إذن لا يمكن الحديث عن استثمار بشري حقيقي.

في هذا الصدد، وبعد التذكير بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية البشرية العربية لسنة 2003 الذي أكد على وجود علاقة قوية بين اكتساب المعرفة وتعزيز القدرة الإنتاجية، خاصة في النشاطات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة، يرى **ناصر مراد**[14] أنه ضمن مفهوم حديث للتنمية الذي يرتكز على المعرفة والإبداع الإنساني، فإن التنمية الاقتصادية ترتكز على مدى توفر منظومة فعالة لاكتساب المعرفة وقادرة على إعداد رأس مال فكري مؤهل لقيادة التنمية الشاملة؛ وأن الاهتمام بالتعليم النوعي، ودعم البحث العلمي ومؤسساته، والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار تشكل مقومات اقتصاد المعرفة، مما يقتضي ربط التنمية الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار النوعي في التربية والتعليم والبحث العلمي. ويخلص الباحث إلى أنه ورغم أهمية هذا الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن الدول العربية تعاني من ضآلة حجمه، نظرا لضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية، وتردي نوعية التعليم وقلة الإنتاج العلمي.

ولأخذ فكرة أولية وعامة عن أداء الاقتصاد الوطني، يمكن حساب الإنتاجية المتوسطة للعامل عن طريق قسمة الناتج المحلي الخام (بالحجم) على اليد العاملة النشطة المشغلة. وكما يبدو من الجدول (3) ، فإن النتيجة كانت متواضعة جدا خلال الفترة 2006-2009 (المأخوذة هنا كعينة، باعتبار أن النمو خارج المحروقات كان الأهم أثناءها)، إذ أن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام الإجمالي كان حوالي مليون دينار في المتوسط. وباعتبار أن قطاع المحروقات لا يشغل سوى حوالي 2% من مجموع اليد العاملة النشطة، فإن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يمكن تقديرها في المتوسط بحوالي 628 ألف دينار في السنة.

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي[15]، فإن إنتاجية العمل في الجزائر ظلت في تناقص مستمر منذ عدة عقود، وذلك مقارنة بدول المنطقة وبالشركاء التجاريين للبلاد. وهذا من شأنه التأثير على تنافسية الاقتصاد، حسب الصندوق.

3-4. **ما وراء معدلات النمو تكمن المفارقة :** إن حساب مضاعف الإنفاق العمومي الذي قمنا به للفترة 2001-2009 (بناء على المعطيات حول الدخل الخام المتاح، ونفقات الاستهلاك النهائية للعائلات، والادخار، والأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك المستخلصة من الجداول الاقتصادية التجميعية Tableaux économiques d'ensemble المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء) أعطى قيمة متوسطة تساوي 0.90 (k = 0.902). وهذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحولي 10 سنتيمات من الدينار (0.098 دج).

وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80% (متوسط الميل الحدي للاستيراد m = 0.807)، أي أنه من كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب حوالي 80 سنتيما منه للخارج لاستيراد السلع والخدمات. والباقي، أي حوالي 20 سنتيما فقط، يوظف لشراء السلع والخدمات المحلية[16].

هذه النتائج (التي لا يتسع المجال هنا للإسهاب في شرحها) يمكن اعتبارها تدعيما لأراء بعض المحللين، مثل الخبير الاقتصادي **عبد الحق لعميري**[17] الذي يعتبر أن الاقتصاد خارج المحروقات يبقى في الأساس مبددا للثروة L'économie hors hydrocarbures demeure fondamentalement destructrice de richesse، إذ أنه يتم، حسبه، سنويا ضخ أكثر من 15% من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد للحصول على نمو أقل بثلاث مرات مما كان منتظر الحصول عليه، وأن معدل النمو في الجزائر يبقى على العموم أقل من المتوسط العالمي وحتى الإفريقي (أكبر من 5%). وهنا يذكّر **لعميري** بنظرية **هافيلمو**[18] Théorème d'Haavelmo التي تبين أنه عندما يتم تمويل الزيادة في النفقات العمومية بواسطة الضرائب على النشاط الاقتصادي فإن المضاعف (الكينزي) يكون مساويا للواحد. أما في الجزائر فقد تم، يضيف **لعميري**، تمويل نمو موسع بالريع البترولي للحصول في النهاية على أثر مخفض للنمو بدلا من عامل مضاعف.

كما أن معدلات النمو، خارج المحروقات خاصة، المعلن عنها من طرف السلطات تبقى محل جدل كبير من طرف الكثير من الخبراء والمحللين، إذ يشككك البعض في مصداقية طرق حسابها، أو يرى فيها شيئا من التضخيم، وهذا بصرف النظر عن بعض الآراء التي يمكن اعتبارها متطرفة، مثل ما ذهب إليه **يوسف بن عبد الله**[19] الذي يرى أن الحديث عن النمو في الجزائر يمكن اعتباره نوعا من الاحتيال الفكري Escroquerie intellectuelle.

أما **لخضر عزي**[20]، فإنه يطرح، في معرض قراءته لكتاب **مصطفى مقيدش** ("الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد")، جملة من التساؤلات حول مصداقية الإحصائيات الرسمية الخاصة بحساب النمو، وربطها بإشكالية السوق الموازية والموارد المالية الهامة المعبأة فيها (على حساب الاقتصاد الرسمي والقطاعات المنتجة) : "الحساب النمو الاقتصادي في الجزائر يظهر وحسب بعض الدراسات أن طرق تقدير الناتج الداخلي الخام تظهر وأنها قابلة للنقاش والتعليل، وعليه هل يمكن اعتبار الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالنمو قابلة للاستغلال المعلوماتي في مجال التحليل الاقتصادي ؟ بمعنى آخر هل يمكن استخدامها في الجانب التوقعي العلمي ؟ إذا ما علمنا وحسب ما نشر من دراسات أن هناك مبالغا متداولة تقدر بحوالي 14 مليار دولار في السوق الموازية سنة 2002 ، فما هي القطاعات التي يمولها هذا المبلغ وما هي درجة تسريعه ؟"

ومن جانب آخر، يتطرق **بشير مصيطفى** في بحثه حول الفساد الاقتصادي[21] إلى العلاقة المتينة بين النمو الاقتصادي القوي وتطبيق معايير الحكم الصالح (أو الراشد) من جهة، وتأثر معدلات النمو بشكل كبير بدرجات الفساد (حيث تخصص الموارد على غير أساس النمو وإنما على أساس الريع المتوقع منها) من جهة أخرى. ويشير **مصيطفى** في هذا المجال إلى بحث **ماجد عبد الله المنيف** الذي توصل من خلاله إلى أن "الفساد يكون كبيرا إذا تعلق الأمر بمشروعات البنية التحتية، مما يشجع على توجيه الإنفاق الرأسمالي (الإنفاق من رأس مال الاستثمار) كمحفز للنمو إلى الكم الهائل من مشروعات البنية التحتية لدى الدول المعروفة بالفساد الاقتصادي".

وهكذا، فإن مسألة الحكم الراشد (أي حسن الحكم أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع) وارتباطها بالشفافية وتوسيع نطاق المساءلة تبقى أيضا إحدى أهم الإشكاليات المطروحة في الجزائر عندما يتعلق الأمر بتقييم أداء الاقتصاد الوطني.

خلاصة : بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، نستنتج أن أثر سياسة الإنعاس الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام؛ وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشا، باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية خاصة)؛ وأن مساهمة قطاع الصناعة (الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم) في هذا النمو كانت، على العموم، ضعيفة.

فهذه النتائج المتواضعة نسبيا، مقارنة بحجم بالموارد المالية الموظفة، تمكن من القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج (المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها)، لا يزال بعيد المنال. وسبب ذلك، في تقديرنا، هو غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية. كما أن البيئة المؤسساتية غير الملائمة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حاليا (المنتظر منه لعب الدور الحاسم في تنشيط الاقتصاد الوطني، في ظل اقتصاد السوق) تشجع أكثر على البحث عن مصادر الريع، بدلا من الإبداع والأنشطة المنتجة للثروة.

ملحق الجداول

جدول (1) : أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال الفترة 2001 – 2009

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن م خ *الاسمي (بملايير الدينارات)	4.227	4.522	5.252	6.149	7.561	8.514	9.362	11.069	10.017
مؤشر أسعار الاستهلاك	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.1
ن م خ بالحجم (بملايير الدينارات)	4.084	4.425	5.074	5.878	7.420	8.364	9.011	10.602	9.531
نمو ن م خ (%)	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
ن م خ خ م** بالحجم	2.688	2.979	3.268	3.660	4.130	4.551	5.076	5.816	6.572
نمو ن م خ خ م (%)	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.4	6.1	9.3
عدد السكان (ملايين نسمة)	30,879	31,357	31,848	32,364	32,906	33,481	34,096	34,591	35,268
النمو السكاني (%)	-	1.5	1.5	1.6	1.6	1.7	1.8	1.4	1.9
ن م خ للفرد (بآلاف الدينارات الثابتة)	132	141	159	181	225	249	264	306	270
سعر الصرف المتوسط المرجح دج/دولار	77.26	79.68	77.34	72.06	73.35	72.64	69.37	64.58	72.63
ن م خ للفرد بالدولار	1.711	1.771	2.060	2.522	3.074	3.499	3.809	4.746	3.720

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستخلصة من منشورات الديوان الوطني للإحصاء، ومن التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة – مصالح رئاسة الجمهورية- نوفمبر 2008 ، وكذا تقرير صندوق النقد الدولي لشهر مارس 2011.

* **ن م خ:** الناتج المحلي الخام

** **ن م خ خ م**: الناتج المحلي الخام خارج المحروقات

جدول (2) : معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %) خلال الفترة 2001-2009

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-6,0	0,92
الفلاحة	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0	5,3	6,5	6,4
الصناعة	2,0	2,9	1,5	2,6	2,5	2,8	0,8	4,4	4,7	2,6
الأشغال العمومية والبناء	2,8	8,2	5,5	8,0	7,1	11,6	9,8	9,8	9,2	8,0
الخدمات	6,0	5,3	4,2	7,7	6,0	6,5	6,8	7,8	6,8	6,3

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستخلصة من التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة – مصالح رئاسة الجمهورية- نوفمبر 2008، و تقرير صندوق النقد الدولي لشهر مارس2011، ومجلة "دراسات اقتصادية" الصادرة عن مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية – العدد 16- جويلية 2010.

جدول (3) : متوسط الإنتاجية الإجمالية لليد العاملة خلال الفترة 2006-2009

	2006	2007	2008	2009
ي ع ن م *(ملايين الأشخاص)	8,5	8,7	9,1	9,4
ن م خ بالحجم/ي ع ن م (بآلاف الدينارات)	984	1.035	1.165	1.013
ن م خ خ م بالحجم/ي ع ن م (بآلاف الدينارات)	535	583	639	699
ن م خ خ م/ ي ع ن م خ م** (بآلاف الدينارات)	548	597	635	714

المصدر: من إعداد الباحث، * **ي ع ن م**: اليد العاملة النشطة المشغلة، ** **ي ع ن م خ م**: اليد العاملة النشطة المشغلة خارج المحروقات

الإحالات والمراجع :

[1]- هذه الطريقة "التراكمية" لمختلف برامج الاستثمار العمومي التي اعتمدتها الحكومة منذ 2005، أي أن كل برنامج جديد يعتبر امتدادا لسابقه ويحتوي قواميه المالي والمادي، قد أثارت نوعا من الالتباس أو الحيرة لدى الجمهور والإعلاميين، وحتى لدى بعض المحللين الاقتصاديين الذين طرحوا عدة تساؤلات حول "ضخامة مبلغ 286 مليار دولار المخصص للبرنامج الجديد (توطيد النمو)". وربما كان مرد هذا الخلط إلى النقص في الإعلام من طرف السلطات العمومية المعنية آنذاك.

[2]- خالد واصف الوزني & أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2006، ص.325.

[3]- J.Brémond, Mieux comprendre l'économie , Éditions Liris, Paris, 1991, P.232.

[4]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص.37.

[5]- Citées par E.Baldacci, B.Clements et S.Gupta , Utiliser la politique budgétaire pour stimuler la croissance, in F&D,FMI- Décembre 2003, pp. 28-31.

[6]- روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص. ص. 9-10.

[7]- P.Deubel (sous la direction de…), Dictionnaire d'analyse économique et historique des sociétés contemporaines , Pearson Éducation, Paris, 2009 p.100.

[8]- Citées par Y.Benabdallah, Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement, p.5.
http://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/Communications%20PDF/Texte%20Benabdallah.pdf

[9]- نفس المرجع السابق، ص4.

[10]- نفس المرجع السابق، ص.4

[11]- M.Bellataf, Economie du Développement , OPU, Alger, 2010 , P.17.

[12]- يتعلق الإبداع هنا بتطور المؤسسة ككل (التحسينات التقنية التي تسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج) وبمنتجاتها (طرح منتجات جديدة في السوق). والتشديد على أهمية الإبداع التقني يعني التأكيد على تفوق مبادرات المنتجين.
F.Teulon, Vocabulaire économique (Collection Que sais-je), Editions Bouchène, Alger , 1996, P.68.

[13]- Elwatan quotidien du 07/ 07/ 2011.

[14]- ناصر مراد، الاستثمار في رأس المال الفكري – مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية العدد 10 – مارس 2008 ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية – الجزائر. ص ص. 73 و 84.

[15]- Rapport du FMI sur l'Algérie n°11-39 du mois de mars 2011, P.21(Panel 1.Algérie. Principaux indicateurs économique).

[16]- التيار الأول لكل مبلغ أصلي من الإنفاق العمومي ينتج عنه ادخار (أو اكتناز) بنسبة حوالي 40 % (متوسط الميل الحدي للادخار e = 0.401)، واستهلاك بنسبة حوالي 60 %. كما أن 80 % من هذه النسبة الأخيرة، أي الاستهلاك، تستعمل كواردات إضافية من السلع والخدمات، و 20 % المتبقية كنفقات إضافية على السلع والخدمات المحلية. وفي المحصلة، فإن النفقات المحلية المتمثلة في هذه النسبة الأخيرة فقط هي التي تعود للدورة الاقتصادية الداخلية لحفز الطلب من جديد. أما الادخار والإنفاق على الواردات فإنهما يمثلان التسرب الحاصل في الإنفاق الداخلي، أي أنهما لا يساهمان في زيادة التشغيل ورفع الدخل الوطني (لاسيما فيما يتعلق بالواردات الموجهة للاستهلاك النهائي، أي التي ليس لها علاقة بالاستثمار أو بمدخلات الإنتاج).

A.Lamiri, Nous ne savons pas transformer la rente en développement durable, in Elwatan quotidien du 22/04/2OO9.

[17]- A.Lamiri, Nous avons besoin d'une institution unique qui mobilise les meilleurs intelligences, in Elwatan SupEco du 12 au 18/03/2007.

[18]- **هافيلمو**، جائزة نوبل في الاقتصاد وأحد أكبر المنظرين الكينزيين.

[19]- Y.Benabdallah , Parler de croissance en Algérie serait une escroquerie intellectuelle, in Elwatan SupEco du 25/04/ au 01/05/2011.

[20]- لخضر عزي، قراءة وعرض لكتاب مصطفى مقيدش ("الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد")، مجلة دراسات اقتصادية العدد9-جويلية 2007 ، ص. 13.

[21]- بشير مصيطفى، الفساد الاقتصادي – مدخل إلى المفهوم والتجليات، مجلة دراسات اقتصادية العدد 6 – جويلية 2005 ، ص. 20.

الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر

بن شعيب نصر الدين* & شريف مصطفى**
جامعة تلمسان - الجزائر

ملخص : يهدف بحثنا إلى إبراز دور الجماعات لمحلية وعلى رأسها البلدية في إحداث وتفعيل التنمية المحلية، انطلاقا من الوسائل المتاحة (وسائل مادية، مالية، بشرية...)، فالمتتبع لواقع هذه الجماعات يرى تناقضات كثيرة بين مهام التنمية الموكلة إليها وما يتجسد قي الميدان. تناقضات تطال كل الفاعلين من إدارة وتشريع ومسؤولين ومواطنين من كل الشرائح والمستويات. نحاول تقديم تحليلا لهذه التناقضات وإبراز أهمها. سعيا منا لإثراء هذا المجال بمزيد من الشرح والتفسير وفهم الظاهرة لأجل اتخاذ القرار الصائب.

الكلمات المفتاح : الجماعات الإقليمية، التنمية المحلية، المصادر المالية، الجباية المحلية، التقسيم الإداري، الموارد البشرية.

مقدمة : تعتبر الجماعات الإقليمية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبينها لقلة مردوديتها أو طول آجالها.

من هذا المنظور، فالجماعات المحلية هي تعبير جغرافي محدد إقليميا، تجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة، وبغية التجسيد الأمثل للأهداف المركزية، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة، وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى.

وعلى الغالب يعتبر عنصر التنمية المحلية أهم هذه الصلاحيات ما دام أن ضبط مفهوم التنمية أخذ في الآونة الأخيرة يمتد إلى مجالات أوسع من تلك التعريفات الكلاسيكية (التنمية والبيئة، التنمية والمحيط، التنمية المستدامة...).

ولأجل تجسيد هذا الدور أُرفقت هذه المهام بمصادر تمويل مختلفة ومتنوعة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورسوم مماثلة وحقوق ومداخل الأملاك وغيرها، غير أن حجم هذه المصادر أضحى لا يتوافق وحجم الصلاحيات المحلية المتنامية، كما أن استئثار الإدارة المركزية بحصة الأسد من الجباية العادية، واستحواذ المدن الكبرى دون سواها على الأنشطة الاقتصادية، زاد من تفاقم الأزمة، بينما تبقى غالبية البلديات عاجزة عن تمويل مصاريف التسيير.

كما أن للبعد الإيديولوجي الذي كان يغذي القرار السياسي أثر كبير في تقليص مصادر التمويل وخاصة التقسيم الإداري لسنة 1984 والذي بررته حجة تقريب الإدارة من المواطن، فأفرز أكثر من 600 بلدية عاجزة هيكليا، والذي تسبب من جهة أخرى في تشتيت المصادر الجبائية على جماعات إقليمية المتناثرة، بالرغم من إدخال العديد من الإصلاحات والتعديلات على النظام الجبائي انطلاقا من إصلاحات 1992. وعليه، **كيف يمكننا تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية في ظل أوضاع متناقضة كهذه ؟**

1. الدور التنموي للجماعات المحلية

تحتل الجماعات المحلية المركز القاعدي وتعتبر الخلية الأساس وحجر الزاوية التي تربط المواطن بالدولة، كما أنها الإدارة الأكثر قربا من المواطن، من مشاكله وشكاويه.

لقد ذكر ميثاق طرابلس في حديثه عن البلدية أن أجهزتها ستختار بطريقة الانتخاب وإنه ستكون لها صلاحيات خاصة تمارسها في ظل وصاية السلطة المركزية[1]، ثم جاء أول دستور للجزائر سنة 1963 لينص في مادته (09) على : " أن المجموعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدية هي البلدية "[2]، وتعززت هذه الأهمية بصدور أول قانون بلدي سنة 1967، حيث تنص المادة الأولى منه على أن : "البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية..."[3]. ثم تعززت هذه الإدارة بالقانون الولائي سنة 1969.

كما أكد على أهمية هذا المرفق دستور 1989 المعدل، رغم التوجه الأيديولوجي الجديد، فنص في مادته (15) على أن : "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية ". و اختتمت بتعريف القانون البلدي لسنة 1990 في

* n_benchaib@yahoo.com
** mus_charif@yahoo.fr

مادته الأولى، حيث يعتبر أن : "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوجد بموجب القانون"[4]. إن الاعتراف بأهمية هذا المرفق من خلال النصوص التشريعية يدعونا لمعرفة مدى الصلاحيات التي خص بها في مجالات التنمية.

1.1. البلدية و مجالات التنمية : خصت البلدية بجملة من الصلاحيات في مجالات التنمية وذلك منذ اعتماد أول قانون لها سنة 1967، ثم جاء القانون البلدي الجديد على إثر التعديل الدستوري لسنة 1989، والذي نص على التوجه نحو اقتصاد السوق واعتماد التعددية الحزبية. وخصص القانون المذكور لهذا المرفق جملة من الصلاحيات المحددة أدرجت ضمن باب مستقل تحت عنوان : "صلاحيات البلدية" والمتمثلة في[5] :

التهيئة والتنمية المحلية، التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز، التعليم الأساسي وما قبل المدرسي، الأجهزة الاجتماعية والجماعية؛ السكن، حفظ الصحة والنظافة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية.

من خلال هذا السرد الوجيز لاختصاصات البلدية في مجال التنمية، يمكن استخلاص مدى أهمية هذه المؤسسة.

2.1. الولاية و مجالات التنمية : اعتبرت الولاية منذ نشأتها جماعة عمومية إقليمية ولها اختصاصات سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية وهي أيضا منطقة إدارية للدولة[6]، ثم عزز بقانون 1990 الذي رسخ أهمية التنمية المحلية لهذه الجماعة العمومية في بابه الثالث -اختصاصات المجلس الشعبي الولائي- : "يتخذ المجلس الشعبي الولائي كل إجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصة بكل ولاية"[7]، ولاسيما : الفلاحة والري، الهياكل الأساسية الاقتصادية، التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي والسكن. ومختصر القول أن للجماعات المحلية الدور المركزي و المحوري في عملية تنمية الإقليم، بما يتناسب ويكمل التنمية الشاملة للوطن ككل. كما استفادت من الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية لأجل تجسيد هذه المهام والصلاحيات برامج على أرض الميدان.

اتضح بالممارسة الميدانية لدى هذه الجماعات أن هنالك العديد من المفارقات لمزاولة كل هذه الاختصاصات، وعليه أضحى من الصعب على العديد منها مواكبة المطالب العمومية.

2. مفارقات التنمية المحلية

يمكن حصر جملة العراقيل من وجهة نظرنا في أربعة عوامل تتمثل في : التقسيم الإداري، إشكالية النظام الجبائي المحلي، عدم تطابق الموارد مع الأعباء وأخيرا ضعف الموارد البشرية.

1.2 . التقسيمات الإقليمية وأثرها على الجماعات المحلية : للتقسيمات الإقليمية التي مرت بها الجماعات المحلية في الجزائر آثار وانعكاسات متباينة على تمويل هذه الأخيرة و بالتالي إمكانية إحداث تنمية محلية :

1.1.2 التقسيمات الإقليمية ما قبل لسنة 1984 : اصطنعت السلطات الفرنسية المحتلة 1535 بلدية في الجزائر، لم يكن لها أي تجانس سوى خدمة المصالح الفرنسية[8]، وفي سنة 1963 صدر المرسوم[9] المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات بحيث أدى إلى تخفيض عددها إلى 676 بلدية، وتم تجميعها نحو متوسط عدد سكان يقدر 18 ألف ساكن في البلدية الواحدة، (أنظر الجدول (1)) .

كرّس دستور 10 سبتمبر 1963 رسميا وعلنيا المكان الهام للبلدية في تنظيم الدولة، بحيث نصت المادة التاسعة (09) على أن: "المجموعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدة هي البلدية". وقد كان للتقسيم الإقليمي لسنة 1963 أكبر نتيجة إيجابية تحققها السلطات المركزية على المستوى الإداري، الشيء الذي جعلها تفكر جدية في تجسيد تلك الأفكار المذهبية التي خصت مؤسسة البلدية منذ صدور ميثاق طرابلس ثم نصوص جبهة التحرير الوطني التي جعلت من أن إصلاح البلدية هي قضية ذات أولوية وأعلنت أنها مؤسسة تحتل المكان الأول من الأهمية[10].

لقد كان لإجراء تخفيض عدد البلديات وتجمعها في حدود 676 بلدية أثر جد إيجابي، بحيث أدى إلى تخفيف وبصورة محسوسة من أعباء تسيير البلديات وأقامت لها أساسا ماليا وبشريا أكثر نفعا.

كما كان هذا الإجراء بمثابة الحدث الفعال الذي استطاعت به الدولة رد الاعتبار إلى أجهزتها القاعدية بتحسين سيرها، وتمكينها من استرجاع تلك الصلاحيات التي فقدتها في مرحلتها الأولى من الاستقلال، بضبط الموارد البشرية وحسن تسخيرها للمهام والوظائف، وضبط الموارد المالية التي أصبحت تسترجعها تدريجيا وفق نسبة نمو الأنشطة التجارية والصناعية المحلية،

ومن ثم بدأت تتكفل بالوظائف الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المنوطة بها. إلى أن جاء التقسيم الإداري لسنة 1974[11] بإضافة 28 بلدية ليصبح العدد النهائي 704، غير أن هذه الزيادة لم يكن لها أي تأثير على المستوى الوظيفي لهذه البلديات، أنظر الجدول (2).

2.1.2. التقسيم الإداري لسنة 1984 : جاء التقسيم الإداري لسنة 1984[12] بإضافة جملة من الولايات وعدد هام من البلديات إلى تلك الموجودة، فارتفع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية، وعدد البلديات من 704 إلى 1541 أي بإضافة 837 بلدية جديدة.

لقد اتخذ هذا الإجراء في الوقت الذي قارب فيه برميل النفط 40 دولارا (سنة 1985) بحيث ساد الاعتقاد أن أي نقص في الجباية العادية تعوض عن طريق الجباية البترولية[13] غير أن التقسيم الإداري الجديد أفرز عددا من السلبيات نذكر منها :

- ازدياد في عدد البلديات القروية عديمة الدخل لا ترتكز على أي حياة اقتصادية أو مالية (ثلثي 2\3 البلديات العاجزة ريفية[14]).

- ظهور أكثر من 600 بلدية اصطناعية تحتاج إلى توظيف جديد[15].

- لم يصاحب هذا الإجراء وسائل لترقية الاستثمار في هذه البلديات وبالتالي خلق العمالة.

- زيادة عدد الموظفين الذي استلزم مضاعفة ميزانيات التسيير دون أي مورد مالي لتغطية ذلك.

- الانخفاض الحاد لأسعار البترول الذي شاهدته سنة 1986 والذي أدى إلى انخفاض عائدات الجباية البترولية إلى 54.18% انعكس سلبا على المساعدات المخصصة من طرف الدولة للجماعات المحلية.

- تشتيت الحصيلة الجبائية، حيث أن الحصيلة التي كانت توزع على 704 بلدية و 31 ولاية أصبحت تتشارك فيها 1541 بلدية و 48 ولاية.

فهذه الإجراءات الجديدة أدت إلى بداية ظهور عدد من البلديات العاجزة ابتدءا من سنة 1986، 1987 و 1988 بـ 52، 63 و 96 بلدية على التوالي (أنظر الجدول (3)). وهكذا بدأ العجز ينمو عاما بعد عام وأعباء الصندوق المشترك للجماعات المحلية تتزايد لمواجهة هذا العجز ولكن دون جدوى بحيث بدأ يتضاعف ابتداء من سنة 1990 بـ 164 إلى 1248 بلدية سنة 1998 ليستقر في حدود 1.100 أي ¾ بلديات الوطن[16]، (أنظر الجدول (4))، من خلاله يظهر جليا أن عدد البلديات العاجزة تضاعفت بحوالي 07 مرات من سنة 1990 إلى 2005 بينما في نفس الفترة تضاعف مبلغ العجز إلى قرابة 45 مرة، كما أن الولايات لم تسلم أيضا من هذا العجز وإن كان بنسب أقل.

يعتبر العجز المالي لميزانيات الولايات حادث استثنائي قليلا ما يحدث فأكبر عدد مسجل كان سنتي 1997 و 1998 بسبع حالات ليتقلص إلى حالة واحدة لسنوات 2002، 2003 و 2005 (أنظر الجدول (5)).

ما كان ليحدث تزايد عدد البلديات العاجزة بهذه الكثافة لولا التقسيم الإداري الجديد الذي أحدث بلديات جديدة عاجزة بالنشأة[17]، بلديات لا تستند إلى مورد مالي أو نشاط اقتصادي، بحيث كان القصد توسيع أجهزة الدولة لتشمل كل التراب الوطني، وتقريب الإدارة والخدمة العمومية من المواطن، حتى وإن وجد في مناطق معزولة من الوطن ؛ هذه الانشغالات بقدر ما كانت ذات أهداف نبيلة تغلب فكرة خدمة المواطن بقدر ما كانت مثالية تخدم أهداف إيديولوجية فحسب. وإلا كيف يمكننا التسليم بإنشاء أو تجسيد مؤسسة في محيط يفتقد إلى أي حياة اقتصادية كما جاء في الدراسة الإحصائية والمالية للبلديات للمركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط (CENEAP 1997) أن ما يناهز 600 بلدية أنشأت اصطناعيا لا تستند إلى أي مورد مالي تجعلها تستمر في تقديم الخدمات العمومية طول حياة وجودها. فالتقسيم الإداري الجديد قد ساهم بقدر كبير في تفاقم أزمة البلديات العاجزة، عدديا وماليا.

إن أعباء البلديات عديدة ومتنوعة، فزيادة على اختصاصاتها التقليدية من إنشاء وتسيير وتنظيم المصالح العمومية الإجبارية كإصلاح الطرق والأرصفة وجمع النفايات المنزلية، اقتناء وتسيير والتصرف في الممتلكات، واستنادا إلى وجهتها اللامركزية أسندت للبلديات عدة صلاحيات في مختلف المجالات، كالاقتصاد، والتعمير، السكن، التعليم والثقافة والبيئة[18].

أصبحت الجماعات المحلية العاجزة شبه مشلولة عن أداء هذه المهام وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية المحلية، من بحيث أنها تخضع لتنظيم موحد رغم خصوصيات كل منها، فهنالك بلديات صغيرة وأخرى كبيرة، فقيرة وأخرى غنية، ساحلية وأخرى صحراوية. فكانت النتيجة هذا التباين والتفاوت و بالتالي هذه المفارقة بين الممكن والمستحيل إنجازه.

2.2 . إشكالية النظام الجبائي : ترتكز مالية البلديات بشكل أساسي على المداخل الجبائية، حيث أن هذه الأخيرة تشكل أكثر من 90 % من ميزانية البلديات، بينما لا تتعدى إيرادات أملاكها نسبة 10%.[19] فأهمية إشكالية النظام الجبائي تتحدد بحجم نسبة هذه الموارد إلى ميزانية البلدية.

تشكل هيمنة المصادر الجبائية على مجموع الموارد المالية للبلديات عنصرا بالغ الأهمية من حيث هيكلة النظام المالي، فالارتكاز المطلق على مصادر من صنف معين، يجعل من الصعب على البلدية تفادي أي خلل مالي يكون سببه نقص في تحصيل جبائي.

1.2.2. حدود النظام الجبائي : حسب الدراسات التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط (CENEAP) خلص إلى أن المصادر الجبائية تشكل في الغالب أكثر من80 % من ميزانية التسيير (حسب ما هو موضح في الجدول (6)) الذي يوضح أن كلا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة تحتلان أهم نسبة في هيكل الموارد المالية للبلديات بحيث أن نسبتها تتراوح بين 81 إلى 88 % من مجموع الموارد.

وهذا الاستناد شبه المطلق للبلديات على الموارد الجبائية يمثل أشكالا كبيرا، من حيث أن القانون قد أجبر البلديات على توازن ميزانياتها، ففي حالة حدوث خلل أو نقص في تحصيل الموارد الجبائية التقديرية، تصعب عملية إعادة توازن الميزانية لولا تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية. و تتجلى آثار نقص التحصيل على مستويين :

- العجز على مستوى الجماعات المحلية : إن هيمنة المصادر الجبائية على مجموع الموارد المالية للبلديات يشكل عنصرا بالغ الأهمية من حيث هيكلة النظام المالي، فالارتكاز المطلق على مصادر من صنف معين، يجعل من الصعب على البلدية تفادي أي خلل مالي يكون سببه ضعف في تحصيل جبائي.

أن القانون قد أجبر الجماعات المحلية على احترام مبدأ توازن الميزانية ففي حالة حدوث نقص في التحصيل، تحدث حالة عجز يصعب تداركه لولا تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية. فمبدأ الاستقلالية يفرض على الجماعات المحلية احترام قاعدة التوازن على اعتبار العجز المحقق لا يمكن مواجهته عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب أو الرسوم أو اللجوء إلى عملية الاقتراض على غرار ميزانية الدولة.

- العجز على مستوى الصندوق المشترك للجماعات المحلية : أوكلت مهمة إعادة التوازن لميزانيات الجماعات المحلية للصندوق المشترك للجماعات المحلية[20] الممول أصلا من بعض الاقتطاعات الإجبارية من الميزانيات المحلية ونسب بعض الضرائب والرسوم. إلا أن هذا الصندوق بدأ يعرف هو أيضا بعض العجز في الآونة الأخيرة لثلاثة أسباب عدة نذكر منها :

- العدد المتزايد و الكبير للبلديات العاجزة.
- تكليف الصندوق بدفع إعانات تسيير الحرس البلدي و التي تتعدى على الغالب 40 % من ميزانيته.
- إلغاء ضريبة الدفع الجزافي حيث كان يستأثر بحصة الأسد (70 %).

من سنة 1986 إلى 1993 كانت نسبة التغطية مطلقة أي أن الصندوق كان يغطي العجز بنسبة 100% وابتداء من 1994 بدأت نسبة التغطية تتراجع إلى حدود 68% ويعزى الصندوق هذا التراجع من سنة 1994 إلى تحمله لأعباء الحرس البلدي التي أوكلت إليه بموجب التعليمة الوزارية المشتركة رقم 52 المؤرخة في 21 جانفي 1995 التي تحدد إجراءات التكفل بنفقات الحرس البلدي إلى أن وصلت نسبة التغطية لإلى حدود 56.51% سنة 1999 (أنظر الجدول (7)).

2.2.2. تبعية النظام الجبائي للدولة : تتمثل تبعية النظام الجبائي للعديد من الدول في عدم وجود أو الاعتراف بوجود سلطة جبائية للجماعات المحلية[21]، فلا ضريبة إلا بموجب قانون. ولقد تبنت الجزائر هذا النظام، بحيث تنفرد الدولة بقرار إنشاء أو إلغاء الضرائب والرسوم، تحديد الوعاء والمعدلات، كما تقرر أيضا عملية تحصيل هذه الضرائب بمصالحها الخاصة، وتنفرد من ذلك بالحصة الأكبر من مبالغ الجباية.

كما أن عملية تحصيل مختلف الضرائب والرسوم هي من صلاحيات الدولة ليس للبلديات أي دخل في هذه العملية سوى استلام حصصها سنويا من مديريات الضرائب، كما أن عملية توزيع الموارد الجبائية على مختلف البلديات يتم عن طريق هذه المصالح التابعة مباشر للدولة (وزارة المالية)، ليس للبلديات أية سلطة للطعن أو الرفض.

3.2.2. هيمنة الدولة على المصادر الجبائية : حسب التقرير النهائي للجنة الوطنية للإصلاح الجبائي المقدم سنة 1989، خلصت إلى أن نسبة العائد الجبائي للدولة يشكل 75% بينما النسبة المخصصة للجماعات المحلية لا تمثل سوى 25% من مجموع الإيرادات الجبائية قبل الإصلاح الجبائي سنة 1992.

غير أنه وبعد الإصلاحات الجبائية بدأت تعرف هذه النسبة انخفاضا إلى حدود 19 % سنة 2003 دون أن تتعدى بأي حال من الأحوال نسبة 24 %، سنة 2006، وعليه تبقى هيمنه الدولة على الموارد الجبائية مستقرة ودون مراجعة، فكيف يمكن إحداث تنمية محلية بالإبقاء على هيمنة الدولة على المصادر المالية (أنظر الجدول (8)).

3.2. عدم تطابق الموارد مع الأعباء : لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة عجز أغلب البلديات غير أن التحاليل أظهرت أن الأسباب الأساسية تكمن في عدم تطابق الوسائل مع المهام الموكلة إليها[22]، لوحظ هذا التعارض بين أعباء البلدية وبين مواردها المتاحة منذ زمن بعيد، بحيث أنه قد اعتمد قانونها قبل الولايات وأسندت لها مثل هذه الصلاحيات وهي لا تزال حديثة العهد بالاستقلال، واعتبارا لهذه الوضعية، كانت ندرة الموارد المالية سيدة الموقف، واضطرت الدولة والظروف هذه الاعتراف بوجود فروق بين ندرة الموارد وحجم الأعباء الملقاة على عاتقها[23].

وبهدف التجسيد الأمثل للصلاحيات والتقدير الأحسن للاعتمادات، عمدت اللجنة الوزارية المشتركة لأجل إصلاح الجباية المالية المحلية سنة 1989 إلى إعداد بطاقة استفسارية تخص البلديات، تبرز فيها المبالغ المخصصة بكل نشاط من مواردها المالية الذاتية والاحتياجات الحقيقية لكل نشاط منها، ثم الفرق بين الاعتمادات المخصصة والاحتياجات الحقيقية بكل نشاط. ولقد تم إعداد جدول ابتداء من هذه البطاقات الاستفسارية وكانت النتيجة أن جل القطاعات تحتاج إلى أكثر من ضعف الاعتمادات المتوفرة لديها، ولتأمين السير الحسن لأي قطاع ومواجهة أعبائه يحتاج إلى مساعدات كبيرة من الدولة، فعلى سبيل المثال تحتاج البلديات لإنجاز الهياكل الأساسية أربعة (04) أضعاف الاعتمادات المتوفرة لديها، إنجاز الطرق وجلب المياه الصالحة للشرب، التطهير والإنارة العمومية تحتاج إلى قرابة الضعفين، النشاط الاجتماعي يحتاج إلى أكثر من الضعفين، الشباب والرياضة يحتاج إعتمادات تفوق (05) أضعاف المتوفرة لديها. هذا على سبيل المثال لا الحصر، حيث من مجموع 06 مليار دينار كاعتمادات متوفرة، يجب على الدولة توفير ما يفوق 03 مليار دينار جزائري. (أنظر الجدول (9)).

وبالرغم من إصلاحات القانون البلدي لسنة 1990، إلا أن الأوضاع زادت تدهورا، حيث أن البلديات عجزت عن تغطية حاجيات معظم القطاعات بمبالغ مختلفة مجموعها يتعدى 17 مليار دينار (أنظر الجدول (10)).

4.2. ضعف الموارد البشرية : تتميز البلديات عن سائر المؤسسات الأخرى في كونها تتكون من جهاز إداري يتم تعيينه بطرف التوظيف العادي – الإعلان والمسابقة والتعيين... – وجهاز تسييري يتم بطرق الاقتراع أو الانتخاب العام، وسوف نتطرق إلى تكوين هذين العنصرين تباعا.

1.4.2. تركيبة وأعباء المستخدمين : تشكل مصاريف المستخدمين عبئا ثقيلا على ميزانية البلديات من حيث أنها تشكل أكبر نسبة من اعتماداتها، كما أن تركيبة هذه الشريحة من حيث سوء التكوين و قلة الكفاءات غالبا ما يحول دون تقديم الخدمات بالشكل الجيد والفعال.

أ) ثقل أعباء المستخدمين : تمثل الاعتمادات المخصصة لأجور ومرتبات الموظفين الدائمين 75% من ميزانية التسيير، فهذه النسبة إذن وحجم المبالغ التي تمثلها، تشكل عبئا كبيرا على البلديات الضعيفة والمتوسطة الموارد التي غالبا ما تعجز عن تسديدها إلا بعد اللجوء إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

يمثل ثقل هذه المصاريف على الموارد المالية للبلديات غالبا المؤشر الحقيقي على الصحة المالية للمؤسسة العمومية وكذا مؤشرا عن طبيعة تسيير البلديات، كما أنه يعتبر أيضا مؤشر على محدودية القدرة الادخارية لهذه الأخيرة، أي أن حجم هذه المصاريف تشكل عائقا للادخار، فنسبة ما يقل عن 30% من الموارد المالية المتبقية عليها أن تكفي لمواجهة مصاريف التسيير الأخرى والإبقاء على النسبة القانونية (10%) المقتطعة لقسم التجهيز والاستثمار العمومي، الشيء الذي غالبا ما يكون مستحيلا.

فهذه النسبة العالية المخصصة لأجور الموظفين تحد وتضعف من قدرة البلديات على الادخار، وبالتالي قدرتها على التمويل الذاتي، وعجز أكثر من 1100 من أصل 1541 بلدية برهان قطعي على ما سبق ذكره. إن حجم المبالغ المخصصة تستوجب منا التوقف لمعرفة تركيبة العنصر البشري للبلديات.

ب) تركيبة مستخدمي البلديات : تتكون تركيبة مستخدمي البلديات من ثلاثة أصناف :

- **الإطارات :** وهم جملة الموظفين الحاملين لشهادات جامعية عالية أو ما يعادلها من شهادات الكفاءة، والذين لهم القدرة على التصور، فهم النصوص وتفسيرها.

- **أعوان التحكم** : وهم الموظفين المؤهلين الحاملين لدرجات المعاونين الإداريين (كتاب إداريين وملحقين إداريين) وتقنيين ساميين.

- **أعوان التنفيذ** : وهم الأعوان الذين يمارسون نشاطات جزئية لا تتطلب أية كفاءة وهي في بعض الأحيان مجرد تمهين على المدى القصير.

حسب إحصائيات المديرية العامة للوظيف العمومي (سنة 2009)، إن العدد الإجمالي لموظفي البلديات الدائمين يقدر بـ 201.113 و التي تشكل 12.11 % من مجموع مستخدمي الوظيف العمومي موزعة على الشكل التالي :

- الإطارات 7.70 % ، أعوان التحكم 6.84 % و أعوان التنفيذ 85 %.

يتضح من الجدول المرفق ضعف التأطير الذي يمثل 7.70% مقابل تضخم في عدد أعوان التنفيذ والذي يمثل 85%. إن ضعف التأطير لا يمكنه أن يستجيب للمتطلبات العمومية. وهذا يمثل الإشكال الأول للبلديات، فهذه الأخيرة التي عليها أن تواجه الطلبات العمومية العاجلة والآجلة للمواطنين تعاني من نقص فادح في التأطير، فعلى مستوى 1541 بلدية هنالك 15.493 إطار يحمل شهادات التعليم العالي، وهنالك 800 بلدية لا تتوفر على إطار جامعي لسبب نقص الموارد المالية أو لسبب بعدها وعزلتها.[24] ومقارنة مع الإدارات الأخرى يلاحظ أن إدارة البلديات هي الأسوأ من حيث التأطير وكذا أعوان التحكم 7 %، في حين أن المصالح غير الممركزة يشكل فيها الإطار نسبة 23 %، أعوان التحكم 45 % وأعوان التنفيذ لا تتعدى نسبتها 31 %. يبقى التأطير إذا، بعيدا كل البعد عن مقاييس النجاعة. (أنظر الجدول (11)).

كما أن المستوى الدراسي لمستخدمي البلديات يبرز بوضوح هذا التدني الكبير في الأداء للخدمات العمومية، حيث تشكل شريحة المستويات الدنيا من التعليم نسبة 83.02% والذي يغلب في القطاع التقني على القطاع الإداري، وعلى اعتبار أن أصحاب المستويات الدنيا هم أعوان التنفيذ، فذلك يفسر عامل تدني الأداء وخاصة ما يتطلب نوع من التأهيل (أنظر الجدول (12)).

وبالرغم من وجود هذه العلة لم تكن هذه الشريحة من الموظفين تستفيد من الدورات التكوينية للرفع من مستواها التأهيلي حيث لاحظ المركز الوطني للدراسات التطبيقية من أجل التخطيط (CENEAP) أن العدد الأكبر من أعوان التحكم وأعوان التنفيذ لم يستفيدون من أدنى تكوين، حيث أن[25] :

- 90 % منهم لم يستفيدوا من دورات تكوينية.

- 10% منهم فقط من استفاد من دورات تكوين في مجالات التقنيات الإدارية، كالعمران، المالية، الصفقات العمومية، الإعلام الآلي، المنازعات، الأرشيف، الحالة المدنية...إلخ.

وعلى غرار أعوان التنفيذ، أشار نفس التقرير إلى الدرجة المتدنية للتحكم في الوظائف من قبل الإطارات لانعدام الربط بين عنصري التكوين التحكم في النصوص القانونية، زيادة على اعتبار أن الأشغال الروتينية تضعف من كفاءة الموظف من حيث أنها تقتل لديه حافز الخلق والإبداع (أنظر الجدول (13)) ، فمن أجل ذلك أقر المشرع بضرورة الدورات التربصية، وإدخال عنصر التجديد والعصرنة في إدارة المصالح العمومية. كما أشار نفس التقرير أن على مستوى البلديات هنالك عدد محدود من **الكتاب العامون** الذين استفادوا من الدورات لتكوينية :

- 82% من المسئولين لم يتابعوا دورات تكوينية. 18% من المسئولين فقط من تمكن من متابعة دورات تكوينية، في التسيير المالي، الحالة المدنية، الموارد البشرية، الأرشيف والعمران.

3. إعادة اعتبار للنشاط التنموي للجماعات المحلية

كبلت النصوص التنظيمية غير المرنة البلديات ولم تترك لها فجوة المناورة بحسب إمكانياتها المتاحة، الشيء الذي أدى إلى جمود التسيير الداخلي، كما أن قلة خبرة المنتخبين وضعف عنصر التأطير أوغل هذه المؤسسات في انحرافات يصعب تجاوزها. بحيث تطورت ديونها من 05 ملايين دينار سنة 1995 إلى 22 مليار سنة 1999 لتصل إلى 48 مليار دينار سنة 2006 لـ 990 بلدية فقط[26].

وكمسعى للتخفيف من حدة هذه المديونية لجأت الدولة إلى تطهير جزء منها عبر قوانين المالية، حيث خصصت 06 ملايير دينار في قانون المالية التكميلي لسنة 2000[27]، 08 ملايير دينار لنفس الغرض في الميزانية الأولية لسنة 2001[28]، 6 ملايير

دينار في الميزانية الأولية لسنة 2002[29]، 02 مليار دينار بموجب قانون الملية 2003[30] وأخيرا 32 مليار دينار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008[31] ، أي مجموع ما يساوي 54 مليار دينار لمدة تقل عن 08 سنوات.

غير أن هذه الحلول تبقى ظرفية وغير فعالة لسبب أن حالة العجز هذه تمس النظام نفسه. وهذا الإجراء ليس سوى سد ثغرة تتوسع باستمرار، دون معالجة حقيقية للظاهرة، بحيث لا تتسنى هذه المعالجة إلا بدرء المسببات التي أوقعت هذه المصالح في هذه الإشكالية، وأوصلها إلى هذه النتائج السلبية ولازالت. وعلى هذا الأساس يجب مراجعة الصلاحيات المنوطة بالبلديات، ومن ثم إعادة النظر في المنظومة الجبائية ككل مع بعض الإجراءات الوقائية.

1.3. إعادة النظر في الدور التنموي للبلديات : نصت المادة 184 من القانون البلدي لسنة 1990 على أنه : "ترفق كل مهمة جديدة تمنح للبلدية، بجميع الوسائل الضرورية لإنجازها"، فهذا النص الصريح الذي يلح على ضرورة توفير الوسائل الكفيلة بإنجاح أي مهمة، بعيد كل البعد عن الواقع. فحسب الأمثلة التي أوردناها عن الأعباء والموارد، يلاحظ جليا ذلك الفرق الواسع والكبير بين الإمكانيات المتوفرة لتسيير المصالح وبين الاحتياجات الحقيقية لتأمين سيرها بصفة صحيحة وسليمة، إن هذه الحقائق تجبر المشرع الجزائري على إعادة النظر في الصلاحيات والاختصاصات وفق المصادر المحلية المتوفرة، والإمكانيات المتاحة، وبالنتيجة إمكانية السيطرة على القدرات المالية المحلية وتوجيهها بطرق سليمة نحو الأهداف الإنمائية المحلية المسطرة.

1.1.3. الأنشطة ذات النفع المحلي : تعتبر هذه المهام بمثابة الصلاحيات التقليدية التي من أجلها وجدت البلدية خدمة لمواطنيها وتسهيلا لكل أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادي. إن توفير مثل هذه الاحتياجات لا يتم إلا بوجود المرفق العام أو المصالح العمومية والتي هي أجزاء من المصالح المركزية للدولة وعليه فهي المسؤولة على تزويد المواطن بالماء الصالح للشرب ومراقبته وصيانة قنواته. وهي المسؤولة على صرف المياه القذرة تجنبا لانتشار الأوبئة والأمراض. فهذه مجال واسع لحفظ وصيانة صحة المواطن. كما أنها المسؤولة على سلامة الأشخاص وممتلكاتهم وحراستها من كل أعمال النهب والسطو. كما أنها في إطار تسهيل الأنشطة المختلفة للمواطنين تسهر على إنجاز الطرق وتعبيدها وإنارتها، الشيء الذي يؤدي إلى تسهيل وتحفيز الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها الرفع من المستوى مداخيل الجبائية نتيجة عبر انتشار الأنشطة الاقتصادية. وعلى هذا الأساس يمكن إبقاء هذه الخدمات ذات الطابع المحلي من صلاحيات البلدية وإسرار السلطات المركزية على أدائها من طرف البلديات بأحسن وجه.

غير أن البلديات تشرف أيضا على تقديم منافع ذات بعد وطني، يتطلب إمكانيات كبيرة قد ينذر توفرها لدى البلديات.

2.1.3. الأنشطة ذات النفع الوطني : يمكن إجمال هذه المهام أو الصلاحيات في خمسة محاور :

- إنجاز وصيانة المؤسسات التعليمية : لقد أوكل المشرع الجزائري إنجاز المؤسسات التعليمية للبلديات طبقا للمقاييس الوطنية والخريطة المدرسية[32]، كما تقوم بتوفير الأرضية الصالحة لبناء مثل هذه المؤسسات، والسهر على صيانتها بعد الإنجاز، كما أوكلت لها مهام النقل المدرسي لتشجيع الأوليات على الاستمرار في تحفيز أبنائهم على هذه المهمة النبيلة. إضافة إلى تشجيع التعليم ما قبل المدرسي والعمل على ترقيته. غير أن هذا القطاع يكلف البلديات أعباء كبيرة تتعدى بكثير منتوج عشر 1/10 الدفع الجزافي[33] المخصص الذي كان مخصصا لها، بحيث نسبة التغطية لا تتعدى في أحسن الأحوال 30 % من احتياجاتها(لسنة 1996)[34].

- إنجاز وصيانة المراكز الصحية[35] : بالرغم من أن هذه المهام هي من صلاحيات وزارة الصحة إلا أن البلدية مطالبة بإنجاز دور العلاج والمراكز الصحية، والتي تتطلب إمكانيات تفوق بكثير تلك التي تتوفر عليها البلديات.

- إنجاز وصيانة المراكز الثقافية[36] : هذه المؤسسات من صلاحيات وزارة الثقافة، غير أن البلدية مطالبة بإنجازها وصيانتها، الشيء الذي يجعل من المستحيل أن تقوم البلديات بهذه المهام على أكمل وجه، حتى ولو قامت به يعتبر من باب المحافظة على هذه الصلاحية فقط.

- الشبيبة والرياضة[37] : أوكلت أيضا هذه المهمة، مهمة صيانة الهياكل والأجهزة الرياضية وإنجازها إلى البلدية، غير أن هذه المهمة تحمل في طياتها تناقضا كبيرا، من حيث أن المشرع الجزائري قد أجبر البلديات على المساهمة بـ 07 [38]% من ميزانية تسييرها لترقية الرياضة والشباب. وتمثل هذه النسبة اقتطاعا إجباريا لصالح حساب ترقية الشبيبة والرياضة، زيادة على تكليفها بإنجاز وصيانة الهياكل الرياضية من ساحات اللعب والملاعب وقاعات متعددة الرياضات وغيرها.

إن اقتطاع هذه الاعتمادات من ميزانية البلدية لصالح ترقية الرياضة والشباب، مع إبقاء إنجاز تجهيزاتها وهياكلها على عاتق هذه الأخيرة تعتبر أمر فيه كثير من الإجحاف على أساس أن هنالك وزارة وصية على هذا القطاع ولها ميزانية بإنجاز مثل هذه الهياكل.

- المحيط، الري، الزراعة والغابات : إن المحافظة على البيئة والمحيط وخلق المساحات الخضراء، وتطوير الاقتصاد الفلاحي أضحى هو الآخر اختصاص من اختصاصات البلدية والمسؤولة عن تطويره وحمايته والمحافظة عليه، بتخصيص إعتمادات هامة لهذا القطاع.

إن حجم هذه المهام إذن، يمثل عبئا ثقيلا جدا على البلديات وبالخصوص على منتخبين ليست لهم خبرة تسيير الشؤون العمومية والتنمية وعلى هذا الأساس هنالك بعض الاقتراحات المطروحة على هذه الانشغالات المجسدة :

- بإمكان البلديات الاحتفاظ بكل المهام، غير أنه على الدولة أن تؤمن تمويل الأعباء ذات النفع العمومي.

- أو إسناد هذه المهام ذات النفع الوطني إلى الدولة والإبقاء على المهام المتعلقة بالسلطة العمومية، بحيث تتكفل كل وزارة بقطاعها المحلي وتسعى إلى تطويره بوسائلها المادية والمالية الخاصة بها.

- كما يمكن إشراك القطاعات المعنية والمتعلقة بالمصالح ذات النفع الوطني مع البلدية في شكل اتفاقات برامج تتقاسم فيها الأعباء بالتساوي. غير أن الغالب عند المتخصصين يرجحون الحل أو الاقتراح الثاني والذي مفاده أن تتكفل الدولة بتلك المصالح التي من صميم اختصاصاتها. فلقد كتب **بوعشيبة أحمد**[39] في مستهل أسباب تزايد نفقات الجماعات المحلية يقول : " تتحمل الجماعات المحلية بعض النفقات التي هي في الواقع من صلاحيات الدولة وتمويلها من اختصاص الوزارة المعنية مثل نفقات التعليم الخاصة بالبناء والتجهيز،... وهي في الحقيقة من اختصاص **وزارة التعليم الابتدائي والثانوي**... ونفقات الصحة التي هي من اختصاص وزارة الصحة... الخ".

وأثناء الملتقى الجهوي حول تسيير الجماعات المحلية المنعقد بنادي الصنوبر في الجزائر العاصمة بتاريخ 23 و 24 مارس 1998، خرجت ورشة المالية المحلية بعده توصيات، منها :

- أن تتكفل الدولة بالنفقات التي تنفقها البلديات لصالح قطاعاتها أي التابعة لمختلف الوزارات المعنية خاصة المدارس، الصحة، المساجد، البريد والمواصلات،...إلخ.

- تخصيص مساهمة 07% التي تساهم بها الجماعات المحلية في الصندوق الولائي المتعلق بمبادرات الشباب وتطوير الممارسات الرياضية تخصص تاما في ميزانية الجماعات المحلية وإعطاء السلطة بهذه الأخيرة لتوزيعها على الجمعيات الرياضية والثقافية التابعة لها، إضافة إلى تلك التجاوزات التي قد تفرضها السلطات الوصية حول إجبار البلديات، على تدعيم فرق النخبة.

وعليه يمكن القول أن الصلاحيات الضخمة الموكلة للبلديات يجب أن يعاد النظر فيها بعين الحكمة والتبصر وإلا أصبحت ظاهرة عجز البلديات ظاهرة مرضية مزمنة يصعب الخروج منها دون آثار سلبية تعم كل القطاعات.

2.3. حتمية إصلاح المنظومة الجبائية : يعتبر موضوع إصلاح المنظومة الجبائية أو النظام الجبائي من المواضيع الأكثر دراسة من قبل الخبراء والباحثين، من حيث أنه يمثل اللبنة الأساس للمصادر المالية لأي دولة، وكذا من حيث أنه العنصر الهام في اقتصاديات المالية العامة. و على هذا الأساس تستوجب الظروف و الحال هذه استحداث منظومة جبائية محلية، و إعطاء سلطة أكبر للمنتخبين المحليين.

1.2.3. إحداث منظومة جبائية محلية : لقد خلصنا إلى أن النظام الجبائي يتصف بالمحدودية وهيمنة الدولة على حصة الأسد، بينما ليس للبلديات نظام "جباية محلي"، على غرار استقلالها المالي. ولقد نادت عدة جهات[40]، بضرورة مراجعة منظومة المالية المحلية وخاصة بعد النتائج السلبية التي طبعت الجماعات المحلية من جراء تطبيق الإصلاحات الجبائية لسنة 1992. المقصود بهذا النظام هو أن تكون للجماعات المحلية (الولايات والبلديات) نظام جباية مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة، تخصص إيراداته وتوزع بحصص معينة بين الولاية والبلدية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

في النظام الحالي، السلطة الجبائية للبلدية محدودة بحصتها من إيرادات النظام الوطني العام للضرائب. حيث إن حصتها هذه لا تشكل في المتوسط سوى 23% من مجموع الإيرادات الجبائية العادية الوطنية، هذه النسبة المنخفضة المخصصة لتمويل 48 ولاية و 1541 بلدية، بما فيها الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

إن مجموع البلديات التي أسندت إليها مهام واختصاصات في بعث التنمية المحلية ومواجهة كل المطالب الاجتماعية الثقافية الرياضية،... للمواطن، لا تستفيد من الجباية بقدر ما هو مطلوب منها فعله، وبالخصوص ما هو مفروض عليها من بعث الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بحيث أصبح الأول يتطلب مشاريع ضخمة ذات تكنولوجية عالية، والثاني يمثل وعي المجتمع الذي أصبح يطالب بالمزيد من المرافق العامة، وتحسين خدماتها، خاصة والجزائر مقبلة على اقتصاد السوق وعولمته والذي

يطالب المرافق والمصالح العمومية بالسرعة وحسن الأداء. في إطار التراجع التدريجي للدولة في مجالات الأنشطة الاقتصادية، انطلاقا من هذه المعطيات أصبح إذن من الضروري إعادة النظر في منظومة المالية المحلية.

2.2.3 تفويض بعض الصلاحيات على المستوى المحلي : يجب على السلطات المركزية تفويض بعض الصلاحيات للسلطات المحلية، حتى يكون هؤلاء أكثر مسؤولية وتفهما لمعنى الاستقلال المالي واللامركزية، وقد يكون هذا التفويض عن طريق :

- إقحام البلديات ومسئوليها في تحديد الوعاء الضريبي وتوسيعه حسب الأنشطة الاقتصادية المتوفرة لديها، وكذا في عملية جمع الضرائب المحلية.

- يمكن تقوية مسؤولية السلطات المحلية عن طريق ترك بعض الحرية في تحديد معدلات الاقتطاع بين مجال مضبوط ومحدد قانونا.

- تحديد قائمة ميزانيات البلديات حسب مستوى النمو وحسب قدرتها الاقتصادية المالية.

وعلى السلطات المحلية أن تأخذ في حسبانها خصوصية البلدية (حضرية، ريفية، الحجم،...)، وكذا العبء الضريبي الذي سوف يفرض بالنظر إلى علاقته مع القدرة الشرائية للمواطن، وإلا سوف يكون هنالك تجاوزات في استعمال السلطة لإخضاع المكلفين. ومن هنا يتضح جليا أنه لأجل أن تقوم البلدية بأدوار جدية في التنمية في ظل تراجع الدولة، يجب أن تكون مصادرها المالية أكثر استقلالية ومرونة، لغرض التوفيق بين متاح والمطلوب.

3.3. إعادة تجميع البلديات إلى حدود معقولة : سارت السلطات العمومية في اتجاه المعاكس للتيار العام المتمثل في تجميع البلديات بشتى الوسائل كي تجعل منها وحدات قادرة على التكفل بنفسها اقتصاديا وماليا[41]، وعليه أصبح من الضروري التفكير في تجميع هذه البلديات في حدود 900 بلدية و 40 ولاية[42]. هذا التجميع الذي سوف يقلل من النفقات التسيير. ويمكن حصر هذه العملية في تنميط هذا العدد الكبير من البلديات حسب الخصوصيات المتشابهة لكل منطقة أو جهة من الوطن. حيث سارت جل دول أوربا نحو التخفيف لا الزيادة بعد الإصلاحات التي شهدتها (أنظر الجدول (14)).

وكإجراء لتقريب الإدارة من المواطن يمكن فتح ملحقات إدارية بالمناطق شبه المعزولة للتخفيف على مقرات البلدية من الاكتظاظ من جهة وتقريب الإدارة من المواطن من جهة أخرى على اعتبار أن هذه الأخيرة تنحصر مهمتها في استخراج وثائق الحالة المدنية فقط، هذا الإجراء يمكن البلدية الأم من الإبقاء على مصادرها الجبائية كاملة، كما أن عملية إنشاء هذه المقرات لا يكلف قدر ما يكلفه إنشاء بلدية بكل تجهيزاتها و موظفيها.

الخلاصة : لضرورة قيام البلديات بأداء سليم في مجالات التنمية المحلية، أضحت الظروف تملي على السلطات المركزية إعادة النظر في النصوص التي كبلتها بها وإعادة صياغتها بالشكل الذي يضمن لها حرية التصرف في أموالها من خلال تمكينها من منظومة جبائية محلية، وبنفس الوقت التخفيف من تلك الصلاحيات التي تعود بالأساس إلى الجهات الوصية المركزية المعنية.

كما يجب العمل على إعادة تجميع هذا الشتات الهائل من 1541 بلدية، لتقليص الهوة بين الصغيرة منها والكبيرة، والبحث في صيغ أخرى لتقريب الإدارة من المواطن، كإنشاء الملحقات والفروع، والتي لا تكلف ما يكلفه إنشاء بلدية بأكملها.

ومن ناحية أخرى، على البلدية، أن تعيد تثمين مواردها الذاتية سواء منها المالية غير الجبائية أو البشرية، وهنا تبرز ضرورة التكوين وتحسين أداء الموظفين، وعصرنة التسيير بإدخال الوسائل التكنولوجية المتاحة، ومن ثم ترشيد عملية الإنفاق باعتماد الطرق الكمية العلمية في اختيار المشاريع.

من خلال هذا المنظور يمكن الحديث عن أداء البلديات في مجالات التنمية، عند توفر الوسائل المالية بشكل دائم ومستمر، الشيء الذي يتيح لها فرص خوض ميادين عديدة من الصلاحيات، دون ارتجال نشاط ليس فيه مصلحة للمواطن.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) :التوزيع السكاني حسب عدد البلديات

عدد السكان	عدد البلديات
من 0 إلى 5000 ساكن	38
من 5000 إلى 10000 ساكن	209
من 10000 إلى 20000 ساكن	275
من 20000 إلى 40000 ساكن	113
من 40000 إلى 100000 ساكن	34
+ 100000 ساكن	07
المجموع	676

المصدر: مجلة الجماعات المحلية العدد الأول سنة 1967 صفحة 38.

جدول (2) :التوزيع السكاني حسب عدد البلديات

التقسيم الإقليمي / عدد السكان	التقسيم الإقليمي لسنة 1974 (حسب الإحصاء السكاني لسنة 1977)		التقسيم الإقليمي لسنة 1984 (حسب الإحصاء السكاني لسنة 1987)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 5.000 ساكن	28	4,0%	299	19,4%
بين 5.000 و 15.000	307	43,6%	863	56,0%
أكثر من 15.000	369	52,4%	379	24,6%
المجموع	704	100,0%	1541	100,0%

المصدر: A. GERONIMI et A. TAIEB" fiscalité, ressources et disparités Régionales en Algérie, in " finances locales et développement "revue CENEAP N°12 Alger, juin 1998

جدول (3) :تزايد البلديات العاجزة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 (الوحدة : ألف دينار)

السنوات	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	نسبة البلديات العاجزة
1986	52	31.000	%03
1987	63	76.000	%04
1988	96	108.000	%06

YANAT Abdelmadjid : « Les finances des collectivités locales : Essai de présentation,in « l'Administration territoriale au maghreb », Ouvrage collectif, publication CMERA et Guessous, Rabat 1989, p 168.

جدول (4) : تطور عدد البلديات العاجزة(الوحدة: ألف دينار)

السنوات	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	نسبة البلديات العاجزة
1990	164	250.000	%10
1991	620	1.963.000	%40
1992	660	1.904.000	%42
1993	792	3.804.000	%51
1994	779	3.500.000	%50
1995	929	6.500.000	%60
1996	1090	8.730.000	%70
1997	1159	11.600.000	%75
1998	1249	8.968.000	%81
1999	1207	8.824.000	%78
2000	1184	8.912.000	%76
2001	1150	10.988.000	%74
2002	1162	11.119.000	%75
2003	1126	10.670.000	%73
2004	1129	10.836.000	%73
2005	1127	11.227.000	%73
2006	1138	10.000.000	%73

المصدر: CENEAP : « Refonte du système fiscal » Alger 1997 P : 55. Document interne. تجميع لحواصل التدخلات المالية لصندوق الجماعات المحلية المشترك لسنوات 1994 إلى 2006 وثائق داخلية

جدول (5) : تطور عدد الولايات العاجزة (الوحدة: ألف دينار)

السنوات	بسكرة	بشار	البيض	بومرداس	تندوف	النعامة	غليزان	سعيدة	عين الدفلة	المجموع
1996	/	*	*	/	/	*	/	*	/	64.000
1997	/	20.000	14.000	25.000	10.000	10.000	/	20.000	25.000	124.000
1998	13.000	20.000	10.000	25.000	5.000	20.000	10.000	/	/	103.000
1999	/	15.000	/	/	5.000	10.000	/	/	/	30.000
2000	/	17.000	/	/	7.000	/	/	/	/	24.000
2001	/	20.000	10.000	/	/	/	/	/	/	30.000
2002	/	20.000	/	/	/	/	/	/	/	20.000
2003	/	10.000	/	/	/	/	/	/	/	10.000
2004	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
2005	/	/	15.000	/	/	/	/	/	/	15.000

المصدر:تجميع لحواصل التدخلات المالية لصندوق الجماعات المحلية المشترك، وثيقة داخلية.

جدول (6) : نسبة الإيرادات الجبائية والممتلكات (الوحدة: مليون دينار)

السنوات	إيرادات جبائية		إيرادات الأملاك العمومية		المجموع
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
1995	38 306	83,44%	7 600	19,84%	45 906
1996	37 633	82,58%	7 937	21,09%	45 570
1997	39 471	84,53%	7 222	18,30%	46 693
1998	43 564	81,66%	9 787	22,47%	53 351
1999	47 655	84,28%	8 887	18,65%	56 542
2000	52 982	88,93%	6 598	12,45%	59 580
2001	54 055	88,03%	7 350	13,60%	61 405
2002	53 433	86,98%	8 000	14,97%	61 433
2003	56 230	86,87%	8 500	15,12%	64 730
2004	66 817	88,13%	9 000	13,47%	75 817
2005	73 843	86,02%	12 000	16,25%	85 843

المصدر: - تجميع معلومات من المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية
CNES : « l'évolution à imprimer à la gestion financière locale dans un perspective d'économie du marché », Juin 2001, in www.cnes.dz

جدول (7) : عجز البلديات و مساعدات التغطية (الوحدة: ألف دينار)

السنة	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	مبلغ المساعدات	نسبة التغطية
1986	52	31.000	31.000	100%
1987	63	76.000	76.000	100%
1988	96	108.000	108.000	100%
1990	164	250.650	250.650	100%
1991	620	1.963.510	1.963.510	100%
1992	660	1.904.343	1.904.343	100%
1993	792	3.804.773	3.804.773	100%
1994	779	3.500.000	2.871.645	%82.04
1995	929	6.500.000	4.900.573	%75.40
1996	1090	8.730.000	6.711.002	%76.87
1997	1159	11.600.000	8.000.000	%68.96
1998	1249	16.173.000	8.968.000	55.45%
1999	1207	15.613.000	8.824.000	56.51%

المصدر تجميع حواصل تدخلات الصندوق المشترك للجماعات المحلية
CeNEAP : « Refonte du system fiscal »,Alger 1997 document interne. Non publié, p :38

جدول (8) :نسبة الجبائية المحلية إلى الجباية الوطنية
(الوحدة: مليون دينار)

	الجباية العامة	الجباية المحلية	
		المبلغ	النسبة
1998	350 000	78 562	22,45%
1999	380 100	85 157	22,40%
2000	380 750	90 737	23,83%
2001	415 840	95 722	23,02%
2002	541 350	114 102	21,08%
2003	615 390	121 352	19,72%
2004	665 800	144 023	21,63%
2005	736 830	154 304	20,94%
2006	751 920	184 133	24,49%

المصدر: قوانين المالية لسنوات 1998 إلى 2002 و تصريح المدير العام للضرائب، من مجلة الفكر البرلماني، العدد 03، جوان 2003، CENEAP,"La reforme des finances et de la fiscalité locales "rapport final synthèse, Javier 2008, non publié

الجدول (9) : احتياجات تمويل البلديات سنة 1985 (الوحدة: دينار جزائري)

القطاعات	إعتمادات 1985	الاحتياجات الحقيقية	الانحراف
الهياكل الأساسية	107.907.019	444.952.160	343.045.141
النقل	108.110.507	298.500.811	190.390.304
السياحة	19.404.148	169.901.083	150.450.935
الشؤون الدينية	142.002.791	347.028.171	205.025.380
النشاط الاجتماعي	220.977.185	483.858.905	262.881.320
الطرق، الماء، التطهير و الإنارة	1.152.607.185	2.036.431.058	833.823.873
الشباب، الرياضة و الثقافة	89.133.731	513.044.222	423.910.481
التعليم	790.329.055	1.061.153.142	271.424.087
المستخدمين	3.564.440.132	4.100.496.286	536.056.154
أعباء أخرى	421.738.666	421.738.666	00
المجموع	6.610.650.808	9.877.696.504	3.267.045.696

المصدر: Abdelmadjid YANAT : « Les finances des collectivités locales, Essai de présentation », in « l'administration territoriale au Maghreb », ouvrage collectif. Publication CMERA edguessous, RABAT, 1989 P : 167.

الجدول (10) : الاحتياجات المالية للبلديات (الوحدة: مليون دينار)

السنة	قطاع التعليم	الطرق و الإنارة العامة	لوازم مدرسية	صيانة شبكات التطهير	قطاع الشبيبة، الرياضة و الثقافة	صيانة قطاعات أخرى (قاعات العلاج، وكالات البريد ...	المجموع
1996	3.892	2.124	22	996	1.207	9.813	18.056
1997	5.695	4.415	373	1.574	2.086	1.580	15.725
1998	3.811	3.405	57	1.346	1.530	1.906	12.057
1999	6.312	6.484	-	1.825	1.583	1.622	17.637

المصدر: CNES : « l'évolution à imprimer à la gestion financière locale dans un perspective d'économie du marché », Juin 2001, in www.cnes.dz, P. 37

الجدول (11) : توزيع مستخدمي الإدارة العامة حسب مستوى الكفاءات (2009)

توزيع مستخدمي الإدارة العامة حسب قطاعات الأنشطة	العدد	النسبة%	الإطارات		أعوان التحكم		أعوان التنفيذ	
			العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الإدارات المركزية	245 866	14,81	33 640	13,68	71 474	29,07	140 752	57,25
المصالح غير الممركزة	818 595	49,31	193 713	23,66	370 274	45,23	254 608	31,10
إدارة البلديات	**201 113**	**12,11**	**15 493**	**7,70**	**13 747**	**6,84**	**171 873**	**85,46**
المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري	324 527	19,55	62 457	19,25	106 025	32,67	156 045	48,08
المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي، الثقافي و المهني	70 015	4,22	38 836	55,47	8 788	12,55	22 391	31,98
المجموع	1 660 116	100	344 139	20,73	570 308	34,35	745 669	44,92

المصدر: المديرية العامة للوظيف العمومي فيwww.dgfp.dz

الجدول (12) : توزيع المستخدمين حسب مستوى التكوين

المستوى الدراسي	القطاع الإداري	القطاع التقني	آخر	المجموع	النسبة
يجهل القراءة و الكتابة	7,360	38,146	2,353	47,859	38.99%
المستوى الابتدائي	9,147	22,581	1,241	32,969	26.86%
المستوى المتوسط	15,702	5,066	308	21,076	17.17%
المستوى الثانوي	13,761	1,604	41	15,406	12.55%
تقني/ مهندس تطبيقي	655	1,551	26	2,232	1.82%
شهادة ليسانس	1,871	59	7	1,937	1.58%
مهندس دولة	194	459	4	657	0.54%
مهندس معماري	32	238	1	271	0.22%
بيطري	35	38	1	74	0.06%
شهادات أخرى	243	29	1	273	0.22%
المجموع	49,000	69,771	3,983	122,754	100.00%

المصدر: CENEAP: Étude sur l'encadrement de la Wilaya de la Daira et de la Commune -: juillet 2000

جدول (13) : نسبة التكوين في الجماعات المحلية

الجماعات المحلية	لا يتحكمون في النصوص القانونية	انعدام التكوين	أشغال روتينية	غير كفؤ
إطارات الولايات	%51	%67	%58	%38
إطارات البلديات	%46	%58	%60	%37

المصدر: CENEAP : « Évaluation des besoins en formation des collectivités locales », Rapport d'étape N° 2, document intérieur, Novembre 1999. P : 26. Non publié

الجدول (14) : انخفاض عدد البلديات في بعض الدول الأوروبية بعد الإصلاحات

الدول	سنة الإصلاحات	عدد البلديات قبل الإصلاحات	عدد البلديات بعد الإصلاحات	نسبة الانخفاض
ألمانيا	1968-1970	14 338	8 414	-41%
بلجيكا	1975	2 359	596	-75%
الدنمارك	1967	1 387	277	-80%
فرنسا	1971	37 708	36 394	-3%
هولاندا	1951	1 010	775	-23%
بريطانيا	1974-1975	1549 districts	522	-66%

Pré-rapport surl'intercommunalité, Direction مع إضافة كل من السويد و فنلاندا بـ 87 % بين سنتي 1950 و 1992 و النمسا بنسبة 42 %
المصدر: Générale des Collectivités Locales, août1996, in www,dgcl,fr

الإحالات والمراجع :

[1]- أحمد محيو:" محاضرات في المؤسسات الإدارية "، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية 1979 ص 181.

[2]- ينظر دستور 10 سبتمبر 1963، المادة 09

[3]- ينظر الأمر رقم 24/67 الصادر بتاريخ 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي، المادة الأولى.

[4]- القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، المادة الأولى.

[5]- المصدر نفسه، الباب الثالث: "صلاحيات البلدية" من المادة 84 إلى المادة 111.

[6]- الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 مايو 1969 المتضمن قانون الولاية

[7]- القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالولاية، المادة 63.

[8]- أحمد محيو:" محاضرات في المؤسسات الإدارية "، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، سبق ذكره ص 182.

[9]- المرسوم رقم 189/63 المؤرخ في 16 مايو 1963 المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات في الجريدة الرسمية رقم 35 لسنة 1963.

[10]- أحمد محيو:" محاضرات في المؤسسات الإدارية "، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، سبق ذكره ، ص 179.

[11]- من المرسوم رقم 124/74 إلى المرسوم 154/74 المؤرخين في 12 جويلية 1974، المتعلقين بتحديد الحدود الإقليمية و تكوين الولايات، في الجريدة الرسمية رقم 57.

[12]- من المرسوم رقم 84/09 المؤرخ في 04 فبراير 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، في الجريدة الرسمية رقم 06.

[13] GRABA Hachemi : « Les ressources fiscales des collectivités locales » Ed : ENAG Alger 2000, p:53.

[14] - CENEAP : « la reforme des finances et de la fiscalité locales », Janvier 2008, document interne. Non publié, p 07.

[15] - CENEAP :« Etude statistiques financière des communes », Alger, 1997,document interne. Non publié, p15.

[16] - CENEAP : « la reforme des finances et de la fiscalité locales », Op.cit, p 07.

[17] - Idem, p 07

[18] - Raymont Muzellec : « la fiscalité des collectivité locale », éd Armand Colin, Paris 1970, P :26

[19] - Houcine AKLI : « Cours des finances locales » Ecole Nationale d'administration, Algérie 1998 p : 15 non publié.

[20]- أحدث بموجب المرسوم رقم 73-134 المؤرخ في 09 أوت 1973

[21] - J. CATHELINEAU : « La fiscalité des collectivités locales », Armand colin, Paris 1970, P : 26.

[22] - CENEAP : « la reforme des finances et de la fiscalité locales », Op.cit, p 07.

[23] - Said BENAISSA: « L'aide de l'état aux collectivités locales ».O. P. U, Alger 1983, P : 38.

[24] - Ahmed RAHMANI : « Cours de gestion des ressources humaines », pour les étudiants de PGS en Management Publique Locale, E.N.A, Alger 1998.

[25] [25]- CENEAP : « Evaluation des besoins en formation des collectivités locales », Rapport étape n°02, Nov 1999, P 27, document interne.

[26] - CENEAP : « la reforme des finances et de la fiscalité locales », Alger, 1997, document interne. Non publié, p 07.

[27]- القانون رقم 02/00 المؤرخ في 27 /2000/06 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000. الجريدة الرسمية رقم 2000/37. الجدول ج، ص: 11

[28]- القانون رقم 06/00 المؤرخ في 23 /2000/12 المتضمن قانون المالية لسنة 2001، الجريدة الرسمية رقم 80 لسنة 2000، الجدول ج، ص: 38.

[29]- القانون رقم 21/01 المؤرخ في 22 /2001/12 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 الجريدة الرسمية رقم 79 لسنة 2001، الجدول ج، ص:79.

[30]- القانون رقم 11/02 المؤرخ في 24 /2002/12 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 الجريدة الرسمية رقم 86 لسنة 2002، الجدول ج، ص:53.

[31]- الأمر رقم 02/08 المؤرخ في 24 /2008/07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 الجريدة الرسمية رقم 42، الجدول ج، ص: 22

[32]- القانون البلدي رقم 08/90 سبق ذكره، المواد: 97، 98، 99.

[33] - نم إلغاء الدفع الجزافي بموجب قانون المالية لسنة 2006.

[34] - « CeNEAP : « Refonte du système fiscal ». op cit, P : 11.

[35]- القانون البلدي رقم 90 /08، سبق ذكره المادة: 100.

[36]- المصدر نفسه ، المادة: 102.

[37]- المصدر نفسه ، المواد: 101 و 104.

[38]- ينظر القرار الوزاري المشترك المتعلق بمساهمة البلديات والولايات في ترقية مبادرات الشباب وتطوير الممارسات الرياضية، والتعليمة الوزارية المشتركة رقم 47 المؤرخة في 18 سبتمبر 1989 والمتعلقة بتفسير كيفية اقتطاع 07 % من ميزانية البلديات والولايات لفائدة مبادرات الشباب وتطوير الرياضة.

[39]- أحمد بوعشيبة: **"المالية المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية الاقتصادية الاجتماعية"**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف د. عبد القادر بن معروف، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، سنة 1991، ص: 54. غير منشورة.

[40]- توصيات الملتقى الجهوي حول تسيير الجماعات المحلية، المنعقد بالجزائر العاصمة أيام 23 و 24 مارس 1998 والذي أجمع فيه المشاركين على ضرورة إصلاح الجباية المحلية.

[41]- رحال بن عمر:"المرفق العام في الجزائر "، ترجمة رحال مولاي إدريس، ديوان المطبوعات الجامعة، ط:02 الجزائر 1995.

[42] - GRABA Hachemi : « Les ressources fiscales des collectivités locale » . op cits. P : 53.

دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

دادن عبد الغني* & بن طجين محمد عبد الرحمان
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نتناول في هذا المقال مشكلة البطالة في الجزائر، وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي. وسنعمل على تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محدداتها. معتمدين على النظرية الاقتصادية بالإضافة الى متغيرات وقائع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. وقد توصلنا إلى وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية، ذلك أن منظري الفكر الاقتصادي حاولوا تفسير واعطاء حلول لمشكل البطالة على فترات مختلفة تعددت بتعدد الوقائع الاقتصادية.

الكلمات المفتاح : البطالة، التشغيل، سوق العمل، طلب العمل، عرض العمل، سياسات التشغيل.

تمهيد : تعد البطالة من بين اهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم، خاصة بعد حدوث الازمة المالية العالمية 2008 اين اصبحت الدول المتقدمة هي الاخرى تعاني من ازمة البطالة (الولايات المتحدة 6.5%، بريطانيا 5.8% وباقي دول الاتحاد الأوروبي 6.7%)[1]، تتميز نسب البطالة في الدول النامية بارتفاعها عن تلك النسب في الدول المتقدمة، مما يجعلها اخطر نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها افراد تلك المجتمعات، لما لها من آثار اجتماعية وخيمة على مستوى الفرد والمجتمع.

تظهر البطالة عند اختلال التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل، اين تعتبر نسب البطالة اهم مؤشرات ومقاييس ذلك السوق، كما تعتبر النسبة بين ثلاث و ست بالمائة في حدود المستويات الطبيعية للبطالة. وبدوره اختلال سوق العمل يعتبر احد مؤشرات تدهور الاداء الاقتصادي الكلي. ولهذا فإن سوق العمل حظي باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الاقتصاد ومنظري الفكر الاقتصادي، كما تعمقت الدراسات والابحاث لمحاولة ايجاد التوازن في هذا السوق.

عانت الجزائر هي الأخرى ولا تزال تعاني نسب مرتفعة للبطالة، فالفترة السابقة لحدوث ازمة النفط 1985 شهدت الجزائر موجة استثمارات كبرى، ساعدت على امتصاص قدر كبير من الايدي العاملة، وبالتالي انخفاض نسب البطالة لمستويات مقبولة. ولكن مع حلول سنة 1985 شهدت نسب البطالة نمواً متزايداً حيث اصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب شغل، وذلك نتيجة لتقلص ايرادات الدولة وبالتالي تقلص الاستثمارات التي كانت في وقت سابق تمتص اعداد كبيرة من البطالين. كما انعكس عن الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسعينيات، مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة نتيجة للتسريحات الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد تقليص نفقات الدولة. مع حلول عشرية 2000 عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشاً انعكس ايجاباً على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها سوق العمل، حيث انخفضت نسب البطالة من 29% سنة 1999 الى 15.30% سنة 2005 ثم الى 10% سنة 2010، وذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات والبرامج للتخفيف من حدة الظاهرة.

حسب الديوان الوطني للإحصائيات، يتمثل مصطلح " بطال " في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية : أن يكون في سن العمل أي ما بين 16-60 سنة ؛ بدون عمل أثناء فترة التحقيق ؛ أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل ؛ أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل أثناء فترة الإسناد.[2]

أما حسب المكتب الدولي للعمل فالبطالين هم كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في الفئات التالية : بدون عمل، متاح للعمل، يبحث عن العمل.[3]

نهدف من هذه الدراسة تحديد أهم محددات البطالة، بغرض الإجابة على الإشكالية التالية :

في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الجزائري، وبناءاً على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، كيف يمكن تقدير نموذج قياسي للبطالة في الجزائر ؟

كمحاولة للإلمام بجوانب الموضوع سيتم التطرق اليه من خلال العناصر التالية :

* dadene_abdelghani@yahoo.fr

- البحث في الاطار النظري للبطالة؛
- تتبع واقع البطالة في الجزائر وذلك من خلال منظورين اولهما تحليلي اما الثاني عن طريق المعالجة القياسية.

1- الاطار النظري للبطالة :

نظراً للأهمية البالغة التي تكتسيها ظاهرة البطالة، والتي تعد إحدى المشكلات الرئيسية التي تهدد استقرار المجتمعات سواء من المنظور الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. فإن علماء الاقتصاد اولوا لها اهتماماً خاصاً منذ القدم محاولين في ذلك ايجاد بعض التفاسير والحلول تعددت مع تعدد آراء المفكرين والمدارس، فأصبحت محل جدل وصراع فكري بين المفكرين.

1-1. النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

أ. نظرية حد الكفاف : من مبادئ الفيزيوقراطيين أن أجور العمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مرتفعة عن الحد الضروري لبقائهم أحياء في مستوى الكفاف. تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (يسمي بحد الكفاف) لكي لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل. إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن اجر الكفاف امر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعاً لعاداتهم وتقاليدهم.

ب. نظرية رصيد الأجور : تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية السابقة. يتوقف معدل الأجور وفقاً لهذه النظرية على العلاقة بين عدد السكان و رأس المال.[4] يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عرض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، وقد نادي **جون ستيوارت ميل** بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار نتيجة لزيادة الكمية منه في الإنتاج (قانون تناقص الغلة)، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولهذا يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.

ت. النظرية الماركسية : يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمتين : استعماليه و تبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة.[5] و يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة، وتجديد قوة عملها. كما يرى أن وجود عدد من العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء.[6] فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقاً للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح. اي ان البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.

ث. النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية : تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الفرضيات والدعائم الأساسية :

- آمن الكلاسيك بفكرة الحرية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تشمل حرية العمل، حرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، اضافة الى سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق؛
- يرى **روبرت مالتس** في نظرته المتشائمة للسكان انهم يتزايدون بنسبة متوالية هندسية في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية؛[7]
- كما يؤمن الكلاسيك بسيادة التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج؛ بما فيها عنصر العمل.

يرى **جون باتيست ساي** من خلال قانونه للمنافذ ان كل عرض يخلق طلبه، وينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، التي هي عبارة عن علاقة تقنية تربط بين حجم الإنتاج والمتغيرين الأساسيين العمل ورأس المال. في التحليل قصير المدى يكون عنصر رأس المال ثابتاً وعصر العمل متغير، أي تصبح دالة الإنتاج كالتالي : $Y=Y(L)$

إن شرط تعظيم ربح مؤسسة تنافسية هو مساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي أي : $MC=MR$

وبما انه في المدى القصير يكون المتغير الوحيد هو العمل : تصبح التكلفة الحدية كما يلي : $MC=W/MP$

حيث : -W : معدل الأجر النقدي؛ -MP : الإنتاجية الحدية.

يتحدد السعر في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن السعر P ثابت ومساوي للإيراد الحدي MR أي :

$$MC=MR=P=W/MP$$

ومنه فإن $MP=W/P$، تمثل المعادلة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ويتبين من العلاقة أن المنتج يتوقف عن الطلب على العمل عندما تصبح MP مساوية W/P؛ وبالتالي فإن الطلب على العمل دالة في الاجر الحقيقي أي : $N_D=N_D(W/P)$

نفس الشيء يقال بالنسبة لجانب العرض ؛ حيث أن الأفراد يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شراؤها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس نسبة تغير الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض العمل لن تتغير. ويصبح عرض العمل دالة في الاجر الحقيقي وهي رياضياً كالتالي : $N_S=N_S(W/P)$

أما بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية فتفترض أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدّل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. في إطار فرضيات هذه النظرية، لا يوجد إلا نوعين من البطالة : البطالة الإرادية والبطالة الانتقالية.[8]

مما سبق يمكن الاستنتاج ان سلوك البطالة يتحدد تبعاً لمستوى الاجر الحقيقي (W/P).

ج. النظرية الكنزية : أثرت أزمة الكساد 1929 في تغيير فكر كينز وتشكيل وعيه الجديد، ولعل من أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تفاقم ظاهرة البطالة. ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، اذ ان الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، حيث يفترض كينز في نظريته العامة ان العمال يرفضون حصول اي انخفاض في اجورهم النقدية من اجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام. في حين لا يعترضون على انخفاض اجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الاجر النقدي ثابتاً.[9]

توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي، كما كان يتوقع الكلاسيك، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يُولد توظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق وردمها ثانية.[10]

ما يمكن استنتاجه من خلال النظرية الكنزية انها تتفق مع النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في أن دالة الطلب على العمل دالة في الاجر الحقيقي، ويبقى الاختلاف في دالة عرض العمل التي يراها كينز دالة في الاجر الاسمي، وهذا ما يفسر وجود البطالة في المجتمع اذ تظهر عندما يرفض العمال تخفيض اجورهم الاسمية.

2-1. البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

أ. منحنى فيلبس : لتوضيح هذه العلاقة يمكن الاستعانة بالشكل (1)، يشير منحنى فيلبس الى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث انه إذا كان معدل البطالة يساوي 5.5% من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد 3% سنوياً، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3%، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر. فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3% سنويا، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6%. وكأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضاً في معدل البطالة مقداره 3.5% مقابل زيادة في معدل التضخم مقدار 3% سنوياً.

ب. ارتفاع معدل البطالة الطبيعي : هناك تيار فكري معاصر ظهر إبّان احتدام الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد اشتق مصطلح الركود التضخمي من مصطلحين آخرين هما الركود والتضخم.

يعرف **باري سيجل** الظاهرة على انها الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، ويعرف John f. Helliwell الركود التضخمي بأنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنباً الى جنب مع الركود. كما يعرفها **فرهاد محمد علي** بأنها تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات من ارتفاع معدل البطالة المصحوبة بمعدلات الزيادة في الاسعار.[11]

ألقى ظهور هذه الظاهرة الشك على الفكر الكينزي ومنحنى فيلبس. فلم تعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وإنما أصبحت طردية، ولقياس هذه الظاهرة يتم جمع معدلي البطالة والتضخم. ويرى **ميلتون فريدمان** أن هناك علاقة تكاملية بين البطالة والتضخم، إلا أن هذه العلاقة ليست دائمة، لأن هناك معدل تضخم غير متوقع يعمل عادة على رفع وتيرة الأسعار.

ت. التفسير التكنولوجي للبطالة : تتجسد هذه النظرية في أفكار **"كوندراتيف" و" جوزيف شومبتر"** عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ **كوندراتيف** ان عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال

لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.

وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضيه تتراوح مدتها بين 50 و60 عاماً، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبّان مراحل الانتعاش والركود. ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير شومبتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترناً بحدوث تغيير هيكلي، ناجم عن تغيرات ابتكاريه وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض أخرى للانهيار. ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعاً لهذه الموجات الابتكارية.

ث. نظرية البحث عن عمل : طبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكاً اختيارياً، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة. وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

ج. نظرية الاختلال : وفقاً لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير. ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع ؛ حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظراً لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع.[12]

تدرس هذه النظرية لتحليل البطالة العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة : تدعى الأولى البطالة الكلاسيكية اما الثانية فتدعى البطالة الكنزية.

والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية و الكنزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

ح. نظرية تجزئة سوق العمل : تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وتهدف إلى تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى. تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما.

- **السوق الرئيسي :** سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة على درجة عالية من المهارة، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.
- **السوق الثانوي :** هو سوق المنشآت الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور، فضلاً لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة.[13]

ونشير هنا إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة في السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة، ومن ثم فإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل، ذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة.

خ. علاقة اوكون : في مقاله سنة 1960، أكد **أوكون** أن كل نقطة إضافية للبطالة فوق 4% يقابلها انخفاض 3 نقط للناتج الحقيقي، فسر **أوكون** العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين[14] :

تربط الصيغة الأولى التغير في البطالة بالتغير في الناتج المحلي فكانت نتيجة التقدير كالتالي : $\Delta Ut=-0.3\Delta Yt+0.3+Zt$

تعني العلاقة السابقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

وتبين الصيغة الثانية (فجوة **أوكون**)، العلاقة بين الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن أي : Ut= 3.72 +0.36 gapt +Zt. و يمكن توضيح الصيغتين السابقتين كالتالي :

$$\Delta U = \alpha - \beta \Delta Y + Z \dots 1 \quad ; \quad U - \overline{U} = -\delta(Y - \overline{Y}) + Z \dots 2$$

حيث أن: U: معدل البطالة الفعلي ؛ $\overline{U}$: معدل البطالة الطبيعي؛ Y: النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ $\overline{Y}$: مستوى الناتج الحقيقي الممكن؛ $Y - \overline{Y}$: فجوة **أوكون**.

يُبين قانون **أوكون** العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة معدل النمو على المستوى الكلي، فهو يعبر عن العلاقة العكسية بين وتيرة النمو ومعدل البطالة.

2- واقع البطالة في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية

2-1 تطور معدلات البطالة في الجزائر : من خلال الشكل (2) يمكن تقسيم فترة الدراسة الى عدة اقسام حسب تطور وتغير معدلات البطالة بتطور الاقتصاد الوطني وتغير سياسات الحكومة.

أ. البطالة في مرحلة المخططات التنموية : تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبّات الصناعية الكبرى، وقد احتل التشغيل اهم اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة. وقد شهدت هذه الفترة اربعة مخططات تنموية. مخطط ثلاثي (1967-1979)، مخططين رباعيين (1970-1977) ومخطط خماسي أول (1980-1984). نستثني المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات.

استحوذت المشروعات الصناعية على 51.95% من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 1.6 مليار دينار ما بين 1967-1969 الى 11.8 مليار دينار ما بين 1970-1977، ليرتفع المبلغ الى 19.6 مليار خلال الفترة 1978-1985. وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000 في سنة 1967 الى 2336000 سنة 1977 (بمتوسط 53000 منصب خلال الفترة 1967-1977) ليصل العدد الى 3840000 سنة 1985(بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة 1978-1985).[15] ليكون اجمالي عدد المناصب المنجزة خلال الفترة حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما ادى الى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 الى 22% سنة 1977 لتنتقل الى 9.7 سنة 1985.

خلال هذا المرحلة ظهر الديوان الوطني لليد العاملة، وظيفته الأساسية تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة، ومع تحسن الجباية البترولية سنة 1973؛ و قصد توقيف هذه الهجرة قامت الحكومة بتسطير برامج استثمارية امتصت اليد العاملة القادمة إلى السوق. ومع حلول الازمة البترولية 1985 اصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل، مما ادى الى محدودية عمل هذه المصلحة.

ب. تطور البطالة في ظل ازمة النفط : بمقارنة المخطط الخماسي الثاني مع المخططات السابقة نجد اختلافاً كبيراً في مجال التشغيل ومعطياته مما أدى إلى نتائج مختلفة أيضاً، فابتداء من سنة 1985 سُجل انخفاضاً عالمياً في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 (أكثر من الثلث)، هذا الوضع الصعب انجر عنه انخفاض الصادرات من السلع و الخدمات بنسبة 35% من جهة و اللجوء الى الاستدانة من جهة اخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، انتقلت من 15944 سنة 1984 الى 22906 سنة 1986 ثم الى 28574 سنة 1989.

وقد كان لذلك تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة. حيث وصل معدل خلق مناصب الشغل الى 74000 سنة 1986 ثم انخفض الرقم سنة 1987الى حوالي 64000 منصب، ثم 61000 سنة 1988 ليبلغ 59000 سنة 1989.[16]

وقد أثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة بانتقال عدد البطالين من 435000 سنة 1985 إلى 1010900 سنة 1987 ثم 1150000 سنة 1989. وذلك ما تعكسه معدلات البطالة، فخلال هذا المخطط شوهد ارتفاعاً كبيراً في تلك المعدلات، حيث

وصلت النسبة الى الضعف بين بداية و نهاية المخطط (من 9.7% سنة 1985 الى 18.1% سنة 1989). تلك المعطيات السلبية التي شهدها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير اي برامج او سياسات للتخفيف من حدة ازمة البطالة.

ت. أزمة البطالة في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية : نتج عن ارتفاع عوائد البترول خلال النصف الاول من الثمانينات، زيادة في واردات الجزائر وخاصة في السلع الاستهلاكية، والتي نتج عنها زيادة في عدد السكان خلال تلك الفترة. لكن مع حدوث ازمة البترول سنة 1985 انخفضت ايرادات الجزائر الى النصف تقريباً وتفاقمت ازمة الديون، وقد ادت هذه الظروف بالحكومة الى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه ادارياً وخطط التنمية الى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق اصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاصلاح (التعديل) الهيكلي الذي اتبعته الحكومة نهاية الثمانينات.

أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان من أهم محاور الاتفاقية : إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا لهدف تقليص العجز العام للميزانية، تحرير سوق العمل وجعلها مرنة، بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح لشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.[17] اما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 03 جوان 1991، والمعروفة باتفاقية "stand-by" بقيمة 400 مليون دولار، على أربعة أقساط كل قسط بـ 100 مليون دولار (جوان، سبتمبر، ديسمبر 1991 ومارس 1992).[18] وكان من اهم اهداف الاتفاقية: تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، كذلك خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية.

بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة، مما أدى ذلك إلى عقد الاتفاقية الثالثة في أول أفريل 1994 ؛ والتي سُميت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي بهدف إعادة الاستقرار بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن تطبيق الانتقال إلى اقتصاد السوق. بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئة المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى البدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي -الاتفاقية الرابعة- في ماي 1995. ومن بين الأهداف المسطرة نجد : تخفيض التضخم إلى 10.3%، تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.

تضمن برامج التعديل الهيكلي تدابير تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل، يمكن ايجازها في :[19]ضياع عدد كبير من مناصب الشغل، عدم استقرار منصب العمل المأجور الذي يستلزم تفقيرًا كبيرًا للعمال، انخفاض الأجر الحقيقي.

ومنذ انطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجع، حيث كان معدل البطالة 19.7% سنة 1990 لينتقل إلى حوالي 29%سنة 1999. حيث صرحت وزارة العمل في 11ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل. [20] هذا وان الاقتصاد الوطني لم يعد قادراً على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في معدل 40 ألف منصب خلال 1994و 1997، أما بعدها فلقد استمر التدهور ليصل إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنوياً. دون أن ننسي المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة[21]. وعلى العموم يمكن تلخيص اثار هذه الاصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية :

- تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الاصلاحات الى حوالي 50%، حيث نجد ان القطاع العام يمثل القطاع الاول بنسبة 78% في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8% ثم القطاع الاجنبي بنسبة 4.2%؛
- حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5% سنوياً؛
- ارتفاع معدل البطالة نتيجة التسريحات العمالية خلال الفترة، بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل.[22]

نظراً للتطور الرهيب الذي شهدته البطالة خلال الفترة، حاولت الحكومة انشاء بعض المصالح للتخفيف من حدة الازمة أهمها :

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : تم إنشاء الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية[23] وفقا لمخطط التعديل الهيكلي. وقد تم تسجيل اكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة خلال الفترة 1996-1999، ومنذ تلك الفترة بدء منحنى الانتساب في التقلص.[24]

وقد استفاد من تعويض البطالة ولغاية أواخر سنة 2006 ما يقارب 189.830عاملا مسرحًا بنسبة استيفاء 94 بالمئة. كما قام الصندوق بتنفيذ إجراءات إحتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم و تكوينهم خصيصا لهذا الشأن، وبهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية :

- 11.583 بطّالا تّم تكوينهم في مجال تقنيات البحث عن الشغل؛
- 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة؛
- 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

وكالة ترقية ودعم الاستثمارات : أنشئت سنة 1993. مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال الإجراءات المتعلقة بإنشاء استثماراتهم من خلال إنشاء شباك يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات. وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي :

- متابعة الاستثمارات وترقيتها وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.[25]

والجدير بالذكر ان حجم المشاريع الاستثمارية التي تمت في اطار هذا القانون والتي تم التصريح بها من طرف الوكالة خلال الفترة 1993-2001 قد بلغ 283.278 مليون د.ج لِـ440 مشروع واستحداث ما يعادل 51909 منصب شغل.[26]

بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ولكن هذه المصالح لم يكن لها دور كبير في خلق مناصب عمل خلال هذه الفترة بالمقارنة مع العشرية اللاحقة.

كما تبنت الحكومة مجموعة من السياسات منها :

1- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية : كان سنة 1997 وهدف إلى المعالجة الاقتصادية لبطالة الشباب، و المساعدة الاجتماعية للفئات المحرومة. كما يهدف إلى انشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل. وقد تم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين، الاولى خلال 1997-2001. في هذه المرحلة تم تشغيل 140000 شخص من بينهم 42000 منصب شغل دائم.

2- عقود ما قبل التشغيل : انطلق البرنامج سنة 1998 ويقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز، ويهدف إلى تشجيع وتسهيل ادماج حاملي الشهادات في سوق العمل. سجلت الوكالة منذ انطلاقها غاية 2001 : 142695 طلباً، فيما وصل عدد المناصب المفتوحة إلى 39373 منصب حسب وكالة التنمية الاجتماعية بغلاف مالي قدره 75000 دج لكل مستفيد.

هذا بالإضافة إلى بعض السياسات الاخرى مثل : برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية، برنامج الإدماج المهني للشباب، برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. التي كانت نتائجها لا ترقى الى المستوى المطلوب.

ث. البطالة في مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري 2001-2010 : للتخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004، حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار. ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية، وبرامج وتمويل مختلف برامج دعم الشباب.

كان لهذا البرنامج أثراً ايجابياً على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون بطال (بنسبة بطالة 27.3%) ليصل إلى 2078270 بطال سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7%، وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة. ثم إلى 17.65% عام 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت.[27]

وما يميز البطالة في هذه المرحلة هي بطالة الشباب حيث وصل هذا المعدل في سنة 2004 إلى 49% في صفوف الأقل من 20 سنة و44% في الفئة ما بين 20 إلى 24 سنة، في نفس السنة نجد ما يقارب ¾ من البطالين هم أقل من 30 سنة. كما تجدر الاشارة

الى تطور نصيب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل، حيث تمكن من خلق ما يعادل 2,5 مليون منصب عمل خلال 2001-2005.

وقد أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات (2005-2009)، وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو. رصد له 4200 مليار دينار[28]، يهدف إلى نفس اهداف البرنامج السابق، يمّكن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق. ذلك ما أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة حيث انتقلت نبة البطالة من 15.3 الى 11.3% بين سنتي 2005-2008.

جاء في هذه المرحلة القانون رقم : 90/04 المؤرخ في : 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة. وقد تم تسجيل تطوراً ملحوظاً في استحداث مناصب شغل لدى المتعاملين الاقتصاديين. حيث انتقل العدد من 64.092 سنة 2005 إلى 125.645 سنة 2007 و إلى 162.290 سنة 2008 ليصل إلى 170.858 سنة 2009.[29]

كما انشئت **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** التي تتكفل بتقديم هذا النوع من الخدمات، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار. وقد شهد عدد الملفات المودعة لدى المصلحة تطوراً ملحوظاً منذ سنة 2005 التي كانت 41923 لتبلغ 241490 ملف سنة 2009، في حين تطور عدد الوظائف المنشئة من 4994 سنة 2005 الى 218421 سنة 2009.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار انشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقاً، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية. ادت هذه التعديلات على مستوى الجهاز بنتائج افضل، وتجلى ذلك في حجم الاستثمارات، عدد المشاريع بالإضافة الى الاعداد المقبولة من مناصب الشغل المستحدثة. حيث بلغ عدد المشاريع حتى سنة 2009: 71185 مشروع حصّل ما يقارب مليون منصب شغل.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بموجب القانون رقم 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المعدل بالقانون المؤرخ في 1989/06/12، وضع اطار مؤسساتي يهدف إلى تشجيع تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وبالرغم من الظهور البعيد لهذه السياسة الا انها لم تشهد تطور الا مع انطلاق مخطط الانعاش الاقتصادي. وقد سمحت هذه الاستراتيجية بخلق عدد مقبول من المؤسسات توظف عدد هائل من الايدي العاملة، تضاعف مرتين بين سنتي 2000 و2006 من 634375 الى 1252707 عامل.

وعلى ضوء الإحصائيات الأخيرة للوزارة يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تقدر بأكثر من 455398 مؤسسة خاصة، توظف أكثر من 1756964. وحسب تصريح وزير القطاع المعني فإنه للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لا بد من تشجيع الاستثمار وخلق الثروات و ذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم وإعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع بمنحه الامتيازات والمزايا القانونية و الجبائية[30]

استهل اجتماع مجلس الوزارة المنعقد يوم 2010/05/24، أعماله بالموافقة على برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014، حيث يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية اعادة الاعمار الوطني الذي انطلق مع انطلاق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي سنة 2001-2004، الذي عزز بالبرنامج الخماسي التكميلي للفترة 2005-2009. خصص لهذا البرنامج مبلغ 21214 مليار د.ج ويشمل شقين اثنين :

أ- استكمال المشاريع الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة والطرق والمياه، بمبلغ 9700 مليار د.ج؛
ب- انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار د.ج.

يخصص البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، والنسبة ذاتها لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية، اضافة الى ذلك يخصص البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني.

من خلال ما يطمح اليه هذا البرنامج من تسطير استثمارات ومشاريع، لابد ان يكون لها كل التأثير على معطيات سوق العمل، ذلك ان المشاريع الكبرى المسطر لها تحتاج الى ايدي عاملة كثيفة، علاوة على ذلك فإن تشجيع مناصب الشغل يستفيد هو الاخر من 350 مليار دج من خلال الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص

التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المصاحبة للبرنامج.[31]

2-2 تقدير معدلات البطالة في الجزائر باستعمال نماذج VAR : نحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي للبطالة، وذلك بناءاً على ما قدمته النظرية الاقتصادي، وما هو موجود من وقائع و معطيات حول الاقتصاد الوطني، مستعملين في ذلك أشعة الانحدار الذاتي (VAR). ويتطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة استقرارية السلاسل المستخدمة.

أ. تحديد متغيرات النموذج : الاختيار الجيد للمتغيرات وفقاً للنظرية الاقتصادية من جهة والواقع الاقتصادي من جهة اخرى، سيعطي نموذجاً ذو جودة أحسن وذلك ما يعطي نتائج معبرة. من خلال النظريات المفسرة لسوق العمل، بالإضافة إلى تتبع تطور ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري؛ ارتأينا أن تكون المتغيرات كالتالي: معدلات البطالة **(**CH**)**، إجمالي عدد السكان (N)، الدخل (Y)، الأجر (W)، الاستثمارات (I)، معدل التضخم (R)، عامل التكنولوجيا (T) و اسعار البترول (PP).

مقابلات النموذج : توجد من بين المتغيرات ما يمكن استخراج قيمها من حسابات المحاسبة الوطنية، التي تمثل طريقة محاسبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الخامة، من أجل إعطاء صورة رقمية مبسطة مثل الدخل Y الذي يمكن اعتباره ممثلا في الناتج الداخلي الخام PIB**.**[32]

كما أن متغيرات أخرى نعبر عنها بمعدلات أو متوسطات سنوية كمعدل البطالة والتضخم، ويبقى منها من نجد له صفة تعبر عن معناه الكلي، على أن نعتبر أن التكنولوجيا T تمثل نفقات التجهيز من النفقات العامة، والأجرw على انه كتلة الأجور، بالإضافة إلى ذلك فإن أسعار البترول المستعملة هي أسعار منظمة الأوبك، ذلك أن الجزائر تعتمد في تصدير المحروقات على هذه المنظمة، كما نشير إلى أن المتغيرات عبارة عن سلاسل زمنية سنوية اخذت من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ما عدا سلسلة التضخم المأخوذة من موقع (FMI) واسعار البترول المأخوذة من النشرات الاحصائية لمنظمة الاوبك (Annual statistical Bulletin 2005, 2008).

ب. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن.[33] و قد استعنا في هذا الصدد أولاً بدالتي الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي كاختبار بالعين المجردة. ثم باختبار ديكي-فولر المطور لاستقرارية السلاسل الزمنية باعتباره اختبار إحصائي وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 5.1.

من خلال الاختبار توصلنا الى أن سلسلة معدل البطالة متكامل من الدرجة الأولى، سلسلتي اجمالي عدد السكان، كتلة الاجور، معدل التضخم واسعار البترول متكاملة من الدرجة الثانية كل على حدا، اما بقية السلاسل فهي متكاملة من الدرجة الثالثة. وبالاعتماد على شروط تحقيق التكامل المشترك، نجد أن السلاسل ليست متكاملة آنياً ؛ بعبارة أخرى لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. ومن هنا يمكن تطبيق نموذج VAR.[34] وبعد اجراء العديد من المحاولات واختبار العديد من النماذج، توصلنا الى استبعاد المتغيرات : كتلة الأجور (w)، عامل التكنولوجيا (T) و التضخم (R). إذ لم يكن لها التأثير الكبير على سوق العمل في الجزائر وذلك وفقاً للنتائج المتوصل اليها. وتم الابقاء على المتغيرات معدل البطالة (CH)، الناتج الداخلي الخام (PIB)، عدد السكان (N)، حجم الاستثمارات (I) بالإضافة إلى أسعار نفط منظمة الأوبك (PP).

ت. تقدير النموذج : تَمّ تحديد فترة الإبطاء لنموذج VAR، وكانت المفاضلة بين النماذج المتحصل عليها، مركزة على اقل القيم للمعياري AIC وSCH. وعليه فإن درجة التأخير (p=5) أي أن النموذج الأفضل هو VAR(5). حيث كانت مخرجات Eviews للتقدير كالتالي (نخص بالذكر شعاع معدلات البطالة فقط) :

DLCH =0.335+0.519*DCH (-1) + 0.067*DCH (-2) – 0.157*DCH (-3) +0.027* DCH (-4)+ 0.571*DCH (-5)

[0.886] [2.535] [0.372] [-1.105] [0.165] [3.470]

+1.14E-5*DDN (-1) +2.11E-5*DDN(-2) –1.04E-5*DDN(-3) +4.17E-5*DDN(-4) -2.53E-5*DDN(-5)

[0.948] [1.726] [-1.082] [2.906] [-2.04]

-8.38E-6 *DDY(-1) -1.17E-7*DDY(-2) – 2.29E-5*DDY(-3)-1.76E-5*DDY (-4) -1.37E-5*DDY(-5)

[-2.31] [-2.206] [-2.050] [-1.947] [-1.761]

-3.27E-6*DDDI (-1) –3.73E-5*DDDI (-2) –1.06E-5*DDDI (-3) -1.57-E-5*DDDI (-4)-4.73E-6*DDDI (-5)

[-0.189] [-2.378] [-0.432] [-0.72] [0.232]

0.113*DDPP (-1) +0.152 *DDPP (-2) +0.172*DDPP (-3) -0.208*DDPP (-4) -0.364*DDPP (-5)

[0.786] [0.951] [0.993] [-1.477] [-3.096]

R-squared = 0.95 **adjusted R-squared = 0.70** **F-statistic= 3.80** **n=31**

التفسير الإحصائي : يُمكن تقديم الملاحظات التالية على النموذج المقدر :

- يدل معامل التحديد على أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة إذ $R^2 = 0.95$ ، كما بلغ معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.70$ هذا ما يعني أن معدل البطالة مفسر بنسبة 70% بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات إلى غاية تأخيره قدره خمس فترات؛
- عدم معنوية بعض المعلمات المكونة لشعاع معدل البطالة ؛
- عدم معنوية الثابت ؛
- يشير اختبار فيشر إلى أن النموذج له معنوية إحصائية، ذلك أن القيمة المجدولة للإحصائية اقل من المحسوبة $F_C=3.8>F_T=2.1$. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة التفسيرية للمتغير التابع.

التفسير الاقتصادي :

- منطقية إشارة الحد الثابت، فمن المفترض أن يكون لمعدل البطالة قيمة موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات في النموذج؛
- العلاقة بين معدل البطالة مع تأخرها في السنتين السابقتين علاقة طردية، وهو مقبول من الناحية الاقتصادية، فعدد البطالين الحالي يحسب بجمع مخزون السنوات السابقة من البطالين إضافة إلى عدد طالبي العمل الذين لم يوظفوا في السنة الحالية؛
- العلاقة بين معدل البطالة وإجمالي عدد السكان منطقية فبزيادة عدد السكان تزداد معدلات البطالة وليس العكس، ذلك ما تقره نظرية "توماس روبرت مالتس" و التي لقيت ترحيب لدى الكلاسيك، وهذا حقاً ما وقع في الاقتصاد الجزائري عند تحسنه خلال فترة بداية الثمانينات؛
- سلبية العلاقة بين معدل البطالة مع الدخل (ممثلاً في الناتج الداخلي الخام) والاستثمار منطقية، فبزيادة الدخل والاستثمارات، تخلق مشاريع جديدة مما ينتج عنها طلب زائد على القوى العاملة. وبطبيعة الحال ستنخفض معدلات البطالة، ذلك وفقاً للنظرية الكنزية والماركسية؛
- عدم منطقية العلاقة التي تربط بين اسعار البترول ومعدلات البطالة في السنوات الاولى، فمن المفترض ان تكون للزيادة في اسعار البترول الاثر العكسي على معدلات البطالة، ذلك ان الزيادة في عوائد البترول ستزيد من الدخل، الذي بدوره يؤدي الى ارتفاع الاستثمارات التي تتطلب ايدي عاملة من السوق فتنخفض البطالة. الا ان هذه الحلقة ستأخذ فترة من الزمن، وما يلاحظ ان هذه الفترة تصل الى ثلاث فترات في الاقتصاد الجزائري، ذلك ما تدل عليه معطيات شعاع معدل البطالة ؛ إضافة إلى ذلك فإن معدل البطالة يحسب بجمع معدل البطالة السنوي إضافة إلى جمهور البطالين في السنوات السابقة كما سبق الاشارة اليه.

ث. اختبارات تأكيد النموذج : يتم من خلال هذه الاختبارات تأكيد ومدى صلاحية النموذج وذلك من خلال دراسة بواقي التقدير باستعمال بعض الاختبارات.

- **استقرارية سلاسل البواقي :** من خلال هذا المعيار وباستعمال اختبار ديكي فولر المطور للجذر الوحدوي على سلاسل بواقي التقدير توصلنا الى ان سلاسل البواقي مستقرة ما عدا السلسلة الخامسة.
- **التوزيع الطبيعي للبواقي :** يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي عن طريق اختبار نظريتي التناظر و التسطح، وذلك بالاستعانة بمعاملي التفلطح والالتواء على الترتيب. كما يمكن استعمال اختبار Jarque-Berra .

- وقد بينت جميع الاختبارات السابقة ان جميع البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

- **اختبار Ljung-Box :** يمكن هذا الاختبار من معرفة هل أن البواقي ذات (تشويش) أبيض ؟ وذلك بمقارنة احصائية Ljung-Box والمقابلة لأخر قيمة في العمود Q-Stat من الرسم البياني Correlogram مع احصائية x^2 بمستوى معنوية 5%. وتشير نتائج هذا الاختبار الى ان جميع بواقي التقدير تمثل تشويشا ابيضا ما عدا باقي المعادلة الاخيرة.

من خلال الاختبارات السابقة يمكن على العموم قبول نموذج VAR المتوصل إليه.

ج. دراسة السببية : وهذا لغرض تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومن ثم رسم سياسات سليمة. كما تساعد على تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير، وسنستعين بطريقة **جرانجر**، حيث اظهر الاختبار :

- عدم وجود علاقة سببية بين معدل البطالة وباقي المتغيرات (الاستثمار، الناتج الداخلي الخام، عدد السكان وأسعار البترول)، أي أن البطالة لا تسبب المتغيرات والمتغيرات لا تسبب البطالة. ونفس الشيء بالنسبة لأسعار البترول؛
- بالنسبة للسببية بين الناتج الداخلي الخام الاستثمار فهي علاقة سببية ذات اتجاهين، اي الناتج الداخلي الخام يسبب الاستثمار والاستثمار يسبب الناتج الداخلي الخام؛
- بالنسبة للسببية بين الاستثمار وإجمالي عدد السكان فهي سببية ذات اتجاه واحد، ذلك ان عدد السكان لا يسبب الاستثمار، اما الاستثمار يسبب عدد السكان؛
- تشير العلاقة بين الناتج الداخلي الخام وعدد السكان إلى أنها علاقة سببية ذات اتجاه واحد، اجمالي عدد السكان لا يسبب الناتج الداخلي الخام اما الناتج الداخلي الخام يسبب عدد السكان.

لمعرفة السببية في نماذج VAR يمكن الاستعانة بسببية جرانجر في مجموعة او كتلة واحدة للمتغيرات الخارجية، وذلك من خلال اختبار VAR Granger Causality/Block-Exogeneity الذي يبين وجود او عدم وجود سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة منفردة ومجمعة داخل النظام (نموذج VAR)،[35] حيث كانت النتائج وفقاً لهذا الاختبار :

- بالنسبة لمعدل البطالة : تسبب كل من اجمالي عدد السكان وأسعار البترول البطالة وهي منفردة، ولا يسبب الاستثمار والناتج الداخلي الخام البطالة وهي منفردة، لكن المتغيرات وهي متجمعة تسبب البطالة؛
- بالنسبة للاستثمار : البطالة لا تسبب الاستثمار، اما بقية المتغيرات فتسبب الاستثمار وهي منفردة بالإضافة الى ذلك فإن المتغيرات وهي مجمعة تسبب الاستثمار؛
- جميع المتغيرات لا تسبب الناتج الداخلي الخام منفردة او مجمعة؛
- جميع المتغيرات لا تسبب اجمالي عدد السكان وهي منفردة، لكنها تسبب اجمالي عدد السكان وهي مجمعة؛
- لا تسبب المتغيرات اسعار البترول مجمعة كانت او منفردة.

ح. اثر الصدمات ودوال الاستجابة : سنحاول من خلال دراسة الصدمات ودوال الاستجابة، إحداث صدمة في احد المتغيرات والبحث في الاثر الناتج عن هذه الصدمة على باقي المتغيرات، ولكن نظراً لتعدد المتغيرات، وبما ان موضوع الدراسة يهدف الى دراسة البطالة؛ فإننا سنتتبع استجابة متغير البطالة للصدمات المفاجئة التي تطرأ على المتغيرات الاخرى.

- حدوث صدمة في اجمالي الناتج الداخلي الخام سيؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة خلال السنة الثانية، ثم تنخفض في السنة الموالية وتبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة بين ارتفاع وانخفاض (انظر الشكل (3)).
- حدوث صدمة في حجم الاستثمارات تؤدي الى ارتفاع في معدلات البطالة في السنة الثانية، ثم الانخفاض في السنة الثالثة، وتبقى في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض. حيث أن اثر هذه الصدمة مشابه بأثر الصدمة في الناتج الداخلي الخام (انظر الشكل (4)).
- حدوث صدمة في اجمالي عدد السكان ينتج عنها ارتفاع في معدلات البطالة، لكن هذا الاثر سينعكس اتجاهه بعد السنة الثالثة، ويبقى متذبذب وغير مستقر (انظر الشكل (5)).
- حدوث صدمة في اسعار البترول سيقابلها ارتفاع في معدل البطالة في السنة الثانية، ثم يزول بعدها لتبقى معدلات البطالة في انخفاض في المدى المتوسط حتى السنة السادسة (انظر الشكل (6)).

خلاصة : خلصنا إلى تقدير معدلات البطالة في الجزائر عن طريق اشعة الانحدار الذاتي، ومن خلال النموذج يمكن القول ان الاستثمار هو المؤثر الاول المباشر على معدلات البطالة في الجزائر، ذلك أن أي استثمار يتطلب من السوق أيدي عاملة ، مما يعني تخفيض معدلات البطالة الى مستويات مقبولة. ولهذا فإن الحكومة تبنت هذا الخيار نظراً للنتائج المحققة من جراء تطبيقه خلال السنوات الماضية عن طريق التشجيع على فتح مؤسسات صغيرة و متوسطة من شأنها امتصاص الايدي العاملة. ونشير الى ان الاستثمار بدوره يتأثر بأسعار البترول، هذا ما يعني ان معدلات البطالة تتأثر بتلك الاسعار؛ اي ان النفط في الجزائر يوفر الموارد ولا يوفر الشغل.

ولكن للوصول الى نتائج افضل لا بد من حسن توجيه هذه الاستثمارات على حسب القطاعات، دون توسيع قطاع على حساب آخر، ولكن تجدر الاشارة هنا الى تشجيع الاستثمارات في المجالات الانتاجية للسلع (الصناعة و الزراعة) بدلاً من الخدمات، وهذا لأن الاستثمار في هذان القطاعان اكثر امتصاص لجمهور البطالين، ضف الى ذلك توفير السلع و المنتجات خاصة منها الاستهلاكية بدلاً من استيرادها، وذلك من خلال التوجيه و الاعلام بإنشاء مكاتب محلية خاصة بتوجيه الاستثمار تعتمد على دراسة ميدانية للمنطقة؛

كما يجب الاشارة الى محاولة ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وعدم الاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد يتأثر الاقتصاد الوطني كله بتأثره، وذلك لتفادي وقوع ازمة داخلية نتيجة لوقوع ازمة او هزة في الاسواق العالمية للنفط كما وقع في سنة 1985.

ملحق الأشكال البيانية

الشكل (1): منحنى فيلبس

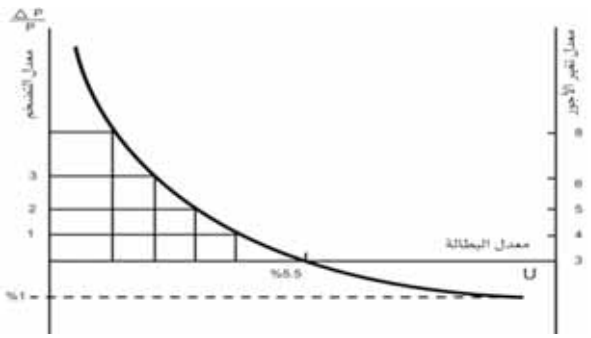

المصدر: رمزي زكي، مرجع سابق

الشكل (2): تطور معدلات البطالة في الجزائر(%)

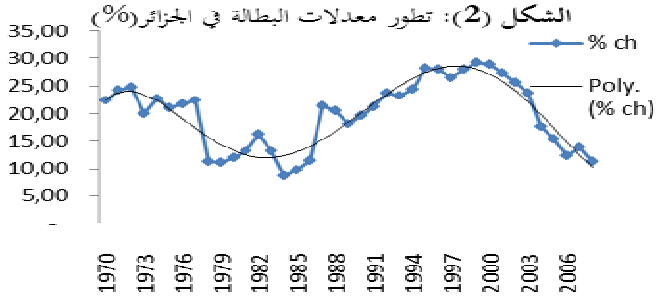

المصدر: مخرجات برنامج ms excel 2007

الشكل(3) : اثر إحداث صدمة في اجمالي الناتج الداخلي الخام

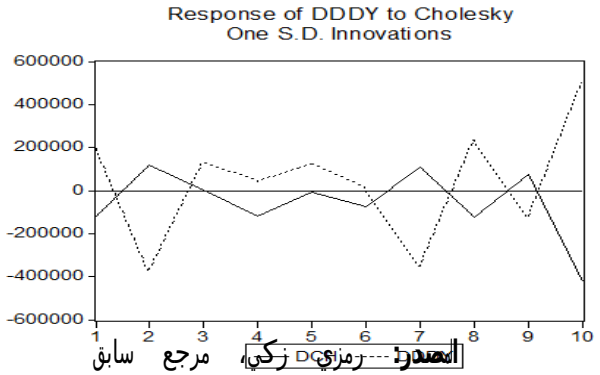

المصدر: رمزي زكي، مرجع سابق

الشكل(4) : اثر إحداث صدمة في الاستثمار

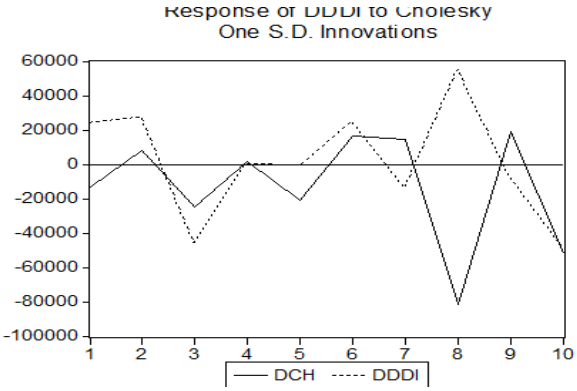

الشكل(5) : اثر إحداث صدمة في حجم السكان

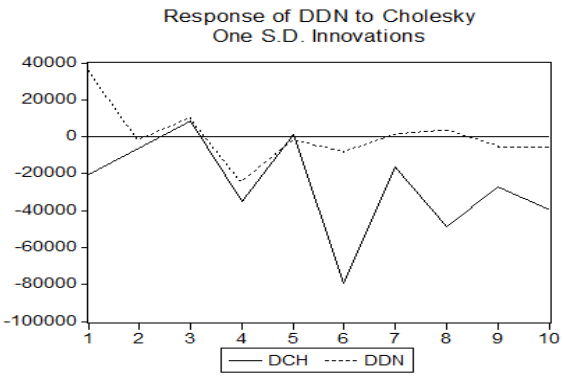

الشكل(6) : اثر إحداث صدمة في اسعار البترول

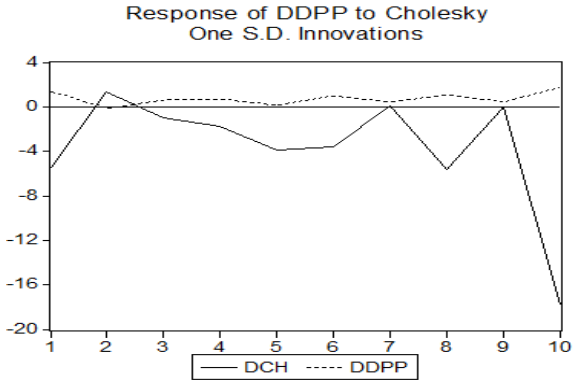

الإحالات والمراجع :

[1]- أحمد عيسى، شبح **البطالة" يخيِّم على العالم**، البلاغ، 2011/08/01، http://www.balagh.com/islam/pl1dvci5.htm

[2] - Lakel Samira, **L'Emploi et le chômage en Algérie**, Mémoire d'ingénieur, INPS, Alger, 1998, P.10.

3 - Bureau International du Travail, **La normalisation du travail**, (Nouvelle série 53. Genève, 1953), P.P 48+49.

[4]- مجلة جامعة الملك سعود، إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، **نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية**، ص 571، جانفي 2010، http://digital.library.ksu.edu.sa/V31M317R1185.doc

[5]- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت 1987، ص 193.

[6]- راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، ط 1، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1971، ص 21.

[7] - رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت 1987، ص.ص 149-160.

[8] - Gérard Dutuit, **Economie de l' emploi et du chômage**, Edition Ellipses: PARIS, 1994, p 12.

[9] - ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة 2005، ص 337.

[10] - قصاب سعدية، **اختلالات سوق العمل وفعّالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 20.

[11] Munich Personal RePEc Archive، ابراهيم لطفي عوض، **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية**، جانفي 2010، http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/

[12] - علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص.ص 50-51.

[13]- Eicher.J.E et Levy.Garboua, **Economique de l'éducation**, Edition Economica, Paris, 1979, P.60.

[14]- بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص ص، 38-39.

[15] - احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.ص 55-56.

[16] - نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر-الاجراءات و النتائج-، **الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه**، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008، ص 50.

[17] - احمين شفير، **الإصلاحات الاقتصادية واثارها على البطالة و التشغيل –حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.، ص 133.

[18] - حامد نور الدين، العولمة والاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية –حالة الجزائر-، **عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة**، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ص 05.

[19] - عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية-حالة الجزائر-، **عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص.ص 9-10.

[20] - Saib Musette, Nacereddine Hamouda, **Évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie**, les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N°46/47, 1998/1999, P 171.

[21] - Medjkoun Mohamed, **Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie**, les cahiers du Créad, N°46/47, 1998-1999, P 165.

[22] - بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، **الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه**، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008، ص.ص 118-119.

[23] - المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 15 ذي الحجة 1414 الموافق 26 مايو.

[24] - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، **تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، جانفي 2010 ، http//www.cnac.dzdefault.aspxid=250

[25] - لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، 2003، ص284.

[26] - جمال عمورة، **دور تطوير وتشجيع الاستثمار في امتصاص البطالة**، منتدى التمويل الاسلامي، جانفي 2010، http://islamfin.go-forum.net/t2619-topic

[27] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من السنة 2004**، الدورة العامة العادية 25 ديسمبر 2004، ص 120.

[28] - منصوري الزين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر-حالة الجزائر، **عنوان الملتقى مجهولة**، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص 10.

[29]- الطيب لوح، تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق التشغيل وآفاق تطوره، **ملتقى جهوي وسط إطارات قطاع التشغيل**، وزارت العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، الجزائر، 2010/6/9، ص 6.

[30]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشريه المعلومات الإحصائية**، نشريه المعلومات الإحصائية رقم 16، الجزائر، 2009.

[31] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010.

[32] - أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 25.

[33] - Melard Guy, **Méthodes de prévision a court terme**, édition ellipse, Bruxelles, 1990, p 182.

[34] - نشير إلى انه في حالة وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية، يتم تطبيق نماذج تصحيح الخطاء بدلا من نماذج اشعة الانحدار الذاتي.

[35] - Faculty Of Arts And Social Sciences, **VAR Models**, p 9**,** 12/01/2011, http://fass.kingston.ac.uk/schools/economics/news/

تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011

مولاي لخضر عبد الرزاق*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نهدف في هذا المقال إلى دراسة أثر سياسات الشغل على أداء سوق العمل في الجزائر، وقد تم استعراض أهم خصائصه الهيكلية من خلال تحليل العرض والطلب على القوى العاملة ومستويات البطالة والتشغيل والإنتاجية ...الخ، وقد تبين أن سوق العمل في الجزائر يتميز بالاعتماد المفرط على القطاع العام في خلق فرص العمل، إضافة إلى ضعف بيئة الأعمال ومحدودية القطاع الخاص، كما لا تزال العمالة غير الر سمية، وأنشطة القيمة المضافة المنخفضة، تُشكل نسبة كبيرة من فر ص العمل.

الكلمات المفتاح : البطالة, التشغيل,الفقر, العمل اللائق, الإنتاجية, الأجور.

مقدمة : شهدت الجزائر في السنوات الماضية، تقدما ملحوظا في مستويات التشغيل، وخفض معدلات البطالة حيث انخفضت هذه الأخيرة من29.77% سنة 2000 إلى 10.2 % سنة 2009, وبالرغم من ذلك يبقى معدلها مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط العالمي البالغ 5.9**%**. إن انخفاض معدل البطالة في الجزائر لا يعكس بالضرورة أداء أفضل لسوق العمل كما لا يعكس نجاعة سياسة التشغيل في خفض البطالة لذا فإنه من المهم للغاية تحليل تطورات العرض والطلب على القوى العاملة وطبيعة المناصب المستحدثة ومستويات الأجور والإنتاجية...الخ لمعرفة التقدم المحرز في مجال التشغيل نحو العمل المنتج المولد للقيمة المضافة والمعزز للنمو. وانطلاقا من هذا قمنا بصياغة السؤال التالي : **هل يعكس انخفاض معدل البطالة في الجزائر نجاعة سياسات الشغل أم انه توجه نحو تكريس العمل غير اللائق والبطالة المقنعة, وإلى مدى يمكن ربط هذا الانخفاض بالنمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد الجزائري ؟**

1-مفاهيم نظرية حول سياسة التشغيل

1-1-تعريف سياسة التشغيل : تحظى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية, ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي، بحيث اتخذ هذا الاهتمام مجالا أوسع يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية، ومن صور ذلك : الاهتمام بضمان العمل لكل شخص يرغب فيه، بحيث يكون هذا العمل منتجًا ويتم اختياره بحرية تامة، مع الاهتمام أيضًا باكتساب المؤهلات الضرورية التي يمكن الاستفادة منها في مجالات العمل بحيث يشغل العامل الوظيفة التي تتناسب مع مؤهلاته.

والتشغيل يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجًا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات[1].

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، سياسة التشغيل : **"في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج"[2].**

وتشكل سياسة التشغيل منظومة من الإجراءات النوعية والتي موضوعها سوق الشغل, وتؤثر هذه الإجراءات على جهة الطلب والجزء الآخر على جهة العرض، كما يكون التأثير على الجهتين معا[3].

لقد اتخذت سياسات التشغيل بعدين رئيسيين يقتصر البعد الأول منها على مجالات إيجاد فرص العمل التي يمكن الحصول عليها من مكاتب العمل أو سوق العمل أو من غيرها من الجهات. أما البعد الآخر فيمتد إلى إدارة أسواق العمل وأطرافها الفاعلة وإيجاد العمل اللائق من حيث التقانية والتشغيل الملائم من زاوية التعليم والتدريب وكذلك توفير ظروف العمل المناسبة، والاهتمام

* abdemoulay@gmail.com

بالأجور، وتحسين الإنتاجية عن طريق سياسات الحوافز، والاهتمام بمعالجة الفوارق بين العرض والطلب بالكم والنوع والزمان والمكان جنبا إلى جنب مع الاهتمام بالعمالة الوافدة.[4]

1-2-أهداف سياسة التشغيل وأنواعها : تتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسين وهما :

- رفع عدد مناصب الشغل. - خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة واستخدام أكفأ لقدرات العمال، وكذا إشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

ويمكن تقسيم سياسات سوق العمل إلى تدابير **سلبية** وأخرى **إيجابية**. وتشمل الأولى تحويلات المداخيل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص أو الفئات من القوى العاملة مثل إعانات البطالة والتعويض عن التقاعد المبكر. وتشمل الثانية مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين على الدخول إلى سوق العمل مثل المساعدة في البحث عن عمل والتدريب وفقا لاحتياجات سوق العمل، والخلق المباشر للوظائف، وإعانات الاستخدام، والأشغال العامة، ومساعدة الذين يعملون لحساب أنفسهم، وتدابير تشجيع الحراك. وبصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر إيجابية البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل.

لقد دعت كثيرا من المؤسسات في السنوات الأخيرة مثل (**منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي**OCDE) إلى زيادة استعمال السياسات الإيجابية لسوق العمل. ويرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بالإنصاف والكفاءة. فأفقر العمال وأقلهم حظا هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة وتكون مهاراتهم محدودة. وكانت هذه السياسات شائعة بوجه خاص خلال الفترات التي شهدت تزايدا كبيرا في البطالة واستمرارها لأجل طويل. ومن الأسباب الأساسية للفقر في البلدان الصناعية استمرار البطالة لفترة طويلة مما يؤكد أهمية الأخذ بسياسات إيجابية. والعلاقة المباشرة بين الفقر والبطالة هي الأساس الذي تقوم عليه حجة الإنصاف وفي كثير من البلدان النامية لا يتحمل الناس البقاء بدون عمل ويضطرون إلى البحث عن نشاط اقتصادي في القطاع غير المنظم, وهناك نسبة كبيرة من الشباب بين العاطلين في هذه البلدان ومن المتعلمين ينتمون إلى أسر ذات مستوى مادي مناسب وهم يبحثون عن وظائف مستقرة في القطاع العام أو في الشركات الكبيرة التي كثيرا ما تكون مملوكة لأجانب وقد يستغرق ذلك مدة طويلة يعتمدون خلالها على المساعدة التي تقدمها لهم أسرهم[5].

ويؤخذ بالسياسات الإيجابية لسوق العمل كذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة، وذلك لأنها قادرة على تصحيح أوجه الفشل المفترضة في سوق العمل. ذلك أنه من الممكن أن تحول هذه السياسات دون الضغوط السلبية التي تفرضها عوامل خارجية على الأجور والناجمة عن ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأمد. فالسياسات الإيجابية لسوق العمل يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على سوق العمل بالإبقاء على حجم القوة العاملة خلال الفترات التي ترتفع فيها نسبة البطالة. فبرامج التدريب يمكن أن ترفع من إنتاجية العمال المستهدفين كما أن خدمات التوظيف يمكن أن تحسن من عملية الاختيار الملائم من خلال إعادة تخصيص العمال والكشف على العاملين. ومن شأن الخلق المباشر للوظائف أن يحدث نوعا من الاستقرار كما أن التدريب وحوافز الحركة وغيرها من خدمات التوظيف من شأنها تقليل الإختلالات البنيوية عن طريق تحسين التناسب بين الوظيفة وشاغلها. كما تؤدي السياسات الإيجابية كذلك إلى زيادة مستوى المهارات والإنتاجية. ويمكن لهذه السياسات أن تيسر عملية التكيف الاقتصادي البنيوي (التحولات بين القطاعات، الخصخصة، دورات الأعمال، متطلبات إعادة تكوين المهارات ...إلخ). ويتفاوت أثر السياسات المختلفة على سوق العمل ولكن من الناحية العملية فإن برامج محدودة هي التي تستهدف المتعطلين لفترة طويلة من أجل ربطهم على نحو أكبر بالقوة العاملة. والهدف الأساسي لجميع البرامج هو تشجيع إعادة توظيف الأشخاص العاطلين، بينما يمكن أن يكون لبعض البرامج، مثل الأشغال العامة، هدف اجتماعي قوي ونفع اقتصادي للمجتمع. وفضلا عن ذلك، فإن السياسات الإيجابية يمكن أن تحسن من العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة عن طريق تحقيق الاستقرار في التوظيف خلال فترات الدورة التناقصية وبإزالة الاختناقات في سوق العمل خلال الفترات التصاعدية.

1-3-السياسات الاقتصادية للتشغيل ومكافحة البطالة : تتحدد السياسات الاقتصادية المناسبة للشغل انطلاقا من أسباب البطالة وتختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة حيث تركز التحليل الكنزي على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق دعم الطلب الكلي وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين,والاتجاه الثاني يركز على تحسين كفاءة العرض من حيث دعم ملكية ومردودية المشاريع و تحسين كفاءة عنصر العمل وهو اتجاه المدرسة النيوكلاسيكية. ومن بين السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل و توفير المزيد من فرص العمل نذكر ما يلي[6] :

أ-سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل : وتهدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي أهم السياسات لتنشيط جانب الطلب في سوق العمل :

– **سياسة تحسين مناخ الاستثمار :** وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية كاستقرار سعر الصرف وخفض سعر الفائدة والتحكم في الإنفاق الحكومي وخفض عجز الموازنة العامة وتخفيض التضخم وتطوير أسواق رأس المال وخفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار, منح الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين وتشجيع الصادرات وتشجيع الاندماج والتكامل معا العالم الخارجي وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخوصصة.

– **سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة :** تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى آليات لتوفير المزيد من فرص العمل حيث توظف هذه المشروعات اكثر من 75% من حجم التشغيل في الكثير من الدول المتقدمة من بين وسائل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديم المساعدات الفنية كالتدريب والأجهزة والآلات والاهتمام بتسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

– **برنامج التشغيل في قطاع الخدمات :** ويتمثل في تصميم برامج للمتعطلين في قطاع الخدمات من خلال ما يسمى ببرامج العمل الجماعي فقد قامت بولندا بابتكار برنامج لتشغيل الشباب في خدمات النظافة.

ب- سياسة تحسين كفاءة جانب العرض: وتستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل عن طريق سياسات التدريب والتعليم و تتفرع هذه السياسة إلى:

– **سياسة التدريب :** وتعتبر سياسة التدريب كسياسات تأهيل قوة العمل وتحسين كفاءة العرض ويتوقف نجاحها على الوصف الدقيق للمتعطلين وخصائصهم, التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل وقد يكون التدريب في أماكن حكومية أو خاصة.

– **سياسة التعليم :** تعد العملية التعليمية من اهمم عوامل تحسين المهارات وقدرات قوة العمل ومن ثم فان تكييف وتطوير سياسات التعليم يعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.

ج- سياسة تحسين نظم المعلومات سوق العمل : وتهدف هده السياسة إلى إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل أي التوفيق ربين الوظائف الخالية والباحثين عن العمل ومن بين أدوات هذه السياسة ما يلي :

- تكوين هيئات مؤسسية مسؤولة عن توفير خدمات التوظيف. - إقامة معارض تساعد على التقاء الباحثين والعرضين للعمل. -تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال شبكات ربط مكاتب التوظيف.

د- سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين واصطحاب العمل : تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم حتى التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى منح مالية لشركات وأصحاب الأعمال لتحفيزهم على تدريب وتشغيل المتعطلين.

ه- سياسة سوق العمل النشطة : تهدف برامج سوق العمل النشطة إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة وزيادة الطلب على العمل وتحسين آليات المواءمة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الخالية.

و- سياسة زيادة مرونة سوق العمل : وتهدف إلى تخفيض القيود في سوق العمل كخفض الحد الأدنى للأجور أو الحجم القانوني لاسعات العمل تكاليف فصل العمل غير الماهرة والتخفيض من قوة النقابات.

ز- سياسة الاستقرار الوظيفي : وتتمثل في تحقيق أو تشجيع الاستقرار الوظيفي وخفض دوران العمل وتخفيض عقود العمل المؤقتة ومن بين أدواتها خفض نسبة مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.

1-4-العمل اللائق والاستخدام : يعتبر العمل اللائق هدف هام لسياسات الشغل و أحد أهم قضايا سياسات مكافحة البطالة دولياً وإقليمياً، إذ يقتضي إيجاد العمل المنتج والمختار بحرية والمحافظة عليه، وفقا للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ولمعايير العمل الدولية. ويرتبط نجاح هذا الهدف ارتباطا وثيقا بعوامل أخرى تقع في صميم السياسة الاقتصادية الكلية، مثل السياسة النقدية، والسياسة المالية، وسياسة المبادلات التجارية.

أ- **مفهوم العمل اللائق :** إن مفهوم العمل اللائق كما عرفته منظمة العمل الدولية واعتمد من قبل المجتمع الدولي **"هو العمل المنتج للنساء والرجال في ظروف من الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية ويتضمن فرص العمل المنتجة التي توفر دخلاً مجزئياً والأمن في موقع العمل والحماية للعاملين وأسرهم وفرص أفضل لتحقيق الذات وتطويرها وتشجيع الاندماج الاجتماعي وأن تتاح للناس حرية التعبير والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ويؤمن الفرص المتساوية والمعاملة المتساوية للجميع"[7].**

ويقوم العمل اللائق على أربع ركائز[8] : - توليد فرص العمل وتنمية المنشات. - الحماية الاجتماعية. - الحقوق في العمل. - الحوار الاجتماعي.

ويتضمن كل واحد من هذه الركائز عدداً من المجالات ومؤشرات القياس فعلى سبيل المثال فإن الحقوق في العمل تضم اتفاقيات العمل الدولية التي عرفت باسم الاتفاقيات الكبرى وهي تلك التي تكون في مجموعها ما تم تسميته بالميثاق الأساسي لحقوق الإنسان في ميدان العمل وتتضمن : (الحرية النقابية,حق التنظيم والمفاوضة الجماعية, إلغاء السخرية والعمل الجبري, إلغاء عمالة الأطفال, إلغاء التميز في النشاط والمهنة).

ويتكون العمل اللائق من مجموعة من المؤشرات تعكس بعداً معيناً، وهذه المؤشرات هي : العمل غير المقبول, القيمة المضافة للعمل,الدخل الملائم, العمل المنتج باعتباره السبيل المستدام للخروج من الفقر, ساعات العمل المناسبة, الاستقرار في العمل, التوازن بين العمل والحياة الشخصية, المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل في العمل, ظروف عمل آمنة, حماية اجتماعية، حوار اجتماعي، وعلاقات في مكان العمل.

ب- **العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم :** يوجد في معظم البلدان النامية اقتصاد كبير غير منظم، يفتقد النشاط الاقتصادي فيه إلى الاعتراف والحماية بموجب الأطر القانونية والتنظيمية الرسمية. ويتكون هذا الاقتصاد أساسا من عمليات صناعة تحويلية أو خدمات أو منشآت بيع صغيرة الحجم في مناطق ريفية، ومن أشغال محلية أو أشغال زراعية في قطع صغيرة من الأرض. وكثيرا ما يكون من بينهم نسبة كبيرة من العاملات وهذه الأشغال متنوعة جدا وتتراوح بين منشآت صغيرة إلى أنشطة الكفاف، ولا تشمل فقط العاملين لحسابهم الخاص أو لحساب أسرهم فقط، وإنما العاملين مقابل اجر أيضا بأشكال كثيرة وهذه الأنشطة تكون في المعهود منخفضة الإنتاجية، ومستويات الفقر بين العمال في القطاع غير المنظم مرتفعة. غير أن هناك أيضا مخزونا كبيرا من روح المبادرة والابتكار. والعمل غير المنظم اقل بروز في البلدان الصناعية، ولكنه ليس مفتقدا بأي حال من الأحوال.

ويعمل الكثير من عمال العالم في الاقتصاد غير المنظم في المناطق الحضرية والريفية على السواء وفي أعمال منخفضة النوعية وغير منتجة وغير مجزية وغير معترف بها أو غير محمية من جانب القانون ويفتقر هؤلاء العمال إلى الأجور الملائمة والحماية الاجتماعية والأمن والتمثيل. وتتفاعل الإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية وشروط العمل غير الملائمة لتزعزع القدرة التنافسية للمنشآت، مما يزعزع بدوره قدرة المنشآت على توفير ظروف عمل لائقة في دورة غير منقطعة. وإذا استمر الاتجاه الحالي، فإن غالبية الوظائف التي ستتوفر للشباب في المستقبل ستكون ذات اجر منخفض ونوعية سيئة.[9]

وطبقا لدراسة حديثة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يجري توظيف 1.8 مليار شخص في الاقتصاد غير الرسمي في العالم وذلك اكبر كثيرا من الاقتصاد الرسمي الذي يضم 1.2 مليار عامل[10].

في العديد من البلدان النامية ما زال أرباب العمل والموظفون يواجهون قواعد متسمة بالجمود والصرامة المفرطة لتنظيم أسواق العمل وأمام القيود المفرطة يختار الكثير من الشركات ببساطة الابتعاد عن القطاع الرسمي الخاضع للقوانين واللوائح والعمل أو توظيف العمالة في القطاع غير الرسمي, حيث تقل القدرة على الحصول على التمويل الرسمي, وبالتالي لا تسعى المؤسسات والأسواق والشركات إلى تحقيق النمو والتوسع ومن ثم لا تساهم في خلق المزيد من فرص العمل.

2-تطور التشغيل و البطالة في الجزائر(2000-2010)

2-1- البطالة في الجزائر : لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بإرتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، فالأزمة الإقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة والتي أتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وإنخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الإقتصادية

التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال[11].

وتتميز البطالة في الاقتصاد الجزائري بتنوعها فهي متعددة الأشكال (هيكلية واحتكاكية ودورية...) وكذلك بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه نحو الانخفاض، وتشير البيانات الإحصائية المبينة في الجدول (1) إلى ارتفاع نسبة البطالة في التسعينات حيث انتقلت من 24.36% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1997 ثم 29.2% سنة 1999 ثم انخفضت إلى 25 سنة 2002 ثم إلى 12.3سنة 2006 لتصل إلى 10.2 في نهاية 2009 أنظر الجدول (2).

2-2-سياسة التشغيل في الجزائر : تستخدم الجزائر حاليا 6 آليات مباشرة للتشغيل، أهمها من حيث الاعتمادات المالية : وكالة تشغيل الشباب والقرض المصغر وصندوق التأمين على البطالة وعقود الإدماج والشبكة الاجتماعية. وهناك آليات غير مباشرة مثل صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات.

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل المشار إليها المقدمة التي تمولها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني.

ترتكز سياسة التشغيل في الجزائر على : دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية ودعم الشغل المأجور.[12]

دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية : وذلك عن طريق ثلاثة أجهزة وهي :

- جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البطال ذوي المشاريع والبالغين مابين 19 و35 سنة.
- الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالة المخصص للبطالين البالغين 35 و 50 سنة.
- جهاز القرض المصغر.

دعم وترقية الشغل المأجور : وذلك عن طريق تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم اكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص.

ويتبين من الجدولين (3و4) حصيلة أجهزة التشغيل في الجزائر وفرص العمل المستحدثة في القطاعات الاقتصادية.

3-تقييم أداء سوق العمل في الجزائر

لفهم أداء سوق العمل وتقييم سياسة التشغيل والوقوف على أهم أسباب انخفاض معدل البطالة لابد من الوقوف وتحليل تطورات الطلب وعرض العمل (محددات العرض والطلب) وتفاعلهما, أي ما ينتج عنه من مستويات الأجور والتشغيل المقترنة به والإنتاجية بالإضافة إلى خصوصيات وطبيعة الوظائف المستحدثة في سوق العمل.

أ- **تراجع معل النمو الديمغرافي :** العوامل الديمغرافية ضرورية في فهم ديناميكيات سوق العمل فقد أدى النمو السكاني المرتفع في الستينيات والسبعينيات، حين تجاوز متوسط معدل النمو السكاني 3 % سنوياً، ومعدلات الخصوبة بين 7 إلى 6 أطفال لكل امرأة، إلى فرض ضغوط شديدة على سوق العمل في الثمانينيات والتسعينيات.

لقد شهدت الجزائر منذ أوائل التسعينيات تحوّلاً ديمغرافياً سريعاً باتجاه انخفاض معدلات الخصوبة، وهو اتجاه نجم عن التحّسن الكبير في صحة المرأة وتعليمها. كما أسهم تأخير تكوين الأسرة الناجم عن عدم وجود سكن بأسعار معقولة، وارتفاع البطالة في أوساط الشباب، إلى مزيد من الانخفاض في معدلات الخصوبة. وتراجع معدل النمو السكاني من 3.1 % سنة 1985 إلى 1.9% سنة 1995، و 1.5% في عام 2008. وقد أدى هذا النمو البطيئ في عدد السكان إلى تقليص الضغط على سوق العمل، وساهم في الحد من البطالة, ويبين لنا الجدول (5) ذلك.

ب- **انخفاض معدلات المشاركة :** بالإضافة إلى التحوّل الديمغرافي وأثره على توفر اليد العاملة، لا تزال معدلات المشاركة في سوق العمل في الجزائر منخفضة بشكل استثنائي فوصلت في عام 2009 نسبة 41.4 % فقط ويبلغ المتوسط العالمي للمشاركة في سوق العمل 64%، فيما يبلغ 65% في أميركا اللاتينية، و 69 % في جنوب شرق آسيا، و 73 %في شرق آسيا, ويبين الجدول (6) تطور معدل مشاركة القوى العاملة في سوق العمل بالجزائر.

أما عن مشاركة المرأة في قوة العمل فقد شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا من 21.4 **%**خلال سنة 1980 إلى 39.8**%** في نهاية سنة 2008 ومع ذلك و على الرغم من التحّسن الكبير في تعليم المرأة في الجزائر، إلا أن حصتها في التشغيل لا تزال منخفضة حيث انخفضت إلى اقل من 14 % في سنة 2009 مقارنة ب17 % قبل عشر سنوات[13].

ج- **تباطؤ نمو القوة العاملة** : أدّت أنماط تطور معدلات المشاركة في سوق العمل بالجزائر منذ العام 2000 إلى عدد أقل من الداخلين إلى سوق العمل، وأسهمت بشكل غير مباشر في انخفاض معدلات البطالة بشكل كبير وقد انخفض الطلب الإضافي على فرص العمل،كما يبلغ نمو القوة العاملة خلال الفترة 2000- 2008 نسبة 2.52% بالمقارنة 4.1% في التسعينيات.

من الجدولين (8و9) لاتزال قوة العمل تنمو بمعدل 2.5 % إلى 3.5 %سنويا, ووفقا لقانون **"أوكن"**(*) والذي يبين العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة يتطلب في المدى الطويل 2015-2020 معدل نمو سنوي لا يقل عن 5% لبلوغ معدل للبطالة في حدود 5 % والجدول (9) يبين ذلك.

د- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل : بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على بدء برنامج التعديل الهيكلي فيها، فشلت الجزائر في التخلص من اعتمادها المفرط على قطاع النفط والغاز, لقد شكّل هذا القطاع نسبة 48 % من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وهو يساهم بما يُعادل أكثر من95% من الصادرات، و75% من إيرادات الميزانية. ومع ذلك، فإن قطاع النفط والغاز الذي يتميّز بكثافة رأس المال إلى حد كبير مسئول عن أقل من 5 %من خلق فرص العمل في الاقتصاد.

لقد وفّر القطاع الصناعي الذي لايزال غير قادر على المنافسة قدراً أقل من الوظائف الجديدة في السنوات الأخيرة، حيث تتناقص حصته من مجموع العمالة باطراد حيث بلغت 12.8% سنة 2008 مقارنة ب64.2% لقطاع الخدمات و14 % للقطاع الزراعي وهو ما يبين أن قطاع الخدمات هو أول قطاع مولد لمناصب الشغل مما يتطلب توجيه ودعم الاستثمار في هذا القطاع لامتصاص المزيد من القوى العاملة المتدفقة إلى سوق العمل, ويبين الجدول (10) نسب القوى العاملة في مختلف القطاعات بالجزائر.

ه- الدور المحدود للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في التشغيل : لا تزال الوظائف الحكومية في الكثير من الدول النامية، رغم كون مرتبّاتها الأدنى, جذابة مثيرة للاهتمام العام، يُنظر إليها على أنها تمنح المنافع والعلاوات، وتُعتبر بأنها أكثر أمانًا من غيرها من الوظائف، ويُنظر إلى الوظائفُ الحكومية على أنها أكثر مدعاةً للاحترام، وهي توفر الرواتب التقاعدية، وتتيح في بعض الحالات الحصول على الرشاوى وهي، أكثرُ إثارةً للاهتمام العام من تلك الوظائف التي تمّ إنشاؤها في القطاع الخاص، إن كثافة التركيز على التوجُّه على العمل في القطاع العام، خصوصا من قِبَل أصحاب الكفاءات العلمية وبالتالي ذوي الرواتب العالية، من شأنها أن تفاقم كلفة فرصة توجيه رأس المال البشري بعيداً نحو وظائف تُحفّزُ النموّ الاقتصادي. وعلى المدى الطويل سوف تؤدي الكلفة المرتبطة بكثافة التركيز على وظائف القطاع العام إلى التسبّب بانخفاض عامل إجمالي نموٍّ الإنتاجية الأمر الذي يؤثر سلبًا في الجهود التي تُبذل للحدّ من الفقر[14].

وتعد نسبة التشغيل في القطاع العام بالجزائر مرتفعة إذا ما قورنت بدول العالم حيث يقدر متوسط حصة القطاع العام من إجمالي التشغيل بحوالي 11% بالعالم أما متوسطه بالدول العربية فيبلغ 17.5% ويرتبط التشغيل بالقطاع العام بالجزائر بعدة عوامل من أهمها تواضع دور القطاع الخاص نتيجة عدم ملائمة بيئة الأعمال والميزات التي يوفرها القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص من حيث الفارق في الأجور و ضمانات التشغيل الصريحة والضمنية والأمن الوظيفي واستخدام وظائف القطاع العام كوسيلة لتقديم الحماية الاجتماعية[15].

إن القطاع الخاص يشغل في متوسط الفترة 2009/2003 ما بسبته 64% من حجم التشغيل مقارنة بـ 36 % للقطاع العام غير أن مساهمته في التشغيل مازالت متدنية على الرغم من التحفيزات التي يحصل عليها, حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من85% من فرص العمل في الدول المتقدمة وهو ما يطرح تساؤلا هاما حول ضعف التوظف في القطاع الخاص (الجدول (11)).

لقد أوضحت معظم الدراسات على أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ الاستثماري المناسب فبيئة الأعمال في الجزائر، والتي تتسم الآن بضعف البنية التحتية وتعقيد الإجراءات الإدارية، وانعدام الشفافية، والأنظمة التشريعية غير المستقرة, فتقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2010 الصادر عن البنك الدولي يُصنِّف الجزائر في المرتبة 136 من بين 183 بلداً، وهي تتخلف عن تونس 69 ، والمغرب 128 ومعظم البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الجدول (12)).

القطاع المصرفي في الجزائر، الذي لا يزال في غالبيته مملوكاً للقطاع العام، لا يُسهم إلا بشكل ضعيف في تمويل الاقتصاد، إذ لا تتجاوز القروض المصرفية المُقدَّمة للقطاع الخاص نسبة 35.6%من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، في حين و صلت إلى 54.8 %من الناتج المحلي الإجمالي في تونس، و 77.9% في المغرب، في العام2009 إن ضعف الحصول على التمويل يعوق تطوير القطاع الخاص، ويمنع أ صحاب المشاريع المحتملين من الدخول في استثمارات ذات أحجام كبيرة والاعتماد على تقنيات حديثة.

و- ارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل : أحد المؤشرات الرئيسة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم أداء سوق العمل، إضافة إلى الانخفاض في أرقام البطالة الرسمية، هي طبيعة ونوعية فرص العمل. فقد لعب القطاع غير الرسمي دوراً هاماً في عملية خلق فرص العمل. وبما أن الأنشطة غير الرسمية والعمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة، فإن ذلك يجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالتها.

لقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 27% من مجموع العمالة في سنة 2007، مرتفعاً من 20% في سنة 2000 وبما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في خلق فر ص العمل. إنّ حصة التوظيف في القطاع غير الرسمي بلغت 42.6% في سنة 2007، مرتفعة من 34.9% إذا أخذنا في الاعتبار فقط عمليات التوظيف في القطاع الخاص في المناطق الحضرية. وفقاً لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل على مدى الفترة 2000-2007 تصل إلى 150 ألف وظيفة جديدة كل عام، أي ما يعادل 45%من فرص العمل المستحدثة في خلال تلك الفترة (الجدول (14)).

وتظهر الإحصاءات الرسمية أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنباً إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي, وفيما انخفض معدل البطالة من 30% إلى 10% تقريباً على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي، وارتفعت مساهمته في جميع الوظائف التي وفّرها الاقتصاد من 20% في عام 2000 إلى أكثر من27% في العام 2007 [16].

ز- ارتفاع البطالة لدى المتعلمين : على الرغم من الانخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة إلا أن معدلها في صفوف الشباب والمتعلمين مرتفعاً، لا بل زاد هذا المعدل في بعض الحالات ويعكس هذا نوعية فرص العمل التي تم خلقها في الاقتصاد والتي أفادت في الأغلب للعمال الأقل تعليماً. فمثلاً ارتفع معدل البطالة في صفوف الجامعيين من 12.08% سنة 2005 إلى اكثر من 23.78%سنة 2009 والجدول (15) يبين ذلك.

إن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين تعليماً عالياً يُشوّه صورة الجامعة، ويعكس عدم قدرتها على تلبية متطلبات الاقتصاد من حيث العمالة, في حين لا يمكن تجاهل التفسير القائم في جانب الطلب على العمالة، والذي يُركّز على عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف تحتاج إلى مهارات عالية، لذا فان ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلمين تعكس إشكالية جودة التعليم وموائمته لمتطلبات أسواق العمل في الجزائر.

ح- ضعف إنتاجية العمل : تعتبر الإنتاجية عاملاً مهماً من عوامل النمو الاقتصادي الرئيسية، وبالتالي يعتبر تحسينها ورفعها مصدراً رئيسياً لتحقيق مكاسب عالية للعاملين في شكل أجور وخدمات وتأمينات وغيرها, لذلك تعتبر العلاقة بين فرص العمل والإنتاجية والأجور مهمة جدا لتقيم التقدم المحرز في توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع.

وتعاني الجزائر من ضعف إنتاجية العمل (الجدول (16))، وتعزى أهم الأسباب وراء ضعف نمو الإنتاجية إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتاج بما قد يتسبب في ظهور فائض في العمالة أو ما يعرف بالبطالة المقنعة. بالإضافة إلى ركود الديناميكية الاقتصادية للقطاع الخاص ومحدودية دوره في الاقتصاد وعجزه عن سد الثغرة التي خلفها انحسار دور القطاع العام رغم الفرص التي أتيحت له من خلال نظم الحماية التجارية، ومنح الائتمان، وتطبيق سياسات الخوصصة. أما ضعف إنتاجية القطاع الخاص فيرتبط بمجموعة من المعوقات منها عدم مواكبة المؤسسات الخاصة للتطورات التقنية الحديثة في فنون الإنتاج والإدارة، ونقص تأهيل وتدريب العاملين إضافة إلى إختلالات الاقتصاد الكلي و بيئة الأعمال غير الجاذبة التي تلعب دوراً كبيراً في ضعف الإنتاجية.

إن تحسين الإنتاجية في الجزائر يحتاج إلى بذل جهود كبيرة تساهم فيها الدولة نفسها، من خلال ما تقره من سياسات وتسنه من قوانين وتضعه من أنظمة إدارية ضرورية لتحسين نوعية التعليم والتدريب، وتحسين ظروف العمل، وتطوير الخدمات الصحية والضمانية، وتحسين مهارات القوى العاملة لتواكب مسيرة التحولات العلمية والتقنية المعاصرة، وهي على جانب كبير من الأهمية بسبب العلاقة الوثيقة بين الموارد البشرية والتقانية المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية، إذ يسهل تطبيق التقنية المتطورة، كلما ارتفعت مستويات معارف ومهارات الأيدي العاملة.

طـ جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل : يمثل مؤشر توظيف العمالة والاستغناء عنها أحد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي مند عام 2004 ويقيس هذا المؤشر الفرعي مدى مرونة أو جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم من 183 دولة يغطيها المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال للعام 2010 ويشمل هذا المؤشر بدوره على مؤشرات فرعية أكثر تفصيلا تتمثل في مؤشرات صعوبة التوظيف عمالة جديدة جمود ساعات العمل اليومية وتكلفة الاستغناء عن العمالة أو تسريحها[17].

لا تزال الجزائر تتوفر على توظيف أقل مرونة بالمقارنة مع معظم البلدان الناشئة, حيث تؤدي القيود المفرطة في والصرامة بشل التوظيف وتضخيم العمالة الزائدة عن الحاجة, إلى زيادة تكاليف العمل وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإنفاق على الإبداع والابتكار والتكييف مع التكنولوجيات الجديدة وبالتالي انخفاض الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة والقطاع غير الرسمي. والجدول (17) يوضح ذلك.

لقد أجريت دراسات عديدة حول أهمية مرونة تشريعات سوق العمل حول العالم وكان من ضمنها دراسة أجريت في الهند وتوصلت إلى أن جمود تشريعات سوق العمل أدت إلى تراجع فرص العمل في قطاع التجزئة بما نسبته 15% وتشير نتائج دراسة أخرى أجريت على بيانات 90 دولة نامية إلى أن مرونة تشريعات سوق العمل في ظل سياسات تحرير التجارة ساعدت القطاعات التصديرية على النمو من نظيراتها في الدول النامية الأخرى التي تنتهج تشريعات اقل مرونة ويرجع جزء من هذا النمو وفقا لدراسة أخرى إلى قدرة المصدرين على التكيف معا صناعات يتسم الطلب على منتجاتها بالتذبذب وتوصلت دراسة أخرى إلى أن مرونة تشريعات العمل تزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي بما نسبته 1.5% سنويا.[18]

وتستنتج دراسة أخرى أن تطبيق قواعد شاقة ومرهقة يؤدي إلى صعوبة انتقال العمال بين الشركات والصناعات وتخلص إلى أن ذلك يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع معدلات فقدان فرص العمل بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية ومن شان قواعد التوظيف المتسمة بالصرامة أن تحد من قدرة أية شركة على الاستجابة بصورة ملائمة لصدمات الطلب والإنتاجية وهذا هو ما استنتجته دراسة لخيارات العمل الأسبوعي في سلسلة لمطاعم الوجبات السريعة تضم 2500منفد للبيع في 43 بلدا.

إن عدم مرونة لوائح العمل في الجزائر وتعقيداتها الإدارية تُوفّر للمنشآت الاقتصادية إمكانية التحايل عليها من خلال تأسيس أعمالها بصورة غير رسمية، أومن خلال اتخاذ ترتيبات غير رسمية مع عمالها. ومن وجهة نظر العدالة والتماسك الاجتماعي، تحتاج أنظمة العمل إلى تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات أ صحاب العمل والعاملين، وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي المستبعدين من أي حماية اجتماعية.

ي- نمو اقتصادي بلا وظائف : من المعروف اقتصاديا أن أسواق العمل تتأثر سلبا أو إيجابا بالأداء الاقتصادي الكلي وخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي (أو ما يعرف بما اشرنا إليه سابقا بقانون Okun) وأن هذا الأثر يتم من آليتين الأولى فهي معدل نمو الناتج و مدى استقراره واستدامته وما ينتج عن ذلك من توسع فرص العمل في الاقتصاد القومي والثانية فتتمثل في تكوين النمو أي إذا ما كان نمو ناتج من قطاعات يستخدم فنونا إنتاجية كثيفة العمل أم لا وما يترتب على ذلك من قدرة هذا النمو من زيادة معدل التشغيل ومن هنا تأتي أهمية قياس محتوى التشغيل في النمو أو ما يطلق عليه كثافة التشغيل في النمو وذلك للتعرف على ما إذا كان نمو الاقتصاد القومي هو نمو يخلق فرص العمل الكافية واللائقة أم انه نمو بلا وظائف ومن ثم يعمق مشكلة البطالة والعمل غير الرسمي.[19]

وتقاس مرونة التشغيل بالنسبة للنمو بقسمة التغير النسبي في عدد المشتغلين في اقتصاد ما أو قطاع ما إلى التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة, ووفقا لبيانات البنك الدولي يعتبر النمو الاقتصادي ذا كثافة رأس مالية عندما تكون مرونة التوظيف بالنسبة للناتج اقل من 0.4 وذا كثافة من حيث العمالة عندما تكون المرونة اكبر من 0.8. [20]

من خلال الجدول (18) يتضح أن النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير منتج للوظائف وإنما هو كثيف رأس المال كما أن تطور معدل النمو الاقتصادي والبطالة لا يسيران في نفس الاتجاه ويؤكد هذا على ضعف العلاقة الطردية بين النمو و البطالة.

ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة. ونلاحظ من الجدول كذلك أن ارتفاع سعر البرميل من النفط يسير جنبا إلى جنب مع انخفاض معدل البطالة.حيث أن ارتفاع التشغيل في الجزائر هو بفعل زيادة الإنفاق الحكومي الممثل في سياسات الإنعاش وسياسات دعم النمو المطبق خلال الفترة 2009/2000 المولين نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية لذلك يمكن القول أن الاعتقاد السائد بتلقائية انخفاض نسبة البطالة بفعل النمو المحقق هو أمر غير مثبت في الاقتصاد الجزائري.

لذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة عبر سياسات نشيطة لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات التشغيل لتخفيض نسب البطالة لأن السياسات الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي والذي يزاحم في مرحلة معينة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، بينما يفترض من سياسات القضاء على لبطالة هو تشجيع الاستثمار الخالق لمناصب العمل[21].

ك- الوظائف غير اللائقة : تعتمد سياسات سوق العمل في الجزائر على توفير فرص العمل من خلال برامج الأشغال العامة وإعانات الأجور وتستهدف هذه البرامج كلاً من الشباب ذوي المؤهلات الضعيفة الباحثين عن وظائف، وشرائح أخرى من السكان البالغين الذين يعانون من الإقصاء الاجتماعي, ومع ذلك فإن هذه السياسات تنطوي على ثلاثة عيوب رئيسة هي : التكلفة العالية، والتغطية المنخفضة، والتأثير المحدود,كما أن معظم الوظائف التي أنشئت في إطار برامج الأشغال العامة مؤقتة، وفي مهن متدنّية الأجر، ويُنظر إليها على أنها خطط مساعدة اجتماعية ولا تعالج القضايا البنيوية للبطالة حيث تشير الإحصائيات أن 32.9% أي ما يقارب 3203000 من مناصب الشغل غير دائمة وهشة يمكن أن تتضاعف حجم البطالة في أي وقت. لذلك ينبغي إعادة النظر في هذه السياسات لتحسين كفاءتها وتوسيعها لتشمل أكثر الشرائح هشاشة من العاطلين عن العمل، وجعلها أكثر فعالية في الحد من البطالة. بالإضافة إلى هذا تركز سياسة التشغيل في الجزائر على كم الوظائف وليس على نوعيتها لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار نوعية تلك الوظائف وخصوصا الوظائف اللائقة المولدة للقيمة المضافة وذات الإنتاجية العالية وذلك لإتاحة المزيد من الاستدامة في سوق العمل, هذه الإنتاجية العالية مرتبطة بكفاءة النظم التعليمية، وتبنّي القطاع الخاص الممارساتِ المكثّفة المعتَمِدةَ على التكنولوجيا، وإصلاحات الإدارة العامة، وآليات شبكة السلامة، وإنشاء مصادر للدخل من غير الأجور مثل ضمان العاطلين عن العمل[22].

الخلاصة : انخفضت البطالة في الجزائر على مدى العقد الماضي بشكل كبير, ومع ذلك يبقى معدلها مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط العالمي البالغ 5.9**%**. إن انخفاض معدل البطالة لا يمكن أن يُفّسر دوما على أداء أفضل في سوق العمل. حيث أدى الانخفاض الكبير في معدلات الخصوبة إلى تباطؤ نمو السكان ممن هم في سن العمل كما لاتزال العمالة غير الر سمية، وأنشطة القيمة المضافة المنخفضة، تُشكّل نسبة كبيرة من فر ص العمل في الجزائر, في حين وفّر القطاع الصناعي، الذي لايزال غير قادر على المنافسة ويعتمد أساساً على أسواق التصدير القليلة، قدراً أقل من الوظائف الجديدة، حيث تتناقص حصته من مجموع العمالة باطراد, وعلى الرغم من الانخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة، لاتزال البطالة في صفوف الشباب والمتعلمين مرتفعة، بل زادت في بعض الحالات.

إن ما يميز سوق العمل في الجزائر هو نمط التشغيل المرتكز على النمو الاقتصادي المتولد عن استغلال الموارد الطبيعية وفي طبيعة البطالة التي ترتفع نسبتها لدى الشباب وخريجي الجامعات، وكذلك الاعتماد المفرط على القطاع العام في خلق فرص العمل، إضافة إلى ضعف بيئة الأعمال ومحدودية القطاع الخاص وعدم وجود إستراتيجية واضحة لدمج القطاع غير النظامي في التنمية الاقتصادية.

لكي يتم تحسين الأوضاع في سوق العمل ينبغي أن تتوجه سياسات التشغيل في الجزائر نحو يلي :

- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام حيث أن القوى العاملة تنمو بمعدل يتراوح بين 2,5 و 3% سنويا. ولمجرد تثبيت البطالة على معدلها الراهن واستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، تحتاج الجزائر إلى تحقيق نمو بمعدل لا يقل عن 5%.

- وضع إستراتيجية نمو في المدى المتوسط واقتراح حوافز كافية لتوجيه استثمارات القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية. تتطلب مثل هذه الإستراتيجية تحسناً كبيراً، في بيئة الأعمال في الجزائر، والتي تتسم بضعف البنية التحتية وتعقيد الإجراءات الإدارية، وانعدام الشفافية، والأنظمة التشريعية غير المستقرة.

- تغيير سياسات توفير فر ص عمل جديدة من الكم إلى الكيف، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية.

- إتباع إستراتيجيات نمو تحتاج لمهارات عالية وخلق وظائف ذات قيمة مضافة مرتفعة.

- مراجعة لوائح العمل لتحقيق التوازن بين حقوق والتزامات أصحاب العمل والعاملين، وتعزيز قوانين العمل، وتوسيع تغطيتها لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي المستبعدين من أي حماية اجتماعية.

- إعادة النظر في السياسات الخاصة بسوق العمل لتحسين كفاءتها وزيادة فعاليتها، وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل العاطلين عن العمل غير المؤهلين، والمحرومين من أي مزايا أو ضمانات.

- معالجة السبب الرئيس لارتفاع معدلات البطالة من خلال إصلاح الأنظمة التعليمية وأنظمة التدريب المهني.

ملحق الجداول

الجدول (1) : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

الجدول (2) : بعض مؤشرات البطالة في الجزائر لسنة 2009

البيان	معدل البطالة	عدد العاطلين عن العمل(بالألف)	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الإناث	نسبة النساء بين العاطلين	نسبة الشباب بين العاطلين	نسبة الجامعيين العاطلين	نسبة العاطلين طالبين العمل لأول مرة	نسبة العاطلين لأكثر من سنة
2009	%10.2	1072	%8.6	%18.1	%29.9	%43.6	%20	%38	%66.4

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص315

الجدول (3) : تطور توفير فرص عمل حسب قطاعات النشاط (بالآلاف)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي فرص العمل:	168	356	320	361	773	448	505	267
في قطاع الزراعة	-	143	110	127	52	66	97	72
في قطاع الصناعية	60	4	1	6	13	-	2	3-
في قطاع البناء و الأشغال العمومية	38	22	57	47	73	70	110	98
في قطاع التجارة و المصالح الإدارية	36	52	95	99	102	105	86	91
أشكال خاصة من التشغيل(تشغيل غير رسمي+أجهزة مساعدة على التشغيل+العمل في البيت...)	88	135	57	82	533	206	211	9

المصدر : تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني من اجل الحكامة, نوفمبر 2008, ص279

الجدول (4) : مناصب الشغل المستحدثة بالجزائر خلال الفترة 2008/1999

البيان	2003/1999	2008/2004	2008/1999
1. مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات:	381191	597022	978213
المؤسسات العمومية (الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري وغيرها)	173010	500916	673926
مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة	303160	589158	892318
مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج الفلاحة)	81556	158436	237992
مناصب الشغل المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل	41651	258869	300520
ترتيب المساعدة على الإدماج المهني DAIP	-	164296	164296
مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر-الصندوق الوطني للتامين على البطالة)	103272	276174	379446
2. مناصب الشغل الدائمة المستحدثة في إطار الورشات كثيفة اليد العاملة	905034	1726299	2631333
المجموع :1+2	1988874	4269170	6258044

المصدر : بوابة الوزير الأول, حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2008/1999 www.premier-ministre.gov.dz

الجدول (5) : تطور المؤشرات الديموغرافية للجزائر

البيان	معدل الخصوبة (عدد المواليد لكل امرأة)					معدل النمو السنوي للسكان%				
السنوات	1985	1995	2000	2005	2007	1985	1995	2000	2005	2008
معدل	5.8	3.4	2.7	2.4	2.4	3.1	1.9	1.4	1.5	1.5

المصدر : الحسن عاشي, مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق :تحديات البطالة في العالم العربي, أوراق كارنيغي, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, العدد 23 يونيو 2010, ص7.

الجدول (6) : تطور معدل المشاركة في سوق العمل بالجزائر

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل المشاركة%	48.1	45	39.8	42.1	41	40.9	41.7	41.7	41.4

المصدر : الحسن عاشي, نفس المرجع السابق, ص8.

الجدول (7) : حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة فأكثر) من مجموع القوة العاملة

السنوات	1970	1980	2001	2006	2007	2008
نسبة النساء من القوة العاملة%	19	21.4	28.2	32.7	38.9	39.8

المصدر : صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أعداد متفرقة 2010/2006

الجدول (8) : تطور نمو القوة العاملة في الجزائر

البيان	القوة العاملة (بالآلاف)					معدل نمو القوة العاملة %	
السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	1999-1990	2008-2000
القوة العاملة	8850	9305	9470	10110	10801	4.1	2.52

المصدر : الحسن عاشي, نفس المرجع السابق ص9.

لجدول (9) : معدل النمو الاقتصادي لتخفيض البطالة إلى 5%

متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي% 2008/2004	متوسط معدل نمو التشغيل% 2008/2004	معدل نمو القوة العاملة% 2008/2004	معدل البطالة% 2008	معدل البطالة% 2020	معدل النمو الاقتصادي الضروري لبلوغ معدل بطالة 5%		
					2010	2015	2020
3.30	3.43	3.24	13.8	11.9	8.06	4.50	3.92

المصدر : بلقاسم العباس, حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية, سلسلة جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط بالكويت, العدد98 ديسمبر 2010، ص22

الجدول (10) : نسب القوى العاملة في مختلف القطاعات

القطاعات	1995	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة%	25.4	23.3	23	20.7	13.6	12.8
الصناعة%	23	14.8	18	18	12	14
الخدمات%	51.6	58.3	59	61.3	74.4	64.2

المصدر : صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد متفرقة 2009/2006

الجدول (11) : نسبة التوظف في القطاعين العام و الخاص

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام%	39.76	34.34	36.84	30.96	34.75	34.4	34.1
القطاع الخاص%	60.23	65.65	63.15	69.04	65.25	65.6	65.9

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء. www.ons.dz

جدول (12) : ترتيب دول المغرب في المؤشر المركب سهولة أداء الأعمال 2010/2009/2008/2007

الدولــة	الترتيب عالميا 175/2007 دولة	الترتيب عالميا 178/2008 دولة	الترتيب عالميا 181/2009دولة	الترتيب عالميا 183/2010 دولة
تونس	80	88	73	69
المغرب	115	129	130	128
الجزائر	116	125	134	136

المصدر : البنك الدولي، تقرير أداء الأعمال www.worldbank.or 2010

الجدول (13) : القروض المصرفية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*)

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	18.4	19.1	17.9	21.6	22.5	23.6	43.6	35.6

(*) الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي. المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد, نشرة 2010/2008

الجدول (14) : مساهمة القطاع غير الرسمي في التوظيف بالجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة القطاع غير الرسمي في مجموع العمالة%	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27.0
حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية %	34.9	36.7	36.6	36.4	42.1	34.0	73.8	42.6
معدل البطالة%	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8

المصدر : الحسن عاشي, مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات البطالة في العالم العربي, أوراق كارنيغي, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, العدد 23 يونيو 2010, ص11

الجدول (15) : **توزيع معدل البطالة حسب المستوى التعليمي**

المستوى التعليمي	2005		2006		2007		2008		2009	
بدون مستوى	33	%2.27	41	%3.30	47	%3.41	25	%2.13	36	%3.35
الابتدائي	251	%17.33	237	%19.09	240	%17.45	163	%13.93	140	%13.05
المتوسط	624	%43.09	522	%42.06	553	%40.21	503	%42.99	415	%38.71
الثانوي	365	%25.20	275	%22.15	316	%22.98	247	%21.11	226	%21.08
الجامعي	175	%12.08	166	%13.37	219	%15.92	232	%19.82	255	%23.78
المجموع	1448	%15.3	1241	%12.3	1375	%13.8	1170	%11.3	1072	%10.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء. www.ons.dz

الجدول (16) : تطور إنتاجية العمل في الجزائر معبرا عنها بنصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 1990)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط إنتاجية العمل بالدولار	7,735	7,785	8,023	8,117	8,228	8,115	8,083	8,051

المصدر : البنك الدولي, http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD/countries/1W?page=1&display=default

جدول (17) : ترتيب الجزائر في مؤشر توظيف العاملين وعدد النقط لمؤشراته الفرعية 2010/2009/2008/2007

البيان	175/2007 دولة	178/2008دولة	181/2009دولة	183/2010دولة
ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر توظيف العاملين	93	118	118	122
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	44	44	44
مؤشر جمود ساعات العمل(0-100)	60	60	60	40
مؤشر صعوبة فصل العاملين(0-100)	30	40	40	40
مؤشر صعوبة التوظيف(0-100)	45	48	48	41
تكلفة الفصل عن العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	17	17	17	17

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية, أعداد متفرقة, 2010/2006
ارتفاع قيمة المؤشر يدل على ارتفاع درجة جمود وعدم مرونة التشريعات التي تحكم سوق العمل.

الجدول (18) : تطور التشغيل ونمو الناتج المحلي الاسمي والحقيقي

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(مليون دولار) (1)	67800	85340	103100	117290	134160	170270	140800
معدل التشغيل(2)	21.2	24.4	24.7	26.8	25.5	26.6	26.9
معدل البطالة%	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
مرونة التشغيل بالنسبة للناتج الاسمي (3)	/	0.61	0.12	0.63	0.37-	0.17	0.05-
سعر البرميل من النفط (بالدولار)	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.07	62.25

المصدر : (1)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2)بيانات الجدول رقم. (3) من حسابات الباحث بتطبيق مرونة القوس.

الهوامش والمراجع:

[1] - معين محمد رجب, أحمد فاروق الفرا, **سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق**, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, ديسمبر 2009, ص53.

[2] - عبد القادر زياني, **الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل**
http://algerianexpert.maktoobblog.com/date/2010/12

[3] - نفس المرجع السابق.

[4] - معين محمد رجب, أحمد فاروق الفرا, نفس المرجع السابق ص54.

[5] - سامي العوادي, **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر**, المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية,-http://training.itcilo.it/actrav/courses/2005/A5
00399_web/resource/AUADI/cours%20arabe-Turin.doc

[6] - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, **تجارب دولية في معالجة قضية البطالة**,مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية, 2004 ص ص 5-20.

[7] - إتحاد الغرف الصناعية السوداني, **الموارد البشرية، تشريعات العمل والتنمية الصناعية السودانية**, المؤتمر القومي للصناعة السودانية,فبراير 2010,ص36.

[8] - نفس المرجع السابق,ص 36.

[9]- سامي العوادي, **نفس المرجع السابق.**

[10] - البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان, مطبوعة مشتركة, **تقرير أنشطة الأعمال**, 2010 ص23.

[11] - محمد قرقب, **عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر**, ندوة دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب بطرابلس 2005, منظمة العمل العربية 2005.

http://www.alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Nadwat/libya_11_13_07_05/mohamed_karkab.doc

[12]- وزارة العمل والضمان الاجتماعي,**ترقية تشغيل الشباب**,

http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi/2008/PROMOTION%20DE%20L'EMPLOI%20DES%20JEUNES%20AR.pdf

[13]- الحسن عاشي, **مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات البطالة في العالم العربي**, أوراق كارنيغي, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, العدد 23 يونيو 2010, ص8.

(*) يعتبر قانونOkun بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة وهذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة, وقد توصلOkun في دراسة على الاقتصاد الأمريكي إلى أن تخفيض البطالة بنسبة **1%** يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **3%**.

[14] - جاد شعبان, **خلق فرص عمل في الاقتصاديات العربية : الإبحار في المياه الصعبة**, تقرير التنمية الإنسانية العربية, سلسلة أوراق بحثية, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2010, ص17.

[15] - صندوق النقد العربي ,**تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية**, التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص190.

[16] - الحسن عاشي, **نفس المرجع السابق**, ص11.

[17]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, **نشرة ضمان الاستثمار**,العدد الفصلي الرابع, أكتوبر-ديسمبر 2008 ص12-13.

[18] - نفس المرجع السابق ص 13.

[19] - نجلاء الاهواني و نهال المغربل, **كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية**, المركز المصري للدراسات الاقتصادية, ورقة عمل رقم 130 مارس 2008 ص4.

[20]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, **تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية**, الجزء1, مارس, 2009 ص44.

[21] - مختاري فيصل, **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية**,

http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7841.doc

Agence Nationale de l'emploi, Note de Conjoncture Annuelle du Marché National de l'Emploi, 2010

[22] - الحسن عاشي, **نفس المرجع السابق**, ص11.

أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -

يوسف بوخلخال*
جامعة الاغواط، الجزائر

ملخص : يتناول هذا البحث مناقشة أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال تسليط الضوء على أهم المعايير والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية وتفادي عدم حدوثها في المستقبل، كما تعكس هذه النماذج حرص الدولة من خلال السلطة النقدية توفير مستويات عالية من الرقابة التي تضمن توفير مناخ ملائم لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك الآن.
الكلمات المفتاحية : (Camels)، الرقابة المصرفية، مؤشرات المراقبة، كفاية وملاءة رأس المال، جودة الأصول.

تمهيد : تحتلّ الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة بشكل فعّال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

إن من الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها (Camels).

I– مؤشرات الإنذار الجزئية

تعتبر مؤشرات الإنذار الجزئية من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك، وهي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وتعرف بإطار (Camels) ، هذا الأخير مر بعدة مراحل قبل أن يصبح بشكله الحالي.

I–1 : المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر[1] : تنبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، وتساعد نظم الإنذار المبكر عموما فيما يلي[2] :

1) التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛

2) التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛

* Lagh2007@yahoo.fr

3) المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛

4) توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

I–2 : أسباب وبداية ظهور هذه المؤشرات : لقد بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير لملاءة رأس المال في 1992 ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي، وقد تم اقتراح نظام (Camels)[3] (والذي يغطى ملاءة رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، والسيولة L، وتحليل الحساسية لمخاطر السوق S) ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية، ثم تعددت نظم الإنذار المبكر وقامت البنوك المركزية المختلفة بتطوير هذا النظام بما يتفق وظروفها، وهناك دراستين هامتين – بجانب العديد من الدراسات الأخرى – ساهمت بشكل أصيل في تطوير المؤشرات المالية الرائدة أو المبكرة، بعض هذه الدراسات قدم نماذج قياسية والآخر التحليل الوصفي والكمي لتقييم مدى ميل المؤسسات المالية للوقوع في أزمات مالية باستخدام مؤشرات اقتصادية كلية وأخرى نوعية من القطاع المصرفي، ولم يكن غريبا أن نجد إجماعا من كل هذه الدراسات على عدد معين من المؤشرات (نمو الناتج المحلى، سعر الفائدة الحقيقي المحلى، معدل التضخم، معدل نمو الائتمان المحلى، نسبة M2 إلى الاحتياطيات الدولية)، وهذه النتائج تتفق ونظرية صدمات البنوك، وهذه الصدمات مرتبطة بالتقلبات في الناتج المحلى، تدهور معدلات التبادل الدولي انخفاض أسعار الأصول المالية، وعلى مستوى النظام المصرفي هناك مشاكل القروض المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، السياسات النقدية التقييدية، تحرير أسعار الفائدة المصاحب لسياسات التحرير المالي، تعرض البنوك لأزمات عملات أجنبية حينما تقرض عملاء محليين عملات أجنبية بضمان نقود محلية وانخفاض قيمة العملة المحلية، أثر المخاطر المعنوية حينما لا يكون هناك رقابة أو إشراف جيد على عمليات القروض، تدفق قدر كبير من رأس المال الأجنبي قصير الأجل ..الخ، ومن خلال العديد من تلك الدراسات يمكن تصنيف تلك المؤشرات إلى مجموعتين الأولى مؤشرات اقتصادية كلية والأخرى على مستوى الجهاز المصرفي، ويضم كل مؤشر من هذه المؤشرات مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي، إلا أن معظم نظم الإنذار المبكر جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية.

وعموما هناك مجموعة من المؤشرات يعتمد عليها في رصد هذه الأزمات وهي[4] :

1- ارتفاع رصيد الديون المتعثرة في العمل المصرفي الذي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد ا لديون المستحقة عليه، فمهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الوفاء بالديون المستحقة عليهم، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة (10%) من إجمالي القروض المصرفية، وعند تجاوز هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرًا على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هامًا في رصد الأزمات المصرفية؛

2- غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أزمات حادة؛

3- التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف / مطلوباته؛

4- الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشرًا أوليًا على أزمة النظام المصرفي، ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة ، والتدهور السريع في نسب رأس المال، وانخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار؛

5- مراحل الإفلاس المصرفي وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية؛ مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، العدوى، الخطر المعنوي.

I–3 نشأة معيار (Camels)[5] **:** من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام

المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في علم 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار(Camels) كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (Camels) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار (Camels) للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

II– مقومات نظام التقييم المصرفي Camels وانعكاساته على متطلبات الرقابة المصرفية

لما كانت البنوك المركزية تضطلع بمهام الرقابة المصرفية على أداء الجهاز المصرفي، وتتخذ في سبيل تحقيق ذلك عدة وسائل وإجراءات تنصب نحو كل من الرقابة الوقائية Preventive Control، والرقابة الحمائية Pratective Countrol، إلا أن تطورات العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى توفير نظم رقابية أخرى داعمة لهذه الرقابة، "فقط ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979م ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشرات Supervisory Bank Pating System، والتي تم مراجعتها عام 1998م لتعكس التغيرات في العمل المصرفي وإجراءات وسياسات الجهات الرقابية"[6] "وهو يستند إلى نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) ويطلق عليه نظام (Camels)[7] ، ويقوم على "معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ(Camels)[8].

وهذه المناطق هي :

- كفاية رأس المال Capital Adequacy ؛ - نوعية الأصول Assest Quality ؛ - الإدارة Management ؛

– الربحية Earnings ؛ - السيولة Liquidity ؛ – الحساسية Sensitivity.

II–1 متطلبات نظام التقييم : هذا يتطلب نظام التقييم الموحد إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلى 5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي مع إيلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم المصرف.

أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة.

أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1 و2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن تلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

ولتحديد التقييم المركب للمصارف التي لها فروع متعددة، فإن البنك المركزي يلجأ عادةً لاستخدام البيانات التي جمعت من الجولات التفتيشية لتلك الفروع، حيث يتم تنظيم الملاحظات الهامة في تقرير التفتيش الموحد لهذه المصارف بشكلها النهائي.

II–2 : أهم معايير (Camels)

1- كفاية رأس المال Capital Adequecy : تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خرج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال[9]:

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر ؛ - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

1- مؤشرات جودة الأصول Assets Quality : بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات.

إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين[10] :

أ- المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة :

- التركيز الائتماني القطاعي؛ - الاقتراض بالعملة الأجنبية؛ - القروض غير العاملة؛ - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة؛

- مخاطر الأصول؛ - الإقراض المرتبط؛ - مؤشرات الرفع المالي.

ب- مؤشرات المؤسسة المقرضة :

- جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة؛ - نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛ - ربحية قطاع الشركات؛

- المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية؛ - مديونية القطاع العائلي.

2- مؤشرات سلامة الإدارة Management : سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها[11] :

- معدلات الإنفاق؛ - نسبة الإيرادات لكل موظف؛ - التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

3- مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings : إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها[12] :

- العائد على الأصول؛ - العائد على حقوق الملكية؛ - معدلات الدخل والإنفاق؛ - المؤشرات الهيكلية.

4- مؤشرات السيولة والتمويل Liquidity : في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية :

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛ - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛

- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛ - نسبة الودائع إلى القروض؛

- هيكل إستحقاق الأصول والخصوم؛ - سيولة السوق الثانوية؛

5- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market Risk : هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات.

III. الإطار التطبيقي لنظام التقييم Camels وانعكاساته على عمليات الرقابة المصرفية في BADR

1.III: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR : انشىء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إعادة سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعدإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس[13]1982، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته, ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة. ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 موظف، و القيام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة، وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية[14].

2.III تحليل وتقييم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على حسب معايير (Camels)

1- **تحليل ملاءة (كفاية) رأس المال Capital Adequacy :** بالنظر إلى المستوى الحالي لرأس المال وبالمقارنة مع مجموعة البنوك الأخرى Peergroup يتبين أن قاعدة رأس مال البنك جيدة، وذلك اعتماداً على مؤشرات التصنيف المعد من قبل مؤسسة EXAMINER ORIENTATION الأمريكية والتي تقسم رأس المال كالآتي[15] : (أنظر الجدول (2))

- **رأس المال الجيد Well Capitalized :** تكون نسبة رأس المال جيدة إذا كان إجمالي رأس المال (الأساسي والمساند) المبني على المخاطرة 10% فأكثر، ونسبة رأس المال الأساسي (Tier1) 5% فأكثر ونسبة الرفع في رأس المال الأساسي 5% فأكثر.

- **رأس المال الملائم Adeguately Capitalized :** تكون نسبة رأس المال ملائمة (الأساسي والمساند) 8% فأكثر، ونسبة رأس المال الأساسي (Tier1) 4% فأكثر ونسبة الرفع المالي في رأس المال الأساسي 4% فأكثر.

- رأس المال الضعيف Under Capitalized : تكون نسبة رأس المال ضعيفة إذا كان إجمالي رأس المال (الأساسي والمساند) أقل من 8% ونسبة رأس المال الأساسي أقل من 4% ونسبة الرفع المالي في رأس المال 4% فأقل.

- **رأس المال الضعيف جداً Significantly Under Capitalized :** يكون رأس المال ضعيف جداً (الأساسي والمساند) إذا كان أقل من 6% ونسبة رأس المال الأساسي أقل من 3% ونسبة لرأس المال الأساسي أقل من 3%.

- رأس المال الضعيف بشكل حرج Critically Under Capitalized : تكون نسبة رأس المال بشكل حرج إذا كانت حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تساوي أو أقل من 2%.

وبناءً على مؤشرات التصنيف السابقة يلاحظ أن قاعدة رأس مال البنك جيدة (أي التصنيف رقم 1)، ولكن الأمر يحتاج إلى الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال والتي تكشف عنها عمليات التفتيش والرقابة الميدانية والمكتبية التي تقوم عليها السلطة النقدية، وفيما يلي أهم القضايا التي تتعلق بموضوع ملاءة رأس المال والتي يرى الباحث أهمية توضيحها والتركيز عليها لدى إجراء عمليات التفتيش والفحص وذلك قبل إصدار الحكم النهائي على كفاية رأس المال :-

- الوقوف على مستوى مخاطرة السوق والمخاطر المتعلقة بالأنشطة غير التقليدية وكذلك تركز المخاطر ؛

- مدى قوة العوائد وتأثيرها بعناصر غير تقليدية ؛ - مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة ؛

- مدى حاجة البنك إلى رأس مال إضافي لتدعيم المركز المالي لمقابلة أنشطته المحتملة ؛

- مدى دخول البنك في أنشطة خارج الميزانية ذات تأثير على قاعدة رأس المال.

2- تحليل جودة الأصول Assets Quality : تحتل عملية تقييم جودة الأصول الأهمية الأكبر في نظام التقييم Camels ولأغراض الوقوف على مدى جودة الأصول للبنك، يتعين القيام بعدة خطوات كما يلي :-

تصنيف الأصول حسب درجة المخاطر المحيطة بها (أنظر الجدول (3)). وقد تم التصنيف على أساس إعطاء وزن ترجيحي لكل مستوى حيث تم إعطاء وزن ترجيحي للأصول المصنفة تحت اسم (أقل من المستوى المطلوب) Substandard Assets منه وأعطي لها وزن ترجيحي قدره 20% لأن هذا الضعف يمكن تداركه وتصحيحه من قبل الإدارة، أما الأصول المشكوك فيها Doubt Ful Assets فقد أعطى لها وزن ترجيحي بنسبة 50% لأن هذه الأصول تحتوي على عناصر ضعف ومن غير المتوقع استردادها بالكامل، وأما الأصول الأخرى المصنفة تحت اسم (في مستوى الخسارة) Loss فقد أعطى لها وزن ترجيحي بنسبة 100% وذلك بسبب ضعف أو انعدام الأمل في التحصيل.

وللحكم على مدى جودة أصول البنك يتم استخدام النسب التالية التي تعتبر مؤشراً على قيمة المخاطرة في محفظة البنك، وبناءً على المعلومات الواردة في الجدول التالي يتبين أن جودة الأصول قد انخفضت عما كانت عليه في السنة السابقة كما تظهرها زيادة نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر.

وبمقارنة المعدلات السابقة مع فئات جودة الأصول (Benchmarks) التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية المذكورة للتعرف على مدى خطورة هذا الانخفاض ودرجة التصنيف الخاصة بالبنك يتم مقارنة المعدلات المذكورة على فئات التصنيف الواردة في الجدول (4).

بناءً على المؤشرات السابقة يتبين أن جودة أصول البنك تعتبر جيدة بعض الشيء أي ضمن التصنيف رقم (3)، وللوقوف بدقة على مدى صحة هذه النتيجة لابد من قيام جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بتحليل العديد من العوامل الإضافية الأتي ذكرها أثناء قيامهم بالمهام الرقابية :-

- مدى كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الخسائر في الأصول.

- حجم ونوع ومستوى المخاطر التي تتضمنها العمليات الائتمانية والالتزامات خارج الميزانية.

- مدى التنوع والجودة في محافظ الاستثمار والائتمان. - مدى وجود تركزات ائتمانية سواء من قبل المقترضين أو الصناعة.

- مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة والضبط الداخلي ونظم المعلومات الإدارية.

- حجم الأصول المعاد هيكلتها ومستوى التسديدات المتعلقة بها.

3-تحليل كفاءة وفعالية الإدارة Management : يتعين على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة وأهمها :-

- مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية ؛ - مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.

- مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية ؛ - مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية ؛ - مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي ؛ - مدى وجود خطط واضحة للتعيين ووضع المناسب في المكان المناسب ؛ - مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد ؛ - مدى قدرة الإدارة على مواجهة التقلبات في سوق الأعمال.

4- الأرباح Earnings : تعتبر جودة الأصول ذات تأثير مباشر وكبير على الأرباح، غير أنه لبيان مدى تأثير هذه الأصول على الأرباح في الأجل القصير، يستخدم عادة المفتشون نسبة العائد على متوسط الأصول (Return on average assets "RoAA") كنقطة بداية لتقييم الأرباح كما يلي:- (أنظر الجدول (5)).

ويلاحظ على المعدلات السابقة زيادة نسبة العائد على متوسط الأصول للفترة الحالية بواقع 3.3 كما أنها تزيد عن معدل الصناعة بواقع 1.5 وهو مؤشر على أداء أفضل للبنك مقارنة بالبنوك الأخرى، وبالتالي يمكن القول بأن أرباح البنك جيدة ويأخذ تقييم رقم (1)، ولكن الأمر يتطلب أيضاً قيام جهاز الرقابة والتفتيش المصرفي بتحليل جودة الأرباح من خلال مراعاة تحليل العناصر والقضايا التالية لدى إجراء التفتيش كما يلي :-

- مدى وجود إيرادات ونفقات استثنائية (غير متكررة) غير عادية. - مدى كفاية الأرباح الإجمالية لتغطية النفقات وبناء رأس المال بصورة جيدة. - مدى كفاية المخصصات في مواجهة القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة. - مدى وجود إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية وحجمها مقارنة بالإيرادات المصرفية المعتادة. - مدى المحافظة على مستوى جيد من نمو الأرباح تؤدي للمحافظة على كفاية رأس المال. - تحليل هيكل الأرباح ومدى اعتماده على الأنشطة والعمليات المصرفية العادية ومقارنته مع نفس المكونات في الصناعة. - مدى توافق عملية توزيع الأرباح مع القوانين والأنظمة السارية. - مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة. - مدى كفاية نظم الرقابة والتفتيش الداخلي على كافة المعاملات المصرفية.

5-تحليل السيولة Liquidity : يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، ولكن هذا العنصر يتميز بعدم تداخله بشكل كبير مع العناصر الأخرى المكون لهذا النظام مثل عناصر جودة الأصول والأرباح ورأس المال، ورغم ذلك فقد ينظر البعض إلى عنصر السيولة بأنه أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع البنوك في المشكلات وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها، فإذا واجه البنك مشكلات معقدة في تدني جودة أصوله فإنه يصاب بالخسائر مما ينعكس بدوره على قاعدة رأس المال ومن ثم تدنى مستوى التدفقات النقدية الداخلة، الأمر الذي يؤثر بالتالي على أوضاع السيولة.

يستند تحليل عنصر السيولة إلى العديد من النسب المالية موضحة في الجدول (7) ؛ وتشير النسب المذكورة إلى سلامة وضع السيولة لدى البنك حيث يتمتع بدرجة عالية من السيولة، وأن مستوى الالتزامات غير الأساسية جيدة، كما أن الودائع

الأساسية تعتبر قوية، وبناءً على ذلك يمكن إعطاء البنك بالنسبة لهذا المؤشر التصنيف رقم (1) مع أهمية مراعاة أن هناك العديد من العوامل والقضايا الأخرى التي يتعين أخذها بعين الاعتبار من قبل جهاز التفتيش والرقابة المصرفية للتأكد من مدى كفاءة إدارة السيولة في البنك وهي :

- مدى ملاءمة السيولة للوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية للأعمال والأنشطة التي يرتبط بها البنك مع الغير.
- مدى قدرة البنك للوصول إلى أسواق المال Money Market والمصادر الأخرى للتمويل.
- درجة الاعتماد على موارد التمويل قصيرة الأجل ومدى ثبات واتجاه الودائع.
- مدى فاعلية إدارة وتخطيط السيولة وقدرة الإدارة على ضبط وتحديد مستوياتها بدقة.

6- **تحليل الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity market Risk :** لا يعتمد تقييم الحساسية لمخاطر السوق على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام Camels وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وبالتالي فإن هذا البند يحتاج إلى عناصر من المفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية، وبالتالي هناك العديد من العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار عند إجراء التفتيش أهمها :-

- مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم.
- مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر.
- درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية.
- مدى توفر إدارة قوية لتطبيق فعال للسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.
- مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالإضافة إلى وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي.
- مدى ملاءمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق.
- مدى وجود وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.
- مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.
- مدى إجراء وتطبيق دراسات فنية كافية حول حصر ومراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في أية مشروعات جديدة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق ومنضبط.
- وجود جهاز رقابة يتمتع بالاستقلالية التامة من حيث الصلاحيات والمهام وقادر على القيام بواجباته بما يتلاءم وطبيعة وحجم المخاطر.

الخلاصة : نخلص مما سبق إلى ما يلي :

1- أظهر البحث أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية بما يؤكد صحة فرضية البحث، حيث تم إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق النظام (Camels) ودورها كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش والرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها.

2- تتمثل أهمية تطبيق نظام(Camels) في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظرياً وتطبيقياً بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم

في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محلياً وإقليمياً ودولياً، والتي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية.

3- إن التقرير عن نتائج الرقابة المصرفية التي تقوم بها السلطة النقدية على النحو الوارد في هذه الدراسة تؤدي إلى زيادة منفعة وفعالية التقارير والاستفادة منها بشكل جوهري لتحقيق أهداف النمو والتطور ومواكبة مستجدات العصر.

4- إن المنطلقات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة والتفتيش الحالي (بصورته التقليدية) يتطلب المزيد من التطوير والتحديث في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات التي تشهدها الساحة المصرفية مما يؤكد فرضية التكامل والترابط مع نظام التقييم المصرفي(Camels).

5- ترتبط مراحل عمليات الرقابة والتفتيش الميداني بعناصر التقييم (Camels) بشكل جوهري إيجابياً وتتسم بالتكامل والقوة والفعالية في تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي.

6- يعمل النظام المقترح على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية مما يساهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.

في ضوء النتائج السابقة نُوصي بما يلي :

- تطبيق نظام التقييم (Camels) لأغراض دعم كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة والتفتيش التي تقوم أجهزة الرقابة والتفتيش المصرفية للسلطات النقدية على الجهاز المصرفي.

- العمل على تضمين تقرير التفتيش النهائي الذي تعده أجهزة الرقابة المصرفية كافة العناصر الإيجابية والسلبية التي يسفر عنها تطبيق نظام التقييم وتأثيراتها على نتائج عمليات والرقابة.

- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية (النقدية) لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي حتى تصبح تقارير التفتيش أداة فاعلة للرقابة على المصرف وتحقيق مستهدفاته.

- ضرورة تفعيل العناصر الأساسية التي يتسم بها نظام التقييم (Camels) في الكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائياً وعلاجياً بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

- الحرص على التعلم من الدروس المستفادة في المشكلات التي يتم مواجهتها وتوثيقها ضمن تقارير خاصة توضح مسببات المشكلة والأساليب المتبعة في معالجتها وبدائل العلاج لغرض زيادة تراكم الخبرة الرقابية التي تسمح بزيادة كفاءة وفعالية التدابير والنظم الرقابية الوقائية التي تمنع أو تحد من القابلية للتعرض للأزمات المصرفية وضمان مستويات أعلى من الجاهزية في التعاون مع أي مشكلات مستقبلية.

- زيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية من أجل تنمية وتأصيل المهارات والقدرات الفنية القادرة على النهوض بمتطلبات العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفاعلية.

ملحق الجداول

الجدول (1) : التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1- قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2- مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3- معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4- هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5- غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة- إشراف

المصدر : شاكر فؤاد، الصيرفة الالكترونية، القضايا المتعلق بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001، ص62.

جدول (2) : تحليل كفاية رأس المال بنك BADR لسنة 2009 القيمة بالمليون دينار جزائري

بيان النسبة	المستوى الحالي(2009)		مستوى الحد الأدنى	المجموعة Peer
رأس المال الأساسي	33.9	%11.38	% 4	4,9
متوسط الأصول	297,7			
رأس المال الأساسي	33.9	% 22.49	% 4	12,8
الأصول المرجحة بالمخاطر	150,7			
إجمالي رأس المال	33.9	% 22.49	% 8	13,1
الأصول المرجحة بالمخاطر	150.7			

المصدر : مُعد اعتمادا على القوائم المالية لبنك BADR لسنة 2009

جدول (3) : تحليل جودة الأصول لبنك BADR لسنتي 2008-2009 القيمة بالمليون دينار جزائري.

بيان التصنيف Classification	مجموع الأصول (TC) Total Classification	نسبة الترجيح	الأصول المرجحة Weighted Classification	الوضع السابق 2008/12/31	الأصول المرجحة 2008/12/31
أصول دون المستوى المطلوب	0.8	% 20	0.16	%20×0.7	0.14
أصول مشكوك فيها	0.7	% 50	0.35	%50×0.6	0.30
أصول في مستوى الخسارة	14.3	% 100	14.3	%100×10.7	10.7
	15.8		14.81	12.0	11.14

المصدر : مُعد اعتمادا على القوائم المالية لبنك BADR لسنتي 2008-2009

جدول (4) : بيان نسب جودة الأصول لبنك BADR لسنتي 2008 -2009 القيمة بالمليون دينار جزائري

نسبة التصنيف المرجح	الوضع الحالي 2009م	النسبة	الوضع السابق 2008م	النسبة
WC / Tier1 + LLR	14.81	% 30.72	11,14	% 33
	33.9+14.3		22.8+10.7	
نسبة إجمالي التصنيف	الوضع الحالي	% 32.78	الوضع السابق	% 36
	2009م		2008م	
TC / Tier1 + LLR*	15.8		12.0	
	33.9+14.3		22,8+10.7	

*LLR تمثل مخصصات الديون المصنفة (المشكوك فيها) التي كونها البنك.

المصدر : مُعد اعتمادا على القوائم المالية لبنك BADR لسنتي 2008-2009.

جدول (5) : فئات جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة (WCR) Weighted Classification Ratio	(TCR) Total Classification Ratio
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5- 15%	20- 50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15- 35%	50- 80%
4	حدية	من 35- 60%	80- 100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر : Examiner orientation, Bank rating system op.cit.

جدول (6) : تحليل عنصر الأرباح لبنك BADR لسنتي2008-2009 القيمة بالمليون دينار جزائري

البيـان	السنة الحالية 2009م		Peer group RoAA	السنة السابقة 2008م	
	الدخل	RoAA	معيار الصناعة	الدخل	RoAA
الدخل المتحقق	2.5	0.84	0.69	1.1	0.51

المصدر : من تلخيص الباحث اعتمادا على القوائم المالية لـBADR- لسنتي 2008-2009

جدول (7) : تحليل عنصر الحساسية لِـ BADR لسنتي 2008- 2009 القيمة بالمليون دينار جزائري

بين النسبة	النسبة للفترة الحالية 2009م		النسبة للفترة السابقة 2008م		مجموعة البنوك Peer Banks
الموجودات قصيرة الأجل	278.7	% 83.5	224.4	% 87.7	79.2
إجمالي الموجودات	333.5		255.9		
الالتزامات غير الأساسية	88.3	% 26.5	64.3	% 25.1	23.4
إجمالي الموجودات	333.5		255.90		
الودائع الأساسية	245.2	% 73.5	191.6	% 74.9	76.6
إجمالي الموجودات	333.5		255.9		

المصدر : من تلخيص الباحث اعتمادا على القوائم المالية لِـ BADR لسنتي 2008-2009

الإحالات والمراجع :

[1]- عبد النبي إسماعيل الطوحي، "التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة"، مجلة جامعة أسيوط، العدد20، مصر2009، ص68.

[2] - الغندور حافظ كامل، "محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة) "، اتحاد المصارف العربية، بيروت2003م، ص85.

[3] - طارق عبد العال محمد، "حوكمة الشركات،" دار المعرفة، الإسكندرية 2005، ص774-775.

[4] - الشاهد سمير، "الضوابط العامة للرقابة المصرفية أهميتها وأثرها"، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت2001، ص110.

[5] - مالك الرشيد أحمد، "مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية"، مجلة المصرفي، العدد 35، مصر 2005، ص1-3.

[6]- Examiner Orientation, "Bank rating System, report on safety and soundness specialty module", Mag hill; USA 1998,p120.

[7]- Michael G. Hadjimichalakis & Aarmar G Hadjimichalakis, " Contemporary money Banking & Financial markets", Theory and practice. University of washington, USA 1995, P.P 365-368.

[8]- Smith, C.W & Stulz, R., " The determinates of firms hedging policies" , Journal of Financial and Quantitative analysis, 1985, Vol.20, PP.391-405.

[9]- Barbara Stgmiest, "Innovation And Tradition: Adapting to change" the 2nd international Conference, Emirates Institute for Banking & Financial Studies, Abu Dabi, U.A.E November 2001, p98.

[10] - عبد العزيز محمود، "دور البنوك المصرية في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصري"، ورقة عمل في لقاء العمل السنوي الرابع مقدمة للجنة الشئون الاقتصادية والمالية للحزب الوطني الديمقراطي 29-30 يناير، مصر 1995م، ص12.

[11] - الهندي منير إبراهيم، "أدوات استثمار في أسواق رأس المال- الأوراق المالية وصناديق الاستثمار"، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الامارات1994 م، ص65.

[12]- Stulz, R.M.," Rethinking risk management ", In The Book : The new corporate finance, where the theory meets practice, chew. D.H., (Boston; Irwin / McGraw – Hill, 1999), PP. 491-504.

[13] - مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

[14] - الأرقام والإحصائيات الواردة في هذه الدراسة هي من المديرية العامة لBADR بالجزائر العاصمة لسنتي 2008-2009.

[15]- Examiner Orientation, op.cit.

أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009

مسعود صديقي & محمد الهاشمي حجاج
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نحاول من خلال هذا المقال تحليل أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة ما بين 2007/9/1-2009/8/30، قسمت إلى فترتين قبل وقوع الأزمة (إفلاس بنك ليمان برادرز) وشملت الفترة من سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة انحصرت بين شهر سبتمبر من العام 2008 ولغاية شهر أوت من العام 2009، تَمَّ استخدام بعض الأساليب الإحصائي لغرض المقارنة بين مجموعتين للأداء وبيان الفرق بينهما. أظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية العالمية انعكست آثارها على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية.

الكلمات المفتاح : الأسواق المالية، العولمة المالية، الأزمة المالية، أزمة الرهن العقاري، سوق الدوحة للأوراق المالية.

تمهيد : شهدت الرأسمالية العديد من الأزمات المالية خلال تاريخها الطويل، وتعد أزمة الكساد الكبير في حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي أخطر وأكبر أزمة عمت مختلف دول العالم، انهارت بسببها كل الافتراضات النظرية للاقتصاد الحر التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية للاقتصاد الرأسمالي، إذ لم يستطيع الافتراض الكلاسيكي أن يواجه هذا الامتحان الصعب الذي تعرض له، فازدادت التقلبات الدورية وانهارت الأسواق المالية وتضخمت أعداد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى كثيرة.

في ظل التغيرات الجذرية التي عرفها النظام الرأسمالي وبعد وضع نهاية للاقتصاد الحر برزت النظرية الكينزية[1]، التي أكدت على أهمية التدخل الحكومي في اقتصاد السوق والذي يمكن من تحقيق الاستخدام الشامل، واستمر الأثر الكينزي في السياسات الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة بشكل خاص والبلدان الأخرى في أوروبا وغيرها، بوجه عام، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليتوقف ذلك الأثر مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، بعد ظهور تغيرات ومشاكل وأزمات اقتصادية عالمية شهدتها الدول الرأسمالية.

نتيجة للأوضاع الجديدة التي عرفتها الدول الرأسمالية، سرعان ما ظهرت انتقادات للنظرية الكينزية وحلت محلها الليبرالية الجديدة أو ما يمكن تسميته " الكلاسيكية المحدثة الجديدة" والمتمثل بمدرسة النقديين (مدرسة شيكاغو)[2]، التي راهنت على كفاءة نظام السوق والاقتصاد الحر ودور القطاع الخاص، وعملت على تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتوفير حرية كاملة لحركة الأسعار وإتاحة المزيد من الحرية للأفراد، وتفعيل سياسات تحرير مبادلات السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، وخصخصة القطاع العام، مع حصر التدخل الحكومي في مجال الدفاع والتعليم والخدمات مثل الصحة وغيرها.

ساعدت الليبرالية الجديدة على ظهور أزمات مالية عديدة منذ سبعينيات القرن الماضي في آسيا وأوروبا وبعض دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك والأرجنتين، تمخضت عنها نتائج كارثية هزت أركان الرأسمالية، وتعد الأزمة المالية الأخيرة التي شهدها العالم منذ منتصف سبتمبر من عام 2008 أخطرها والأكثر حدة، وأثبتت حدة تداعياتها منذ اندلاعها وحتى الآن على أنها أخطر بكثير من الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ نشأته بما في ذلك أزمة الكساد الكبير، لأن نتائجها السلبية طالت الاقتصاد الحقيقي وسادت تقريبا معظم دول العالم الرأسمالي في وقت واحد، لأنها تحدث في ظل توحد الأسواق العالمية وانفتاحها على بعضها البعض وظهورها كسوق واحدة، أو في ظل ما يعرف بالعولمة المالية.

لقد ظهرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ما يسمى بأزمة الرهن العقاري الأمريكية، وكانت البداية الحقيقية للأزمة بعد إفلاس بنك ليمان برادرز أحد أكبر البنوك العالمية، وباعتبار أن الاقتصاد الأمريكي يعد أكبر اقتصاد في العالم فقد تحولت الأزمة الأمريكية للرهن العقاري إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية، وأخذت بذلك الأوضاع الاقتصادية العالمية تشهد تحولات جذرية معقدة ومتشابكة، تعصف بمعظم دول العالم في وقت واحد، ودخول اقتصاديات دول كثيرة في مرحلة صعبة من الركود، وانهيارات متتالية في البورصات العالمية، فضلا عن تدهور أوضاع عدد كبير من المؤسسات المالية من بنوك وشركات التأمين ومؤسسات التمويل العقاري في مختلف دول العالم.

كغيرها من الدول النامية لم تكن الدول العربية بمنأى عن الآثار السلبية لتداعيات الأزمة المالية العالمية، وذلك لاعتماد اقتصاديات الدول العربية بشكل كبير على الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي تصديرا واستيرادا، حيث تراجع بسبب الأزمة الطلب على النفط والمواد الأساسية، التي تمثل صادراتها مصادر الدخل الرئيسية لعدد كبير من الدول العربية، كما تراجعت الإيرادات العامة للدول العربية غير النفطية نتيجة انخفاض مداخيل السياحة والصادرات وتقلص تدفقات الاستثمارات المالية الأجنبية المباشرة من الخارج في ظل الركود الذي يسود العالم.

كما تعتبر الأسواق المالية العربية شديدة الحساسية تجاه أية أحداث اقتصادية خارجية، حيث أن هناك أموال عربية ضخمة موظفة في الأسواق المالية الخارجية، إضافة إلى تواجد عدد كبير من المستثمرين الأجانب في الأسواق العربية اندفعوا وبشكل غير مسبوق منذ بداية الأزمة المالية لبيع أسهمهم وبأسعار منخفضة بحثا عن السيولة المالية لإنقاذ مراكزهم المالية.

تعد سوق الدوحة للأوراق المالية سوق دولية وتعتبر من أهم أسواق الأوراق المالية العربية من حيث الرسملة، وحجم التداول، وعدد الشركات المدرجة، إضافة إلى التنظيم الجيد واستعمال أحدث وسائل الاتصال، ومنذ تفاقم الأزمة المالية والإعلان عن إفلاس بنك ليمان برادرز في منتصف سبتمبر 2008 تدهور أداء البورصة القطرية وشهدت تراجعات حادة غير مسبوقة. وسنحاول في هذا المقال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي : **ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية ؟**

بمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- إذا كان هناك انعكاس للأزمة المالية على أداء البورصة القطرية، إلى أي مستوى انخفض هذا الأداء ممثلا في مؤشر البورصة ؟
- ما هو أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا بتداعيات الأزمة المالية ؟
- هل تأثرت البورصة القطرية بانسحاب الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية ؟

ولغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة سنقوم باختبار الفرضيات التالية :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية العالمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء كل من قطاع البنوك والمؤسسات المالية والتأمين والصناعة والخدمات تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأداء سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية العالمية.

وعليه، وبناءا على الأسئلة المطروحة، وقصد تحليل هذا الموضوع سنتطرق إلى العناصر الآتية :

1- أثر الأزمة المالية العالمية في الأداء العام لسوق الدوحة للأوراق المالية؛

2- أثر الأزمة المالية في أداء القطاعات الاقتصادية؛

3- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأداء سوق الدوحة للأوراق المالية.

1- أثر الأزمة المالية في الأداء العام لسوق الدوحة للأوراق المالية

الفرضية الصفرية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

الفرضية البديلة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

أحد شروط اختبار t- test للعينات المستقلة هو أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، ولهذا الغرض يمكن استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov ، وتوضح بيانات الجدول (2) وبالنظر لقيم عمود الدلالة، وحيث $Sig. = 0.20 \succ \alpha = 0.05$ ، فإن هذا يشير إلى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي لقيم جميع المؤشرات موضوع الدراسة قبل وبعد الأزمة.

كما تعتمد قيمة t- test في حسابها على مدى تجانس تشتت البيانات من عدمه. ولهذا الغرض نستخدم اختبار Levene، وتوضح بيانات الجدول (3) وبالنظر لقيمة الدلالة المرفقة بقيمة إحصاءة Levene أن فرضية تجانس التباين[3] هي المحققة لجميع مؤشرات الدراسة.

يوضح الجدول (1) تطور مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة وشملت سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة وشملت سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت من العام 2009، ونلاحظ أن السوق القطرية تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية إذ انخفض متوسط مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية من 10257 وبخطأ معياري 348 قبل الأزمة المالية إلى 6389.9 وبخطأ معياري 371 بعد الأزمة ويدعم ذلك درجة التشتت العالية لمؤشر البورصة حيث بلغ الانحراف المعياري 1284.879 للفترة بعد الأزمة المالية مقارنة بـ 1205.622 للفترة قبل الأزمة المالية.

يتضح من خلال هذه النتائج أن الأداء العام للبورصة كان أفضل في الفترة التي سبقت وقوع الأزمة المالية العالمية، بحيث انخفض متوسط مؤشر البورصة بشكل كبير للفترة بعد الأزمة. يفسر هذا الانخفاض في الأداء العام للبورصة سلوك المستثمرين في سوق الدوحة للأوراق المالية وانتشار ظاهرة التقليد لما يجري في الأسواق العالمية، حيث توجه أغلب المستثمرين إلى تصفية مراكزهم الاستثمارية تخوفا من حدوث خسائر مستقبلية. وما يعزز نتائج فروق الأداء اختبار t- test من خلال الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار t للفروق في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية.

ويبين الجزء الثاني من الجدول (3) ناتج تطبيق اختيار t، بحيث أن قيمة اختبار t هي 7.603 وبدرجات حرية (df = 22) وأن الفرق بين متوسطي العينتين لمؤشر البورصة هو 3867,198 والخطأ المعياري في هذا الفرق هو 508,629.

كما نلاحظ أيضا أن قيمة sig (2-tailed) أقل من قيمة α=0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، كما يمكن رفض أو قبول الفرضية الصفرية من خلال فترة الثقة للفرق بين العينتين، ومن الجدول نلاحظ أن فترة الثقة للفرق بين وسطي العينتين هي (4922.03 ; 2812.36) ويؤدي هذا إلى رفض الفرضية الصفرية وبالتالي قبل الفرضية البديلة لها ومفادها توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

يظهر أن الأزمة المالية انعكست آثارها على أداء البورصة القطرية، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية نتيجة لانخفاض رقمها القياسي المرجح بالقيمة السوقية، حيث أن أداء السوق كان أفضل للفترة قبل الأزمة المالية، وتمكنت السوق خلالها من بلوغ قمة أداءها مدفوعة بالمؤشرات الايجابية للاقتصاد القطري، غير أن مؤشر السوق اتخذ منحنى هبوطيا منذ الإعلان عن إفلاس بنك **ليمان برادرز**، وتعود أسباب هذا التراجع إلى تأثيرات نفسية سيطرت على المستثمرين، إضافة إلى انتشار ظاهرة الانقياد والتقليد لما يجري في الأسواق المالية العالمية.

وعليه، وبالرغم من الأداء المتميز للسوق القطري وتحقيقه لحركة تداول نشطة، إلا أن تداعيات الأزمة المالية التي اجتاحت معظم الأسواق المالية العالمية أثرت بشكل واضح على أداء البورصة القطرية وأدت إلى انخفاضه كباقي الأسواق العربية، وما يميز البورصة القطرية كونها تعد ذات درجة عالية من الانفتاح على الأسواق المالية العالمية، وعلى الرغم من المزايا التي يحققها هذا الانفتاح في الظروف الطبيعية، إلا أنه يشكل مصدرا لبعض المشاكل في أوقات الأزمات، لذلك كان من الطبيعي أن تتأثر البورصة القطرية بتبعات الأزمة المالية العالمية.

2- دراسة أثر الأزمة المالية في أداء القطاعات الاقتصادية

بعد عرض نتائج تحليل أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء العام لسوق الدوحة للأوراق المالية، والتي أظهرت أن الأزمة المالية العالمية انعكست بآثارها على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية نتيجة انخفاض مؤشر السوق المرجح بالقيمة للسوقية للأسهم القابلة للتداول، نحاول في هذا البند دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على مستوى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية العاملة في سوق الدوحة للأوراق المالية بدءا من قطاع البنوك والمؤسسات المالية، ثم قطاعي الصناعة والخدمات وأخيرا قطاع التأمين.

2-1- قطاع البنوك : يوضح الجدول (1) تطور مؤشر قطاع البنوك في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة وشملت سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة وشملت سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت من العام 2009، كما تبين أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشر قطاع البنوك للفترة قبل وبعد الأزمة المالية والذي يظهر أن حجم عينة مؤشر قطاع البنوك للفترة قبل الأزمة المالية هو 12 بمتوسط حسابي قدره 14528 وبخطأ معياري 521 وانحراف معياري قدره 1806. أما للفترة ما بعد الأزمة المالية فإن حجم العينة هو 12 نفسه للفترة قبل الأزمة المالية بمتوسط حسابي قدره 9083.2 وانحراف معياري قدره 1792 وخطأ معياري 517.

ما يلاحظ أن اتجاه حركة الأسعار لأسهم قطاع البنوك والمؤسسات المالية شهدت انخفاضا كبيرا للفترة بعد وقوع الأزمة متأثرا بتداعيات الأزمة المالية. وما يعزز نتائج فروق الأداء اختبار t- test من خلال الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار t للفروق في أداء قطاع البنوك والمؤسسات المالية للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية.

كما نلاحظ من خلال الجدول (3) أن قيمة اختبار t هي 7.415 بدرجات حرية 22 وأن الفرق بين متوسطي العينتين لمؤشر قطاع البنوك كان معنويا بمستوى أقل من القيمة الاحتمالية المعتمدة 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ومضمونها وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء قطاع البنوك والمؤسسات المالية تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

2-2- قطاع الخدمات : يوضح الجدول (1) تطور مؤشر قطاع الخدمات في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة وشملت سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة وشملت سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت من العام 2009، ونلاحظ أن قطاع الخدمات تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية إذ انخفض متوسط مؤشر القطاع من 7621.5 قبل الأزمة إلى 4788.7 بعد الأزمة ويدعم ذلك درجة التشتت العالية لمؤشر قطاع الخدمات حيث بلغ الانحراف المعياري 952.7 للفترة بعد الأزمة مقارنة بـ 702.6 للفترة قبل الأزمة المالية. وما يعزز نتائج تحليل الفروق في الأداء في قطاع الخدمات اختبار t- test من خلال الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار t للفروق في أداء قطاع البنوك والمؤسسات المالية للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية.

كما يبين الجزء الثاني من الجدول ناتج تطبيق اختيار t وأن قيمة اختبار t هي 8.290 وبدرجات حرية 22 وأن الفرق بين متوسطي العينتين لمؤشر البورصة هو 2832.77 والخطأ المعياري في هذا الفرق هو 341.72. كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (2-tailed) sig أقل من قيمة $\alpha=0.05$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، كما أن فترة الثقة للفرق بين وسطين العينتين هي (3541.45 ; 2124.1) مما يمكننا من رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها ومفادها توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء قطاع الخدمات تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

2-3- قطاع الصناعة : يوضح الجدول (1) تطور مؤشر قطاع الصناعة في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة وشملت سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة وشملت سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت من العام 2009، ونلاحظ أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشر قطاع الصناعة للفترة قبل الأزمة المالية بلغا 9937.3 و

1606.5 على الترتيب بخطأ معياري بلغ 463.75. أما للفترة ما بعد الأزمة المالية فإن حجم العينة هو نفسه للفترة قبل الأزمة المالية بمتوسط حسابي قدره 6210.2 وانحراف معياري قدره 1346.93 وخطأ معياري 388.82.

ما يلاحظ أن قطاع الصناعة قد تأثر بشكل كبير من تداعيات الأزمة المالية. ويعود سبب التراجع الكبير في أداء القطاع الصناعي للفترة بعد الأزمة المالية إلى تخوف المستثمرين في هذا القطاع من أن تمتد الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي وتؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي، وهذا ما يفسر الانخفاض الكبير في أداء القطاع الصناعي. وما يعزز نتائج تحليل الفروق في الأداء في قطاع الصناعة اختبار t test من خلال الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار t للفروق في أداء الصناعة للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة اختبار t هي 7.415 بدرجة حرية 22 وأن الفرق بين متوسطي العينتين لمؤشر قطاع الصناعة كان معنويا بمستوى أقل من القيمة الاحتمالية المعتمدة 0.05،

(6967.9 ; 2471.9)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ومضمونها وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء قطاع الصناعة تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

2-4- قطاع التأمين : يوضح الجدول (1) تطور مؤشر قطاع التأمين في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة وشملت سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة وشملت سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت من العام 2009، نلاحظ أن قطاع التأمين تأثر بأحداث الأزمة المالية العالمية إذ انخفض متوسط مؤشر القطاع من 9330.1 قبل الأزمة إلى 4504.6 بعد الأزمة ويدعم ذلك درجة التشتت العالية لمؤشر قطاع التأمين حيث بلغ الانحراف المعياري 1297.2 للفترة بعد الأزمة مقارنة بـ 862.05 للفترة قبل الأزمة المالية. وعلى ما يبدو أن المخاوف التي طالت المستثمرين في قطاع البنوك وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة قد رافقه أيضا مخاوف المستثمرين في قطاع التأمين حيث كان أداء القطاع منخفض بشكل كبير للفترة بعد وقوع الأزمة المالية.

وما يعزز نتائج تحليل الفروق في الأداء في قطاع التأمين اختبار t test من خلال الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار t للفروق في أداء قطاع التأمين للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية، حيث يتضح من خلال اختبار التجانس أن قيمة sig هي 0.393 وهي أكبر من 0.05 لذا فإن تباين عينتي مؤشر قطاع التأمين للفترة قبل وبعد الأزمة المالية متجانس. كما نلاحظ أن قيمة اختبار t هي 10.732 بدرجات حرية 22 وأن الفرق بين متوسطي العينتين لمؤشر قطاع التأمين كان معنويا بمستوى أقل من القيمة الاحتمالية المعتمدة 0.05، وأن مجال الثقة هو (5758.05 ; 3893.12)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ومضمونها وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء قطاع التأمين تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

يظهر على المستوى القطاعي أن هناك تأثير ذو معنوية إحصائية للأزمة المالية على أداء كل قطاع حيث شهدت حركة الأسعار أسهم قطاع البنوك والمؤسسات المالية انخفاضا كبيرا للفترة بعد وقوع الأزمة متأثرا بتداعيات الأزمة المالية. كما أن المخاوف التي طالت المستثمرين في قطاع كل من البنوك والخدمات والصناعة رافقه مخاوف المستثمرين في قطاع التأمين حيث كان أداء القطاع منخفضا للفترة بعد وقوع الأزمة.

3- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأداء سوق الدوحة للأوراق المالية

يوضح الجدول (4) إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها و تعاملات غير القطريين في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل وبعد الأزمة المالية، وسنعتمد على البيانات المتاحة للفترة ما قبل الأزمة من شهر جانفي 2008 لغاية شهر أوت من السنة نفسها ولمدة ثمانية أشهر فقط نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن تعاملات المستثمرين غير القطرين خلال سنة 2007، بينما للفترة ما بعد الأزمة المالية ستبقى نفسها من شهر سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت 2009 وبعدد اثني عشر مشاهدة. وقد تبين وجود

علاقة ارتباط طردية بين إجمالي تعاملات المستثمرين غير القطريين وأداء سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة، وهذا الارتباط دال إحصائيا عند مستوى أقل من 0.05 بين أداء سوق الدوحة للأوراق المالية وتعاملات غير القطريين، إذ بلغ معامل الارتباط 0.675 للفترة قبل حدوث الأزمة ليفسر الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية.

بينما للفترة بعد الأزمة المالية كانت علاقة الارتباط سالبة وقوية جدا بين تعاملات القطريين وأداء سوق الدوحة للأوراق المالية، حيث تبين وجود علاقة ارتباط سالبة وقوية جدا ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.001 بين أداء سوق الدوحة للأوراق المالية وتعاملات غير القطريين، إذ بلغ معامل الارتباط 0.90- للفترة بعد حدوث الأزمة، حيث أنه كلما قل تعاملات غير القطريين ازداد عدد الأسهم المكتتب بها في سوق الدوحة للأوراق المالية، وبالتالي فإن سوق الدوحة للأوراق المالية لم يتأثر بانسحاب الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة.

خلاصة : توصلنا في نهاية هذا المقال وبعد التحليل الإحصائي لبيانات مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية ومؤشرات القطاعات الاقتصادية وتعاملات المستثمرين الأجانب للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية إلى جملة من النتائج أهمها :

- انعكست الأزمة المالية العالمية بآثارها على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية، نتيجة لانخفاض مؤشر السوق المرجح بالقيمة السوقية للأسهم القابلة للتداول، حيث كان أداء البورصة أفضل في الفترة التي سبقت وقوع الأزمة إذ بلغ متوسط مؤشر السوق المرجح بالقيمة السوقية للأسهم القابلة للتداول 10257 للفترة قبل الأزمة وبحركة تداول نشطة مقارنة بمؤشر السوق بعد وقوع الأزمة الذي انخفض ليصل إلى 6389.9 وبفرق متوسط بلغ 3867.1 لصالح الفترة قبل وقوع الأزمة. وفي الواقع أن هذا الانخفاض يعود إلى عوامل نفسية سيطرت على توجهات المستثمرين، وخاصة الصغار منهم، إضافة إلى دور المضاربين بتخفيض الأسعار واستغلال الظروف الغير طبيعية، ولكن سرعان ما استعاد السوق القطرية عافيتها، وكانت الأقل تراجعا بين أسواق وبورصات دول مجلس التعاون الخليجي.

- تأثر كل من قطاعي البنوك والتأمين بشكل كبير بتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض مؤشر قطاع البنوك بفرق متوسط بلغ 5445 نقطة لصالح الفترة قبل الأزمة، وذلك على الرغم من أن البنوك القطرية لم تشهد أي حالة إفلاس تذكر ولم تتأثر بشكل مباشر بتداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية، ويعود سبب انخفاض هذا القطاع إلى عوامل نفسية، حيث أن النظام المصرفي القطري لا يعاني من نقص السيولة، وأن البنوك والمؤسسات المالية القطرية تتمتع بملاءة مالية عالية، بينما يعود سبب انخفاض أداء القطاع الصناعي للفترة بعد الأزمة المالية إلى تخوف المستثمرين في هذا القطاع من أن تمتد الأزمة إلى القطاع الحقيقي، أما القطاع الخدمي فإن فرق المتوسط في مؤشر هذا القطاع لا يعكس إلا تأثير محدود للأزمة المالية وهو في واقع الحال تأثيرات نفسية سيطرت على سلوك المستثمر القطري.

- للاستثمار الأجنبي غير المباشر دور في التأثير على أداء أسواق الأوراق المالية العربية، إذ لعبت هذه الاستثمارات دور في إظهار الآثار السلبية للأزمة المالية، وبمجرد حدوث الأزمة المالية العالمية اندفع المستثمرين الأجانب لبيع أسهمهم وتصفية مراكزهم الاستثمارية تحسبا من هبوط الأسعار، غير أن سوق الدوحة للأوراق المالية لم يتأثر بانسحاب الاستثمارات الأجنبية على عكس الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ معامل الارتباط 0.90- بين أداء سوق الدوحة للأوراق المالية وتعاملات غير القطريين للفترة بعد حدوث الأزمة حيث أنه كلما قل تعامل المستثمرين الأجانب ازداد عدد الأسهم المكتتب بها، وبالتالي فإن سوق الدوحة للأوراق المالية لم يتأثر بانسحاب الاستثمارات الأجنبية.

ملحــق الجــداول

الجدول (1) : المؤشر قبل وبعد الأزمة

سوق الدوحة للأوراق المالية			قطاع البنوك		قطاع الخدمات		قطاع التأمين		قطاع الصناعة	
Période	**Avant**	**Après**	**Avant**	**Après**	**Avant**	**Après**	**Avant**	**Après**	**Avant**	**Après**
septembre	8097,05	9314,53	11518,46	13281,32	6157,26	6722,03	9263,85	7856,17	7309,01	9211,21
octobre	9417,41	6928	12715,7	9250,52	7424,98	5314,28	9670,46	6126,76	9264,37	6596,15
novembre	9363,1	6071,39	12949,53	8553,53	7209,24	4874,9	10537,47	4517,97	8966,28	5099,31
décembre	9580,45	6886,12	13411,13	10319,72	7431,1	4660,29	11033,51	4960,37	8738,27	6491,25
janvier	9485,25	5253,03	13441,67	7866,83	7186,81	3594,71	8204,76	3941,49	8796,35	4889,13
février	10472,61	4438	15167,19	6512,48	7613,41	3375,96	8633,78	3512,48	9786,15	4276,8
mars	9554,71	4887,02	13702,1	6977,71	7227,92	3555,57	8137,7	3365	8347,73	5012,95
avril	11289,26	5603,25	15870,95	7858,84	8264,45	4463,13	8821,45	3512,48	11384,65	5425,54
mai	11884,77	6980,76	16907,09	9659,96	8627,73	5494,52	9196,84	4249,82	11743,84	7188,85
Juin	11863,86	6491,65	16925,88	8960,82	8596,3	5163,55	9545,41	3887,84	11646,75	6645,63
juillet	11633,42	6707,73	16469,22	9545,82	8181,84	4989,32	9746,5	3968,28	12253,52	6779,48
août	10443,22	7117,25	15259,23	10211,26	7537,19	5256,68	9170	4155,99	11010,22	6906,37

المصدر: تم الاعتماد على الموقع الالكتروني لبورصة قطر وصحيفة الشرق الاقتصادي القطرية

جدول (2) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov **للتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة**

لمؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية			لقيم مؤشر قطاع البنوك والمؤسسات المالية		لمؤشر قطاع الخدمات في سوق الدوحة للأوراق المالية		لمؤشر قطاع الصناعة		لمؤشر قطاع التأمين	
	Statistic	Sig	Statistic	Sig	Statistic	Sig	Statistic	Sig	Statistic	Sig
Avant la crise (df=12)	0,213	0,140	0.176	0.200	0.185	0.200	0.165	0.200	0.148	0.200
Après la crise (df=12)	0,202	0,188	0.162	0.200	0.146	0.200	0.166	0.200	0.246	0.200

الجدول (3) : نتائج اختبار t للفروق في الأداء للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية

index	Levene's Test Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig	t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
سوق الدوحة للأوراق المالية	0.040	,844	7,603	22	0,000	3867,198	508.63	2812.37	4922,03
قطاع البنوك	0.472	0.499	7.415	22	0.000	5444.95	734.35	3921.99	6967.90
قطاع الخدمات	0.767	0.391	8.290	22	0.000	2832.77	341.72	2124.09	354.46
قطاع الصناعة	1.264	0.273	6.158	22	0.000	3727.04	605.19	2471.95	6967.90
قطاع التأمين	0.758	0.393	10.732	22	0.000	4825.59	449.663	3893.12	5758.06

الجدول (4) : إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها و تعاملات غير القطريين في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل و بعد الأزمة المالية

بعد الأزمة		الفترة	قبل الأزمة		القطاع	الفترة
تعاملات غير القطريين	إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها		تعاملات غير القطريين	إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها		
547502,0023	2521932,167	سبتمبر 2008	غ م	غ م	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	سبتمبر 2007
10057,24002	110160,6		غ م	غ م	قطاع التأمين	
72258,78589	822132,524		غ م	غ م	قطاع الصناعة	
238484,1274	2595900,878		غ م	غ م	قطاع الخدمات	
868302,1556	**6050126,169**					
519719,5317	2521932,167	أكتوبر 2008	غ م	غ م	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	أكتوبر 2007
9422,13156	110160,6		غ م	غ م	قطاع التأمين	
68824,77551	822132,524		غ م	غ م	قطاع الصناعة	
233543,2058	2595900,878		غ م	غ م	قطاع الخدمات	
831509,6445	**6050126,169**					
509942,0846	2521932,167	نوفمبر 2008	غ م	غ م	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	نوفمبر 2007
9235,78554	110160,6		غ م	غ م	قطاع التأمين	
65604,47883	822132,524		غ م	غ م	قطاع الصناعة	
231420,5554	2595900,878		غ م	غ م	قطاع الخدمات	
816202,9044	**6050126,169**					
500033,5604	2521932,167	ديسمبر 2008	غ م	غ م	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	ديسمبر 2007

	قطاع التأمين	غ م	غ م		110160,6	9094,77774
	قطاع الصناعة	غ م	غ م		822132,524	62779,71438
	قطاع الخدمات	غ م	غ م		2595900,878	226459,2963
					6050126,169	**798367,3488**
جانفي 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2192935,713	553658,5491	جانفي 2009	2521932,167	490125,0362
	قطاع التأمين	228999	17276,9028		110160,6	8953,76994
	قطاع الصناعة	765994,524	71811,09167		822132,524	59954,94993
	قطاع الخدمات	1817878,534	206049,5353		2595900,878	221498,0372
		5005807,771	**848796,0789**		**6050126,169**	**780531,7932**
فيفري 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2229435,203	564526,9334	فيفري 2009	2602312,14	480615,7347
	قطاع التأمين	104884,6	8485,23536		142013,85	10315,73496
	قطاع الصناعة	765994,524	72976,7165		822132,524	58704,46692
	قطاع الخدمات	2324778,534	218872,3454		2595900,878	221290,6434
		5425092,861	**864861,2307**		**6162359,392**	**770926,58**
مارس 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2370785,961	585028,4109	مارس 2009	2620151,501	481474,7794
	قطاع التأمين	104884,6	8817,84554		142013,85	10293,68253
	قطاع الصناعة	815994,524	76580,08003		822132,524	60532,85954
	قطاع الخدمات	2388643,215	234385,0676		2618688,802	221929,4648
		5680308,3	**904811,4041**		**6202986,677**	**774230,7863**
أفريل 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2466649,155	588781,9463	أفريل 2009	2632934,497	481156,3418
	قطاع التأمين	104884,6	9179,97022		147128,85	11600,87769
	قطاع الصناعة	816357,524	77832,7112		832584,505	64254,57968
	قطاع الخدمات	2436364,215	247187,3891		2618688,802	228793,1648
		5824255,494	**922982,0168**		**6231336,654**	**785804,9639**
ماي 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2497932,167	586629,0753	ماي 2009	2632934,497	478613,4994
	قطاع التأمين	110160,6	9651,32922		147128,85	12487,63544
	قطاع الصناعة	816357,524	77426,84501		832584,505	67692,02421
	قطاع الخدمات	2559234,211	253570,7843		2618688,802	233311,3748
		5983684,502	**927278,0339**		**6231336,654**	**792104,5338**
جوان 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2497932,167	689231,8282	جوان 2009	2632934,497	464029,0742
	قطاع التأمين	110160,6	10400,00934		147128,85	12688,8515
	قطاع الصناعة	816357,524	77678,56228		832584,505	68228,2648
	قطاع الخدمات	2559234,211	254067,3902		2616188,802	234079,9462
		5983684,502	**1031377,79**		**6228836,654**	**779026,1367**
جويلية 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2521932,167	580128,5058	جويلية 2009	2272934,497	361288,7563
	قطاع التأمين	110160,6	10420,05006		147128,85	12817,50543
	قطاع الصناعة	822132,524	77579,90275		876911,283	68582,51399
	قطاع الخدمات	2595900,878	256732,5558		3461588,802	251056,8666
		6050126,169	**924861,0144**		**6758563,432**	**693745,6423**
أوت 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2521932,167	567321,5765	أوت 2009	2272934,497	354749,5577
	قطاع التأمين	110160,6	10264,71126		147128,85	10637,77257
	قطاع الصناعة	822132,524	75352,19873		897224,9255	66402,78113
	قطاع الخدمات	2595900,878	248717,0107		3481902,445	248877,1338
		6050126,169	**901655,4972**		**6799190,717**	**680667,2451**

هوامش وإحالات

[1] - وضعها كينز في عام 1936 في كتابه الشهير النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود، الذي انتقد فيه كل الافتراضات التي قامت عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

[2] - بزعامة ميلتون فريدمان، الذي حاز على إثرها على جائزة نوبل للاقتصاد في عام 1976.

[3] - اختيار Levene هو اختبار خاص بفحص تباين العينات (هل تباين العينات متساوي أم لا)، إذا كان مستوى الدلالة sig أكبر من مستوى الدلالة α يكون تباين العينات متساوي وإذا كان أقل يكون تباين العينات غير متساوي.

تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المسعرة
- حالة المؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2009 -

عبد الوهاب دادن* & حورية بديدة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤسسات المؤشر CAC40، وذلك في ظل وجود قرارات مالية أخرى. وفي هذا الإطار، تناولت الدراسة محوران أساسيان: دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح (التوزيعات النقدية، إعادة شراء الأسهم، ربحية السهم) على قيمة المؤسسة، عن طريق الدراسة الاختبارية، وكذا دراسة تأثير المحتوى الإعلامي لهذه السياسة على القيمة، من خلال دراسة الحدث.

خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير لسياسة التوزيعات النقدية على قيمة المؤسسة، بينما لا توجد علاقة خطية بين كل من إعادة شراء الأسهم وربحية السهم على القيمة. هذا بالإضافة إلى عدم وجود تأثير للمحتوى الإعلامي لهذه السياسة على قيمة مؤسسات المؤشر CAC40.

الكلمات الدالة : قيمة المؤسسة، سياسة توزيع الأرباح، التوزيعات النقدية، إعادة شراء الأسهم، ربحية السهم، مؤشر CAC40، المحتوى الإعلامي.

تمهيد : بدأت النظرية المالية من سنة 1958 تدرس بشكل عام وبدقة علمية أكبر موضوع تأثير القرارات المالية على قيمة المؤسسة، حيث بيّنت أن قرار الاستثمار له تأثير مباشر على قيمة المؤسسة، كما أضافت قرارات التمويل وتأثيرها على قيمة المؤسسة، ثم أضافت قرارا ماليا آخر يتمثل في سياسة توزيع الأرباح، وعليه تحاول جل الدراسات المتعلقة بالقرارات ضمن النظرية المالية معرفة ما مدى تأثيرها على قيمة المؤسسة من عدمه، وقد كانت محل تيارات مؤيدة ومعارضة لها.

يعتبر قرار توزيع الأرباح، من القرارات المالية الهامة التي تؤثر على قيمة المؤسسة، والتي يترتب عليها تأثير على الخطط الاستثمارية والتمويلية لتلك المؤسسة، كما تقوم سياسة توزيع الأرباح بإعطاء إشارات لجمهور المستثمرين الحالين والمحتملين حول وضعية وأداء المؤسسة، والتي تندرج في إطار ما يعرف بنظرية الإشارة أو المحتوى الإعلامي. وهو ما يجعل من هذه السياسة تحظى بأهمية بالغة، ليس عند مالكي المؤسسة ومسيرها فقط، بل يتعدى ذلك لجمهور المستثمرين والمحلين الماليين.

تعد بورصة باريس من أهم البورصات العالمية، ويعد مؤشر CAC40 المؤشر الرئيسي لهذه البورصة، حيث يعكس الأداء الإجمالي للسوق، ومختلف قطاعات البورصة. وتولي المؤسسات المكونة لهذا المؤشر أهمية بالغة لسياسة توزيع الأرباح، حيث شهدت هذه السياسة نموا واهتماما كبيرا من طرف تلك المؤسسات.

مما سبق، تحاول هذه الدراسة معرفة مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤسسات المؤشر CAC40، وذلك من خلال التعريف بالمؤشر CAC40 وعرض أدائه وتطوراته، كما نتناول الدراسة الاختبارية بالاعتماد على نماذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، وفي الأخير نتطرق إلى الدراسة الحدثية.

أولا : تقديم عام للمؤشر CAC40

1. **تاريخ مؤشر CAC40 :** يشير الرمز CAC إلى شركة أعوان الصرف (Compagnie des agents en de change)، وهي اليوم اختصار لتحديد السعر المساعد والمستمر **C**otation **A**ssistée en **C**ontinu، إذن المؤشر يوفر الاستمرار، وفكرة عن تطورات واتجاهات السوق.

ولد المؤشر رسميا يوم 15 جوان 1988، مع قاعدة ثابتة بـ 1000 نقطة في 31 ديسمبر 1987، ويتعلق إنشاؤه بأزمة 1987 الذي عدل احتكار التداول البورصي، الذي كان يدار سابقا مباشرة من قبل ضوابط وزارية Officiers ministériels de Bourse، والتي تحولت إلى مؤسسات سماسرة الأوراق المالية Sociétés de Bourse، و تسمى الآن مؤسسات الاستثمار. وكما يوحي اسمه CAC40، فإنه مركب من عينة 40 قيمة (مؤسسة) فرنسية مسعرة من بين 100 قيمة الأولى ذات الرسملة البورصية المعومة، والممثلة لمختلف قطاعات الاقتصاد الفرنسي، والتي تعكس الاتجاه العام للاقتصاد الفرنسي، ويتم تعديل قائمة 40 سهما واستحداثها للحفاظ على الطابع التمثيلي للسوق المالي الفرنسي، على حد سواء من حيث حجم وشروط أنشطة القطاعات. حيث يتم

* dadene2004@yahoo.fr

إعادة النظر في تركيبة المؤشر فصليا (كل 3 أشهر) من قبل لجنة خبراء Comité d'experts، وعندما يتم شطب مؤسسة من المؤشر، فإنه يتم استبدالها من حيث المبدأ بقيم CAC Next20، التي تضمن المتطلبات المالية للإدراج في مؤشر CAC40 (سيولة الورقة المالية، رسملة بورصية كافية Suffisante، حجم التبادل اليومي للأوراق المالية كبير...)[1].

2. **كيفية حساب المؤشر CAC40 :** منذ 1 ديسمبر 2003 أصبح المؤشر CAC40 والمؤشرات العالمية[2] الكبرى تعتمد نظام التعويم الحر، الذي يأخذ في الحسبان بالإضافة إلى الرسملة البورصية للمؤسسات المكونة له عدد الأسهم المتاحة فعلا في السوق، وهذا القرار أتخذ من طرف المجلس العلمي لمؤشرات أورونكست باريس، مما يسمح بتأمين أكثر اتساق (ترابط) بين الواقع البورصي للمؤسسات وترجمة هذا الواقع في المؤشرات، والحد من ظواهر التقلب الناتجة عن التشويه الكبير جداً بين وزن القيمة في المؤشر وحصة رأس المال المعوم المتاحة في السوق.

يقصد بالرسملة البورصية المعومة أو التعويم flottante، ذلك الجزء من رأسمال المؤسسة المملوك من قبل جمهور المستثمرين، وطبقا للتعديل المطبق على منهجية حساب المؤشر CAC40 فإن تقييم أوزان القيم المركبة لهذا المؤشر، تأخذ في الحسبان نسبة المال المحتجز (المملوك) من قبل جمهور المستثمرين بدلا من رأس المال الإجمالي الصادر عن المؤسسات.

انطلاقا مما سبق يمكن التفريق بين طريقتين لحساب المؤشر CAC40 :

أ- **الحساب المرجح بالرسلمة البورصية :** ويتم حساب مؤشره السعري وفق الشكل التالي :

$$I_t = 1000 \frac{\sum_{i=0}^{N} Q_{i,t} C_{i,t}}{B_0 K_t} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث : t : يوم الحساب ؛ N : عدد القيم في العينة ؛ $Q_{i,t}$: عدد الأسهم (الأوراق المالية) المستخدمة في المؤسسة i في التاريخ t ؛

$C_{i,t}$: سعر السهم (القيمة) i في التاريخ t ؛ B_0 : الرسملة البورصية في يوم الأساس 1987/12/31 ؛

K_t : المعامل المعدل في التاريخ t للرسملة القاعدية (K_0=1).

ب- **الحساب على قاعدة التعويم الحر :** عند التبديل للحساب على قاعدة التعويم الحر، فإن عدد الأوراق المالية $Q_{i,t}$ السابقة ستستبدل بالمتغير $F_{i,t}.f_{i,t}.Q_{i,t}$، حيث $f_{i,t}$ معامل محتمل للسقف الأعلى plafonnement و $F_{i,t}$ معامل التعويم (أو حصة الرسملة البورصية المعومة). كما أن معامل السقف الأعلى محدد على قاعدة أسعار الإغلاق عشية الترجيح[3].

يتم حساب مؤشره السعري وفق الصيغة التالية :

$$I_t = 1000 \frac{\sum_{i=0}^{N} F_{i,t} f_{i,t} Q_{i,t} C_{i,t}}{B_0 K_t} \quad \ldots\ldots (2)$$

3. **سير عمل المؤشر :** تنشر قيمة المؤشر CAC40 من الاثنين إلى الجمعة من الساعة 9:00 إلى الساعة 17:00، ويتم تحديثه كل 15 ثانية، ويبدأ كل يوم من الساعة 7:15 إلى الساعة 9:00 وتسمى هذه الفترة بـ Pré-ouverture، حيث تتراكم الأوامر بدون وجود صفقات محققة (مكتملة)، ثم يتبع التداول من الساعة 9:00 إلى الساعة 17:30، ويتم التصويت بصفة مستمرة، ويحدد سعر الإغلاق في 17:35 أي 5 دقائق بعد حساب سعر التوازن.

4. **أهم التواريخ في المؤشر : - أكتوبر 1987 :** تحطم سوق الأسهم (أزمة بورصية) ؛ **- أوت 1990 :** أزمة الطاقة ؛

- 1991 : اجتياح الكويت (أزمة سياسية) ؛ **- سبتمبر 1998:** الأزمة الروسية (أزمة الاستدانة للمؤسسات الكبرى الأسيوية)

- نهاية 2000/1999 : فقاعة الانترنت ؛ **- سبتمبر 2001:** أحداث 11سبتمبر 2001 ؛ **- مارس2003 :** بدأ الحرب في العراق ؛ **- 2003/ نوفمبر2007:** 4 سنوات متتالية شهد فيها المؤشر ارتفاع ؛ **- 2007 :** أزمة العقارات الأمريكية (استدانة العائلات الأمريكية) ؛ **- 2008** : الأزمة البنكية[4].

5. **التطورات الإحصائية لمؤشر CAC40 :** اختلفت قيمة مؤشر CAC40 اختلافا كبيراً منذ إنشائه، وشهد عدة فترات صعود وانخفاض، كما يوضحه الشكل (1)، ويمكن من خلال الشكل أن نقسم تطوراته إلى دورتين أساسيتين، حيث الدورة الأولى تمتد من أكتوبر 1998 إلى غاية شهر مارس 2003، وخلال هذه الدورة مر المؤشر بفترة صعود من 08-10-1998 إلى 04-09-2000، هذه الفترة التي تميزت بتشكل فقاعة نظرية bulle spéculative تسمى بفقاعة الانترنت bulle internet، وعلى خلفية ذلك ارتفع مؤشر CAC40 إلى أعلى مستوى له في 4 سبتمبر 2000 إلى 6944.77 نقطة. وأعقبت الفترة السابقة فترة من التراجع انطلاقا من 2000/09/05 إلى 2003/03/12، وفي هذه الفترة تراجع المؤشر إلى 2401،15 نقطة يوم 2003/03/12 (أدنى مستوى له منذ 1997). وذلك بعد انفجار فقاعة المضاربة في قطاعات الاتصالات والانترنت والتي تفاقمت في 11سبتمبر2001.

أما الدورة البورصية الثانية، فتمتد من مارس 2003 إلى مارس 2009، وهي تتكون من فترة ارتفاع من 2003/03/13 إلى نوفمبر 2007، وفي هذه الفترة سجل المؤشر ارتفاع بشكل ثابت، حيث في 1 جانفي 2007 ارتفع المؤشر إلى أعلى من 5600 نقطة، وهو مستوى لم يشهده منذ شهر ماي 2001، كما وصل المؤشر إلى 5713 نقطة في 28 سبتمبر 2007، وأعقب هذه الفترة فترة تراجع ابتدءا من نوفمبر 2007 إلى غاية 09-03-2009. وفي هذه الفترة شهد المؤشر أدنى مستوى له في 09-03-2009 بـ 2519 نقطة، كما أنه منذ بداية هذه الفترة وإلى غاية الفصل الثاني لـ 2008 شهدت 17مؤسسة أرقام أعمالها المعدلة بالتضخم انخفاضا ومن بينها : Lagardère(6%) ، Accor(11%) وبشكل طبيعي (بدون حساب معدل التضخم) أسهم القطاع البنكي مثل Société générale (19%).

كما يمكن ملاحظة تطور قيم مؤشر CAC40 خلال السنوات الأخيرة، وهي ذاتها فترة الدراسة في مقالنا هذا، من خلال الشكل (2)، ويتضح أن مؤشر CAC40 شهد دورة جديدة منذ بدء شهر مارس 2009، حيث سجل المؤشر ارتفاع مستمر، والذي حدث بعد التصحيح الصارم للانخفاض الحاد التابع لأزمة الرهن العقاري، والتي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع نهاية 2009 وبداية 2010 شهد المؤشر انخفاض في قيمته[5].

ثانيا : الدراسة الاختبارية لتأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤسسات المؤشر CAC40

لدراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة نستخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، للكشف عن مدى وجود تأثير، وقبل ذلك نرى أنه لا بد من تقديم عام لدراسة الحالة. وفي هذا الإطار، سوف نحاول تقديم مجتمع الدراسة ثم عينة الدراسة،... كما يلي :

1. **مجتمع الدراسة :** يشمل مجتمع الدراسة المؤسسات المسعرة في بورصة باريس للأوراق المالية، والتي تعتبر من بين أهم الأسواق المالية الأوروبية من حيث الرسملة البورصية، وحجم التداول، وعدد المؤسسات، ووجود التنظيم، والاستعمال المكثف لوسائل الاتصال الحديثة...إلخ.

2. عينة الدراسة : تتمثل عينة الدراسة في أربعين 40 مؤسسة المنتمية لمؤشر CAC40، وهو المؤشر الأساسي لبورصة باريس، والذي يعكس أداء السوق الإجمالي، حيث تنتمي هذه المؤسسات لمختلف قطاعات الاقتصاد الفرنسي، وقد تم الاعتماد في الدراسة على 33 مؤسسة فقط[6]، وذلك بإلغاء المؤسسات التي تنتمي للقطاع المالي وهي ست مؤسسات تتمثل في : مؤسسة AXA، Dexia ، BNP Paribas ، Société Général، Crédit Agricoles SA، Unibail-Rodamco، بالإضافة إلى إلغاء مؤسسة Techinip كونها دخلت المؤشر في سنة2009 وبالتالي لا تعكس تطور المؤشر خلال فترة الدراسة. - مع الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات التي تم حذفها- والذي يبين مختلف مجالات القطاعات التي تنتمي إليها مؤسسات المؤشر CAC40 ووزنها في المؤشر.

3. مصادر البيانات : تم تجميع البيانات حول المؤسسات محل الدراسة، من المواقع الإلكترونية للسوق المالي الفرنسي وللمؤسسات، وكذلك التقارير السنوية التي تنشرها ricol lasteyrie Expert et conseil financier، والمعلومات المنشورة في موقع 7www.vernimmen.net، اعتقادا أن المعلومات المنشورة في المواقع الرسمية على الانترنت تتمتع بمصداقية مقبولة.

4. **متغيرات الدراسة التطبيقية وكيفية قياسها :** تشمل متغيرات الدراسة التطبيقية كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المؤثرة في قيمة المؤسسة، وذلك على مستوى كل المؤسسات محل الدراسة والتي سيتم استخدامها في اختبار فروض الدراسة.

أ- المتغير التابع : يتمثل المتغير التابع للدراسة في قيمة المؤسسة، ومن أجل الحصول على أفضل تمثيل لهذا المتغير فقد اعتمدنا متوسط سعر السهم للمؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2010، وتعتبر القيمة السوقية للسهم المعيار الأساسي بالنسبة للمستثمر لتقييم الحالة المالية للمؤسسة ومدى إمكانية استمرارها ونموها، حيث يعتقد أنه يعكس قيمة المؤسسة.

ب- المتغيرات المستقلة : على ضوء تحليل الدراسة النظرية وهدف الدراسة، تم الاعتماد على ثلاث متغيرات أساسية تعكس سياسة توزيع الأرباح، والمتمثلة في :

- **نصيب السهم من التوزيعات DPA** : ويعتبر هذا المتغير مقياسا أساسيا لسياسة توزيع الأرباح، ويتم حسابه بقسمة التوزيعات النقدية للأرباح على عدد الأسهم العادية، ومن المتوقع أن يكون هناك علاقة طردية بين العائد الموزع للسهم والقيمة السوقية له.

- **ربحية السهم الواحد BPA :** ويمثل نصيب السهم العادي من الأرباح الصافية للمؤسسة، ويعتبر مؤشراً لمقدار الثروة النظرية التي سيحصل عليها المستثمر في المستقبل، فكلما زاد نصيب السهم من الربح كلما زاد سعر السهم في السوق.

- **إعادة شراء الأسهم Rachat** : تتمثل في نسبة الأسهم المعاد شراؤها بالنسبة للرسملة البورصية. وقد تم الاعتماد على نسبة ما تم إعادة شراؤه من أسهم وليس القيمة، وذلك من أجل إعطاء مقارنة جيدة بين المؤسسات حول هذه السياسة.

- **الخطأ العشوائي** : ويرجع وجود حد الخطأ إلى عدة أسباب منها8 :

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.

- الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.

- حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات المالية.

5. **الأسلوب والأدوات الإحصائية المعتمدة :** تعتمد الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لإثبات مدى صحة فروض الدراسة، وذلك لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن أجل ذلك تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS 4.

ونسعى في دراستنا إلى الوصول إلى الهدف الأول والثاني فقط من بين أهداف ومناهج الاقتصاد القياسي الرئيسية والمتمثلة في[9] :

- بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وتمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي.

- تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية في القياس الاقتصادي.

- استعمال النماذج المقدرة لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي أو اتخاذ القرارات المناسبة.

6. فروض الدراسة : تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفروض التالية :

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوزيعات النقدية وسعر السهم.

H_2 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية السهم وسعر السهم.

H_3 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعادة شراء الأسهم وسعر السهم.

7. **دراسة اتجاهات قيمة المؤسسة من خلال مؤشري PER و PBR :** قبل اختبار فروض الدراسة السابقة، نقوم بدراسة اتجاهات قيمة المؤسسة من خلال مؤشري PER و PBR وذلك كما يلي :

أ- **دراسة اتجاهات قيمة المؤسسة من خلال مؤشر PBR :** تمثل هذه النسبة قيمة الرسملة البورصية الى الأموال الخاصة، وبالتالي فهي تعكس قيمة المؤسسة. ويمكن ملاحظة اتجاهات قيمة مؤسسات المؤشر CAC40 من خلال مؤشر PBR، انطلاقا من الشكل (3). حيث يوضح الشكل متوسط قيم PBR لمؤسسات مؤشر CAC40 – والتي تمثل عينة الدراسة- خلال سنوات الدراسة 2007،2008،2009. ويمكن ملاحظة أن قيم PBR خلال هذه الفترة كانت أكبر من الواحد، وهو دليل على أن الرسملة البورصية لهذه المؤسسات أكبر من قيمة الأموال الخاصة لها، أي القيمة السوقية مرتفعة. كما نلاحظ أن أكبر قيمة ل PBR في سنة 2007، وهو ما يعكس انتعاش السوق خلال تلك الفترة، ويبين أن قيمة مؤسسات المؤشر كانت مرتفعة في تلك السنة، بينما انخفضت قيم المؤسسات في السنة التي تليها، حيث يمكن أن يرجع ذلك الى تداعيات الأزمة المالية، وفي سنة 2009 شهدت القيمة ارتفاع طفيف عما كانت عليه في سنة 2008.

ب- **دراسة اتجاهات قيمة المؤسسة من خلال مؤشر PER :** يمثل PER مضاعف السعر إلى العائد وهو مقلوب معدل المردودية، ويتم حسابه بقسمة الرسملة البورصية على النتيجة الصافية. ويستعمل لرسملة العوائد، بمعنى إيجاد قيمة أصل بدلالة عدد المرات الواجب تحققها من العوائد لتغطية قيمته[10]. كما يتم استعماله في تقييم المؤسسات، وبالتالي معرفة قيمة المؤسسة في السوق المالي. ويمكن ملاحظة اتجاهات قيمة مؤسسات المؤشر CAC40 من خلال مؤشر PER، انطلاقا من الشكل (4)، ونلاحظ من الشكل أن قيم PER شهدت حالات ارتفاع وانخفاض خلال هذه الفترة، حيث في سنة 2008 كانت قيمة PER منخفضة مقارنة بسنة2007، ويمكن ارجاع السبب الى توقع ارتفاع الخطر بالتالي انخفاض سعر السهم، نتيجة تداعيات الازمة المالية، وهو ما يعكس انخفاض قيمة المؤسسة في تلك السنة. أما في سنة 2009 فقد شهد ارتفاع كبير (ويعود السبب الى قيمة PERلمؤسسة Arcelor-Mittal المقدرة ب558، أما خارج هذه القيمة فكان متوسط PER هو 21.89)، ويرجع هذا الارتفاع الى انخفاض الارباح وارتفاع الاسعار، بسبب حصول بعض الاطمئنان حول مستقبل الازمة، وبالتالي قيمة المؤسسة السوقية في هذه السنة شهدت ارتفاع.

مما سبق، نلاحظ أن قيمة مؤسسات المؤشر CAC40 شهدت ارتفاع سنة 2007، لكن بسبب الأزمة المالية فقد شهدت هذه القيمة انخفاض ملحوظ في السنة التي تليها نتيجة انخفاض الأسعار، أما في سنة 2009 فقد عرفت هذه القيمة ارتفاعا بسبب الاطمئان حول مستقبل الازمة.

8. **تحليل نتائج الدراسة الاختبارية :** انطلاقا من متغيرات الدراسة الحالية، يظهر نموذج الدراسة المقترح كما يوضحه الشكل(5)، ووفقا لنموذج الدراسة المقترح والذي يوضحه الشكل السابق، فإن نموذج دالة الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسية الحالية يبدو كما توضحه المعادلة التالية : $Rachat_{i,t-1}$

$$\Pr ix_{i,t} = C_0 + C_1 DPA_{i,t-1} + C_2 BPA_{i,t-1} + C_3 Rachat_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث أن : $\Pr ix_{i,t}$: القيمة السوقية للسهم i في الفترة t ؛ $DPA_{i,t-1}$: توزيعات السهم الواحد للمؤسسة i في الفترة t-1 ؛

$BPA_{i,t-1}$: ربحية السهم الواحد للمؤسسة i في الفترة t-1 ؛ $Rachat_{i,t-1}$: إعادة شراء الأسهم للمؤسسة في الفترة1-t ؛

$\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار المتعدد.

وكما يبدو من نموذج الانحدار للدراسة الحالية، فقد استخدمنا فاصلا زمنياً مقداره فترة واحدة (سنة)، بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة، حيث تقاس توزيعات السهم الواحد وإعادة شراء الأسهم وربحية السهم الواحد في الفترة السابقة عل فترة قياس التغيرات بالنسبة للقيمة السوقية للسهم.

ومن أجل دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة نقوم بما يلي :

أ. **تحليل نتائج الارتباط :** يوضح الجدول (1) نتائج تحليل الارتباط لعينة الدراسة، والذي يتضمن المتغيرات المستقلة (DPA, BPA, Rachat) وقيمة المؤسسة (القيمة السوقية لأسهم مؤسسات العينة). وقد كشفت نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لبيانات المؤسسات الفرنسية في سوق باريس للأوراق المالية، عن وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير التابع – القيمة السوقية للسهم – والمتغير المستقل DPA (توزيعات السهم الواحد)، وبدرجة أقل نجد علاقة الارتباط مع المتغير المستقل BPA (ربحية السهم

الواحد)، بينما تظهر النتائج وجود علاقة ضعيفة جدا وسالبة بين المتغير التابع و المتغير المستقل Rachat (إعادة شراء الأسهم)، حيث بلغت معاملات الارتباط حوالي71% ، 20% ، 5%- على التوالي.

كذلك كشفت نتائج تحليل الارتباط عن وجود علاقات بين بعض المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية، فقد أظهرت معاملات الارتباط عن وجود علاقة قوية بين نصيب السهم من التوزيعات DPA وربحية السهم، حيث بلغ معامل الارتباط بالتقريب 0.50، كذلك كشفت نتائج معاملات الارتباط عن وجود علاقة ارتباط لا بأس بها بين ربحية السهم وإعادة شراء الأسهم بمعامل ارتباط0.13، بينما أظهرت النتائج عن استقلالية المتغيرين المفسرين توزيعات السهم الواحد DPA وإعادة شراء الأسهم Rachat، وذلك ما يوضحه معامل الارتباط حيث بلغ نسبة ضعيفة جداً 0.03.

ب. **تحليل الانحدار المتعدد :** يبين الجدول (2) نتائج تحليل الانحدار المتعدد، من أجل تقدير معالم النموذج وتحديد القدرة التفسيرية للنموذج. يمكن ملاحظة أن المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية تفسر 53.36% من التغير في السعر السوقي للسهم (قيمة المؤسسة)، حيث بلغ معامل التحديد % 53.36، ومعامل التحديد المعدل 48.53%، أما بخصوص المعنوية الإحصائية للمعالم فيمكن قبول مقدرات نصيب السهم من التوزيعات DPA، كأساس لمعالم المجتمع الإحصائي، وفي هذا الصدد فإن فرضيات النموذج هي أن جميع معاملات متغيرات النموذج معدومة : $H_0 : C_i = 0 \; ; \; 1 \le i \le 3$ ضد الفرضية البديلة التي تنص على أن أحد معاملات المتغيرات الثلاث على الأقل يختلف عن الصفر. $H_1 \; \exists \; k : 1 \le k \le 3 \; : \; C_k \ne 0$

حيث : j : مؤشر المتغيرات المستقلة ؛ C_j : مقدرات النموذج.

انطلاقا من نتائج التقدير المبينة في الجدول، وبالنظر إلى عمود قيم الاحتمالات $\Pr ob.$ يمكن تحديد المتغيرات المستقلة المفسرة للمتغير التابع وهي DPA ، أي مقدرة نصيب السهم من التوزيعات تختلف معنويا عن الصفر. أما بالنسبة للمعنوية الإحصائية لمقدر ربحية السهم الواحد BPA وإعادة شراء الأسهم Rachat فليست لهما معنوية إحصائية، وبالتالي هذه المقدرات لا تختلف معنويا عن الصفر.

ت- اختبار المعنوية الكلية : يمكن اختبار مدى قبول هذا النموذج إحصائيا، وذلك من خلال اختبار المعنوية الإحصائية الكلية له، من خلال مستوى الدلالة المرفقة بإحصائية فيشر في الجدول (Prob(F-statistic، والمقدرة بـ 0.000052 ، فهي أقل من نسبة المعنوية (5%)، ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

ث- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء : بما أن $Durben - Watson - Stat = 2.008$ يشير هذا إلى عدم وجود ارتباط بين الأخطاء.

ج- اختبار تجانس تباين الأخطاء : نستعمل اختبار WHIT من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء، وذلك بالاعتماد على مضاعف *Lagrange* ، والذي يتبع توزيع χ^2 ، حيث : $Lagrange = LM = nR^2 \rightarrow \chi^2_\alpha(2K)$

نقبل بتجانس تباين الأخطاء إذا : $LM = nR^2 \le \chi^2_\alpha(2K)$ ونرفض ذلك خلافه. K : عدد المتغيرات المستقلة.

نلاحظ من خلال الجدول (3) أن إحصائية *Lagrange* والتي تساوي Obs*R-squared = 7.01 أقل تماما من القيمة المجدولة $\chi^2_\alpha(2K) = \chi^2_{0.05}(6) = 12.592$ ، مما يدل على تجانس تباين البواقي.

انطلاقا مما سبق، ونظرا لعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وثبات تجانس الأخطاء، فان هناك احتمال وجود مشكل تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة، ومن أجل الكشف عن هذا المشكل نقوم بدراسة الانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك بحذف في كل مرة إحدى المتغيرات المستقلة.

نبدأ بدراسة الانحدار بين كل من المتغيرين : نصيب السهم من التوزيعات وربحية السهم ومتغير سعر السهم، وذلك من أجل معرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين المستقلين السابقين ومتغير إعادة شراء الأسهم، وقد قمنا بإقصاء متغير إعادة شراء الأسهم أولا، كون المتغير له أكبر معنوية إحصائية في نموذج الانحدار المتعدد، وأسفرت نتائج الانحدار بين المتغيرات على النتائج المبينة في الجدول (4)، حيث تشير النتائج أن متغير ربحية السهم ليست له معنوية إحصائية، وهذا بالرغم من إلغاء متغير إعادة شراء الأسهم، وبالتالي ليس هناك مشكل تعدد خطي بين متغير إعادة شراء الأسهم والمتغيرين المستقلين السابقين، كما تشير النتائج إلى قبول النموذج من الناحية الإحصائية كون $F_c = 16.91$ وأن الإحتمال المرافق لها أقل من α = 5% ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

أما بالنسبة لدراسة الانحدار بين كل من المتغيرين نصيب السهم من التوزيعات وإعادة شراء الأسهم ومتغير سعر السهم، فقد أسفرت نتائج تحليل الانحدار المبينة في الجدول (5) عن عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين ربحية السهم وكل من إعادة شراء الأسهم ونصيب السهم من التوزيعات، حيث أن مقدر إعادة شراء الأسهم ليست له معنوية إحصائية، وهذا بعد إلغاء متغير ربحية السهم. كما تشير النتائج إلى قبول النموذج من الناحية الإحصائية كون $F_c = 15.59$ وأن الإحتمال المرافق لها أقل من α = 5% ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

مما سبق يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة، وأن كل من متغير ربحية السهم وإعادة شراء الأسهم ليست لهما علاقة خطية مع سعر السهم وبالتالي قيمة المؤسسة، ولذلك تم استبعاد كل من متغير ربحية السهم ومتغير إعادة شراء الأسهم، وبالتالي تبقى العلاقة بين نصيب السهم من التوزيعات والقيمة السوقية للسهم، ولأجل ذلك نجري الانحدار بين متغير نصيب السهم من التوزيعات DPA والقيمة السوقية للسهم. والجدول (6) يبين نتائج انحدار القيمة السوقية للسهم كدالة في نصيب السهم من التوزيعات.

تبين نتائج تحليل الانحدار أن متغير نصيب السهم من التوزيعات يفسر 50% من التغير في القيمة السوقية للسهم (قيمة المؤسسة)، كما أن متغير نصيب السهم من التوزيعات يختلف معنويا عن الصفر عند نسبة معنوية α = 5%، بالإضافة إلى أن للنموذج معنوية إحصائية كون $F_c = 31$ وأن الإحتمال المرافق لها أقل من α = 5%، ومنه للنموذج معنوية إحصائية، وهو أفضل من نموذج الانحدار المتعدد، بالنظر إلى قيمتي $Aaike = 8.6$ و $Shwarz = 8.69$ ، في النموذج الأخير، بينما في نموذج الانحدار المتعدد $Aaike = 8.66$ و $Shwarz = 8.83$ ، وبالتالي النموذج في الجدول (6) أفضل من حيث هذا المعيار.

يمكن ملاحظة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لأن $Durben - Watson - Stat = 2.15$. أما اختبار تجانس تباين الأخطاء، فقد كشفت النتائج الموضحة في الجدول (7) أن إحصائية $Lagrange = Obs * R - squared = 13.73$ أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع x^2 بدرجة حرية 2 (x^2 =5.991) في حدود معنوية 5%، وهذا دليل على عدم تجانس تباين البواقي.

9. **تفسير النتائج :** هدفنا إلى دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة، وقد أخذ متغير القيمة السوقية للسهم كمتغير يعكس ويفسر قيمة المؤسسة، أي يعكس كفاءة وأداء المؤسسة وقيمتها في السوق المالي، كما تم أخذ قيم السعر السوقي للسهم خلال سنوات 2008- 2009- 2010 وذلك بأخذ المتوسط الحسابي، وهي فترة تتميز بحدوث الأزمة المالية الخاصة بالرهن العقاري حيث انتشرت هذه الأزمة خلال هذه السنوات وهو ما قد يؤثر على نتائج الدراسة.

بالنسبة لسياسة توزيع الأرباح، اعتمدنا على ثلاث متغيرات رئيسية – والتي تمثل المتغيرات المستقلة في الدراسة – وذلك لسنوات 2007-2008-2009، حيث تم أخذ متغير نصيب السهم من التوزيعات، باعتباره يعكس قيمة الأرباح التي توزعها المؤسسة وأهم متغير في سياسة توزيع الأرباح، أما المتغير الثاني لسياسة توزيع الأرباح، فكان متغير ربحية السهم الواحد، وهو يعكس القاعدة التي يتم من خلالها تحديد قيمة الأرباح الموزعة، أما المتغير الثالث وهو متغير إعادة شراء الأسهم باعتبار أن هذه السياسة من بين أهم أنواع سياسات توزيع الأرباح، والتي شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

يمكن تبرير اعتماد قيم متغيرات سياسة توزيع الأرباح لسنوات 2007-2008-2009، وأخذ فاصل زمني بفترة واحدة مقارنة بالقيمة السوقية للسهم، ذلك كون المعلومات المعلن عنها في سنة 2007 سوف تنعكس على القيم السوقية للأسهم في السنة التي تليها، ونفس الشيء بالنسبة للسنوات الأخرى، لذا تم اخذ هذا الفاصل الزمني من أجل إعطاء نتائج أكثر دقة وأكثر معنوية.

تم اختيار هذه المتغيرات الثلاث لتعكس سياسة توزيع الأرباح، وذلك من أجل معرفة أيهما أكثر تأثيراً بين التوزيعات النقدية أو الاحتفاظ واحتجاز الأرباح، بالإضافة إلى معرفة الاختلاف في التأثيرات بين التوزيعات النقدية وإعادة شراء الأسهم، وذلك من أجل معرفة أيهما أكثر تأثيرا باعتبار العديد من المؤسسات تقوم باستبدال سياسة التوزيعات النقدية بسياسة إعادة شراء الأسهم.

يمكن الإشارة إلى ما يلي :

- قبول الفرض الأول على مستوى المتغير المستقل الخاص بنصيب السهم من التوزيعات، الذي يقر بوجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل نصيب السهم من التوزيعات والمتغير التابع، حيث كشفت النتائج أن نصيب السهم من التوزيعات يفسر التغير في القيمة السوقية للسهم بنسبة 50%، كذلك كشفت نتائج أفضل نموذج في تحليل الانحدار انه يمكن الاعتماد على متغير نصيب السهم من التوزيعات النقدية في تفسير المتغير التابع للدراسة الحالية.

- رفض الفرض الثاني على مستوى المتغير المستقل الخاص بربحية السهم، والذي يقر بوجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل ربحية السهم والمتغير التابع. بينما توصلت دراسة Brown et.at 1987 ودراسة Lev 1989، بان ربحية السهم لا تفسر بشكل عام أكثر من 10% من التغير في عائد السهم، وهو ما توصلت له مغلب الدراسات[11].

- رفض الفرض الثالث على مستوى المتغير المستقل الخاص بإعادة شراء الأسهم، والذي يقر بوجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل إعادة شراء الأسهم والمتغير التابع.

- كشفت نتائج التحليل عن أن متغير نصيب السهم من التوزيعات هو المتغير المدرك من قبل متخذي القرارات و المتعاملين في سوق باريس للأوراق المالية، والمحدد للسعر السوقي للسهم (قيمة المؤسسة)، أكثر من متغير ربحية السهم وإعادة شراء الأسهم بالنسبة لسياسة توزيع الأرباح، وهو ما يؤكد على أهمية المعلومات المحاسبية المتعلقة بالتوزيعات النقدية، والتي تعتبر أهم معلومة تتعلق بسياسة توزيع لأرباح وتأثيرها في قيمة المؤسسة.

- كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد على أن متغيرات سياسة توزيع الأرباح تفسر قيمة المؤسسة بنسبة 53%، وهذا على الرغم من عدم وجود دلالة إحصائية لمتغير ربحية السهم ومتغير إعادة شراء الأسهم، غير أن هذا لا يعني بالضرورة عدم وجود اثر لهذه المتغيرات على قيمة المؤسسة أو القيمة السوقية للسهم، وقد يرجع عدم وجود علاقة بسبب الأزمة المالية وتأثيرها على أسعار الأسهم حيث الأسعار أكثر حساسية إلى الأزمة المالية، بالتالي لا يمكن ملاحظة وجود تأثير من عدمه، وفي هذا الصدد نلاحظ أنه بالرغم من وجود أزمة مالية إلا أن للتوزيعات النقدية تأثير ملحوظ على القيمة السوقية للسهم (قيمة المؤسسة)، وهو ما يؤكده أهمية هذه السياسة.

- يتأثر سعر السهم بتوزيعات الأرباح النقدية أما ربحية السهم فليست له علاقة بسعر السهم، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن اهتمام المستثمر بنصيب السهم من التوزيعات يفوق اهتمامه بربحيته، كون المستثمرين يولون أهمية أكبر للسيولة.

- نفسر النتائج المتوصل إليها حول التوزيعات النقدية وإعادة شراء الأسهم وعلاقتهما بسعر السهم، بأن موقف المساهمين لا يكون على جد السواء بين التوزيعات النقدية من جهة والتوزيعات في شكل أسهم من جهة أخرى، فعادة ما تؤدي التوزيعات النقدية إلى زيادة سعر السهم بشكل اكبر من سياسة إعادة شراء الأسهم يضاف إلى ذلك أن المساهمين عادة ما يفتقدون لمعرفة كاملة بشان الإجراءات التي تتبعها المؤسسة في برامج إعادة شراء الأسهم، كذلك فان المساهمين لا يحوزون معلومات ملائمة بشان حاضر ومستقبل أنشطة المؤسسة، ليس هذا فحسب فعادة ما تعلن المؤسسة عن برامجها لإعادة شراء الأسهم قبل أن يشرع هؤلاء المستثمرين في التحوط إزاء ذلك. وأخيرا عادة ما تعرض المؤسسة سعرا عاليا للسهم المعاد شراؤه، وهو ما يعني تعرض المساهمين الباقين الذين لا يعرضون أسهمهم للبيع للخسارة، خاصة بعد إتمام عملية إعادة شراء الأسهم، فعادة ما ينخفض سعر السهم عن السعر الذي كانت تعرضه المؤسسة لإعادة شراء بعض الأسهم.

- يمكن أن يرجع السبب في عدم وجود علاقة بين ربحية السهم وإعادة شراء الأسهم إلى أخطاء القياس، وأخطاء المعلومات المتحصل عليها، أو لأن هناك متغيرات أخرى مهمة ولم تؤخذ في الاعتبار بالنموذج، كما يمكن أن يرجع السبب في الفرق بين الشكل الحقيقي للعلاقة والشكل الرياضي الذي تبنيناه في الدراسة (علاقة خطية)، أو لأسباب أخرى.

- تتفق النتائج المتوصل إليها مع ما قدمه نموذج **قوردن ولينتر**، حيث المستثمرون الفرنسيون يفضلون التوزيعات النقدية الآن، بدلا من تأجيلها للحصول على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن نمو التوزيعات.

- بالنظر إلى ما تشير إليه نظرية العميل، فان النتائج المتوصل إليها في دراستنا تبين أن المستثمرين الفرنسيين هم من الفئة التي تفضل التوزيعات المرتفعة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تأثير الأزمة المالية وأزمة السيولة، حيث المستثمرون يميلون إلى السيولة أكثر والتي تلبي حاجاتهم، وبالتالي اغلب المؤسسات تقوم بعمليات توزيع الأرباح.

- تتنافى النتائج المتحصل عليها حول إعادة شراء الأسهم وربحية السهم وعلاقتهما بسعر السهم، مع ما جاءت به النظرية المالية.

ثالثا : دراسة الحدث لسياسة توزيع الأرباح

1. الإطار النظري لدراسة الحدث : تهدف دراسة الحدث[12] إلى بيان أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح لمؤسسات عينة الدراسة على أسعار الأسهم في مؤشر CAC40، وبالتالي التعرف على مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة من وجهة نظر نظرية الإشارة. ويقوم أسلوب دراسة الحدث على اختيار فترة معينة حول الحدث وقياس الفرق بين العائد الفعلي لعينة الأسهم المختارة في كل يوم من أيام هذه الفترة وبين العائد العادي، وهذا الفرق يطلق عليه العائد غير العادي، والذي يمثل رد فعل السوق

اتجاه هذا الحدث. والخطوات المنهجية لتطبيق أسلوب دراسة الحدث خطوات معياريه، يمكن تطبيقها في مختلف الدراسات المتعلقة بأسواق المال.

أ. **تحديد الحدث موضوع الدراسة** : وهو الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية لمؤسسات المؤشر CAC40 لسنة 2009، وهذا الحدث يطلق عليه حدث نوعى Type of Event حيث يكون تاريخ الحدث لكل مؤسسة مختلف عن الأخرى[13].

ب. **تحديد نافذة الحدث** : ويطلق عليها فترة الحدث، وهى الفترة التي تدور حول الحدث قبله وبعده. ولا توجد فترة حدث مثالية ولكن هناك فترة حدث مناسبة. وفي هذا الصدد نشير إلى دراسة chan et al., 2002 والتي تناولت مقارنة بين نماذج دراسة الحدث للشركات الأجنبية المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية، وقد قامت الدراسة بالمقارنة بين استخدام نوافذ كبيرة لفترة الحدث واستخدام النوافذ الصغيرة، واستخدمت الدراسة نافذة لفترة الحدث قصيرة نسبيًا في إطار نموذج السوق المعدل واختبار الحساسية. وأوضحت الدراسة أن ميزة استخدام نوافذ الحدث القصيرة، تتمثل في إعطاء قياسات للعائد المتوقع أقل تحيزًا من القياسات في الأجل الطويل، مع إعطاء قناعة أكبر عن مدى تأثير الإعلان عن معلومات المبادئ المحاسبية الأمريكية أو الدولية على أسعار الأسهم. وقد انتهت الدراسة إلى أن جميع النماذج المستخدمة في قياس المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية، تعطى نتائج قوية في حالة استخدام توزيع أحداث منفصلة وعدم تجميع تواريخ الحدث. فهناك درجة عالية من الأخطاء عند تجميع تواريخ الحدث معًا، ووقوع أحداث متعددة في تاريخ واحد. وفترة الحدث المستخدمة في هذه الدراسة هي خمسة أيام قبل وبعد الإعلان عن التوزيعات النقدية، وهي ذاتها الفترة التي تم اختياره في دراسة كل من Imed Chkir و Fodil Adjaoud والتي تدور حول La Politique de Dividende des Entreprises Canadiennes : Coûts d'Agence ou Asymétrie d'Information?, Mai 2004، و دراسة عادل عبد الفتاح الميهي حول المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي 2004-2005 . حيث الفترة قبل حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية هي لاختبار مدى تسريب المعلومات، والفترة بعد الحدث من أجل اختبار مدى قدرة السوق على امتصاص المعلومات الجديدة بسرعة وبالكامل. أي أن إجمالي فترة الحدث في هذه الدراسة هي إحدى عشر يومًا (t = -5,…,0,…..,+5)

ت. **تقدير العائد العادي** : يتم ذلك باستخدام إحدى نماذج المحتوى الإعلامي، وتستخدم هذه الدراسة نموذج السوق في تقدير العائد العادي، والذي يأخذ الشكل التالي :

$$R_{it} = \alpha_i + B_i R_{mt} + \varepsilon_{it} \quad \text{مع } t=-5,-4,-3,-2,-1,0,+1,+2,+3,+4,+5 \quad \text{.....(6)}$$

حيث : $\bar{R}_{it}$: العائد العادي المتوقع للسهم i خلال الفترة t ؛ R_{mt} : عائد السوق m خلال الفترة t وقد تم استخدام المؤشر الرئيسي CAC40 ؛ (αi ; Bi) : معلمات نموذج السوق للسهم i ؛ ε_{it} : الخطأ العشوائي والذي تعبر قيمته عن تأثير المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

ث. **تحديد فترة التقدير** : وهى فترة قبل فترة الحدث، يتم من خلالها تقدير معلمات نموذج السوق السابقة (Bi و αi) ، وحساب العائد العادي لكل يوم من أيام فترة الحدث. والفترة المناسبة لفترة التقدير هي الفترة التي تتراوح بين 60 يومًا و 600 يومًا في الدراسات التي اعتمدت على بيانات يومية، و قد اعتمدت هذه الدراسة على فترة تقدير قدرها 60 يوم قبل بداية فترة الحدث.

ج. **قياس العائد غير العادي** AR_{it} : وهو الفرق بين العائد الفعلي للسهم i خلال فترة الحدث وبين العائد العادي السابق حسابه من نموذج السوق. وهذا الفرق يعمل على تحييد عوامل السوق ككل، ومعرفة أثر المعلومات الخاصة بالمؤسسة فقط على أسعار الأسهم.

$$AR_{it} = R_{it} - \bar{R}_{it} \text{.....(7)}$$

ح- **قياس متوسط العائد غير العادي** (AR_t) : ويتم حساب هذا المتوسط لجميع المؤسسات محل الدراسة وعددها N، وفي كل يوم من أيام فترة الحدث، وتتمثل في دراستنا في 33 مؤسسة، ويتم حساب متوسط العائد غير العادي عن طريق المعادلة التالية:

$$AR_t = \frac{1}{N}\sum_{t=1}^{N} AR_{it} \text{.....(8)}$$

يعكس هذا المتوسط تأثير حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على أسعار الأسهم، وتحييد العوامل الأخرى المرتبطة بالمؤسسة. وإذا كان متوسط العائد غير العادي (AR_t) مساويًا للصفر فهذا يعنى عدم وجود محتوى إعلامي للإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية. وإذا كان موجبًا يعنى وجود تأثير إيجابي، بمعنى أن التوزيعات النقدية تحمل أخبار سارة Good News، والعكس لو كان سالبًا، فهذا يعنى أن توزيعات الأرباح النقدية تحمل أخبار سيئة Bad News. ويتم اختبار العلاقة بين

العائد غير العادي وتوزيعات الأرباح وذلك خلال فترة الحدث باستعمال برنامج EVIEWS 4، وذلك من أجل اختبار معنوية تأثير الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار الأسهم.

خ- قياس التأثير التراكمي للحدث(CAR_t) : وذلك بحساب المتوسط التراكمي للعائد غير العادي، لمعرفة تأثير حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على أسعار الأسهم خلال فترة الحدث. ويتم حساب المتوسط التراكمي للعائد غير العادي عن طريق المعادلة التالية :

$$CAR_t = \sum_{t=-5}^{t} AR_t \dots\dots\dots (9)$$

يتضح من العرض السابق، أن المحتوى الإعلامي لتوزيعات الأرباح النقدية يتم معرفته إذا كانت قيمة متوسط العائد غير العادي (التغير في أسعار الأسهم) في يوم الإعلان عن هذه التقارير كبيرًا ومعنويا، وإذا كان هذا المتوسط غير معنوي في الفترة ما قبل الإعلان أو الفترة بعد الإعلان[14].

2. نتائج دراسة الحدث. من أجل معرفة أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على أسعار الأسهم للمؤسسات محل الدراسة. وبالتالي تفسير سياسة توزيع الأرباح النقدية من وجهة نظر نظرية الإشارة، تم تطبيق خطوات منهجية دراسة الحدث السابقة الذكر، وذلك للحصول على قيمة متوسط العائد غير العادي ومعنويته، وقيمة المتوسط التراكمي للعائد غير العادي، وذلك خلال فترة الحدث. وهو ما يوضحه الجدول (8). الذي يلاحظ منه أن قيمة متوسط العائد غير العادي، وكذلك قيمة المتوسط التراكمي للعائد غير العادي خلال يوم الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية من اكبر القيم (بالقيمة المطلقة) خلال فترة الحدث. كما يلاحظ أن متوسط العائد غير العادي في يوم الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية يمثل اكبر القيم (بالقيمة المطلقة) حيث بلغ 0.71-، غير أن هذه القيمة ليست معنوية حيث بلغت 0.0756 أكبر من (α 0.5%)، وهذا يعني رفض الفرض الأخير من فروض الدراسة، وبالتالي عدم وجود علاقة بين الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية وأسعار الأسهم للمؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40، أي في سوق باريس المالي .

يتضح من الجدول (8) أن قيمة متوسط العائد غير العادي قبل الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية متوسطة، حيث بلغت في اليوم السابق (t=-1)0.24-، وهي قيمة ليست لها معنوية إحصائية، حيث بلغت 0.5398 أكبر من (α =5%)، كما أن قيمة متوسط العائد غير العادي قبل الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية قبل يومين من الإعلان (t=-2) هي من اكبر القيم، حيث بلغت 0.43، وهي قيمة ليست لها معنوية إحصائية حيث بلغت 0.8045 أكبر من (α =5%).

كما تشير النتائج إلى ضعف حجم متوسط العائد غير العادي بعد الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية. حيث بلغ متوسط العائد غير العادي في اليوم التالي (t=+1) للإعلان عن التوزيعات النقدية 0.09- وبقيمة ليست معنوية قدرها 0.2338 أكبر من (α =5%)، كما أن قيمة متوسط العائد غير العادي في اليوم الثاني بعد الإعلان عن التوزيعات النقدية (t=+2)، يمثل قيمة صغيرة بالنسبة لقيم المتوسط بعد الإعلان، حيث بلغ 0.07 وبقيمة ليست معنوية قدرها 0.9818 أكبر من (α =5%).

وتشير النتائج السابقة في مجملها، إلى عدم وجود تأثير للإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على أسعار الأسهم في سوق باريس المالي- وهي ذاتها النتائج التي توصلت لها دراسة عادل عبد الفتاح الميهي حول المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي 2004-2005 -. ويمكن أن يرجع السبب في عدم وجود تأثير للمحتوى الإعلامي إلى الأزمة المالية التي مست جميع الأسواق المالية، وبالتالي عدم كفاءة سوق باريس المالي، حيث المستثمر الفرنسي يفقد ثقته في المعلومات المنشورة، بالتالي لا يتأثر بالمعلومات المعلن عنها.

كما يمكن إرجاع السبب إلى عدم كفاءة السوق، كون في سياق الأسواق الكفؤة، فإن قرار الإعلان عن توزيعات الأرباح متوقع من طرف المساهمين، وبالتالي فإن الأسعار المستقبلية لا تستجيب لتاريخ الإعلان، غير انه عندما تكون توزيعات الأرباح المعلن عنها أعلى (أقل) من التوزيعات المتوقعة، يعيد المستثمرون النظر في توقعاتهم وترتفع (تنخفض) الأسعار نتيجة لذلك كرد فعل وذلك يوم الإعلان فقط، أما قبل هذا اليوم وبعده فلا يوجد تأثير، وهو ما يتنافى مع النتائج المتوصل إليها.

يمكن أن يرجع السبب في عدم وجود تأثير للإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على أسعار الأسهم في هذه الدراسة إلى أخطاء القياس، أو أخطاء المعلومات المتحصل عليها، أو لأسباب أخرى.

رابعا : خلاصة واستنتاجات

حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المتعلقة بتأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المكونة للمؤشر CAC 40، وهل هناك تأثير للمحتوى الإعلامي للتوزيعات النقدية على أسعار الأسهم السوقية وبالتالي قيمة المؤسسة، ويمكن أن نلخص النتائج والملاحظات المتوصل إليها فيما يلي :

- كشفت نتائج اختبار الانحدار المتعدد عن عدم وجود تأثير لكل من سياسة الأرباح المحتجزة وسياسة إعادة شراء الأسهم وذلك عند مستوى معنوية0.05، ويمكن أن يرجع عدم وجود علاقة بسبب تأثير الأزمة المالية على أسعار الأسهم، كما يمكن أن يرجع السبب إلى أخطاء القياس، وأخطاء المعلومات المتحصل عليها، أو لان هناك متغيرات أخرى مهمة ولم تأخذ بالاعتبار في النموذج، كما يمكن أن يرجع السبب في الفرق بين الشكل الحقيقي للعلاقة والشكل الرياضي الذي تبنيناه في الدراسة (علاقة خطية)، أو لأسباب أخرى.

- كشفت نتائج التحليل أن سياسة التوزيعات النقدية هي السياسة التي يهتم بها المستثمرون والمتعاملون في سوق باريس المالي، وأن التوزيعات النقدية هي المحدد لسعر السهم السوقي (قيمة المؤسسة)، أكثر من المتغيرات الأخرى لسياسة توزيع الأرباح، وهو ما يؤكد على أهمية المعلومات المتعلقة بالتوزيعات النقدية.

- بالنظر إلى ما تشير إليه نظرية العميل، فان النتائج المتوصل إليها في دراستنا تبين أن المستثمرين الفرنسيين هم من الفئة التي تفضل التوزيعات المرتفعة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تأثير الأزمة المالية وأزمة السيولة، حيث المستثمرون يميلون إلى السيولة أكثر والتي تلبي حاجاتهم، وبالتالي اغلب المؤسسات تقوم بعمليات توزيع الأرباح. كما أن المستثمرين الفرنسيين يفضلون التوزيعات النقدية الآن، بدلا من تأجيلها للحصول على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن نمو التوزيعات.

نظرا لكون التوزيعات النقدية أهم عنصر في سياسة توزيع الأرباح بالنسبة لسوق باريس المالي، تم اختبار تأثير المحتوى الإعلامي لهذه التوزيعات على سعر السهم السوقي، وقد تبين عدم وجود تأثير للمحتوى الإعلامي.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الشكل (1) : تطور مؤشر CAC40 من1990/03/01 إلى 2009/10/02.

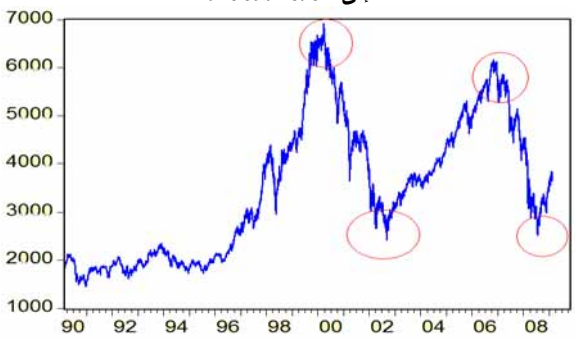

المصدر : François Benhmad, OP CIT., p 140.

الشكل (2) : تطور مؤشر CAC40 من 2007/01/01 إلى 2010/04/01.

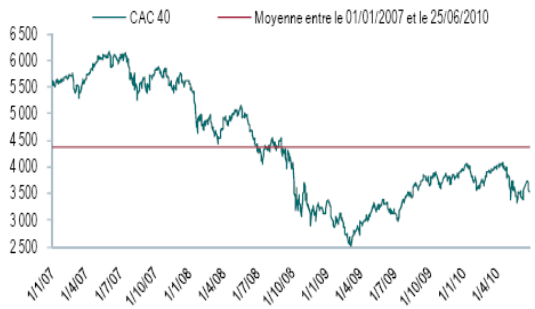

المصدر :
www.ricol- lasteyrie/fr/.../presentation%20profil%20cac%2040%202010.pdf p9

الشكل (3) : تطور قيم PBR لمؤسسات المؤشر CAC40

الشكل 4 : تطور قيم PER لمؤسسات المؤشر CAC40

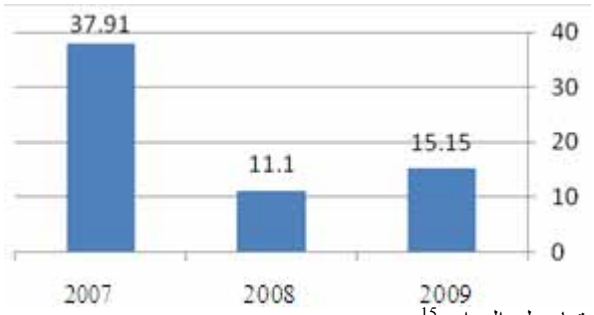

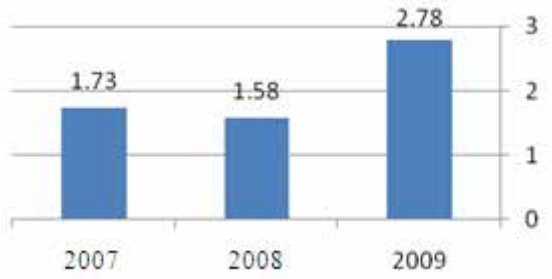

من إعداد الباحثين اعتماد على المراجع[15]

الجدول (1) : نتائج تحليل الارتباط.

	Prix	DPA	BPA	Rachat
Prix	1	0.7092	0.20337	-0.0566
DPA		1	0.4890	0.03626
BPA			1	0.1398
Rachat				1

الجدول (2) : نتائج تحليل الانحدار المتعدد.

Dépendent Variable: PRIX ; Method: Least Squares
Sample: 1 33 ; Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30.62778	4.862043	6.299364	0.00
DPA	16.56621	3.016935	5.491074	0.00
BPA	-1.305071	1.071322	-1.218188	0.23
RACHAT	-1.628033	3.441453	-0.473066	0.64

R-squared	0.5336	Mean dependent var	44.370
Adjusted R-squared	0.4854	S.D. dependent var	24.182
S.E. of regression	17.347	Akaike info criterion	8.6579
Sum squared resid	8726.8	Schwarz criterion	8.8393
Log likelihood	-138.86	F-statistic	11.061
Durbin-Watson stat	2.0077	Prob(F-statistic)	0.0001

الجدول (3) : نتائج اختبار WHIT للانحدار المتعدد

White Heteroskedasticity Test:
F-statistic 1.168829 Probability 0.352879
Obs*R-squared 7.010216 Probability 0.319903
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 ; Method: Least Squares
Sample: 1 33 ; Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	370.2487	101.7405	3.639149	0.0012
DPA	-95.98760	209.5595	-0.458045	0.6507
DPA^2	27.56549	81.62665	0.337702	0.7383
BPA	0.592633	60.84011	0.009741	0.9923
BPA^2	0.909844	8.923010	0.101966	0.9196
RACHAT	-206.8025	152.2196	-1.358580	0.1860
RACHAT^2	39.62263	52.99179	0.747713	0.4613

R-squared	0.212431	Mean dependent var	264.4487
Adjusted R-squared	0.030684	S.D. dependent var	321.2619
S.E. of regression	316.2947	Akaike info criterion	14.53706
Sum squared resid	2601100.	Schwarz criterion	14.85450
Log likelihood	-232.8614	F-statistic	1.168829
Durbin-Watson stat	1.574865	Prob(F-statistic)	0.352879

الجدول (4) : علاقة ربحية السهم وتوزيعات السهم بسعر السهم

Dependent Variable: prix
Method: Least Squares
Sample: 1 33
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.69768	4.388881	6.766573	0.0000
DPA	16.61933	2.975586	5.585230	0.0000
BPA	-1.376094	1.046938	-1.314399	0.1987

R-squared	0.530032	Mean dependent var	44.37000
Adjusted R-squared	0.498701	S.D. dependent var	24.18175
S.E. of regression	17.12128	Akaike info criterion	8.605030
Sum squared resid	8794.150	Schwarz criterion	8.741076
Log likelihood	-138.9830	F-statistic	16.91706
Durbin-Watson stat	2.034023	Prob(F-statistic)	0.000012

الجدول (5) : علاقة إعادة شراء الأسهم وتوزيعات السهم بسعر السهم

الجدول (6) : علاقة السعر بتوزيعات السهم

Dependent Variable: PRIX				
Method: Least Squares				
Sample: 1 33				
Included observations: 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.88078	4.214117	6.616042	0.0000
DPA	14.70660	2.625755	5.600905	0.0000
R-squared	0.502967	Mean dependent var		44.37000
Adjusted R-squared	0.486934	S.D. dependent var		24.18175
S.E. of regression	17.32106	Akaike info criterion		8.600415
Sum squared resid	9300.590	Schwarz criterion		8.691112
Log likelihood	-139.9068	F-statistic		31.37013
Durbin-Watson stat	2.150606	Prob(F-statistic)		0.000004

Dependent Variable: prix				
Method: Least Squares				
Sample: 1 33				
Included observations: 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.27413	4.771389	6.135348	0.0000
DPA	14.76866	2.652586	5.567644	0.0000
RACHAT	-2.215537	3.434869	-0.645014	0.5238
R-squared	0.509766	Mean dependent var		44.37000
Adjusted R-squared	0.477084	S.D. dependent var		24.18175
S.E. of regression	17.48654	Akaike info criterion		8.647248
Sum squared resid	9173.373	Schwarz criterion		8.783294
Log likelihood	-139.6796	F-statistic		15.59762
Durbin-Watson stat	2.116862	Prob(F-statistic)		0.000023

الجدول (7) : نتائج اختبار WHIT للانحدار البسيط

White Heteroskedasticity Test:				
F-statistic	10.68591	Probability		0.000313
Obs*R-squared	13.72873	Probability		0.001044
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Sample: 1 33				
Included observations: 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	288.3408	89.09809	3.236217	0.0029
DPA	-206.4147	115.6880	-1.784236	0.0845
DPA^2	87.32573	26.36154	3.312619	0.0024
R-squared	0.416022	Mean dependent var		281.8360
Adjusted R-squared	0.377090	S.D. dependent var		378.8695
S.E. of regression	299.0213	Akaike info criterion		14.32541
Sum squared resid	2682413.	Schwarz criterion		14.46146
Log likelihood	-233.3693	F-statistic		10.68591
Durbin-Watson stat	1.621695	Prob(F-statistic)		0.000313

الجدول (8) : نتائج دراسة الحدث

فترة الحدث	متوسط العائد غير العادي	المتوسط التراكمي	المعنوية
5-	-0.06	-0.06	0.6030
4-	-0.56	-0.62	0.3536
3-	0.4	-0.22	0.9781
2-	0.43	0.21	0.8045
1-	-0.24	-0.03	0.5398
0	**-0.71**	**-0.74**	**0.0756**
1+	-0.09	-0.83	0.2338
2+	0.07	-0.76	0.9818
3+	0.05	-0.71	0.3758
4+	-0.37	-1.08	0.9694
5+	-0.02	-1.1	0.3199

الإحالات والمراجع :

[1] - تم الاعتماد بشكل أساسي لإتمام هذا الجزء على المراجع الآتية :

-http://fr.Wikipedia.org/wiki/CAC40. consulté le2011/01/07

- le CAC40 a 20ans, www.euronext.com/Fic/000/038/321/383210.pdf.

- François Benhmad, LA WVAR(WAVELET VALUE AT RISK) UNE ANALYSE TEMPS-FREQUENCE DE LA VAR DU CAC40, Thèse présentée pour l'obtention du grade de docteur, l'université Montpellier, 2010, p 135.

[2] - أهم المؤشرات العالمية هي مؤشر نيويورك Dow Jon NES ، مؤشر أوروبي Dow JONNES، مؤشر لندن FTSE100، مؤشر طوكيو NIKKEI225، مؤشر أمريكي NASDAQ، مؤشر فرنكفورت DAX30.

[3] - تم الاعتماد بشكل أساسي لإتمام هذا الجزء على المراجع الآتية :

-Le calcul de l'indice CAC40 sur la base de la capitalisation flottante, www.euronext.com/Fic/000/010/913/109137.pdf.

-Nyse Euronext, Règles de l'indice CAC 40, www.euronext.com/fic/000/042/715/427158.pdf

[4] - تم الاعتماد بشكل أساسي لإتمام هذا الجزء على المراجع الآتية :

- Amiral Gestion, Lettre de décembre 2009, www.zonecours.hec.ca/.../H2011-1-2548262.2009-12-la-théorie-deficiente-des-marches.pdf.
- le CAC40 a 20ans, www.euronext.com/Fic/000/038/321/383210.pdf.

[5] - تم الاعتماد بشكل أساسي لإتمام هذا الجزء على المراجع الآتية :

- http://fr.Wikipedia.org/wiki/CAC40. consulté le.2011/01/07
- le CAC40 a 20ans, www.euronext.com/Fic/000/038/321/383210.pdf.
- François Benhmad, OP .CIT, p 136.
- ricol lasteyrie Expert et conseil financier, Profil financier du CAC40 , Présentation du 28 juin 2010 , www.ricol- lasteyrie/fr/.../presentation%20profil%20ca c%2040%202010.pdf, p9.
- http://www.club.du.CAC40.com/definition.htm. . consulté le 2011/01/28
- Nyse Euronext, Règles de l'indice CAC 40, www.euronext.com/fic/000/042/715/427158.pdf.

[6] - للتعرف على مؤسسات المؤشر CAC40 والتي تم الاعتماد عليها في دراسة الحالة انظر :

.2011/01/07- http://fr.Wikipedia.org/wiki/CAC40. . consulté le

[7] - تم الاعتماد على المراجع الآتية :

- Pascal Quiry et Yann Le Fur, la lettre vernimmen.net, N°63Mars 2008
- Pascal Quiry et Yann Le Fur, la lettre vernimmen.net, N°73Février 2009
- Pascal Quiry et Yann Le Fur, la lettre vernimmen.net, N°84Février 2010

[8] - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير ،غ منشورة، جامعة ورقلة، 2004-2005، ص 97.

[9] - المرجع السابق ، ص89.

[10] - هواري سويسي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة الجزائر،2007-2008، ص 180 .

[11] - عبد الإله جميل وطن، محتوى المعلومات للتقارير المالية دراسة مقارنة بين سوق بغداد للأوراق المالية وعمان المالي، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد4، 2006، www.joq-adec.com/add/4%20-2006/almhwralaadarealawl/3T.pdf

[12] - دراسة الحدث Event Study هي وسيلة إحصائية لتقييم تأثير هذا الحدث على قيمة المؤسسة، فعلى سبيل المثال يمكن تحليل الإعلان عن الاندماج بين مؤسستين لمعرفة ما إذا كان المستثمرون يعتقدون أن هذا الاندماج سوف يؤدي إلى رفع قيمة المؤسسة أم العكس.

[13] - انظر إلى الموقع التالي :

- www.bnains.org/archives/action.php?codeISIN... consulté le 31-12-2010

[14] - تم الاعتماد بشكل أساسي لإتمام هذا الجزء على المراجع الآتية :

-عادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي : دراسة اختبارية وحدثية.، ص ص: 38-39.
-عبد الإله جميل وطن، محتوى المعلومات للتقارير المالية دراسة مقارنة بين سوق بغداد للأوراق المالية وعمان المالي، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد4، 2006، www.joq-adec.com/add/4%20-2006/almhwralaadarealawl/3T.pdf

[15]- ricol lasteyrie Expert et conseil financier, Profil financier du CAC40 , Présentation du 28 juin 2010, www.ricol-lasteyrie/fr/.../presentation%20profil%20cac%2040%202010.pdf.
-ricol lasteyrie Expert et conseil financier, Profil financier du CAC40 , Présentation du 23 juin 2009 , www.ricol-lasteyrie/fr/.../presentation%20profil%20cac%2040%202009.pdf.
-ricol lasteyrie Expert et conseil financier, Profil financier du CAC40 , Présentation du 25 juin 2008 , www.ricol-lasteyrie/fr/.../presentation%20profil%20cac%2040%202008.pdf

.

أهمية مقاربة التدفقات في تقييم المؤسسة
دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات*

بكاري بلخير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : ضمن هذه الدراسة قمنا بأخذ مؤسسة بترولية جزائرية كدراسة تطبيقية ؛ هذه المؤسسة سبق وأن تم تقييمها وفق إحدى طرق مقاربة الذمة المالية وهي طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح، ونحن انطلقنا من فرضية أن التقييم المالي وفق مقاربة التدفقات بمختلف طرقها أحسن وأنجع لهذه المؤسسة من مقاربة الذمة المالية ؛ وهذا ما نريد إثبات صحته من عدمها ضمن هذه الدراسة ؛ كما نبين من خلالها أهمية التقييم وفق هذه المقاربة الذي تتجاهله المؤسسة البترولية الجزائرية ؟

الكلمات المفتاح : تقييم مالي، طرق تقييم، مقاربة التدفقات، تدفق نقدي متاح، معدل الاستحداث، مدة الاستحداث.

تمهيد : يمكن تقييم المؤسسة بأكثر من مقاربة ؛ حيث يرتكز كل منها على مبدأ يختلف عن الآخر، فلدينا مقاربة الذمة المالية التي تعتمد على الميزانية في إيجادها لقيمة المؤسسة، فهي عبارة عن " مخزون مؤرخ"، ومقاربة التدفقات التي تعتمد على جدول حسابات النتائج لإيجاد قيمة المؤسسة، ومقاربة فائض القيمة التي ترتكز على المقاربتين الأولى والثانية في إيجادها لقيمة المؤسسة. ولأن مقاربة الذمة المالية تتجاهل القدرة الربحية المستقبلية للمؤسسة ومن ثم وفي بعض الأحيان يكون هناك تقدير أدنى للمؤسسة ؛ سنركز في هذا المقال على مقاربة التدفقات التي تعتمد على النتيجة المحاسبية بالإضافة إلى نتائج عملية التشخيص التي تعطينا النتيجة المستقبلية.

تظهر قيمة العائد أكثر ديناميكية من قيمة الذمة المالية حيث تسمح بتحديد قيمة المؤسسة انطلاقا من أرباح تعرف المردودية التي تهم خصوصا المستثمرين.[1] ذلك أن الحائز لا يشتري التدفقات السابقة للمؤسسة، بل التدفقات المستقبلية. فالمبدأ الذي تعتمده هذه المقاربة هو أن الأصول عبارة عن مجموعة خدمات مختزنة ينتظر تحققها مستقبلا، فبقدر ما يتوقع أن تحققه هذه الأصول من خدمات تتحدد قيمتها حاليا (أي تاريخ عملية التقييم).

إذًا طرق التقييم المرتكزة على مقاربة التدفقات هي تطبيق للنظرية المالية التي تقيم الأصول المعنية بالقيمة الحالية للتدفقات المستقبلية المعطاة. تبعا لهذه المقاربة قيمة مؤسسة هي باستخدام توقعاتها المستقبلية المترجمة بتدفقات سيتم تحقيقها في المستقبل ؛ يوجد عدة أنواع للتدفقات التي ستؤخذ في الحسبان لتحديد طريقة التقييم محل البحث ؛ وللنظرية المالية أساسا مستويين كبيرين للتدفقات : قسائم الأرباح المقدمة من طرف المؤسسة للمساهمين، وتدفقات الخزينة المحققة من خلال استغلال المؤسسة.

يحدد استعمال أحد هذين المستويين للتدفقات نوع التقييم الذي نرغب في إجرائه على المؤسسة. أيضا استحداث تدفقات قسائم الأرباح يعطينا تقدير لقيمة الأسهم. القيمة التي نبحث عليها هي الاستثمار المالي الذي تمثله المؤسسة للمستثمرين في السوق. بالمقابل تدفقات خزينة الاستغلال المستحدثة بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال تعرف قيمة الأصل الاقتصادي للمؤسسة أو لقيمة السوق لمجموع الأموال المستخدمة.[2]

وعلى اعتبار أن هذه المقاربة تعتمد أساسا على النتيجة المحاسبية فإنه يتوجب على المقيم إجراء العديد من التصحيحات عليها، ذلك أن النتيجة المحاسبية الصافية هي في الحقيقة بعيدة عن النتيجة الحقيقية للمؤسسة وذلك بفعل تأثير بعض التشويهات للقواعد المحاسبية وخصوصا الجبائية،... حتى يتم تحويل النتيجة المحاسبية إلى نتيجة اقتصادية تعبر أكثر عن الواقع وتتعلق بدورة الاستغلال.

* تعذر علينا ذكر اسم المؤسسة، بطلب من مسؤوليها.

وبناء على ما سبق يمكن طرح السؤال التالي : **ما هي المقاربة الأنسب والتي يمكن تطبيقها من أجل تقييم المؤسسات العاملة في مجال المحروقات ؟**

سنقدم هذا العمل في ثلاثة محاور :

المحور الأول : نستعرض فيه بعض طرق التقييم وفق مقاربة التدفقات؛

المحور الثاني : تطبيق الطرق المستعرضة في المحور الأول على المؤسسة محل الدراسة؛

المحور الثالث : مخصص لتحليل النتائج.

I- طرق التقييم وفق مقاربة التدفقات :

وتضم :

- طرق مرتكزة على مقاربة الربح؛
- طرق مرتكزة على مقاربة التدفق النقدي.

I- 1 قيمة المردودية : تعتمد هذه الطريقة في تحديدها لقيمة مؤسسة على رسملة متوسط الربح المتوقع بمعدل استحداث معين وهي تعتبر من الطرق الأكثر استعمالا من طرف الخبراء وتكتب وفق العلاقة الآتية :[3]

$$V = \sum_{t=1}^{n} \frac{B}{(1+I)^t}$$

حيث أن : V : تمثل قيمة المؤسسة ؛ B : متوسط الربح المتوقع ؛ n : عدد السنوات ؛ I : معدل الاستحداث

I- 2 التقييم على أساس القدرة على التمويل الذاتي : يمكن استعمال هذا المفهوم في حساب قيمة مردودية مؤسسة معينة بدلا من استخدام مفهوم الربح الصافي المصحح.

وفيما يتعلق بمعدل الرسملة، والزمن المرجعي تبقى نفس الملاحظات الموجهة في حساب المردودية باستخدام الربح الصافي المصحح، إلا أنه وفي غياب تقديرات صادقة يفضل الاستناد إلى التكلفة الترجيحية المتوسطة لمختلف موارد التمويل[4].

أما فيما يتعلق بالقدرة على التمويل الذاتي (CAF) فيمكن استعماله على غرار نسبة السعر إلى الربح (PER) في طرق مقارنة نظرا للانتقادات الموجهة إلى هذا الأخير فيما يخص سياسة الاهتلاكات التي تميز بعض المؤسسات أو القطاعات كقطاع الصناعات الثقيلة، فالقدرة على التمويل الذاتي هي أكثر تمثيلا للقدرة الربحية.

وتعطى العلاقة لحسابه كما يلي[5] :

$$V = \sum_{T=1}^{n} \frac{CAF_t}{(1+i)}$$

تبين هذه العلاقة المجموع المستحدث للقدرة على التمويل الذاتي، التي تعطينا أيضا القدرة المحتملة لنمو المؤسسة،[6] فالرسملة لقدرة التمويل الذاتي تعطينا القيمة المحتملة لنمو المؤسسة.

I - 3 التقييم عن طريق تدفقات الخزينة المستحدثة[7] : يمكننا تحديد قيمة المؤسسة وفق تدفقات الخزينة المستحدثة على النحو الآتي :

$$V = \sum_{i=1}^{n} \frac{DCF_t}{(1+t)^i} + \frac{VT}{(1+t)^n}$$

حيث أن : V : تمثل قيمة المؤسسة ؛ - DCFi : التدفق النقدي المتاح الخاص بالسنة (i) ؛ - t : معدل الاستحداث

- n : عدد السنوات المأخوذة كآفاق للتقدير ؛ - VT : القيمة الباقية للمؤسسة.

II- قيمة المؤسسة محل الدراسة وفق مقاربة التدفقات :

وسنتناول قيمتها وفق كل من : طريقة الأرباح، طريقة القدرة على التمويل الذاتي، وطريقة تدفقات الخزينة المتاحة. علما أنّ :

- قيمة المؤسسة قبل عملية التقييم = 73 مليون د.ج
- قيمة المؤسسة وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح (ANCC) = 559 مليون د.ج[8].

II- 1 وفق طريقة الأرباح :

السيناريو 1 : نأخذ (B متوسط أرباح السنوات الماضية) ومنه القيمة V = 790 مليون د.ج

السيناريو 2 : نأخذ (B متوسط أرباح السنوات المستقبلية).

ضمن هذا السيناريو سيكون لدينا عدد من السيناريوهات تتعلق بعلاوة المخطر التي من الممكن إضافتها لمعدل الفائدة الموافق لسنة الدراسة 2010 (8,5%) للحصول على معدل الاستحداث (I) الذي سنقوم باستخدامه لتحيين الأرباح المستقبلية، ذلك أن هذا المعدل سيتحكم وبدرجة كبيرة في قيمة المؤسسة، لذا سنقوم بإعداد جملة سيناريوهات تبعا له.

ونظرا لتواجد عدة سيناريوهات فإن العلاقة السابقة المتعلقة بقيمة المردودية يمكننا كتابتها كما يلي :

$$V_j = \sum_{t=1}^{n} \frac{B}{(1+I_j)^t} = B \times \sum_{t=1}^{n} \frac{1}{(1+I_j)^t}$$

حيث أن : $j = 1.....11$ تشير إلى السيناريو ؛ و $t = 1.....10$ تشير إلى السنة.

ومنه يمكننا تقديم قيمة المؤسسة ضمن الجدول (1)، وبناءا عليه يمكننا تقديم الملاحظات التالية :

1- أن عدد القيم (Vj) يتغير تبعا لعدد السيناريوهات المعطاة للعنصر (j)، فنحن لدينا 11 سيناريو فحصلنا على 11 قيمة للمؤسسة وفق طريقة الأرباح ؛

2- أن لمعدل الاستحداث علاقة عكسية مع قيمة المؤسسة وفق طريقة الأرباح، حيث أنه كلما ارتفعت علاوة المخطر وبالتالي ارتفع معدل الاستحداث أدى ذلك إلى نقصان قيمة المؤسسة وفق طريقة الأرباح ؛

3- أن السيناريوهات المقترحة لحساب قيمة المؤسسة وفق مقاربة التدفقات (طريقة الأرباح) أعطت جميعها قيم أكبر من قيمة المؤسسة المحسوبة وفق مقاربة الذمة المالية (طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح) والمتمثلة في القيمة : 559 مليون د.ج، حتى أن القيمة الدنيا والتي تم حسابها على أساس أعلى علاوة مخطر - ويتعلق الأمر بالسيناريو (2-11) - ألا وهي : 2065 مليون د.ج، هي أكبر من قيمة الذمة المالية المقيمة بها المؤسسة محل الدراسة.

II- 2 وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي :

السيناريو 3 : بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة ولإيجاد قيمتها (V) وفق هذه الطريقة يمكننا وضع عدة سيناريوهات تتعلق بعلاوة المخطر التي من الممكن إضافتها لمعدل الفائدة الموافق لسنة الدراسة 2010 (8,5%) للحصول على معدل الاستحداث (I) الذي سنقوم باستخدامه لتحيين القدرة على التمويل الذاتي التقديرية، ذلك أن هذا المعدل سيتحكم وبدرجة كبيرة في قيمة المؤسسة، لذا سنقوم بإعداد جملة سيناريوهات تبعا له.

ومنه يمكننا كتابة علاقة القدرة على التمويل الذاتي كالآتي :

$$V_j = \sum_{t=1}^{n} \frac{CAF_t}{(1 + I_j)^t}$$

حيث أن : $j = 1.....11$ تشير إلى السيناريو ؛ و $t = 1.....10$ تشير إلى السنة.

ومنه قيمة المؤسسة يمكننا تقديمها ضمن الجدول (2)، وبناءا عليه يمكننا تقديم الملاحظات التالية :

1- أن عدد القيم (Vj) يتغير تبعا لعدد السيناريوهات المعطاة للعنصر (j)، فنحن لدينا 11 سيناريو فحصلنا على 11 قيمة للمؤسسة وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي ؛

2- أن لمعدل الاستحداث علاقة عكسية مع قيمة المؤسسة وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي، حيث أنه كلما ارتفعت علاوة المخطر وبالتالي ارتفع معدل الاستحداث أدى ذلك إلى نقصان قيمة المؤسسة وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي ؛

3- أن السيناريوهات المقترحة لحساب قيمة المؤسسة وفق مقاربة التدفقات (طريقة القدرة على التمويل الذاتي) أعطت جميعها قيم أكبر من قيمة المؤسسة المحسوبة وفق مقاربة الذمة المالية (طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح) والمتمثلة في القيمة : 559 مليون د.ج، حتى أن القيمة الدنيا والتي تم حسابها على أساس أعلى علاوة مخطر - ويتعلق الأمر بالسيناريو (3-11)- ألا وهي : 2867 مليون د.ج، هي أكبر من قيمة الذمة المالية المقيمة بها المؤسسة محل الدراسة.

II- 3 وفق طريقة تدفقات الخزينة المتاحة :

السيناريو 4 : نظرا لتواجد عدة سيناريوهات لقيمة المؤسسة يمكننا كتابة علاقة تدفقات الخزينة المتاحة كالآتي :

$$V_{jk} = \left[\sum_{t=1}^{n} \frac{DCF_t}{(1+I_j)^t} \right] + \frac{VT_k}{(1+I_j)^n}$$

حيث أن : Vjk : تمثل قيمة المؤسسة للسيناريو j ووفقا للطريقة k ؛

DCFt : التدفق النقدي المتاح الخاص بالسنة (t) ؛ Ij : معدل الاستحداث للسيناريو j ؛

n : عدد السنوات المأخوذة كآفاق للتقدير ؛ VT_k : القيمة المتبقية للمؤسسة وفقا للطريقة k.

بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة ولإيجاد قيمتها (V) وفق هذه الطريقة يمكننا وضع عدة سيناريوهات تتعلق بعلاوة المخطر التي من الممكن إضافتها لمعدل الفائدة الموافق لسنة الدراسة 2010 (8,5 %) للحصول على معدل الاستحداث (I) الذي سنقوم باستخدامه لتحيين تدفقات الخزينة المتاحة التقديرية، وبالتالي سنقوم بإعداد جملة سيناريوهات تبعا لهذا المعدل. بالإضافة إلى تقدير القيمة المتبقية (VT) ومن ثم ستظهر لنا (55) قيمة نوضحها ضمن الجدول الآتي :

وبناءا على الجداول (3-أ)، (3-ب) و(3-ج)، يمكننا تقديم الملاحظات التالية :

1- أن عدد القيم (Vjk) يتغير تبعا لعدد السيناريوهات المعطاة للعنصر (j)، والقيمة المتبقية (k) فنحن لدينا (11) سيناريو، وخمس قيم متبقية فحصلنا على 55 قيمة للمؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة ؛

2- أن لمعدل الاستحداث علاقة عكسية مع قيمة المؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة، حيث أنه كلما ارتفعت علاوة المخطر وبالتالي ارتفع معدل الاستحداث أدى ذلك إلى نقصان قيمة المؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة ؛

3- أن السيناريوهات المقترحة لحساب قيمة المؤسسة وفق مقاربة التدفقات (طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة) وعددها (55) سيناريو، ستة منها بقيم سالبة كما هو مبين في الجدول (3-أ) حيث يتم تجاهلها ؛ إذًا يبقى لدينا (49) سيناريو، منها (23) قيمها أقل من القيمة التي أعطتها مقاربة الذمة المالية الجدول (3-ب) ؛ و(26) سيناريو أي ما نسبته 53 % أعطت لنا قيم أكبر من قيمة المؤسسة المحسوبة وفق مقاربة الذمة المالية (طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح) والمتمثلة في القيمة : 559 مليون د.ج، ويتعلق الأمر بالسيناريوهات المبينة في الجدول (3-ج).

III- تحليل النتائج :

إذًا وبعد حسابنا لقيمة المؤسسة وفق مقاربة التدفقات بالطرق الثلاثة المعتمدة (طريقة الأرباح، طريقة القدرة على التمويل الذاتي وطريقة تدفقات الخزينة المستحدثة) تم التوصل إلى ما يلي :

- إن القيمة المحسوبة وفق مقاربة الذمة المالية والتي اعتمدتها المؤسسة نجدها تقع ضمن مجال للقيم المحسوب وفق مقاربة التدفقات أي : 559 مليون د.ج موجودة بين أقل قيمة والمتمثلة في : 2,591 مليون د.ج وأعلى قيمة وهي : 3592 مليون د.ج ؛

- لو أخذنا فقط بأكبر علاوة مخطر، هذا يعني الأخذ بأكبر معدل استحداث نجد بأن قيمة الوحدة وفق طريقة الأرباح (السيناريو 2-11) هي : 065 2 مليون د.ج، وقيمتها وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي (السيناريو 3-11) هي : 867 2 مليون د.ج، وقيمتها وفق طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة : السيناريو (4-1-11) هي : 890 مليون د.ج، السيناريو (4-2-11) 957 مليون د.ج، السيناريو (4-3-11) هي : 415 مليون د.ج، السيناريو (4-4-11) هي : 236 مليون د.ج، السيناريو

(4-5-5) هي : 2,591 مليون د.ج - طبعا القيم بعلامة سالبة تم تجاهلها - ؛ نجد بأن القيمة وفق مقاربة التدفقات تقع تقريبا ضمن هذا المجال للقيم ؛

- من ضمن (72) سيناريو للقيمة وفق مقاربة التدفقات نجد (49) سيناريو أعطى لنا قيم أكبر من القيمة المحسوبة وفق مقاربة الذمة المالية ؛ هذه السيناريوهات هي :

- السيناريو 1
- السيناريو (2-1 إلى السيناريو (2-11)
- السيناريو (3-1 إلى السيناريو (3-11)
- السيناريو (4-1-1 إلى السيناريو (4-3-4)

إذن نظن بأن هذا العدد والمتمثل في : (49) سيناريو (أي ما نسبته (68 %)كاف لاعتماد مقاربة التدفقات في تقييم مؤسساتنا البترولية سواء من أجل عقد اتفاقات شراكة أو فتح رأس المال أو لأي غاية نصبو إليها لتقييم المؤسسة.

الخلاصة : من بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكننا الإشارة إلى ما يلي :

1. تعتبر مقاربة الذمة المالية مقاربة تقييم مقبولة في حالة توقف المؤسسة محل التقييم عن النشاط ؛ إلا أنه لا يمكن قبولها من طرف رئيس المؤسسة عندما تعرف مؤسسته استمرارية في النمو لأنه وفق هذه الوضعية نجده يقنع المالكين المحتملين بالأهمية المستقبلية للمؤسسة.

2. مقاربة الذمة المالية هي مقاربة غير كاملة لأنها لا تأخذ في الحسبان سوى ما هو مبين في الميزانية ؛ فهي تتجاهل بعض الاستثمارات المعنوية كالزبائن (la clientèle)، السمعة التجارية، ... إلخ لأنها لا تظهر في الميزانية ومن ثم فلا يوجد سعر يمكن ملاحظته ؛ المؤسسة محل الدراسة وجميع مؤسساتنا البترولية الوطنية تملك يد عاملة تمتاز بقدرة كبيرة على العمل في ظروف المنطقة القاسية جدا أين ستقوم بإنجاز أغلب ورشاتها.

3. إن أي مؤسسة وفي إطار أفق استمرارية الاستغلال فإن المردودية لوحدها هي من يمثل الوسيلة الموضوعية لقياس القيمة ؛ لأن المشتري المحتمل للمؤسسة أو الشريك المحتمل لها سيربح كيان هو في حالة نشاط.

4. مقاربة التدفقات هي مقاربة جد حساسة وأيضا عملية تطبيقها صعبة نظرا للعناصر المكونة لها (إعداد التدفقات المستقبلية، تحديد تكلفة رأس المال، تحديد معدل الاستحداث، الفترة المأخوذة لحساب القيمة النهائية) وبالتالي فإن نتيجة التقييم مرهونة بشكل مباشر باختيار تلك العناصر، والاختيار بدوره مشروط جدا بما هو منتظر من نتيجة التقييم (هل هناك استمرار لنشاط المؤسسة، التعاضد المحتمل (La Synergie Potentiel)، والدخول إلى البورصة، ...).

5. لو تم استخدام مقاربة التدفقات أو مقاربة فائض القيمة، لاستطعنا الاستغناء عن عناصر لم يتم جردها عند تطبيق مقاربة الذمة المالية ونحن الآن سنعاود إدخالها، فكل مرة لاحظنا أثناء تواجدنا بالمؤسسة محل الدراسة أنه وإلى حد قيامنا بإعداد هذا العمل فإن عملية الجرد المادي لذمة المؤسسة لا تزال متواصلة.

6. ترى الدراسة أن طريقة التدفقات المستحدثة تعد من أفضل الطرق المستخدمة في التقييم، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار مقدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية في المستقبل وليس أرباح محاسبية كما ورد ضمن بعض طرق التقييم الأخرى، حيث أن مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية هي ما يهم المستثمر المرتقب في المقام الأول، وهو ما يعاب على المؤسسة محل الدراسة عند اعتمادها طريقة الذمة المالية.

7. تمكنا من خلال دراستنا من التوصل إلى بناء برنامج مصغر لحساب القيمة وفق مقاربة التدفقات بالطرق الثلاثة المعتمدة (طريقة الأرباح، طريقة القدرة على التمويل الذاتي، طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة)، ذلك أن هذا البرنامج سيمكن مؤسسات القطاع البترولي في الجزائر من التعرف على مجال للقيمة وفق مقاربة التدفقات، وبه ستكون لديه قدرة أكبر للتفاوض في أي عملية من أجلها يجرى التقييم المالي، حيث يكفي فقط أن يتم إدخال المعلومات المتوصل إليها من خلال عملية التشخيص، فيعطينا هذا البرنامج قيمة المؤسسة وفق كل طريقة.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم اعتماد مقاربة واحدة للتقييم، بل عدة مقاربات، ذلك أن المؤسسة محل الدراسة اعتمدت مقاربة واحدة ألا وهي مقاربة الذمة المالية بل والأكثر من ذلك طريقة واحدة (طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح)، فمقاربة الذمة المالية لوحدها تضم أربعة طرق، فالمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار اعتمدت على مقاربة واحدة بل وطريقة واحدة واستغنت عن غيرها من المقاربات المستخدمة في عملية التقييم، مثل مقاربة التدفقات ومقاربة فائض القيمة، وهذا يضع المؤسسة عند دخولها في عملية التفاوض في مركز ضعف ؛ لأنها تدخل عملية التفاوض بقيمة واحدة، في حين لو اعتمدت كامل مقاربات التقييم بطرقهم المختلفة -طبعا الطرق التي يمكن تطبيقها عليها - التي تعطينا مجال للقيمة لتدخل عملية التفاوض من مركز قوة ودراية لقيمتها الحقيقية.

لو تم التوصل إلى قيم المؤسسة وفق مقاربة التدفقات بمختلف طرقها المعتمدة في الدراسة إلى قيم أقل من قيمتها وفق مقاربة الذمة المالية لمكننا ذلك من التسليم بأن قيمة المؤسسة البترولية وفق مقاربة الذمة المالية كافية لاعتمادها لوحدها كطريقة مرجعية لتقييم مؤسساتنا البترولية.

على العموم نعتقد أن استعمال أكثر من طريقة يؤدي إلى تقييم أفضل للشركات المعنية وأخطاء أقل، سواء بالزيادة أو بالنقصان، وهذا ما تم تجاهله من طرف المؤسسة محل الدراسة عند اعتمادها طريقة واحدة لتقييم مساهماتها.

ويبقى مجال البحث مفتوحا من خلال تناول المواضيع التي يمكننا طرح أسئلتها كما يلي :

- إلى أي مدى يحترم الخبراء المقيِّمين في الجزائر للأسس والقواعد المعمول بها دوليا عند تقييم مؤسسة وفق مقاربة الذمة المالية ؟
- هل أن التقييم وفق مقاربة التدفقات هو الأنسب لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر ؟
- إلى أي مدى يخدم النظام المحاسبي المالي عملية التقييم المالي لمؤسساتنا الاقتصادية ؟

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : يوضح قيمة المؤسسة وفق طريقة الأرباح تبعا لمختلف السيناريوهات

الوحدة : المليون د.ج

السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)
السيناريو 2-1	2451.154
السيناريو 2-2	2407.180
السيناريو 2-3	2365.418
السيناريو 2-4	2323.836
السيناريو 2-5	2284.328
السيناريو 2-6	2244.975
السيناريو 2-7	2207.570
السيناريو 2-8	2170.296
السيناريو 2-9	2134.854
السيناريو 2-10	2099.523
السيناريو 2-11	2065.914

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (2) : يوضح قيمة المؤسسة وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي تبعا لمختلف السيناريوهات

الوحدة : المليون د.ج

السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)
السيناريو 3-1	3592.573
السيناريو 3-2	3508.190
السيناريو 3-3	3428.423
السيناريو 3-4	3349.368
السيناريو 3-5	3274.605
السيناريو 3-6	3200.479
السيناريو 3-7	3130.349
السيناريو 3-8	3060.788
السيناريو 3-9	2994.950
السيناريو 3-10	2929.619
السيناريو 3-11	2867.761

الجدول (3-أ) : يوضح القيم السالبة لتقييم المؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المتاحة

السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)	السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)
السيناريو 4-5-6	-1.672	السيناريو 4-5-9	-13.356
السيناريو 4-5-7	-5.682	السيناريو 4-5-10	-17.025
السيناريو 4-5-8	-9.636	السيناريو 4-5-11	-20.478

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (3-ب) : يوضح قيم المؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المتاحة والأقل من قيمة الذمة المالية

السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)	السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)
السيناريو 4-3-5	548.319	السيناريو 4-4-6	308.248
السيناريو 4-3-6	523.596	السيناريو 4-4-7	292.927
السيناريو 4-3-7	500.415	السيناريو 4-4-8	277.860
السيناريو 4-3-8	477.627	السيناريو 4-4-9	263.724
السيناريو 4-3-9	456.253	السيناريو 4-4-10	249.819
السيناريو 4-3-10	435.236	السيناريو 4-4-11	236.768
السيناريو 4-3-11	415.516	السيناريو 4-5-1	21.154
السيناريو 4-4-1	396.195	السيناريو 4-5-2	16.186
السيناريو 4-4-2	376.956	السيناريو 4-5-3	11.517
السيناريو 4-4-3	358.922	السيناريو 4-5-4	6.917
السيناريو 4-4-4	341.200	السيناريو 4-5-5	2.591
السيناريو 4-4-5	324.583		

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (3-ج) : يوضح قيم المؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المتاحة والأكبر من قيمة الذمة المالية

السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)	السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)
السيناريو 4-1-10	927.691	السيناريو 4-2-3	1331.587
السيناريو 4-1-11	890.259	السيناريو 4-2-4	1277.128
السيناريو 4-2-1	1446.238	السيناريو 4-2-5	1226.097
السيناريو 4-2-2	1387.040	السيناريو 4-2-6	1175.964
السيناريو 4-1-1	1348.924	السيناريو 4-2-7	1128.972
السيناريو 4-1-2	1293.429	السيناريو 4-2-8	1082.794
السيناريو 4-1-3	1241.444	السيناريو 4-2-9	1039.494
السيناريو 4-1-4	1190.390	السيناريو 4-2-10	996.931
السيناريو 4-1-5	1142.548	السيناريو 4-2-11	957.008
السيناريو 4-1-6	1095.548	السيناريو 4-3-1	656.793
السيناريو 4-1-7	1051.491	السيناريو 4-3-2	627.636
السيناريو 4-1-8	1008.196	السيناريو 4-3-3	600.316
السيناريو 4-1-9	967.599	السيناريو 4-3-4	573.476

المصدر : من إعداد الباحث.

الإحالات والمراجع :

[1] ABDELADIM Leila," les privatisations d'entreprises publique dans les pays du Maghreb (Maroc - Algérie - Tunisie)", , les édition internationales, Alger 1998, P 164.
[2] FABRE-AZMA Flavie, "le Coût du Capital en Evaluation d'Entreprise", thèse d'octorat, non publie, Université Paris Dauphine, Paris, 21 Novembre 2003, PP 95-96.
[3] CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, édition la Revue Banque, Paris 1991, PP: 128-129.
[4]BELLALAH Mondher, "Gestion Financière «Diagnostic, Evaluation, et Choix des Investissements »", édition Economica, Paris, 1998, P 137.
[5] CHOINEL Alain, Op-cit, P 136.
[6] G.Hirigoyen," Evaluation de l'Entreprise ", Encyclopédie de Gestion, sous la direction de yves simon et patrick joffre, 2eme édition, édition Economica, Paris, 1997, P 384.
[7] BOYER André, Op-cit, P 136.
[8] GIREC-ACS, Rapport d'Évaluation des Apports pour la Filialisation de l'Activité de Diagraphie, « Non Publie », Hassi Messaoud.

تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة ـ حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن

محمود علي الجبالي*
جامعة العلوم المالية والمصرفية - **الأردن**

ملخص : بدأت الخصخصة في الأردن منذ عام 1985، وهدفها الأساسي هو التصحيح الاقتصادي، وقد خصصت حمامات **ماعين،** والنقل العام، والكهرباء، والإسمنت، والاتصالات وغيرها من المؤسسات، والسبب هو انخفاض الكفاءة الإدارية، وارتفاع المديونية. يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على عملية تقييم الأصول الثابتة أثناء خصخصة سكة حديد العقبة، والتقييم بصورة عامة يتم في حالة بيع أو شراء المؤسسة بكاملها أو جزء منها أو لزيادة ر أس مالها أو دمجها في مؤسسة أخرى أو في حالة التأجير، وقد تناول البحث طرق التقييم المختلفة مثل طريقة أساس الموجودات، والأرباح، والقيمة السوقية وتطرق إلى مراحل تقييم سكة حديد العقبة،وهي: مرحلة التخطيط، والتنفيذ، ومرحلة اتخاذ القرار بتحويل المؤسسة إلى القطاع الخاص، وبين إجراءات التقييم، وبدائل حساب القيمة الحالية للأصول المتحركة و قد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاح : الاقتصاد الأردني، الخصخصة، تقييم الأصول.

تمهيد : تعتبر عملية الخصخصة نهجا اقتصاديا وسياسيا عالميا, يقوم على إستراتيجية تغيير في الملكية والإدارة للشركات, والمؤسسات والمشاريع العامة من القطاع العام, إلى القطاع الخاص, اعتمادا على آليات السوق والمنافسة، وذلك بتطبيق أساليب وأشكال متعددة, بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته وقدراته التنافسية.

والخصخصة ليست هدفا بحد ذاتها، و إنما هي وسيلة لتحقيق الكفاءة في جميع القطاعات الاقتصادية، ولذلك لا بد من أن تكون هذه العملية مخططة بشكل واضح, مع الالتزام بالشفافية في جميع الخطوات, والإجراءات التي تمر بها, لضمان مصداقية تلك العملية واستمراريتها، و بناء الثقة لدى المستثمرين.

ومن أهم الوسائل التي يجب أن تعطى بالغ الأهمية, هي مسألة إعادة تقييم أصول المشروعات لأغراض الخصخصة, حتى يتم ضمان حق المجتمع. وهذه عملية فنية واقتصادية معقدة, لا بد من أن توكل إلى جهات محترفة, ومتخصصة تمتلك الخبرة, وتستخدم معايير ومؤشرات, وطرق متنوعة في إطار تحقيق مصلحة المجتمع. وأن يكون التوجه نحو مستثمرين يتمتعون بالكفاءة في تشغيل واستثمار وإدارة المشاريع, بما يساهم في تعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني.

وسار الأردن على هذا النهج بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية, وقام بخصخصة العديد من المشاريع الاقتصادية, رغبة في تخفيض العجز والمديونية للدولة, ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي, والعمل على خلق الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات الخارجية, وإعادة توزيع الثروات العامة بما يحقق عائدا أفضل للمجتمع.

1- مشكلة البحث : نفذت الخصخصة بأشكال مختلفة, وتناولت العديد من المشاريع والمنشآت الاقتصادية الهامة ومن ضمنها سكة حديد العقبة, وقد نجم عن ذلك مجموعة من المشاكل والقضايا التي هي بحاجة إلى بحث وتحليل وتقييم والمشكلة "أن عملية تقييم الأصول الثابتة لا تتم بشكل متدرج "ويمكن التعبير عنها بالأسئلة التالية :

1- **هل هناك مشاكل وصعوبات في إعادة تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة ؟**

2- **هل هناك اتفاق على كيفية تحديد القيمة العادلة للمشروع موضوع الخصخصة ؟**

3- **هل لعبت المحاسبة دورا ملموسا في تحديد قيمة المشروع, أم أن القيمة حددت بمعزل عنها ؟**

4- **هل تتوفر بالقائمين على عمليات التقييم الكفاءات والخبرات المطلوبة ؟**

2- أهميه البحث : تبرز أهمية هذا البحث من أن سياسة الخصخصة في الأردن أصبحت نهجا مستمرا، وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على مؤسسات القطاع العام في الأردن أن هناك الكثير من التسيب والهذر للمال العام، وتدني الخدمات التي تقدمها، وارتفاع المديونية، في حين تحقق شركات القطاع الخاص نتائج أفضل، وتوجد فرص عمل أكثر[1].

* d.jabali@yahoo.com

ويستمد البحث أهميته من المكانة الإستراتيجية التي تحتله الخصخصة باعتبارها تشكل أسلوبا لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية[2] في الأردن, ومعرفة نقاط الصواب والخطأ في إجراءات الخصخصة, وتقييم الأصول الثابتة والآثار الناجمة عن ذلك, من أجل استخلاص النتائج و تقديم المقترحات والحلول اللازمة.

3- أهداف البحث : يهدف البحث إلى :

1. تحديد مفهوم الخصخصة, والأسباب الموجبة لها, والمشاكل التي تنجم عن تقييم الأصول الثابتة.
2. عرض الطرق المستخدمة في تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة.
3. تحديد الطريقة المناسبة لتقييم الأصول الثابتة.
4. بيان الدور المحاسبي في تقييم الأصول الثابتة وتنفيذ عملية الخصخصة.
5. مدى توفر الكفاءات والخبرات المطلوبة بالقائمين على عملية تقييم الأصول الثابتة.

4- الدراسات السابقة :

4-1- دراسة[3] kevim ، 1993 بعنوان : ? Why privatization is not enough لماذا الخصخصة ليست كافية ؟ تقدم الخصخصة فكرة هي أن خصخصة الشركات العامة يجب أن لا تتم إلى أي مالكين خاصين، وإنما يجب أن توجه إلى هؤلاء، الذين يمتلكون الخبرة والقدرة الكافية في السوق الحرة. وأوردت مثالا على نجاح الخصخصة في شركتين في بولندة مبينة أنواع المشاكل والحلول المقدمة من قبل الإدارة الجيدة.

4-2- دراسة يوسف، 1994 بعنوان : "عمليات تحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص". توضح الدراسة طرق تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومراحل نقل الملكية، وقراراتها، وخطواتها بحسب طريقة البيع المقررة، كما تبين الأخطاء المحتمل حدوثها وضرورة إخضاعها للفحص والتحليل والتقييم حتى تتحقق الأهداف المرجوة من عملية الخصخصة و أوصت الدراسة بتحقيق الأهداف المرجوة من الخصخصة.

4-3- دراسة خوري، 1995 بعنوان : "التخاصية أبعادها وجوانبها ومشاكلها المحاسبية- التخاصية في الأردن". وقد حددت الدراسة أهداف الخصخصة وقسمتها إلى قسمين : أهداف عامة، أهداف خاصة، وشرحت كلا منهما بالتفصيل، وحددت أساليب الخصخصة المتبعة عموما، وأكدت على ضرورة توفر بيئة قانونية مناسبة للخصخصة. وتعرضت الدراسة لدور مهنة المحاسبة في الخصخصة، والمشاكل المحاسبية التي تنجم عنها مثل مشاكل التغيير في الأنظمة المحاسبية، ومشاكل تقييم الأصول، ومشاكل الإفصاح وغير ذلك. كما بينت الدراسة في القسم الثاني منها، الفوائد التي يمكن أن تتحقق من تنفيذ عملية الخصخصة، والمعوقات التي تواجهها في الأردن و أوصت الدراسة بحل مشاكل التقييم والإفصاح.

4-4- دراسة حجازين، 1996 بعنوان : "الخصخصة وتقييم أصول المشروعات العامة". قدمت هذه الدراسة القواعد والإجراءات والمعايير التي تضمن التقييم السليم للأصول التي يتقرر بيعها من خلال عملية الخصخصة. ويرى الباحث أن التقييم المتقدم وفقا لتلك الأسس والمعايير يعتبر أوليا يسترشد به من قبل الأطراف المشتركة للوصول إلى القيمة النهائية.

4-5- دراسة علاء الدين، 1997 بعنوان : "الخصخصة : تعريف ودراسة ومقارنة". استعرضت الدراسة أهداف الخصخصة وأساليبها وتنفيذ عملياتها والآثار المحاسبية المترتبة عليها من خلال مقارنة شملت الموضوعات التالية: أهداف الخصخصة، أساليبها، إجراءاتها، والآثار المحاسبية المترتبة عليها في ست دول هي : فرنسا، بريطانيا، المكسيك، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، بولندا. وتوصلت الدراسة إلى استنتاج هو أن المشاكل التي تواجه الدول النامية تختلف عن المشاكل التي تواجه الدول المتقدمة، وإن لكل دولة أهدافها وأولوياتها، وإن الحلول التي تناسب دولة قد لا تناسب دولة أخرى.

4-6- دراسة مصطفى جاموس 2001 "الجوانب التنظيمية والمحاسبية لعملية التخاصية "تجربة الأردن". تناول الباحث مفهوم التخاصية، وصيغ ومبررات تطبيقها في الأردن، وبين الجوانب التنظيمية والمشكلات المحاسبية المرافقة لعملية الخصخصة، وتم التركيز في البحث على دور المحاسبة في تقييم المنشآت الخاضعة للتخصيص من خلال :

1- التقييم على أساس قيم موجودات وأصول المنشأة.

2- التقييم المستند إلى الأرباح المحققة في المنشأة بموجب طريقتي خصم التدفقات النقدية المستقبلية و رسملة الأرباح المتوقعة. ولقد توصل الباحث إلى نتيجة محورية وأساسية تفصح عن الدور الهام والأساسي للمحاسبة, والتحليل المالي في حل العديد من المشاكل النظرية, والتطبيقية المصاحبة لعملية خصخصة المنشآت الاقتصادية الأردنية.

مزايا الدراسة الحالية : تناولت الدراسات السابقة الأهداف والآثار الناجمة عن الخصخصة ودور الإدارة, والجوانب القانونية كل على حده و المشاكل المحاسبية وتقييم الأصول بشكل عام. امتازت هذه الدراسة بأن جمعت معظم الدراسات السابقة في دراسة واحدة وركزت على الأصول الثابتة والمشاكل المحاسبية وطبقتها على مشروع واحد هو سكة حديد العقبة والذي يعتبره الباحث من المشاريع السيادية حيث يوثر على شركة **البوتاس** والخط الحديدي الحجازي مستقبلا.

5- فرضيات البحث : يقوم البحث على الفرضيات التالية :

1. لا يتم اختيار طريقة التقييم لأغراض الخصخصة على أساس علمي.
2. لا تحفظ الطريقة المستخدمة حقوق المجتمع بسبب التقييم غير السليم والعادل للأصول الثابتة للمشروعات المباعة.
3. لا تتوفر بالقائمين على عملية التقييم الكفاءات والخبرات المطلوبة.
4. لا تلعب المحاسبة دورا أساسيا في تنفيذ عملية الخصخصة.

6- محددات الدراسة : واجهت الباحث عدة صعوبات منها صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات من بعض الجهات الحكومية (وحدة التخاصية).

الإطار النظري للدراسة

يمر الأردن الآن بمرحلة هامة تتمثل في التوجه نحو خصخصة المؤسسات والمشاريع العامة. ويمكن اعتبار عام 1985م هو بداية التفكير في الخصخصة, عندما تم توجيه الكتاب الملكي السامي إلى الحكومة[4]، الذي حثها على تشجيع القطاع الخاص، ليأخذ دوره في التنمية الاقتصادية، تمشيا مع التوجهات العالمية نحو العولمة المتمثلة في تحرير التجارة العالمية من الحواجز الجمركية، وضرورة انفتاح الأردن على العالم، عن طريق عقد اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو التوجه نحو إقامة منطقة تجارية عربية حرة. وقد أصبحت الخصخصة في الأردن هدفا من أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبنته الحكومات المتعاقبة بناء على توصيات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

وقد اكتسبت عملية الخصخصة في الأردن زخما واضحا خلال عام 1998م، حيث شرعت الحكومة بخصخصة عدة مشروعات، كحمامات **ماعين**، والنقل العام، والإسمنت، والاتصالات، والملكية الأردنية، وسكة حديد العقبة، وغيرها من المشروعات وقد تم ذلك بالفعل في الأعوام من 1999- 2003م.

أولا : الخصخصة ـ مفهومها وأهدافها وأشكالها

1) **مفهوم الخصخصة :** يعتبر مفهوم الخصخصة privatization من أهم المفاهيم الحديثة حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1983م ولكنه سرعان ما انتشر وأصبح متداولا في الأدب الاقتصادي. **فالخصخصة تعني** : عملية نقل ملكية كل أو بعض مؤسسات القطاع العام التي تقوم بإنتاج سلع أو تقديم خدمات إلى القطاع الخاص، وتحويلها إلى شركات تدار على أسس تجارية، أو : هي بيع الأسهم المملوكة للدولة في بعض الشركات المساهمة العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، وهي : إعادة التوازن فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، واتجاهها نحو الملكية الخاصة.

ويرى بعض الباحثين أنها مجموعة استراتيجيات تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي في مصلحة القطاع الخاص، ولذا يشار إليها على أنها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية، وإنها أيضا مجموعة متكاملة من السياسات التي تتجه إلى الاعتماد على آليات السوق[5]. وهناك من يرى أنها التخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام أو تحويلها إلى الملكية الخاصة بهدف رفع كفاءتها, وهذا ما طبق في بريطانيا وأستراليا.

ويرى الباحث أن التخاصية هي عملية منهجية منظمة مستمرة مدعومة بإرادة سياسية قوية, تهدف إلى تهيئة البيئة الداعمة, لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتتمثل في إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص, بحيث تتفرغ الحكومة لمهماتها الأساسية في رسم السياسات والرقابة, والتنظيم والتركيز على الأنشطة التي هي من صميم عملها كالأمن والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية, والمحافظة على البيئة, بينما تتسع دائرة نشاط القطاع الخاص لتشمل مشاريع القطاع العام التي يمكن أن تدار على أسس تجارية ومالية.

2) **أهداف الخصخصة :** تهدف الخصخصة إلى إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، من أجل الوصول بالقدرات الإنتاجية، والأنظمة الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة التنافسية الممكنة، وهي ليست هدفا بحد ذاتها وإنما وسيلة لإعادة مرافق الإنتاج العامة والخدمات لتحقيق أعلى معدلات النمو الممكنة[6]. وقد قامت الحكومة الأردنية بالإعلان عن أهداف برنامج الخصخصة وحصرتها بما يلي :

أ. زيادة الاستثمارات الخاصة. **ب.** جذب الاستثمارات الخارجية إلى الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ما سبق هنالك أهداف أخرى هامة تتلخص في توسيع قاعدة الملكية، ومنح الإدارة قدرا من الاستقلال المالي والإداري والاستثماري، وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

3) **أساليب التخاصية :** لقد تبنت الحكومة الأردنية مجموعة متنوعة من أساليب التخاصية لتجنب المخاطر المترتبة على اعتماد نهج أو أسلوب محدد، ومن أهم الأساليب المتبعة أو التي يتوقع تبنيها في المستقبل :

1. تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص جزئيا أو كليا، ويندرج ضمن ذلك على سبيل المثال بيع الأسهم المدرجة في سوق عمان المالي، وطرح الأسهم للاكتتاب العام والبيع المباشر للمستثمرين، أو لشركاء فنيين.

2. اتفاقيات الامتياز :كما هو الأمر في تخاصية مؤسسة النقل العام.

3. عقود التأجير : بحيث تبقى ملكية المؤسسة العامة بيد الدولة ولكن القطاع الخاص يقوم بتشغيلها لحسابه الخاص مقابل مبلغ معين، كما هو الحال في تخاصية سكة حديد العقبة.

4. عقود الإدارة حيث تبقى ملكية المؤسسة العامة بيد الدولة ولكن يعهد بإدارتها إلى القطاع الخاص بموجب عقود إدارة، كما هو الحال في عقد إدارة مياه ومجاري محافظة العاصمة.

5. استخدام صيغة تجمع بين التمويل والإدارة, مع إعادة الملكية في نهاية المطاف إلى الدولة.

ثانيا : تقييم الأصول الثابتة والمشكلات الناجمة عن عمليات الخصخصة

2-1- مفهوم التقييم : يعني مفهوم التقييم تحديد قيمة شيء ما، وتقاس هذه القيمة بقوة استبدال الشيء المراد خصخصته بالنسبة لغيره من الأشياء، ونظرا لتعذر قياس قيمة الأشياء بالنسبة لبعضها البعض فقد استخدمت النقود لقياس قيمتها. ومفهوم التقييم بالنسبة لتقييم أصول المؤسسات، هو محاولة الوصول إلى القيمة المالية لها، غير أن هذه القيمة استرشادية تقديرية[7].

2-1-1 : مشاكل التغيير في الأنظمة المحاسبية : وهي التغيرات في الطرق المحاسبة الناجمة عن نقل ملكية الوحدات المحاسبية والتغيرات في أنظمتها المحاسبية والمالية, ونوعية المعلومات المالية المتوفرة, والمطلوبة بعد التخاصية, فالمعلوم أن عدداً كبيراً من المؤسسات الحكومية تتبع الأساس النقدي وهو غير أساس الاستحقاق المقبول في قواعد المحاسبة المتعارف عليها. وهنالك اختلافات جوهرية بينهما منها أن الميزانية العامة لا تظهر قيمة الموجودات الثابتة والمدينين والدائنين، كما أن بيان الأرباح والخسائر لا يظهر الاستهلاك للموجودات الثابتة والإيرادات غير المقبوضة والمصروفات المستحقة, وغير المدفوعة والتي تخص السنة المالية.

أما بالنسبة لنوعية المعلومات فإن المؤسسات الحكومية لا تحتفظ بقيود محاسبية كافيه حول قيم الموجودات الثابتة، واستهلاكاتها، ومعدلات الاستهلاك، ومعلومات وافيه حول تكلفة الخدمات وغيرها, مما تقدمه المحاسبة التجارية غير الحكومية, لذلك فإن لدى مهنة المحاسبة والتدقيق الكثير مما تقدمه في هذا المضمار .

2-1-2 : مشاكل التقييم للمؤسسات : يمثل التقييم في عملية التخاصية أساسا يهتدي به للانطلاق إلى سعر البيع بالإضافة إلى أنه يحدد قيمة رأس المال الفعلي, ويساعد في تحديد رأس المال الضروري للمشروع، كما تبين عملية التقييم المبالغ المقدرة

للموجودات غير الملموسة (الشهرة والعلامة التجارية والحقوق المعنوية الأخرى) إلى جانب أن البحث عن الالتزامات غير المسجلة مثل الضرائب وغيرها يدخل في مشاكل التقييم.

2-1-3 : مشاكل الإفصاح في المعلومات : وهي المعلومات التي تشرح الوضع الاقتصادي, والمالي للمشروع وجدواه الاقتصادية للمستثمرين, مع بيان تاريخ نشاطه بشكل مقارن للسنوات السابقة, مع توقعات للمستقبل, وتبيان مدى الإنجازات المتوقعة, والمنافع المنتظرة، وفي العادة يصدر مدقق الحسابات تقريرا خاصا محددا لذلك من أجل حماية مصالح المستثمرين المنتظرين.

2-1-4 : مشاكل سعر البيع : تظهر نتيجة عملية التخاصية وإجراء التقييمات المختلفة قيم عديدة للمشروع كما ذكرنا وهي :

القيمة على أساس الموجودات والقيمة على أساس المشروع المستمر (أساس الأرباح) والقيمة على أساس السوق وقيمة البيع النهائي.

طرق تقييم الأصول الثابتة : يمكن تقسيم طرق تقييم الأصول المتعارف عليها إلى الطرق الأربعة التالية :

1. **الطريقة القائمة على أساس الموجودات :** يتم تقييم الموجودات تبعا للأسعار المقدرة للبيع بين بائع ومشتر دون ضغط أو إكراه، وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار أولا **الموجودات المتداولة،** وهي ليست موضع بحثنا. وثانيا **الموجودات الثابتة،** ونجد :

1- **الموجودات الثابتة الملموسة،** مثل الأراضي، ويجب أن تقيم حسب سعر السوق، مع الأخذ في الاعتبار حقوق التصرف، والتملك أو حقوق الإيجار طويل الأمد، والمباني والمعدات والموجودات الإنتاجية الأخرى وتقيم وفقا لسعر السوق أيضا أو بالقيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك.

2- **الموجودات غير الملموسة** : وهي إما محددة مثل الترخيص وحقوق الإيجار، وبدل استعمال الاسم التجاري، أو حقوق الملكية الفكرية، كالاختراع وحقوق التأليف، وإما غير محددة مثل الشهرة. وتحدد قيمة الموجودات غير الملموسة بعدة طرق، منها رسملة قيمة الزيادة في الإيرادات في المشروع المعروض للتقييم عن الإيرادات في المشاريع المماثلة، ومنها رسملة قيمة الأرباح الزائدة عن الأرباح العادية، أي أن هذه الطريقة تقيم الموجودات غير الملموسة على أساس قيمة الإيرادات غير العادية التي يمكن الحصول عليها[8].

2. **الطريقة القائمة على الأرباح (القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية) :** وهو التقييم الذي يعتمد على نتائج المشروع وتوقعات أرباحه في المستقبل ولذلك فإن هذا التقييم مرتبط بالماضي وبالحاضر وبالمستقبل ويتطلب إنجاز معلومات معينة مثل :

- خطة العمل لعدة سنوات قادمة.
- توقعات مستقبلية للبيانات المالية للسنوات القادمة مجهزة وفقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها، والتي كانت متبعة سابقا في المؤسسة.
- معلومات أخرى حول أسعار الأسهم ومعدل العائد على الموجودات، أسعار الفوائد دون المخاطر المتعلقة بالنشاط،... الخ. وتتبع الطريقتان أدناه في هذا التقييم :

طريقة خصم التدفقات النقدية الحرة المستقبلية : وبموجب هذه الطريقة فانه يتم احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل وفقا لسعر خصم محدد، مع الأخذ في الاعتبار القيمة المتبقية للمشروع وفي العادة يكون سعر الخصم مقاربا لسعر العائد على الموجودات الذي يتوقعه المستثمر مع اعتبار المخاطر المحتملة. وعند تحديد سعر الخصم تؤخذ العوامل التالية في الحسبان :

- الكلفة المرجحة لرأس المال أي نسبة الملكية إلى المطلوبات.
- نسبة المخاطر معدلة وفقاً لطبيعة النشاط.
- نسبة المخاطر العامة للبيئة الاقتصادية التي يعمل فيه المشروع.

– المدة التي سيتم أخذها في الاعتبار.

ب-طريقة رسملة الأرباح المتوقعة : وبموجب هذه الطريقة يتم احتساب قيمة المشروع على أساس قيمة الأرباح المرجحة المتوقعة في المستقبل على المدى طويل الأجل.

3. التقييم على أساس القيمة السوقية : ويتم تقدير القيمة على أساس الأسعار المتوقعة للأسهم في سوق مالي كفء ونشط عن طريق اعتبار مضاعف القيمة السوقية للأسهم بالنسبة إلى الأرباح أو بالنسبة إلى القيمة الدفترية أو بالقيمة المقارنة مع القيمة السوقية فيها لمشاريع مشابهة من حيث النشاط والحجم. وفي تقييم المؤسسات يتم تحليل الأساسيات لنشاط المؤسسة كما يتم اعتماد مبادئ محددة لتقدير الموجودات غير الملموسة من حيث المعرفة, والتقنية الفنية, والعلامة التجارية, والمكانية في الأسواق التجارية وغير ذلك.

مما تقدم يتضح أن التقييم يعتمد على معلومات تاريخية, وقيم دفترية حالية, وتوقعات اقتصادية مستقبلية, وفرضيات مختلفة, ومن ثم فإنه ينطوي على عنصر التقدير والاجتهاد، وهذا عامل مؤثر وهام, ولذلك كان من الضروري أن تتضمن نتائج التقييم, تقديرات مختلفة مبنية على فرضيات متنوعة, تأخذ الحساسيات اللازمة في الاعتبار أي انه لا يمكن إعطاء قيمة واحدة للمشروع بل تعطي عدة قيم تتراوح بين التقدير الأدنى والتقدير الأعلى للمشروع.

4_الطريقة القائمة على أساس القيمة الدفترية : يتم حسب هذه الطريقة تقييم أصول المؤسسة أو الشركة على أساس التكلفة التاريخية، وتحديد قيمة أصولها من واقع دفاترها وسجلاتها، مع افتراض أن جميع عمليات المؤسسة أثبتت في الدفاتر والسجلات، طبقا للأسس المحاسبية الصحيحة, والبعض يذهب إلى القيمة الدفترية المعدلة، وذلك حسب العمليات التالية :

أ- جرد كل ما تملكه المؤسسة أو الشركة من موجودات ومالها من حقوق على الغير.

ب-جرد الالتزامات المترتبة على المؤسسة للغير.

ج- فحص فني محايد لدفاتر وسجلات ومستندات المؤسسة.

هذا وباستبعاد مجموع الالتزامات من مجموع قيمة الموجودات يتم الوصول إلى صافي قيمة الأصول، أي رأس مال المؤسسة، وإذا كانت تأخذ شكل شركة مساهمة، يمكن أن يقسم رأس مالها على عدد الأسهم للوصول إلى قيمة السهم العادي. ونظرا لاختلاط مفاهيم هذه القيم، فمن الضروري توفر الشفافية الكافية لكل الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية، من أجل التوصل إلى قيمة البيع النهائي[9].

5 _الطريقة القائمة على أساس التكلفة الاستبدالية : تمثل القيمة الحالية لاستبدال الموجودات المملوكة للمؤسسة بأخرى لديها نفس الطاقة مع خصم الاستهلاك وأي عيوب في الموجود "وهي تكلفة الاستبدال في حالة التعرض المفاجئ للضياع أو التلف".

مراحل تقييم الأصول الثابتة : تواجه عملية تقييم أصول المؤسسات العامة صعوبات عديدة تتمثل في أن التقييم لأصول المؤسسة قد يكون مبالغا فيه، ولذلك قد لا يوجد من يقبل على شرائها، وقد يكون التقييم أقل من القيمة الحقيقية لأصول المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى تبديد الثروة العامة. ولذلك يجب على من يقوم بعملية التقييم لأي مؤسسة عامة مطروحة للخصخصة أن يضع برنامجا لعملية التقييم، وأن يكون تقييمه واقعيا وحقيقيا وأن يشمل الخطوات الثلاث التالية[10].

1- **مرحلة التخطيط :** تشمل هذه المرحلة الخطوات التالية :

أ- جمع البيانات عن المؤسسة العامة المراد خصخصتها، من خلال التقارير السنوية للمؤسسة، والمنشورات المالية الاقتصادية، ونشاط المؤسسة العامة داخل السوق، وإستراتيجيتها ومستقبلها.

ب- تحديد الخصائص العامة للمؤسسة العامة، وتاريخ آخر تقييم، ومعرفة الوضع القانوني لها، ونوع الملكية. هل هي ملكية عامة، أو مشتركة ؟ وتحديد حجم الالتزامات المترتبة على المؤسسة وإجمالي حقوقها[11]. وتحديد الظروف الاقتصادية التي تكتنف الصناعة. هل هناك حالة انكماش أو تضخم نقدي في نفس البلد أو في محيطة. وما هو أثر التقييم على العاملين والإدارة والشركاء والشركة.

ج- تحديد الغرض من التقييم : يختلف التقييم باختلاف الهدف. فالتقييم مثلا من أجل الاندماج يختلف عنه من أجل التصفية، كما يختلف التقييم من أجل التأجير أو البيع للقطاع الخاص وكل ذلك يرتبط بأسلوب التقييم ومعيار القيمة والظروف المحيطة بالاستثمار.

2- مرحلة التنفيذ : وهي تجسد مرحلة التقييم الفعلي، وتشمل الخطوات التالية :

أ- فحص مستندات المؤسسة العامة وبياناتها الاقتصادية والصناعية، وبيانات المقارنة بين المؤسسات، وذلك من خلال تحليل المعدلات، وعمل تصور بالأداء المستقبلي، وتعديل الأداء التاريخي ليتناسب مع الواقع.

ب- تحديد طرق التقييم التي سيتم استخدامها، والتي سبق ذكرها.

ج _ دراسة العوامل المؤثرة في تحديد القيمة، وتشمل الفروق المحاسبية، وأسعار تحويل العملة، والاعتبارات السياسية والاقتصادية، ومعدلات التضخم والخصم، واللوائح القانونية الخاصة بالتقييم، والصناعة والسياسات النقدية للدولة.

د- خطوة التوفيق بين الطرق، وتحديد قيمة الأصول، وذلك لأن عملية تقييم الأصول مليئة بالتناقضات، وأن الطرق المختلفة تؤدي إلى نتائج مختلفة، ولذا يجب التوفيق بين الطرق لاستخراج رقم عادل يتفق عليه, يجسد القيمة العادلة من أجل استعماله في التقييم.

3-مرحلة التقرير : وهي المرحلة النهائية حيث يتم إعداد تقرير يتضمن نتائج عملية التقييم، وأهم التحفظات والصعوبات التي واجهت عملية تنفيذ التقييم لذا يجب مراعاة المعايير التالية عند تقييم الأصول :

1- قيمة التصفية : وتشمل صافي قيمة بيع كل أصل من الأصول، بعد تحديد مديونية المؤسسة للغير.

2- القيمة الاستمرارية للمؤسسة، وتساوي قيمة الأصول في حالة استمرار المؤسسة في العمل.

3- القيمة السوقية العادلة للأصول. وتعتبر هذه المعيار الأكثر شيوعا للتقييم، وهي تمثل أعلى سعر متاح في سوق العمل بين أطراف تتمتع بحسن الاطلاع والحيطة، وتعمل بحرية في التعامل.

4- القيمة الدفترية لصافي الأصول، أي حقوق الملكية. وهذا يعني مجموع حسابات الأصول محذوف منها حسابات الخصوم كما تتضح في بيان الميزانية.

5- القيمة العادلة للأصول : هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة.

6- القيمة الدولية للمؤسسة : وهي التي تساوي قيمة المؤسسة المماثلة عالميا.

الدراسة الميدانية (تطبيق على مؤسسة سكة حديد العقبة)

مقدمة عن سكة حديد العقبة :

إن الدعوة إلى التخصيص في المملكة الأردنية لها أسبابها ودواعيها، فمن مزايا وغايات التخصيص في المملكة جذب الاستثمارات الخارجية. وإيجاد فرص عمل جديدة وتحسين مستوى أداء المنشآت المخصصة بما يقلل التكلفة ويزيد الإنتاجية ويرفع معدل الربحية, ومن ثم تتاح الفرصة للحكومة لإعادة استثمار حصيلة عملية التخصيص, فضلا عن إمكانية ربط الأجور بمعايير الإنتاجية والربحية.

تم إنشاء مؤسسة سكة حديد العقبة كمؤسسة مستقلة من النواحي الإدارية والمالية عام 1973 بهدف نقل الفوسفات المستخرج من مناجم الحسا والأبيض إلى ميناء العقبة لغايات التصدير, وقد بدأت المؤسسة عملها الفعلي في عام 1975, وذلك بعد اكتمال إنشاء خط السكة الذي يربط الخط التابع لمؤسسة الخط الحجازي الأردني عند محطة بطن الغول مع ميناء العقبة بطول (120 كم). وتعمل السكة حاليا على الخط بالإضافة إلى الجزء الآخر المستأجر من الخط الحجازي الأردني والممتد من مناجم الحسا والأبيض وحتى محطة بطن الغول بطول (170كم) وقد قامت المؤسسة في عام 1982 بإنجاز خط يربط مناجم الوادي الأبيض للفوسفات بالخط الحديدي لنقل إنتاجه إلى ميناء العقبة.

وتملك مؤسسة سكة حديد العقبة 24 قاطرة، كما يوجد لدى المؤسسة 350 عربة لنقل الفوسفات, أما بالنسبة للموظفين فيعمل لدى السكة حاليا 1187 موظفا موزعين على الأقسام الإدارية والفنية المختلفة. وتقوم مؤسسة سكة حديد العقبة بنقل الفوسفات من مناجم الحسا والأبيض إلى ميناء العقبة كما تقوم المؤسسة حاليا بنقل جزء من إنتاج مناجم الفوسفات الجديدة في **الشيدية** عن طريق منشآت تحميل مؤقتة تم بناؤها على خط السكة الحالي, عند محطة عقبة حجاز نظرا لعدم وصول السكة إلى المناجم حيث يتم نقل كميات من **الشيدية** بواسطة الطريق لمسافة (25كم) ومن ثم يعاد تحميلها على السكة ونقلها إلى ميناء العقبة ويبين الجدول التالي كميات الفوسفات المنقولة بواسطة السكة والمتوقعة خلال الأعوام 1994 – 2005.

وتشير المعلومات الواردة من شركة مناجم الفوسفات إلى أن إنتاج الفوسفات من مناجم **الحسا** و**الأبيض** آخذ بالانخفاض التدريجي وكان من المتوقع توقف إنتاجها بحلول العام 2005 ويترافق ذلك مع الزيادة المستمرة في إنتاج الفوسفات من المناجم الجديدة في **الشيدية**, والذي وصل في عام 2000 إلى حوالي 5 مليون طن سنويا وفي عام 2005 إلى حوالي 8.5 مليون طن. وفي عام 2007 إلى 9.3 مليون طن أنظر الجدول (1).

الوضع الفني والمالي للمؤسسة : تتعرض القاطرات (Locomotives) العاملة لدى المؤسسة وباستمرار إلى أعطال كثيرة أثناء سيرها مما يؤدي إلى إعاقة عمليات التشغيل بشكل دائم ومستمر، كما تعاني عربات نقل الفوسفات (Wagons) أيضا من بعض المشاكل بسبب ضعف عمليات الصيانة, ومن المشاكل الرئيسية وجود بعض التصدعات في الهياكل المعدنية للعربات والتي تحتاج إلى إصلاحات عاجلة وجذرية.

وتعاني المؤسسة منذ عام 1988 من خسائر مالية متلاحقة حيث بلغ العجز المتراكم حسب الميزانية العمومية للمؤسسة لعام 1996 حوالي 56 مليون دينار أردني, ويبلغ إجمالي المديونية حسب تقديرات وزارة المالية حوالي 70 مليون دينار (وحدة التخاصية 99)، ومما لاشك فيه أن أداء المؤسسة الحالي أصبح يشكل عبئا إضافيا ومتزايدا على خزينة الدولة ومواردها.

مشروع تخاصية مؤسسة سكة حديد العقبة :

المراحل العملية للخصخصة : قرر مجلس الوزراء الموافقة على السير في عملية تخاصية مؤسسة سكة حديد العقبة وعلى استخدام شركة استشارية متخصصة؛ لمساعدة الحكومة في ذلك. وبناء عليه فقد تم استخدام شركة استشارية كندية متخصصة (CPCS- Transcom) للمساعدة في تنفيذ مشروع تخاصية السكة من خلال آلية تتألف من ثلاث مراحل على النحو التالي :

المرحلة الأولى : تم خلال هذه المرحلة وضع الإطار العام للآلية التي ستتم بموجبها عملية التخاصية بالإضافة إلى دراسة الخيارات الممكنة لتمويل وتنفيذ خط **الشيدية** وخط وادي (2) من قبل القطاع الخاص. وقد تم الانتهاء من هذه المرحلة حيث تبنت الحكومة قرارها بالموافقة على نتائج الدراسات التي قامت بها الشركة الاستشارية الكندية والموافقة على تمويل إنشاء وصلة **الشيدية** وخط وادي (2) من قبل القطاع الخاص واعتماد مسار لوصلة خط وادي (2) وكذلك تمت الموافقة على مبدأ منح امتياز إدارة واستثمار وصيانة خطوط ومنشآت سكة حديد العقبة لمدة 25 سنه قابلة للتمديد بموافقة أطرف التعاقد -Rolling (Concession) كما وافقت الحكومة على الآلية التي سيتم اعتمادها للإعلان عن المشروع, وتسويقه وكذلك طرح العطاءات التنافسية الفنية والمالية لتنفيذ المشروع.

المرحلة الثانية والثالثة : بناء على نتائج المرحلة الأولى تم السير في الآلية المقترحة لطرح أو إحالة العطاء حيث تم الإعلان عن المشروع في الصحف المحلية والعالمية في شهر كانون أول عام 1997 وذلك للحصول على رسائل اهتمام (Expressions of interest) من الشركات والتجمعات العالمية حيث تم الحصول على (24) رسالة اهتمام. وبعد القيام بالتأهيل الأولى لهذه الشركات تأهلت منها (19) شركة تأهيلا أوليا. كما تم إعداد وثائق العطاء والاتفاقيات اللازمة لطرح المشروع على القطاع الخاص حيث بلغ عدد الشركات التي تقدمت للحصول على وثائق العطاء (16) شركة تقدمت منها ثماني شركات فقط بعروض الفنية (Technicial Proposal) للمشاركة في المشروع وبعد إجراء عملية التقييم الفني لهذه العروض الفنية تم تأهيل أربعة عروض فقط .

ومن خلال المراحل اللاحقة سيتم إعداد الصيغة النهائية لطلب العروض المالية Request for fi nancal Proposals لإرسالها للشركات المؤهلة فنيا كذلك سيتم العمل على إنهاء كافة النواحي والإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ المشروع, والمتعلقة باتفاقية الامتياز وقانون هيئة النقل على السكك الحديدية وآلية التعامل مع موظفي السكة وكذلك متابعة النواحي الهندسية وخاصة فيما

يتعلق بدارسة مشروع وصله سكة حديد وادي (2) وبعد الانتهاء من دراسة وتقييم العروض المالية سيتم التفاوض وتوقيع الاتفاقيات اللازمة بين المستثمر وكل من الحكومة الأردنية وشركة مناجم الفوسفات الأردنية.

آلية تقييم الأصول الثابتة في السكة : لقد تقدمت ثلاث شركات لعطاء تقدير القيمة الحالية للموجودات المتحركة لمؤسسة سكة حديد العقبة وطلب منها تقدير القيمة الحالية، وذلك بعدة طرق بديلة حسب أصول التقدير المالية والمحاسبية المتعارف عليها. وقد رسا العطاء على شركة الخبراء لإدارة المشاريع، بالرغم من حصول مكتب طلال أبو غزالة على أعلى النقاط وأتت شركة الخبراء لإدارة المشاريع ثانيا. وقد استبعد مكتب طلال أبو غزالة نظرا لبعض الشروط التي وضعها المكتب، وعدم عرض تفصيلات كافية لطرق الوصول إلى القيمة الحالية.

لقد قامت شركة الخبراء لإدارة المشاريع بتقييم الأصول المتحركة في مؤسسة سكة حديد العقبة، ولهذا الغرض قامت بالإجراءات التالية :

1- المراجعة الحسية للموجودات على أرض الواقع من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الفنية عنها.

2- المراجعة الحسابية من خلال الاطلاع على السجلات والدفاتر المحاسبية للمؤسسة وبالذات كشف الموجودات والطرق المعتمدة لاحتساب الاستهلاك، والاطلاع على البيانات الحسابية الختامية للسنتين الماليتين 1997و 1998 اللتين سبقتا تاريخ الخصخصة (التقييم).

ولقد حددت شركة الخبراء لأغراض التقييم الأسس المناسبة لطبيعة المشروع وهي :

1- طبيعة عمل المؤسسة تتسم بالتميز والانفراد وعدم المنافسة.

2- إن الأسعار الجديدة لمعظم الموجودات المتحركة مرتفعة مقارنة مع كلفة الشراء، مما يستوجب الأخذ بعين الاعتبار قيمة الكلفة البديلة.

3- إن الاعتماد على سعر السوق المباشر غير ممكن بسبب انعدام الطلب على هذه الموجودات.

4- إن تقييم أي أصل يجب أن ينظر إليه من خلال ارتباطه بمشروع عامل.

5- إن التدفقات النقدية في احتساب القيمة الحالية يتطلب تعديلا كون التدفق النقدي الحالي لا يعبر عن الواقع.

وفي إطار التحليل الفني لموجودات المشروع المتحركة قسمت الشركة الموجودات إلى عشرة أنواع وهي : القاطرات - الشاحنات - ماكينات ومعدات جر - آليات الخطوط – ماكينات ومعدات الخطوط – الإشارات والاتصالات – آليات ثقيلة – السيارات – ماكثات ومولدات ومعدات متفرقة – المستودعات.

وقد اعتمدت النسب التالية للحالة الفنية التي فيها الأصول وهي : 10% وتعتبر الأصول التي تحمل هذا المستوى خردة و20 % تتطلب إعادة بناء بكلفة عاليةو30% تتطلب إعادة بناء بكلفة متوسطة و40% قابلة للإصلاح بكلفة نسبية و49% غير عاملة وهي قابلة للإصلاح بسهولة و50% عاملة بشكل مقبول و60% عاملة بشكل متوسط و70% عاملة بشكل جيد و80% عاملة بشكل جيد جدا و90% عاملة بشكل ممتاز وبناء على هذه النسب أعطت وصفا وتقييما تحليليا وعاما لكل أنواع القاطرات والشاحنات والسيارات والماكينات... الخ تمهيدا لتقييمها.

وفي إطار التحليل المالي ولأغراض التقييم من أجل أن تصبح الشركة أكثر تعبيرا عن ظروف التشغيل والاستثمار المستقبلية تم إعادة النظر في الآتي :

- عدد الرحلات اليومية، حيث تم احتساب العائدات على أساس سبع رحلات وليس خمس رحلات كما هو الحال قبل التقييم.
- سعر نقل الطن الواحد، حيث جرى الحساب على أساس قيمة متوقعة 4.40 دينار أردني وليس 3 دينار وذلك تحسبا لارتفاع الكلفة كما هو عليه الحال. وبناء على ما سبق زادت الإيرادات بمقدار 6.148.802 دينار.
- وتم أيضا استبعاد فوائد القرض البالغ 2.252.709 دينار من المصروفات حتى تصبح البيانات تعكس الواقع المستقبلي الذي سيعمل فيه المستثمرون.

وانطلاقا من هذه التعديلات واعتمادا على بيانات الشركة عام 1998م، قامت شركة الخبراء لإدارة المشاريع بتقديم ثلاث حالات لتقييم الموجودات المتحركة, باستخدام طريقة القيمة الحالية (Present Value Method).

ففي الحالة الأولى تم إتباع طريقة الحالة الفنية للموجودات المتحركة, وقد جرى تقييمها بمعزل عن المشروع مع استبعاد أي تغيرات تطرأ على القيمة الفعلية للموجودات المتحركة لذلك بلغت القيمة التقديرية للموجودات المتحركة 31.162.421 دينار, وبعد تعديلها بحساب حالتها الفنية بمعدل وسطي 50% أصبحت القيمة= 31.162.421 * 50%= 15.581.211 دينار.

وفي الحالة الثانية، تم تقييم الموجودات المتحركة بمعزل عن المشروع حيث اعتمدت الأسس التالية في التقييم :

1- تم تعديل التدفق النقدي التشغيلي البالغ 4.369.671 دينار بإعادة صافي عجز السنة وإضافة الإرباح المحتسبة بعد التعديلات السابقة.

2- جرى اعتماد معدل خصم 25%، وهذا المعدل يعبر عن العائد المتوقع على رأس المال المستثمر من وجهة نظر مستثمر أجنبي راغب في الشراء والاستثمار في المشروع.

3- تشكل الموجودات المتحركة لمجموع الموجودات نسبة 33.8%

4- تم تقييم الموجودات المتحركة بمعزل عن كون المشروع عامل، وبالتالي جرى استبعاد تأثير ربحية المشروع على قيمة الموجودات المتحركة.

ووفقا لهذه الحالة بلغت قيمة الموجودات المتحركة 16.690.514 دينار.

وفي الحالة الثالثة، تم تقييم الموجودات المتحركة اعتمادا على الأسس التالية :

1- عدم تعديل التدفق النقدي من عمليات التشغيل المحتسب في ظل الظروف السائدة قبل الخصخصة.

2- جرى اعتماد معدل خصم بواقع 11%، وهذا المعدل يعبر عن العائد المتوقع على رأس المال من خلال تقييم الموجودات المتحركة على أساس اعتبارها مرتبطة بمشروع عامل ككل.

3- نسبة الموجودات المتحركة إلى مجموع الموجودات 33.8%

4- لقد جرى تقييم الموجودات المتحركة مع افتراض عدم تحقق أي زيادة في التدفق النقدي من عمليات التشغيل. ووفقا لهذه الحالة فقد بلغت قيمة الموجودات المتحركة 10.640.559 دينار.

لماذا القيمة الحالية للتقييم : استبعد كلا من القيمة الدفترية لأنها لا تتضمن التضخم، والقيمة السوقية بسبب ارتفاع السعر الذي قد يؤدي إلى عدم الشراء، واستبعد التدفق النقدي الذي لا يعبر عن الواقع. أما القيمة الحالية فهي الأقرب إلى الواقع واستبعد أبو غزالة للغموض ورست على الخبراء الذين قاموا بالفحص الحسي للموجودات والحسابات الختامية, وطرق الاستهلاك وقسموا المشروع إلى عشرة أنواع إلا أن معدل الخصم ألاتفاقي كان مرتفعا.

ويرى الباحث أن عملية تطبيق النسب الفنية شابه جملة من الافتراضات ذات التأثير السلبي على القيمة العادلة (العمر ألنتاجي، معدل الخصم، الإيرادات، المصروفات) خضعت للتقدير الشخصي وهي متعلقة بالمستقبل الذي تحفه المخاطر وعدم التأكد.

ويرى الباحث أن تقاس القيمة الحالية انطلاقا من المنافع المستقبلية المعتمدة على الاستمرارية وعدم وجود مشكلة تسويق لذلك لا يستطيع الباحث القول أن عملية التقييم كانت صحيحة وعادلة.

ملاحظات حول تقييم الأصول : بعد استعراض ما سبق نورد الملاحظات التالية حول تقييم الموجودات المتحركة لمؤسسة سكة حديد العقبة :

1- خضعت عملية تطبيق النسب الفنية المعتمدة على أنواع الأصول المتحركة لتقييم حالتها الفنية إلى كثير من العوامل الشخصية (غير الموضوعية).

2- إن إعادة النظر بحساب التدفقات النقدية السنوية بما يتوافق مع ظروف التشغيل لدى المستثمر المنتظر أمر جيد، ولكن يلاحظ من الحالات التي قدمتها شركة الخبراء لإدارة المشاريع من أجل احتساب القيمة الحالية (القيمة الاقتصادية) للموجودات المتحركة أن هناك بعض الافتراضات والتحليلات غير المنطقية التي بني عليها تقييم تلك الأصول من وجهة نظرنا، وهي :

أ- إن تقديم بعض بدائل التقييم للموجودات المتحركة على أساس ارتباطها بمشروع عامل أو عدم ارتباطها بمشروع عامل وتأثير ذلك سلبا على تقدير القيمة يبعد عملية التقييم عن الموضوعية في التوصل إلى القيمة العادلة من وجهة نظر المجتمع, وذلك لأن الموجودات المتحركة موضوع التقييم هي جزء من شركة ستكون مستمرة في عملها إلى أجل غير مسمى، وهي شركة وحيدة في الأردن تمتاز بالتفرد والاحتكار وعدم المنافسة، أي أنه لا توجد مشكلة في تسويق خدمات الشركة بعد الخصخصة باعتبار أن هذه الخدمات مطلوبة باستمرار ولا يوجد منافسين، ولذلك يستطيع المستثمر الجديد استغلال الطاقة الإنتاجية والتسويقية القصوى المتاحة للشركة على أكمل وجه وإلى سنوات طويلة، وبناء على ذلك فإنه يجب قياس القيمة الحالية انطلاقا من المنافع القصوى التي يمكن الحصول عليها دون تخفيضها بحجة إن الأصول تفقد قيمتها إذا نظر إليها من زاوية عدم إمكانية بيعها بصورة مستقلة عن المشروع، فالتقييم هنا لمشروع مستمر بعمله في ظل ظروف استثمارية جيدة وليس لمشروع يراد تصفيته نهائيا.

ب- إن معدل الخصم البالغ 25% والمستخدم في حساب القيمة الحالية في الحالة الثانية، والمفترض لمستثمر أجنبي هو معدل عال جدا وغير منطقي، لذلك كان يجب تخفيضه إلى معدل 15% أو إلى نسبه تماثل النسب المتحققة في دول أخرى لها ظروف مماثلة.

ونرى بصورة عامة أن أي شكل من أشكال انتقال ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص لا بد من توفر المال اللازم للقيام بأعباء ومستلزمات التطوير والتحديث مع وجود الخبرة والكفاءة المناسبة للعمل في بيئة تنافسية وحتى يكون التخصيص ناجحاً سواء تم الاتجاه نحو المستثمرين المحليين أو الأجانب، ولكن نشير إلى أن التوجه نحو بيع معظم مؤسسات الدولة إلى مستثمرين أجانب يؤدي إلى انتقاص السيادة الوطنية ونرى أن تتم الخصخصة على الشكل التالي :

1- لا بد من تقييم موضوعي وعادل لموجودات المؤسسات المراد تخصيصها بحيث لا تفقد الدولة موارد مستحقة في حالة التقييم المجحف ولا يغالي في التقييم حتى لا يحجم المستثمرون عن الشراء, وعلى هذا الأساس فإن القيمة الدفترية لموجودات المؤسسة المعنية غير مناسب لأنها لا تتضمن آثار التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، والأخذ بها فيه بخس لموجودات المؤسسات. كما أن الارتفاع النسبي في القيمة السوقية سيؤدي إلى إحجام المستثمرين عن تملكها. وتلافيا لسلبيات الأخذ بالقيمة الدفترية أو القيمة السوقية يمكن الأخذ بما يمكن تسميته بالقيمة الاقتصادية. ولا بد من احتساب القيمة الاقتصادية بطرق مختلفة واختيار البديل الملائم الذي يحفظ حقوق المجتمع.

2- إنشاء شركات مساهمة عامة وتقسيم أسهمها إلى فئات وشرائح اجتماعية متعددة تتسع دائرة الملكية مع ضرورة إشراف الحكومة المباشر على عملية بيع الأسهم وانتقال الملكية, وتشغيل المنشآت المخصخصة بكفاءة عالية.

من دراسة الجوانب النظرية وتحليلها والمراحل التي مرت بها وخاصة آلية التنفيذ يكون البحث قد أجاب على الفرضية الأولى والثانية، وتم اختبارهما باختيار شركة الخبراء دون أبو غزالة رغم حصولها على أعلى نقاط. أما الفرضية الثالثة فأجيب عنها عندما تقدمت 16 شركة عالمية واختير أربع منها، واختبرت الفرضية بالتحليل التنفيذي باستبعاد أبو غزالة لعدم الوصف التحليلي للتقييم. أما الفرضية الرابعة فتمت الإجابة عنها من قبل الشركة الاستشارية الكندية واختبرت من شركة الخبراء وأبو غزالة عن طريق النسب حيث خفضت نسبة معدل الخصم من 25% إلى 15% حسب مصدر وحدة التخاصية وهذا يرفع العائد بمقدار ستة ملايين دينار سنويا.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا:- الاستنتاجات :

1- تبرز عملية الخصخصة مجموعة من المشاكل المحاسبية والمالية نتيجة تغير السياسات والمفاهيم وأساليب العمل والأهداف والبيئة الاقتصادية والقانونية.

2- تلعب المحاسبة دورا أساسيا في توفير قاعدة البيانات اللازمة لتطبيق طريقة التقييم الملائمة لأغراض الخصخصة.

3- توجد مجموعة من الأسس والمعايير لتقييم الأصول لأغراض الخصخصة أهمها: قيمة التصفية، القيمة الاستمرارية للمنشأة، القيمة السوقية العادلة للأصول، القيمة الدفترية للأصول.

4- توجد مجموعة من الطرق والمناهج المستخدمة في عملية التقييم أهمها : طريقة الكلفة التاريخية, منهج السوق، منهج المكاسب، منهج الدخل(التدفق النقدي) ولكل منها نتائجه الخاصة به.

5- الطرق السابقة في التقييم تعطي نتائج مختلفة ومتباينة بشكل كبير، وهي قيم تقديرية واسترشادية، ولا بد من اختيار القيمة الأكبر التي تضمن حق المجتمع.

6- لقد تم تقييم الأصول المتحركة لسكة حديد العقبة من خلال حساب القيمة الحالية (القيمة الاقتصادية), ولكن تمت عملية الحساب من خلال بدائل مختلفة، وافتراضات فنية واقتصادية غير موضوعية، لذلك لا نستطيع القول إن عملية التقييم كانت صحيحة وعادلة وموضوعية.

ثانيا :- التوصيات

1- إدراج موضوع الخصخصة وتقييم الأصول لهذا الغرض في المساقات المحاسبية وإعطاءه الأهمية التي تستحق من أجل إثراء هذا الموضوع والإلمام به بصورة جيدة سواء من حيث أهدافه وإجراءاته أو الآثار والمشاكل التي تنجم عنه.

2- ضرورة تقييم آثار الخصخصة لكل مشروع على حدة، والعمل على تكريس النتائج الإيجابية وتلافي المشاكل والمصاعب وأسباب الخلل التي تنجم عنها آثار اقتصادية ومالية غير سليمة أو غير ملائمة في خصخصة المشاريع اللاحقة.

ملحق الجداول

الجدول (1) : كميات الفوسفات المنقولة (مليون طن) بين سنتي : 1995 - 2007

1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
2.5	3.0	3.6	4.1	4.5	5.0	5.6	6.6	7.2	8.1	8.5	9.0	9.3

الإحالات والمراجع :

[1]- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، برنامج عمل فريق الخبراء العامل دوليا المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة، الدورة العاشرة، آذار 1999.
[2]- صديق عفيفي، التخصصية وإصلاح الاقتصاد المصري مركز الدراسات السياسية بالأهرام 1991, ص5.
[3] -kevin R.Mcdonald." Why Privatization Is Not Enough" .H.B.R,Vol,71, No.1-6, May/June, 1993, p.49
[4]- الهيئة التنفيذية للتخاصية_ أخبار التخاصية- العدد8 –ص 6- كانون الثاني 2000.
[5]- الهيئة التنفيذية للتخاصية_ أخبار التخاصية- العدد8 –ص 6- كانون الثاني 2000.
[6]- نعيم خوري : التخاصية في الأردن- مجلة المدقق. العدد 9 أيار 1998 جمعية مدققين الحسابات القانونيين في الأردن.
[7]- نعيم خوري : التخاصية في الأردن، المرجع السابق.
[8]- نعيم خوري : التخاصية في الأردن – مجلة المدقق ص :4 ، ص : 6-11.
[9]- - المرجع السابق ص 6.
[10]- غريب محمد البيومي. دور النظام المحاسبي في قياس وتحسين النتاج، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
[11]- لهيئة التنفيذية – أخبار التخاصية- العدد(7)-أيار 1999.

أثر الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة في الوحدات الحكومية الأردنية
دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة

علي عبد الله الزعبي*
جامعة عجلون الوطنية الخاصة، الأردن

ملخص : هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية والخارجية في الأردن، وذلك للتأكد من وجود انخفاض في الانحرافات ومتابعة للأداء، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باختيار مجتمع مدققين ديوان المحاسبة الأردني، وتم تصميم وتوزيع استبانه على عينة شملت (114) مدقق. ولأغراض اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (ت) الإحصائي وعند درجة ثقة (95%). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أثر على الرقابة الداخلية والخارجية في الأردن. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تنفيذ المزيد من الدورات التدريبية والدراسات.

الكلمات المفتاح : محاسبة حكومية، الموازنة الموجهة بالنتائج، الرقابة الداخلية، الرقابة الخارجية.

مقدمة : تتعرض الحكومات في الدول لضغوطات مستمرة من أجل إجراء مراجعات حقيقية لسياستها المالية والإدارية وللتخلص من التضخم البيروقراطي في أجهزتها الإدارية وتوقيف الهدر الاقتصادي فيها، وللقيام بعمليات إعادة هيكلة للوحدات الحكومية بصورة تمكن من قياس الأداء ومقارنة المنجز بالمستهدف لتحليل الانحرافات وتحديد أسبابها والمسؤول عنها. لذلك اهتمت الإدارات المالية الحكومية بتطوير أداة الموازنة العامة للدولة لتحقيق هدف السيطرة على النفقات والتأكد من أنها ترتبط بغايات عامة للمجتمع ككل.

عرف للموازنة العامة عبر الزمن عدة أنماط أو أساليب، وتأثر تبني الدولة لأيا منها بطبيعة النظام السياسي الحاكم فيها والمرحلة التي يمر بها اقتصادها، إضافة إلى مدى وجود الدراية والمعرفة الكافية لدى إداراتها بفائدة وأهمية ومزايا كل نمط من هذه الأنماط عن غيره، وملائمته للبيئة وللظروف الخاصة بها. ففي الأردن، بدأت الدولة في عام 2007 بالتحول إلى تبني الموازنة الموجهة بالنتائج، وذلك بهدف تطوير البنية التحتية وانجاز المشروعات التنموية التي تخدم المجتمع بصورة دائمة. وللعمل على مراقبة الانجاز بواسطة أساليب ومقاييس تتناسب مع استخدام هذه الموازنة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة ما إذا قامت الأجهزة الرقابية المشرفة على الوحدات الحكومية بإجراء تغييرات على طريقة وإجراءات عملها لتحقيق الغاية من تبني استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج.

مشكلة الدراسة :

اتجهت الحكومة في الأردن نحو تبني أدوات معاصرة تستخدم في تطوير السياسات المالية والنقدية العامة لديها. وتعتبر الموازنة الموجهة بالنتائج إحدى هذه الأدوات التي تربط الإنفاق بالانجاز وترتب المشروعات حسب أولوياتها، ولضمان سلامة التطبيق ونجاحه كان لا بد من وجود نظام رقابي حكومي يتناسب مع طبيعة الموازنة المستخدمة، لذا جاءت هذه الدراسة للبحث عن حلول التساؤلات التالية :

1) هل يوجد أثر لاستخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الخارجية للوحدات الحكومية الأردنية ؟

2) هل يوجد أثر لاستخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية ؟

أهمية الدراسة :

تطلب التحول إلى تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج القيام بإجراء تعديلات على النظم المالية الحكومية والقيام بتأهيل العاملين وعقد دورات تدريبية داخل الأردن أو خارجها من أجل ضمان حسن إعداد الموازنة العامة للدولة وفقا لأسلوب الموازنة الموجهة بالنتائج. وعليه فإن من المهم التأكد من أن النفقات المصروفة والجهد المبذول والوقت المنفق من أجل تبني استخدام هذه الموازنة كان ذا جدوى ومنفعة طالت الوحدات الحكومية وساهمت في زيادة الرقابة فيها على الأموال العامة. ومما يجعل هذه

* d_aaaz@yahoo.com

الدراسة مهما أيضا أن تبني الموازنة الموجهة بالنتائج يمثل بداية لنهج إصلاحي حكومي من المهم متابعته من قبل الدارسين وتقييمه باكرا، للتأكد من قدرته على تقليل الهدر وتحسين الرقابة.

أهداف الدراسة :

تعاني الحكومات في الأردن من مشكلة استباحة المال العام من قبل أصحاب النفوذ والسلطة على هذا المال، لذلك توجهت الحكومة مؤخرا إلى عمل مجموعة من الإجراءات كتبني تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وذلك للحد من التجاوزات وتحقيق استخدام أمثل للموارد المتاحة. وعليه جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

1) التعرف على أثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الأساليب والإجراءات المستخدمة من قبل وحدات الرقابة الخارجية لحماية المال العام والتقليص من عجز الموازنة.

2) التأكد من أن استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج من شأنه أن يؤثر على إجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة من قبل الوحدات الحكومية لحماية المال العام من الاختلاس والهدر.

فرضيات الدراسة :

يمكن صياغة فرضيات الدراسة وبصورة عدمية على النحو التالي :

H01 : لا يؤثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الخارجية للوحدات الحكومية الأردنية.

H02 : لا يؤثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية.

الدراسات السابقة :

فيما يلي أهم الدراسات التي وقعت بين يدي الباحث والتي تم ترتيبها زمنيا من الأقدم إلى الأحدث :

1) دراسة[1] (Thompson، 1994) وهي دراسة تحليلية نقدية تناولت عملية مراجعة الأداء المالي للحكومة الأمريكية من أجل تحسين ظروف حياة المواطنين وتفعيل الرقابة الإدارية والمالية للدولة وإصلاح موازنة الدولة. هذا وقد دعت الدراسة إلى ضرورة التركيز على النتائج عند القيام بعملية إعداد الموازنة العامة للدولة، وربط عمليات التنفيذ بحوافز مناسبة، وتحديد مراكز للتكلفة والمسئولية من أجل التأكد من حسن استغلال الموارد المتاحة بأفضل ما يمكن. وأشارت الدراسة إلى أن تصميم الموازنة موجهة بالنتائج يمثل طريقة يتم معها برمجة الإيرادات لتغطية النفقات وتحليل التكاليف وربطها بالفعالية وعكس المستقبل على شكل موازنة رقمية تساهم في تقليل العجز وتخفيض فوائد الاقتراض، إضافة إلى دور الموازنة الموجهة بالنتائج الذي من شأنه أن يساهم في تقليل الأخطاء غير المتعمدة وتقليل الاختلاسات وإساءة استخدام الموارد المتاحة. ومن ناحية أخرى، أشارت الدراسة إلى إمكانية استخدام مقاييس كمية للأداء المالي والإداري للدولة في ظل تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وهذا من شأنه أن يسهم في تقييم إنتاجية الوحدات الحكومية وبالتالي تحدد مدى ملائمة تفويض السلطات. وتقترح الدراسة عملية ربط الموازنة بالأداء الفعلي من خلال عكس الالتزامات في الموازنة وربطها بالموارد وتوجيهها نحو وضع وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة. هذا وترى الدراسة أن التحول إلى استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج من شأنه أن يسهم في إصلاح الموازنة الأمريكية.

2) دراسة[2] (الأفندي، 2003) هدفت الدراسة، إلى بيان أهمية استخدام الموازنات كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام وبيان أهمية مشاركة الأفراد في كافة المستويات الإدارية في عملية إعداد الموازنات .وقد قامت الدراسة ببحث الواقع العملي لاستخدام الموازنة كأداة تخطيط ورقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام السورية، وقد بينت نتائج الدراسة أن الموازنة تعتبر من أهم الوسائل الرقابية التي يمكن للمنشأة الحكومية الاعتماد عليها لفرض رقابة فعالة، كما أن إشراك المستويات الإدارية في المنشأة في عملية إعداد الموازنات من شأنه أن يساعد على الالتزام بتقديرات الموازنة، والتقليل من الأخطاء والانحرافات.

3) دراسة[3] (Curristine,2005) وهدفت إلى تقييم كفاءة الإدارات الحكومية في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق الوفورات وتحسين الرقابة الداخلية والخارجية في الوحدات الحكومية في ظل تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج. أجريت الدراسة على مجموعة دول التعاون الاقتصادي العالمي (OECD)، وبينت الدراسة أن معظم هذه الدول تطبق الموازنة الموجهة بالنتائج لما تقدمه من تحسينات على الأداء وتخفيض للنفقات الحكومية، ومن أهم نتائج الدراسة أن عملية إعداد الموازنات الموجهة بالنتائج من شأنه أن يحسن من أداء الحكومة ويزيد من شفافيتها أمام البرلمان ويعطيها مرونة في التطبيق. وقد أوصت الدراسة بضرورة إتاحة المعلومات للمديرين من أجل تحسين جودة قراراتهم أكثر والقيام بإجراء مزيدا من البحوث وخصوصا في مجال مقاييس الأداء المستخدمة والواجب استخدامها.

4) دراسة[4] (Scheers at.el,2005) هدفت الدراسة إلى تقييم الإصلاحات الاسترالية والبريطانية المتعلقة بالجوانب الرقابية ودور المديرين في عمليات صنع القرار في ظل الإصلاحات المالية الحكومية عام (2000)، والمرتكزة على تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وأساس الاستحقاق المحاسبي. وقد بينت الدراسة أن الإصلاحات لم تكن حلا سحريا لجميع المشاكل المالية وإنما هي خطوات متتالية تقود في مجملها نحو بناء نماذج قرارات سياسية واقتصادية سليمة، وان نتائج الدراسة قدمت مؤشرات كافية على نجاح الإصلاحات الاسترالية والبريطانية. وأن نجاح سياسة الترويج للإصلاحات المالية المستخدمة زادت من التأييد لها وقلصت من المقاومة بالتغيير من العاملين، إضافة إلى نجاح سياسة إعادة هيكلة الوحدات الحكومية، وقد بينت الدراسة أن ارتفاع تكاليف الإصلاح تكون مرتفعة في المدى القصير وسرعان ما تنخفض، إضافة إلى أن التقييمات والتعديلات الدورية كانت من أهم أسباب نجاح الإصلاحات المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة استفادة الدول الأخرى من تجارب الإصلاحات الاسترالية والبريطانية.

5) دراسة[5] (Sterck &Scheers, 2006) وهي دراسة أجريت على الموازنات العامة لسبعة دول وهي أستراليا وكندا والسويد وهولندا ونيوزيلندا وبريطانيا وأمريكا، وذلك بهدف تقييم الإصلاحات التي تمت على موازنات هذه الدول وعمليات إعدادها باتجاه استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج، وأساس الاستحقاق المحاسبي، وقد أظهرت الدراسة وجود إصلاحات في كل من بريطانيا واستراليا بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي وتبني استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج، أما هولندا والسويد فقد تقدمت في مجال تبني استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرغم من أنها لا تزال تطبق الأساس النقدي، وفي نيوزلندا تم استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاعات الإنتاجية الحكومية فقط. وترى الدراسة أن تحقيق الإصلاح في عملية إعداد الموازنة يتطلب عمل مواءمة للإطار المالي للدولة والتركيز على النتائج عند إعداد الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى توفير إطار تشريعي مناسب والقيام بتأمين معلومات ذات جودة، وإنشاء قيادة وسلطة مركزية للموازنة في الدولة. وتوصي الدراسة بضرورة تدريب المديرين وتقديم الحوافز المناسبة لهم وربطها بالنتائج واستخدام معلومات التكاليف في صنع القرار.

6) دراسة[6] (حلس، 2006) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الموازنة العامة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في قطاع غزة بفلسطين. حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من (100) مؤسسة جمعت منها البيانات من خلال استبانه صممت خصيصًا لهذا الغرض. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية لديها خطط طويلة الأجل وتقوم بإعداد موازنات سنوية وتهدف من وراء إعداد هذه الموازنات إلى استخدام الموازنة كأداة اتصال وتواصل، وتقييم أداء الإدارة ومساعدتها على التنبؤ، والمساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة بشكل عام، وان الموازنة تمثل أداة فاعلة لتخصيص الموارد.

7) دراسة[7] (Srithongrung,2009) هدفت الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج على الإنفاق الحكومي وأنماطه في تايلاند وكذلك تأثيرها على تخصيص الموارد الحكومية وتقييم الأداء، قامت الدراسة بتحليل السلاسل الزمنية للنفقات من عام 1965 - 2005. وقد بينت النتائج أن التحول إلى الموازنة الموجهة بالنتائج يؤثر في التنمية الاقتصادية والرفاهية والسلامة إضافة إلى زيادة كفاءة وفعالية الإدارة العامة، كما ويسهم التحول في تقليل الإنفاق الدفاعي وإعادة تنظيم الإنفاق الحكومي ليكون إنفاق وظيفي. وتضيف الدراسة إلى أن استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج من شانه أن يحسن الأداء ويزيد من الرقابة الحكومية على الإنفاق.

منهجية الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالرجوع إلى المصادر التالية للبيانات :

1) مصادر ثانوية : تشمل مسحا مكتبيا للدراسات النظرية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2) مصادر أولية : شملت تصميم استبانه وتوزيعها على عينة الدراسة بهدف تجميع البيانات المتعلقة بآراء الفئة المشمولة.

ولأغراض التحليل الإحصائي للبيانات المتجمعة فقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وذلك بهدف فحص مصداقية أدوات القياس باستخدام معامل **ألفا كرونباخ**، وتقديم وصف كاف لعينة الدراسة، واختبار فرضياتها عند درجة ثقة 95%.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين العاملين في ديوان المحاسبة الأردني والبالغ عددهم (425) مدقق. تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (150) مدقق صالحة لإجراء الدراسة عليها.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات :

تمثل الجداول المدرجة ضمن ملحق الدراسة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات الذي تم إجراؤه على البيانات المجمعة ميدانيا. وفيما يلي عرض لهذه النتائج :

أولا : وصف مجتمع الدراسة : يبين الجدول (1) نتائج عملية توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، والذي يظهر أن عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة من المستجوبين هي (150) استبانة تمت تعبئة وإعادة (114) منها أي بنسبة (76%) وهي صالحة لإجراء الدراسة عليها، والباقية وعددها (36) استبانة لم ترد.

ثانيا : اختبار مصداقية البيانات : لإغراض اختبار مصداقية البيانات بهدف تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة فقد تم قياس معامل كرونباخ ألفا (Cronbachs Alpha) على بيانات عينة الدراسة، حيث بلغت نتيجته (0.782). وتعد هذه النسبة مقبولة لكونها أكبر من نسبة (0.60).

ثالثا : خصائص عينة الدراسة : تعرض الجداول من (2) إلى (4) خصائص عينة الدراسة. وفيما يلي عرض لأعلى النسب في هذه الجداول كما يلي : إن أعلى نسبة مستجوبين هم الذين تقع أعمارهم ضمن فئة (23-32) حيث بلغ عددهم (43) مستجوب ونسبتهم (37.8%)، وأما أعلى نسبة تحصيل فكانت لحملة درجة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (69.3%) وعددهم (79) مستجوب. هذا وقد كان لفئة خبرة العمل من (6-10) أعلى نسبة وهي (35%) وعددهم (40) مستجوب.

رابعا : وصف إجابات عينة الدراسة : تقدم الجداول أرقام (5 و6) عرضا وصفيا لكل إجابة من أسئلة الدراسة تبين فيه الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات كل سؤال على حدا، ويمكن استعراض أهم نتائج الجدول على النحو التالي[8] :

يظهر الجدول (5) وصف لإجابات المستجوبين المتعلقة بأثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على فعالية الرقابة الخارجية، ويبين الوسط الحسابي لهذه الخصائص أن الإجابات تتجه نحو الموافقة وذلك لأن الأوساط الحسابية اكبر من (3.00)، ومن ناحية أخرى فقد كان للفقرة رقم (2) والتي تقول بأن للموازنة الموجهة بالنتائج اثر كونها تحسن من أداء ديوان المحاسبة في تقييم كفاءة الإنفاق الحكومي مقارنة بالموارد المتاحة هي الفقرة الأكثر موافقة من بين مختلف فقرات الجدول حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.14)، وأن الانحراف المعياري كان لها (0.53).

ويعرض الجدول (6) والمتعلق بوصف إجابات المستجوبين الخاصة بأثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على فعالية الرقابة الداخلية، الوسط الحسابي لهذه الخصائص أن الإجابات تتجه نحو الموافقة وذلك لأن الأوساط الحسابية اكبر من (3.00)، ومن ناحية أخرى فقد كانت الفقرة رقم (1) والتي تقول بأن للموازنة الموجهة بالنتائج اثر كونها تحسن من أداء الرقابة الداخلية في مراقبة المال العام وحمايته من السرقات والاختلاسات أكثر الفقرات موافقة في الجدول حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.48)، والانحراف المعياري كان لها (0.42).

اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج :

لاختيار الأسلوب المناسب لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم إجراء اختبار Kolmogorove - Smirnov (K-S) على متوسطات الإجابات التي تم الحصول عليها لمعرفة ما إذا كانت تخضع للتوزيع الطبيعي، وقد بينت نتائج الاختبار المذكور وكما يعرضها الجدول (7) أن جميع توزيعات متوسطات إجابات عينة الدراسة موزعة طبيعيا. وعليه تم استخدام اختبار (T) بهدف اختبار فرضيات الدراسة وعند درجة ثقة (95%)، وبقاعدة قرار الاختبار والتي تقول أنه إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (α) أقل من (0.05) فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود الأثر. وفيما يلي نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

1) **نتيجة اختبار فرضية الدراسة الأولى،** ونصها "لا يؤثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الخارجية للوحدات الحكومية الأردنية". أظهرت نتائج المعالجة أن قيمة إحصاءة $t-student=8.528$، وهي نتيجة دالة لأن $Sig.=0.029 \prec \alpha=0.05$، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية الأولى والقول أن استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج يؤثر على الرقابة الخارجية للوحدات الحكومية الأردنية.

2) **نتيجة اختبار فرضية الدراسة الثانية،** ونصها لا يؤثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية" أظهرت نتائج المعالجة أن قيمة إحصاءة $t-student=11.356$، وهي نتيجة دالة لأن $Sig.=0.019 \prec \alpha=0.05$، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية الأولى والقول أن استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج يؤثر على الرقابة الداخلية للوحدات الحكومية الأردنية.

استنتاجات الدراسة :

بناء على ما سبق من نتائج إحصائية تفيد بوجود إثر للموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية والخارجية في الوحدات الحكومية، فإنه يمكن تلخيص أهم استنتاجات الدراسة كما يلي :

1) إن استخدام الأردن للموازنة الموجهة بالنتائج من شأنه أن يسهم في زيادة الرقابة المالية والإدارية الداخلية والخارجية على الموجودات العامة ويحميها من سوء الاستخدام ومن السرقات والاختلاسات التي قد تمارس عليها أحيانا من قبل القائمين عليها.

2) تفعل الموازنة الموجهة بالنتائج المراقبة الداخلية على إنجازات العاملين والموظفين، وتمكن من ربط الانجازات بالأفراد المعنيين، وهذا ما يمكن ربطه مستقبلا بسياسات الحوافز والترقيات في الدولة.

3) تساعد الموازنة الموجهة بالنتائج وحدات الرقابة الداخلية على متابعة تنفيذ المشروعات الحكومية وصولا إلى تحقيق النتائج العامة المخطط لها مسبقا، من خلال تتبع الانجازات أول بأول وتقييم المخاطر المرتبطة بها والتعامل معها في الوقت المناسب.

4) تسهل الموازنة الموجهة بالنتائج على المراقبين الداخليين والخارجيين من إمكانية تتبع أداء مختلف الموظفين والعاملين كونها تستخدم أساليب التقييم الكمية والعلمية للأداء وهذا ما يمكن انجازه من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية والحاسوبية مستقبلا، أي أن استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج ربما سيقود لاحقا إلى استخدام الرقابة الالكترونية في الدولة.

5) تمكن الموازنة الموجهة بالنتائج المراقبين الخارجيين على الوحدات الحكومية من التأكد من ربط الإيرادات العامة بالإنجازات الحقيقية التي تقود في مجملها إلى خدمة فئات كبيرة من المجتمع.

6) نظرا لان الموازنة الموجهة بالنتائج تربط الإيرادات العامة بالانجاز الحقيقي في الدولة وتعتمد على ربط الانحرافات بمراكز مسئولية محددة، فإن هذا من شأنه أن يدعم فكرة الرقابة الذاتية لدى الموظفين والعاملين في الدولة.

توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، ونظرا لان استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج يحتاج إلى إجراء إعادة هيكلة للأنظمة والتشريعات الرقابية والمالية في الدولة، فإن الدراسة توصي بالآتي :

1) ضرورة عمل دورات تدريبية وورش عمل وندوات تثقيفية حول الموازنة الموجهة بالنتائج لمختلف العاملين في الإدارات المالية الحكومية عموما وفي الوحدات الرقابية خصوصا.

2) إجراء تعديلات على الأنظمة والتشريعات المالية والرقابية بصورة تتناسب مع متطلبات استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج.

3) تشجيع التحول نحو الإدارة المؤسسية الحكومية وإعطاء استقلالية للوحدات الحكومية وبصورة تدريجية، وصولا للتحول إلى استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي بدلا من الأساس النقدي المعمول به حاليا.

4) زيادة الدراسة والبحث في مجال مساحة الموازنة الموجهة بالنتائج للتعرف على أثرها على الإنفاق الحكومي، وعلى الأداء المالي والنقدي للحكومة، وعلى المعوقات المرتبطة بتطبيقها عمليا في الأردن.

ملحق الجداول

جدول (1) : نتائج توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة %
عدد الاستبانات المعادة	114	76
عدد الاستبانات غير المعادة	36	24
المجموع	150	100

جدول (2) : توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
(22) سنة وأقل	0	0
من (23) سنة إلى (32) سنة	43	37.8
من (33) سنة إلى (42) سنة	37	32.4
من (43) سنة إلى (52) سنة	22	19.3
(53) سنة وأكثر	12	10.5
المجموع	114	100

الجدول (3) : توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل الأكاديمي

التحصيل الأكاديمي	التكرار	النسبة %
دبلوم متوسط أو أقل	18	15.7
بكالوريوس	79	69.3
ماجستير	15	13.2
دكتوراه	2	1.8
المجموع	114	100

الجدول (4) : توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

الخبرة	التكرار	النسبة %
بدون خبرة	1	0.8
من سنة إلى (5) سنوات	22	19.3
من (6) إلى (10) سنوات	40	35
من (11) إلى (15) سنة	35	30.8
(16)سنة وأكثر	16	14.1
المجموع	114	100

الجدول (5) : أثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على فعالية الرقابة الخارجية

الرقم	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	التحقيق من مبدأ الشفافية في ربط الأخطاء بمراكز المسؤولية وتحليل الأداء.	3.99	0.97
2	تقييم كفاءة الإنفاق الحكومي مقارنة بالموارد المتاحة	4.14	0.53
3	التحقيق من فعالية إعداد الخطط الحكومية وواقعيتها وتناسبها مع المرحلة التي تمر بها الدولة	3.91	0.77
4	تقييم عمليات اتخاذ القرارات الحكومية	3.87	0.90
5	التثبت من صحة حجم تقديرات الإيرادات العامة للدولة	4.00	0.91
6	التثبت من توقيت تدفق الإيرادات العامة ومن أنها قبضت في الفترة المتوقعة	4.00	0.76
7	تتبع متحصلات الأراضي الأميرية ومن صحة إدراجها في البيانات المالية الحكومية.	3.98	0.89
8	التثبت من أن مخصصات الدولة قد أنفقت للغرض المرصودة من اجله.	3.98	0.79
9	التثبت من أن حجم النفقات لم يتجاوز المخصصات المرصودة من اجله	3.97	0.85
10	التأكد من تطبيق الأسس العلمية للمساءلة واحتساب الانحرافات.	3.95	0.83

الجدول (6) : أثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على فعالية الرقابة الداخلية

الرقم	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مراقبة المال العام وحمايته من السرقات والاختلاسات	4.48	0.42
2	التأكد من حسن استغلال الموجودات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة	4.30	0.87
3	المساءلة وربط الانحرافات بالمسئول المباشر عنها	4.27	0.64
4	تقدير وتقييم المخاطر التي قد تنتج عن الأنشطة وأثرها على تحقيق أهداف الوحدة الحكومية.	4.16	0.95
5	تقييم الإطار الزمني المتعلق بمتابعة الأنشطة والعمليات والموارد الخاصة بالوحدة الحكومية والرقابة عليها.	4.14	0.85
6	تقييم العاملين والموظفين في الوحدات الحكومية ومن امتلاكهم للمؤهلات العلمية والعملية التي تتناسب مع ظروف عملهم	4.09	0.77
7	التأكد من أن صرف النفقات الحكومية ينسجم مع المخصصات المرصودة والخطة الموضوعة للوحدة الحكومية.	4.00	0.86
8	استخدام مقاييس كمية ونوعية تمكن من تقييم الأداء بشفافية وتصويب الانحرافات في الوقت المناسب	3.85	0.94
9	ممارسة الرقابة السابقة أو الوقائية والتي تعتبر أقل أنواع الرقابة تكلفة	4.03	0.93
10	ربط النتائج الفعلية بالنفقات المبذولة	4.01	0.88

جدول (7) : شكل توزيع متوسطات إجابات عينة الدراسة		
البيان	مستوى الدلالة (α) Significant	شكل التوزيع
متوسط إجابات الفرضية الأولى	0.452	التوزيع طبيعي
متوسط إجابات الفرضية الثانية	0.343	التوزيع طبيعي

الإحالات والمراجع :

[1] -Thompson, Fred,& Mission-Driven,1994, Results-Oriented Budgeting: Fiscal Administration and the New Public Management, **Public Budgeting & Finance**, Fall94, Vol. 14, Issue 3pp1.

[2]- الأفندي، سجى مصطف (2003) ، مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام، رسالة ماجستير، **جامعة حلب، سوريا، غير منشورة** ص1.

[3] - Teresa Curristine, 2005, Government Performance: Lessons and Challenges, OECD Journal on Budgeting, Volume 5 – No. 1, pp127.

[4]- Bram Scheers, Miekatrien Sterck,& Geert Bouckaert, (2005), Lessons from Australian and British Reforms in Results oriented Financial Management, OECD Journal on Budgeting, Volume 5 – No. 2, pp133.

[5] - Miekatrien Sterck,& Bram Scheers, (2006), Trends in Performance Budgeting in Seven OECD Countries, Public Performance & Management Review, Vol. 30, No. 1, September, pp. 47.

[6]- حلس، سالم عبد الله، (2006)، دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، **مجلة الجامعة الإسلامية ـ سلسلة الدراسات الإنسانية** المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ص131.

[7] - Arwiphawee Srithongrung, (2009), The Effects of Results-Oriented Budgeting on Government Spending Patterns in Thailand, International Public Management Review, electronic Journal at http://www.ipmr.net, Volume 10 · Issue 1 ·

[8]- تمت عملية ترميز الإجابات لإغراض التحليل الإحصائي على النحو التالي: رقم (5) إذا كانت الإجابة موافق بشدة، رقم (4) إذا كانت الإجابة موافق، (3) إذا كانت الإجابة لا أدري، رقم (2) إذا كانت الإجابة غير موافق، رقم (1) إذا كانت الإجابة غير موافق بشدة.

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات

قورين حاج قويدر*
جامعة الشلف- الجزائر

ملخص : لقد عمدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية من أجل إصلاح المنظومة المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية، أملاً في تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها تأهيل المؤسسات الاقتصادية والمالية، جلب المستثمر الأجنبي، من خلال تلافي مختلف عيوب المخطط الوطني للمحاسبة نسخة 1975، وتبني نظام محاسبي قادر على إنتاج معلومات ذات جودة عالية تعطي الثقة لمستعمليها، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف إنتاج هذه المعلومة من خلال ربط النظام المحاسبي الجديد بعناصر التكنولوجيا واقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاح : النظام المحاسبي المالي (SCF)، الجودة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، المعايير المحاسبية الدولية، الملاءمة، الشفافية.

مقدمة : في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعاظم دور المعلومات المالية والمحاسبية، حيث أصبحت من المدخلات الإستراتيجية للمؤسسة والتي على أساها تتخذ العديد من القرارات الإستراتيجية للمؤسسة، ولكي تؤدي هذه المعلومات الدور الاقتصادي المنوط بها يجب أن تكون اقتصادية وذات جودة عالية، وهذا لن يتم إلا بتوفر نظام معلومات محاسبي متطور مبني على المعايير المحاسبية الدولة من جهة وعناصر تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة أخرى.

لذا ومن أجل تحقيق الجدوى الاقتصادية للمعلومات المالية والمحاسبية سعت الجزائر إلى بناء نظام المحاسبة المالية المبني على أسس ومعايير محاسبية دولية والذي يمكن تطبيقه باستخدام عناصر التكنولوجيات الحديثة مما يسمح بتقديم معلومات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة، وبالتالي خلق نوع من التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وفي هذه الورقة البحثية سنحاول إبراز أهم الآثار المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تخفيض تكلفة تشغيل وإنتاج المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودوره في تقديم معلومات ذات جودة عالية تمتاز بالشفافية والمصداقية، وذلك من خلال المحاور التالية :

1- الإطار النظري والتنظيمي لنظام المحاسبة المالية؛
2- الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على التكلفة الكلية؛
3- الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على جودة المعلومات المحاسبية.

1- الإطار النظري والتنظيمي لنظام المحاسبة المالية

1-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي في الاقتصاد الجزائري : لقد جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي والصادر في الجريد الرسمية العدد 47 ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري الذي ينص في مواده (3، 6، 7، 8، 9) على أن :

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]".

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما[2] :

(محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصداقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر).

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

* gourinehadj@gmail.com

يعرف الإطار التصوري[3] : (مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء. يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم).

وتحدد المعايير المحاسبية[4] **:** (قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء، محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها، تحديد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم).

وتسجل العلميات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم[5].

كما صدر القرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2008 المنشور في الجريدة الرسمية الصادر في 25 مارس 2009 العدد 19، ليحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها[6].

وبموجب المادة 42 تلغى ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ كل الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة[7].

1-2-أسباب الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي :

كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية على المخطط الوطني المحاسبي بسبب جملة من النقائص التي سجلت أثناء تطبيقه، وأهمها :

أ- أسباب محاسبية : من الأسباب المحاسبية نجد :

- إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة للتغيرات التي حدثت على الساحة الاقتصادية للبلاد، كالتوجه نحو اقتصاد السوق والشراكة الأوروبية و المفاوضات من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- المحاسبة تقنية تهتم بجمع المعلومات وتبويبها وتحليلها في شكل جداول شاملة، كالترجمة للأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية، فيجب أن تكون هذه الأداة في مستوى هذه الترجمة.
- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية، ورأس المال الأجنبي وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.

- الحاجة إلى معلومات محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات :
  - طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية.
  - توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح.
  - توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

- إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي ؛ - ضمان درجة عالية من الشفافية ؛ - تأمين إمكانية مقارنة المعلومات المالية.

ب- الأسباب المالية : من الأسباب المالية نجد : - الإصلاحات تأتي استجابة لحاجيات متعاملين جدد، مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية مع فتح مجال للاستثمار الأجنبي، وهم حاليا على رأس قائمة مستعملي القوائم المالية ؛ - إيجاد أداة مكيفة مع الواقع الجديد للمؤسسة الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية ؛ - الحاجة إلى معلومات محاسبية و مالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية و على مستوى المتعامل معها ؛ - توحيد القوائم المالية ونوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين ؛ - إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة.

1-3- أحكام نظام المحاسبة المالية الجديد[8] **:** حددت أحكام نظام المحاسبة المالية الجديد في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ويقرر النظام المحاسبي المالي الجديد حسب هذا القرار محاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وكذا القواعد العامة للتقييم.

وبخصوص القواعد الخاصة بالتقييم والمحاسبة فقد تطرق النص إلى التثبيتات العينية والمعنوية والمخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ والإعانات والقروض بالإضافة إلى تقييم الأعباء والمنتوجات المالية.

وفيما يخص الكيفيات الخاصة بالتقييم والمحاسبة فقد أشار النص إلى عمليات منجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير وشركات المساهمة وامتيازات المرفق العمومي.

كما حددت في هذا النص العقود طويلة الأجل والضرائب المؤجلة وعقود الإيجار والتمويل والامتيازات الممنوحة للمستخدمين بالإضافة إلى العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية. وبالإضافة إلى الكشوف المالية، فقد تطرق نظام المحاسبة المالية الجديد إلى الحصيلة وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة) بالإضافة إلى جدول تغير الأموال الخاصة.

ويجمع النظام المحاسبي المالي الجديد من جهة أخرى مدونة الحسابات وسيرها والمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

وفي هذا الإطار يحدد قرار وزاري ثان صدر في نفس العدد من الجريدة الرسمية أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

ويوضح النص أن المحاسبة المالية المبسطة تطبق على الكيانات التجارية الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها 10 ملايين دينار جزائري وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل وهذا خلال سنتين متتاليتين.

وبالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي فإن رقم الأعمال محدد بـ 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين بـ 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل أما بالنسبة لنشاطات الخدمات ونشاطات أخرى فإن رقم أعمالها محدد بـ 3 ملايين دينار وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

ويشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية و/أو الثانوية حسبما جاء في النص.

وقد استلهم النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 1جانفي 2010 خلفا للنظام الذي كان ساريا منذ سنة 1975 من المعايير الدولية للمحاسبة المالية.

1-4- متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل اقتصاد المعرفة : بهدف تحقيق الفائدة من المعرفة التقنية التي يمكن أن تتوافر لدى الأفراد القائمين على عمل نظام المحاسبة المالية في أي مؤسسة اقتصادية جزائرية تستخدم تقنيات المعلومات الحديثة، فإن الأمر يتطلب مراعاة الأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل التي يمكن أن تساهم في تطوير وترسيخ نظام المحاسبية المالية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

- توافر المؤهلات العلمية في الكادر البشري القائم على عمل نظام المحاسبة المالية ؛ - البحث و التطوير ؛ -التعليم المستمر.

أ- توافر المؤهلات العلمية في الكادر البشري القائم على عمل نظام المحاسبة المالية : تؤكد العديد من الدراسات على أهمية التأهيل العلمي في تكوين المعرفة للفرد، بحيث أن التعليم يمكن أن يساهم في الزيادة من قدرة الفرد على اكتساب المعرفة واختزانها، فالأفراد المتعلمين هم أكثر قدرة على ربط الأفكار، حيث شهدت العديد من المؤسسات الحديثة حقيقة تنامي المؤهلات العلمية الجامعية فيها (من مهندسين وخبراء حاسوب ومدرسين وباحثين) مع تراجع العمل اليدوي الذي يتطلب مهارة في ذلك[9].

وعليه فإن التأهيل العلمي الذي يمكن أن يحصل عليه القائمون على عمل نظام المحاسبة المالية الذي يعمل في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة يمكن أن يساهم في تكوين المعرفة التقنية والعامة (في مجال المحاسبة والعلوم ذات العلاقة معها) ومن تحقيق أقصى فائدة ممكنة أثناء تأدية الأعمال التي تقع على عاتقهم وذلك من حيث :

أ-1- يتطلب استخدام تقنيات المعلومات الحديثة توفير كوادر فنية متخصصة تمتاز بقدرات ومهارات متميزة بحيث تستطيع استيعاب جميع الحقائق والعوامل المتعلقة بالأنظمة والطرق المتبعة في تحليلها وتطويرها بأساليب فنية متخصصة لكي يتم إعدادها بواسطة الحاسوب، وهو ما يتطلب ضرورة وضع خطط لتأهيل العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتدريبهم في هذا المجال، ويجب أن توجه هذه الخطط نحو مجموعتين رئيستين من الأفراد هما[10] :

- تدريب المستفيدين، ويقصد بالمستفيدين الفئات الآتية :
  - المسئولون عن اتخاذ القرارات في الإدارة العليا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
  - **فئة الإدارة الوسطى** : مديرو ورؤساء الإدارات والأقسام.
  - **فئة الموظفين** : وتضم جميع المديرين التنفيذيين المشرفين والموظفين الذين يتطلب عملهم التعامل مع وسائل تقنيات المعلومات الحديثة.

- تدريب المتخصصين في مجال تقنيات المعلومات الحديثة، وتضم هذه المجموعة أيضاً ثلاث فئات :
- **فئة الكوادر التطويرية** : وتتألف من مديري مراكز الحاسبات ومحللي الأنظمة والمصممين وواضعي البرامج وغيرهم.
- **فئة الكوادر التشغيلية** : وتضم هذه الفئة العاملين في تشغيل الأجهزة والنظم كموظفي التشغيل وموظفي إدخال البيانات.
- **فئة الكوادر الفنية المساعدة** : وتضم مهندسي الصيانة وغيرهم من الفنيين المسئولين عن استمرارية العمل على وسائل تقنيات المعلومات الحديثة.

أ-2- يشكل التدريب (سواء في العمل أو خارجه) مصدراً مهماً من مصادر المعرفة السابقة للفرد، كما أن شدة الانتباه والتركيز من خلال أنماط التدريب المختلفة تسهم في زيادة القابلية على اكتساب المعرفة، إضافة إلى أن الخبرة في العمل تشكل ركناً مهماً ـ أيضاً ـ من أركان المعرفة السابقة، إذ يسهم استخدام المعرفة في العمل باستمرار في زيادة خبرة الفرد. فالأفراد ذوو الخبرة السابقة في مهمات متشابهة يتمتعون بقدرة أكبر على تعلم المهمات الجديدة بسهولة، وقد توصلت عدة دراسات إلى أن عملية التعلم من خلال الممارسة هي من أهم مصادر تراكم المعرفة التقنية[11].

ب- البحث والتطوير : وذلك من حيث :

ب-1- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، حيث أثبتت الوقائع أن اعتماد تقنيات المعلومات الحديثة من شأنه أن يحرر الإنسان من عمله الروتيني ويدفعه باتجاه العمل الخلاق بما يساهم في فتح مجالات جديدة للإبداع[12]. والمتفحص للتجربة اليابانية يرى بوضوح هذه الحقائق من خلال الدور الذي باتت تلعبه هذه التقنيات والذي انعكس في جانب رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية اليابانية.

ب-2- بما أن التوجه المتوقع هو كون مختلف الأعمال (في بيئة الأعمال الحديثة) خلال القرن الحادي والعشرين متجه نحو "الالكترونية " وزيادة استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، فإن الأمر يتطلب من القائمين على عمل نظام المحاسبة المالية ـ وخاصة المحاسبين ـ ضرورة تطوير المهارات في استخدامات تقنيات المعلومات الحديثة والتواصل المستمر في معرفة آخر التطورات التي تحدث في هذا المجال سواء من حيث إمكانيات الاستخدام أو البرمجيات أو وسائل الاتصال، إضافة إلى متابعة التحديث المستمر للمعرفة في المجالات المرتبطة باستخدامات هذه التقنيات وخاصة ما يتعلق بمستجدات التعامل مع الانترنيت والمواقع التي يمكن أن تُفتح فيها نخص بالذكر تلك التي لها علاقة ببيئة الأعمال الحديثة ومجالات التعامل مع المؤسسة الاقتصادية التي يتم العمل فيها[13].

ب-3- إن قدرة المؤسسة الاقتصادية على التطوير واستيعاب المعرفة التقنية أصبحت تشكل أهم أبعاد التنافس في عدة مجالات (وخاصة الصناعية). فمن خلال جهود وحدات البحث والتطوير تتولد معرفة تصب مباشرة في خزين المؤسسة الاقتصادية من المعرفة التقنية، فضلاً عن تأثيرها في القدرة على الاستيعاب لدى الأفراد، فكلما تمكن أولئك من فهم نتائج البحث والتطوير ازدادت قدراتهم على مواجهة المشكلات التقنية في العمل[14].

ج- التعليم المستمر : نظراً للعلاقة الوثيقة بين المحاسبة والمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه (على اعتبار أنها نظاماً مفتوحاً)، فإن أي تغيرات تحدث في المجتمع لابد أن تؤثر على العمل المحاسبي، وبما أن هناك العديد من التغيرات المستمرة التي تحدث بما يتعلق بمجتمع الأعمال، فان الحاجة تبقى مستمرة من قبل المحاسبة لكي تأخذ بنظر الاعتبار كل تلك التغيرات وتحاول الاستفادة منها في سبيل الوفاء بالاحتياجات المتغيرة والمستمرة للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه.

ومن بين التغيرات العديدة التي تحدث في الوقت الحاضر والتي يمكن أن تؤثر على العمل المحاسبي هي زيادة الاتجاه نحو استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في المؤسسات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يحتم على مستخدمي نظام المحاسبة المالية ضرورة البحث عن كيفية الاستفادة منها من خلال إمكانية استخدامها في العمل المحاسبي.

2- الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على التكلفة الكلية

يعتبر تخفيض التكلفة من المداخل الأساسية للميزة التنافسية التي تسمح للمؤسسة بتحقيق أسعار تنافسية، ومن هذا المنطلق ساهم نظام المعلومات المحاسبي المبني على عناصر التكنولوجيا في تخفيض التكاليف الكلية للمؤسسة من خلال تخفيض تكلفة تشغيله وتكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية والذي سمح بدوره للمؤسسة بتقديم أسعار تنافسية من خلال تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة.

2-1- تكاليف ومتطلبات النظام المحاسبي المالي (SCF) :

أ- تكاليف تشغيل نظام المحاسبة المالية : إن تبني نظام المحاسبة المالية يتطلب تكلفة، هذه التكلفة يمكن تقسيمها إلى تكاليف يمكن قياسها وأخرى يصعب قياسها بشكل مادي ملموس. فالتكاليف الممكن قياسها هي مثل تكاليف الأجهزة، الأدوات، المعدات،

البرامج، تكلفة العمالة، التشغيل والتدريب. أما التكاليف التي يصعب قياسها أو غير قابلة للقياس مثل عدم الولاء، عدم الرضا وعدم الكفاءة التشغيلية...الخ.

ويمكن تصنيف تكاليف نظام المحاسبة المالية الجديد التي يمكن قياسها إلى :

أ-1- تصنيف التكاليف وفقاً لعلاقتها بالاقتراح الاستثماري : والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي[15] :

- **تكاليف رأسمالية** : تتمثل خاصة في تكلفة شراء المعدات والبرامج الجديدة، تكلفة تدريب المستخدمين، تكلفة تجهيز الموقع، تكلفة التحويل إلى النظام الجديد.

- **تكاليف إيرادية :** وهي التكاليف المتعلقة بتكلفة تشغيل النظام والمتمثلة في تكلفة صيانة البرامج والمعدات، نفقات تخزين البيانات، تكلفة الاتصال الداخلي، تكلفة المعدات المستأجرة، تكلفة المعدات القابلة للاستهلاك والنفقات الأخرى مثل الورق...الخ، تكلفة أمن النظام...إلخ.

أ-2- تصنيف التكاليف على أساس علاقتها بالوظائف الرئيسية[16] : تنحصر أهم وظائف نظام المحاسبة المالية في تجميع، تشغيل، تحليل، تخرين وإنتاج المعلومات ذات جودة عالية وبناءً على هذه الوظائف يمكن تقسيم تكاليف نظام المعلومات المحاسبي إلى :

- **تكاليف تجميع البيانات وإدخالها إلى الحاسوب** : تتمثل في تكاليف أجور العمال المساهمين في عملية تجميع البيانات، تكاليف أقراص الذاكرة...الخ.

- **تكاليف عملية الحاسوب** : والتي تتمثل في تكاليف المعدات، الحاسوب وأجور ورواتب العاملين على الحاسوب.

- **تكاليف التحليل والبرمجة :** وتتمثل في تكاليف إعداد البرامج وصيانة هذه البرامج.

- **تكاليف إدارية** : وتضم مختلف التكاليف المتعلقة بقسم المعلومات المحاسبية.

أ-3- تصنيف التكاليف على أساس مسلكها : تنقسم مثل هذه التكاليف إلى ما يلي[17] :

- **تكاليف متغيرة** : وتتمثل في التكاليف التي تزداد كلما زادت عملية تشغيل النظام وتنخفض مع انخفاضها ومن أمثلتها نجد تكلفة مهام التشغيل...الخ.

- **تكاليف ثابتة** : هي تكاليف غير متغيرة ترتبط بعمليات ثابتة والممتثلة خاصة في عملية إهتلاك المعدات وأجهزة الحاسوب وتكاليف البرامج بالإضافة إلى التكاليف الإدارية[18].

ب- تكلفة مخرجات نظام المحاسبة المالية :

ب-1- تكلفة المعلومات الأساسية : وهي الكلفة التي لابد أن تتحملها المؤسسة الاقتصادية في سبيل الحصول على كل من الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات اللازمة. ويمكن حصر عناصر هذه الكلفة – بصورة عامة بالآتي[19] : - الرواتب ؛ - أقساط الاهتلاك للموجودات الثابتة ؛ - مصروفات الصيانة للموجودات الثابتة ؛ - الفائدة على رأس المال المستثمر في إدارة المحاسبة ؛ - كلفة تحليل وتصميم النظام.

ب-2-كلفة المعلومات الإضافية : وهي تشمل كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع وتحليل البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة بهدف اتخاذ قرار خاص بشأنها. ويعتمد حدوث هذه التكاليف أو عدم حدوثها على قيمة المعلومات الإضافية الناتجة عنها، حيث أن التوسع في جمع البيانات وتوفير المعلومات له تكاليفه وعائده المالي الذي سوف يعود على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من تلك المعلومات، ويحكم ذلك الموازنة بين اعتبار الكلفة واعتبار العائد، وهو ما يعرف بقيمة المعلومات الإضافية، حيث تتعلق قيمة المعلومات بالأهمية الاقتصادية للمعلومات في اتخاذ القرارات ومدى العائد الذي يجنيه الشخص من جراء استخدام هذه المعلومات. ويتعلق العائد الذي يجنيه الشخص متخذ القرار من جراء استخدام المعلومات المحاسبية" بقيمة المعلومات الإضافية".

ب-3- موازنة قيمة المعلومات المحاسبية مع تكلفة إعدادها وتوزيعها : بهدف تحديد اقتصاديات المعلومات المحاسبية لابد من دراسة كيفية التوصل إلى موازنة قيمة منفعة المعلومات المحاسبية مع تكلفة إعدادها وتوزيعها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنه ليس لقيمة أو منفعة المعلومات خواصًا ملموسة، مما يؤدي إلى صعوبة قياسها خلافًا لتكلفة الإعداد والتوزيع التي يسهل قياسها.

وبصفة عامة يمكن تحديد الحجم الأمثل لتدفقات البيانات والمعلومات المحاسبية من خلال العلاقة بين المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية لإعدادها وتوزيعها، والذي يمكن توضيحه من خلال الشكل (1).

ويلاحظ انه يمكن أن ينتج عن زيادة حجم المعلومات في ضوء التكلفة المرتفعة نسبيًا قيمة حدية سالبة، وعلى هذا الأساس يلاحظ أن النقطة (**ب**) تمثل الحجم الأمثل لتدفق البيانات والمعلومات، وفي ضوء التكلفة المرتفعة نسبيًا، فإن زيادة حجم هذه التدفقات عن النقطة (**ب**) قد ينتج عنه قيمة حدية سالبة.

وعليه فانه يمكن تحديد حجم المعلومات في ضوء الاسترشاد بالمبادئ الآتية :
- إذا ازدادت القيمة الحدية للمعلومات عن تكلفتها الحدية، فيعني ذلك إمكانية زيادة حجم المعلومات.
- إذا ازدادت التكلفة الحدية للمعلومات عن قيمتها الحدية، فيعني ذلك إمكانية خفض (إنقاص) حجم المعلومات.
- إذا تساوت القيمة الحدية للمعلومات مع تكلفتها الحدية، فيعني ذلك التوصل إلى الحجم الأمثل للمعلومات مع تكلفتها الحدية، فيعني ذلك التوصل إلى الحجم الأمثل للمعلومات.

وبدلاً من الاستناد إلى التحليل الحدي للمعلومات، فإنه يمكن الاستناد إلى القيمة الإجمالية والتكلفة الإجمالية للمعلومات، والتي يمكن تمثيلها من خلال الشكل (2) ويتضح أن النقطة (ب) تمثل التكلفة الإجمالية للمعلومات، بينما تمثل النقطة (أ) القيمة الإجمالية للمعلومات، ويمثل (أ . ب) القيمة الصافية للمعلومات (العائد الصافي المترتب على استخدام هذه المعلومات)، أو النقطة (ل) فتمثل الحجم الأمثل للمعلومات.

2-2- اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال وآثارها على تخفيض تكاليف تشغيل نظام المحاسبة المالية وإنتاج المعلومات.

أ-الآثار المتوقعة لاعتماد تكنولوجيا المعلومات في نظام المحاسبة المالية على تخفيض تكلفة : مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب، أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. والمحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبني هذا التطور، وأصبح من النادر الآن استخدام نظام المحاسبة اليدوي في المؤسسات الاقتصادية.

ومن المعروف بأن استخدام الحاسوب في المحاسبة ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظير، بل مكن المؤسسات الاقتصادية من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء، كما مكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون، فلقد كان من الصعب على كثير من المؤسسات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف.

ولقد أصبح الحاسوب العصب الرئيسي لجميع الأنظمة المختلفة، وأصبح علم البرمجيات من العلوم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وبدأ المختصون بوضع برمجيات أنظمة المحاسبة، ولكن من الصعب إيجاد برنامج وحيد يستطيع تلبية جميع حاجات ورغبات جميع المؤسسات الاقتصادية لاختلاف أعمالها.

ولكن الأمر الجدير ذكره، وفي جميع برمجيات الأنظمة المحاسبية وبغض النظر عن طبيعة أعمال مؤسستها، هو حتمية أن تتحقق الدورة المحاسبية بالآلية اليدوية، ويجب أن تجاري تلك الدورة جميع الإجراءات الرقابية التي تكفل استقلالية وحيادية النظام، ويمكن أن تزود البرمجيات بآليات رقابة جديدة تضبط السيطرة على الحاسوب، وعلى سبيل المثال لا الحصر كأن يزود الحاسوب بأرقام سرية لا يعلمها سوى المصرح لهم باستخدامه، وخصوصا مدخلي البيانات، وكذلك بروابط تمنع الشطب أو التعديل بالبيانات، وأمور أخرى كثيرة لم تكن موجودة بالنظام اليدوي، وأوجدت بسبب حوسبة النظام.

ولعل من أهم القدرات الرئيسية لنظام المحاسبة المالية الجديد المبنى على تكنولوجيا المعلومات هو مساعدة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على :

أ-1- كسر حاجز الوقت : حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في توصيل المعلومة لمستخدميها قد وفر كثيرا من الوقت عن كل أشكال توصيل والحصول علي المعلومات، و هذا ما يودي بالضرورة إلى تقليص التكاليف باعتبار أن الوقت عبارة تكلفة بالنسبة للمؤسسة.

أ-2- كسر الحواجز الجغرافية : حيث أصبح العالم كله مجالاً واحداً متسعاً أمام الأعمال المحاسبية حيث تمكن شبكات الاتصال عن بعد من الاتصال بمعظم الأفراد في المكان في العالم مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاتصال وتكاليف الإشهار وغيرها.

أ-3- كسر حواجز التكلفة : حيث عملت شبكات الاتصال على تقليل تكاليف تشغيل وإدارة الأعمال سواء بالاستعانة بشبكات اتصال داخلية تسهل من أداء الأنشطة الإدارية المختلفة وتقلل من تكاليف تشغيلها أو شبكات اتصال عن بعد في مناطق الأعمال المختلفة وبذلك يمكن تخفيض تكاليف (الإنتاج، المخزون، التوزيع، التسويق، تكلفة النفاذ للأسواق، فتح أسواق جديدة).

أ-4- كسر الحواجز الروتينية أو الهيكلية : وذلك بتسهيل الاتصال بالعملاء والموردين وسهولة تداول واتخاذ القرارات بكافة أشكالها فيما بين الفروع المختلفة للمنظمة الواحدة، كذلك عملت على دعم الابتكارات في مجال تداول الخدمات والنفاذ إلي الأسواق.

أ-5- المساهمة في إعادة تصميم العديد من مراحل الأعمال : حيث تساهم تكنولوجيا المعلومات في إعادة تصميم العديد من مراحل وخطوات العمل لخلق تحسينات في التكاليف، الجودة، مستوى أداء الخدمة، مما يؤدي للحصول علي أكبر حصة سوقية ممكنة وخلق ميزة تنافسية قوية.

ب-أفاق ربط تكنولوجيا الاتصالات بنظام المحاسبة المالية وأثره على تخفيض التكلفة : في ظل اقتصاد المعرفة اتجهت العديد من المؤسسات إلى نشر البيانات والمعلومات المالية وغير المالية من خلال مواقعها على الإنترنت. وتحقق المؤسسات الاقتصادية التي تنشر هذه البيانات والمعلومات على شبكة الإنترنت، علاقات أفضل مع أصحاب المصالح المرتبطين بالمؤسسة مثل المستثمرين والمساهمين والموردين والعملاء، كما أنها تخفض من تكاليف الاتصالات المطلوبة للاستفسار عن هذه المعلومات.

ويقصد بالنشر الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال، قيام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات مالية وغير مالية عديدة على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة[20].

ويتمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يجب نشرها من خلال المواقع على الإنترنت في[21] :
- بيانات ومعلومات مالية، مثل التقارير المالية السنوية والربع سنوية، والنسب المالية، ووضع المخزون، وتقرير مدقق الحسابات، وبيانات مقارنة مع المنافسين.
- بيانات ومعلومات وصفية وغير مالية، مثل وصف المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة وعدد العاملين بها وتشكيل مجلس الإدارة ووسائل الاتصال بها.
- أدوات على الموقع تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع المؤسسة صاحبة الموقع كخدمات التجارة الإلكترونية.

وتحقق المؤسسة المستخدمة لهذا الأسلوب الحديث لنقل المعلومات المزايا التالية : - تخفيض تكلفة ووقت نشر المعلومات. - زيادة قدرتها على التعامل مع عملاء غير معروفين من قبل وإمدادهم بالمعلومات. - زيادة حجم ونوعية وسرية البيانات والمعلومات المنشورة إلكترونياً. - تحسين إمكانية الوصول إلى المستثمرين المحتملين سواء داخل الدولة أو خارجها.

وفضلاً عن ذلك يمكن أن تقدم المؤسسة من خلال إستخدام تكنولوجيا النشر الإلكتروني تدفق للصوت والصورة من خلال مواقعها كما هو واضح في خدمة المتجر الافتراضي (**الجزائر خلال 2011 تسعى لتطبيق تقنية الجيل الثالث للاتصالات والذي يضمن الاتصال بالصوت والصورة عبر الأقمار الصناعية**)، كما يمكنها أيضا فتح خطوط مباشرة لتلقي المعلومات والرسائل من خلال البريد الإلكتروني. كما يمكن لهذه المؤسسات إستخدام مجموعة من الأوامر تساعد على تدقيق وتحليل واستخدام المعلومات، ولعل من أهمها :

- تحليلات باستخدام الرسومات والوسائل السمعية والمرئية لانعقاد الجمعيات العمومية وغيرها. - تسجيل عناوين البريد الإلكتروني للمتصلين لإبلاغهم أولاً بأول بمعلومات هامة عن المؤسسة، وإعداد سجل لحصر المترددين على الموقع. - أدوات ربط مع مواقع أخرى على الشبكة توفر للمتصل سرعة الحصول على بيانات ومعلومات أخرى مكملة قد يحتاج إليها من هذه المواقع الأخرى. - تقديم رسائل تحذيرية ترفق مع القوائم المالية. - التعريف بوسائل نقل الملفات والبيانات.

وقد اتضح هناك علاقة إرتباط طردية بين حجم المؤسسة، يمثله القيمة السوقية لأصولها، وبين نشر المعلومات المالية عبر الإنترنت. ولهذه العلاقة ما يبررها منطقياً. فالمؤسسات كبيرة الحجم أقدر مالياً وإدارياً على تكلفة إقامة موقع على شبكة الإنترنت يتضمن من المعلومات الخاصة ما يعود عليها بالمنافع التي تفوق تلك التكلفة. وهذا ما يدعم اتجاه المؤسسات نحو الاندماج والتكتل والتحالف الذي أصبح من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنافسية والتميز[22].

وللمحاسب مهام عديدة في مجال الإنترنت من أهمها دوره في تصميم قاعدة البيانات المحاسبية للمواقع المحاسبية على الإنترنت، ودوره في تصميم المواقع المحاسبية نفسها، ودوره في تحليل التكلفة والعائد من إستخدام الإنترنت.

من ناحية أخرى يمثل التقرير المالي الإلكتروني أحد الممارسات التي يمكن للمؤسسة أن تختارها، وتتفاوت محتوياته إلى حد بعيد من مؤسسة إلى أخرى، كما أن مستوى العرض والإفصاح يرتبط طردياً بحجم المؤسسة بما يعكس اانخفاض تكلفة هذا العرض عند كبر حجم المؤسسة.

ويمكن اعتبار المؤسسة بأنها مطبقة للتقرير المالي الإلكتروني إذا كان لديها موقع واحد على الأقل على شبكة الإنترنت ويتضمن واحداً على الأقل مما يلي[23] :

أ- مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية ؛ ب- تقارير مالية دورية طبقاً لما هو محدد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 ؛ جـ- أداة ربط بقوائمها المالية في أي مكان آخر بشبكة الإنترنت. فعلى سبيل المثال يمكن أن يتحول المستخدم من موقع المؤسسة على الشبكة إلى موقع هيئة سوق المال مثلاً على نفس الشبكة ويحصل على بيانات ومعلومات عن القوائم المالية للمؤسسة من هذا الموقع.

ويتيح إستخدام الإنترنت للمؤسسة، الإفصاح الكامل وفي أوقات متعددة والذي لا يتيحه الإفصاح بالطريقة التقليدية، نظراً لكثرة حجم البيانات المنشورة، وارتفاع تكلفة النشر في حالة النشر الدوري مقارنة بالنشر عن طريق الإنترنت[24].

إلا أن عملية الإفصاح الإلكتروني والتي تشمل النشر الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال تثير عدة قضايا أهمها ما يلي[25] :
- هل يمكن أن يتضمن هذا الإفصاح التنبؤات المستقبلية لنشاطات المؤسسة وإنتاجها والتقارير الدورية والقطاعية والتقارير الملحقة لأثر تغيرات الأسعار وأثر ذلك على المنافسة ؟
- تكلفة الإفصاح الإلكتروني وزيادة أعباء التطبيق وهل تتحمل المؤسسة وحدها هذه التكلفة ؟ ، وهل يتطور تصميم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة في هذا الاتجاه ؟
- هل تتطور معايير المحاسبة بشأن العرض والإفصاح العام لتشمل تحديداً لهذا الأسلوب المعاصر ؟، وهل يحل هذا الإفصاح محل الإفصاح التقليدي خصوصاً في الصحف والمطبوعات العادية أو يكون مكملاً له ؟
- مسئولية مدقق الحسابات عن مواد الإفصاح الإلكتروني بخلاف القوائم المالية التي راجعها المدقق.
- يفتح هذا الإفصاح للمستخدمين الباب نحو إجراء التعاملات مع البنوك والبورصة من خلال شبكة الإنترنت، وهذا يتطلب اتخاذ ضوابط ضرورية تتعلق بالسرية والأمن.
- يندرج هذا الإفصاح المعاصر تحت منهج التوسع في الإفصاح ويثير ذلك ما يطلق عليه قضية القدرة على الاستيعاب أو زيادة عبء المعلومات خصوصاً للمستثمرين غير المتخصصين.

3- الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على جودة المعلومات المحاسبية

إن تحديد أهداف نظام المحاسبة المالية وبنائه على أساس معايير دولية وعناصر التكنولوجيا، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق نظم معلومات محاسبية حديثة "[26].

ولقد توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تبنى عليها نظم المعلومات المحاسبية الحديثة لتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB أهم هذه الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية هي : ملاءمة المعلومات ؛ الوثوق بالمعلومات والشفافية.

كما أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملاءمة والموثوقية) بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات).

3-1- الملاءمة : تعتبر من أهم الخصائص الواجب أن توفرها الأنظمة المحاسبية المبنية على المعايير المحاسبية الدولية في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي.

ولقد اهتمت العديد من الدراسات بالملاءمة وذلك للأهمية التي تتمتع بها وقد عرفتها لجنة المعايير المحاسبية بأنها " المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صنع القرارات.

وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية"[27].

ولقد عرفها **"دهمش"** أنها " قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار "[28].

ويرى **"اسكندر"** أن الملاءمة هي "مدى كفاءة هذه التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب , ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر للمستثمر يعتمد على درجة دقة نظام المعلومات المحاسبي في الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة "[29].

وأوضح **"هندركسون" :** " أن الملاءمة يتحقق معناها اللغوي إذا تفهم من يتلقى المعلومات المعنى المقصود من المعلومات والذي يعتبر الهدف الأساسي للمحاسبة، وتقتضي الملاءمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة أو ارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها "[30].

ويرى مجلس معايير المحاسبة بأن المعلومات لكي تكون ملائمة "فعليها أن توجد فرقا لأي قرار عن طريق مساعدة مستخدمي التقارير المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو أنها تؤكد أو تصحح التوقعات "[31].

وعرفها **"النقيب"** : " بأنها المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة "[32].

ويرى **"البدوي" :** " الملاءمة من وجهة النظر الاجتماعية على أنها هي المعلومات التي تعكس صوره واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات فمن ضمنها، الحكومة المحلية أو المركزية هي تلك التي تمكنهم من مساءلة المشروع عن تنفيذ ما تفرضه عليه من مسؤوليات ذات تأثيرات في تحقيق بعض الأهداف القومية [33]".

ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب على نظام المحاسبة المالية أن يوفر الصفات النوعية الفرعية التالية :

أ- التوقيت المناسب : أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوّة من هذه المعلومات.

ونرى من ذلك أن هناك علاقة وطيدة بين الملاءمة والتوقيت المناسب إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسب تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة، و المعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة إليه أيضا.

كما أن خاصية التوقيت المناسب تتفق مع خاصية الأهمية النسبية التي تعتبر المحدد الرئيسي للملاءمة والتي قال عنها **الشيرازي** " أنها الحاكمة لكافة الخصائص النوعية ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية أو نوعية أو على خليط منها معا[34]".

ب- القدرة على التنبؤ : عند التكلم عن التنبؤ فإن الذهن والتفكير يذهب للمستقبل وحالات عدم التأكد أي احتمال لا يصل إلى 100% والقدرة على التنبؤ لا تعني وضع احتمال بنسبة 100% ولكن تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية. وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها والقيام بمعالجتها.

ج- التغذية العكسية (القدرة على إعادة التقييم) : كما ذكرنا سابقا فإن التغذية الراجعة أو العكسية تعتبر من مكونات أي نظام معلوماتي، فهي من مكونات النظام المحاسبي وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المؤسسة. وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب غلى مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي.[35]

أي كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية بسمة الارتدادية كلما ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، أي يؤدي بالنهاية لتحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام وكلما زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

نخلص مما سبق إلى أن خاصية الملاءمة تعتبر من الخواص النوعية الهامة للمعلومات في اتخاذ القرار، كما أن المعلومات المحاسبية تمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أصحاب القرار، لذلك فهي تتحكم بمصير المؤسسة في بعض القرارات لذلك يجب توخي الحذر في قياس هذه المعلومات ويجب إيصالها لمتخذي القرار بكل موضوعية وشفافية.

والمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من : - تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية ؛ - تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة ؛ - تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة و الحالية ؛ - تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

3-2- الموثوقية والشفافية : تتعلق خاصية الموثوقية و الشفافية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية[36].

وهذا ما تنص عليه المادة 10 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية العدد 47. والتي تنص على : " أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.

وممكن أن نقوم بتعريفها بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة، ويتحقق ذلك بتوافر العناصر التالية :

أ- صدق التمثيل والحيادية : ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر- صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما :

- تحيز في عملية القياس – أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

- تحيز القائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزم من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

- وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملاءمة - لتكون المعلومة مفيدة - يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها, وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

ويرى **فرنون كام** "أن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثله".[37]

كما يرى **القشي** "أن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها".[38]

ونرى مما سبق أن الباحثين ركزّوا على عدة نقاط وهي :
** أهمية أن تحتوي المعلومات على هذه الصفة ليصبح من الممكن الاعتماد عليها.
** أن التمثيل الصادق لا يعني درجة تطابق 100% بل درجة تطابق عالية ولا يوجد اختلاف جوهري بين الواقع والمعلومات الصادرة والسبب في ذلك يرجع إلى ما يلي :
- تدخل الحكم الشخصي للشخص الذي يقوم بإصدار المعلومات وهو ما يعرف بتحيز الشخص القائم بالقياس.

- وجود العديد من الطرق المحاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية والتي لا تعطي نتائج موحدة وهذا يطلق عملية تحيز بعملية القياس.

ب- إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات : وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح.

ويرى **باتون ولتلتون** "بأن إحدى المساهمات التي قام بها التدقيق المهني في سنوات تطورت الأولية هو التأكيد الذي أعطي للدليل الموضوعي"[39].

وقال أيضا " أن الدليل القابل للتحقق من صحته والموضوعي قد أصبح عنصرا مهما في المحاسبة وجزءا تابعا ضروريا للتنفيذ الصحيح لوظيفة المحاسبة عند تجهيزها بمعلومات يمكن الاعتماد عليها".

أما مجلس المبادئ المحاسبية فقد ذكر في الرأي رقم 29 بأن التحويلات لموجودات غير مالية و غير قابلة للتبادل يجب أن تندرج بالقيمة العادلة " إذا كانت القيمة العادلة قابلة للقياس موضوعيا"[40].

ج- الحيادية : وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين : مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية ؛ مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

وعرفها **فداغ الفداغ** "تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين "[41].

ونرى من التعريفين السابقين أن بعض الباحثين قد أدخلوا شرط عدم التحير في الموضع الأول والبعض الآخر ادخله في الموضع الثاني لكننا نرى بأنه شرط منفصل يجب توفره لتحقيق الموثوقية.

النتائج والأفاق

1- من ناحية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- اعتماد تكنولوجيا المعلومات الحديثة في نظام المعلومات المحاسبي سوف يؤدي إلى : كسر حاجز الوقت، كسر الحواجز الجغرافية، كسر حواجز التكلفة، كسر الحواجز الروتينية أو الهيكلية، المساهمة في إعادة تصميم العديد من مراحل الأعمال، وهدا يؤدي بدوره إلى تخفيض تكاليف تشغيل النظام الذي ينعكس بشكل إيجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة مما يسمح بتقديم أسعار تنافسية.

- اعتماد تكنولوجيا الاتصالات في نظام المحاسبة المالية سوف يسمح بنشر المعلومات المالية والمحاسبية وتقريب المؤسسة من العملاء والموردين وتقليص المسافات وبالتالي تدنئة تكاليف الاتصال المباشر الذي ينعكس هو أيضا بشكل ايجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة مما يسمح بإكساب المؤسسة ميزة تنافسية من مدخل السعر.

2- من ناحية تأهيل المورد البشري : يتبلور الأمر أولاً و أخيراً، في الموارد البشرية، فهم الذين تعتمد عليهم كفاءة وفعالية تشغيل النظام، وهو الذي يستخدم مخرجاته في إدارة شؤون المؤسسة، لذلك يمثل العنصر البشري لنظام المعلومات المحور الرئيسي الذي عليه يعتمد نجاح أو فشل النظام، وبالتالي النشاط الاقتصادي للمؤسسة، فالحاجة للموارد البشرية شيء لازم لشغل الوظائف المتعددة في كل من إدارات المحاسبة ومراكز أنظمة المعلومات, والتي تتراوح فيما بين المختصين في إدخال البيانات ومعدّي البرامج محللي الموازنات، والمراقبين الماليين ومحاسبي التكاليف، ومحللي النظم، ومديري مراكز أنظمة المعلومات، لذا وجب على المؤسسة استقطاب وتأهيل اليد العامل المؤهلة التي لها القدرة في التحكم في مختلف جوانب نظام المعلومات المحاسبي المبني على عناصر التكنولوجيا والمعرفة، لأن الموارد البشرية غير المؤهلة تحمل المؤسسة تكاليف إضافية تزيد من التكاليف الكلية للمؤسسة ومن أهمها : (تكلفة الوقت وبطأ معالجة البيانات واستخلاص النتائج، تكلفة الأخطاء، تكاليف التأهيل والتكوين).

3-من ناحية جودة المعلومات :

- محاولة ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية[42].

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.

- الإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقيمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية[43].

- ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالية[44].

- يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صور صادقة لها بين المستثمرين.

- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية مما يسهل العمل.

- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنياً مالياً يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.

- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.

الخلاصة : لكي يستطيع نظام المحاسبة المالية من التواصل مع التغيرات العديدة التي تحصل في بيئة الأعمال الحديثة وتساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية التي تعمل فيها، لابد من العمل على التطوير المستمر لنظام المعلومات المحاسبي ومواكبته مع مختلف التغيرات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية ومختلف المتغيرات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى التكنولوجيات الحديثة وكذا استمرارية التأهيل العلمي والعملي للقائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة وعدم البقاء على المعلومات التي حصلوا عليها من خلال دراستهم في السنوات السابقة. و يعني أيضاً أنه يجب الاهتمام بمواصلة عملية التعليم المحاسبي من قبل القائمين على عمل نظام المحاسبة المالية في المؤسسات الاقتصادية المختلفة وذلك من أجل تدنية التكاليف والزيادة من جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجه نظام المعلومات.

ومن أجل تحقق عوامل من التطوير المستمر، التعلم المستمر، تدنية تكاليف التشغيل وزيادة جودة المعلومات يجب :

- التحديث المستمر لنظام المعلومات المحاسبي وفقاً لمتطلبات بيئة الأعمال.
- تبني مختلف التقنيات الحديثة من تكنولوجيات وبرمجيات ومعدات.
- الأخذ بعين الاعتبار تجديد أو تطوير نظام المعلومات المحاسبي و مختلف التحديثات التي أجرتها اللجان الدولية للمحاسبة.
- التحاق القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في الدورات التدريبية (أو وحدات التعليم المستمر) التي تقيمها المؤسسات الجامعية.
- عقد الندوات والمؤتمرات التي تساهم في مناقشة التطورات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية والعلوم الأخرى ذات العلاقة معها.
- تشجيع القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية على إجراء البحوث التطبيقية في ضوء المشاكل التي يواجهونها أثناء عملهم، وتقديم المستلزمات المطلوبة من قبل المؤسسات الاقتصادية التي يعملون فيها أو من قبل الوزارات المتخصصة، أو من قبل نقابة المحاسبين والمدققين.
- تشجيع القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية بإكمال دراساتهم الأولية أو العليا من خلال عمليات الترشح في المعاهد والجامعات (سواء للدراسة الصباحية أو المسائية) وتقديم التسهيلات اللازمة في ذلك.

ملحق الأشكال البيانية

الشكل (1) تكلفة تدفقات البيانات والمعلومات المحاسبية

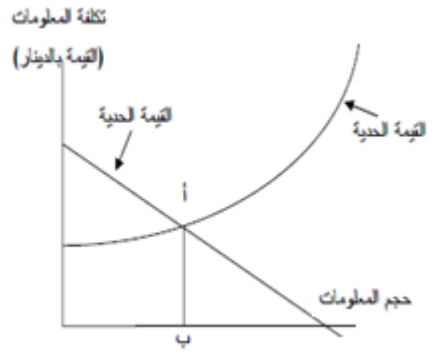

المصدر : قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقة، نظم المعلومات المحاسبية، ص: 78.

الشكل (2) : القيمة الإجمالية والتكلفة الإجمالية للمعلومات المحاسبية

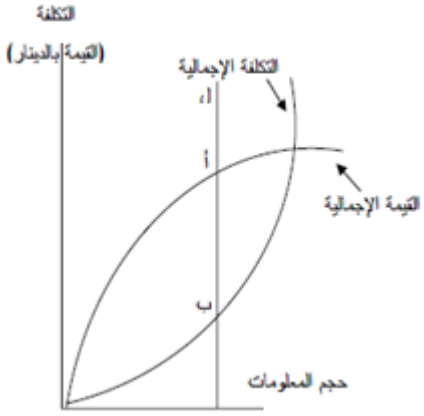

المصدر : قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقة، نظم المعلومات المحاسبية، ص : 79.

الإحالات والمراجع :

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المال، المادة 3.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 6.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 7.

[4]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 8.

[5]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 9.

[6]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 19 25 مارس 2009.

[7]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 42.

[8]- جريدة المساء، رابط الكتروني :

http://www.el-massa.com/ar/content/view/19696/41/

9 شعيب إبراهيم مصطفى، أثر المعرفة التقانية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، دراسة ميدانية ، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1998، ص16.

10- إخلاص هزاع كريم العبدلي، استخدام الوسائل الآلية في نظام المعلومات المحاسبية، وسائل مقترحة في مصرف الرافدين، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2003، ص: 9.

11- شعيب إبراهيم مصطفى، أثر المعرفة التقانية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص:16.

12- عبد الستار محمد العلي العدواني، تطوير نظام المعلومات الإدارية بالتركيز على تطبيقات تقانة المعلومات الحديثة، حالة دراسية في المعهد الفني بالموصل، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1998، ص:56.

13- من اجتهاد الباحث اعتمادا على -زياد هاشم يحيى، قاسم محسن الحبيطي، تأثير التطورات التكنولوجية والبيئية على المحاسبة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص:18.

14- شعيب إبراهيم مصطفى، أثر المعرفة التقانية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص:18.

15- الطاهر الكري، تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات، مجلة الجندول، هولندا، السنة الثالثة، العدد 24، إصدار سبتمبر 2005 . موقع إلكتروني : Consulté le 24/09/2008http://www.ulum.nl/b10.htm

[16]- أحمد رجب عبد العال، و آخرون، الأنظمة والمشكلات المحاسبية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2002-2003، ص، 28- 29.

[17]- قورين حاج قويدر، دور نظام المعلومات المحاسبي في مراقبة التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2007، ص: 22-23.

[18]- قورين حاج قويدر، دور نظام المعلومات المحاسبي في مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[19]- قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقه، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة حدباء للطباعة والنشر – كلية حدباء الجامعة، الموصل العراق، 2003، ص : 19.

[20]- "مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب محمد شريف توفيق التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية"، مؤتمر التجارة الإلكترونية – الآفاق والتحديات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 25 – 27 يوليو 2002، ص. 255.

[21] - Fitzsimons, A., and Shoaf, V., "FASB Studies the Electronic Reporting of Business Information", Commercial Lending Review, fall 2000, pp. 66 – 67.

[22] - Khan, T., "Internet Financial Reporting: Ahead of its time?", Australian CPA, Melbourne, Australia, October 2002, p. 74.

[23]- محمد شريف توفيق، مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص. 258 – 25.

[24]- طلعت عبد العظيم متولي، "تأثيرات الإنترنت على المحاسبة ودور المحاسب في مجال الإنترنت – دراسة تطبيقية لاستطلاع واقع استخدام الإنترنت في البيئة المصرية"، المجلة العلمية – التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 1998، ص. 24.

[25]- محمد شريف توفيق، "توظيف الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) لدعم البحث العلمي: تطبيق على مجالات البحث المحاسبي والإفصاح الإلكتروني"، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، إستراتيجيات تنمية القدرات الذاتية والتنافسية للاقتصاد المصري، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2 – 3 نوفمبر 1998.

[26]- عباس مهدي الشيرازي, نظرية المحاسب, ذات السلاسل, الكويت, 1990 .ص : (194-195).

[27]- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية, ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية, من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, عمان, الأردن 1999, ص45.

[28]- نعيم دهمش, القوائم المالية والمبادئ المحاسبية, الناشر معهد الدراسات المصرفية, عمان, الأردن 1995, ص12.

[29]- اسكندر مصيص, " التقارير المالية والقرارات الاستثمارية ", المحاسب القانوني العربي, العدد الثاني والخمسون كانون ثاني, 1994, ص12.

[30]- الدون هندريكسون, نظرية المحاسبة, الطبعة الرابعة ترجمة كمال أبو زيد, جامعة الإسكندرية, مصر 1990, ص202.

[31] - FASB, Qualitative Characteristics of Accounting Information, Statement of Financial Accounting Concepts No.2, May1980,in Summary of Principal Conclusions. Paragraph 47.

[32]- كمال النقيب, تطور الفكر المحاسبي, الطبعة الأولى, الزرقاء, الأردن, 1999, ص242.

[33]- محمد بدوي, المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع, دار الجامعة الجديدة للنشر,الإسكندرية, مصر, 2000, ص202.

[34]- عباس الشيرازي, مرجع سابق, ص 198-200.

[35]- المعايير المحاسبية الدولية, الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية, مرجع سابق, 1999, ص48.

[36]- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق. صفحة 199.

[37]- فرنون كام, ترجمة رياض العبد الله, نظرية محاسبية,جامعة المستنصرية, العراق, 2000 ,ص712.

[38]- ظاه حازم الخطيب، ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، 2004، ص50.

[39] - William Paton and A. C. Littleton . (An Introduction to Corporate Accounting Standards) ,1940, p.18.

[40] - APB, "Accounting for Nonmonetary Transactions ", APB Opinion No. 29, May 1973, Paragraph 23

[41]- فداغ الفداغ, المحاسبة المتوسطة, الطبعة الثانية, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان, الأردن, 2002, ص54-55.

[42]- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي لموحد (IAS & IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس-2009، ص: 298-299.

[43]- نفس المرج السابق، ص: 298-299.

[44]- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 150.

تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 1996-2007

Evaluating the innovation process in Algeria during 1996-2007

دويس محمد الطيب (*) & بختي ابراهيم(**)
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

ملخص: تعتبر عملية تقييم الإبداع صعبة، نظرا لتداخل الفاعلين وقلة المعطيات الدقيقة التي تقيس مدخلاتها ومخرجاتها، وتبقى براءة الاختراع من بين الأدوات القليلة المتوفرة، والتي تسمح بإعطاء تقييم كمي ونوعي، جغرافي لعملية الإبداع في أي منطقة ؛ لذا سنحاول من خلال هذا المقال واعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع في الجزائر، تحديد هوية المبدعين الجزائريين الذين حصلوا على براءات الاختراع، باستخدام عملية تصنيف لهم، بغية معرفة القطاعات والجهات التي تقوم بعملية الإبداع وتوزعهم الجغرافي وفق توزع النشاط الاقتصادي في البلاد، ومعرفة المجالات التكنولوجية التي تستقطب معظم المبدعين ؛ وقد بينت أهم النتائج المتوصل إليها بأن معظم الإبداعات يقوم بها أفراد تليهم المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة، وهو ما يعطي فكرة واضحة عن نوعية الإبداعات وطرق تمويلها، وهو ما يخالف الوضعية الموجودة في معظم الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاح : الإبداع، براءة الاختراع، المجال التكنولوجي.

Abstract : Evaluating innovation is a difficult process, due to the actors' interference and the lack of accurate data that measure its inputs and outputs. Accordingly, patent remains among the few available tools that enable quantitative and qualitative evaluation of innovation process in any area. Therefore, in this article and depending on the patents' database of in Algeria, we will attempt to determine the Algerian innovators identities who have acquired patents. In addition, we try to classify them in order to find out which sectors and actors do innovation process and their geographic distribution according to the distribution of economic activity in the country, and to know the fields of technology that attract most of the innovators. The results have shown that most of the innovations are carried by the individuals followed by private and public economic institutions. This gives a clear idea about the quality of innovations and its financing in Algeria, which is contrary to the existing situation in most developed countries

Keywords : Innovation, Patent, Field of technology.

تمهيد : بينت النتائج التجريبية حول مستوى المعيشة بأنها "تمثل الأجيال الستة الأخيرة من النمو الاقتصادي المعاصر الاختراق الأكبر في القدرات التقنية للبشرية وفي نوعية الحياة المادية منذ اكتشاف النار وظهور اللغة"[1]، وهذا يُبين أهمية الإبداع لتطور البشرية ورخائها خلال العقود الماضية، ولم ينتبه لها من طرف مسؤولي السياسات الحكومية ومسيري المؤسسات عبر العالم إلا خلال العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي، وأصبحوا يتقبلون ضرورة ترقية الإبداع بصفة عامة لأنهم استوعبوا بأن فوائد الإبداع هي أكثر بكثير من تكلفته، هذا التغير في المفاهيم كان نتاج سببين مهمين، الأول هو أن الاقتصاديات التي دعمت الإبداع (صدفة أم لا) ازدهرت مقارنة بالدول التي ثقافتها وتشريعاتها أو عوامل أخرى (سياسية، تاريخية، ...) مثلت عوائق في وجه الإبداع ؛ الثاني مرتبط بالمؤسسات التي تنفق كثيراً على البحث والتطوير، فقد تبين أنها تتحصل على نتائج مالية جيدة مقارنة بالمؤسسات الأخرى وتتمتع بفعالية مالية أكبر من متوسط الصناعة التي تنتمي إليها، وعليه فإن الأحداث التي لها ارتباط معنوي مع الزيادة غير المنتظرة في البحث والتطوير أو في براءات الاختراع تحث السوق على منح قيمة أكبر للمؤسسة المعنية، وهذا ما يتطابق مع الرأي السائد والقائل بأن المساهمين الأمريكيين يفضلون المؤسسات التي تستثمر على الأمد الطويل في البحث والتطوير.

توفر براءات الاختراع 80% من المعلومات التكنولوجية كما تعبر عن مدى تقدم البلاد وازدهار اقتصادها وتطوره، فقد بينت دراسة لهيئة إستراتيجية الصناعة لكندا[2]وجود علاقة وطيدة بين لوغاريتم الدخل القومي الصافي لكل ساكن (PIB) لدولة ما وعدد براءات الاختراع التي يحوز عليها مواطنوها، وقدرت معامل الارتباط الموحد بقيمة 0.69+ عند مستوى معنوية 0.001%، وقد أكدت عدة دراسات تجريبية أخرى قام بها اقتصاديون آخرون، فرضية ازدهار الاقتصاديات المبنية على الإبداع[3].

(*) : douismt@gmail.com & (*) : bbekhti@luedld.net

يتبين مما سبق أن الإبداع يُحسن الدخل القومي الصافي لكل ساكن، وأن معدل دخل قومي صافٍ لكل فرد مرتفع يُساهم بدوره في زيادة وتيرة الإبداع، لأنه سيزيد في استهلاكه مما يحفز القطاع الصناعي على الإنتاج أكثر والبحث عن تلبية رغباته المتزايدة والمتنوعة.

لا تشترط ظاهرة الإبداع بالضرورة الابتكار، فيمكن أن تعتمد على نقل التكنولوجيا، بحيث تطبق تكنولوجيا موجودة على مجال جديد[4]، وقد عرف .Morin J سنة 1986 الإبداع على أنه "وضع حيز التنفيذ أو استغلال تكنولوجيا موجودة، التي تتم في شروط جديدة وتترجم بنتيجة صناعية"[5]، وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بأنه : "الإبداعات التكنولوجية تغطي المنتجات الجديدة والأساليب الفنية الجديدة، وأيضا التغييرات التكنولوجية المهمة للمنتجات وللأساليب الفنية، ويكتمل الإبداع عندما يتم إدخاله للسوق (إبداع المنتج) أو استعماله في أساليب الإنتاج (إبداع الأساليب)، إذاً الإبداعات التكنولوجية تؤدي إلى تدخل كل أشكال النشاطات العلمية، التكنولوجية التنظيمية، المالية والتجارية"[6]. وهناك تعريف آخر يرتكز على عنصر التكنولوجيا حيث ينص على أن الإبداع هو "تطبيق تبديلات في التكنولوجيا أو توليفة التكنولوجيات التي تؤدي إلى تغيرات في المنتج، في أساليب الإنتاج و/أو التنظيم"[7].

لكن السؤال المطروح، **هو كيف يتسنى لنا قياس الإبداع ؟** ؛ ففي الأعمال التجريبية حول الإبداع يُستعمل عادة ثلاثة أنواع من القياسات الكمية للنشاط الإبداعي، تؤدي في مجموعها إلى نفس النتائج تقريباً، وتتمثل هذه القياسات في :

1- **نفقات البحث والتطوير** : تمثل إجمالي المبالغ المنفقة على البحث والتطوير سواء على مستوى المؤسسات أو الدولة ككل، وتستعمل بشكل واسع كمقياس للاستثمارات في الإبداع لكن هذه المعطيات ليست دوما متوفرة وبالدقة المطلوبة في العديد من الدول.

2- **تعداد الإبداعات** : هي عبارة عن قائمة الإبداعات المتأتية من مختلف المؤسسات وتكون مستخلصة من تحقيق شامل، ويجب أن يمثل أحسن مصادر للمعلومات لأنها تقيس بوضوح الإنتاج ويستطيع القائمون على التحقيق وضع قواعد إعداد مجمل المعطيات ويستهدفون المؤسسات، الصناعات أو الدول ؛ وفي الواقع يُوجه انتقاد لهذا التعداد بسبب طابع العشوائية الذي يميزه، فيجب على القائمين بالتحقيق أن يحددوا ماذا يمثل إبداع وما لا يمثل، وعادة ما يفصلون بين الإبداعات المهمة وغير المهمة، ونشير إلى أن تعداد الإبداعات معلومة غير متوفرة في معظم الدول، وهي أرقام يصعب تحديدها نظرا لتعدد الفاعلين في عملية الإبداع.

3- **تعداد براءات الاختراع** : يمكن قياس الكثافة الإبداعية لدولة ما من خلال عدد طلبات البراءة المودعة من طرف المقيمين بهذه الدولة، وأغلب الإبداعات المنجزة من طرف الأشخاص المقيمين أو المؤسسات هي ثمرة نشاط إبداعي تمت مزاولته ببلد الإقامة، بالرغم من أن هذه الإبداعات لا تقابل دائما اختراعات توصل إليها أشخاص مقيمون، وذلك لاحتمال التوصل إلى اختراع في دولة أجنبية (في إطار مقاولة من الباطن على سبيل المثال) فيتم إيداعه في دولة أخرى من طرف الآمر المقيم بها. لكن كل طلب براءة يتم إيداعه لا يتعلق دائما باختراع حقيقي مستوف لشروط استصدار براءة، مما يجبرنا ربما إلى التفكير في ربط الكثافة الإبداعية بعدد البراءات المسلمة للأشخاص المقيمين ؛ عند مقارنة الكثافة الإبداعية بين الدول باستعمال هذا المؤشر يطرح مشكل بسبب الاختلافات الموجودة بين طرق تسليم البراءات المستعملة عبر العالم، ومنها نظام التسجيل البسيط مقابل نظام الفحص من حيث الموضوع، وبما أن الجزائر والدول التي سنجري مقارنة معها تعتمد على نظام الفحص وبالتالي فليس لهذا المشكل تأثير على النتائج المتوصل إليها.

إن براءة الاختراع هي شهادة تمنحها الدولة بواسطة هيئة عمومية مختصة للمخترع كي يثبت له حق احتكار استغلال اختراعه مالياً، ولمدة زمنية محدودة وفي ظروف معينة، وبذلك فهي تمثل المقابل الذي تقدمه الدولة والمجتمع ككل للمخترع تقديرا لجهوده ويصبح له حق خاص ومطلق قانونا على الاختراع ؛ ويستطيع الاستفادة منه ماليا بنفسه مباشرة أو يتنازل عنه لغيره، وبراءة الاختراع عبارة عن مال منقول معنوي يجوز التصرف فيه، لأنها آلية تمثل حق المخترع، وتمثل المقابل الذي تقدمه الدولة والمجتمع إلى المخترع في حماية اختراعه عن طريق فرض عقوبات رادعة على من يقوم بنقل اختراعه، أو استخدامه بدون موافقة صاحبه.

تعتبر قاعدة المعلومات المتعلقة بعدد طلبات براءات الابتكار وعددها الممنوح مصدر مهم جدا للمعلومات عن الإبداع، ويمكن أن يمثل عدد براءات الاختراع مؤشراً جيداً له باعتباره منتج البحث والتطوير، لذا تبقى براءة الاختراع الأداة الوحيدة المتوفرة في قواعد بيانات المعاهد والدواوين الوطنية للملكية الصناعية.

عرف المشرع الجزائري براءة الاختراع بأنها سند تخول لصاحبها صنع المنتج موضوع البراءة واستعماله وتسويقه أو حيازته لهذه الأغراض، واستعمال طريقة الصنع موضوع الاختراع الحاصلة على البراءة وتسويقها واستخدام المنتج الناجم مباشرة عن تطبيقها وتسويقه وحيازته لهذه الأغراض، مما يؤدي إلى منع أي شخص من استغلال الاختراع، موضوع البراءة صناعيا، دون رخصة من المخترع ؛ وأشترط المشرع كذلك أن تكون كافة هذه الأعمال مؤدية لأغراض صناعية أو تجارية لكي تشملها الحقوق المنجزة عن براءة الاختراع[8].

يمكن لمعلومات براءات الاختراع أن تعطي معلومات مضللة في الجانب الاقتصادي، فأولا الإبداع يخص تطبيق الأفكار والتكنولوجيات الجديدة بهدف تحسين الحياة البشرية وليس فقط إنتاج الأفكار، فعدد كبير من براءات الابتكار لا تعني بالضرورة مستوى عال من الإبداع، وثانيا المؤسسات التي تمتلك تكنولوجية جديدة، وتخشى من منافسيها تقوم بتطبيق ما يسمى بتشويش براءات الاختراع، لذا فإن مقدار التشتت في القيمة الاقتصادية لبراءات الاختراع كبيرا جداً.

سنستعمل في تقييمنا لعملية الإبداع في الجزائر مؤشر براءات الاختراع لتوفر قاعدة معطيات كاملة ولمدة طويلة من الزمن لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية[9] "INAPI : Institut National Algérien de Propriété Industrielle" تسمح لنا بالحصول على كم هائل من المعلومات عن صاحب الاختراع والاختراع في حد ذاته.

الطريقة : تمت دراسة قاعدة معطيات براءات الاختراع لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية[10] عبر مرحلتين، الأولى تم فيها تجميع كل المعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع المنوحة للجزائريين خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية 2007، حيث قمنا باستغلال كامل للمعلومات المتوفرة في شهادة براءة الاختراع الممنوحة من طرف المعهد الوطني للملكية الصناعية لكل فرد أو هيئة تقدمت لذلك، هذه المعطيات تتراوح بين الاسم واللقب أو التسمية التجارية والعنوان بالكامل لمودع طلب براءة الاختراع، وكذا المخترع في حالة أن المودع ليس هو المخترع، عنوان وتفصيل الاختراع، تاريخ الإيداع وتاريخ الحصول عليها، هذه المعطيات تم تجميعها وتحليلها إحصائيا بغية الحصول على المعلومات التالية :

- سنة الحصول على براءات الاختراع، وتكرار كل سنة والاتجاه العام لعملية منح براءات الاختراع؛
- الصيغة القانونية للمخترع أو المودع، وحساب التكرار حسب السنوات وحسب الصيغة القانونية؛
- مكان الإقامة للمخترع، تصنيفهم حسب الولايات وحسب التكرار لكل ولاية؛
- تحديد نوع الإبداع، هل هو إبداع منتج أو إبداع أسلوب.

تخص المرحلة الثانية تصنيف براءات الاختراع حسب رموز التصنيف الدولي لبراءات الاختراع نسخة سنة 2010.01 (CIB : Codification International des Brevets) المعد من طرف المنظمة الدولية للملكية الفكرية (OMPI) مستعملين في ذلك موقع هذه المنظمة[11]؛ التصنيف الدولي لبراءات الاختراع أُعد لأول مرة من طرف المجلس الأوروبي سنة 1954 وصادق عليه الاتحاد الخاص المنظم بمقتضى اتفاق ستراسبورغ في إطار الاتحاد من أجل حماية الملكية الصناعية المنظم باتفاقية باريس، ويبلغ عدد الدول المعتمدة لهذا التصنيف أكثر من 100 دولة. تتضمن الطبعة الثامنة من التصنيف الدولي للبراءات ثمانية أقسام موزعة على 120 صنفا أساسيا، 628 صنفا فرعيا و 000 70 مجموعة.

استخدمنا في عملية التصنيف المستوى الثالث، الذي يضم أسماء القسم والصنف الأساسي والصنف الفرعي، والذي نعتقد أنه يكفي، نظرا لقلة عدد براءات الاختراع. عملية التصنيف تتم عبر مرحلتين، في الأولى نقوم بتحديد القسم والصنف الأساسي والفرعي الذي تنتمي إليه كل براءة اختراع (مثلاً الرمز A47J : معدات المطبخ، مطاحن قهوة، مطاحن التوابل، جهاز لصنع المشروبات، ينتمي إلى القسم A : الضروريات المعتادة للحياة، الصنف الرئيسي 47 والصنف الفرعي J)، وفي الخطوة الثانية يتم فيها تحديد المجال التكنولوجي الذي تنتمي إليه كل براءة اختراع وحساب تكرار حسب السنوات وكذا التكرار حسب المجالات والسنوات.

النتائج : الدراسة التحليلية للمعطيات التي وفرتها شهادات براءات الاختراع التي تَمَّ منحها للجزائريين أظهرت نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى ثمانية عناصر نوردها بالترتيب التالي :

1- **حصيلة الجزائريين في مجال براءات الاختراع :** تُبَين الإحصائيات المتوفرة على مستوى المعهد الجزائري للملكية الصناعية بخصوص حماية براءات الاختراع أن مجموع الطلبات المودعة على مستوى مصالحه وصل إلى 4432 خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2007، أودع منها المقيمون 577 فقط وهو ما يمثل 13.02% ؛ وتساوي 7.15% في ماليزيا بالنسبة لنفس الفترة، لكن هذه الملاحظة تفقد قيمتها عندما نعرف أن عدد طلبات براءات الاختراع التي قدمها الماليزيون تساوي 3817 أي

أكثر 6.61 مرة من معدل إيداع الجزائريين. أي أن هذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة بتلك المسجلة في كل من مصر 34.82%، 86.84% في أسبانيا و80.95% في فرنسا؛ أما بخصوص براءات الاختراع الممنوحة فقد وصل عدد 2699 وهو ما يمثل معدل منح يساوي 60.90%.

بلغ تعداد براءات الاختراع الممنوحة في الجزائر منذ سنة 1996 إلى غاية 2007 حوالي 2422، وقد تم احتسابها انطلاقا من سنة 1996 لكون الجزائر قبل هذا التاريخ كانت تمنح شهادة براءة الاختراع عند إيداع ملف الطلب فقط، ويبين الجدول (1) حصول الجزائريين على 277 براءة اختراع أي ما يمثل 10.26% من مجمل البراءات الممنوحة، وهي أقل من تلك المسجلة في مجموعة من الدول النامية مثلا 15.70% في مصر و21.85% في اليونان، أما في الدول المتقدمة فإن النسبة مغايرة تماما حيث يحوز المقيمون على أعلى نسبة منح، حيث يمثلون في فرنسا 79% و78.85% في أسبانيا.

يعرف معدل منح براءات الاختراع للجزائريين تزايداً مقبولاً، بحيث كان معدل الإيداع السنوي للفترة 1996-2000 يساوي ستة 6 براءات اختراع، ثم ارتفع إلى 32 براءة اختراع للفترة 2001-2005، ليقفز إلى 51 براءة اختراع للفترة 2006-2007.

2- **الطبيعة القانونية للمبدعين الجزائريين :** مَكَّنَ استغلال قاعدة المعطيات لبراءات الاختراع للمعهد الجزائرية للملكية الصناعية من الحصول على معلومات هامة ومعبرة تتعلق بمجال الإبداع، المبدعون والهيئات العمومية والخاصة الممارسة هم أفراد قاموا بحماية ابتكاراتهم، % لعملية الإبداع في الجزائر، التدقيق في القائمة الاسمية للمبدعين تكشف أن تقريباً 76.90 ، إلا أنها لا تمثل في بقية%وهي نسبة كبيرة جداً، وهي ملاحظة تشترك فيها الدول النامية، فمثلاً في المغرب النسبة تساوي 74.7 وهي التي كان من المفروض أن % في فرنسا[12]، في حين لم تمثل المؤسسات الاقتصادية إلا 15 19.2%الدول المتقدمة سوى ؛ أما النسبة الباقية فكانت من نصيب %تكون أكبر المبدعين من حيث التعداد الإجمالي فنجد النسبة في فرنسا تمثل 72.77 ، وهي كذلك نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانيات البشرية التي تتوفر عليها في مجال %الجامعات ومراكز البحث بمقدار حوالي 8 البحث بغض النظر عن كون وظيفتها الأساسية هي البحث العلمي والإبداع، ويوضح ال

3-

4- جدول (2) توزيع براءات الاختراع حسب الصبغة القانونية للمودع وحسب السنوات، حيث تتبين المساهمة الكبيرة للأفراد في عملية الإبداع في الجزائر، وهو ما يعني عدم قيام المؤسسات وهيئات البحث بهذه الوظيفة والتي هي من اختصاصها أصلاً.

5- **تركيبة فرق البحث للمبدعين الجزائريين :** تشير المعلومات المتعلقة بتركيبة فرق الباحثين المشاركين في إبداع واحد والواردة عناوينهم في براءة الاختراع، أن 68.59% من المبدعين قاموا بعملية الإبداع بمفردهم، وهي نسبة كبيرة مقارنة بدولٍ أخرى، أما نسبة 10.47% فتمثل الإبداعات التي شارك فيها من باحثين (2) إلى ستة باحثين، وفي الحالات التي لم يشر إلى عدد الباحثين فنعتبر أن الإبداع قد تم بجهد فريق كامل وهي حالة المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث وحصتهم لا تمثل سوى 20.94%.

6- **التوزيع الجغرافي للمبدعين الجزائريين :** أظهر التوزيع الجغرافي للمبدعين حسب العناوين الشخصية أن 73% منهم يقيمون في 8 ولايات فقط منها واحدة جنوبية، من بينهم 40.70% يقيمون بالجزائر العاصمة لوحدها، في حين الولايات التي ورد ذكرها في عنوان مبدع مرة واحدة أو أكثر لا تمثل سوى 27% من مجمل العناوين المذكورة في براءات الاختراع الممنوحة، في المقابل توجد هناك 15 ولاية لم ترد أصلا في أي من العناوين.

7- **أهم المبدعين الجزائريين :** بخصوص ترتيب الأفراد والهيئات التي بحوزتها أكبر عدد من براءات الاختراع فنجد في مقدمتها مجمع صيدال، الذي يمتلك 14 براءة اختراع وهو ما يمثل 05.05% من العدد الإجمالي تليه كل من مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة ومؤسسة EPESPA REEFRACTAL بمقدار تسع 9 براءات اختراع لكل منهما كما هو مبين في الجدول (3)، ويجب الإشارة إلى وجود مجموعة من الأفراد حصل كل منهما عل خمس أو ست براءات اختراع لوحده وهي أرقام لم تتحصل عليها مؤسسات وجامعات، أما الأفراد و الهيئات الذين تحصلوا على براءة واحدة فقد بلغ عددهم 184 وهم بذلك يمثلون الغالبية العظمى بحوالي 66.43% من العدد الإجمالي.

8- **تصنيف براءات اختراع الجزائريين وفقا لرموز التصنيف الدولي :** عملية تصنيف براءات الاختراع تعني أرفاق كل براءة اختراع برمز ذي أربع خانات من الشكل X99Y، حيث يدل الحرف الأول X على القسم، أما الرقم الأول والثاني فيدلان على الصنف الأساسي والحرف الثاني يدل على الصنف الفرعي، وهذا وفقا للتصنيف الدولي المعتمد من طرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأظهرت النتائج المتوصل إليها أن الأصناف الفرعية المستعملة تساوي 141 من أصل 628 الموجودة في التصنيف، وكان أكثرها استعمال هو A61K بتكرار قدره 17 مرة، ويخص كل ما له علاقة بالتحضيرات للاستخدامات الطبية، طب الأسنان أو المراحيض، ومرد ذلك هو حصول مجمع صيدال على 14 براءة تتعلق بتصنيع الأدوية، يليه الرمز C04B

ويتعلق بكل من مواد الجير، أكسيد المغنيسيوم والاسمنت، تراكيبها مثل الخرسانة ومواد البناء المشابهة، الحجر الاصطناعي، السيراميك والحراريات، معالجة الحجر الطبيعي وتكراره 10 براءات تسع 9 منها تخص مؤسسة EPE SPAREEFRACTAL بعنابة ؛ الرمز الثالث هو F04B ويتعلق بآلات السوائل ذات التحريك الإيجابي والمضخات وتكراره 10 براءات ثمانية 8 منها تعود لنفس المخترع في مؤسسة FA PO BE NAS. وأخيراً E04B ويتعلق بالهيكل العام للمباني، الجدران على سبيل المثال أقسام، السقوف، طوابق، السقوف وعزل أو حماية أخرى من المباني بما يساوي تسع 9 براءات. بقية الرموز تكرارها ضعيف حيث نجد 28 رمزا تم استعماله مرتين فقط و68 رمزا تم استعماله مرة واحدة كما هو موضح في الجدول (4).

أهم ما يمكن استنتاجه من تصنيف البراءات حسب الرموز هو التشتت الكبير لعملية الإبداع وأن كان هناك تركيز فسببه يعود دائما لمبدع واحد ينشط في نشاط معين مثال ذلك حالة مجمع صيدال، ومرد ذلك هو هوية المبدعين حيث يمثل الأفراد الفئة المهيمنة في مجال الإبداع في الجزائر مما يجعل مجال اهتماماتهم الإبداعية متنوعة بسبب تكوينهم العلمي و مجال نشاطهم.

9- **تصنيف براءات اختراع الجزائريين وفقا لأقسام التصنيف الدولي :** تجميع الرموز المنتمية لنفس القسم، يسمح لنا بتصنيف براءات الاختراع حسب الأقسام الموجودة في التصنيف الدولي (CIB)، وأظهرت النتائج التالية :

A: الضروريات المعتادة للحياة	66	**E**: الإنشاءات الثابتة	36
B: التقنيات الصناعية المتنوعة – النقل	84	**F**: الميكانيك – الإنارة – التدفئة – التسلح - التفجير	41
C: الكيمياء – علم المعادن	27	**G**: الفيزياء	34
D: النسيج – الورق	01	**H**: الكهرباء	24

تتوزع براءات الاختراع بشكل تقريبا متساوية بين الأقسام باستثناء القسم D حيث لم يضم سوى براءة اختراع واحدة ويتعلق بقطاع النسيج والورق، ما يفسر بعدم اهتمام الناشطين في البحث والتطوير بهاذين القطاعين بالبحث والإبداع، فيما تركزت النسبة الكبيرة من الإبداعات في القسم A بتعداد 65 براءة.

10- **تصنيف براءات اختراع الجزائريين وفقا للمجالات التكنولوجية :** تصنيف براءات الاختراع التي حصل عليها الجزائريون وفقا للمجال التكنولوجي الذي تنتمي إليه، نجد مجال الميكانيكا أستحوذ على 74 براءة وهو ما يمثل 26,71% من العدد الإجمالي، يليه مجال الكيمياء بتعداد 68 براءة ونسبة مئوية 24,55%، أما المجال التكنولوجي الثالث الأهم فهو الأجهزة بما يساوي 43 براءة وضم مجال الكهروتقنية 29 براءة اختراع.

للتدقيق أكثر في طبيعة التكنولوجيا التي تنتمي إليها براءات الاختراع، قمنا بتصنيف براءات الاختراع حسب المجالات التكنولوجية الجزئية، فظهر أن مجال الهندسة المدنية أستحوذ على 35 براءة، وهو المجال الذي يشمل كل ما يتعلق بالبناء من مواد وعتاد وتقنيات موجهة للأشغال العمومية، يليه المجال التكنولوجي الجزئي أجهزة التحكم بما يساوي 20 براءة وبقية أهم المجالات الجزئية موزعة كالتالي :

الهندسة المدنية	35	التكنولوجيا الطبية	14
أجهزة التحكم	20	النقل	13
المحركات، المضخات، التوربينات	19	المواد والمعادن	12
المنتجات الصيدلانية	17	عناصر ميكانيكية	11
السلع الاستهلاكية الأخرى	15	بقية المجالات التكنولوجية وعددها 29	107
الآلات والأجهزة الكهربائية، الطاقة الكهربائية	14	**المجموع :**	**277**

ما يلاحظ أن هناك 11 مجالا الأولى منها تستحوذ على 170 براءة، معظمها أي 70% تحصل عليها أفراد، ولتحديد مستوى التخصص في مجال معين لدى المبدعين الجزائريين حسب الوضعية القانونية، قمنا بحساب مؤشر التخصص النسبي[13] (RSI : Indice de spécialisation relative)، فإذا كانت قيمته أكثر من واحد تشير إلى التخصص في هذا المجال، وبالعكس إذا كانت أقل من واحد فليس هناك تخصص ؛ يحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية :

$$RSI = \log\left(\frac{F_{c,t} \Big/ \sum_{c} F_{c,t}}{\sum_{t} F_{c,t} \Big/ \sum_{c,t} F_{c,t}}\right)$$

حيث :

$F_{c,t}$: عدد براءات الاختراع الممنوحة للهيئة c في مجال تكنولوجي الجزئي t

$\sum_c F_{c,t}$: العدد الإجمالي لبراءات الاختراع الممنوحة للهيئة c

$\sum_t F_{c,t}$: العدد الإجمالي لبراءات الاختراع الممنوحة في المجال التكنولوجي الجزئي t

$\sum_{c,t} F_{c,t}$: العدد الإجمالي لبراءات الاختراع الممنوحة للجزائريين

تفحص النتائج الواردة في الجدول (5)، وباستبعاد الحالات التي توجد فيها براءة واحدة في مجال معين تؤدي إلى مؤشر التخصص قيمته أكثر من واحد، فإن حساب قيمة هذا المؤشر لكل المجالات التكنولوجية بَيَّنَ بوضوح عدم وجود تخصص بالنسبة للمبدعين الجزائريين، مما يعني غياب سياسة واضحة المعالم في ميدان الإبداع لدى المؤسسة الصناعية الجزائرية، مراكز البحث أو الجامعات، بالرغم من تركز بعض الصناعات في الجزائر، مثل الصناعات البترولية و صناعة الصلب.

التوصيات:

سمح الاستغلال شبه الكامل للمعطيات الواردة في وثيقة براءة الاختراع، الممنوحة للأفراد أو الهيئات الراغبين في حماية إبداعاتهم، بالحصول على نتائج مهمة على المستوى الكمي والنوعي، مكنتنا من تفسير وتحليل وضعية عملية الإبداع في الجزائر، نوجزها في النقاط التالية :

- يبرز النقص في مساهمة الفاعلين العموميين والخواص، ذوي الصلة بأنشطة البحث والتطوير، في نشاط "البراءة" حيث 23.10% فقط من العدد الإجمالي لبراءات الاختراع الممنوحة في الجزائر تعود لأشخاص معنويين ذوي أصول جزائرية؛

- مَثل الأفراد النسبة الباقية 76.90% وهي الأكبر، بالرغم من مشكل التمويل المالي الذي يواجهونه، وكذا صعوبة تصنيع إبداعاتهم، مما يعني أن الجزء الكبير من إبداعات الجزائريين لا تجد طريقها إلى الصناعة؛

- تشتت كبير لعملية الإبداع في الجزائر، فلا يوجد تخصص محدد لأي هيئة في مجال تكنولوجي معين، معنى ذلك عدم تركز لعملية الإبداع في أي من المجالات التكنولوجية؛

- غياب تام لقطاعات صناعية بأكملها تتميز بها الجزائر مثل الطاقة، الصلب، الميكانيكا والإلكترونيك عن عملية الإبداع ومعنى ذلك عدم فاعلية نشاط البحث والتطوير في هذه القطاعات؛

- مردود مقبول لمجموعة مراكز بحث ونخص بالذكر مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة ووحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم، وهناك مراكز أخرى لم يرد ذكرها بسبب تدني عدد البراءات التي حصلت عليها وهذا لا يقلل من قيمة نشاطها البحثي.

نقترح مجموعة من التوصيات كحوصلة لعملية تقييم الإبداع في الجزائر، والنتائج المتوصل إليها، التي نرى أنها مفيدة للنهوض بعملية الإبداع في بلادنا :

- تشجيع المؤسسات وهيئات البحث على تنشيط البحث والتطوير بشتى الوسائل، لأنه إذا بقي الأفراد هم الحائزون على أكبر حصة من براءات الاختراع، فسوف يفسر بعجز هذه الهيئات بالقيام بعملية الإبداع؛

- نشر ثقافة حماية الاختراعات عبر هيئات البحث والجامعات، وبالمقابل العمل على نشر وإيصال المعطيات التقنية التي بحوزة المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية إلى القطاع الصناعي؛

- تطوير وزيادة الاهتمام بموقع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، وجعله أكثر تفاعلية لكونه أداة الربط المهمة بين نشاط البحث والقطاعي الصناعي.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : تعداد طلبات براءات الاختراع للفترة 1996- 2007 .

السنوات	طلبات براءات الاختراع				براءات الاختراع الممنوحة				%الجزائريين
	الأجانب	الجزائريين	المجموع	%	الأجانب	الجزائريين	المجموع	%	مودعة/ممنوحة
1996	150	50	200	25.00%	88	3	91	3.30%	6.00%
1997	207	34	241	14.11%	114	7	121	5.79%	20.59%
1998	267	42	309	13.59%	176	8	184	4.35%	19.05%
1999	248	36	284	12.68%	139	4	143	2.80%	11.11%
2000	127	32	159	20.13%	70	8	78	10.26%	25.00%
2001	94	51	145	35.17%	44	25	69	36.23%	49.02%
2002	291	43	334	12.87%	97	22	119	18.49%	51.16%
2003	296	30	326	9.20%	234	16	250	6.40%	53.33%
2004	334	58	392	14.80%	253	37	290	12.76%	63.79%
2005	465	59	524	11.26%	505	45	550	8.18%	76.27%
2006	611	58	669	8.67%	555	35	590	5.93%	60.34%
2007	765	84	849	9.89%	147	67	214	31.31%	79.76%
المجموع	**3855**	**577**	**4432**	**13.02%**	**2422**	**277**	**2699**	**10.26%**	48.01%

المصدر : للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

جدول (2) : توزيع براءات الاختراع للجزائريين حسب الوضعية القانونية وحسب السنوات.

السنوات	مؤسسات		جامعات	مراكز بحث	أفراد	المجموع
	خاصة	عمومية				
1996	0	0	0	0	3	**3**
1997	3	0	0	0	4	**7**
1998	3	1	0	0	4	**8**
1999	1	0	0	0	3	**4**
2000	0	0	0	0	8	**8**
2001	1	0	0	1	23	**25**
2002	1	0	2	1	18	**22**

السنوات	مؤسسات		جامعات	مراكز بحث	أفراد	المجموع
	خاصة	عمومية				
2003	1	0	0	0	15	**16**
2004	1	6	0	1	29	**37**
2005	4	5	1	5	30	**45**
2006	0	1	0	5	29	**35**
2007	0	14	2	4	47	**67**
المجموع	***15***	***27***	***5***	***17***	***213***	***277***
%	**5.42**	**9.75**	**1.81**	**6.14**	**76.90**	

المصدر : مُعد اعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

الجدول (3) : ترتيب أهم المبدعين.

التعيين	الوضعية	العدد	%
مجمع **صيدال**	مؤسسة عمومية	14	5.05
EPE SPA REEFRACTAL	مؤسسة عمومية	9	3.25
مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة	مركز بحث	9	3.25
FA PO BE NAS (inventeur :nemli ali)	مؤسسة عمومية	7	2.53
حيحي بشير	فرد	5	1.81
نمديل علي	فرد	6	2.17
(UDTS)وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم	مركز بحث	5	1.81

أولاد الحاج يوسف عبد الحميد	فرد	5	1.81
أيلول مليك	فرد	4	1.44
هوام نور الدين	فرد	3	1.08
سوقي بوسعد	فرد	3	1.08
سحوان عبد الرحمن	فرد	3	1.08
عدد المبدعين المذكورين مرتين	11	2	7.94
عدد المبدعين المذكورين مرة واحد	182	1	65.70
	المجموع	**277**	

المصدر : مُعد اعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

الجدول (4) : توزيع براءات الاختراع حسب الأصناف الفرعية التصنيف الدولي براءات الاختراع CIB

الصنف الفرعي	العدد	الصنف الفرعي	العدد
A61K	17	B01D	4
C04B	10	B43L	4
F04B	10	B60R	4
E04B	9	C02F	4
A01N	5	G07F	4
E04C	5	H04M	4
G08B	5	الأصناف الفرعية التي تكرارها 3	12
A61B	4	الأصناف الفرعية التي تكرارها 2	30
A63B	4	الأصناف الفرعية التي تكرارها 1	88
		المجموع	**277**

المصدر : مُعد اعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

جدول (5) : عدد براءات الاختراع ومؤشر التخصص النسبي حسب القطاعات التكنولوجية.

المجموع	مراكز البحث		مؤسسات خاصة		مؤسسات عمومية		الأفراد		الجامعات		المجالات التكنولوجية
	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	
29	**0.53**	**6**		**0**		**0**	**0.01**	**23**		**0**	**1. الكهروتقنية**
14	0.37	2					0.05	12			الآلات والأجهزة الكهربائية، الطاقة الكهربائية
											التقنيات السمعية البصرية
5	0.51	1					0.02	4			الاتصالات
1							0.11	1			الاتصالات الرقمية
1	1.21	1									تقنيات الاتصالات الأساسية
4	0.61	1					-0.01	3			الإعلام الآلي
1							0.11	1			طرق معالجة البيانات لغايات التسيير
3	0.73	1					-0.06	2			شبه الموصلات
43	**0.48**	**8**		**0**	**-0.62**	**1**	**0.00**	**33**	**0.11**	**1**	**2 : الأجهزة**
1							0.11	1			بصري
8	0.79	3					-0.09	5			تقنيات القياس
											تحليل العتاد البيولوجي
20	0.21	2					0.04	17	0.44	1	Dispositifs de commande
14	0.54	3			-0.14	1	-0.03	10			التكنولوجيا الطبية
68	**-0.32**	**2**	**-0.57**	**1**	**0.52**	**22**	**-0.12**	**40**	**0.39**	**3**	**3 : الكيمياء**
3							-0.06	2	1.27	1	الكيمياء العضوية الدقيقة
1							0.11	1			التكنولوجيا الحيوية
17					0.86	12	-0.42	5			المنتجات الصيدلانية
3							0.11	3			Chimie macromoléculaire, polymères
3							-0.06	2	1.27	1	كيمياء الغذاء
9							0.11	9			الكيماويات الأساسية
12	0.13	1			0.89	9	-0.66	2			المواد والمعادن

جدول (5) : عدد براءات الاختراع ومؤشر التخصص النسبي حسب القطاعات التكنولوجية.

المجموع	مراكز البحث		مؤسسات خاصة		مؤسسات عمومية		الأفراد		الجامعات		المجالات التكنولوجية
	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	
2							0.11	2			تقنيات سطح، طلاء
											التكنولوجيا المجهرية، وتكنولوجيا النانو
8	0.31	1			0.11	1	-0.09	5	0.84	1	الهندسة الكيمائية
10			0.27	1			0.07	9			التكنولوجيا البيئية
74	**-0.66**	**1**	**0.44**	**11**		**0**	**0.03**	**61**	**-0.13**	**1**	**4 : الميكانيك**
5							0.11	5			الرفع
9	0.26	1	0.31	1			-0.06	6	0.79	1	الآلات، الأدوات
19			0.46	3			0.04	16			المحركات، المضخات، التوربينات
2			0.97	1			-0.19	1			آلات صنع الورق والنسيج
8			0.36	1			0.06	7			آلات خاصة أخرى
7			0.72	2			-0.03	5			العمليات والأجهزة الحرارية
11			0.53	2			0.03	9			عناصر ميكانيكية
13			0.15	1			0.08	12			النقل
63		**0**	**-0.06**	**3**	**-0.19**	**4**	**0.06**	**56**		**0**	**5 : مجالات اخرى**
9							0.11	9			الأثاث والألعاب
15					-0.16	1	0.08	14			السلع الاستهلاكية الأخرى
35			0.02	2	-0.06	3	0.05	30			الهندسة المدنية
											تعريف التكنولوجية الطاقوية
2							0.11	2			الطاقة الشمسية (بما في ذلك الطاقة الكهروضوئية والطاقة الحرارية)
2			0.97	1			-0.19	1			تكنولوجيا خلايا الوقود
											تكنولوجيا طاقة الرياح
277		**17**		**15**		**27**		**213**		**5**	**المجموع**

المصدر : مُعد اعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

الإحالات والمراجع :

[1] Randall Monck et Young Bernard (De long J. Bradford), "Les déterminants économiques de l'innovation", Industrie Canada, Document hors série no 25, Janvier 2001, P6.

[2] Idem, P6.

[3] تعود هذه الدراسات التجريبية لكل من Jacobs سنة 1984 وMurphy et coll سنة 1991 وكذلك Porter سنة 1990 وأيضا Romer سنة 1994 و Rosenberg et Birdzell سنة 1986.

[4] Bouquet Valerie (Pich89), "Système de veille stratégique au service de la recherche et de l'innovation de l'entreprise : principes – outils - applications", thèse de doctorat (non publié), université de droit et d'économie et de sciences d'Aix-marseille III, 1995, P57.

[5] Bouquet Valerie (Pich89), Op. Cit. P56.

[6] OCDE, "Définitions et convention de base pour la mesure de la recherche et du développement expérimental (R-D)", Paris, 1994.

[7] Corbel Pascal, "Innovation et propriété industriel", cours de LPI2, université de Versailles Saint-Quentin en Yvelines, 2003, P2.

[8] المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93/17المؤرخ في 7 ديسمبر 1993 والمتعلق بحماية الاختراع، الجريدة الرسمية رقم 81، السنة 1993.

[9] تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/68 المؤرخ في 21 فبراير 1998 الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية رقم 11 سنة 1998.

[10] BOPI; "Bulletin officiel de la propriété industrielle BOPI", Institut National Algérien de Propriété, n°270 -304.

[11] Categorization assistant in the international patent classification (version 2009.O1), http://www3.wipo.int/ipccat/faces/page/classification.jsp 28.12.2009

[12] Laura Abitbol et HahmedMouzaoui, "Les PME déposantes de brevets en France : caractéristiques et évolutions récentes";13/06/2010, http://www.oseo.fr/content/download/.../Ã©tude_brevet_28janv09%5B1%5D.pdf

[13] OMPI,"rapport mondial sur les brevets étude statistique", 2008, P56, 13/06/2010 http://www.wipo.int/freepublications/fr/patents/434/wipo_pub_l434_03.pdf

تنافسية مؤسسات التعليم العالي : إطار مقترح

عثمان بن عبد الله الصالح*
جامعة المجمعة، السعودية

ملخص : يمثل التعليم العالي اليوم أهمية كبرى ومحورية في اقتصاديات الدول، تبدأ هذه الأهمية في التأثير على فلسفة مؤسسات التعليم العالي ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية، والدور الذي تمارسه في الاقتصاد الوطني وفي تنافسية هذا الاقتصاد على المستوى الدولي. تبحث هذه الدراسة تنافسية مؤسسات التعليم العالي وتقترح إطار عمل يمكن أن يوجه هذه المؤسسات للدور الجديد الذي يتحتم عليها ممارسته. كما تفحص واقع ومؤشرات الجامعات الحكومية السعودية في ضوء الإطار المقترح.

الكلمات المفتاح : مؤسسات التعليم العالي, التنافسية، تنافسية مؤسسات التعليم العالي، الجامعات الحكومية السعودية.

تمهيد : أصبح التغيير سمة العصر الحديث، وصار يطال كل مكونات المجتمعات البشرية، وتعتبر المنظمات أحد المكونات الرئيسة للمجتمع الإنساني، وقدرة المنظمات على النجاح تتحدد بقدرتها على التعامل مع تلك المتغيرات بإيجابية وفعالية، ومؤسسات التعليم العالي باعتبارها قائدة للمعرفة ومنتج لها، وذات أبعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية، يطالها التغيير مثل غيرها من المنظمات، وكثير من القضايا التي كانت مؤسسات التعليم العالي تنأى بنفسها عن التعامل معها، صار محتماً عليها النظر إليها باعتبارها محدداً لقدرتها على الاستمرار والبقاء. وفي هذه السياق أصبحت مفاهيم مثل السوق والمنافسة والعملاء قضايا ذات أهمية وضرورة في مؤسسات التعليم العالي. وأصبح التخطيط لخوض غمار التنافسية عملاً أصيلاً وليس تكميلياً أو اختيارياً لقيادات مؤسسات التعليم العالي. وسنتناول إشكالية تنافسية مؤسسات التعليم العالي من خلال أربعة محاور هي :

1. مفهوم التنافسية.
2. التنافسية في التعليم العالي.
3. الإطار المقترح لتنافسية مؤسسات التعليم العالي.
4. واقع الجامعات الحكومية السعودية في ضوء الإطار المقترح.

1- مفهوم التنافسية : أصبح مصطلح التنافسية Competitiveness من المصطلحات الشائعة في الكتابات الإدارية والاقتصادية في العقدين الأخيرين، وأصبح مفهوم التنافسية ذو أهمية كبرى بالنسبة للسياسة الاقتصادية.

ويختلف مفهوم التنافسية وفقاً لاختلاف المستوى الاقتصادي، فهناك تنافسية على المستوى الكلي وهي تنافسية الدولة، وتنافسية على المستوى المتوسط وهي تنافسية القطاع الاقتصادي، وتنافسية على المستوى الجزئي وهي تنافسية المنظمة.

ويصعب تحديد مفهوم واحد دقيق للتنافسية نظراً لاختلاف وجهات النظر بين علماء الاقتصاد والإدارة في المفهوم ومحتوياته. ولذلك لابد من النظر للتنافسية على أنها مفهوم متغير وديناميكي بفعل الزمان والمكان والسياق. وهو مفهوم عام ومتعدد الأوجه وله طبيعة متعددة الأبعاد مرتبطة بالاستخدام الأمثل للموارد، وتهدف إلى السيطرة على الآفاق المستقبلية للتنمية.

كما أن هناك خلاف في تنافسية الدولة وهل يمكن أن يطلق مفهوم التنافسية على الاقتصاد الوطني. ويظهر بوضوح أن تنافسية القطاع والمنظمة أكثر قابلية للقياس.

وعلى الرغم من ذلك، يستمر كثير من الهيئات والباحثين في تقديم تعريفات لمفهوم التنافسية على المستويات الثلاث باعتبارها واقعاً ينبغي التعامل معه وتطويره والاستفادة منه.ونظراً لتعدد المفاهيم والتعريفات نحصر اهتمامنا بتعريف واحد أو اثنَيْن لكل مستوى يتسق مع طبيعة الدراسة وسياقها.

* oalsaleh@hotmail.com

1-1. التنافسية على مستوى الدولة : يعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي WEF على أنها " مجموعة المؤسسات، والسياسات والعوامل التي تهدف إلى تحديد مستوى الإنتاجية لبلد ما ، ومن ثم تحديد مستوى مستدام من الازدهار والاستقرار الاقتصادي مع تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل للمواطنين"[1].

ويعرفها معهد التنمية الإدارية الدولي IMD بأنها "قدرة الدول والمنظمات على إدارة كفاءاتها لتحقيق الازدهار "[2].

2-1. التنافسية على مستوى القطاع : يعرفها **انرايت** (Enright, M. J) بأنها : " قدرة شركات قطاع صناعي معيّن في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميّز تلك الدولة في هذه الصناعة"[3].

3-1. التنافسية على مستوى المنظمة : يقدم معهد التنمية الإدارية IMD تعريفاً على هذه المستوى يتفق مع تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF للتنافسية على مستوى المنظمة ويعرفها على أنها : " قدرة المنظمة على تصميم وإنتاج وتسويق منتجات متفوقة مقارنة بما يقدمه منافسوها ، حيث يرجع ذلك التفوق إلى عدد من العوامل مثل : السعر والجودة والتقدم التقني وغيرها "[4].

وللتنافسية دوراً مهماً على مستوى المنظمات من حيث :[5]

–أنها آلية الاختيار والبقاء، فمنظمات قليلة هي القادرة على البقاء في السوق؛ وهي تلك المنظمات التي تتمتع بمنتجات أفضل وبعمليات أكثر كفاءة.

–أنها بمثابة الآلية التي تحفز المنظمات على تحسين وتطوير التقنية والتنظيم.

والتأمل في التعاريف السابقة يقودنا إلى أن التنافسية لها عناصر رئيسة تتمثل في ضرورة توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة للتنافسية ؛ ضرورة إنشاء المؤسسات والأدوات اللازمة للقيام بنشاطات التنافسية ؛ مقدرة المنظمات على الوصول إلى الأسواق الدولية بمنتجات عالية الجودة وتكاليف تنافسية ؛ حسن استخدام وإدارة الموارد والكفاءات ؛ أن يظهر أثر التنافسية في تحسن الناتج المحلي ؛ اثر التنافسية على المستوى المعيشي لمواطنين.

2- التنافسية في التعليم العالي : يمكن تفسير الاهتمام المتزايد بالتنافسية في التعليم العالي بغلبة الاتجاه المهني على الاتجاه العلمي في طبيعة التعليم الجامعي، وكذلك بروز مفهوم السوق وآلياته ودخوله في عمق عمليات وأنشطة مؤسسات التعليم العالي، وقياس أداءها ومخرجاتها. وهذا يشير وبوضوح إلى سيطرة المدرسة الأمريكية على المدرسة الأوربية في إدارة مؤسسات التعليم العالي في أماكن كثيرة من دول العالم.

يتم النظر إلى تنافسية التعليم العالي ومؤسساته على مستويين هما مستوى القطاع ومستوى المنظمة.

1-2. تنافسية قطاع التعليم العالي : تشير إلى كافة مؤسسات التعليم العالي التعليمية والتدريبية والبحثية والتوظيفية. وهناك اعتقاد في فعالية التعليم العالي يعكسه الاعتراف بأن الازدهار الاقتصادي والمادي يعتمدان على المهارات التنافسية، وذلك لأن واحدة من المزايا التنافسية الرئيسية في عصرنا الحالي هي التطبيق الفعال للمعرفة العلمية والتكنولوجية . والنتيجة الطبيعية لهذا الاعتقاد هو الاعتراف بأن المعرفة العلمية والتكنولوجية تمثل المنافسة الكونية حيث يتميز من يكتشف المعرفة الجديدة أولاً.[6]

وفي هذه السياق يركز تقرير تنافسية قطاع التعليم العالي في اسكتلندا[7] على القول بأن نجاح قطاع التعليم العالي يستند وسوف يستمر مستنداً على الشراكة المميزة بين مؤسسات التعليم العالي وطلبتها وأساتذتها وأصحاب الأعمال والحكومة.

2-2. تنافسية مؤسسة التعليم العالي : تشير إلى كل مؤسسة تعليم عالي كوحدة منفصلة. ويمكننا النظر إليها من خلال أن التيار المهني في التعليم العالي وقوى العولمة جعلا الجامعة متجهة نحو السوق وفق النظرية الاقتصادية، حيث التعليم الجامعي كما يؤكد محمود يتوجه في أهدافه بمقولة " الطلب يسبق العرض " وهو الأمر الذي جعل مخططي التعليم الجامعي وواضعي سياساته يربطون عمليات الإعداد المهني " كماً ونوعاً " باحتياجات سوق العمل. إلا أنه في مجتمع المعرفة يفترض عكس المقولة السابقة، أي تتوجه أهداف التعليم الجامعي انطلاقا من أن " العرض يخلق الطلب " وهذا يفرض على الجامعات أن تكون مصدراً للإبداع والابتكار في الفكر والتقنية، كما يفرض عليها أن يكون لها رؤية تنبؤية عن مستقبل المجتمع واحتياجاته[8].

تقوم تنافسية المؤسسة الأكاديمية وفقا لمصطفى على شقين أساسيين هما : الشق الأول هو قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية وخصائص أعضاء هيئة التدريس وتقنيات وأوعية المعلومات والتجهيزات المادية والبحثية ونمط الإدارة ونظم الجودة، وابتكار نظم وبرامج تأهيل وتدريب جديدة تتواكب مع المستجدات البيئية. والشق الثاني هو قدرة الجامعة على جذب واستقطاب الطلاب والدعم والتمويل من السوق المحلية والخارجية. ونجاح الشق الثاني متوقف على النجاح في الشق الأول[9].

وبالتالي فالسياق التنافسي للتعليم العالي يدعو مؤسسات التعليم العالي إلى بذل الجهد في تعريف المستفيدين من أنشطتها وخدماتها (عملاءها) وكذلك توزيعهم إلى شرائح ومجموعات مستهدفة حتى تستطيع العمل على احتياجاتهم ورغباتهم ومحاولة مقابلتها وإشباعها بما يحقق غاياتها وأهدافها وطموحاتها المستقبلية.[10]

3- الإطار المقترح : نحاول من خلال هذا الإطار أن نقدم تصوراً لما يمكن أن يعزز من القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي، ويرفع من مكانة وصورة هذه المؤسسة، ويجعلها قادرة على تبوء مركز أكاديمي مرموق، ويعزز مساهمتها في رفع قدرة الاقتصاد الوطني مقابل الاقتصادات الأخرى.

يحتوي هذه الإطار على ست مكونات تمثل في مجموعها الأدوات التي تساعد مؤسسة التعليم العالي على بناء أداء متفوق يمكنها من التنافس على المستوى المحلي والدولي. وهذه المكونات تتمثل في : المتطلبات – المجالات – الاستراتيجيات - المزايا التنافسية – المؤشرات– القيود. ويوضح الشكل (1) مكونات هذا الإطار.

3- 1 المكون الأول : المتطلبات : لا يمكن لتنافسية مؤسسات التعليم العالي أن تنجح بدون وجود متطلبات نجاحها؛ هذه المتطلبات تأتي من داخل المؤسسة وخارجها.

3-1-1 المتطلبات الخارجية :

أ. الحكومة : دعم الحكومة لتنافسية مؤسسات التعليم الحالي يأتي عبر ثلاث قنوات التشريع والتنظيم والتمويل.

– التشريع يتعلق بتنظيم قطاع التعليم العالي والسماح لأنماط مختلفة من المؤسسات بالتواجد، والعمل على تغيير طريقة تقديم الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي،[11] عبر التحول من ميزانيات الأداء إلى أنواع مختلفة من الميزانيات التي تركز على الأداء والكفاءة، ومنح التمويل بناء على نتائج الأداء والعمل المتفوق.

– التنظيم عبر منح الجامعات الاستقلالية التنظيمية والإدارية والمالية وإدارتها بما يضمن مرونة القرار، عبر مجالس أمناء يمتلكون القدرة على سرعة اتخاذ القرارات والابتعاد على الروتين الحكومي الطويل.

– والتمويل المستمر والدائم حتى يمكن للمؤسسات القيام بأدوارها بكفاءة وبما يضمن قدرتها على التحول نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي.

ب. المجتمع : للمجتمع توقعات معينة من مؤسسات التعليم العالي تتمثل في تعليم وتدريب وتأهيل المواطنين واستيعابهم في هذه المؤسسات، هذه التوقعات قد تصاب بشي من الخيبة عندما تركز الجامعات على التميز إذ ستقل قدرتها على الاستيعاب وهذه يتطلب تفهماً مجتمعياً داعماً لتعزيز تنافسية هذه المؤسسات بما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة.

ت. مؤسسات ضمان الجودة والاعتماد والتنافسية : حتى يمكن لمؤسسات التعليم العالي العمل وفق شروط وبيئة تنافسية صحية، ووفق معايير تقويم وجودة متسقة مع المعايير الدولية؛ فإن هذا يُحتم على الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم العالي بناء مؤسسات ووكالات تهتم بالاعتماد الأكاديمي وتطبيقات الجودة وضمان المنافسة بين مؤسسات هذه القطاع.

3-1-2 المتطلبات الداخلية :

أ. الثقافة التنظيمية : المبنية على قيم التميز، والإبداع، والابتكار، والمبادرة، والتمكين الإداري.

ب. القيادة الجامعية : القادرة على تبني رؤية إستراتيجية تسمح بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، والقدرة على حفز منسوبي المؤسسات والتأثير فيهم، وخلق فرق العمل، والانتماء والولاء للمؤسسة.

ت. الموارد والكفاءات : يعتبر الإنسان هو المحرك الحقيقي لأي تنظيم، ومؤسسات التعليم مؤسسات معرفية بدرجة كبيرة تحتاج من أجل العمل بكفاءة وفعالية أن تضم بين جنباتها كفاءات ذات مؤهلات وقدرات متميزة، هذه الكفاءات والقدرات هي من يخلق التميز والفارق بين مؤسسات التعليم العالي خاصة عندما يتم دعمها بموارد مالية ومادية وتقنية تسهل عملها وتساعدها على الإبداع والابتكار. وتشير إحدى الدراسات[12] على أن هناك ثلاث مجموعات من العاملين في المؤسسات الأكاديمية وهي كبار الأكاديميين، والموظفين، والأكاديميون المبتدئون، وتشير الدراسة إلى أن من مهام قيادات الجامعات الحفاظ على هذه الموارد وإن أهم ما يساعد في ذلك عوامل هي : فرص التقدم والترقي، والأمن الوظيفي، والمرتبات للموظفين والأكاديميين الجدد، وفرص العمل على الأبحاث الجديدة، وفرص العمل مع زملاء مهرة وموهوبين فيما يتعلق بكبار الأكاديميين.

ث. البنية التحتية : بنية المؤسسة التعليمية تمثل البيئة التي تحتضن عمليات وأنشطة المؤسسة، وتوفر البنية المناسبة (من مباني، ومعامل، ومختبرات، ومصادر معرفة...الخ) يدعم أداء تلك العمليات والأنشطة، ويوفر تعزيزاً مهماً في الانصراف نحو الإبداع والابتكار بدلاً من البحث عن متطلبات العمل الأساسية.

2-3 المكون الثاني : المجالات : منذ أن تم استخدام مفهوم النظم في دراسة المنظمات، والدراسات لا تتوقف في البحث عن أي المجالات والعوامل والمتغيرات التي يمكن للمنظمة أن تعمل على تحليلها والاهتمام بها بما يعزز من أداءها وتفوقها،وفي تحليل التنافسية لمؤسسات التعليم العالي، يمكن النظر إلى المجالات التالية باعتبارها الميدان الأكثر وضوحاً وأهمية، والذي يمكن لهذه المؤسسات العمل والتفوق من خلاله بما يخلق لها مكانة أكاديمية متقدمة ويعزز من قدراتها التنافسية المتواصلة، وهذه المجالات هي : التدريس – البحث العلمي وإنتاج المعرفة – الموارد البشرية– التقنية ونظم المعلومات .

1-2-3 التدريس : المهمة الأولى والأكثر شيوعاً في مؤسسات التعليم العالي هي التدريس وتحويل المدخلات البشرية من الأشخاص العاديين إلى كفاءات ذات قدرات معينة يمكنها ممارسة دورها في خدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الوطنية باختلاف أدوارها.

وينبغي أن تركز عمليات التدريس والتعليم على تزويد الطلبة بمزيج من المعرفة والمهارات والسلوك، بما يتيح إعداد الخريجين لمقابلة احتياجات سوق العمل، والقدرة على المنافسة مع غيرهم من خريجي مؤسسات التعليم العالي الأخرى سواء المحلية أو الدولية.

ويمكن للتدريس المساهمة في تعزيز تنافسية مؤسسات التعليم العالي عبر توجيه الاهتمام من قبل مؤسسات التعليم العالي لبعض المتطلبات مثل : سياسة القبول في الجامعات، أنظمة تقويم الطلبة، سياسة استقطاب أعضاء هيئة التدريس وتقويم أداءهم وتطويرهم، تطبيقات التعليم الإلكتروني، نوعية البرامج الأكاديمية المقدمة والاعتماد الأكاديمي لتلك البرامج، برامج الإرشاد الأكاديمي للطلبة.

2-2-3 البحث العلمي وإنتاج المعرفة : أصبحت المعرفة knowledge اليوم محدداً رئيساً لنجاح اقتصاديات الدول وتنافسيتها، ومؤسسات التعليم العالي هي المعول عليها في إدارة المعرفة والتحول نحو المجتمع المعرفي ودعم تحقيق اقتصاد المعرفة.

والمرتكز الرئيس في تحقيق ذلك يتمثل في البحث العلمي وربطه بقطاعات الإنتاج المختلفة في الدولة عبر الاستثمار في الشراكات الإستراتيجية بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والشركات والمؤسسات العاملة في قطاعات الإنتاج المختلفة حكومية كانت أو خاصة.

ويقترح **الزبيدي** رؤية عمل مهمة لبناء إستراتيجية تكامل العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الإنتاج تتمثل في المرتكزات الثلاث الآتية[13] :

- اعتراف القطاعات الإنتاجية بمختلف تخصصاتها بأهمية البحث التطبيقي والتكنولوجي وأنها بأمس الحاجة إليه.

- تطوير فلسفة التعليم العالي عبر اعتراف الجامعات بأن مهمتها الأساسية ليست فقط التعليم الأساسي ورفد العناصر البشرية بذلك، وإنما مهمتها أيضاً خلق روابط شراكة مع قطاعات الإنتاج بغرض إجراء وتطبيق البحوث التطبيقية.

- صياغة مناخ بحثي يُشجَع من خلاله الأكاديميون والباحثون على إمكانية تعزيز مكانة البحث التطبيقي والأكاديمي، وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يسهل تحديد المشاكل، وتوفر المعلومات، وعرض البيانات.

ويمكن للبحث العلمي وإنتاج المعرفة تعزيز تنافسية مؤسسات التعليم العالي عبر تحقق متطلبات من أهمها : توفير الموارد اللازمة للبحث العلمي – ربط البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع المحلي وزيادة رصيد المعرفة الإنسانية – بناء مراكز البحوث المتخصصة – العمل على استقطاب الأوقاف والتبرعات وكراسي البحث العلمي _ التركيز على النشر العلمي في المنافذ الدولية

المعترف بها – عقد التحالفات الإستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص – إنشاء حاضنات الأعمال ومناطق التقنية – تطبيقات إدارة المعرفة وريادة الأعمال وتشجيع بيئة الابتكار والإبداع .

وقدرة مؤسسات التعليم العالي على ممارسة وظيفيتي التدريس والبحث العلمي وإنتاج المعرفة بكفاءة وفعالية تحقق لها مزيداً من فرص النجاح في أداء وظيفتها الثالثة والمتمثلة في خدمة المجتمع، فتحقيق الشراكة المجتمعية وتوفير التعليم والتدريب وربط مؤسسات التعليم العالي بقطاعات الإنتاج المختلفة يعزز من دورها داخل المجتمع ويجعلها أداة محورية في حل مشكلات المجتمع والمساهمة في تطويره وتنميته. ويمكن لمؤسسات التعليم العالي كما يشير كل من **ترومباش** وآخرين (Trumbach et.al) أن تلعب دورين رئيسيين في عملية التنمية، أولهما أن تنتج البحوث التي تتماشى مع الاحتياجات المحلية ، وذات الصلة للاقتصاد المحلي، وثانيهما قدرتها على نقل نتائج الدراسات والبحوث المبتكرة من الجامعة إلى المجتمع[14].

3-2-3 الموارد البشرية : تمثل الموارد البشرية مصدر قوة أي منظمة، وبالأخص في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها مؤسسات معرفية، والمعرفة تقوم في الأساس على رأس المال الفكري، ويؤكد **سملالي** ذلك بقوله : أن الموارد البشرية يمكن أن تساهم بدرجة عالية في اكتساب المنظمة للميزة التنافسية إذا توفر فيها شرطان أو مرتكزان هما[15] :
1 - أن تكون الموارد البشرية ذات جودة عالية. 2 - أن تتميز إدارة تلك الموارد بالطابع الاستراتيجي.

وفي هذا السياق يؤكد **نوي** وآخرون (Noe et.al) على أن الموارد البشرية يمكن أن تعزز تنافسية مؤسسات التعليم العالي إذا توفر فيها المعارف والمهارات التالية[16] :

التفكير الناقد والقدرة على حل المشكلات - التعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها- القدرة على التعاون والعمل الجماعي- الإبداع والابتكار- التنوع في الثقافات والاتجاهات- مهارات القيادة- مهارات الاتصالات الشفهية والمكتوبة - الالتزام بأخلاقيات العمل واحترافية الأداء- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات العامة.

وحتى يمكن لمؤسسات التعليم العالي رفع دور الموارد البشرية في قدرتها التنافسية يجب الاهتمام بتحقق المطالب الآتية :

تعزيز قيم ثقافية تركز على التفوق في الأداء – إتباع سياسة لاستقطاب الكفاءات والقدرات المتميزة – توفير مناخ تنظيمي معزز ومحفز لبقاء العاملين في المؤسسة التعليمية - التوجه نحو الإثراء الوظيفي عبر تطبيق التمكين الإداري للعاملين – دعم بيئة المبادرة والابتكار والإبداع – توفير معايير عادلة وواضحة للترقيات والمكافآت – توفير التدريب والتطوير المستمر للعاملين.

3-2-4 التقنية ونظم المعلومات : تعتبر التقنية (تقنية المعلومات والاتصالات) وجه العملة الثاني للمعرفة ويمثل الإنسان الوجه الآخر، هذه الأهمية للتقنية تستدعي الاهتمام والتركيز عليها بما يحقق أهداف توظيفها والاستثمار فيها.

وفي عصر المعرفة أصبحت عناصر الإنتاج غير الملموسة ومنها المعلومات، عنصراً حاسماً في تفوق المنظمات وتنافسيتها، فالميزة التنافسية الحقيقية كما يشير **كاشمور** (Cashmore) تأتي من المعلومات وتدفقها[17]. وأصبحت تقنية المعلومات ذات بعد استراتيجي في المؤسسة الأكاديمية، بما يسمح لها بإدارة وتطوير عملياتها التعليمية والإدارية والبحثية، إذ تدعم عمليات الإبداع والابتكار، وتساعد في تطوير المنتجات الحالية وتقديم منتجات جديدة، وجعلها أكثر تميزاً من منافسيها بما يمثل عقبة أمام المؤسسات الأخرى في تقليدها. وهو الأمر الذي يعزز من فرص تنافسية مؤسسات التعليم العالي.

ودور تقنية المعلومات في رفع القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي يمر عبر العديد من المبادرات، وتوجيه الاهتمام نحو بعض أوكل المطالب الآتية :

التحول نحو تطبيقات الإدارة الإلكترونية – الاستثمار في البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يدعم عمليات التدريس والبحث العلمي وإنتاج المعرفة – توفير وتحديث وصيانة مصادر المعرفة وأوعيتها – الاستثمار في نقل وتوطين التقنية بما يعزز الاقتصاد المعرفي – الاهتمام ببناء بوابة مؤسسات التعليم العالي على شبكة الإنترنت وتحويلها إلى مصدر معرفي متكامل – الاستثمار في متابعة مستجدات التقنية وتوفير ما تتطلبه العملية التعليمية والبحثية منها.

3-3 المكون الثالث : الاستراتيجيات : يركز محور الاستراتيجيات على خيارات المؤسسة المستقبلية، وتحديد وجهتها الرئيسة ؛ إذ هذه الخيارات ستحدد فلسفة المؤسسة وثقافتها وسياساتها وعملياتها وأنشطتها.

والإدارة الإستراتيجية وفقاً لأدبياتها، تقسم الإستراتيجية إلى ثلاثة مستويات مستوى المنظمة، مستوى الأعمال، مستوى الوظائف. ومؤسسة التعليم العالي عليها اختيار الإستراتيجية على هذه المستويات وفقاً للتحليل الاستراتيجي والمتمثل في أدوات التحليل الاستراتيجي كتحليل **سوات** (SWAT) وتحليل القوى الخمس (Five Forces) وتحليل سلسلة القيمة (Value Chain)، وبناء على هذا يتم اختيار الإستراتيجية المناسبة للمؤسسة وطبيعة عملها وقدراتها والظروف البيئية المحيطة. وهو ما يؤكده **روي** Rowe بقوله أن تحليل القوى الخمس يحدد للمنظمة وضعها الحالي، واستراتيجيات التنافس تساعد في تحديد ماذا تريد المنظمة أن تكون، وسلسلة القيمة تمثل نموذجاً يساعدنا على الاهتمام بكيف يمكن لنا تنظيم المنظمة للوصل إلى ما تريد[18].

فعلى مستوى المنظمة هناك خيارات إستراتيجية يمكن للمؤسسة الأكاديمية الاختيار بينها أن تكون مؤسسة بحثية أو تعليمية، أن تكون مؤسسة وطنية أو إقليمية، أن تكون مؤسسة شاملة أو متخصصة، أن تكون مؤسسة تقليدية أو افتراضية.

وعلى مستوى الأعمال تكون الإستراتيجية هنا متعلقة بتنافسية مؤسسة التعليم العالي وموقعها التنافسي في قطاع التعليم العالي، وهي هنا بين ثلاث خيارات رئيسة أن تكون قائدة للتكلفة، أو متصفة بالتمايز، أو راغبة في التركيز على قطاع محدد(بحثي أو أكاديمي)، أو منطقة جغرافية محددة. وعلى هذه المستوى ينبغي للجامعة أن تكون جيدة في كل المجالات، متفوقة في بعض المجالات، متميزة في مجالات محددة.

وعلى مستوى الوظائف تحدد المؤسسة أولوياتها لكل وظيفة من وظائفها وعملياتها، وتضع لها إستراتيجية محددة تتسق مع إستراتيجية القطاع والإستراتيجية الكلية للمؤسسة.

3-4 المكون الرابع : المزايا التنافسية : يمكن النظر للميزة التنافسية على أنها امتداد طبيعي لمفهوم وفكرة الميزة النسبية، إلا أن هناك اختلاف في تكوين كل منهما؛ ففي حين تقتضي الميزة النسبية، في اقتحام الأسواق الدولية، الاعتماد على الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة، وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود و المنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية و المحلية، فإن الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك(جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة و على الرغم من أثرها في زيادة الكلفة على المدى القصير، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية[19].

ومؤسسات التعليم العالي أصبحت ملزمة ببناء قدراتها لتنافسية والبحث عن التفوق والتميز عن المؤسسات الأخرى، وهذه لا يتم إلا عن طريق الإيمان بحتمية التغيير في فلسفة ورؤية التعليم العالي؛ فلم تعد في منأى عن الصعوبات والتغيرات التي تطال منظمات الأعمال، ففي الوقت الذي ترى المؤسسات الأكاديمية أنها ذات طبيعة مختلفة يمكنها أن تبعدها عن طبيعة منظمات الأعمال وتأثيرات السوق والمنافسة ، وأنها المكان الذي يوفر المعرفة والعلم اللازمين لمواجهة مثل تلك الصعوبات والتغيرات.

فإن قضايا مثل : التغيير والمنافسة والمحاسبة والمزاوجة بين البحوث المخبرية والميدانية من جهة والبحوث التطبيقية من جهة ثانية، وتطوير التحالفات الإستراتيجية، والتعامل مع متعلمين بدلاً من طلبة، والتعلم مدى الحياة كتعريف جديد للتعليم المستمر، والاستجابة الفاعلة لأصحاب المصالح في الجامعات وغيرها من القضايا، تصبح ذات تأثير ملموس في صلب بقاء هذه المؤسسات الأكاديمية، ولقد حان الوقت لكل جامعة أن تحدد الطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها مع ذلك كله[20].

والسبيل لذلك هو بناء ميزة/مزايا تنافسية للمؤسسة الأكاديمية، تقوم على بناء مجتمع المعرفة بما يتضمنه من تطبيقات إدارة المعرفة، وإنتاجها، عبر الاهتمام المتواصل بمنظومة المعرفة القائمة على الإنسان/ التقنية / الإستراتيجية. بحيث تضمن لها حسن استثمار واستخدام مواردها، وإدارتها بكفاءة وفعالية بما يخلق لها مكانة أكاديمية رصينة، ويساعدها على التطوير والتحديث المستمر، والاستجابة لمتطلبات المستفيدين من خدماتها، بمعايير جودة وأداء عالية ومتفوقة.

ومما يدعم جهود بناء الميزة التنافسية في المؤسسة الأكاديمية، قدرتها على الاستفادة من الأساليب والأدوات الحديثة التي ترفع من مستويات الأداء وتختصر كثيراً من التكلفة الزمنية والمالية، ومن أمثلة تلك الأساليب والأدوات الاستخدام الإيجابي للمقارنة المرجعية Benchmarking في البحث عن أفضل الممارسات في الأداء للمؤسسات الأكاديمية والبحثية الدولية، والاسترشاد بها في وضع مؤشرات الأداء داخل المؤسسة الأكاديمية وقياسها. وكذلك التفعيل الإيجابي لدور التحالفات الإستراتيجية Strategic Alliances وما يمكن أن تحققه من نقل للتقنية وتوطينها، وتطوير العمليات الإدارية وتحسينها، وتحديث البحث العلمي وطرقه لآفاق علمية وإنسانية متعددة.

3-5 المكون الخامس : المؤشرات : تختلف مؤشرات قياس التنافسية باختلاف مكان القياس؛ إذ هناك مؤشرات لقياس التنافسية على مستوى الدولة، وعلى مستوى القطاع، وعلى مستوى المنظمة. كما تختلف المؤشرات من حيث الطبيعة فهناك مؤشرات جزئية ومؤشرات مركبة.

واستحداث مؤشرات لقياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي له ما يبرره في ظل أهمية التعليم العالي ومؤسساته ومخرجاته للاقتصاد الوطني وتنافسيته، ومن تلك المبررات[21] :

- توفير الأساس المناسب للتطوير والتخطيط ؛ - توفير البيئة اللازمة لضمان جودة مخرجات النظام ؛ - توفير أسس قوية وقواعد بيانية جيدة للتنمية.

وفي هذا السياق، تقترح هذه الدراسة مؤشراً مركباً لقياس تنافسية مؤسسات التعليم العالي، يحتوي على أثني عشر محوراً ويتضمن كل محور عدد من المعايير الفرعية، وعبر هذا المؤشر يمكن قياس قدرة المؤسسة الأكاديمية وأداءها بصورة تضمن التعرف على قدراتها ومواردها وعملياتها ومخرجاتها ومدى تميزها. ويمكن وضع ثقل نسبي لكل محور وثقل نسبي لمل معيار بما يسمح في النهاية بإعطاء صورة واضحة عن موقع المؤسسة الأكاديمية مقارنة بالمؤسسات الأخرى محلياً ودولياً.

ويوضح الجدول (1) مؤشراً مقترحاً لقياس تنافسية مؤسسات التعليم العالي، متضمناً المحاور المقترحة، وبعض المعايير المقترحة لكل محور.

3-6 المكون السادس : القيود : تمر عملية بناء القدرة التنافسية لأي منظمة بالعديد من العقبات والصعوبات والعوامل التي تمثل قيوداً على قرارات المنظمة في التحول والتغير والتطوير، وتمثل عوامل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة أهم تلك المتغيرات، والتي يجب على المنظمة التعامل معها بكل حساسية من اجل ألا تؤثر على مسار التخطيط والإستراتيجية والتنفيذ في المنظمة.

وتواجه مؤسسات التعليم العالي عند رغبة التحول إلى مؤسسات متميزة ومتفوقة ومتفقة مع المعايير الدولية للتعليم العالي عدداً من العقبات والقيود يتمثل أهمها في :

3-6-1 التدخل الحكومي : على الرغم من أن الحكومة ودعمها من أهم متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو التنافسية المحلية والدولية؛ إلا أنها في الوقت نفسه قد تصبح قيداً على هذه التحول، عندما يتم استخدام المؤسسات الأكاديمية كأدوات لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية بعيداً عن معايير العمل الأكاديمي المتعارف عليه. وهذا الأمر يُفقد المؤسسات الأكاديمية الاستقلالية؛ وهي شرط مهم في التحول نحو المؤسسات الأكاديمية الرصينة والمتفوقة، والقادرة على المساهمة في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني عبر مساهمتها في دعم التحول للاقتصاد المعرفي والذي يعتبر الفيصل في تنافسية الاقتصادات الحديثة.

3-6-2 الطلب الاجتماعي : يساهم المجتمع ويدعم إنشاء المؤسسات الأكاديمية، ويبتغي من وراء ذلك عدداً من الأهداف والغايات، ومن أهمها استيعاب الراغبين في مواصلة تعليمهم الجامعي وما بعده، وتدريب وتأهيل القادرين على ممارسة الأعمال وتنمية وتطوير المجتمع، ويزداد الطلب على التعليم العالي يوماً بعد يوم، وتجد مؤسسات التعليم العالي نفسها بين خيارين إما التماشي مع الطلب الاجتماعي على خدماتها وبالتالي استيعاب كل من يرغب في مواصلة تعليمه، أو تقنين مسألة القبول من أجل التماشي مع المعايير الدولية التي تمكنها من تحقيق تنافسية مع المؤسسات الأكاديمية الأخرى. وهو بلا شك خيار صعب وقراره أصعب، ويبدو أن تجاوز مثل هذا الاختبار الصعب لا يكمن فقط في المؤسسات الأكاديمية، وإنما أيضاً يمتد للجهات المنظمة للتعليم العالي في البلد، من خلال التوسع في إنشاء الجامعات والكليات والمعاهد، والسماح بتنوع أنماط مؤسسات التعليم العالي، واستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات في تقديم خدمات التعليم العالي.

3-6-3 نقص الموارد والكفاءات : مؤسسات التعليم العالي التي ترغب في الدخول في معترك المنافسة والتنافس، ينبغي عليها توفير متطلبات نجاح مثل هذا التوجه، ومن أهم متطلبات ذلك توفر الكفاءات والمهارات والقدرات والموارد البشرية والفكرية والمادية والتقنية، إلا أن الواقع يفرض نفسه دائماً، حيث الكفاءات المتميزة نادرة، والطلب عليها مستمر ومرتفع، مما يرفع تكلفة تلك الكفاءات، وهو ما يستلزم معه توفير الموارد المالية من أجل استقطاب تلك الكفاءات والحفاظ عليها. كما أنه لا يكفي فقط الاستقطاب؛ بل ينبغي الحفاظ على تلك الكفاءات وتطويرها وهو ما يستلزم بناء منظمات داعمة للإبداع والابتكار والمبادرة، وخلق مناخ تنظيمي محفز للقدرات الفردية والجماعية، والتطوير والتحسين المستمر في العمليات الإدارية والتقنية.

4 – واقع الجامعات الحكومية السعودية في ضوء الإطار المقترح

4 -1 نظرة تعريفية : يوجد في المملكة العربية السعودية (24) جامعة حكومية، يتم تمويلها بالكامل من الحكومة، تُشرف عليها بشكل مركزي وزارة التعليم العالي، تُدار هذه الجامعات من قبل مجلس الجامعة ويرأسه وزير التعليم العالي. وتخرج جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية عن ذلك، إذ لا تُشرف عليها وزارة التعليم العالي وإنما تُدار من قبل مجلس أمناء مستقل(ولذلك لن يتناولها البحث).

تعتبر الجامعات السعودية جامعات شاملة(برامج أكاديمية متنوعة وبرامج دراسات عليا وبكالوريوس) وكذلك تعتبر جامعات مختلطة(تجمع بين التعليم والبحث العلمي). ماعدا جامعتين فقط تعتبر متخصصة، إذ تعتبر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن جامعة متخصصة في علوم البترول والمعادن، وجامعة الملك سعود للعوم الصحية جامعة متخصصة في العلوم الصحية فقط.

4- 2 تشخيص الواقع : يعتبر التحليل الرباعي (تحليل سوات) من أفضل الأدوات المستخدمة لفحص الواقع البيئي داخلياً وخارجياً لأي تنظيم؛ فعن طريقة يتم تحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، وتحديد الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، مما يعطي التنظيم القدرة على تشكيل سياساته وبرامجه وخططه وفقاً لنتائج هذا التحليل.

4-2-1 نقاط القوة : - موارد مالية مستقرة ومضمونة (ومتزايدة) من خلال الدعم الحكومي ؛ - بنية تحتية (مباني – مرافق – معامل – مختبرات ...) جيدة ومناسبة لطبيعة التعليم العالي ؛ - بنية تقنية مرتفعة ومناسبة لأداء عمليات وأنشطة التعليم العالي ؛ - توفير مصادر وأوعية المعلومات والاشتراك في قواعد البيات الدولية وإتاحتها لأعضاء هيئة التدريس والباحثين.

- نظام المكافآت للتميز البحثي والجوائز العلمية وبراءات الاختراع ؛ - توافر أعداد مناسبة من أعضاء هيئة التدريس محليين وغير محليين، وأعداد مناسبة من الهيئة الإدارية ؛ - تنوع الكليات والبرامج الأكاديمية المقدمة.(487 كلية و 1095 قسم أكاديمي)[22] ؛ -استقطاب الأوقاف وكراسي البحث.

4-2-2 نقاط الضعف : - عدم استقلالية الجامعات (مالياً – وتنظيمياً – وإدارياً) ؛ - ضعف الشراكة مع قطاعات الإنتاج المختلفة ؛ - ضعف الكفاءة الداخلية للجامعات ؛ - ضعف الكفاءة الخارجية للجامعات(ضعف ملائمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل) ؛ - ضعف مستوى النشر العلمي في المجلات العلمية الدولية ؛ - ضعف الربط بين البحث العلمي ومتطلبات المجتمع والتنمية الوطنية ؛ - قلة عدد الابتكارات وبراءات الاختراع والجوائز العلمية.

4-2-3 الفرص : - تزايد الدعم الحكومي لقطاع التعليم والتدريب، وبلغ هذا الدعم في موازنة 1433-1434هـ ما يزيد عن(168) مليار ريال لقطاع التعليم والتدريب (يشمل التعليم العام والعالي والفني والتدريب) تمثل 24% من الإنفاق العام. وتبلغ نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من مجمل الإنفاق العام 4% تقريباً، ونسبة الإنفاق على التعليم العالي من نسبة الإنفاق على التعليم 18% تقريباً.[23]

- تزايد الطلب على التعليم العالي بمختلف برامجه ومستوياته.
- فتح المجال للجامعات باستخدام نظام التعليم الموازي لإتاحة الفرصة للراغبين في مواصلة التعليم الجامعي أثناء العمل برسوم مالية تزيد من موارد الجامعات.
- برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث وتأثيره الإيجابي على استقطاب المتميزين منهم للعمل أعضاء هيئة تدريس.
- ارتفاع النمو السكاني في المملكة، وارتفاع نسبة الشباب من الفئة العمرية18-24.

4-2-4 التهديدات : - الاهتمام المتزايد محلياً ودولياً بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي ؛ - تزايد أعداد الجامعات والكليات الأهلية ؛ - إنشاء الجامعة السعودية للتعليم عن بعد، وإلحاق كل ما يتعلق بالتعليم عن بعد في الجامعات بهذه الجامعة، مما قد يضر بموارد الجامعات التي استثمرت في التعليم عن بعد (خصوصاً جامعات: الملك عبد العزيز، والملك فيصل، والإمام محمد بن سعود) ؛ - برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث وتأثيره السلبي على طلب سوق العمل لخريجي الجامعات المحلية، حيث يفضل سوق العمل خريجي الابتعاث ويقدمهم في التوظيف ؛ - تزايد أعداد مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي وتأثيرها على استقطاب الكفاءات غير السعودية نظراً لعدم قدرة الجامعات على مجاراتها في المرتبات والمكافآت نظراً لارتباط الجامعات بنظام وزارة المالية والخدمة المدنية.

3-4 مؤشرات الجامعات الحكومية السعودية في ضوء الإطار المقترح

1-3-4 مكون المتطلبات

أ. المؤشرات الإيجابية : - ميزانية مستقلة لكل جامعة وتزداد كل عام ؛ - مدينة جامعية لكل جامعة (مدن قائمة أو في طور البناء) تتوفر فيها بنية تحتية مجهزة بأحدث التجهيزات والتقنيات ؛ - إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي؛

- إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم ؛ - إنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد؛
- إنشاء المكتبة السعودية الرقمية ؛ - تفعيل الشركة المجتمعية عبر إنشاء مراكز البحث العلمي وقبول الأوقاف.

ب. المؤشرات السلبية : - الإشراف المركزي لوزارة التعليم العالي ؛ - تبعية الجامعات في التوظيف والاستغناء لنظام الخدمة المدنية ؛

- تبعية الجامعة في الميزانية وطرق الصرف لأنظمة وزارة المالية ؛ - قلة الكليات والبرامج الأكاديمية الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي.

2-3-4 مكون المجالات

أ. المؤشرات الإيجابية : - تفعيل التعليم الإلكتروني في الجامعات وإنشاء عمادة للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد ؛

- تفعيل تطوير أعضاء هيئة التدريس وإنشاء عمادة في كل جامعة لتطوير المهارات والتطوير الأكاديمي ؛
- تفعيل التدريب والتطوير للهيئة الإدارية داخل المملكة وخارجها ؛
- اعتماد نظام للمكافآت للتميز في البحث العلمي، والحصول على براءات الاختراع والجوائز العلمية ؛
- تفعيل الشراكة البحثية مع قطاعات الإنتاج المختلفة والبدء في تكوين شراكات استثمارية مع القطاع الخاص ؛
- تفعيل البوابات الإلكترونية للجامعات على شبكة الانترنت ؛
- تفعيل تطبيقات الإدارة الإلكترونية في العمليات الإدارية والأكاديمية ؛
- ارتفاع نسبة التأطير (طالب/أستاذ) حيث تبلغ[24] 18 ؛
- ارتفاع نسبة الالتحاق بالجامعات (يدرس في الجامعات ما يزيد عن 900 ألف طالب وطالبة) [25] ؛
- تطبيقات ريادة الأعمال Entrepreneurship في البرامج الأكاديمية في بعض الجامعات.

ب. المؤشرات السلبية : - تزايد الطلب على التعليم العالي وارتفاع نسب الالتحاق بالجامعات مما قد يضر بالمستوى التعليمي وبموارد الجامعات.

- ارتفاع معدل البطالة في المجتمع مما يضر بالدافعية لدى الطلاب في التحصيل العلمي والرسوب والتسرب وبالتالي انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات.
- ضعف الإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس وضعف النشر في المجلات الدولية المعترف بها.
- ضعف الربط الإلكتروني بين الجامعات السعودية .

3-3-4 مكون الاستراتيجيات

أ. المؤشرات الإيجابية : - وضع خطة إستراتيجية للتعليم العالي لمدة 25 سنة تبدأ من عام 1432هـ تحت مسمى مشروع أفاق ؛ - التوجه لدى الجامعات لوضع خطة إستراتيجية ؛ - التوزيع الجغرافي للجامعات والكليات.

ب. المؤشرات السلبية : - هناك أقل من عشر (10) جامعات لديها خطة إستراتيجية مكتوبة ومعلنة ؛

- غياب آلية معلنة للحكم على مدى تطبيق الخطة الإستراتيجية في الجامعات التي أعلنت خططها الإستراتيجية ؛
- تغيب وبشكل ملحوظ أي إستراتيجية تنافسية معلنة لدى الجامعات السعودية ؛
- قلة الجامعات البحثية والمتخصصة.

4-3-4 مكون الميزة التنافسية

أ. المؤشرات الإيجابية : - إطلاق مبادرة مراكز التميز البحثي والتي تهدف إلى بناء تميز علمي وتقني ما يسمح بتحقيق ميزة تنافسية للجامعات السعودية(توجد في ست جامعات الملك سعود، الملك عبد العزيز، الملك فهد،أم القرى،الملك فيصل، الإمام محمد) ؛

- إنشاء ثلاثة أودية للتقنية في ثلاث جامعات سعودية(الملك سعود، الملك عبد العزيز، الملك فهد) ؛

- إنشاء المراكز البحثية المتخصصة في التقنيات الحديثة كتقنية **النانو** ؛

- تواجد جامعتين سعوديتين (الملك سعود والملك فهد) في التصنيفات الأكاديمية الدولية (تصنيف شنغهاي وتصنيف QS)[26] ؛

- ارتفاع الاستثمارات الموجه للبحث العلمي والإنتاج المعرفي ؛ - زيادة عدد كراسي البحث العلمي.

4-3-4-2 المؤشرات السلبية : - ضعف مراكز أغلب الجامعات السعودية في التصنيفات الأكاديمية الدولية ؛

- غياب الجامعات السعودية وأعضاء هيئة التدريس عن جوائز التميز والجوائز العلمية ؛
- ضعف البحث العلمي والنشر في المجلات البحثية المعترف بها(معدل الإنتاج البحثي حسب تصنيف (ISI) 3.047 بحث، والإنتاج البحثي حسب تصنيف (Scopus) 4.700 بحث[27] ؛
- غياب تواجد الجامعات السعودية على مستوى التميز البحثي الدولي ؛
- غياب تواجد الجامعات السعودية على مستوى الاستثمار والإنتاج المعرفي والتقني.

وفيما يتعلق بمكوني **المؤشرات والقيود** فهما متضمنان في المكونات السابقة، إذ كل المؤشرات السابقة دلالة على توفر أو عدم توفر القدرة التنافسية للجامعات السعودية، كما تعتبر المؤشرات السلبية قيود على تنافسية هذه الجامعات محلياً ودولياً.

5-4 مقترحات لرفع القدرة التنافسية للجامعات الحكومية السعودية

- إنشاء الهيئة السعودية للتعليم العالي بحيث تُنَظِم قطاع التعليم العالي، وتشرف على وكالات الجودة والاعتماد الأكاديمي وضمان المنافسة. وتقتصر وزارة التعليم العالي على أنشطة البنية التحتية الابتعاث ودعم جامعات المناطق والمحافظات.
- منح مزيد من الاستقلالية للجامعات الحكومية من الناحية المالية والتنظيمية والإدارية والأكاديمية والبحثية، بحيث يتم إدارة الجامعات من قبل مجلس أمناء، وفصل الجامعات السعودية عن أنظمة الخدمة المدنية وأنظمة وزارة المالية.
- تحويل بعض الجامعات الحكومية إلى جامعات وطنية بحثية ومتخصصة (يمكن البدء في تحويل جامعات: الملك سعود-الملك عبد العزيز – الإمام محمد بن سعود – أم القرى – الملك فيصل) بحيث تتخصص كل جامعة في تخصصات تمنحها ميزة تنافسية في عملياتها ومخرجاتها.وينبغي قبل تحقيق ذلك تقسيم هذه الجامعات إلى أكثر من جامعة بحيث تستطيع الجامعات الجديدة استيعاب الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في التخصصات المختلفة.
- الاستمرار في افتتاح جامعات المناطق والمحافظات لاستيعاب الطلب الاجتماعي، وإتاحة الفرصة لتحويل المزيد من الجامعات نحو الجامعات البحثية والمتخصصة.

- السماح بتواجد أنماط مختلفة من الجامعات (الجامعات المنتجة- التقنية- الافتراضية،...).
- السماح بافتتاح فروع لجامعات دولية مما يعزز التنافس داخل قطاع التعليم العالي في المملكة، ويرفع من قدرات الجامعات المجلية.
- استقطاب الكفاءات المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والرفع من القدرة التنظيمية للجامعات في التعاقد مع هذه الكفاءات.
- إشراك قطاعات الإنتاج المختلفة في فرق التخطيط والتطوير والقرار داخل الجامعات السعودية ما يسمح بالقدرة على توافق المخرجات مع التنمية المحلية ومتطلبات سوق العمل.
- ربط إنشاء الجامعات والكليات والبرامج الجديدة بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- تفعيل التحالفات الإستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث العالمية لتحسين قدرات الجامعات السعودية الأكاديمية والبحثية والإدارية والتقنية.
- التوجه نحو استخدام المقارنة المرجعية Benchmarking والبحث عن أفضل الممارسات في المؤسسات الأكاديمية المرموقة والنهج على منوالها في تحقيق التفوق في الأداء.
- العمل على إدراج تطبيقات ريادة الأعمال Entrepreneurship في البرامج الأكاديمية والبحثية في الجامعات.

خلاصة : تواجه مؤسسات التعليم العالي اليوم تحديات ضخمة على مستوى فلسفة وطبيعة وإدارة هذه المؤسسات، والسبيل الأهم لمواجهة تلك التحديات هو رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في قطاع التعليم المحلي والدولي. وتؤكد الدراسة على أن الطريق نحو هذا الأمر يتمثل في :

- الوعي بالمتغيرات البيئية (الخارجية والداخلية) وتأثيراتها على مؤسسات التعليم العالي ومستقبلها.
- الإيمان بأهمية التعامل مع مفاهيم وآليات السوق وتأثيرها على مؤسسات التعليم العالي.
- العمل على بناء استراتيجي محكم قوامه الشراكة المميزة مع قطاعات الإنتاج المختلفة في الدولة.
- التحول نحو بناء مجتمع المعرفة في المؤسسات الأكاديمية بما يدعم تحقق اقتصاد المعرفة في الدولة.
- الاهتمام ببناء ميزة/ مزايا تنافسية للمؤسسة الأكاديمية تدعم مستقبل هذه المؤسسة ومكانتها العلمية والبحثية.
- العمل على تحقيق الشراكة المجتمعية، عبر ربط مخرجات المؤسسة الأكاديمية باحتياجات المجتمع المحلي، وحل مشكلاته، والعمل على تطويره وتنميته.
- الاهتمام بمبدأ العالمية في مؤسسات التعليم العالي، ومضمونه القدرة على مقابلة المعايير الدولية لإدارة عمليات ومخرجات المؤسسات الأكاديمية، وتعزيز فرص تنافسية هذه المخرجات دولياً.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) مؤشر قياس تنافسية مؤسسات التعليم العالي

المحور	المعايير
الريادة العالمية	موقع الجامعة في التصنيفات الأكاديمية الدولية .
الشراكة المجتمعية	الأوقاف – كراسي البحث .
بناء مجتمع المعرفة	حجم الاستثمار – المنتجات – الشراكات الاستثمارية.
ريادة الأعمال	حجم الإنفاق – الخريجين أصحاب الأعمال .
البحث العلمي	حجم الإنفاق – النشر في المجلات العلمية.
التعليم والتعلم	جودة الطلاب – جودة أعضاء هيئة التدريس – جودة البرامج – جودة الخريجين – التقنيات المستخدمة .
الاعتماد الأكاديمي	المؤسسي – البرامجي – المهني .
جوائز التميز الأكاديمية	عدد ونوع الجوائز .
شهادات المطابقة الدولية	عدد ونوع الشهادات .
الموارد	الأنظمة المالية الإدارية – الخدمات المساندة – مصادر المعلومات – معدل دوران العاملين .
البنية التحتية	المرافق - التحسين المستمر – التقنية .
السمعة الأكاديمية	براءات الاختراع – الجوائز الأكاديمية – المجلات العلمية المنشورة – الطلب على الخريجين - التحاق الطلبة الدوليين .

*** من إعداد الباحث**

الشكل (1) الإطار المقترح لتنافسية مؤسسات التعليم العالي

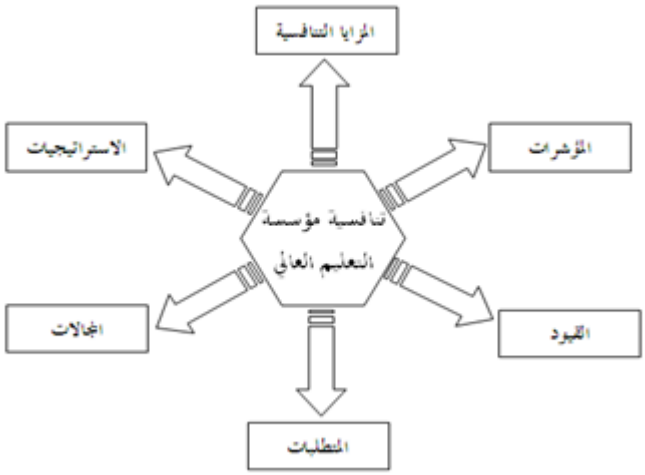

الإحالات والمراجع :

[1] -"Malaysia In World Competitiveness Yearbook 2009", Malaysia Productivity Corporation, Selangor, Malaysia, 2009, p4

[2]- "World Competitiveness Yearbook(WCY)", International Institute For Management Development (IMD), Lausanne, Switzerland,2009, p2.

[3] -"Jordan's Competitiveness Book", The Ministry Of Planning And International Cooperation, Aman,Jordan, 2004, p7.

[4] -D'Cruz, J and A, Rugman, "New Concepts for Canadian Competitiveness", Kodak, Canada,1992, p13.

[5] -DIMIAN, G.C. & DANCIU, A," National And Regional Competitiveness In The Crisis Context: Successful Examples", Theoretical And Applied Economics, Volume XVIII (2011), No. 11(564), p68.

[6] -Lombardi, John V., "The Strategic Principles for Competitive Universities in the Twenty-First Century", The Center for Measuring University Performance, 12/10/2011, http://thecenter.ufl.edu ,p3

[7] -Higher Education Review Report, "The Competitiveness of Higher Education in Scotland", Scottish Executive, Edinburgh, 2004, p 4.

[8]- محمود، يوسف سيد، "التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية : مدخل لتطوير التعليم الجامعي"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة صنعاء، العدد السادس، يونيو 2004، ص27.

[9]- مصطفى، أحمد سيد، "تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين "دعوة للتأمل" مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 144، السنة 32، 2003، ص ص 28-29.

[10] - Suarez, A., Moreira, R.S., Carrapatoso,E., "The Role Of Usability In The Competitiveness Of Higher Education Institutions", papers of Iadis International Conference : Applied Computing, San Sebastian, Spain, 25-28 February 2006, p314.

[11]- الدخيل، عبد العزيز بن عبد الله، "التعليم العالي : ماله وما عليه"، شركة العبيكان للأبحاث والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 19.

[12]- Higher Education Review Report,op.cit, p 16.

[13]- الزبيدي، حمزة محمود، "تكامل منظومة التفاعل بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي"، أوراق المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، المنعقد في الفترة 17-20 صفر 1429هـ، الموافق 24-27 فبراير 2008م، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية،ص 717.

[14] -Trumbach,C. , Hartman, Sandra J. And Lundberg. O., "The Role Of Universities In Attaining Regional Competitiveness Under Adversity" – A Research Proposal, Research In Higher Education Journal, Volume 5, December 2009, p3.

[15]- سملالي، يحضية، "أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص65.

[16] -Noe, Raymond & Hollenbeck, John & Gerhart, Barry & Wright, Patrick, "Human Resource Management: Gaining A Competitive Advantage", Fifth Reprint, Tata Mcgraw-Hill , New York, USA,2008, p18.

[17]- الطبيشات، علي محمود عطية، "دور أنظمة المعلومات في الإبداع المؤسسي:دراسة استكشافية في قطاع الهندسة الطبية الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية، 2004، ص31.

[18] -Rowe,Jim, "Studying Strategy",Ventus Publishing Aps, E.Book, www.Bookboon.Com , 2008, P62.

[19] -Botham, Ron and Bob Downs (1999) Industrial Clusters: Scotland's Route to Economic Success.18/11/2011, available at : www.tci-network.org/media/asset_publics/resources/000/000/837/original/Botham-Downes-industrial-clusters-Scotland.pdf.pp 5-6.

[20]- راولي، دانييل جيمس و شيرمان، هيربيرت، "من التخطيط على التغيير : تطبيق الخطة على مستوى التعليم العالي"، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006 ، ص ص 47-48.

[21]- قناديلي، جواهر بنت أحمد، "دور عضو هيئة التدريس في تحقيق كفاءة خارجية تتلاءم وسوق العمل السعودي"، تاريخ التصفح 2011/12/11م، دراسة متاحة على شبكة الانترنت : http://uqu.edu.sa/page/ar/90220.2007 ، ص ص 18-19

[22]- "تقرير التعليم العالي بالأرقام"، وزارة التعليم العالي، الرياض، 2010، ص 9.

[23]- مرصد التعليم العالي، "تقرير مؤشرات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية"، وزارة التعليم العالي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 35.

[24]- المرجع السابق، ص 34.

[25]- المرجع السابق، ص 22.

[26]- "الجامعات السعودية على الخريطة الدولية"، وزارة التعليم العالي، الرياض، 2010، ص ص 3-4.

[27]- مرصد التعليم العالي، مرجع سابق، 34.

المناخ التنظيمي والعلاقة مع الإدارة ودورهما في تحقيق الرضا الوظيفي للأكاديميين : دراسة تطبيقية مقارنة في احدى الجامعات الماليزية

سناء عبد الكريم الخناق*
جامعة ملايا، ماليزيا

ملخص : يهدف هذا البحث إلى دراسة المتغيرين المناخ التنظيمي والعلاقة مع الادارة، مع محاولة إيجاد العلاقة بينهما وبين تحقيق الرضا الوظيفي. وتم تنفيذ الدراسة من خلال تقسيم الاكاديميين في احدى الجامعات الماليزية إلى مجموعتين حسب التخصص الاكاديمي الحاصلين عليه، والتعرف على موقف كل مجموعة من المناخ التنظيمي السائد في الجامعة، اضافة إلى التعرف على طبيعة علاقتهم بالادارة ودور كل منهمافي تحقيق الرضا الوظيفي العام عن عملهم. وتمت الاستعانة باستمارة استبيان تم اعدادها لهذا الغرض. ومن الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين المتغيرات المبحوثة.

الكلمات المفتاح : الرضا الوظيفي، المناخ التنظيمي، العلاقة مع الادارة، التخصصات العلمية، التخصصات الادبية.

تمهيد : تعددت الأطراف المهتمة بدراسة الرضا الوظيفي في العقود القليلة الماضية، فقد اهتم الباحثون والدارسون بموضوع الرضا الوظيفي لما له من أهمية على الجانب النفسي والجسمي للعاملين، بل إن هناك من الباحثين من يذهب إلى أكثر من ذلك ويرى بأن رضا العاملين عن عملهم يؤدي إلى رضاهم عن جميع جوانب حياتهم الأخرى. ومن جانب آخر، فإن إدارة المنظمات تهتم كذلك بالسعي إلى تحقيق رضا العاملين فيها عن عملهم لما لذلك من دور في زيادة الانتاجية ورفع مستوى ادائهم، وبنفس الوقت فإن إدارة المنظمات تدرك تماما أن عدم مساعدة العاملين على تحقيق الرضا عن عملهم سيؤدي إلى نتائج وخيمة من زيادة تغيب العاملين، الاهمال، ترك العمل وتدني مستوى الاداء والانتاجية. وكذلك، فأن ادارة الموارد البشرية تهتم ايضا بالرضا الوظيفي لتلبية جزء مهم من اهدافها من خلال مساعدة العاملين على تحقيق حصولهم على حقوقهم بالاضافة إلى توفير الكثير من التسهيلات الضرورية لتأدية العمل واستمراره في المنظمة. ويشير مفهوم الرضا الوظيفي إلى مجموعة المشاعر والمواقف للفرد العامل تجاه العمل الذي يقوم به في المنظمة، والتي قد تكون ايجابية متى ما حقق له العمل اشباعا لحاجاته، أو تكون سلبية متى وجد أن توقعاته عن العمل الذي يقوم به لا تتواكب مع الواقع الفعلي الذي يجده على أرض الواقع.

ويرى Locke (1969) أن الرضا الوظيفي لا يعتمد على الوظيفة وحدها أو على الفرد الذي يؤدي العمل، وإنما يعتمد على العلاقة بينهما[1]. ومن جهة أخرى فإن الرضا الوظيفي يعتمد على التفاعل بين الفرد وبيئة العمل، وفي هذا المجال يرى oethlisberger & Dickson (1939) أن الموقف تجاه الاشياء الموجودة في بيئة العمل يرجع إلى التفاعل الناتج بينهما، أي بين الفرد وبيئته[2]. ومن الباحثين من يرى أن الرضا الوظيفي يكون نتيجة استجابة المرؤسين لسلوك المدراء والمشرفين على العمل، وذلك اعتمادا على ما ذكره Likert (1961) من أن استجابة المرؤوسين لتصرفات المشرفين يعتمد على العلاقة بين ادراك العاملين لسلوك المشرفين وبين قيم المرؤسين ومهاراتهم البيشخصية[3].

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على موقف الهيئة التدريسية من بعض المفاهيم المنظمية السائدة في الجامعة وهي المناخ التنظيمي والعلاقة مع الادارة، بالاضافة إلى إيجاد العلاقة بين هذه المتغيرات وبين الرضا الوظيفي العام عن العمل الذي يمارسه الاكاديميين في الجامعة، وذلك من خلال تطبيق ذلك في إحدى الجامعات الماليزية. وقد شملت الدراسة عينة تتكون من 202 من الاكاديميين العاملين في الجامعة. وتتكون هذه الدراسة من أربعة أقسام، الأول تطرق إلى منهجية البحث، ثم الجانب النظري والمفاهيمي في القسم الثاني. أما القسم الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي للدراسة، وخصصنا القسم الأخير لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

1- منهجية البحث :

يتناول هذا المحور اهم القضايا المتعلقة بالمنهجية المتبعة في البحث وكما يأتي :

1-1. **مشكلة البحث :** يعتبر الرضا الوظيفي من المواضيع التي نالت الحظ الاوفر في التحليل والتمحيص من قبل المهتمين، رغبة منهم في التعرف على العوامل التي تزيد من رضا العاملين عن الاعمال والمسؤوليات المنوطة بهم، وذلك مساهمة منهم في رفع

* **sanalkhanak@yahoo.com**

مستوى الاداء والانتاجية وتقليل العديد من الظواهر غير المرغوب بها في العمل كالتغيب، دوران العمل، الاهمال، انخفاض الانتاجية. وتأتي مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

- **ما هو موقف اعضاء الهيئة التدريسية (الأكاديميين) من المناخ التنظيمي والعلاقة مع الادارة والعاملين السائدة في الجامعة، ومنها احدى الجامعات الماليزية ؟**
- **هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرضا الوظيفي العام وبين موقف اعضاء هيئة التدريس من المناخ التنظيمي والعلاقة مع الادارة في الجامعة، ومنها احدى الجامعات الماليزية ؟**

2-1. اهداف البحث : تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق التالية :

- إلقاء الضوء على مفهوم المناخ التنظيمي، العلاقة مع الإدارة في المنظمات.
- التعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس نحو بعض المفاهيم التنظيمية كالمناخ التنظيمي وكذلك العلاقة مع الإدارة في إحدى الجامعات الماليزية.
- التعرف على الرضا العام لمدرسي إحدى الجامعات الماليزية عن العمل الذي يقومون به.

تقييم العلاقة بين الرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية مع عوامل المناخ التنظيمي، العلاقة مع الإدارة في إحدى الجامعات الماليزية.

3-1. اهمية البحث : تتميز وظيفة الأستاذ الجامعي بالتركيز على عملية التدريس والبحث العلمي والاشراف العلمي على البحوث والدراسات الطلابية، ناهيك عن الجانب التربوي الذي يعتبر اللبنة الأساسية لأي عملية تعليمية. وبالتالي فإن من أهم واجبات الجامعة هو توفير المناخ التنظيمي المساند والمساعد على تأدية أعضاء هيئة التدريس لوظائفهم في الجامعة، إضافة إلى أن علاقتهم بالإدارة يجب أن تتميز بالشفافية، والاحترام المتبادل، والمرونة، والتعاون، وإتاحة فرص الترقية والتطوير وكل ذلك بما يساهم في تحقيق رضاهم الوظيفي. وتأتي أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات المطروحة للبحث والمناقشة والتجريب وهي المناخ التنظيمي، العلاقة مع الإدارة والرضا الوظيفي العام، إضافة إلى أهمية التعرف على مدى العلاقة بين هذه المتغيرات في المجال الجامعي بعد أن تناولتها دراسات سابقة في منظمات أخرى. إضافة إلى التعريف بالجانب النظري لمتغيرات البحث الذي يعتبر بمثابة الدعم للجانب التطبيقي للدراسة.

4-1. الفرضيات : من أجل تحقيق أهداف البحث وحل مشكلته تم صياغة الفرضيتان التاليتان وكما يأتي :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الأبعاد الرئيسة للمتغير المستقل المناخ التنظيمي والمتغير المستقل العلاقة مع الادارة وبين المتغير المعتمد الرضا الوظيفي على مستوى العينة ككل وعلى مستوى التخصصات الاكاديمية.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كل من الأبعاد الفرعية للمتغير المستقل المناخ التنظيمي والمتغير المستقل العلاقة مع الإدارة وبين المتغير المعتمد الرضا الوظيفي، على مستوى العينة ككل وعلى مستوى التخصصات الأكاديمية.

5-1. موقع ومجتمع الدراسة : لغرض تحقيق الجانب التطبيقي للدراسة وصولا إلى تحقيق أهدافه واثبات فرضياته، تم اختيار إحدى الجامعات الماليزية الحكومية كموقع للدراسة، واشتملت عينة الدراسة 202 من الأكاديميين الذين تم اختيارهم عشوائيا من الكليات المختلفة في الجامعة.

6-1. المفاهيم الاجرائية: المفاهيم الإجرائية : تم تقسيم عينة البحث الى فئتين نسبة إلى التخصص العلمي الذي يحمله أستاذ الجامعة (الأكاديميين) في العينة المدروسة، وذلك بما يتناسب مع بعض ما وضعته الجامعة في بعض أولوياتها وهي :

التخصصات العلمية وتشمل أساتذة كليات الطب، الهندسة، العلوم...الخ

التخصصات الأدبية وتشمل أساتذة كليات التربية، اللغات، الاجتماع...الخ

1-7. الاساليب الإحصائية : استخدم البرنامج الاحصائي الجاهز SPSS لاحتساب الاختبارات التالية :

- **النسبة المئوية :** استخدمت في اعطاء صورة ملخصة لوصف عينة الدراسة، بالإضافة إلى تقدير الأهمية النسبية لبعض العلاقات.
- **متوسط القياس :** لتقدير استجابة العينة وعرض بعض المؤشرات الاحصائية الوصفية للعينة.
- **الانحراف المعياري :** لقياس درجة التشتت المطلق لقيم استجابة العينة عن وسطها القياسي.
- **تحليل الارتباط الخطي البسيط لِـ Spearman :** للدلالة على قوة ونوع العلاقة بين كل متغيرين (بين المتغيرات المستقلة مع المتغير المعتمد).

1-8. أدوات الدراسة : تم استخدام استمارة استبيان تم اعدادها لهذا الغرض، والتي تتكون من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول خصص للتعرف على خصائص مفردات العينة. أما الجزء الثاني فيحتوي على 10 أسئلة في مجموعتين أساسيتين لقياس متغيرات البحث وأبعادهما – المناخ التنظيم والعلاقة مع الادارة. وقد خصص الجزء الثالث لقياس مستوى الرضا الوظيفي العام للعينة. وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس مستويات الاستجابة لعينة الدراسة.

1-9. التعريف بعينة البحث : يتنوع المستجيبين للدراسة من حيث الجنس، العمر، الشهادة العلمية، وكالاتي :

يبين الجدول (1) أن عدد المستجيبين للدراسة 104 (51.5%) وهو أكثر من المستجيبات 98 (48.5%). ويظهر أيضا أن الفئات العمرية للمستجبين للدراسة تتوزع بين 25 سنة إلى 59 سنة، الا أن أكثر الفئات العمرية المستجيبة للدراسة تتمحور حول الفئتين العمريتين (31 – 40) و(41 – 50) وبنسبة (34.8%) و (33.8%). ويتفوق عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه على حملة الشهادات الاخرى ويمثلون نسبة 65.3% من بين المستجيبين للدراسة. ويشير نفس الجدول أيضا إلى تنوع الألقاب العلمية لعينة الدراسة ما بين حاملين للقب أستاذ إلى حاملين لقب مدرس، ويشكل حاملين لقب أستاذ مساعد أعلى نسبة 31%، أما أقل نسبة فقد كانت لحاملين لقب مدرس.

1-10. الدراسات السابقة :

دراسة Adenike (2011) تناولت الدراسة كيفية استخدام المناخ التنظيمي لتوقع مدى الرضا الوظيفي للأكاديميين في إحدى الجامعات النيجيرية. وقد أجري البحث باستخدام استبيان موزع على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس. وقد تناولت الدراسة تفسير الرضا الوظيفي كوظيفة للخصائص الفردية وكذلك خصائص العمل نفسه مثل العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة في الوظيفة، العلاقة مع المدير المباشر وطبعة العلاقات في المنظمة. ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو وجود علاقة ارتباط بين المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي لاعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة المبحوث.[4]

دراسة Noordin & Jusoff (2009) وهي إحدى الدراسات التي تناولت الرضا الوظيفي للأكاديميين في الجامعات الماليزية الحكومية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين الرضا الوظيفي العام للأكاديميين وبين بعض خصائصهم الديموغرافية كالعمر، الجنس، الحالة الزوجية والأجر. ومن التوصيات التي رفعها البحث هو ضرورة قيام إدارة الجامعة بعمل مسح شامل للتعرف على آراء الأكاديميين بشأن المناخ العام للجامعة[5].

دراسة Gül (2008) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إدراك المدراء والأكاديميين للمناخ التنظيمي السائد في الجامعة، وذلك من خلال استجابة 146 أكاديمي لاستبيان أعد لهذا الغرض. وتوصلت الدراسة أن هناك فروق معنوية بين الأكاديميين الذين أسندت لهم وظيفة إدارية (مدير) وبين الأكاديميين الذين لا يمارسون أي عمل إداري في إدراكهم للمناخ التنظيمي السائد في الجامعة[6].

دراسة Lacy & Sheehan (1997) تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الرضا الوظيفي للأكاديميين عبر ثماني دول، وقد شملت عينة الدراسة على 12599 من الأكاديميين، ومن النتائج التي توصلت اليها هو أن الأكاديميين راضين بشكل عام عن مكانتهم العلمية في الجامعة وأقل رضا عن نظام الترقية في المتبع في الجامعة وكذلك الادارة. بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن الأكاديميين في الولايات المتحدة هم الأكثر رضا مقارنة بالاكاديميين في المانيا .[7]

دراسة Schneider& Snyder (1975) تطرقت إلى قياس علاقة الرضا الوظيفي مع المناخ التنظيمي وكذلك مع معدل دوران العمل لدى العاملين في 50 وكالة تامين. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط بين الرضا الوظيفي والمناخ التنظيمي مع بعض الوظائف في الوكالات المدروسة بالاضافة إلى أن العاملين يحاولون التوافق مع المناخ التنظيمي أكثر من كونهم راضين عنه [8].

2- الجانب النظري والمعرفي :

2-1.الرضا الوظيفي : يقصد بالرضا الوظيفي مجموعة المشاعر الايجابية الناتجة من عملية التقييم التي يقوم بها الفرد تجاه خصائص العمل الذي يقوم به[9]، وهو بنفس الوقت يمثل موقف واتجاه نحو العمل أكثر من كونه سلوك. ومن الأمور التي تتفق عليها الكثير من الدراسات، في أن الرضا الوظيفي يعتبر من المواضيع التي تم تعريفها، مناقشتها، اختبارها، وقياسها بكثرة في العقود القليلة الماضية، وذلك لاهميتها على كافة الاصعدة، بل أن الرضا الوظيفي من أكثر المتغيرات التي تكررت في الدراسات المنظمية. وبحسب Lawler, 1973 فأن الرضا الوظيفي هي تلك الاشياء التي يشعر الفرد بأنه يجب أن يحصل عليها من عمله وكذلك جميع تلك الاشياء التي يحصل عليها فعليا في عمله[10]. ويعرف Spector, 1997 الرضا الوظيفي بأنه يشمل كل شخص يحب عمله (وراضي عنه)، أو لا يحبه (أو غير راضي عنه)، كما ويعرفه بأنه الدرجة التي يحب الافراد عملهم[11] .أما Fako, et al. (2009) فيؤكد على أن الرضا الوظيفي يتضمن ثلاث أبعاد، الأول هو التصور الذاتي للعمل من قبل الفرد، والدرجة التي يجد فيها الفرد المتعة في العمل، وأخيرا الفرق بين ما يريده الفرد ويطلبه وبين ما يحصل عليه فعليا من العمل الذي يقوم به[12].

ويرى Don Hellriegel ,2001 أن الرضا الوظيفي أو عدم الرضا الوظيفي يختلف من شخص إلى آخر وذلك يعتمد الاهمية التي يمثلها العمل بالنسبة إلى الفرد، فقد يكون العمل مصدرا للتحدي، يشكل درجة من الأهمية التي يحملها الفرد للعمل، مدى النشاط البدني المطلوب للعمل، خصائص ظروف العمل، أنواع المكافآت المتاحة في العمل، بالاضافة إلى طبيعة زملاء العمل[13] .

وتظهر أهمية رضا العاملين عن عملهم في المنظمة من كون العاملين الراضين سيشعرون بالارتياح، التحدث بايجابية، التوقعات العادية عن وظائفهم. أما العاملين غير الراضين فسيعبرون عن ذلك عن طريقة تركهم للعمل، تقديم الشكاوي، العصيان، سرقة ممتلكات المنظمة، التهرب من جزء من مسئوليات عملهم [14].

2-2. المناخ التنظيمي : اتفق أكثر الباحثين إلى أن بدايات استخدام مفهوم المناخ التنظيمي بشكل واسع يعود إلى 1960. أن البحث في مفهوم المناخ التنظيمي يساعد على فهم تأثير المنظمة على الفرد العامل وعلى شخصيته، ومن ثم تتيح امكانية تعميم ذلك على مواقف العاملين تجاه عملهم. وقد يكتنف ادراك الفرد العامل عن المناخ السائد في منظمته بعض الغموض، وذلك لأنه قد يرجع إلى الخصائص السائدة في المنظمة، وفي هذه الحالة فإن قياس المناخ التنظيمي يكون من خلال التقييم الدقيق لإدراك العاملين إلى الخصائص الفعلية للمنظمة. أو قد يكون المناخ التنظيمي نتيجة فهم أو إدراك العاملين لما يدور حولهم في المنظمة، وفي هذه الحالة فأن الرضا الوظيفي يمكن قياسه من خلال قياس رضا العاملين أو موقفهم عن العمل. واهتمت الكثير من الدراسات بموضوع المناخ التنظيمي، ولقد اتفقت معظمها إلى أن المناخ الاجتماعي الذي يتكون في المنظمة له علاقة بادراك العاملين إلى محتوى العمل والذي يعزز بدوره مدى الرضا والاداء المحتمل للعاملين عن عملهم وبالتالي إلى زيادة إنتاجية وفاعلية المنظمة. ويمكن تعريف المناخ التنظيمي بأنه ادراك العاملين إلى السياسات الرسمية وغير الرسمية، التطبيقات، والاجراءات المطبقة في المنظمة [15].

ويقصد بالمناخ التنظيمي كذلك بانه الادراك المشترك للافراد العاملين في المنظمة حول بيئة العمل وبيئة المنظمة بشكل عام [16].

وقد يركز مفهوم المناخ التنظيمي على خصائص العمل إذ يعبر المناخ التنظيمي عن مجموعة من الخصائص التي تميز بيئة العمل [17]. وبنفس السياق يعرف المناخ التنيظمي بأنه مجموعة الخصائص أو المحفزات الناتجة عن الكيفية التي تتعامل بها المنظمة مع ادراكات العاملين لديها[18] .

2-3. العلاقة مع الإدارة : إن المتغير الآخر الذي ركزت عليه هذه الدراسة هو طبيعة العلاقة مع الادارة كأحد المتغيرات التي لها علاقة بالرضا الوظيفي. وتلعب إدارة المنظمة دورا في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين من خلال تحفيز العاملين، تدريبهم، ارشادهم، وقيادتهم. ويرى Robbins & Judge (2008) أن المنظمة وإدارتها تساهم بشكل واسع في تحسين مستوى رضا العاملين عن عملهم[19]. بالاضافة إلى ذلك فأن البحوث والدراسات التي أجراها Kim عام (2002) قد أثبتت بأن الإدارة سواء في القطاع الخاص أو العام تشارك بشكل كبير في تحسين رضا العاملين عن عملهم [20]. كذلك فأن الادارة تساهم في زيادة مستوى الالتزام في المنظمة عن طريق زيادة رضا العاملين عن الأجر، والسياسات المتبعة في المنظمة وشروط العمل [21]. وتلعب طبيعة الاشراف الذي تمارسه الادارة تجاه العاملين دورا مهما في تحديد الالتزام الوظيفي، مستوى الاداء، والانتاجية [22]. ومن الدراسات الأخرى التي تطرقت إلى العلاقة بين الإدارة والعاملين هي Rad and Yarmohammadian (2006) التي بينت أن هناك علاقة ارتباط معنوي بين الرضا الوظيفي للعاملين عن عملهم، وبين الاسلوب القيادي الذي تتبعه الإدارة مع العاملين ويظهر ذلك بشكل واضح مع المدراء الذين يتبعون اسلوب التوجه - نحو العاملين كاسلوب في قيادة العاملين[23].

3- نتائج الدراسة :

من أجل التوصل إلى أهداف الدراسة يتناول هذا المحور عرض النتائج التي توصلت اليها وذلك بعرضها على مستويين، الأول مستوى **العينة ككل**، الثاني هو مستوى **مستوى تخصصات الأكاديميين**، إذ تم تقسيم العينة إلى مجموعتين نسبة إلى التخصص العلمي للأستاذ وهي مجموعة التخصصات العلمية ومجموعة التخصصات الأدبية.

1-3. نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المبحوثة : نعرض في الجدولين (2) و(3) بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات العينة، المناخ التنظيمي والعلاقة مع الادارة، كالمتوسط لقياس مفردات استجابة العينة، والانحراف المعياري، لتكوين فكرة عن مدى تجانس قيم هذه الاستجابة.

3-1- 1.المناخ التنظيمي السائد في المنظمة : يبين الجدول (2) أن المناخ التنظيمي على مستوى التحليل يتضمن خمسة أبعاد والتي تعكس موقف العينة لهذا المتغير :

مستوى العينة ككل : حققت العينة ككل متوسط قياسي 3.41 وبانحراف معياري 0.77. وقد كانت أعلى قيمة متوسط 3.67 وبانحراف معياري 0.91 وذلك للعامل، استطيع أن أرى أن عملي يساهم بوضوح في عمل الجامعة. أما أقل قيمة متوسط فقد كانت 3.23 وبانحراف معياري 1.11 وذلك للعامل، أداء العمل يقابل بالتقدير. وهذا يفسر أن جميع أفراد العينة يساهمون بشكل واضح في عمل الجامعة إلا أن مستوى قناعتهم بأن أدائهم للعمل يقابل بالتقدير أقل العوامل التي تؤثر على موقف العينة تجاه المناخ السائد في الجامعة.
مستوى تخصصات الأكاديميين : يشير الجدول (2) إلى موقف كل مجموعة من مجموعتي الدراسة تجاه المناخ التنظيمي السائد في المنظمة، ويتبين أن المجموعتين متماثلتين من حيث المتوسط القياسي الأعلى للاستجابة للعامل، استطيع أن أرى أن عملي يساهم بوضوح في عمل الجامعة، إلا أن التخصصات العلمية قد حققت مستوى أعلى بقليل من التخصصات الأدبية. وكذلك الحال فأن المجموعتين قد حققتا ذات العامل، أداء لعمل يقابل بالتقدير كأقل استجابة تجاه المناخ التنظيمي، 3.13 كمتوسط قياسيا للتخصصات الأدبية، 3.33 متوسط قياسي للتخصصات العلمية. وهذ يفسر أن موقف التخصصات العلمية أكثر قناعة من التخصصات الأدبية لجميع أبعاد قياس المناخ التنظيمي السائد في الجامعة.

3-1- 2. العلاقة مع الادارة : تتضح نتائج علاقات الارتباط بين المتغير المستقل العلاقة مع الإدارة وكذلك أبعاده وبين المتغير الثابت الرضا الوظيفي في الجدولين (5) و(6) وذلك على مستوى العينة ككل وعلى مستوى تخصصات الأكاديميين وكما يأتي :

مستوى العينة ككل : يتبين أن علاقة الارتباط بين المتغير المستقل العلاقة مع الادارة كانت ايجابية وبمستوى معنوية 0.01 وبمعامل ارتباط 0.479. أما على مستوى أبعاد المتغير المستقل، فيبين الجدول (5) أن جميع علاقات الأبعاد كانت ايجابية ومعنوية بمستوى دلالة 0.01. وكان أقوى معامل ارتباط 0.432 مع العامل تعزز الادارة تطوير ادائي للعمل وزيادة خبرتي فيه. وتبرهن هذه النتيجة أهمية العلاقة مع الادارة في احداث الرضا الوظيفي للأكاديميين في الجامعة، وذلك يدعم الفرضية الأولى للدراسة.

مستوى تخصصات الأكاديميين : حققت مجموعتي الدراسة علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية 0.01 بالنسبة إلى المتغير المستقل العلاقة مع الادارة مع الرضا الوظيفي، وكانت قوة الارتباط أعلى بالنسبة إلى التخصصات العلمية 0.535 عنه للتخصصات الأدبية 0.457 وكما يظهر ذلك في الجدول (5) و(6). أن أقوى معامل ارتباط للتخصصات الأدبية كان للبعد تعزز الإدارة تطوير أدائي للعمل وزيادة خبرتي فيه 0.428. أما بالنسبة إلى التخصصات العلمية فقد كان للعامل تتعامل الادارة بمرونة وتتفهم الظروف التي اواجهها أقوى قيمة ارتباط مع الرضا الوظيفي 0.478. وهذا بدوره يعزز من أهمية علاقة الأكاديميين بالإدارة يساهم في تحقيق الرضا الوظيفي. وهذا بدوره يدعم قبول الفرضية الثانية للبحث.

خلاصة : أثبتت نتائج الدراسة صحة الدلالات والعلاقات بين متغيرات البحث، الرضا الوظيفي وعلاقته بالمناخ التنظيمي والعلاقة مع الإدارة. وهذا مما يدعم الجانب النظري في تحديد كل متغير من المتغيرات المبحوثة.

يشكل الذكور من الأكاديميين المستجيبين للدراسة نسبة أكبر من نسبة الإناث، وكما أن معظم المستجيبين يقعون ضمن الفئتين العمريتين (31- 40) و (41-50). ويشكل حملة شهادة الدكتوراه وحملة اللقب العلمي أستاذ مساعد النسبة الأكبر من المستجيبين للدراسة.

أن موقف الأكاديميين من المناخ التنظيمي السائد في الجامعة كان جيد وكذلك الحال من موقفهم من طبيعة العلاقة بينهم وبين الإدارة. وينطبق ذلك على الأكاديميين من ذوي التخصصات العلمية وكذلك من ذوي التخصصات الأدبية.

بالرغم من أن موقف التخصصات العلمية من الأكاديميين يبدو أكثر قناعة من التخصصات الأدبية لمعظم أبعاد قياس المناخ التنظيمي السائد في الجامعة، إلا أن جميع الأكاديميين يشعرون بأنهم يساهمون بشكل واضح في عمل الجامعة، ويرون أن أدائهم للعمل يقابل بتقدير أقل مما يجب أن يكون.

يتضح من نتائج الدراسة أن موقف أكاديميي الجامعة من علاقتهم بالإدارة كان جيد، إلا أن تشتت إجابتهم كان كبير مما يدل على تباين وجهة نظرهم نحو أبعاد علاقتهم مع الإدارة وخاصة بالنسبة إلى التخصصات الأدبية. وتقترب أراء المجموعتين من أن الإدارة في الجامعة تتعامل معهم باحترام، وتعزز تطوير أدائهم، مع محاولتها توضيح السلطة والمسؤولية لأداء الأعمال المكلفين بها. أما عن المرونة التي تبديها الإدارة في التعامل معهم فقد كان موقف كل من التخصصات العلمية والأدبية أقل نسبة منه إلى العوامل السابقة.

يتبين من نتائج تحليل الارتباط الخطي البسيط لِـ Spearman أن الأكاديميين عموما راضين، بما يقترب من المتوسط، عن المناخ التنظيمي السائد في الجامعة وكذلك الحال بالنسبة لرضاهم عن علاقتهم بالإدارة.

ويتضح كذلك أن الأكاديميين من التخصصات العلمية أكثر رضا من التخصصات الأدبية بالنسبة إلى المناخ السائد في المنظمة وكذلك عن علاقتهم بالإدارة. فبينما نجد أن معاملات الارتباط تتجاوز نسبة المتوسط لدى التخصصات العلمية، نجد أن الأكاديميين من التخصصات الأدبية راضين كذلك ولكن بنسبة أقل. وهذا ما يعزز أن رضا الأكاديميين في الجامعة يتأثر بالمناخ التنظيمي السائد في الجامعة، وهو ما يدعم الفرضية الأولى للدراسة.

يتباين رضا الأكاديميين عن العوامل ذات العلاقة بالمناخ التنظيمي السائد في الجامعة على مستوى أبعاد المناخ التنظيمي وعلى مستوى التخصص العلمي. فالأكاديميين من التخصصات العلمية راضين بشكل كبير عن طريقة التقدير التي يقابلون بها عند أداءهم للعمل. إلا أنهم غير راضين بالقدر نفسه عن روح التعاون في العمل السائدة في الجامعة. وكذلك فأن توفر الظروف المادية في الجامعة لا تعني لهم الكثير.

أما عن التخصصات الأدبية فأنهم راضين بشكل أقل من المتوسط عن جميع أبعاد المناخ التنظيمي، إلا أن أهمية توفر الظروف المادية في مكان العمل كان قليل وغير معنوي. وهذا ما يثبت أهمية المناخ التنظيمي في تحقيق الرضا الوظيفي للأكاديميين بشكل عام في الجامعة، وبأهمية أكبر بالنسبة إلى التخصصات العلمية منه إلى التخصصات الأدبية.

وهذا مما يثبت أهمية جميع أبعاد المناخ التنظيمي المبحوثة على مستوى العينة ككل وعلى مستوى التخصصات العلمية، مع عدم الأهمية التي يشكلها توفر الظروف المادية في مكان العمل على رضا التخصصات الأدبية. وهذا مما يدعم قبول الفرضية الثانية للبحث.

يتبن من نتائج الدراسة أن جميع علاقات الارتباط بين أبعاد العلاقة مع الإدارة والرضا الوظيفي العام على مستوى العينة ككل وعلى مستوى التخصصات الأكاديمية كانت معنوية. ويجد الأكاديميون من كلا التخصصين أن تعامل الإدارة معهم يتصف بالشفافية، والسعي إلى تطوير أداءهم، إلا أن توضيح الإدارة للسلطة والمسؤولية كان أقل أهمية بالنسبة إلى رضاهم الوظيفي. وهذا بدوره يعزز من أهمية علاقة الأكاديميين بالإدارة يساهم في تحقيق الرضا الوظيفي. وهذا بدوره يدعم قبول الفرضية الثانية للبحث.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : وصف العينة

الجنس	إناث	98	48.5
	ذكور	104	51.5
المجموع		**202**	**%100**
الفئات العمرية	30-25	26	12.9
	40-31	70	34.8
	50-41	68	33.8
	58-51	28	13.9
	59 فأكثر	10	4.6
المجموع		**202**	**%100**

التحصيل الدراسي	دكتوراه	132	65.3
	ماجستير	61	30.2
	أخرى	9	4.5
المجموع		**202**	**%100**
اللقب العلمي	أستاذ	11	5.4
	أستاذ مشارك	41	20.3
	أستاذ مساعد	75	37.1
	مدرس	36	17.8
	زميل باحث	29	14.5
	مدرس	10	4.9
المجموع		**202**	**%100**

جدول (2) : موقف الأكاديميين تجاه المناخ التنظيمي السائد في الجامعة

التفاصيل	التخصصات العلمية		التخصصات الأدبية		العينة ككل	
	متوسط القياس	**الانحراف المعياري**	**متوسط القياس**	**الانحراف المعياري**	**متوسط القياس**	**الانحراف المعياري**
أداء العمل يقابل بالتقدير	3.33	0.99	3.13	1.16	3.23	1.11
استطيع أن أرى أن عملي يساهم بوضوح في عمل الجامعة	3.78	0.77	3.61	0.97	3.67	0.91
تتوفر الظروف المادية (التبريد، التهوية، الإضاءة...الخ) في مكان العمل في الجامعة	3.54	0.72	3.6	0.98	3.58	0.9
تسود روح التعاون في العمل بين العاملين في الجامعة	3.37	0.89	3.17	1.21	3.24	1.12
أساهم في كافة الأنشطة الأخرى التي تؤثر على عملي في الجامعة	3.43	0.76	3.32	1.03	3.36	0.95
الإجمالي	**3.49**	**0.6**	**3.37**	**0.83**	**3.41**	**0.77**

جدول (3) : موقف الأكاديميين تجاه علاقتهم مع الإدارة وارتباط ذلك برضاهم الوظيفي

التفاصيل	التخصصات العلمية		التخصصات الأدبية		العينة ككل	
	متوسط القياس	**الانحراف المعياري**	**متوسط القياس**	**الانحراف المعياري**	**متوسط القياس**	**الانحراف المعياري**
التعامل مع الإدارة يكون بشفافية واحترام	3.43	0.89	3.45	1.05	3.44	1.05
تعزز الإدارة تطوير أدائي للعمل وزيادة خبرتي فيه	3.42	0.87	3.44	0.96	3.43	0.96
توضح الإدارة السلطة والمسؤولية المطلوبة لأداء العمل	3.42	0.92	3.49	0.99	3.46	0.99
تتعامل الإدارة بمرونة وتتفهم الظروف التي أواجهها	3.31	0.96	3.3	1.08	3.31	1.08
الإجمالي	**3.4**	**0.78**	**3.42**	**0.97**	**3.41**	**0.91**

جدول (4) : معاملات الارتباط بين موقف الأكاديميين تجاه المناخ التنظيمي السائد في الجامعة ورضاهم الوظيفي

التفاصيل		معامل الارتباط		
		التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	العينة ككل
أداء العمل يقابل بالتقدير		0.605**	0.346**	0.419**
استطيع أن أرى أن عملي يساهم بوضوح في عمل الجامعة		0.342**	0.333**	0.33**
تتوفر الظروف المادية (التبريد، التهوية، الإضاءة...الخ) في مكان العمل في الجامعة		0.290*	0.122	0.182**
تسود روح التعاون في العمل بين العاملين في الجامعة		0.287*	0.330**	0.312**
أساهم في كافة الأنشطة الأخرى التي تؤثر على عملي في الجامعة		0.423**	0.353**	0,366**
الإجمالي	**العدد**	5	5	5
	الأهمية النسبية%	100	100	100
	القيمة	0.564**	0.375**	0.424**

جدول (5) : معاملات الارتباط بين موقف الأكاديميين تجاه علاقتهم مع الإدارة وارتباط ذلك برضاهم الوظيفي

التفاصيل		معامل الارتباط		
		التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	العينة ككل
التعامل مع الإدارة يكون بشفافية واحترام		0.398**	0.400**	**0.399
تعزز الإدارة تطوير أدائي للعمل وزيادة خبرتي فيه		0.435**	0.428**	**0.432
توضح الإدارة السلطة والمسؤولية المطلوبة لأداء العمل		0.360**	0.388**	**0.381
تتعامل الإدارة بمرونة وتتفهم الظروف التي أواجهها		0.478**	0.412**	**0.431
الإجمالي	**العدد**	4	4	4
	الأهمية النسبية%	100	100	100
	القيمة	0.535**	0.457**	**0.479

جدول (6) : معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة على مستوى العينة والتخصصات الأكاديمية بالرضا الوظيفي

التفاصيل	معامل الارتباط بالرضا الوظيفي			
	التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	العينة ككل	الأهمية النسبية%
المناخ التنظيمي	0.564**	0.375**	0.424**	100
العلاقة مع الإدارة	0.535**	0.457**	0.479**	100
الأهمية النسبية%	100	100	100	100

الإحالات والمراجع :

1 Locke, E.A., "What is job satisfaction? " Organization Behavior and Human Performance", Academic Press Inc., 4 (1969) pp 309-336.

2 Roethlisberger, F.J. & Dickson, W.J. "Management and the Worker", Cambridge: Harvard U. Press, (1939), pp261-262.

3 Likert, R. "New Patterns of Management", New, York, McGraw- Hill (1961), pp 94-95.

4 Adenike, A. "Organizational Climate as a Predictor of Employee Job Satisfaction: Evidence from covenant University", Business Intelligence Journal, 4(1), (2011), pp 151- 165.

5 Noordin, F. & Jusoff, K., "Levels of Job Satisfaction amongst Malaysian Academic Staff", Asian Social Science, 5 (50),(2009).

6 Gül, H., "Organizational Climate and Academic Staff's Perception on Climate Factors", Humanity & Social Sciences Journal, 3 (1), (2008), pp 37- 48.

7 Lacy, F. J., & Sheehan, B.A., "Job satisfaction among academic staff: An international perspective". Higher Education, 34 (3), (1997), pp 305-322. DOI: 10.1023/A: 1003019822147

8 Schneider, B. & Snyder, R.A., "Some Relationship between Job Satisfaction and Organizational Climate", Journal of Applied Psychology, 60(3), (1975), 318-328.

9 Robbins, S.P. & Judge, T.A., "Organizational Behavior", 14thed, Pearson Education Inc, Publishing Prentice Hal1, (2011), p 61.

10 Lawler, E.E., "Motivation in work Organizations", Monterey: CA, Brookers/ Cole, (1993).

11 Spector, P.E., "Job Satisfaction: Application, Assessment, Causes, and Consequences", UK, Sage Publications Ltd, (1997), P 2.

12 Fako, T.T., Moeng, S.R.T. and Forcheh N, " Gender differences in satisfaction with the type of work university employees do: evidence from the University of Botswana", Service science and management, 2, (2009), pp 404-417.

13 Don Hellriegel, J.W., "Organization Behavior", USA: south western college publishing, (2001).

14 Robbins, S.P., "Organizational Behavior". New Jersey: Prentice Hall, (2001).

15 Schnieder, I.I., "Motivation and Organizational Climate", Journal of Personal Psychology. 29 (3), (2008), pp 371-392.

16 Denison, D. R., "what is the difference between organizational culture and organizational climate? A Native's point of view on a decade of paradigm wars", Academy of Management Review, 21(3), (1996), pp 519-654.

17 Mark F., Peterson, M. F. & Fischer, R., "**Organizational Culture and Climate**", Encyclopedia of Applied Psychology, (2004), pp715-721.

18 Kundu, K., "Development of the Conceptual Framework of Organizational Climate", Vidyasagar University Journal of Commerce, (12), (2007), pp 99-108.

19 Robbins, S.P. & Judge, T.A., "Organizational Behavior", 14thed, Pearson Education Inc, Publishing Prentice Hall, (2008), pp79-81.

20 Kim, S., "Participative Management and Job Satisfaction: Lessons for Management Leadership", Public Administrative Review, 62(2), (2002), pp 231-241. DOI: 10.1111/0033-3352.00173

21 Rad, A.M.M., & Yarmohammadian, M.H., "A study of relationship between managers' leadership style and employees' job satisfaction", Leadership in Health Services, 19(2), (2006), pp xi-xxviii, Emerald Group Publishing Limited. DOI 10.1108/13660750610665008

22 Grunberg, M.M., "Satisfaction at Work in Psychological and Social Problem, Southern Minors University Press, (1984).

23 Rad, A.M.M., & Yarmohammadian, M.H., A study of relationship between managers' leadership style and employees' job satisfaction, Leadership in Health Services, 19(2), pp xi-xxviii. Emerald Group Publishing Limited, (2006). DOI 10.1108/13660750610665008

أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية - دراسة ميدانية في جامعة ورقلة (الجزائر)-

العربي عطية.
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نسعى في هذا المقال إلى دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية وذلك من خلال البحث في حجم الأداء، ونوعية الأداء وكفاءة الأداء وسرعة الانجاز وتبسيط العمل، إذ اختيرت **جامعة ورقلة** لتشخيص واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومدى أثره على الأداء الوظيفي للعاملين وذلك من خلال اتجاهات وأراء موظفيها، ومن ثم الخروج بجملة من المقترحات تساهم في رفع وتحسين أداء موظفيها وبالتالي يعود على أدائها العام.

الكلمات المفتاح : تكنولوجيا المعلومات، الأداء الوظيفي، حجم الأداء، كفاءة الأداء، نوعية الأداء، سرعة الانجاز، تبسيط العمل، جامعة ورقلة.

تمهيد : فتحت الثورة المعلوماتية التي انطلقت شرارتها مند العقد الأخير من القرن الماضي أفاقا واسعة حول تنمية الإدارات وتحديث أنظمتها وأساليبها وآلية العمل فيها مما ينعكس على المواطنين، بل على كل مؤسسات الدولة في صورة إنجاز خدمات بشكل أكثر تطورا وفاعلية.

وتتعاظم معاني الانجاز عندما تتضاءل الإمكانيات المتاحة وتتسارع التطورات والمتغيرات من حولنا عندها يزيد الاعتقاد بقدرة الموارد البشرية و دورها في إحداث التغير المنشود لأن نجاح أي منظمة مرتبط بنجاح أفرادها وكفاءتهم.

في ظل هذه الحيثيات شملت توجهات الأجهزة الحكومية مختلف جوانب العملية الإدارية مع التركيز بشكل أساسي على الأبعاد المتعلقة بإدارة الموارد البشرية وتنميتها و تعزيز استخدامات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة في أدائها.

لذا فإن إدارة الموارد البشرية وتحسين مستوى الأداء الوظيفي للعاملين يأتي في المرتبة الأولى ضمن اهتمامات وأولويات الإدارة بشكل عام، حيث أن رفع مستوى الأداء الوظيفي يقودنا إلى تحسين ورفع الأداء المؤسسي وصولا إلى تقديم الخدمة بشكل أسرع وبجودة عالية وبما يتوافق مع توقعات وحاجات متلقي الخدمة.

مشكلة الدراسة : ضمن المتطلبات الحديثة لمواكبة التطورات في بيئة العمل تبرز عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة الحكومية كمتطلب رئيسي لمجاراة تلك التطورات الكبيرة ووجب على الأجهزة الحكومية تبنيها والتكيف معها وتوجيه العاملين لتطبيقها.

من هذا المنطلق تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

ما مدى أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية ؟

سنحاول الإجابة عن إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال الأطر التالية :
- الإطار النظري والمفاهيمي؛ - الإطار الميداني (الجانب التطبيقي).

I- الإطار النظري والمفاهيمي

نحاول في هذا القسم تقديم إطار نظري ومفاهيمي لكل من تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي والعلاقة بينهما، وذلك قصد الوقوف على الخلفية النظرية وتمحيص الدراسات السابقة والاستفادة منها في الإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

I-1 تكنولوجيا المعلومات : أدى التطور التكنولوجي السريع والحاجة المتزايدة إلى السرعة في الانجاز ورغبة المواطنين في الحصول على خدمات عديدة وبصورة أكثر تطورا وبدقة متناهية مع قصور الإدارة التقليدية للاستجابة لتلك الرغبات إلى ضرورة إعادة النظر في نظم وأساليب إدارة الخدمات، ومن هنا ازداد اهتمام المنظمات بتكنولوجيا المعلومات، وذلك نظرا لدورها الناجح والكبير في الجوانب الإدارية المختلفة، حيث أسهمت في إحداث تغييرات كبيرة وهامة، تمثلت في تخفيض تكاليف العمليات الإنتاجية وتحسين مستويات الأسعار، وزيادة السرعة في الانجاز وتحسين الجودة مما أسهم في زيادة القدرة التنافسية لهذه المنظمات، وتحقيق أهدافها في البقاء والنمو والتوسع في أداء أعمالها، بالاعتماد على ما توفره هذه التكنولوجيا من وسائل وأدوات مناسبة.

لقد تعددت مفاهيم تكنولوجيا المعلومات وفقا لأراء الكتاب والباحثين في إعطائهم مفهوما واحدا شاملا ولعل مرد ذلك يرجع لاختلاف مرجعياتهم العلمية ومنطلقاتهم الفكرية فمنهم من عرفها بأنها : مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب والفنون اللازمة لتحويل المدخلات إلى المخرجات.[1]

حيث تتمثل مخرجات تكنولوجيا المعلومات في ظهور العديد من مجالات التطوير، كظهور البرامج المتطورة والتي تتضمن النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي وقواعد البيانات وأتمتة المكاتب والانترنت والانترانت والاكسترانت والبريد الالكتروني وتكنولوجيا الاتصالات البعيدة. وفي هذا الإطار نجد أن تكنولوجيا المعلومات تعتمد وبشكل أساسي على استخدام تقنيات وبرامج الحاسب الآلي، كما تعتمد تطبيقاتها على عدة مراحل إنطلاقا من الحصول على البيانات من البيئة ومراقبتها، ثم عملية معالجة البيانات والتي تتضمن التنظيم والتبويب والتخزين والترميز والتحليل لنصل إلى النتائج المترتبة عن مرحلة المعالجة للاستفادة منها في الوقت والشكل المناسبين. وبهذا نلاحظ أن تكنولوجيا المعلومات تمثل الجانب التكنولوجي لنظام المعلومات (كما تستخدم كبديل لها في أحيان أخرى).

I-1-1 أهمية تكنولوجيا المعلومات : تتمثل أهمية تكنولوجيا المعلومات فيما يلي :[2]

- تساعد المنظمات في الحصول على المعلومات المطلوبة لأداء أعمالها بشكل مناسب ومميز؛
- تساعد المنظمات في إيجاد فرص جديدة للعمل؛
- تعتبر القاعدة الأساس التي تبني على ضوئها المنظمات الإدارية ميزتها التنافسية لما تحتله هذه التكنولوجيا من دور فاعل ورئيس في إنجاح تلك المنظمات؛
- تعمل على تغيير الطريقة التي تعمل بها المنظمات وإعادة تشكيل منتوجاتها وخدماتها.

I-1-2 فوائد تكنولوجيا المعلومات ومكوناتها : تؤثر تكنولوجيا المعلومات ونظمها على قدرة أداء المنظمات لوظائفها الأساسية ولعل أهم الفوائد والمزايا التي يمكن أن تجنيها هذه المنظمات إذا ما استخدمت هذه الأدوات بالشكل الأمثل :[3]

- السرعة والدقة في انجاز الأعمال المطلوبة؛
- تقليل التكاليف والحد من استخدام الملفات الورقية التي تأخذ حيز كبيرة في المؤسسة؛
- تحسين الكفاءة وزيارة الفعالية وذلك من خلال القيام بالأعمال المطلوبة بالطريقة الصحيحة مع زيادة القدرة على التنسيق بين الدوائر والأقسام الإدارية المختلفة؛
- تحديد قنوات الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة في المنظمة؛
- تهيئة الظروف المناسبة لاتخاذ القرارات الفعالة ،وذلك عن طريق تجهيز المعلومات بشكل مختصر وفي الوقت المناسب؛
- المساعدة على التنبؤ بمستقبل المنظمة والاحتمالات المتوقعة بغية اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حالة وجود خلل في تحقيق الأهداف؛
- مواكبة التطورات العالمية فيما يتعلق بأساليب خدمة الزبائن وتنويعها؛
- حفظ البيانات والمعلومات التاريخية والضرورية التي تعتبر أساس عمل المنظمات.

وتتمثل مكونات تكنولوجيا المعلومات في الحواسيب بأجزائها المادية وغير المادية (كالبرامج) والشبكات المحلية والعالمية والبيانات فضلا عن معرفة كيفية الاستخدام والتطبيق من قبل المستخدمين بشكل كفؤ يخدم المنظمة ويحقق لها أفضل أداء.[4]

I-2 الأداء الوظيفي : اهتم الفكر الإداري التنظيمي بموضوع الأداء الوظيفي نظرا لارتباطه بكفاءة وفعالية المنظمات في تحقيق أهدافها والوصول إلى ما تصبو إليه من رؤى وأهداف وقيم جوهرية.

ومن هنا زادت الاهتمامات والأولويات الفكرية بإدارة الموارد البشرية وتحسين مستوى الأداء الوظيفي للعاملين لأن نجاح أي منظمة مرتبط بمستوى أداء أفرادها وكفاءتهم.

لقد تعددت مفاهيم الأداء الوظيفي وفقا لأراء الكتاب والباحثين في إعطائهم مفهوما واحدا و لعل مرد ذلك يرجع إلى منطلقاتهم الفكرية وتصوراتهم، فمنهم من يعرف الأداء الوظيفي بأنه مدى مطابقة العمليات الإنتاجية التي يتم انجازها في فترة زمنية محددة للخطط الموضوعة مسبقا، والتعرف على أوجه القصور ونقاط الضعف، والإنحراف عن الخطط الموضوعة، ووضع الحلول العلمية والعملية التي تكفل تجاوز القصور، وتجنب الانحراف في الإنتاج مستقبلا.[5]

وعند مراجعة الأدبيات الفكرية نجد أن هناك العديد من مستويات الأداء فمنها ما يكون على مستوى المنظمة ككل، ومنها ما يكون على مستوى الوحدة الإدارية، و منها ما يكون على المستوى الفردي للموظف.

وتتمثل عناصره في المعرفة بمتطلبات العمل، كمية العمل المنجز، نوعية العمل، المثابرة والوثوق.[6] بينما يتحدد مستوى الأداء نتيجة لمحصلة التفاعل بين الدافعية الفردية، مناخ العمل، قدرة الفرد على أداء العمل.[7] ويتأثر الأداء لجملة من العوامل الداخلية والخارجية و من أهمها :[8]

- العوامل الفنية : و تشمل التقدم التكنولوجي، المواد الخام، الهيكل التنظيمي وطرق وأساليب العمل.

إن الجوانب الفنية تؤثر بشكل واضح ومباشر على كفاءة المنظمة والأفراد، فنوعية الآلات وكميتها والطرق والأساليب العملية المستخدمة في العمل جميعها تؤثر على مستوى الإنتاجية والأداء بشكل عام.

- العوامل الإنسانية : وتشمل القدرة على الأداء الفعلي للعمل وتتضمن المعرفة والتعليم والخبرة، بالإضافة إلى التدريب والمهارة والقدرة الشخصية، كما تشمل الرغبة في العمل والتي تحدد من خلال ظروف العمل المادية والاجتماعية وحاجات و رغبات الأفراد.

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الأداء الوظيفي نجملها في الآتي :[9]

- خصائص العمل ؛ - الرقابة الفعالة ؛ - نظام الأجور والحوافز ؛ - الخصائص الديمغرافية مثل : الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي.

I-2-1 مؤشرات الأداء الوظيفي : يمثل الأداء الأساس للحكم على فعالية الأفراد والوحدات الإدارية والمنظمات وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات وأهمها :[10]

- الإنتاجية ؛ - الروح المعنوية للأفراد العاملين ومعدلات الغياب عن العمل ؛ - مدى إنجاز المهام والواجبات بدقة وإتقان وسرعة ؛ - القدرة على الإبداع والابتكار ؛ - درجة الانضباط واحترام النظام وأسلوب التعامل مع الموظفين ؛ - مستوى التعاون مع فريق العمل والمرونة والقدرة على إنجاز القرارات.

وهناك من قسم هذه المؤشرات المستخدمة لدراسة الأداء الوظيفي إلى ما يلي :[11]

- الفعالية : الوصول إلى تحقيق أهداف المنظمة في الوقت المناسب وعلى أكمل صورة وبأسلوب جيد مع البيئة المحيطة، ووفقا لهذا المفهوم، فإن الفعالية تقاس من خلال نسبة الأهداف التي تم تحقيقها فعليا إلى الأهداف المخططة مسبقا، أما على المستوى الفردي فتشير إلى مدى قدرة الفرد على تحقيق الأهداف المطلوبة منه.

- الكفاءة : وتشير إلى قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف بأقل التكاليف أو أن يؤدي الفرد عمله بأقل تكلفة من الوقت والجهد والمال.

I-2-2 تقييم الأداء الوظيفي : تعد عملية تقييم الأداء الوظيفي من السياسات والبرامج الإدارية الهامة في إدارة الموارد البشرية فعن طريق هذه العملية تتمكن من الحكم على دقة السياسات والبرامج التي تعتمدها سواء كانت سياسات استقطاب واختيار وتعيين أو برامج وسياسات وتدريب وتطوير ومتابعة لمواردها البشرية مما ينعكس عن صورتها القانونية والاجتماعية والأخلاقية.[12]

وعلى مستوى الموظفين أنفسهم تعد عملية التقييم وسيلة يتعرف من خلالها الموظف على نقاط القوة والضعف في أدائه وخاصة عند إعلان الموظف عن نتائج التقييم من طرف المنظمة، عندها يقوم بتطوير نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف مما يؤدي إلى تحسين أدائه.[13]

وبالتالي يمكن تعريف عملية تقييم الأداء الوظيفي بأنها عملية تقدير أداء كل فرد من العاملين خلال فترة زمنية معينة لتقدير مستوى ونوعية أدائه، وتنفذ العملية لتحديد فيما إذا كان الأداء جيد أم لا، وفي أي مجالات. هذا التقدير قد يشمل تنفيذ الأعمال المسندة للفرد و/أو جهوده و/أو سلوكه.[14]

وفي تعريف آخر[15] كونها عملية بموجبها تقدير جهود العاملين بشكل عادل لتجرى مكافأتهم بقدر ما يعملون وينتجون، وذلك بالاستناد إلى معايير (عناصر ومعدلات الأداء) تتم على أساس مقارنة أدائهم بها لتحديد مستوى كفاءتهم في العمل بحيث تتمثل العناصر في الصفات والمميزات التي يجب أن تتوفر في الفرد والذي يجب أن يتحلى بها أثناء عمله، ليتمكن من أدائه بنجاح وكفاءة كالإخلاص و التفاني في العمل، الأمانة، التعاون، أما معدلات الأداء تعد ميزان يمكن بواسطته للمقوم أن يزن إنتاجية

الموظف لمعرفة مدى كفاءته في العمل، من حيث الجودة والكمية خلال فترة زمنية محددة، و يتم هذا من خلال مقارنة العمل المنجز للموظف مع المعدل المحدد للتوصل إلى تحديد مستوى إنتاجه الحقيقي.

وتتمثل أهداف عملية تقييم الأداء الوظيفي فيما يلي :[16]
- يزود متخذي القرارات في المنظمة بمعلومات عن أداء العاملين وهل هو أداء مرض أو غير مرض؛
- تساعد المسؤولين في المنظمة على الحكم على مدى إسهام العاملين في تحقيق أهداف المنظمة وعلى إنجازاتهم الشخصية؛
- يشكل أداة لتقويم ضعف العاملين وإقتراح إجراءات لتحسين أدائهم، وقد يأخذ التحسين شكل تدريب داخل المنظمة أو خارجها؛
- يسهم في اقتراح المكافآت المالية المناسبة للعاملين، ففي ضوء المعلومات التي يتحصل عليها من العملية يمكن زيادة رواتب العاملين أو تخفيضها، بل ويمكن إقتراح نظام حوافز لديهم؛
- يكشف عن قدرات العاملين واقتراح لإمكانية ترقيتهم وتولي مناصب قيادية أعلى؛
- يفيد في التخطيط للموارد البشرية في المنظمة فهو يشكل أداة مراجعة لمدى توفر موارد بشرية معينة بمؤهلات محددة واقتراح إحلال موارد بشرية أخرى محلها؛
- وسيلة تغذية عكسية فهي تبين المطلوب من العاملين وفق معايير أداء معينة؛
- أداة اتصال بين العاملين من جهة وبين رؤسائهم من جهة أخرى وقد تساعد في تحسين أو إساءة الفهم المشترك بين الطرفين؛
- يزود مسؤولي إدارات الموارد البشرية بمعلومات واقعية عن أداء وأوضاع العاملين في المنظمة، مما يعتبر نقطة انطلاق لإجراء دراسات ميدانية تطبيقية تتناول أوضاع العاملين ومشكلاتهم، وإنتاجيتهم ومستقبل المنظمة نفسها؛
- يساهم في تزويد مسؤولي إدارات الموارد البشرية بمؤشرات تنبؤ لعمليات الاختيار والتعيين في المنظمة.

ولتحقيق هذه الأهداف يستوجب ما يلي :

. متطلبات تقييم الأداء الوظيفي والمتمثلة فيما يلي :[17]

- درجة ملائمة المعايير لإستراتيجية المنظمة ؛ - درجة صلاحية المعايير واستقرارها ؛ - درجة قبول المعايير من المتأثرين بالعملية ؛ - أن تكون للمعايير تغذية عكسية محددة تبين المشاكل والانحرافات وتقترح علاجا لها.

. خطوات تقييم الأداء الوظيفي والمتمثلة فيما يلي :[18]

- وضع معايير الأداء ؛ - إبلاغ العاملين بالمعايير ؛ - قياس الأداء الفعلي ؛ - مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة ؛
- مناقشة النتائج مع الموظف ؛ - استمرارية العملية.

. طرق تقييم الأداء الوظيفي والمتمثلة فيما يلي :[19]

- **الطرق التقليدية :** طريقة الترتيب البسيط، طريقة المقارنة الثنائية، طريقة التوزيع الإجباري، الطريقة البيانية، طريقة الوقائع الحرجة، طريقة التقرير المكتوب.
- **الطرق الحديثة :** الإدارة بالأهداف، مقاييس التقييم السلوكي.

. مصادر عملية تقييم الأداء الوظيفي في : المدراء، الزملاء في العمل، الشخص نفسه أو الموظف الخاضع لعملية التقييم، الجمهور والزبائن.[20]

I – 3 العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي للعاملين : أصبحت تكنولوجيا المعلومات عاملا محفزا للمنظمات الباحثة عن المنافسة والتميز في إنتاجها ومخرجاتها وعن الكفاءة والفعالية في أدائها، لذا تسارعت المنظمات لتهيئة الأرضية الكفيلة لتطبيقها ثم استخدامها لما لهذه الأداة من خلق فرص غير مسبوقة في مجالات عدة مثل رفع مستوى الأداء الوظيفي وتحسين القرارات الإدارية وتبسيط وتسهيل الإجراءات والاستغلال الأمثل للقوى العاملة فضلا عن إسهامها الكبير في الأنظمة المالية، وذلك من خلال تطبيق عدد من الإجراءات والتغييرات (الهيكل، العمليات، إدارة المنظمة) وتدريب المستخدمين على كيفية الاستخدام وذلك لضمان عملها بشكل صحيح وبما يحقق معايير الأداء الكفؤ التي تسعى المنظمة لتحقيقه.

لذا نرى أن العلاقة القائمة ما بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي على النحو التالي :[21]

1- تسببت إلى حد كبير في تحسين الأداء الوظيفي وذلك من خلال تخطي القيام بكثير من الأعمال الروتينية وما يترتب عليه، من إنجاز الأعمال بسرعة وكفاءة ودقة متناهية وتكلفة قليلة؛

2- تسببت في تقليل الأعباء الوظيفية الروتينية الملغاة على عاتق المدراء، مما يتيح لهم استغلال هذا الوقت في التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة للمنظمة، مما أسهم في رفع كفاءة وفعالية الإدارة العليا؛

3- تسببت في التأثير على الجانب المعنوي لدى العاملين باتجاه زيادة ولائهم وانتمائهم للمنظمة من خلال ما توفره من فرص للإطلاع على المعلومات بشكل سهل مما يسهم في تعزيز مشاركتهم في عملية صنع القرار؛

4- إن اهتمام المنظمات بالتوجه نحوا الميزة التنافسية يدفعها نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما يبرز زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير والتدريب، الذي يسهم في بناء وتنمية القدرات الفردية؛

5- إن الثقافة التنظيمية والتوجيهات الإدارية في المستويات العليا في أي منظمة مهما كانت مخرجات عملياتها الإدارية لها دور هام في التوجه صوب إستخدام تكنولوجيا المعلومات مما ينعكس على شكل البيئة التنظيمية للعمل وتبنى وتفعل وتطور العملية الإدارية برمتها؛

6- تسببت في زيادة فعالية المنظمة في تحقيق أهدافها طويلة الأجل المتعلقة بالبقاء والنمو والاستمرار وذلك من خلال تحسين عمليات التعلم ونقل المعرفة، واستخدام شبكات الأعمال المحلية والعالمية، وتحسين فعالية عملية إتخاذ القرارات وزيادة جودتها وتحسين محتواها وزيادة فعالية عملية الاتصالات الإدارية داخل المنظمة وخارجها وتحسين عملية التنسيق والتحالف بين مختلف المستويات والوحدات الإدارية لإنجاز أهداف المنظمة؛

7- تسببت في زيادة كفاءة المنظمة في استغلال مواردها المختلفة لتوليد المخرجات المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة وذلك من خلال أتمته عملياتها وأنشطتها اعتمادا على تطبيقات الحاسوب مما يسهم في تحسين نوعية المنتجات وتقليل التباين والتفاوت في مستوى أداء هذه السلع والخدمات؛

8- تسببت في زيادة عدد الفرص المتاحة أمام المنظمة في الأسواق الداخلية والخارجية وتفعيل عملية توليد وتطبيق الأفكار الجديدة أللازمة لتطوير السلع والخدمات.

II - الإطار الميداني (الجانب التطبيقي)

يعد الإطار الميداني تجسيدا للإطار النظري في أرض الواقع، والمتمثل في الكشف عن طبيعة العلاقة (الارتباط) بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي وأثر السمات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة على وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي، وذلك من خلال إختبار الفرضيات التالية :

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي للعاملين (حجم الأداء، كفاءة الأداء، نوعية الأداء، سرعة الإنجاز، تبسيط العمل).

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية :

1-1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وحجم الأداء.
2-1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ونوعية الأداء.
3-1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وسرعة الإنجاز.
4-1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وكفاءة الأداء.
5-1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتبسيط العمل.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي إلى السمات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الأقدمية المهنية، الفئة الوظيفية).

و تتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للجنس.
2-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للسن.
3-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للمستوى التعليمي.
4-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للأقدمية المهنية.
5-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للفئة الوظيفية.

II – 1 منهج الدراسة.

II-1-1 أسلوب وأدوات جمع البيانات والمعلومات : اعتمدنا في هذه الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي والميداني، أما مصادر البيانات والمعلومات فهي :

- **المسح المكتبي :** جمع ما تيسر من المؤلفات والبحوث في مجال متغيرات الدراسة، فضلا عن المقابلات الشخصية كونها أسلوب فاعل في جمع البيانات والمعلومات.

- **الاستبانة :** تعد المصدر الرئيس للبيانات والمعلومات.

II-1-2 مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في **جامعة ورقلة** (الجزائر) بمختلف فئاتهم الوظيفية والبالغ حوالي (1799) موظفا وموظفة حسب إحصائيات الثلاثي الأول لسنة 2012 موزعين على ستة (06) كليات ومديرية ومن بين هذا المجتمع تم إختيار عينة عشوائية والبالغ عددها (61) موظف وموظفة وذلك بغية تعميم نتائج دراسة العيينة على المجتمع والأجهزة الحكومية الأخرى المثيلة لها.

II-1-3 أداة الدراسة : بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم استبيانه خصيصا لهذا الغرض وذلك بناءا على فرضيات الدراسة ومتغيراتها التابعة (الأداء الوظيفي ومركباته) والمستقلة (استخدام تكنولوجيا المعلومات).

وتتكون هذه الإستبانه من جزأين على النحو التالي :

- **الجزء الأول :** الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة وتشمل (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الأقدمية المهنية، الفئة الوظيفية (المدير ونوابه وعمدائه، نواب العمداء ورؤساء الأقسام ونوابهم والأمناء العامون والمديرون الفرعيون، رؤساء المصالح، الموظفون التنفيذيون)؛

- **الجزء الثاني :** يتضمن 28 فقرة مقسمة على النحو التالي :

إستخدام تكنولوجيا المعلومات (متغير مستقل) : يتضمن (09) تسع فقرات تقيس أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات.

– **الأداء الوظيفي :** يتضمن (19) فقرة تقيس الأداء الوظيفي في الدوائر وذلك من خلال :

- حجم الأداء المتمثل في (04) أربع فقرات ؛ - نوعية الأداء المتمثل في (04) أربع فقرات ؛ - سرعة الانجاز المتمثل في (02) فقرتين ؛ - كفاءة الأداء المتمثل في (05) خمس فقرات ؛ - تبسيط العمل المتمثل في (04) أربع فقرات؛

تجدر الإشارة إلى أننا استخداما مقياس (LIKERT SCALE) الخماسي في أداة الدراسة حيث منحت الدرجات من (1،2،3،4،5) إلى (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا) وذلك لغايات التحليل الإحصائي.

II-1-4 أساليب تحليل البيانات :

- تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج (SPSS) واعتمدت عملية التحليل على تحليل الاعتمادية للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة من خلال معامل كرونباخ ألفا (α) والجدول (1) الوارد في الملاحق يوضح قيمة ألفا لكل متغير من متغيرات الدراسة وهي قيم مقبولة ومعبرة عن صدق الأداة.
- مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرار، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية) لبيان خصائص العينة.
- تحليل الانحدار البسيط ومعامل إرتباط بيروسون لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والتابع واختبار (F-TEST) و (T-TEST) التي استخدمت في اختبار الفرضيات.
- تحليل التباين الأحادي ONE WOY ANOVA.

II-2 حدود الدراسة : اقتصرت على دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وأثر السمات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة على وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي.

اختيرت **جامعة ورقلة** (الجزائر) ميدانا للدراسة، لدورها الهام في التنمية الشاملة وذلك من خلال اتجاهات موظفيها.

II-3 إختبار و تحليل فرضيات الدراسة : لقد تم اعتماد قاعدة القرار التالية لاختبار الفرضيات :
- قبول H_0: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).
- رفض H_0: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

II-3-1 إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة منها.

لقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول (2).

إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الأولى : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي وقد بلغت قوة العلاقة 44.6 % وذلك بناءا على قيمة معامل الارتباط وهذا يفسر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في **جامعة ورقلة** سيؤدي إلى تحسين ورفع مستويات الأداء الوظيفي من حيث سرعة ودقة وجودة الانجاز ويدل أيضا على وجود أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء العاملين من زيادة في حجم الخدمات وفي معدل الأعمال المنجزة ودقتها وجودتها وزيادة الكفاءة وإلغاء الكثير من الإجراءات والتنسيق بين الأعمال مما ينعكس على تبسيط العمل.

إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الأولى : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.013) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وحجم الأداء وقد بلغت قوة العلاقة 31.7% وهذا يفسر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في **جامعة ورقلة** سيؤدي إلى رفع حجم الأداء للعامل وزيادته، ولعل السبب يعود إلى أن استخدم تكنولوجيا المعلومات ساعد على ربط الوظائف الإدارية المختلفة مع بعضها والقضاء على الازدواجية والتقليل من الأخطاء والجهد المبذول، الأمر الذي ساهم بشكل ملحوظ بزيادة الإنتاجية لدى الموظف وبالتالي زيادة حجم الأداء بشكل عام.

اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.003) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ونوعية الأداء وقد بلغت قوة العلاقة 37.4 % وهذا يفسر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في **جامعة ورقلة** سيؤدي تحسين وجودة ونوعية ودقة أداء العاملين ولعل السبب يعود أن معظم المعاملات تمت بواسطة الحاسوب وبالتالي تحسين نوعية الخدمة المقدمة.

اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثالثة : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.985) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني لا توجد علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وسرعة الانجاز ولعل السبب يرجع إلى نقص قنوات الاتصال بين مختلف الإدارات وبالتالي ضعف في قوة العمل الفعلية داخل الجامعة وضعف في الرقابة الفعلية في العملية التشغيلية وبالتالي زيادة الوقت والجهد أو أن السبب يعود إلى أن الاستخدام غير أمثل والسبب يعود إما لنقص الكوادر أو التدريب. أو السبب يعود إلى الفقرات المكونة لسرعة الإنجاز لا تفي بالغرض.

اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الرابعة : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.030) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وكفاءة الأداء وقد بلغت قوة العلاقة 27.8% وهذا يفسر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في **جامعة ورقلة** سيؤدي إلى رفع كفاءة الأداء الوظيفي للعاملين والسبب يعود إلى أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمل وتوفير الوقت اللازم للقيام بالأعمال من جانب ووجود كوادر مؤهلة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الفنية والمهنية.

إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الخامسة : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.008) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتبسيط العمل وقد بلغت قوة العلاقة 33.9 % وهذا يفسر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في **جامعة ورقلة** سيؤدي إلى تقليل الروتين والتعقيد في إجراءات العمل مما كسبها الزيادة في الاستثمار في هذه الأداة لتسهيل العملية الإدارية أكثر والحفظ والتخزين ومعالجة البيانات بشكل يوفر المعلومة في وقتها وزيادة التنسيق بين الدوائر الإدارية وإلغاء كثير من الإجراءات التي كانت تتسم بالتعقيد وضياع الوقت وتزيد في التكاليف وبالتالي صعوبة العمل واستبدال هذه الإجراءات بإجراءات مبسطة.

II-3-2 إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها : من خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجداول (3) و(4) و(5) و(6) و(7) الواردة في الملاحق.

إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الأولى : من خلال الجدول (3) نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.065) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي تعزي لمتغير الجنس وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات الذكور 3.64 بانحراف معياري 0.19 أما لدى إجابات الإناث فقد بلغ 3.55 بانحراف معياري 0.19 وهذا يشير إلى تقارب أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للجنس ولعل السبب يعود إلى إقبال المرأة على العمل في جميع الهيئات حيث انخرطت المرأة في الحياة العامة وأصبحت تنافس الرجل في جميع المجالات.

إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية : من خلال الجدول (4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.006) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي تعزي لمتغير السن.

وكذلك أن استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى الأفراد المنتمون إلى الفئة العمرية (60 -51) كانوا أكثر أثر على الأداء الوظيفي من الفئات العمرية الأخرى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.82 بانحراف معياري 0.13 وربما يعود السبب إلى مخزون الخبرة الذي يتمتع به هؤلاء الأفراد كما أن نسبة كبيرة منهم في مواقع حساسة في اتخاذ القرارات وبالتالي لهم يد في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، ورسم السياسات العامة أما الفئات العمرية الأخرى فمعظمها تشغل مراكز تنفيذية في العمل الإداري ولم تصل لمستوى قيادي إداري كمدير أو عميد وبالتالي ليسوا في مواقع مباشرة لاتخاذ القرارات بل هم يشاركون فيها كما أن بعضهم لم يلتحق بعد بدورات تدريبية تؤهلهم لتعامل مع تكنولوجيا المعلومات.

إختبار و تحليل الفرضية الفرعية الثالثة : من خلال الجدول (5) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.532) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي تعزي لمتغير المستوى التعليمي.

وكذلك أن المتوسط الحسابي لإجابات ثانوي فأقل قد بلغ 3.52 بانحراف معياري 0.11 وإجابات شهادة التدرج قد بلغ 3.58 بانحراف معياري 0.20 وإجابات شهادة ما بعد التدرج قد بلغ 3.54 بانحراف معياري 0.21 وهذا يشير إلى تقارب أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي لمتغير المستوى التعليمي ولعل السبب في ذلك أن الدورات التدريبية تخص أصحاب المستوى الثانوي فأقل أما الحاصلين على شهادة التدرج وما فوق فإنهم درسوا مثل هذه الأساليب التكنولوجية في الجامعات وتعرفوا على مدى أهميتها في العمل الإداري.

إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الرابعة : من خلال الجدول (6) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.040) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي تعزي لمتغير الأقدمية المهنية.

وكذلك أن أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي لإجابات الأفراد ذوي الأقدمية أكثر من 21 سنة كان أكثر من الفئات الأخرى حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات هؤلاء الأفراد 3.73 بانحراف معياري 0.17 وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هؤلاء الأفراد أصحاب خبرة عالية قد عاصروا العمل قبل وبعد إدخال تكنولوجيا المعلومات ولاحظوا مدى الإختلاف أما الفئات الأخرى فمنهم فئات حديثي التخرج وبالتالي فقد درسوا نظريا وفئات أخرى بحاجة لإثبات وجودهم وقدراتهم لكي يحصلوا على مراكز وظيفية أعلى.

اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الخامسة : من خلال الجدول (7) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.017) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي تعزي لمتغير الفئة الوظيفية.

وكذلك أن أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي لدى الأفراد الذين يشغلون الفئة الأولى والمتمثلة في المدير ونوابه وعمدائه كان أكثر من الفئات الوظيفية الأخرى حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات هؤلاء الأفراد 3.82 بانحراف معياري 0.08 ثم تليه الفئة الثانية والمتمثلة في رؤساء الأقسام ونوابهم ونواب العمداء والأمناء العامون حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.69 بانحراف معياري 0.16 ثم تليه الفئة الثالثة والمتمثلة في رؤساء المصالح والمدراء الفرعيين حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.67 بانحراف معياري 0.17 ثم تليه الفئة الرابعة والمتمثلة في الموظفين التنفيذيين حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.54 بانحراف معياري 0.19 ولعل السبب يعود إلى أن هؤلاء الأفراد يمثلون الإدارة العليا وبالتالي فإنه يجب أن يكون لديهم توجهات للاهتمام بمواضيع تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي من غيرهم من الفئات الوظيفية حيث أن إيمان وتبني الإدارة العليا لمثل هذه المواضيع يسهم في توفير الدعم لها وسرعة نشرها بين فئات الموظفين في المستويات الإدارية الأخرى.

الخاتمة : هدفنا في هذا المقال إلى دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي في الأجهزة الحكومة المحلية. ولتحقيق هذا الهدف تم استعراض الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع قصد الوقوف على خلفيته النظرية وتمحيص الدراسات السابقة بشأنه والاستفادة منها في تحديد المتغيرات المؤثرة في إشكالية الدراسة بوضوح ثم صياغتها في سؤال جوهري وفرضيتين رئيسيتين حينها استعرضنا الإطار الميداني والذي يعد تجسيدا للإطار النظري على أرض الواقع، حيث تم في هذا الصدد تصميم استبانه لغرض جمع البيانات والمعلومات وتوزيعها على عينة مكونة من (61) موظفا وموظفة في **جامعة ورقلة** والمتمثلة في أرائهم واتجاهاتهم.

وباستخدام الأساليب الإحصائية تم تحليل بيانات الإستبانه التي تمكننا من إختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وتقديم مقترحات بشأن الموضوع.

النتائج : من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي للعاملين مما يؤكد على أن **جامعة ورقلة** تدرك هذه الأهمية وتسير بخطوات إيجابية في الاستثمار والتطوير في هذه الأداة؛

- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و (حجم الأداء، نوعية الأداء، كفاءة الأداء، تبسيط العمل)؛

- أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و سرعة الإنجاز و هذا يدعو جامعة **جامعة ورقلة** للقيام بتفعيل هذا المتغير من خلال رفع مهارات العاملين وتدريبهم لإكسابهم الخبرة كي يكون هناك موائمة ما بين تكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها بالشكل الأمثل؛

- أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي)؛

- أظهرت الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للمتغيرات (السن، الأقدمية المهنية، الفئة الوظيفية).

الإقتراحات :

- العمل على تحديد الهدف من الجهاز الإداري في ظل التغيرات العالمية وإعادة النظر في بعض الهياكل الإدارية بما يتناسب مع الدور المتوقع للجهاز الإداري وتحقيق التوازن بين وحدات الجهاز الإداري والإدارات التابعة له وإعادة النظر في الوظائف المتماثلة التي تقع في نفس الإدارة الواحدة وضمان تحقيق التنسيق بين الأنشطة المختلفة والوحدات منعا لتضارب الاختصاصات أو ازدواجية العمل وتفعيل دور وحدات المتابعة والتقييم والموائمة بين عامل الكفاءة والبعد الاجتماعي؛

- العمل على تحديث وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بشكل دائم ومستمر ويتناسب مع طبيعة العمل وأيضا الربط الحاسوبي الداخلي بين الأقسام الإدارية حتى يتم تحقيق السرعة في توفير المعلومات والتكامل في تحقيق الخدمات؛

- العمل على رفد الجامعة بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات أي مراعاة العنصر البشري عند الاختيار والتعيين من حيث التخصص والمؤهلات، حيث أن كفاءة الأجهزة الحكومية تعتمد بشكل كبير على الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد من أهم العناصر في العملية الإدارية؛

- إعداد البرامج والدورات التدريبية وعقد ورش العمل والندوات المناسبة لمختلف المستويات الإدارية، حول الطرق الفعالة للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، والعمل على توفير هذه الأداة لكل الجامعة ولجميع وحداتها الإدارية، وأتمته أعمالها وذلك لزيادة السرعة والدقة في إنجاز المهام والوجبات.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : يوضح نتائج صدق مقياس إستخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي.

	تكنولوجيا المعلومات	الأداء الوظيفي	الكلية
ألفا كرونباخ	0,797	0,608	0,791
عدد الفقرات	9	19	28

جدول (2) : يوضح نتائج معامل الارتباط بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي وأبعاده.

		حجم الأداء	نوعية الأداء	سرعة الإنجاز	كفاءة الأداء	تبسيط العمل	الأداء الوظيفي
استخدام تكنولوجيا المعلومات	معامل الارتباط	0,317*	0,374**	-0,002	0,278*	0,339**	0,446**
	مستوى الدلالة	0,013	0,003	0,985	0,030	0,008	0,000
	العينة	61	61	61	61	61	61

جدول (3) : نتائج إختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي حسب متغير الجنس.

	الجنس	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	Tالمحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة T
الأداء الوظيفي	ذكر	35	3,6466	0,19509	1,881	59	0,065
	أنثى	26	3,5506	0,19985			

جدول (4) : نتائج إختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي حسب متغير السن.

السن	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	F	.مستوى الدلالة
30-21	18	3,4883	0,13364	4,056	0,006
40-31	24	3,6689	0,21920		
50-41	15	3,6175	0,17733		
60-51	3	3,8246	0,13245		
أكبر من 60	1	3,3684	.		
Total	61	3,6057	0,20125		

جدول (5) : نتائج إختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	F	.مستوى الدلالة
ثانوي فأقل	**7**	**3,6241**	**0,11936**	**0,638**	**0,532**
شهادة التدرج	**36**	**3,5819**	**0,20748**		
شهادة ما بعد التدرج	**18**	**3,6462**	**0,21497**		
Total	**61**	**3,6057**	**0,20125**		

جدول (6) : نتائج إختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي حسب متغير الأقدمية المهنية.

الأقدمية المهنية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	F	.مستوى الدلالة
05 فأقل	11	3,4737	0,12892	2,686	,040
11-06	26	3,5911	0,22096		
16-12	9	3,6842	0,22330		
21-17	7	3,6165	0,07264		
أكثر من 21	8	3,7368	0,17793		
Total	61	3,6057	0,20125		

جدول (7): نتائج إختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي حسب متغير الفئة الوظيفية.

الفئات الوظيفية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	F	.مستوى الدلالة
فئة 01	3	3,8246	0,08040	3,689	0,017
فئة 02	7	3,6992	0,16841		
فئة 03	12	3,6798	0,17736		
فئة 04	39	3,5493	0,19906		
Total	61	3,6057	0,20125		

الإحالات

[1]. حنان احمد القضاة، (007: ص.47.

والمراجع :

عمال جامعة آل البيت الأردن،

[2]. أنظر، عامر شرف الدين طيب الشيشاني، (2004)، اثر تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المتطورة في إكساب ميزة تنافسية، دراسة ميدانية على الشركة الأردنية للاتصالات الخلوية موبايلكوم، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، ص 19 و

Turban, E, & Miclean, E, & we Therbey, j (1999) information, Téchnology for Management, Making, connections for Stratégic Advantege, 2 nd ed, john wiley & sons, lnc, new york, p 103.

[3]. أنظر عبد العزيز عبد الرحمان الغماس، (2006)، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمة في الوزارات الأردنية، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، الجامعة الأردنية، ص.44. وحنان احمد القضاة، مرجع سابق ص.55.

[4]. الدليمي احسان علاوي، (2006)، تحليل علاقة تقانة المعلومات بفاعلية إدارة الموارد البشرية وآثارها في بناء الكيفيات الجوهرية، دراسة ميدانية في عينة مختارة من كليات جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه في فلسفة الإدارة العامة، جامعة بغداد، ص.38.

[5]. خالد محمد الشوابكة، (2008)، العلاقة بين تطبيق الحكومة الالكترونية والأداء الوظيفي، دراسة ميدانية من خلال اتجاهات موظفي الدوائر الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير في الإدارة العامة الجامعة الأردنية، ص.41.

[6]. صلاح عبد الله، (1999)، فعالية تقييم الأداء، بحث مقدم لندوة المدير الفعال، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص.18.

[7]. ركان محمد حسن الخطيب، (2008)، اثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الأداء الوظيفي للعاملين، دراسة ميدانية على عينة موظفي مجموعة الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، عمان، ص 102.

[8]. خالد محمد الشوابكة، مرجع سابق، ص.42.

[9]. مخيمر وآخرون، مرجع سابق، ص.18.

[10]. خالد محمد الشوابكة، مرجع سابق، ص.44.

[11]. فهد يوسف الدويلة، (2007)، اثر الثقافة التنظيمية على أداء الموظفين في الشركات الصناعية الكويتية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عمان، ص.25.

[12]. ربابعة على محمد، (2003)، إدارة الموارد البشرية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص.85.

[13]. برنوطي سعاد نائف، (2007)، إدارة الموارد البشرية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ص.378.

[14]. فهد يوسف الدويلة، مرجع سابق، ص27.

[15]. درة عبد الباري إبراهيم، زهير نعيم الصباغ، (2008)، إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر والتوزيع، ص.ص.259-260.

[16]. Noe, Raymand A, Hollen beck, john R, Gerhrty, Barry, and Wright, patrick M (2007), fundamentals of human. Ressource Management (2ed), Boston, MC Graw-hill Lrwin, P.253.

[17]. انظر خالد محمد الشوابكة، مرجع سابق، ص.48. و بوسنينة الصديق منصور، وسليمان الفارسي، (2003)، الموارد البشرية أهميتها، تنظيمها، مسؤوليتها، مهامها الجماهيرية الليبية العظمى، أكاديمية الدراسات العليا، ص.381.

[18]. بوسنينة الصديق، مرجع سابق، ص396. و المرسي جمال الدين محمد، (2006)، الإدارة الإستراتجية للموارد البشرية، الإبراهيمية، الدار الجامعية ، ص.425.

[19]. Jones, Gareth R, (2007), organizational Theory, Design and change, 5th Ed, USA, pearson prentice Hall, PP 135-136 و عارف سامي، (2008)، أساسيات الوصف الوظيفي، عمان دار زهران للنشر والتوزيع، ص.196.

[20]. Noe et al , op-cit pp 266-269.

[21]. أنظر حنان احمد القضاة، مرجع سابق، ص.ص. 65-68.و ندى إسماعيل جبوري، (2003)، اثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المنظمي، دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص 146 . و تأثير تكنولوجيا المعلومات على الأساليب الإدارية .... اقتباسات من رسالتي في الدكتوراه-http://aziz-phd.blogspot.com/2011/02/blog-post_25.html

تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات العمومية
- دراسة تطبيقية على عينة من المستشفيات -

عرابة الحاج*
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
مخبر أداء اقتصاديات المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات العمومية، من خلال مجموعة من المؤشرات التي تسمح بتقييم عملية توظيف وتوزيع أفراد الهيئة الطبية والصحية في هذه المستشفيات كتوليفات عمل، عن طريق المقارنة بين المؤشرات المحسوبة (الواقعية) والمؤشرات العالمية. وقد تم القيام بدراسة تطبيقية على عينة من المستشفيات العمومية، بغرض توضيح كيفية إسقاط الجانب النظري للدراسة ميدانيا، ومحاولة تقييم مدى نجاح عملية استخدام وتوظيف الموارد البشرية في أداء الخدمات الصحية بهذه المستشفيات.

الكلمات المفتاح : الكفاءة، الأداء، الموارد البشرية، المستشفيات، الخدمات الصحية.

تمهيد : إن من أهم وسائل تحقيق الأداء الناجح في المنظمات الحديثة، هو القدرة على الاستخدام الجيد للمكونات البشرية والمادية فيها، وإدارة هذه التوليفة من الموارد بأسلوب كفء وفعال في عملياتها المختلفة، فكفاءة استخدام هذه الموارد وخصوصا البشرية منها، تتيح لهذه المنظمات تقليل التكاليف، وادخار الجهد والوقت، وتحسين جودة مخرجاتها،...الخ.

وإذا كانت الكفاءة معيارا مهما في الحكم على جودة أداء أي منظمة، فهي تحتل أهمية خاصة بالنسبة للمستشفيات العمومية، على اعتبار أنها مطالبة بتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية في الوقت والمكان المناسبين، للحفاظ على صحة أفراد المجتمع، حيث تمتاز الخدمات الصحية فيها بالتكلفة العالية، هذا مع محدودية الموارد الموجهة لها.

كما تتميز هذه المستشفيات بتعدد وتنوع التركيبة البشرية العاملة فيها، وخصوصا الصحية (التي لها علاقة مباشرة بالخدمات الطبية والصحية، كالأطباء، الممرضون، مساعدي التمريض...الخ)، مع تعقد الوظائف والمهام التي يمارسها هؤلاء وتداخلها مع بعضها البعض، من خلال ما يتم تقديمه من خدمات علاجية يومية...، فكل ذلك يتطلب إعطاء موضوع تقييم استخدام الموارد البشرية الصحية المتاحة لهذه المستشفيات أهمية كبرى، حتى يتسنى للقائمين على تسييرها معرفة مدى كفاءة عملياتها، من خلال مؤشرات الكفاءة البشرية التي سوف نراها لاحقا.

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية :

ما هي أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات ؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه المؤشرات في الواقع بالنسبة للمستشفيات العمومية ؟

ولمعالجة هذا الموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، فقد ارتأينا الاعتماد على خطة العمل التالية :

1- مفهوم الكفاءة ؛ 2- العلاقة بين الكفاءة والفعالية ؛ 3- كفاءة الأداء في المستشفيات ؛

4- مؤشرات قياس كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات ؛

5- تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية على مستوى عينة من المستشفيات العمومية.

* araba_1979@yahoo.fr

1- مفهوم الكفاءة :

تعرف الكفاءة على أنها: "إنجاز الأعمال بطريقة اقتصادية تضمن الوصول للأهداف المرتقب تحقيقها. وهي تعني الحصول على أكبر كمية، نظير ما هو أقل أو أقل بتكلفة. وبمعنى آخر إبقاء التكاليف في حدودها الدنيا والأرباح في حدها الأقصى. فهو مفهوم يربط بين المدخلات والمخرجات، وكلما كانت العلاقة موجبة، كلما تم الحكم على أن المؤسسة ذات كفاءة والعكس صحيح."[1]

كذلك تعرف بأنها: "الزيادة إلى أعلى حد ممكن بالنسبة للنتائج أو المخرجات، مقارنة بالمدخلات وكفاءة المنظمة تعني الوصول إلى الحد الأعلى من المنفعة، أو زيادة نسبة النتائج للمدخلات نفسها."[2]

والكفاءة عموما يتم قياسها انطلاقا من معيار الاستخدام الأمثل للموارد، وهذا الأخير لا يتحقق إلا من خلال العملية الإدارية الإستراتيجية (الخطة الإستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل)، والتي تسمح بالمراقبة الدورية وقياس مستويات الإنتاجية. بمعنى قياس الكفاءة الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج المستعملة، وتحسب الكفاءة بالعلاقة التالية : (**الكفاءة = المخرجات/ المدخلات).**

إن أي تغير في البسط أو المقام سيؤدي إلى تغير في الكفاءة، وبذلك يمكن تحقيق الكفاءة العالية حتى إذا كانت نسبة المدخلات والمخرجات منخفضة، والكفاءة التامة (كفاءة بنسبة 100%) تتحقق عندما تكون المدخلات مساوية للمخرجات، وهذا من الناحية العملية لا يمكن تحقيقه إلا عندما لا يوجد إهدار، ولو بمقدار جزء بسيط من الطاقة أثناء العمليات الإنتاجية المختلفة. وبعبارة أخرى تتحقق الكفاءة التامة عندما يكون الإهدار يساوي صفرا، حيث تتساوى المدخلات مع المخرجات، أي أن الطاقة المحققة تساوي الطاقة المتاحة.[3]

2- **العلاقة بين الكفاءة والفعالية :**

كثيرا ما يساوى بين مفهوم الفعالية ومفهوم الكفاءة، علما بأن المصطلحين مختلفان ومترابطان، فالفعالية تعني كما يقول **دراكر** "ماذا نعمل ؟"، أما الكفاءة فتعني "كيف نعمل ؟". أي أن الفعالية تعبر عن مدى صلاحية العناصر المستخدمة (مال، معدات، إنسان، أساليب)، للحصول على النتائج المطلوبة، أي العلاقة بين العناصر المستخدمة وليست كميتها. أما مفهوم الكفاءة فيهتم بكمية العناصر المستخدمة، أي العلاقة بين هذه العناصر كمدخلات ونسبة المخرجات (النتائج). لذلك فإن الكفاءة تهتم بانجاز الأعمال بأقصر وقت وأقل استخدام للعناصر، للحصول على النتائج المرغوبة.[4]

وهناك من يرى بأن كفاءة الأداء تتحقق عن طريق التصرف السليم في استخدام الموارد النادرة، حيث يكون الاستخدام على قدر الحاجة، بحيث لا يزيد فيؤدي إلى إضعاف قدرة المؤسسة أو الهيئة على الوفاء باحتياجاتها على المدى البعيد، ولا ينقص بالقدر الذي يعيق تنفيذ عملياتها العاجلة.[5]

3- كفاءة الأداء في المستشفيات :

إن من أهم المتطلبات الضرورية لتقديم الخدمات العلاجية والصحية إلى المواطنين بالإضافة إلى الموارد المادية، هو مدى توفر ذوي المهن الطبية (أطباء، أطباء أسنان، صيادلة...). وذوي المهن الصحية في المستشفيات (ممرضين، مساعدي تمريض، مراقبين صحيين،...). حيث إن عدم توفر هذه الكوادر البشرية المتخصصة للعمل في المستشفيات، سوف يعيق عمل هذه الأخيرة. إضافة إلى ذلك فإن توفر هؤلاء بالعدد الكافي لشغل الوظائف الموجودة، بالتناسب مع الوسائل والأجهزة الطبية المتوفرة، يعتبر مؤشرا على مدى تحقيق إحدى المهام الفرعية للمستشفيات، وهي توفير الكوادر الطبية والصحية اللازمة لإدارة المؤسسات الصحية.[6]

وعلى الرغم من أن السبب الرئيسي لوجود المستشفى، هو تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها، إلا أن الاستخدام الكفء للموارد المتاحة (البشرية والمادية) يعتبر هدفا مهما آخر، لأن المستشفى لا تستطيع البقاء على المدى الطويل دون تحقيق الكفاءة.

و يتضح من خلال ما سبق أن قياس الكفاءة في المستشفى، لا بد وأن يعتمد على عنصرين هما :[7]

أ- الطاقة المتاحة (الكامنة) للمستشفى ؛ ب- مدى أو كيفية استخدام تلك الطاقة في التطبيق.

ويعتبر معيار التكلفة من المؤشرات المهمة لقياس كفاءة المستشفى، فتخفيض التكاليف يعتبر دليلا على تحسن الكفاءة، بافتراض المحافظة على النوعية، كما أن تحسن نوعية الخدمات ضمن نفس التكلفة هو دليل على تحسن الكفاءة.

نهدف إلى تقييم كيفية استخدام الطاقة البشرية الصحية المتاحة للمستشفى، من خلال مجموعة من المؤشرات المعروفة في مجال استخدام الموارد البشرية الصحية، للحكم على مدى نجاح أو فشل (كفاءة) توظيف هذه الموارد في المستشفى، من خلال ما ستقدمه هذه المؤشرات من معطيات في الجانب التطبيقي للدراسة.

4- مؤشرات قياس كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات :

من أجل قياس الكفاءة الفعلية لاستخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات، لا بد وأن يكون ذلك من خلال تقدير الاستخدام الفعلي والإهدار الفعلي لهاته الموارد. ونظرا لصعوبة تحقيق ذلك، فإنه يمكن الاعتماد على مقارنة هيكل الموارد البشرية المتوفرة مع المقاييس العالمية لتقدير كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات. ويمكن تقسيم المؤشرات الخاصة باستخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات، إلى أربعة مؤشرات (نسب) وهي :[8]

أ- نسبة ذوي المهن الصحية إلى ذوي المهن الطبية: Health-Medical Staff Ratio

ب- نسبة الممرضين إلى الأطباء: Nurse-Physician Ratio

ج- نسبة الأسرة إلى الأطباء: Physician-Bed Ratio

د- نسبة الأسرة إلى الممرضين: Nurse-Bed Ratio

وفي ما يلي شرح لكل مؤشر من المؤشرات السابقة :

أ- نسبة ذوي المهن الصحية إلى ذوي المهن الطبية : يفترض بأن الاستخدام الجيد لتأهيل الطبيب مثلا، لا يتحقق إلا مع توفر كوادر فنية مساعدة له، تضمن حصر جهوده بمهام تتناسب وتأهيله العالي. وبالنظر إلى أهمية هذا المؤشر كشرط مسبق وضروري للاستخدام الكفء لذوي المهن الطبية والصحية، فقد يعتبر توفر اثني عشر عاملا (12) من الكوادر الوسيطة (ذوي المهن الصحية) مقابل كل عامل من ذوي المهن الطبية (1/12)، كمستلزم أساسي للاستخدام الكفء لكل من ذوي المهن الطبية والصحية.[9]

وتختلف هذه النسبة باختلاف المؤسسات الصحية، فالنسبة المقبولة في المستشفيات تختلف عن النسبة الخاصة بالمراكز الصحية الرئيسية، أو الفرعية، ويمكن اعتبار نسبة (1/10) كنسبة مقبولة لتوفر ذوي المهن الصحية بالمقارنة مع ذوي المهن الطبية في المستشفيات. وعلى الرغم من أن تحقيق النسبة لا يوفر دليلا أكيدا على حسن استخدام الموارد البشرية المتخصصة، إلا أن الخلل فيها يوفر مؤشرا جيدا حول سوء استخدام الموارد المتوفرة، خاصة إذا ما علمنا أن تحقيق النسب المقبولة، يعتبر شرطا أساسيا للاستخدام الجيد للموارد البشرية الصحية في حالة توفر الشروط الأخرى.

ب- نسبة الممرضين إلى الأطباء : إذا كانت نسبة (ذوي المهن الصحية إلى ذوي المهن الطبية) تعتبر من المؤشرات العامة غير المباشرة المعتمدة لتقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية المتاحة للخدمات الصحية عموما، فإن نسبة (الممرضين إلى الأطباء) تعتبر من المؤشرات النوعية المتخصصة لتقدير كفاءة استخدام الأطباء والممرضين، نظرا للدور الكبير الذي يقوم به هؤلاء في تقديم الخدمات الصحية من جهة، ولندرة هذه الفئات وزيادة الحاجة إليها من جهة أخرى. والنسبة المقبولة كحد أدنى هي ثلاثة ممرضين أو ممرضات لكل طبيب واحد (1/3)، وهذه النسبة تختلف باختلاف المؤسسات الصحية، حيث أن النسبة المقبولة كحد أدنى للمستشفيات هي (1/4).[10]

وعلى الرغم من أن توفر النسبة المطلوبة لا يعني بالتأكيد حصول الاستخدام الكفء لهذه الموارد، إلا أن الخلل الكبير في النسبة يوفر مؤشرا جيدا عن احتمالات عالية لعدم الكفاءة. حيث أن زيادة عدد الممرضين عن الحدود المقبولة القياسية، يعني استخداما سيئا للمرضين. أما إذا قل عدد الممرضين عن الحدود المقبولة، فإن ذلك يعني أن الطبيب يقوم بأعمال بإمكان أشخاص آخرين أقل تأهيلا القيام بها، وفي كلتا الحالتين هناك عدم كفاءة أو هدر في استخدام هذا النوع من الموارد البشرية.

ج- نسبة الأسرة إلى الأطباء : المؤشر السابق يشير إلى كفاءة استخدام الطبيب على ضوء الخدمات التمريضية المساعدة المتوفرة له، أما مؤشر (سرير/طبيب) فيشير إلى كفاءة استخدام الأطباء العاملين في المستشفيات على ضوء عدد الأسرة التي يقوم الطبيب الواحد بخدمتها، على أساس الافتراض بأن الاستفادة الجيدة من العاملين بالمستشفيات غير ممكنة، ما لم يكن هناك توازن بين عدد الأطباء وعدد الأسرة في المستشفيات التي يعملون فيها. ومع الافتراض بأن الطبيب الواحد لا يستطيع أن يخدم بكفاءة أكثر من عدد محدد من الأسرة، فإن النسبة المقبولة لعموم المستشفيات هي (4 إلى 5) أسرة لكل طبيب. علما بأن هذه النسبة قد تختلف باختلاف اختصاصات المستشفيات: عامة، أطفال، نسائية وتوليد، صدرية، عقلية،...الخ.[11] إن زيادة هذه النسبة يعني تكليف الأطباء بأعباء تزيد عن الحدود المقبولة، مما يؤدي إلى إهدار وغياب للكفاءة، إما من خلال إرهاقهم واستنزافهم شخصيا، أو من خلال دفعهم إلى تقليل مستوى الرعاية التي يقدمونها إلى المريض الواحد. وأما نقص هذه النسبة، فهو يعني عدم استغلال الطاقة المتوفرة لخدمة عدد أكبر من المرضى الذين هم في حاجة فعلية إليها.

د- نسبة الأسرة إلى الممرضين : إذا كانت نسبة (ممرض/طبيب) تعتبر من المؤشرات العامة غير المباشرة لتقييم كفاءة استخدام الأطباء والممرضين، فإن نسبة (سرير/ممرض) تعتبر من المؤشرات الفرعية المتخصصة. إن هذا المؤشر يستخدم لتقدير كفاءة استخدام الممرضين والممرضات العاملين في المستشفى على ضوء عدد الأسرة، حيث يفترض بأن الاستفادة الجيدة من الممرضات والممرضين في عملهن في المستشفيات غير ممكنة، ما لم يكن عددهن أو عددهم متناسبا مع عدد الأسرة في المستشفيات التي يعملون فيها. ومع افتراض أن الممرض الواحد لا يستطيع أن يخدم أكثر من عدد معين من الأسرة، فإن النسبة المقبولة لعموم الأسرة هي بحدود (2) سرير لكل ممرض أو ممرضة، علما بأن هذه النسبة تختلف باختلاف اختصاصات المستشفيات: عامة، أطفال، أمومة وطفولة، نسائية وتوليد، حميات...الخ.[12]

5- تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية على مستوى عينة من المستشفيات العمومية :

لمعالجة موضوع الدراسة من الجانب التطبيقي، فقد قمنا باختيار عينة من المستشفيات العمومية يقدر عددها بأربعة مستشفيات، تتوزع على ثلاث ولايات جنوبية وهي : ورقلة، الوادي، بسكرة. حيث تعتبر هذه المستشفيات أقطاب صحية كبرى على مستوى هذه المناطق، وهذه المستشفيات هي :

1- مستشفى محمد بوضياف – في مدينة ورقلة - ؛ 2- مستشفى سليمان عميرات - في مدينة تقرت - ؛

3- مستشفى بن عمر الجيلالي - في مدينة الوادي - ؛ 4- مستشفى بشير بن ناصر - في مدينة بسكرة -.

وقد تم اختيار هذه المستشفيات لإجراء هذه الدراسة للعوامل التالية :

أ- القرب الجغرافي لهذه المستشفيات، وهو ما سهل عملية التنقل إليها للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة.

ب- المعرفة المسبقة لهذه المستشفيات، نظرا لأن الباحث قد أجرى دراسة سابقة عليها تتعلق بموضوع بحثي آخر.

أما عن أداة الدراسة، فقد استخدمنا أسلوب المقابلة من أجل جمع البيانات الضرورية للدراسة التطبيقية، حيث تمت مقابلة مسؤولي النشاطات الصحية في كل مستشفى، من أجل الاستفسار عن البيانات الضرورية، ولمعرفة واقع أداء الموارد البشرية في المصالح الصحية والطبية المختلفة في كل مستشفى.

قمنا بجمع البيانات التي تتعلق بهذه المستشفيات العمومية كل على حدى، والتي لها صلة بموضوع البحث وهذه البيانات هي :

1- عدد الممارسين للمهن الطبية (الأطباء بمختلف تخصصاتهم).

2- عدد الممارسين للمهن الصحية (الممرضين، مساعدي التمريض، المراقبين الصحيين،...).

3- عدد الممرضين والممرضات.

4- عدد الأسرة.

ويمكن توضيح هذه البيانات الخاصة بهذه المستشفيات، في الجدول (1).

بعد الحصول على هذه البيانات، قمنا بحساب المؤشرات (النسب) السابقة الخاصة باستخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات، من أجل تقييم مدى كفاءة هذا الاستخدام في المستشفيات العمومية التي أجريت عليها الدراسة التطبيقية، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج قمنا بعرضها في الجدول (2).

ملاحظة : قمنا بتقريب النتائج المحسوبة إلى أرقام صحيحة، حتى يتسنى لنا القيام بالمقارنة بين المؤشرات المحسوبة والمؤشرات العالمية الخاصة باستخدام الموارد البشرية الطبية والصحية، وهو جوهر عملية التقييم التي تهدف إليها هذه الدراسة.

التعليق على الجدول (عملية التقييم) :

حاول إجراء عملية تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية محل الدراسة بالنسبة لهذه المستشفيات العمومية، انطلاقا من التعليق على كل مؤشر محسوب، بالنسبة لكل مستشفى عمومي على حدى، وهو ما سيساعدنا على إجراء عملية المقارنة بين كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في هذه المستشفيات.

أ- المؤشر الأول(نسبة ذوي المهن الصحية إلى ذوي المهن الطبية) : بالنسبة لهذا المؤشر فقد وجدنا أن كل المؤشرات المحسوبة بالنسبة لهذه المستشفيات، أقل من المعدل أو المؤشر العالمي والذي هو : (1/10) أو 10، أي 10 عمال من ذوي المهن الصحية مقابل كل عامل من ذوي المهن الطبية أي طبيب. وقد كانت المؤشرات الأضعف لدى كل من مستشفى محمد بوضياف، ومستشفى بشير بن ناصر، وذلك بمؤشر يقدر بـ : (1/04)، أو أربعة عمال من ذوي المهن الصحية مقابل كل طبيب. وهي مؤشرات ضعيفة نسبيا وبعيدة عن المؤشر العالمي، وهذا يدل على وجود خلل في هذا المؤشر بالنسبة لهذين المستشفيين، كما هو الحال بالنسبة للمستشفيات المتبقية والتي هي رغم ذلك فهي أفضل حالا، حيث بلغ هذا المؤشر بالنسبة لمستشفى بن عمر الجيلالي (1/05)، أما مستشفى سليمان عميرات فقد بلغ المؤشر المحسوب لديه أعلى مستوى، حيث بلغ معدل استخدام الموارد البشرية الصحية لديه بالنسبة لهذا المؤشر (1/06). وهو وإن كان أفضل معدل من بين المعدلات السابقة، إلا أن حساب المؤشر الأول بالنسبة لهذه المستشفيات بصفة عامة، يشير إلى وجود عدم توازن بين عدد أصحاب المهن الصحية وعدد أصحاب المهن الطبية، والذي يرجع ربما إلى عدم كفاية العمال ذوي المهن الصحية (ممرضين، مساعدي تمريض، تقنيين صحة، مراقبين صحيين...)، أو هناك سوء توزيع لعمال الفئتين...، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة عمل أصحاب المهن الطبية أو الأطباء، وقيامهم بمجهودات وأعمال إضافية كان يمكن أن يقوم بها، أو يساعدهم على انجازها أصحاب المهن الصحية.

ب- المؤشر الثاني (نسبة الممرضين إلى الأطباء) : بالنسبة لهذا المؤشر فقد وجدنا من خلال الجدول، أن هناك ثلاثة مستشفيات عمومية قد حققت بالضبط المؤشر العالمي في هذا المجال، وهو : (1/04) أي توفير 04 ممرضين للعمل مع كل طبيب. وهذه المستشفيات هي على التوالي: مستشفى محمد بوضياف، مستشفى بن عمر الجيلالي، ومستشفى بشير بن ناصر. وهو شيء إيجابي يشير إلى استخدام جيد وكفء للممرضين داخل هذه المستشفيات، أي عدم وجود هدر لهذا المورد البشري (الممرضين)، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الضغط على العمل الذي يقوم به الأطباء، نتيجة وجود فئة مؤهلة هي فئة الممرضين تعمل إلى جنبهم، تقوم بالأعمال المساعدة و الروتينية. أما بالنسبة لمستشفى سليمان عميرات بتقرت، فقد بلغت قيمة هذا المؤشر: (1/05)، وهو شيء إيجابي نسبيا، حيث وبالرغم من أنه يفوق المؤشر العالمي في هذا المجال (1/04)، إلا أنه يتضح لنا وجود هدر في هذا المورد البشري يقدر بـ ممرض واحد (01) إضافي عن كل طبيب موجود داخل المستشفى، وبالتالي يمكن لهذا المستشفى أن يعيد إعداد خريطة توزيع الممرضين على المصالح والأقسام حسب التخصصات الخاصة بالأطباء والممرضين، ويستفيد من العدد الإضافي للممرضين في ممارسة أعمال ضرورية أخرى. كما قد يكون العدد ناتجا عن زيادة في أعداد الممرضين في هذا المستشفى مقارنة بعدد الأطباء، وهو ما يمكن تفسيره بالأعداد الكبيرة للمتخرجين والموظفين من الممرضين مقارنة بالأطباء عموما، وبالتالي نستنتج أن كل هذه المستشفيات قد حققت كفاءة في استخدام المورد المتعلق بالممرضين بالتناسب مع عدد الأطباء.

ج- المؤشر الثالث (نسبة الأسرة إلى الأطباء) : من ملاحظتنا للجدول السابق دائما، وبالنسبة لهذا المؤشر نرى بأن المستشفيات الثلاثة السابقة والمتمثلة في مستشفى محمد بوضياف، بن عمر الجيلالي، بشير بن ناصر، قد حققت مؤشرا يقدر بـ : (1/04)، أي أربع أسرة بالنسبة لكل طبيب في هذه المستشفيات، وهو نفسه المعدل العالمي الذي يتروح بين 04 إلى 05 أسرة لكل طبيب. وهو شيء جيد بالنسبة لهذه المستشفيات الثلاثة. كذلك الأمر بالنسبة لمستشفى سليمان عميرات بتقرت، فقد حقق مؤشرا يقدر بـ : (1/05)، أي 05 أسرة لكل طبيب في المستشفى، وهو شيء جيد أيضا يشير إلى وجود أطباء بما فيه الكفاية يسهرون على متابعة جميع المرضى الموجودين على أسرة المستشفى. وعموما يمكن القول أن جميع مستشفيات الدراسة قد حققت المؤشر العالمي أو المعيار العالمي الخاص بكفاءة استخدام الأطباء بالنسبة لعدد الأسرة المتوفر لديها، وبالتالي نستطيع أن نقول أن كفاءة استخدام هذا المورد البشري الصحي (الأطباء) بالتناسب مع هذا المورد المادي (الأسرة)، كانت جيدة ومن دون هدر أو سوء استخدام.

د- **المؤشر الرابع (نسبة الأسرة إلى الممرضين) :** بالنسبة لهذا المؤشر الأخير، فيتضح لنا من خلال الجدول أن جميع مستشفيات الدراسة قد حققت النسبة أو المؤشر (01)، وهي بعيدة عن المؤشر أو المعيار العالمي (1/02)، أي أن جميع هذه المستشفيات تستخدم ممرض أو ممرضة واحدة لكل سرير فيها، والمعدل العالمي يشير إلى ضرورة وجود ممرضين أو ممرضتين (02) على الأقل عند كل سرير في المستشفى، الأمر الذي يشير إلى وجود خلل في تناسب عدد الأسرة مع عدد الممرضين، وهو ما يجب تغطيته من أجل ضمان خدمة صحية فعالة وكفؤة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حالات الغياب التي قد يقع فيها الممرضون والممرضات، مما قد يؤثر سلبا على سير العملية الصحية في المستشفى ككل، من خلال تدهور الخدمات الصحية المقدمة فيها، نتيجة وجود عجز في استخدام أو توفير مورد بشري هام لا تقل أهميته عن أهمية الأطباء في المستشفى، ألا وهو الممرضون والممرضات. وبالتالي نستطيع أن نقول بأن كفاءة استخدام هذا المورد البشري الصحي في هذه المستشفيات بالتناسب مع عدد الأسرة، هي دون المستوى المقبول.

خلاصة : من خلال ما سبق، تتضح لنا مدى أهمية المؤشرات السابقة في الحكم على كفاءة أداء الموارد البشرية الصحية في المستشفيات، وخصوصا المستشفيات العمومية التي هي في حاجة ماسة لتقييم كفاءة أداء وحداتها البشرية الصحية، من أجل السعي نحو تحسين كيفية استخدام هذه الموارد، ومراقبة توظيفها دوريا في العمليات الصحية، بغية تحقيق خدمات صحية ذات جودة عالية، من خلال القضاء على أي خلل أو هدر في عملية استخدام هذه الموارد، وصولا بها نحو الاستخدام الأمثل. وفي الأخير ومن خلال النتائج التطبيقية التي توصلنا إليها، يمكن أن نقدم للمهتمين بمثل هذه المواضيع، والقائمين على تسيير هذه المستشفيات، الاقتراحات التالية :

1- ضرورة متابعة كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية باستمرار، وحتى غير الصحية (التي ليست لها علاقة بالعمل الصحي كأعوان الأمن، الحراس، عمال الصيانة...الخ)، من خلال هذه المؤشرات وغيرها من المؤشرات الأخرى، حتى يتم الكشف عن مواطن القوة والضعف في الكفاءة الإستخدامية لهذه الموارد.

2- ضرورة ربط النتائج التي تقدمها هذه المؤشرات، بنتائج تطبيق المؤشرات الخاصة بتقييم كفاءة استخدام الموارد المادية في المستشفى.

3- أخذ النتائج الخاصة بهذه المؤشرات وغيرها من المؤشرات البشرية الأخرى، بعين الاعتبار عند إعداد مخطط الموارد البشرية السنوي.

4- إعداد خريطة توضح توزيع الموارد البشرية الصحية لجميع الأفراد العاملين في المستشفى، بناءا على توزيع الأسرة، وعلى اختصاصات كل من ذوي المهن الصحية والمهن الطبية، مما يسهل الرجوع إليها عند وجود خلل أو هدر في استخدام هذه الموارد.

5- استخدام هذه المؤشرات وغيرها من المؤشرات الأخرى على المستوى الجزئي، أي على مستوى المصالح والأقسام الكثيرة في المستشفى، بغية تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في هذه الأقسام والمصالح أيضا، بناءا على الأهمية الإستراتيجية لكل قسم أو مصلحة في المستشفى.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : يوضح البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية

المستشفيات	عدد ذوي المهن الطبية	عدد ذوي المهن الصحية	عدد الممرضين	عدد الأسرة
مستشفى محمد بوضياف	65	290	250	240
مستشفى سليمان عميرات	45	275	230	212
مستشفى بن عمر الجيلالي	54	245	225	220
مستشفى بشير بن ناصر	60	250	240	220

المصدر : مُعدة انطلاقا من البيانات المقدمة

الجدول (2) : يوضح حساب مؤشرات استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات محل الدراسة

المؤشرات (النسب)	مستشفى محمد بوضياف	مستشفى سليمان عميرات	مستشفى بن عمر الجيلالي	مستشفى بشير بن ناصر
المهن الصحية/الطبية	04	06	05	04
الممرضين/الأطباء	04	05	04	04
الأسرة/الأطباء	04	05	04	04
الأسرة/الممرضين	01	01	01	01

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على ما سبق.

الإحالات والمراجع :

[1] - Tony Alberto, **" comprendre l'entreprise "**, Nathan, Paris, 1998, p128.
[2] - منيف إبراهيم عبد الله، **" الإدارة: المفاهيم، الأسس، المهام "**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1983، ص 87.
[3] - Reddin, W.J, **" Managerial Effectiveness "**, McGraw-Hill Book Company, London, 1970, p p 5, 6.
[4] - منيف إبراهيم عبد الله، مرجع سابق، ص239.
[5] - محمد بن عبد الله العثمان، **" تفويض السلطة وأثره على كفاءة الأداء "**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2003، ص 73.
[6] - خليل عواد حسن أبو حشيش، **" إطار مقترح لقياس وتقويم الأداء في المستشفيات الحكومية "**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص 141.
[7] - نفس المرجع، ص 147.
[8] - نفس المرجع، ص 148.
[9] - وديع محمد كامل، **" المرشد في إدارة المستشفيات مع أمثلة من العالم العربي "**، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، 1987، ص52.
[10] - سراج الدين فهمي،**" المؤشرات الفنية لقياس الأداء في المستشفيات "**، اللقاء التدريبي حول: معايير قياس كفاءة الأداء في المستشفيات، عمان، من 11/30 إلى 1991/12/12، ص 12.
[11] - حسين البياتي، **" المعايير المعتمدة في إقامة وإدارة المستشفيات: وجهة نظر معاصرة "**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص83 بتصرف.
[12] - Rowe, R.G and Brewer, W,**" Hospital Activity Analysis ",** Butterworths, United Kingdom, 1992, p p 80, 81.

أثر التوجه نحو السوق على الأداء الكلي لمستشفيات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

عبد الإله سيف الدين غازي ساعاتي* & شاكر تركي أمين**
جامعة الملك عبد العزيز - السعودية

الملخص : هدفنا من هذه الدراسة إلى تعرّف على أهمية مفهوم التوجه نحو السوق، ودرجة تبني مستشفيات القطاع الخاص السعودية لهذا المفهوم، وأهمية هذا المفهوم في إكسابها ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسة الحادة من مستشفيات القطاع العام، وأثر ذلك على تحسن الأداء الكلي لمستشفيات القطاع الخاص والمتمثل في زيادة حصتها السوقية ونمو إرباحها، إضافة إلى المحافظة على صورتها الذهنية المشرقة في أذهان العملاء المرضى والمراجعين لها. تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة باختيار عينة مكونة من 100 مفردة من المدراء ومسئولي الأقسام العاملين في عدد من المستشفيات الخاصة.

توصلت الدراسة إلى أهمية هذا المفهوم بالنسبة لمستشفيات القطاع الخاص، حيث اختلفت الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر هذا المفهوم حسب درجة مساهمته في تحسين الأداء الكلي لكل منها.

أوصت الدراسة بضرورة ابتكار متغيرات جديدة لمفهوم التوجه نحو السوق، وإعادة النظر في سياسات التسعير المعتمدة لإضافة ميزة تنافسية أخرى من حيث السعر.

الكلمات الدالة : التوجه بالعملاء، التوجه بالمنافسين، التوجه بالاستجابة للمعلومات.

مقدمة : يشهد قطاع الخدمات الصحية حالة من التنافس الشديد في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع وعولمة الأسواق وانفتاحها وتنامي احتياجات أسواق العمل وحاجات ورغبات العملاء في الأسواق المحلية والإقليمية لمواكبة متطلبات العصر. وأصبحت مسألة الخدمات الصحية بشقيها العلاجي والوقائي من المسائل المهمة التي أولتها الدول جل اهتمامها خاصة عندما اعتبرت منظمة الصحة العالمية أن الخدمات الصحية خدمة قابلة للتداول بين الدول، وأهمية انفتاح الخدمات الصحية على العالم أجمع لما تشكله من فرص لتطوير المجتمعات والرقي بها إلى المستويات العالمية، حيث يعتبر انخفاض نسب وفيات الأطفال وزيادة سن الشيخوخة من المؤشرات الرئيسية لقياس دور وأهمية الخدمات الصحية في التنمية البشرية (World Bank, 2004).

برزت في السنوات القليلة الماضية توجهات جديدة نحو تطبيق مفاهيم وأساليب التسويق الحديث في مجال تقديم الخدمة الصحية والخدمات المرافقة لها، نظرا لطبيعة الخدمة الصحية وما تتصف به من خصائص مميزة فقد أصبح التسويق ضرورة تقتضيها الطبيعة التنافسية ما بين مستشفيات القطاع العام ومستشفيات القطاع الخاص، والمنافسة ما بين مستشفيات القطاع الخاص نفسها نتيجة لتزايد إعدادها مما دعا إدارات هذه المستشفيات في أن تفكر جديا في مواجهة التحديات التي تفرضها تلك المنافسة، وبلورة اتجاهات حديثة لدى إداراتها لتساهم في تدعيم وتعزيز قدراتها من خلال تبني المفاهيم التسويقية الحديثة في تقديم خدماتها (Pride & Ferrell, 2006) ، من أجل المحافظة على بقائها واستمرارها وتحقيق عائد على الاستثمار من خلال إتباع إستراتيجية المبادرة والابتكار في تقديم الخدمات الصحية والخدمات المرافقة لها، وهذا العمل يتطلب منها درجة عالية من الالتزام والكفاءة والفاعلية في خلق صورة ذهنية مشرقة لها ولخدماتها التي تقدمها في أذهان عملائها الحاليين والمستقبليين من المرضى والمراجعين على المستوى المحلي والإقليمي، من أجل زيادة حصتها السوقية وبالتالي تعظيم نسب العائد على الاستثمار.

أهمية الدراسة

تناولت هذا الدراسة أثر مفاهيم التوجه نحو السوق على الأداء الاستراتيجي الكلي لمستشفيات القطاع الخاص، وذلك لأهمية الخدمات الصحية والعلاجية للمرضى والمراجعين، وكون هؤلاء المرضى والمراجعين غير حساسين بالنسبة للسعر بمعنى أن جودة الخدمة الصحية التي يتلقونها تحتل الأولوية الأولى.

* assaati@gmail.com
** Dr.shakerismail@ymail.com

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التوجه نحو السوق والعناصر المكونة لهذا المفهوم، وتعرّف العناصر المؤثرة على الأداء الاستراتيجي الكلي لجودة الخدمة الصحية حسب درجة أهميتها من وجهة نظر العاملين في مستشفيات القطاع الخاص العاملة في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

تعتبر السوق السعودية سوقاً ناشئة بالنسبة للخدمات الصحية (العلاجية والوقائية) التي تقدمها، حيث تتنافس فيها العديد من المستشفيات الخاصة للحصول على حصة سوقية أكبر في ظل الوضع الحالي، أو المحافظة على حصتها السوقية الحالية كون السوق مرشحة لدخول منافسين جدد، إضافة إلى منافسة مستشفيات القطاع العام لها بما تقدمه من خدمات علاجية ووقائية بأجور رمزية مدعومة من قبل الحكومة السعودية، لذا لابد لها من إتباع التوجهات التسويقية التي تحقق لها هذا الغرض، والتوجه المقترح هو التوجه نحو السوق في سياساتها التسويقية من أجل تحقيق هذه الغاية.

وعليه نسعى في هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية :-

1. **هل تستخدم مستشفيات القطاع الخاص مفهوم التوجه نحو العميل من أجل تحسين الأداء الكلي الخاص بها ؟**

2. **هل هناك علاقة بين مفهوم التوجه نحو المنافسين بدراسة نقاط القوة والضعف لديهم وبين الأداء الكلي الخاص بالمستشفى الخاص ؟**

3. **هل هناك علاقة بين مفهوم التوجه نحو السوق بالتنسيق بين المستويات الوظيفية المختلفة وأداء مستشفيات القطاع الخاص ؟**

4. **هل هناك علاقة بين مفهوم التوجه نحو السوق باستجابة المستشفى للمعلومات الواردة من السوق وأداء مستشفيات القطاع الخاص ؟**

5. **هل هناك علاقة بين مفهوم التوجه نحو السوق بنشر المستشفى للمعلومات الواردة إليها للعاملين وأداء مستشفيات القطاع الخاص ؟**

نموذج الدراسة

- **المتغيرات المستقلة :** وتتمثل في التوجه نحو السوق المشكل من : – التوجه نحو المنافس – التوجه نحو العميل – التنسيق بين المستويات الوظيفية – استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق – نشر المعلومات للعاملين.

- **المتغير التابع :** ويتمثل في الأداء الاستراتيجي الكلي للمستشفى المشكل من : - زيادة الحصة السوقية – تعظيم نسبة العائد على الاستثمار – نمو الأرباح – البقاء والاستمرار.

فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية للإجابة على أسئلة الدراسة.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو العميل والأداء الاستراتيجي لها.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو المنافس وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو المنافس وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو التنسيق بين المستويات الوظيفية وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو نشر المستشفى للمعلومات الواردة إليها للعاملين فيها وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

واقع قطاع الخدمات الصحية

نتيجة للتقدم العلمي المتسارع وثورة الاتصالات العالمية أصبح قطاع الخدمات الصحية في المملكة من أبرز القطاعات الخدمية التي تساهم في ازدهار ونمو الاقتصاد السعودي، حيث يعمل هذا القطاع على توفير الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين، إضافة إلى الخدمات التي يقدمها على المستوى الإقليمي إضافة إلى ارتباطها مع العالم الخارجي نظرا لترابط اقتصاديات الدول وتكاملها لتشكل حلقة متسلسلة من المنافع في ظل ظاهرة عولمة الأسواق والتي جعلتها أكثر تأثرا وتأثيرا على بعضها البعض من ذي قبل. مما فرض على هذا القطاع تحديدا توظيف قدراته وإمكانياته والاستغلال الأمثل لموارده البشرية والاقتصادية المتاحة من أجل تقديم كل مبتكر وجديد في عالم الخدمات الصحية.

يعتبر التسويق أحد أكبر المعوقات التي تواجه قطاع الخدمات الصحية السعودية بشكل عام لرفع وتحسين أداء المؤسسات العلاجية وزيادة مساهمتها في نمو وتقدم الاقتصاد السعودي. (HDR, 2007).

خلال العقد الماضي حظي قطاع الخدمات الصحية بأهمية كبيرة للدور الذي يلعبه في تطوير عجلة التنمية المستدامة إلى جانب قطاعات العمل الأخرى ؛ وتلخصت الأهمية في تحرير هذا القطاع بالكامل والاندماج والشراكة بين المؤسسات العلاجية المختلفة على المستوى المحلي والإقليمي.

من هنا يمكن للمؤسسات العلاجية العاملة في القطاع الخاص تحقيق الميزة التنافسية في السوق السعودية من خلال تبنى خطط إستراتيجية تهدف إلى تحسين جودة الخدمات الصحية بمزيد من المنافع التي تحقق مزيدا من الرضاء من العملاء المستفيدين من خدماتها التي تهدف إلى كسب وجذب عملاء جدد على المستوى الإقليمي.

مفاهيم التوجه نحو السوق

يمكن تعريف مفهوم التوجه نحو السوق على أنة الثقافة التنظيمية التي تعمل على خلق السلوكيات الضرورية من أجل الوصول إلى أفضل قيمة مقدمة للعملاء من قبل قطاع العمل (Ge and Ding, 2005). ويمكن تعريف هذا المفهوم على أنه مجموعة من السلوكيات المرتبطة باكتساب وجمع ومعالجة معلومات السوق (Perry and Shao, 2001).

1. **التوجه بالعملاء :** إن أهم العناصر التي ترتبط بمفهوم التوجه نحو السوق هو التوجه بالعملاء للتعرف على حاجاتهم ورغباتهم من أجل تقديم خدمة ذات قيمة لهم وبشكل مستمر (Shergill, Narrgund kar, 2005)، وقد عُرف التوجه بالعملاء على أنه مجموعة من المعتقدات التي تضع اهتمامات العملاء في الدرجة الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات أصحاب المصالح (Kotler & Keller, 2005). وعند قياس المتغير الخاص بالتوجه نحو العميل فقد تم التركيز على الأبعاد التالية وهي : (1) تفهم احتياجات العميل (2) تنظيم الاجتماعات الدورية للعملاء المهمين والأخذ بآرائهم دورياً VIP (3) المحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد (4) تقديم عروض وخدمات طبية جديدة ومبتكرة.

2. **التوجه بالمنافسين :** يقصد بالتوجه نحو المنافسين على أنه جمع المعلومات بشكل دائم ومستمر عن المنافسين العاملين في قطاع الصناعة، نقاط القوة والضعف لديهم، وحول قدراتهم وإمكانياتهم المادية والبشرية، ومستوى الخدمات التي يقدمونها ومخططاتهم الحالية والمستقبلية (Pride & Ferrell, 2006).

3. **التنسيق بين العوامل الوظيفية المختلفة :** وهي تضافر جهود العاملين في كافة مستويات العمل من أجل خلق قيمه عليا ومستمرة للعملاء (Shoham et al, 2005) وسوف يتم قياس هذا المتغير من خلال العناصر التالية وهي : (1) درجة توزيع المعلومات السوقية عبر مناطق نشاطات المستشفيات العاملة على المستوى المحلي والإقليمي (2) مدى توافق نشاطات التسويق مع نشاطات العمل الأخرى (3) تطوير الالتزام الفردي للموظفين نحو مؤسساتهم التي يعملون بها (Olivares & Lado, 2003).

4. **سرعة الاستجابة :** وهي عملية استخدام المعلومات التي تم توليدها وجمعها من أجل خلق قيمة للخدمات التي تقدمها وإيصالها للعميل (Ge and Ding, 2005). وسوف يتم قياس الاستجابة من خلال العناصر التالية : (1) المناطق السوقية المخدومة (2) مواصفات الخدمات المقدمة (3) نشاطات الدعاية والإعلان (3) البحث والتطوير.

5. **توليد وإنتاج المعلومات :** وهي قدرة قطاع العمل على توليد المعلومات ألاستخباراتية حول كل من العملاء والمنافسين. وسوف يتم الاعتماد بشكل أساسي على كافة العاملين بمختلف مستوياتهم ووظائفهم بشكل عام وموظفي الصف الأول في خدمة العملاء (الاستقبال) بشكل خاص في الحصول على المعلومات الضرورية من خلال التغذية الراجعة وسوف يتم قياس المتغير من خلال الأبعاد التالية : (1) قسم بحوث التسويق (2) قواعد البيانات (Pride & Ferrell, 2006).

6. **توزيع المعلومات :** وهي عملية توزيع المعلومات التي تم توليدها على أقسام المستشفيات المختلفة ويتم قياس المتغير من خلال الأبعاد التالية : (1) الاجتماعات الدورية (2) المشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية (3) تبادل المعلومات (Kohli & Gentlemen, 1990) .

مفهوم الأداء الاستراتيجي الكلي

يعرف الأداء على أنة الممارسات المشاهدة والواضحة في أي مؤسسة خدمية وحتى الممارسات الفردية من أجل تحقيق هدف أو أهداف معينة، وعلى انه الأعمال أو الأداء المحقق لأهدافها النهائية (Zeithmal, 2006)، ويشير الأداء الكلي إلى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية مثل العائد على الاستثمار المرغوب والذي يقود إلى زيادة هامش الربح وزيادة الأرباح وخلق صورة ذهنية مشرقة للمؤسسة الخدمية (kotler. & Armstrong, 2006) وسوف يتم قياس متغير الأداء من خلال الأبعاد التالية وهي : (1) رضا العملاء (2) زيادة الحصة السوقية (3) العائد على رأس المال (4) الإنتاجية.

الدراسات السابقة

- دراسة (Ge, GL. Ding, 2005) بعنوان : التوجه نحو السوق: الإستراتيجية التنافسية وأداء الشركات.

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف الآثار التوسطية للإستراتيجية التنافسية لها في العلاقة بين التوجه نحو السوق والأداء، تكونت عينة الدراسة من 371 مؤسسة خدمية.

توصلت الدراسة إلى أهمية العناصر المختلفة لمفهوم التوجه نحو السوق "توليد المعلومات، توزيعها، وإستجابية المستشفى تؤثر بشكل تختلف على الإستراتيجية التنافسية لها وأداءها وقد وجدت نتائج هذه الدراسة أن التوجه نحو العميل هي الأكثر تأثيراً على التوجه نحو السوق للمؤسسة وعلى أداءها.

- دراسة (Kurtinatience, J. 2005) بعنوان : التوجه نحو السوق في الخدمات الطبية في دول الاتحاد الأوروبي. هدفت الدراسة إلى تحليل درجة تطبيق مؤسسات الخدمات الطبية لمفهوم التوجه نحو السوق وأثرها على الأداء حيث تم إرسال استبانه الدراسة عن طريق الانترنت لعدد المؤسسات الطبية العاملة في سوق دول الاتحاد الأوروبي.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التوجه نحو السوق لها، وبين زيادة الحصة السوقية للمؤسسات العاملة في قطاع الخدمات الطبية، واثر هذا التوجه على الإبداع والابتكار.

- دراسة (Shergill & Nargundkar, 2005) بعنوان : التوجه نحو السوق والابتكارات التسويقية. هدفت هذه الدراسة إلى إضافة مفهوم الإبداعية التسويقية في نموذج العلاقة بين التوجه نحو السوق لها وأداءها، وقد تكونت عينة هذه الدراسة من 200 مدير تنفيذي تسويقي أو مدراء عامبين لديهم المعرفة والمعلومات الكافية حول مواضيع التسويق في الشركات المستهدفة في هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين درجة تبني المستشفى لمفهوم التوجه نحو السوق وبين درجة تحسن أداؤها وان هناك علاقة جزئية بين الإبداعية والأداء.

- دراسة (Shoham. A & Kropp F. 2005) بعنوان : التوجه نحو السوق والأداء "الاستخبارات التسويقية والتخطيط".

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر التوجه السوقي على أداء الشركات وقام هؤلاء الباحثين بعمل وتحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة والآثار الكلية للتوجه نحو السوق على أداء الشركات.

توصلت الدراسة إلى أهمية مفهوم التوجه نحو السوق وان هناك أثار مباشرة وغير مباشرة على الأداء الكلي للشركات.

- دراسة (Ellis, P.D, 2004) بعنوان : التوجه نحو السوق والممارسات التسويقية في تطوير الاقتصاد. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق مفهوم التوجه نحو السوق على الحوادث السوقية والممارسة التسويقية، وحاولت أيضاً الإجابة على تساؤل يدور حول فيما إذا كان تطبيق المفهوم التسويقي قادر على زيادة الأداء التنظيمي في شركات تعمل في اقتصاديات الدول النامية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ترابطية بين الممارسة التسويقية والأداء الكلي للعمل وأشارت النتائج أيضاً أن الأسواق الخارجية والعملاء من المرضى والمراجعين هم الأكثر تأثيراً في التوجه نحو السوق في شركات الدول النامية.

- دراسة (Pulendran & Widing, 2003) بعنوان : تخطيط التسويق، التوجه نحو السوق وأداء مؤسسات الأعمال. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تخطيط التسويق، التوجه السوقي وأداء العمل في مجموعة من الشركات الاسترالية، استخدمت الدراسة طريقة الاستبيانات لجمع البيانات.

توصلت الدراسة إلى أن التخطيط التسويقي الفاعل يؤثر إيجابياً على أداء المستشفى وأن التوجه السوقي لم يكن نشاطاً مستقلاً بحد ذاته ضمن نشاطات التسويق المستخدمة في هذه الشركات.

- دراسة (Kim Y., 2003) بعنوان : كيف يمكن للتوجه التسويقي والبيئة وخصائص المؤسسة أن يؤثر على أدائها. هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف أثر التوجه السوقي، البيئة وخصائص المؤسسة على أدائها، حيث تمت دراسة عدد من الشركات الكورية العاملة في السوق الأمريكي ومن أجل جمع البيانات، تم إرسال استبانة عن طريق البريد للشركات المشاركة في هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ترابطية إيجابية بين التوجه نحو السوق لهذه الشركات وبين أداءها وكانت الإبداعية والتوجه نحو السوق أحد أهم العوامل التي تحدد أداء هذه الشركات.

- دراسة (Olivares A. M. & Lado N., 2003) بعنوان : التوجه نحو السوق والأداء الاقتصادي للأعمال. هدفت هذه الدراسة إلى تعرف اثر عناصر مفهوم التوجه نحو السوق على شركات التامين العاملة في الاتحاد الأوروبي، حيث تم اختيار عينة عشوائية بما نسبته 22 بالمائة من هذه الشركات، حيث تم إرسال استبانة عن طريق الانترنت لجميع الشركات المشاركة.

توصلت الدراسة إلى أن التوجه نحو السوق قادر وبشكل دال إحصائيا على تنبؤ أداء العمل.

تشير أدبيات الدراسة إلى أن التوجه نحو السوق من المواضيع المحورية والأساسية في النظريات والممارسات التسويقية، نتيجة التنوع في احتياجات العملاء من المرضى والمراجعين والمنافسة الشديدة بين الشركات العاملة في قطاع الصناعة من أجل استقطاب العملاء والاحتفاظ بهم، من هنا تظهر أهمية دراسة البيئة السوقية بشكل تكاملي في النشاط التسويقي (Kim , 2003).

ويستخدم معظم الدارسين في حقل التسويق مصطلح التوجه نحو السوق للإشارة لدرجة تطبيق منظمات الأعمال لمفهوم التسويق، حيث نرى أن مفهوم التسويق مبني بشكل أساسي على الافتراض الذي يقول أن الوصول إلى أهداف المستشفى يعتمد بشكل أساسي على تحديد حاجات ورغبات السوق المستهدف، ثم العمل على إيصال هذه الحاجات بشكل يخلق الرضا لدى العملاء من المرضى والمراجعين مقارنة مع المنافسين في نفس القطاع (Agarwal &. Eramilli, 2003).

التوجه نحو السوق ذو فاعليه على أداء العمل ,(Guo, C., 2002). أما بالنسبة إلى العناصر التي يتكون منها مفهوم التوجه نحو السوق ثلاثة عناصر سلوكية (التوجه نحو العملاء من المرضى والمراجعين، توجه المنافس، والتنسيق بين العوامل الوظيفية المختلفة، حيث يتضمن كل من هذه العناصر توليد المعلومات الاستخباراتية وتوزيعها على أقسام المستشفى المختلفة، ثم اتخاذ

الإجراءات الإدارية الضرورية، واعتمد الباحثون على منهجين أساسيين في دراسة التوجه نحو السوق، ويتكون المنهج الأول من ثلاثة عناصر أساسية وهي : أن تقوم المستشفى أو المؤسسة بتوليد معلومات حول احتياجات العملاء من المرضى والمراجعين وتوزيع هذه المعلومات على أقسام المستشفى أو المؤسسة المختلفة ومن ثم العمل على تبني سياسية تسويق، وإستجابية المستشفى نحو المعلومات التي تم جمعها (Kohli & Gentlemen,1990). ويعتمد المنهج الثاني على عناصر أساسية أيضاً ولكن ضمن أطار مفاهيمي مختلف، وهذه العناصر هي : توجه العميل حيث يعكس هذا العنصر النشاطات الضرورية من أجل الحصول وجمع المعلومات حول العملاء من المرضى والمراجعين والتوجه نحو المنافس وهذا يعني أن تقوم المنظمة بتكريس جهودها من أجل جمع المعلومات حول المنافسين في السوق والتنسيق بين العوامل الوظيفية المختلفة (Shoham & Kropp, 2005).

منهجية الدراسة : لقد أستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي من أجل التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ولقد تم تصميم استبانة تحاول الإجابة على أسئلة الدراسة بموضوعية، وتغطي هذه الاستبانة متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

مجتمع الدراسة وعينتها : يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في مستشفيات القطاع الخاص في محافظة جدة بكافة مستوياتهم ووظائفهم التي يشغلونها، حيث تم اختيار (100) شخص بأسلوب العينة العشوائية البسيطة.

مصادر جمع البيانات لقد اعتمدنا على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات : المصادر الثانوية وتشمل الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية السابقة في الكتب والدوريات والمجلات المحكمة والانترنت ذات العلاقة بمفهوم التوجه بالسوق والأداء للمنظمات. والمصادر الأولية من خلال تصميم وتطوير استبانة خاصة بمتغيرات الدراسة.

توزيع وإدارة الاستبانة : تم توزيع 100 استبانة على العاملين في مختلف مستشفيات مجتمع الدراسة في جدة، استرجع منها 85 واستبعد منها 6، وعليه فإن عدد الاستبيانات المعتمدة بلغ 79 أي ما نسبته 79%.

ثبات وصدق أداة القياس . صدق الأداة (Validity) : وتعني هل يقيس المقياس المستخدم فعلاً ما يود الباحث قياسه في البحث (Sekaran, 2002) حيث تم التأكد من صدق وثبات أداة القياس عن طريق : الصدق الظاهري ويعنى التأكد إلى أي مدى تعكس العبارات المستخدمة في أداة القياس تمثيل متغيرات البحث وبدقة وبالتالي تعميم المتغيرات ونتائج الدراسة على مجتمعها حيث تم تحكيم الاستبانة على أساتذة في التسويق وعينة ملائمة من العاملين في مستشفيات القطاع الخاص وتمت الموافقة عليها مع بعض التعديلات. وكذلك صدق المحتوى وهي عبارة عن قدرة المقياس في قياس ما يود الباحثان قياسه لمعرفة مدى ملاءمة المقاييس والعبارات المستخدمة. من قياس كل متغير على تمثيل كل خصائصه ومضمونة من أجل التعبير الدقيق لأبعاد كل متغير.

ثبات الأداة : (Reliability) لقد تم اختبار ثبات أداة القياس عن طريق اختبار (كرونباخ-ألفا)، ويوضح الجدول (1) قيم ثبات أداة القياس لمتغيرات الدراسة وكانت كرونباخ – ألفا لمتغيرات الدراسة الكلية 79.2% حيث كانت أعلى من النسبة المقبولة 60% وتعكس ثبات أداة القياس.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

يوضح هذا الجزء من البحث تحليل البيانات بهدف اختبار فرضيات البحث ومناقشة النتائج وصولا إلى بعض الدلالات والتطبيقات بالإضافة إلى بعض الاقتراحات. وفي ضوء أهداف الدراسة وفروضها وطبيعة المتغيرات وأساليب قياسها تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وهي على النحو التالي :

1. معامل الارتباط للتحقق من درجة ثبات قياس التوجه نحو السوق والعناصر المؤثرة فيه، ومقياس الأداء الكلي. بالإضافة إلى استخدام مصفوفة الارتباط وأسلوب التحليل العاملي للتحقق من درجة صدق مقاييس الاستخدام.

2. اختبار التوزيع الطبيعي. (One Sample K_S).

3. مقياس النزعة المركزية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتوزيعات التكرار) بهدف تقييم العاملين لكل للعوامل المؤثرة على مفهوم التوجه نحو السوق والأداء لمستشفيات القطاع الخاص.

4. أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لتحديد قدرة المقاييس المستخدمة على تفسير التباين بين العوامل المؤثرة في مفهوم التوجه نحو السوق مجتمعة والأداء الكلي.

5. أسلوب الارتباط لمعرفة مدى وجود علاقة وقوتها بين العوامل المؤثرة على التوجه نحو السوق مع بعضها البعض (المتغيرات المستقلة).

خصائص عينة الدراسة : ملخصة في الجدول (2)، حيث يتبين منه أن نسبة الذكور في العينة كانت 54.4% بينما كانت نسبة الإناث 45.6% ؛ أما من حيث العمر فإن أعلى نسبته 82.3% من المستجوبين كانت أعمارهم بين 25 و30 سنة ولهذا أكثر من دلالة.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة : نعتمد فيما يلي على نتائج الجدول (3) التحليل الوصفي لمتغيرات التوجه نحو السوق لمستشفيات القطاع الخاص والأداء الكلي وكذلك نتائج k-s للتوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث، هذا الجزء من التحليل يحقق الهدف الأول والثاني من البحث، وتشير نتاج التحليل في نفس الجدول إلى أن مستوى التوجه نحو السوق منخفضة، وهذه النتائج تتفق مع واقع مستشفيات القطاع الخاص لضعف الجانب التسويق فيها وخاصة بحوث التسويق وإدارة البيانات والمعلومات سواء في جمعها أو نشرها وضعف التنسيق بين مختلف الإدارات في المستشفى.

1.التوجه نحو العملاء. هناك ضعف لدى إدارات المستشفيات حول مفهوم التوجه نحو العميل بعمل اجتماعات دورية للعاملين والأخذ بآرائهم دورياً وكان المتوسط (2.6)، ويأتي في المرتبة الأولى سعي المستشفى في تقديم خدمات متمايزة لعملائها من المرضى والمراجعين، وهذا يعود إلى تدني درجة تبني مفهوم التوجه نحو العميل.

2. التوجه نحو المنافسين. تهتم مستشفيات القطاع الخاص اهتماما شديد بالمنافسين في قطاع الخدمات الصحية، ويعود السبب إلا أن جذب العملاء والحصول على حصة سوقية وتنفيذ استراتجيات هجومية على المنافسين أو حتى دفاعية يتوجب عليها الاهتمام بهذا المفهوم كجزء رئيس من مفاهيم التوجه نحو السوق وكان مدى التوجه بالمنافسين (4.2).

3.التنسيق بين مختلف المستويات الوظيفة. تشير نتائج التحليل عن مستوى التنسيق بين مختلف المستويات إلى مستوى متوسط وكانت المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المتغير (3.7) وهذه نتيجة إلى عدم التنسيق بين المستويات الوظيفة وصانعي القرار، حيث أدى هذا السبب إلى ضعف التخطيط الاستراتيجي للمستشفيات وعدم مشاركة العاملين في المستويات الدنيا في صنع القرارات.

4.الاستجابة. تعتبر الاستجابة من المفاهيم المهمة في التوجه نحو السوق نظرا لان هذا المفهوم يقيس مدى اهتمام المستشفى الأخذ بآراء العملاء والعاملين في تطوير الخدمات الصحية من خلال عقد اجتماعات دورية مع العاملين لمعرفة الاحتياجات المستقبلة. وتشير النتائج على ضعف الاهتمام بالعملاء وتلبية احتياجاتهم المستقبلية بسرعة حيث كان متوسط هذه الفقرة (2.9) وهذا دليل على ضعف الأداء في التطوير والابتكار وتقديم خدماتها بأسعار مقبولة.

5.توليد وجمع المعلومات. يعتبر قسم بحوث التسويق الركيزة الأساسية لدعم مفهوم التوجه بالسوق من خلال تقديم دراسات سوقية مهمة، وتشير النتائج إلى تدني درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لهذا المفهوم بمتوسط حسابي مقداره (3.2)، أما أقوى فقرة فقد كانت الاحتفاظ بقاعدة بيانات قيمة للعملاء (4.1)، ونظراً لضعف قسم التسويق فان المستشفى تقدم خدمات لا تعتمد على بحوث التسويق.

6.توزيع المعلومات. تشير نتائج التحليل إلى ضعف في تطوير آلية فعالة إلى نشر المعلومات بين مختلف المستويات، وكانت متوسطات الفقرات التي قاست المتغير (3.6)، وهذا نتيجة إلى ضعف التنسيق الوظيفي بين مختلف المستويات، لان توزيع المعلومات يعتمد على مدى التعاون بين العاملين.

المتغير التابع : الأداء : يعرف Day, (1994) الأداء على أنة الممارسات المشاهدة والواضحة في أي مؤسسة وحتى الممارسات الفردية من أجل تحقيق هدف أو أهداف معينة، وسوف يتم قياس الأداء من خلال الأبعاد التالية وهي : (1) رضا العملاء (2) نمو الحصة السوقية (3) العائد على رأس المال المستثمر (4) الإنتاجية. وتم قياس المتغير بالعبارات من (1-6) في الجدول (3).

اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي نأخذ بالفرضية H_0 إذا $Sig. = ... \succ \alpha = 0.05$ ، خلافه نأخذ بالفرضية H_1 وهذا بالنسبة لاختباريْ $T-test$ للمعنوية الجزئية للنموذج أو لاختبار $F-test$ للمعنوية الكلية للنموذج.

الفرضية الأولى : H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو العميل والأداء الاستراتيجي لها.

تشير نتائج الانحدار المتعدد في الجدول (4) إلى وجود علاقة ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو العملاء وتحسن الأداء الكلي. وعليه ترفض الفرضية العدمية، لأن $Sig.(F) = 0.006 \prec \alpha = 0.05$.

الفرضية الثانية : H_0 **:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو المنافسين وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

تشير نتائج الانحدار المتعدد في الجدول (5) إلى وجود علاقة ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو المنافسين وتحسن الأداء الكلي، وعليه ترفض الفرضية العدمية، لأن $Sig.(F) = 0.000 \prec \alpha = 0.05$.

الفرضية الثالثة : H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو التنسيق بين المستويات الوظيفية وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

تشير نتائج الانحدار المتعدد في الجدول (6) إلى وجود علاقة ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو التنسيق بين المستويات الوظيفية المختلفة وتحسن الأداء الكلي لها، وعليه ترفض الفرضية العدمية، لأن $Sig.(F) = 0.001 \prec \alpha = 0.05$.

الفرضية الرابعة : H_0 **:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

تشير نتائج الانحدار المتعدد في الجدول (7) إلى وجود علاقة ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو السوق/استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق وتحسن الأداء الكلي، وعليه ترفض الفرضية العدمية، لأن $Sig.(F) = 0.014 \prec \alpha = 0.05$.

الفرضية الخامسة : H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو نشر المستشفى للمعلومات الواردة إليها للعاملين فيها وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

تشير نتائج الانحدار المتعدد إلى عدم وجود علاقة ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو السوق / توليد وإنتاج وتوزيع المعلومات وتحسين الأداء الكلي لها ذلك أن $Sig.(F) = 0.558 \succ \alpha = 0.05$ حيث $F-value = 0.82$ وعليه تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة.

أهمية المتغيرات المستقلة

شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة : وهو أحد شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات النموذج، ولهذا الغرض نستخدم معامل تضخم التباين VIF وبالنظر إلى معاملات هذا المؤشر من بيانات الجدول (9) نلاحظ أن جميعها لا تزيد عن 5 وهو شرط إثبات تحقق فرضية عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات.

أما بالنسبة لأهمية أثر المتغيرات المستقلة فقد تم اعتماد قيم معاملات بيتا المعيارية (Standardized Bêta Coefficients)، تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة قوية بين المفاهيم المؤثرة على التوجه نحو السوق مجتمعة والأداء الكلي لمستشفيات القطاع الخاص، وهذه العناصر هي : التنسيق بين مختلف المستويات الوظيفية والاستجابة، وتوليد المعلومات. حيث تشير النتائج أن قيمة (F=3.341) ، وبمستوى معنوية (0.05>0.006) وتشير نتائج التحليل إلى أن مفاهيم التوجه نحو السوق استطاعت أن تفسر

(R^2=21.8%) من التباين في مستوى الأداء الكلي وهذه القوة متوسطة وتعبر على أن هناك عوامل أخرى لها علاقة في زيادة الأداء الكلي، وتشير نتائج التحليل إلى أن هناك ثلاث متغيرات من المتغيرات التي قاست مفاهيم التوجه بالسوق لها تأثير على الأداء الكلي بشكل ايجابي حسب قيم Bêta وهي على التوالي :-التنسيق بين مختلف المستويات الوظيفية (Bêta =0.39, sig at 0.009)، الاستجابة (Bêta=0.379 , sig at 0.010)، وتوليد المعلومات (Bêta =0.320, sig at 0.03).

النتائج :

— تفاوت الأهمية النسبية للمفاهيم المؤثرة على التوجه نحو السوق مجتمعة تحسن الأداء لمستشفيات القطاع الخاص في حين أخذت العوامل الترتيب التالي : التنسيق بين مختلف المستويات الوظيفية والاستجابة، وتوليد المعلومات.

— هناك علاقة متوسطة بين الأداء الكلي والتوجه بالسوق وكانت القوة التفسيرية لنموذج الدراسة 21.8%.

— أظهرت النتائج وجود أثر للتنسيق بين مختلف المستويات الوظيفة والأداء الكلي، لذا لابد من تطوير آلية لانسياب المعلومات بين الإدارة العليا والدنيا في مستشفيات القطاع الخاص.

— أظهرت النتائج وجود أثر لتوليد المعلومات وتجميعها والأداء الكلي، لذا لابد من دعم قسم بحوث التسويق ودعمه بالموازنة المطلوبة وبناء قاعدة بيانات فعالة به في مستشفيات القطاع الخاص.

— أظهرت النتائج وجود أثر إلى مفهوم الاستجابة والأداء الكلي، لذا لابد من المستشفى أن تهتم بآراء العملاء وتقديم أفضل الخدمات المستقبلية في الوقت المناسب وحسب رغباتهم واحتياجاتهم في مستشفيات القطاع الخاص.

— أظهرت الدراسة أن هناك ضعف في مفهوم توليد المعلومات حيث كان المتوسط الحسابي (3.6) نتيجة لعدم الاهتمام بقسم بحوث التسويق والتي كان الوسط الحسابي لها (3.2).

التوصيات : بناء على نتائج التحليل هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها مستشفيات القطاع الخاص من أجل تطبيق مفهوم التوجه نحو السوق من اجل تحسين الأداء الكلي لها.

— تطوير الخطط الإستراتيجية الخاصة بالمستشفى بناء على مفهوم التوجه بالسوق والاستجابة أكثر إلى رغبات وحاجات العملاء من المرضى والمراجعين.

— تنمية المهارات السلوكية للعاملين وتحفيزهم على التنسيق والتعاون في توليد وجمع البيانات وتوزيعها بشكل ميسر بين مختلف المستويات الوظيفية.

— ضرورة تبني قاعدة بيانات تخص المنافسين والعملاء وتحديثها بشكل دائم ومستمر.

— العمل على تأسيس قسم بل للدراسات والأبحاث ورفدها بالكوادر المدربة والفعّالة وتخصيص ميزانية مناسبة لها.

— الاهتمام أكثر بالعملاء والتواصل معهم لأنهم مصدر رئيس للمعلومات من اجل تحسين الأداء الكلي.

ملحق الجداول

الجدول (1) : قيم ثبات أداة القياس (كرونباخ – الفا)

المتغير	فقرات	قيمة معامل كرونباخ – الفا
التوجه نحو العميل	6	0.767
التوجه نحو المنافس	4	0.775
التنسيق بين المستويات الوظيفية .	7	0.756
الاستجابية	6	0.740
توليد وإنتاج المعلومات	6	0.739
توزيع المعلومات	4	0.763
العوامل المؤثرة على الأداء الكلي	34	0.792
الأداء الكلي	6	0.804

الجدول (2) : خصائص عينة الدراسة

خصائص مجتمع الدراسة	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	43	54.4
	أنثى	36	45.6
العمر	أقل من 25 سنة	6	7.6
	من 25-30 سنة	65	82.3
	من 31-35 سنة	4	5.1
	من 36-40 سنة	0	0
	أكثر من 40 سنة	4	5.1

الجدول (3) : المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ونتائج اختبار التوزيع الطبيعي لكافة المتغيرات

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	التوزيع
التوجه نحو العميل	**3.662**	**.6372**	**0.950**	**طبيعي**
تبذل المستشفى جهداً لمعرفة وتفهم احتياجات المرضى والمراجعين المستقبلية وبشكل مستمر.	3.9367	.8060		
تعمل المستشفى على عمل اجتماعات دورية لتطوير الخدمات المقدمة.	2.6709	1.0945		
تعمل المستشفى على تمييز الخدمة المعروضة التي تنال المرضى وبشكل مستمر .	5190..3	.8299		
تحافظ المستشفى على مساعدة المرضى ذوي الدخول المنخفضة.	4.0759	.7969		
تحافظ المستشفى على الأخذ برأي المرضى والمراجعين من اجل تحسين خدماتها.	3.8101	.6372		
تقدم المستشفى خدمات علاجية ووقائية مجانية في أيام محددة خلال السنة	3.9620	.8234		
التوجه نحو المنافس	4.247	.5363	**1.857**	طبيعي
تهتم المستشفى بجمع معلومات حول قدرات المنافسين وردة فعل المنافس لها في السوق.	4.0886	.89428		
تراقب المستشفى الأنشطة التسويقية لمنافسيهم في السوق دورياً.	4.3671	.58127		
تجمع المستشفى معلومات حول درجة المنافسة وكثافتها بالسوق وبشكل مستمر .	4.1266	.68626		
تهتم المستشفى بمعرفة عدد المنافسين الحاليين والمحتملين في السوق وبدقة.	4.4051	.58876		
التنسيق بين المستويات الوظيفية .	**3.704**	**.8463**	**1.337**	طبيعي
يعمل العاملين في المستويات التنظيمية المختلفة على خدمة المرضى.	3.6835	.98116		
الأطباء والطاقم التمريضي أكثر وعياً وتفهماً لاحتياجات المرضى والمراجعين.	3.8734	1.19150		
تشجع المستشفى العاملين على تحمل المخاطر .	3.5443	1.07175		
تشجع المستشفى العاملين على تغيير نمط تفكرهم	3.4430	1.09482		
يعرف العاملين في المستشفى الدور المطلوب منهم القيام به.	4.0380	.89790		
تشجع المستشفى على التعاون بين مختلف الأقسام أو الإدارات المختلفة.	3.8052	1.08869		
تطبق المستشفى عملية استقبال وتبادل المعلومات بين مختلف الأقسام والعاملين بها.	3.5949	1.03179		
الاستجابية	**3.612**	**.6881**	**0.970**	طبيعي
تأخذ المستشفى بالاعتبار بآراء المرضى والمراجعين عند تطوير خدمات جديدة.	3.6076	1.01801		
تستجيب المستشفى بسرعة وبشكل خلاق لطلبات المرضى والمراجعين .	2.9747	1.04972		
تبحث المستشفى عما هو جديد في الطب.	3.3924	1.21336		
تروج المستشفى لنفسها بكفاءة وفاعلية.	4.2911	.78694		
تستجيب المستشفى للمعلومات الراجعة من الجمهور العام.	3.6456	.87761		
تستجيب المستشفى لمختلف القطاعات السوقية وتقدم لهم الخدمة المناسبة .	3.7595	.97685		
توليد وإنتاج المعلومات	**3.650**	**.6262**	**0.791**	**طبيعي**
تتبنى المستشفى قسم بحوث تسويق كفوء فعال.	3.2152	1.21603		
تعمل المستشفى على بناء والاحتفاظ بقاعدة بيانات قيمة.	4.1139	.71589		
تتفهم الإدارة وفي كافة المستويات ما هي المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها.	3.6203	1.05373		
تتخذ المستشفى قراراتها بناء على نظام المعلومات الخاص بها.	3.1266	.91100		
تعتمد المستشفى على المعلومات الضرورية من العاملين فيها.	3.6709	.95705		
تشارك المستشفى في المؤتمرات الدولية باستمرار.	4.1519	.71770		
توزيع المعلومات	**3.636**	**.8443**	**1.215**	**طبيعي**
تنسق الإدارات والأقسام فيما بين بشكل مستمر	3.5696	.95654		
تنظم المستشفى اجتماعات دورية بين الإدارات والأقسام المختلفة بشكل دوري.	3.7468	.99316		

تعمل المستشفى على تبادل المعلومات بين مختلف الأقسام بشكل مستمر.	3.6582	.98562		
تزود المستشفى العاملين لديها بالتقارير الدورية عن انجازاتها.	3.5696	.84252		
الأداء الكلي	**3.719**	**.5659**	**1.105**	**طبيعي**
يتحسن أداء المستشفى نتيجة تبني مفهوم التوجه بالسوق وبشكل عام.	3.9873	.72490		
فهم العاملين في المستشفى لحاجات ورغبات المرضى يحسن من أداء المستشفى .	3.6962	.73997		
جمع معلومات وبشكل مستمر حول قدرات المنافسين يحسن من أداء المستشفى .	3.8861	.69775		
تنسيق وتضافر جهود العاملين في المستشفى في كافة المستويات يحسن من أداء المستشفى .	3.7468	.80811		
تجميع وتوليد المعلومات الاستخباراتية عن المنافسين يحسن من أداء المستشفى .	3.5443	.76456		
توزيع المعلومات التي تم توليدها وجمعها بين الأقسام والإدارات يحسن من أداء المستشفى .	3.4557	.85930		

الجدول (4) : أثر مفهوم التوجه نحو العملاء على الأداء الكلي

MULTIPLE R	R Square	Adjusted R Square	F value	SIG F	Durbian watson	NUL HO Result test
0.467	0.218	0.153	3.341	0.006	1.938	رفض الفرضية
اختبار الانحدار المتعدد على المتغيرات المستقلة						
SIG T	T VALUE	BETA	**المتغيرات المستقلة**			
			1. التوجه نحو العملاء			
0.754	0.315	0.039	تبذل المستشفى جهداً لمعرفة وتفهم احتياجات المرضى والمراجعين المستقبلية وبشكل مستمر.			
0.102	1.658	0.210	تعمل المستشفى على عمل اجتماعات دورية لتطوير الخدمات المقدمة.			
0.009	2.67	0.390	تعمل المستشفى على تمييز الخدمة المعروضة التي تنال المرضى وبشكل مستمر .			
0.010	2.654	0.379	تحافظ المستشفى على مساعدة المرضى ذوي الدخول المنخفضة.			
0.032	2.190	0.320	تحافظ المستشفى على الأخذ برأي المرضى والمراجعين من اجل تحسين خدماتها.			
0.571	0.569	0.079	تقدم المستشفى خدمات علاجية ووقائية مجانية في أيام محددة خلال السنة			

الجدول (5) : أثر مفهوم التوجه نحو المنافسين على الأداء الكلي

MULTIPLE R	R Square	Adjusted R Square	F value	SIG F	Durbian watson	NUL HO Result test
0.607	0.368	0.316	7.001	0.000	1.684	رفض الفرضية
اختبار الانحدار المتعدد على المتغيرات المستقلة						
SIG T	T VALUE	BETA	**المتغيرات المستقلة**			
			2. التوجه نحو المنافسين			
0.056	1.939	0.218	التعرف على نقاط القوة للمنافسين			
0.000	4.013	0.456	التعرف على نقاط الضعف للمنافسين			
0.043	2.060	0.270	التعرف على قدراتهم المالية			
0.080	1.778	0.228	التعرف على قدراتهم البشرية			
0.296	1.053	0.138	التعرف على طبيعة الخدمات الطبية التي يقدمونها			
0.19	2.410	0.302	التعرف على طبيعة الخدمات المرافقة للخدمات الطبية			

الجدول (6) : أثر مفهوم التوجه نحو ا التنسيق بين لمستويات الوظيفية المختلفة على الأداء الكلي

MULTIPLE R	R Square	Adjusted R Square	F value	SIG F	Durbian watson	NUL HO Result test
0.520	0.270	0.209	4.438	0.001	2.093	رفض الفرضية
اختبار الانحدار المتعدد على المتغيرات المستقلة						
SIG T	T VALUE	BETA	**المتغيرات المستقلة**			
			3. مفهوم التوجه نحو ا التنسيق بين لمستويات الوظيفية المختلفة			
0.781	0.279	0.034	توافق النشاطات التسويقية مع نشاطات المستشفى الأخرى			
0.110	1.618	0.198	تطوير الالتزام الفردي للموظفين نحو المستشفى			
0.004	2.980	0.420	سهولة الاتصال الأفقي والراسي			
0.001	3.507	0.483	تحفيز الموظفين في مختلف المستويات			
0.021	2.359	0.333	اللامركزية في اتخاذ القرارات			
0.324	0.993	0.134	التكامل بين الوظائف على جميع المستويات			

الجدول (7) : أثر مفهوم استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق وتحسين الأداء الكلي لها

MULTIPLE R	R Square	Adjusted R Square	F value	SIG F	Durbian watson	NUL HO Result test
0.441	0.194	0.127	2.896	0.014	1.699	رفض الفرضية
اختبار الانحدار المتعدد على المتغيرات المستقلة						
SIG T	T VALUE	BETA	**المتغيرات المستقلة**			
			4. استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق			
0.729	0.347	0.044	معلومات المناطق السوقية المخدومة			
0.295	1.054	0.1350	مواصفات المنتج المقدم			
0.005	2.891	0.430	نشاطات الدعاية والإعلان			
0.009	2.677	0.390	البحوث والتطوير			
0.038	2.109	0.313	الكلمة المنطوقة			
0.166	1.399	0.198	نشاطات وممارسات المنافسين			

جدول (9) : اختبار معامل التضخم والتباين المسموح لمتغيرات البحث

VIF	Tolerance	**المتغير**
1.440	0.694	التوجه نحو العميل
1.474	0.678	التوجه نحو المنافس
1.956	0.511	التنسيق بين المستويات الوظيفية
1.874	0.534	الاستجابية
1.963	0.509	توليد وإنتاج المعلومات
1.795	0.557	توزيع المعلومات

الإحالات والمراجع :

1- Agarwal, S. and Eramilli, K.M., (2003), "Market orientation and performance in service firms: role of innovation", Journal of service marketing, 17: (1), 68-82

2- Ellis, P.D . (2005), "Marketing orientation and marketing practice in developing economy ", European Journal of marketing,. 39 (5/6), 629-645

3- Ge, G.L., Ding, D.Z., (2005), Marketing orientation, competitive strategy and firm performance: an empirical study of Chinese firms", Journal of Global Marketing, 18 (3/4).

4- Guo, C. (2002), "Market orientation and business performance A framework for service organizations", European Journal of marketing, 36 (9/10), 1154-116.

5- -HDR, (2007). UN in Jordan, Statistics Indicators, 11/8/2007, (on-line) available: http://www.hdr.org/statistics/data/cty/cty_f_JOR.html

6- Kohli, Ajay K. and Bernard gentlemen. Jaworski (1990),"Market Orientation: The Construct, Research Propositions, and Managerial Implications," Journal of Marketing ,

7- 54(April), 1-18.

8- Kim, Y. (2003). "How will market orientation and environment and firm's character influence performance", cross cultural management, 10 (4).

9- Kurtinaitiene, J. (2005), "Marketing orientation in the European Union mobile telecommunication market ", Marketing intelligence & planning, 23 (1), 104-113

10- Kotler, Ph. & Armstrong, G. (2006), Marketing Principle, Pearson Education Upper Saddle River, New Jersey.

11- Kotler, Ph. & Keller, Kevin Lane. (2006), Marketing Management, Pearson Education Upper Saddle River, New Jersey.

12- Narver, John C. and Stanly F. Slater (1990), "The Effect of a Market Orientation on Business Profitability," Journal of Marketing, 54 (October), 20-35.

13- Olivares,. A. M. and, Lado,N. (2003), "Market orientation and business economic performance ", international Journal of service industry management,. 14 (3), 284-309.

14- Pride William M and O.C. Ferrell, (2006). Marketing concepts and Strategy, 13th ed, Houghton Mifflin Company, Boston, New York.

15- Pulendran, S., Speed, R. and Widing, R.E, (2003), "Marketing planning, market orientation and business performance ", European Journal of marketing,. 37 (3/4), 476-497.

16- Perry, M.L. and Shao, A.T. (2001), "Marketing orientation and incumbent performance in dynamic market ", European Journal of marketing, 36 (9/10), 1140-1153

17- Shergill, G. S.and Nargundkar, R. (2005), " Marketing orientation, Marketing innovation as performance drivers: Extending the paradigm", Journal of Global Marketing, 19 (1)

18- Shoham,. A., Rose, G. M., and Kropp, F. (2005), " Marketing orientation and performance: a meta-analysis ", Marketing intelligence & planning, 23 (5), 435-454

19- Sekaran, Uma,(2002)"Research Methood For Business", Fourth Edition ,Jonn wiley&Sons ,Inc.

20- World Bank, (2004).World Development Indicators, World View, People, Environment, Economy, State and Markets.

21- Zeithmal, V. & Others, (2006). Service Marketing, Integrating Customer Focus Across the Firm. 4th, ed, McGraw-Hill/Irwin, New York.

LE SYSTEME COMPTABLE DES ENTREPRISES TUNSIEN APRES 15 ANS D'APPLICATION :

Présentation, tentative d'évaluation et perspectives futures[i]

Mohamed Faker KLIBI[*]
Université de Tunis

Résumé : Depuis 1997, les entreprises tunisiennes appliquent le système comptable des entreprises. Il s'agit d'un système qui se rapprochait de la logique de la normalisation comptable internationale au début des années 1990. Actuellement, après 15 ans d'application, le savoir faire qui s'est forgé autour de ce système s'est manifestement amélioré. Cependant, on se retrouve avec des normes qui commencent à être de plus en plus dépassées par rapport à leur homologues internationales (les IAS/IFRS).

Mots clés : Tunisie, système comptable des entreprises, normalisation comptable, IAS/IFRS

Introduction : Le Système Comptable des Entreprises (SCE) gouverne le paysage comptable et financier tunisien depuis 1997. Il a été mis en application suite à une longue (et unique) histoire dominée par une idéologie comptable française incarnée par le Plan Comptable Général de 1968. La Tunisie, un petit pays nord africain et naturellement (dans le sens géographique du terme) peu gâté, a construit, depuis son indépendance (1956) son modèle de développement sur la base de l'ouverture politique, économique et sociale. Suite à des difficultés économiques et sociales éprouvées au milieu des années 1980, les pouvoirs publics on décidé de renforcer ladite ouverture en adoptant des réformes tous azimuts suggérées par les institutions de Bretton woods (le Fond Monétaire International et la Banque Mondiale) et ainsi un nouveau glossaire économique est mis en place dont les termes à définir constituent des dérivés de : mondialisation, globalisation financière…etc.

Le volet comptable n'a pas échappé à cette logique de réformes. C'est ainsi, et après d'énormes pressions exercées par la profession comptable (surtout celle représentant les grands cabinets internationaux), que le SCE a été adopté en 1997. Le SCE est un système comptable à dominante anglo-saxonne. A l'époque de son élaboration, sa principale source d'inspiration était « le référentiel international qui fût -lui-même- en pleine refonte » (PriceWaterhouseCoopers, 2004)[ii]. La logique anglo-saxonne se manifeste à travers la mise en place de normes comptables (techniques et sectorielles) dont l'élaboration se réfère à un cadre conceptuel qui proclame une nette séparation entre la comptabilité (qui doit se rapprocher de la substance économique et financière) et la fiscalité (qui préfère le formalisme juridique) dans l'objectif de pousser les entreprises à publier des informations de qualité à la hauteur des besoins des investisseurs financiers. A côté de cette conception anglo-saxonne, le normalisateur tunisien, pour ne pas choquer une longue tradition comptable francophone, a élaboré une norme générale qui contient des modèles à suivre pour pouvoir élaborer les états financiers, une nomenclature comptable et une note qui présente d'une manière détaillée le fonctionnement des comptes[iii]. Pour réussir cette réforme, des formations professionnelles pour les cadres des entreprises ont été assurées et les programmes de l'enseignement supérieur dans les écoles de commerce ont été mis au goût du jour.

Aujourd'hui, après 15 ans d'application du SCE (1997), toutes les parties prenantes qui s'intéressent à la comptabilité se sentent expérimentées et professionnellement à l'aise. Cependant et entretemps, le paysage comptable international, animé par l'IASB (International Accounting Standards Board), a beaucoup évolué imposant ainsi aux professionnels et académiciens comptables tunisiens des normes comptables internationales d'information financière (IAS/IFRS)[iv] qui ressemblent de moins en moins à leur SCE (1997). Sur un plan politique, la banque mondiale, dont l'objectif est la protection de l'épargne internationale, n'arrête pas de critiquer le référentiel comptable tunisien qui est appelé à s'aligner à celui de l'IASB à l'horizon de l'année 2014.

Dans ce papier, notre objectif est d'analyser les nouveaux enjeux et défis qui se présentent à la comptabilité et aux comptables tunisiens.

[*] faker.klibi@planet.tn

Pour atteindre cet objectif, nous proposons, dans une première section, de mettre le SCE (1997) dans son contexte historique. Dans un deuxième temps, nous présentons les spécificités dudit système (section 2). Enfin, dans une troisième section, nous passons à un examen critique du SCE tout en envisageant son éventuelle abrogation au profit d'un passage à l'application des normes IAS/IFRS.

I. Le SCE (1997) dans son contexte historique : Comme dans la majorité des pays nouvellement indépendants, l'Etat tunisien avait pris dés 1957 la charge d'encadrer un peuple souvent considéré comme une " poussière d'individus". Donc, toute politique économique devrait être envisagée en donnant le rôle principal à cet acteur. Cette conception avait marqué le début de l'ère socialiste du pays, qui s'est soldée par un échec donnant ainsi le coup d'envoi à une ère (presque) libérale qui a favorisé la création de la bourse des valeurs mobilières de Tunis (BVMT) en 1969 (et ce en vertue de la loi n° 69-13 du 28 février 1969). Mais à cette époque, la bourse était plutôt « perçue comme un bureau d'enregistrement des transactions qu'un miroir de l'économie ayant sa place dans le financement des entreprises. »[v]. Durant cette même décennie, et plus précisément en 1968, le Plan Comptable Général (PCG) tunisien a été adopté (Sans qu'il fasse l'objet d'une obligation légale), il correspondait exactement aux orientations socialistes de l'époque où l'Etat jouait le rôle de planificateur économique. Donc, il était logique que les informations produites sur la base de ce plan visaient à satisfaire les besoins de l'Etat. Le PCG, était caractérisé par son formalisme « poussé » ce qui écartait toute possibilité de mise à jour. Mais, il semble que jusqu'à la fin de la décennie 1970, ce plan a su justifier sa raison d'être avant qu'il ne soit critiqué au milieu des années 1980.

Riches d'un héritage de succès économique favorisé par la libéralisation des années 1970, les années 1980 auraient pu voir une économie plus solide et plus développée. Cependant, dans la première moitié des années 1980 on a assisté à une déterioration de l'économie tunisienne qui a atteint son paroxisme en 1986 qualifiée "d'année noire" avec une chute historique de la production réelle (-1.86%) et avec à la cléf une crise de paiement sans équivalent dans les annales de la Tunisie indépendante (Ayari, 2000)[vi]. Pour remédier à cette situation critique qui a engendré des crises sociales et politiques, un Plan d'Ajustement Structurel (PAS) a été adopté en 1986 sous l'impulsion du FMI. L'objectif de ce plan était de "contenir la déterioration de la situation et rétablir les conditions de la relance". Les réformes adoptées touchaient plusieurs aspects dont la dynamisation du marché financier. En termes plus concrets, la nouvelle reglementation, qui avait pour but de mettre à jour la loi n° 69-13 du 28 février 1969, attribuait à la bourse le pouvoir de contrôler toute information publiée concernant les sociétés faisant appel au marché financier, ainsi l'actionnaire ou l'épargnant pourrait disposer d'informations continues et fiables (Matoussi, 1991)[vii]. L'année 1988, a connu la promulgation de deux textes de loi concernant les sociétés d'investissement qui ont favorisé la création des SICAF (Sociétés d'Investissement à Capital Fixe), des SICAV (Sociétés d'Investissement à Capital Variable) et des SICAR (Sociétés d'Investissement à Capital Risque). Ceci en ce qui concerne la loi n°88-92 du 2 août 1988, la loi n° 88-111 a concerné l'émission des emprunts obligataires dont le but est l'ouverture du marché obligataire, jadis réservé aux banques. Durant cette période, avec la montée en puissance de l'initiative privée et la volonté de l'Etat de se « désincarner » de son rôle de planificateur économique, un besoin de mise au goût du jour du système comptable tunisien a été éprouvé. Pendant cette période, l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie (OECT) a été créé (en 1982). Il avait pris en charge la tâche d'élaborer des normes comptables supposées répondre aux difficultés rencontrées par les entreprises. Ces dernières n'hésitaient pas à appliquer des normes comptables internationales, ce qui a amené quelques praticiens à parler d'un shopping comptable.

Si durant les années 1970 et 1980, la Tunisie avait le choix d'opter pour un système économique "façonné" par des considérations internes du pays, les années 1990 ont imposé à la Tunisie l'adoption d'un système économique libéral, une situation qui a rendu obligatoire le passage d'une économie socialiste, parfois capitaliste "hésitée", à une économie ouverte basée sur un marché financier développé. Pour s'y faire, un ensemble de mesures a été adopté pour que le pays soit à la hauteur du nouveau contexte. De ces mesures on invoque, le programme de mise à niveau des entreprises, la loi relative aux entreprises en difficulté, la privatisation de plusieurs sociétés publiques, la libéralisation des prix et de la concurrence…etc. Par ailleurs, la Tunisie a adhéré à l'Organisation Mondiale de Commerce (OMC) et a signé un accord de partenariat avec l'Union Européenne le 17 juillet 1995. En ce qui concerne le marché financier, et pour atteindre les

meilleurs standards internationaux, une réforme majeure a été adoptée, avec la promulgation de la loi de novembre 1994 portant réorganisation du marché financier, qui est venue compléter le train des réformes démarrées en 1988. Cette loi a créé la nouvelle autorité de régulation ; le Conseil du Marché Financier (CMF), de même, elle a insisté sur l'obligation mise à la charge des sociétés qui font appel public à l'épargne de fournir "tous renseignements et documents nécessaires à la négociation ou à l'appréciation de leurs titres dans les conditions fixées par le règlement général de la bourse" (article 4 de la loi n° 94-117). Au début des années 1990, des réflexions sérieuses ont été engagées pour élaborer un nouveau système comptable qui répondra aux nouvelles ambitions économiques où le marché financier est appelé à jouer un rôle de premier ordre dans le financement de l'économie tunisienne. C'est dans cette logique que le Système Comptable des Entreprise (SCE) a été élaboré pour être mis en place à partir de l'exercice comptable 1997.

II. Le SCE (1997) : Un système comptable hybride : Après avoir accepté[viii] la version définitive du SCE, le Conseil National de la Comptabilité (CNC)[ix] tunisien a prévu l'application dudit système à partir du premier janvier 1997 et ce en vertu de la loi (de finance) n° 96-112 du 30 décembre 1996. C'est pour la première fois qu'en Tunisie « toute personne physique ou morale assujettie à la tenue d'une comptabilité en vertu de la législation[x] » se trouve obligée, de par la loi (et non pas de par la force d'usage) de respecter les dispositions d'un référentiel comptable.
Après une première expérience de normalisation basée sur un plan comptable général qui date de 1968, le normalisateur tunisien a choisi de se référer à la normalisation anglo-saxonne ; plus précisément à celle de l'IASC (actuellement l'IASB) en essayant de l'adapter, un tant soit peu, aux spécificités tunisiennes. Cette adaptation s'est concrétisée à travers la prise en compte dans le SCE des techniques de normalisation qui appartiennent à l'école de l'Europe – continentale. Cette double identification a fait du SCE tunisien un référentiel comptable hybride et ce, pour ne pas choquer, tout d'un coup, une culture comptable en place depuis l'indépendance du pays. A notre avis, le SCE est anglo–saxon si nous nous référons à son fond (substance) et franco-germanique si nous nous référons à sa forme. Dans ce qui suit nous développons cette dernière idée.

II.1. Le SCE est un référentiel comptable anglo-saxon…de par sa substance : Le socle du SCE est un cadre conceptuel « qui constitue la structure de référence théorique qui sert de support et de guide à l'élaboration des normes comptables (…) c'est un ensemble d'objectifs, de concepts fondamentaux et d'éléments qui entretiennent entre eux, des liens de cohérence et de complémentarité »[xi]. C'est grâce à ce document que la technique comptable trouve enfin une finalité ; un objectif : produire des informations financières de qualité pour satisfaire des investisseurs à risque qui ont besoin de prendre des décisions économiques. Par ailleurs, il nous semble que le cadre conceptuel, meilleure manifestation de la comptabilité anglo-saxonne, respecte mieux la personne du technicien comptable, car il l'invite à formuler un jugement ou un arbitrage professionnel au moment de la recherche de solutions comptables appropriées liées aux modalités de traitement des opérations découlant des transactions de l'entreprise et des effets liés à son activité. Ledit jugement pourrait s'articuler autour d'un ensemble de postulats énoncés en respectant une approche déductive identifiable à celle utilisée par les sciences « dures » comme les mathématiques. La présentation des postulats, autour desquels s'articule le cadre conceptuel, respecte l'ordre suivant :

- Présentation des utilisateurs (internes et externes) potentiels de l'information comptable et leurs besoins respectifs. La priorité étant donnée aux investisseurs financiers dans la mesure où ils prennent le plus de risque et leurs besoins informationnels sont considérés comme étant les plus larges.
- Identification des objectifs des états financiers : fournir des informations utiles à la prise de décisions relatives à l'investissement, au crédit et autres décisions similaires.
- Présentation des quatre caractéristiques qualitatives de l'information financière : l'intelligibilité, la pertinence et ses trois dimensions (valeur prédictive, valeur rétrospective et rapidité de divulgation), la fiabilité et ses trois dimensions (la représentation fidèle, la neutralité et la vérifiabilité) et la comparabilité (dans le temps et dans l'espace). Dans ce cadre, le normalisateur tunisien insiste sur le fait que la pertinence et la fiabilité constituent les caractéristiques fondamentales de l'information financière.
- Enonciation des hypothèses sous – jacentes : la continuité d'exploitation et la comptabilité d'engagement.

- Définition des conventions (principes) comptables qui sont au nombre de douze[xii].

De ce cadre conceptuel découle, jusqu'à cette date, 41 normes comptables. Une norme comptable générale, des normes techniques ou thématiques (22 normes) et des normes sectorielles (18 normes).

II.2. Le SCE est un référentiel comptable de l'Europe continentale…de par sa forme : La forme de la comptabilité financière en Tunisie est incarnée par la norme générale (c'est la norme n° 1 du SCE (1997)). La norme générale, véritable matrice de la pratique (Colasse, 1997)[xiii], est composée de trois parties. La première partie est intitulée : dispositions relatives à la présentation des états financiers. La deuxième partie est intitulée : dispositions relatives à l'organisation comptable. Et, la troisième partie est intitulée : nomenclature des comptes et fonctionnement général des comptes. L'objectif de cette norme est de faciliter la compréhension de la logique comptable anglo-saxonne en la rendant « terre à terre ». C'est dans ce sens qu'elle rajoute au SCE (1997) une dimension technique[xiv]. En effet, la norme générale propose aux praticiens tunisiens des modèles d'états financiers (bilan, état de résultat, état de flux de trésorerie et des notes aux états financiers) et une nomenclature comptable.

III. Tentative d'évaluation du SCE (1997) : Actuellement, l'expérience liée à la compréhension et à la maîtrise du SCE en Tunisie est riche de 15 ans d'application. Les questions que nous posons dans ce cadre sont les suivantes : le SCE –a- il convaincu ? Faut – il le rapprocher plus des normes comptables internationales (IAS/IFRS) dans leur version actuelle ?

III.1. Le SCE (1997) a –t- il convaincu ? Pour répondre à cette question, il nous semble intéressant, du point de vue méthodologique, de se positionner du côté de chaque individus ou groupe d'individus appartenant aux parties prenantes susceptibles d'être concerné(s) de loin ou de près par la chose comptable.

III.1.1.Les entreprises : Le caractère hybride du SCE (1997) semble satisfaire la majorité des besoins des entreprises qui opèrent sur le territoire tunisien à l'exception des entreprises étrangères qui se trouvent obligées de consolider leurs états financiers avec des sociétés mères cotées sur des marchés financiers internationaux.
En effet, les entreprises de petite et moyenne taille (les PME) dont les activités ne sont pas assez complexes et dont les propriétaires sont souvent les dirigeants ne sont pas obligées (même de par la loi) de faire un reporting financier limpide et très sophistiqué. Ces entreprises qui sont majoritaires[xv] et qui constituent la force de frappe de l'économie tunisienne peuvent recourir uniquement à la norme générale pour décrire comptablement leur activité. De même, rappelons que le SCE tunisien permet aux petites et moyennes entreprises tunisiennes de recourir au modèle autorisé (un modèle simplifié) des états financiers. Par ailleurs, et dans la mesure où ces PME sont tenues de déterminer leur IS (Impôt sur les Sociétés) à la fin de chaque exercice, elles ont souvent tendance à conjuguer la technique comptable (incarnée par le plan des comptes se trouvant dans la norme générale) avec la législation fiscale (code de l'IRPP et de l'IS)[xvi]. Cette conjugaison bien qu'elle est permise, elle s'éloigne, toutefois, de la philosophie du SCE (1997) qui prône la prééminence du fond économique sur la forme juridique et fiscale.
L'application du SCE (1997) semble pertinente, aussi, pour les entreprises cotées en bourse et surtout pour celles qui consolident leurs états financiers. Ces entreprises, qui sont généralement de grande taille, opèrent souvent dans des secteurs d'activité à risque et leur activité est généralement complexe et diversifiée. Ces deux caractéristiques peuvent légitimer le recours de ces entreprises au côté anglo-saxon du SCE (cadre conceptuel et normes comptables). Ce dernier leur offre un cadre comptable très intéressant : d'un côté un cadre conceptuel bien ficelé qui oriente la préparation de l'information financière vers les besoins des investisseurs financiers et des normes comptables (techniques et sectorielles) qui ne cessent de se multiplier (d'une manière assez lente !) au fil des années à mesure que les problèmes comptables deviennent de plus en plus répétitifs.
Après 15 ans d'application, les préparateurs des états financiers dans les entreprises tunisiennes, tailles confondues, semblent maîtriser de plus en plus les petits détails du SCE (1997) et acquérir, par conséquence, un capital savoir – faire considérable[xvii].

III.1.2 : Les utilisateurs de l'information financière : Les besoins des utilisateurs potentiels de l'information comptable ont été énumérés par le cadre conceptuel. A titre d'exemple, ce dernier identifie aux fournisseurs de capitaux (les investisseurs, les prêteurs et les subventionneurs) les besoins suivants : « savoir si l'entreprise est rentable, si elle génère des flux de trésorerie positifs, si ses actifs sont sauvegardés, si elle est en mesure de continuer son activité (…) et d'honorer ses engagements dans un avenir prévisible ». C'est sur la base de ces besoins, considérés comme les plus larges au point qu'ils ont la capacité d'englober et de contenir tous les besoins des autres utilisateurs, que les objectifs de la comptabilité tunisienne ont été formulés. L'analyse de la structure des états financiers proposée par la norme générale montre que lesdits besoins pourraient être bel et bien satisfaits si leur lecture se fait par un utilisateur averti[xviii]. Sur le plan pratique, cette formulation devrait être nuancée dans la mesure où les utilisateurs privilégiés ; à savoir les investisseurs financiers[xix], n'ont pas une place très importante dans le contexte économique et financier tunisien. En effet, la base actionnariale des entreprises cotées en bourse est peu diversifiée dans la mesure où la plupart des actions qui matérialisent les capitaux desdites entreprises sont souvent concentrées entre les mains de quelques familles tunisiennes. Dans ce cadre, le problème lié à l'existence d'une éventuelle asymétrie d'information entre dirigeants et actionnaires se trouvant à l'extérieur de l'entreprise n'est pas souvent posé. En effet, les membres de ces entreprises peuvent accéder directement, et sans passer par une information comptable de qualité, à des informations privées.

III.1.3. Les professionnels comptables indépendants : Les professionnels comptables indépendants sont représentés par l'ordre des experts comptables de Tunisie (OECT) crée en 1982 et la compagnie des comptables de Tunisie (CCT) créée en 2002. L'OECT est un organisme très actif qui contribue au développement comptable dans le pays. Au début des années 1990, la majorité de ses membres ont été derrière la remise en question de l'ancien PCG (1968). L'OECT a aidé d'une manière significative à la mise en place du SCE (1997) et à l'enrichissement de la doctrine comptable qui sert actuellement pour mieux interpréter les différentes normes dudit système. Ces dernières années, quelques cabinets d'expertise comptable, surtout les plus importants du point de vue taille, essayent de lancer un débat sur la possibilité de l'adoption du référentiel comptable international et ce, sans aucune adaptation aux spécificités du contexte économique et financier tunisien[xx]. Cette remise en cause ne semble pas être lancée à cause d'une défaillance éventuelle du SCE (1997), mais plutôt pour créer un nouveau marché de formation portant sur les IAS/IFRS. Cette position semble être encouragée par des considérations politiques nationales (les orientations du pays s'attachant à plus d'ouverture sur les plans politique et économique) et internationale (pressions exercées par la banque mondiale et le fond monétaire international)[xxi].

III.1.4. Les enseignants de la comptabilité : Le SCE (1997) est enseigné à l'université tunisienne[xxii, xxiii] depuis l'année universitaire 1996 – 1997. Depuis cette date, l'enseignement de la comptabilité qui était basé sur des considérations exclusivement techniques, est devenu plus « scientifique ». En effet, depuis 15 ans, l'enseignement des techniques comptables se trouve secondé par des explications théoriques (mettant l'accent sur le pourquoi des choix des méthodes et des écritures comptables) qui ont pour référence le SCE et surtout son cadre conceptuel. A l'instar des programmes des business school anglo-saxons, de nouvelles matières ont été introduites telle que la théorie de la comptabilité financière[xxiv]. Par ailleurs, plusieurs recherches scientifiques (des articles, des communications dans des congrès nationaux et internationaux, des mémoires de mastère et des thèses de doctorat) ont été élaborées pour décrire la portée et l'utilité du système comptable tunisien (pour plus de détail, voir la recherche de Klibi et Dammak (2006)[xxv]). Depuis l'année universitaire 2008 – 2009, le système de l'enseignement supérieur en Tunisie a passé du régime maîtrise au régime LMD (Licence – Mastère – Doctorat). Anticipant une application future du référentiel comptable international, la formation académique des futurs professionnels comptables tunisiens compte désormais des modules (à la licence et au mastère) qui s'intéressent à l'enseignement des IAS/IFRS.

En conclusion, nous estimons que le système comptable tunisien de 1997 est techniquement très bien adapté à la réalité dans laquelle évolue la majorité des parties prenantes qui s'intéressent à l'information financière. Cependant, force est de constater que ces dernières années (depuis 2002) avec l'évolution extraordinaire des normes comptables internationales, la différence entre le

référentiel tunisien et le référentiel international devient de plus en plus importante. La question que nous posons à ce niveau est la suivante : faut – il abroger le SCE (1997) au profit d'une adoption pure et simple des IAS/IFRS ?

III.2. Faut – il rapprocher le SCE (1997) plus des normes comptables internationales (IAS/IFRS) dans leur version actuelle ? Pour répondre à cette question, nous allons tout d'abord dresser la différence entre le SCE tunisien et la version actuelle des normes comptables internationales (IAS/IFRS).

III.2.1. La différence entre le SCE (1997) et la version actuelle des IFRS

- **Un normalisateur peu productif :** Il est remarquable que le normalisateur tunisien (le CNC) entretient très mal[xxvi] le système comptable qu'il a mis en place au début de 1997. Il y a beaucoup de normes qui devraient être élaborées actuellement et qui sont susceptibles d'améliorer la qualité des informations financières publiées par les entreprises qui font appel public à l'épargne. Ces normes manquantes, une fois produites, peuvent adhérer parfaitement à la réalité des activités des entreprises tunisiennes. De ces normes nous évoquons :

1. Tableau des flux de trésorerie (IAS 07) : le tableau des flux de trésorerie (appelé en Tunisie Etat de flux de trésorerie) est défini par la norme générale (Norme Comptable Tunisienne – NCT-n° 1) sans beaucoup de détail. Rappelons que l'état de flux de trésorerie est un état dont la confection sur le plan pratique pourrait poser de problèmes dans la mesure où il échappe, aussi bien à la logique de la comptabilité d'engagement qu'à l'encadrement de la nomenclature comptable (plan des comptes).

2. L'impôt sur le résultat (IAS 12) et plus précisément le volet des impôts différés qui met en valeur les dettes (passifs) et les économies (actifs) d'impôt qui seront supportées (dettes) ou réalisées (économies) par l'entreprise dans le futur. L'impôt différé ne fait pas l'objet d'une norme en Tunisie, quoique au niveau de la nomenclature comptable (qui se trouve dans la norme générale) nous pouvons identifier le compte 4349 intitulé impôt différé!

3. Le résultat par action (IAS 33) dont l'apport est significatif en matière d'amélioration de la compréhension de la performance des entreprises cotées surtout en matière de comparabilité dans le temps et dans l'espace. Nous ne trouvons pas d'équivalent à cette norme en Tunisie sauf une petite trace au niveau du paragraphe 83 de la norme générale[xxvii].

4. Les dépréciations d'actifs (IAS 36) : cette norme prend en considération tous les événements et les facteurs (sauf le facteur temps qui est pris en compte lors de l'élaboration du plan d'amortissement) ayant un impact négatif (et d'une manière irréversible) sur la valeur des éléments d'actifs. Aussi, nous ne trouvons pas d'équivalent de cette norme en Tunisie sauf une trace au niveau de la norme comptable n°5 (immobilisation corporelle) et la norme générale (plan des comptes – compte n° 637).

5. Les provisions, passifs éventuels et actifs éventuels (IAS 37) : c'est une norme qui se spécialise dans la définition et l'évaluation des provisions, des passifs éventuels et des actifs éventuels tout en essayant de prévoir leur échéance. La norme comptable tunisienne n° 14 donne une définition et précise les critères de prise en compte des provisions et ce dans le cadre de la prescription d'un traitement comptable pour les éventualités et événements postérieurs à la date de clôture. Quant aux concepts d'actifs et de passifs éventuels, nous n'en trouvons pas de traces significatives dans les normes comptables tunisiennes sauf lorsque le normalisateur traite des normes comptables bancaires (de la norme comptable n° 21 à la norme n° 25). Ces derniers éléments font partie de l'état des engagements hors bilan (un des éléments des états financiers bancaires)

6. Les immeubles de placement (IAS 40) : les normes internationales réservent un traitement particulier pour les immeubles (terrains et/ou locaux) détenus ou contrôlés par l'entreprise mais qui ne se trouvent pas occupés par cette dernière (ces immeubles sont détenus soit pour être loués soit pour valoriser le capital). La normalisation comptable tunisienne confond les immeubles de placement avec les immobilisations corporelles et leur réserve le même traitement comptable et la même présentation dans le bilan.

7. L'agriculture (IAS41) : il s'agit d'une norme sectorielle ayant pour objectif la prescription d'un traitement comptable pour les actifs biologiques. Malgré que la normalisation comptable tunisienne a prévu des normes réservées à quelques secteurs (banques, assurances, les OPCVM[xxviii],

les associations autorisées à accorder des microcrédits et les structures sportives privées), le secteur agricole, dont le pourcentage de la valeur ajoutée créée est le plus important dans le PIB tunisien, n'est pas encore normalisé.

8. Les actifs non courants détenus pour la vente et les activités abandonnées (IFRS 5) : ce sont les éléments d'actifs qui ont (ou qui vont) cessé(er) de procurer à l'entreprise des avantages économiques futurs (par exemple : mise en place d'un plan de cession d'un immeuble jusque là occupé par l'entreprise (actifs non courants détenus pour la vente) et abandon par un groupe d'entreprises d'une ligne d'activité dans un pays donné (abandon d'activité). Jusqu'à maintenant nous n'identifions pas une norme comptable tunisienne spécifique pour traiter et classer dans les états financiers ces opérations.

9. Exploration et évaluation des ressources minières (IFRS 6) : il s'agit d'une norme comptable sectorielle qui s'intéresse aux activités de recherches de ressources minérales et des travaux liés à l'étude de faisabilité technique et de la viabilité commerciale du projet d'extraction. Aucun équivalent de cette norme dans la normalisation tunisienne.

10. Les secteurs opérationnels (IFRS 8) : il s'git d'une norme qui prescrit la présentation des informations par secteur d'activité et par secteur géographique. Aussi, cette norme n'a pas d'équivalent dans la normalisation comptable tunisienne.

D'un autre côté, force est de remarquer que quelques autres normes comptables internationales n'ont pas été reprises par le normalisateur tunisien, et dans ce cas, nous estimons qu'il n'a pas tort, et ce :

- Soit parce que les normes internationales en question ne reflètent pas une activité ou une pratique courante en Tunisie. De ces normes nous évoquons : l'IAS 19 (avantage du personnel), l'IAS 26 (comptabilité et rapports financiers des régimes de retraite), l'IAS 29 (information financière dans les économies inflationnistes), IFRS 2 (paiement en actions et assimilés),
- Soit parce que les normes internationales en question décrivent des instruments financiers dont le traitement par l'IASB ne fait pas l'unanimité des pays (IAS 32, IAS 39, IFRS 7 et IFRS 9).

- Des normes comptables tunisiennes peu imprégnées par le modèle de la juste valeur :

Les normes comptables internationales sont élaborées pour décrire (et renforcer) un système capitaliste évoluant dans un cadre mondialisé. La pensée comptable anglo-saxonne qui sous-tend les nomes IAS/IFRS est basée sur les besoins informationnels des investisseurs financiers[xxix]. Ces derniers ne cherchent pas à analyser ce que les activités des entreprises coûtent mais plutôt ce que ces activités valent sur le marché : il s'agit d'une approche économique néoclassique qui se concentre sur l'étude de l'utilité telle que placée dans le cadre d'un marché efficient (puisqu'on suppose la rationalité des différents acteurs intervenant dans des marchés – dits actifs). D'où la notion de la juste valeur (fair value). La juste valeur est définie comme étant « le montant auquel un actif pourrait être échangé ou un passif éteint entre parties bien informées, consentantes et agissant dans des conditions de concurrence normale». Sur un plan théorique, l'intérêt de la juste valeur est inestimable, car elle tend à discipliner les dirigeants égoïstes qui cherchent à camoufler les vraies richesses de l'entreprise. Dans ce sens, Colasse et Burlaud (2010, p.163)[xxx] arguent que « l'évaluation en juste valeur empêche les dirigeants de conserver des plus-values latentes et parfois occultes qui pourraient être réalisées pour lisser les résultats ». En utilisant le modèle de la juste valeur, lesdites plus values sont à réintégrer soit dans les capitaux propres (dans un compte d'écart de réévaluation) soit dans le résultat de l'exercice : l'essentiel c'est qu'elle soit visible aux yeux des (et éventuellement partageable par les) investisseurs. Nous estimons que l'utilité de la juste valeur est envisageable si les normes IAS/IFRS sont appliquées dans un pays développé (dont la culture n'est pas étrangère à la globalisation financière) capable d'inventer un marché financier efficient. Dans ce domaine, les pays, dont la Tunisie, qui cherchent encore la voie pour placer leur développement, ne peuvent pas dans l'état actuel des choses recourir à une application forcée des modèles d'évaluation basés sur la juste valeur.

Dans sa version du début des années 1990, le référentiel comptable international ne mettait pas trop l'accent sur la méthode de la juste valeur. Cette version constituait la principale source d'inspiration pour les praticiens tunisiens (mandatés par le normalisateur comptable national) pour

élaborer un nouveau système comptable qui saura remplacer le PCG (1968). Cependant, dans les boudoirs de l'IASC, des réflexions sérieuses ont été déjà engagées pour assoir le référentiel international sur un véritable modèle d'évaluation à base de juste valeur. Par conséquent, la mise en application officielle du SCE (1997) à partir du premier janvier 1997 a été immédiatement suivie par l'achèvement du plan de refonte de l'IASC. En effet, « c'est à partir de 1998 que l'IASC a introduit la référence à la juste valeur dans toutes ses normes, couvrant des domaines comme les regroupements d'entreprises, les engagements sociaux, les actifs incorporels, le portefeuille des titres, la réévaluation des immobilisations…c'est aussi en 1998 que l'IASC a adopté la norme IAS 39 qui (…) prescrit la comptabilisation et l'évaluation de certains instruments financiers à la juste valeur » (Casta, 2003, p. 8)[xxxi].

Jusqu'à ce jour, le normalisateur tunisien s'attache encore au principe du coût historique qui met en avant la fiabilité de l'information financière au détriment de la pertinence (ô combien respectée par le normalisateur international) qui suppose une application à la lettre de la juste valeur. Et c'est là, la principale différence entre les normes tunisiennes et les normes internationales.

III.2.2. Adoptons les IAS/IFRS car il faut se rendre à l'évidence ! Intrinsèquement et sans prendre en considération des facteurs extracomptables et extra- normatifs, le système comptable des entreprises de 1997 est très bien adapté à la réalité économique et financière en Tunisie. Nous estimons que le contenu du SCE (1997) conjugué avec l'expérience cumulée, à travers les 15 dernières années, des professionnels comptables tunisiens est à même de traduire comptablement et d'une manière fiable les activités des PME et le peu des entreprises faisant appel public à l'épargne. Cependant, force est de remarquer que la normalisation comptable obéit à des facteurs de contingence. Il nous semble que ladite normalisation à un instant donné est liée plutôt à des considérations politiques. C'est dans ce sens qu'il faut comprendre le modèle de développement[xxxii] dans lequel évolue la Tunisie. Nous entendons par modèle de développement « un projet politique, économique et social, qui se traduit dans une idéologie, porté par un acteur pilote, qui entraîne dans son sillage, de gré ou de force, l'ensemble d'une nation » (Bagoit, 2008 ; p. 4)[xxxiii]. Depuis son indépendance, la Tunisie, faute de ressources naturelles satisfaisantes, a bâti ses modèles de développement sur une ouverture tous azimut. En se référant aux enseignements de la sociologie du développement et à une analyse de l'environnement politique, économique, social et culturel qui caractérise la scène nationale et internationale ses dernières années, il nous semble que le modèle de développement suivi par la Tunisie est le modèle de la compétition. Le modèle de la compétition, suivi actuellement par la majorité des pays en développement, pousse la Tunisie à adopter toutes les réformes suggérées par les institutions de bretton woods (la banque mondiale[xxxiv] et le FMI). La contrepartie est une reconnaissance par la communauté internationale et surtout par les pays développés avec leurs aides technologique et financière. « Lesdites réformes ont pour objectif une libéralisation progressive de l'économie tunisienne par le biais de la privatisation des entreprises publiques, le démantèlement des barrières douanières, la suppression des fonds de compensation, l'encouragement de l'initiative privée…etc » (Klibi et Ben Slama, 2010)[xxxv]. Parmi ces réformes, il y a le volet comptable incarné par l'adoption pure et simple des normes comptables internationales. Pour la Banque Mondiale, il s'agit d'une manière pour protéger l'épargne internationale. En se référant à cette logique (et uniquement à cette logique) nous estimons que le système comptable des entreprises (1997) a besoin d'une mise à jour pour qu'il reflète mieux la philosophie des normes comptables internationales (IAS/IFRS). Mais, faut – il inventer des marchés liquides et efficients, c'est-à-dire reflétant à tout moment des conditions de concurrence normale, pour pouvoir appliquer les modèles de réévaluation à base de juste valeur ? Faut – il inventer une classe moyenne dont les membres ont un pouvoir d'achat significatif au point qu'ils se permettent d'investir leur épargne dans la bourse et attendre des informations financières de qualité ? Laissons le temps au temps !!

Conclusion : Pendant 15 années d'application, le système comptable des entreprises a su instaurer une nouvelle culture qui a pu remplacer, à notre avis, une culture ancienne à base de plan comptable général. Avant sa mise en place, une immobilisation ne pouvait être définie que lorsqu'on se réfère à son numéro de compte. Avec le SCE on a appris qu'une immobilisation est un élément d'actif, possédé ou contrôlé par l'entreprise susceptible d'accorder à cette dernière des avantages économiques futurs. C'était une révolution comptable. Au fil des années, un savoir faire

tunisien (académique et professionnel) s'est, donc, développé autour du SCE (1997). Nous croyons que le seul maillon faible de « l'institution comptable » en Tunisie est le Conseil National de la Comptabilité. Cette grande muette n'a pas pu formuler une position claire concernant l'avis des institutions financières internationales qui l'appellent à changer son référentiel. Rappelons que ce référentiel n'a pas, jusqu'à ce jour, fait l'objet de critiques internes, exception faite de celles émanant de quelques professionnels ayant intérêt à élargir le marché de formation des IAS/IFRS. Nous sommes convaincus que l'application d'un système comptable donné doit contribuer à un meilleur développement comptable qui est, à son tour, appelé à impacter positivement le développement économique. Il est donc temps, qu'un débat national soit lancé pour décider de l'avenir de la normalisation comptable en Tunisie.

Références :

[1]Ou bien : Faut – il tuer le SCE (1997) ?! Si oui, ayez le courage de dire pourquoi.

[ii] PriceWaterhouseCoopers, (2004), « Similarités et divergences : une comparaison entre les normes internationales (IFRS), américaines (USGAAP) et tunisiennes (NCT) » PriceWaterhouseCoopers, Tunis office, septembre, p. 8.

[iii] Dans une logique anglo-saxonne, la nomenclature comptable (plan des comptes) ne doit pas être normalisée, il s'agit d'un simple paramétrage comptable effectué par les entreprises.

[iv] IAS : International Accounting Standards. IFRS : International Financial Reporting Standards.

[v] Site de la bourse des valeurs mobilières de Tunis.

[vi] Ayari. C. (2000), « Les politiques économiques de Bourguiba », Colloque organisé par l'Institut du Monde Arabe à Paris.

[vii] Matoussi. H (1991) « l'Endettement dans les entreprises : Fondements Théoriques et Comportement Empirique des Entreprises », Thèse pour le doctorat d'État, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion de Tunis.

[viii] Techniquement, le SCE a été préparé par une équipe d'experts qui a commencé ses travaux en 1991.

[ix] Les prérogatives du CNC sont fixées par l'article 5 de la loi n° 96-112.

[x] Article premier de la loi n° 96-112.

[xi] Paragraphe premier du décret n° 96-2459 du 30 décembre 1996, portant approbation du cadre conceptuel de la comptabilité en Tunisie.

[xii] Ces douze conventions sont : la convention de l'entité, la convention de l'unité monétaire, la convention de la périodicité, la convention du coût historique, la convention de la réalisation du revenu, la convention de rattachement des charges aux produits, la convention de l'objectivité, la convention de la permanence des méthodes, la convention de l'information complète, la convention de prudence, la convention de l'importance relative et la convention de la prééminence du fond sur la forme.

[xiii] Colasse. B (1997) « Du nouveau système comptable des entreprises de la Tunisie : alignement sur ou adaptation aux normes comptables internationales ? », Revue française de comptabilité, pp 43-47.

[xiv] Colasse (1997, p. 46) décrit cette norme générale de la manière suivante : «Bien qu'elle prenne conceptuellement appui sur le cadre conceptuel, la norme comptable générale ressemble à s'y méprendre à un plan comptable général « à la française », mais un plan réorganisé et modernisé. Pourquoi d'ailleurs ne pas avoir gardé l'expression de « plan comptable général » ? Peut être parce que le mot de plan appartient à un contexte historique et idéologique disparu ».

[xv] Du point de vue nombre dans le tissu économique tunisien. Leur nombre dépasse les 80% du nombre total des entreprises tunisiennes.

[xvi] Code de l'Impôt sur le Revenu des Personnes Physiques et l'Impôt sur les Sociétés.

[xvii] Un moyen qui nous semble pertinent pour apprécier la maîtrise du SCE (1997) ces dernières années par les comptables des entreprises est, la quasi absence des offres de formation (portant sur ledit système) par les cabinets de formation tunisien.

[xviii] Le paragraphe 20 du cadre conceptuel (consacré à la définition de l'une des caractéristiques qualitatives de l'information financière) suppose effectivement que les utilisateurs « sont présumés avoir une connaissance raisonnable des affaires et de la comptabilité et sont soucieux d'étudier et de traiter l'information avec diligence ».

[xix] Ces investisseurs, opérant dans le cadre du marché financier, sont sensés prendre des décisions économiques c'est-à-dire des *« décisions relatives à l'investissement ''achat, conservation ou vente de titres'' ou au crédit »* (paragraphe 15 du cadre conceptuel tunisien).

[xx] En effet, l'OECT a lancé une campagne en vue de l'adoption des IAS/IFRS depuis l'année 2007 (voir le lien suivant : http://www.webmanagercenter.com/management/article.php?id=28666)

[xxi] Banque mondiale (2006) : « rapport sur le respect des normes et des codes (RRNC)», http://www.worldbank.org/ifa/rosc_aa_tun_fre.pdf

[xxii] En Tunisie, la comptabilité est enseignée à l'université (plus précisément à l'Institut des Hautes Etudes Commerciales – IHEC-) depuis 1977 (Khemiri, 2009). Selon un rapport du ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique (2008 – 2009), le nombre total des diplômés de comptabilité en Tunisie a atteint les 11 322.

[xxiii] Khemiri, R., et al., (2009), " Introduction de l'enseignement des technologies de l'information et de la communication en sciences comptables suite à la réforme LMD en Tunisie: vers une orientation marché?", la deuxième édition du colloque international «e-Commerce et Gouvernance de l'Internet 2009 - ECIG 2009 » 8-10 octobre 2009 à Sousse (Tunisie), http:// www.ecig2009.org/

[xxiv] Actuellement cette matière s'appelle : principes et normes comptables.

[xxv] Klibi M.F et S. Dammak (2006) '' Etat de l'art des recherches en sciences comptables en Tunisie '' 27e congrès de l'Association Francophone de Comptabilité (AFC), Tunis du 10 au 12 mai 2006. (www.scientificcommons.org).

[xxvi] La dernière norme comptable élaborée (en 2010) par le CNT est la norme n° 41 relative aux contrats de location. La norme équivalente à l'échelle internationale (IAS 17) a été mise en place en 2004.

[xxvii] Le paragraphe 83 de la norme générale stipule « les notes doivent renseigner les utilisateurs des états financiers sur les mouvements de capitaux propres et *sur la détermination du résultat par action* »

[xxviii] Organisme de Placement Collectif des Valeurs Mobilières.

[xxix] De l'ère qui a caractérisé le moyen âge jusqu'à l'année de la crise économique (1929), on reconnaissait à la comptabilité le rôle de reddition des comptes. A partir des années 1930, l'étude de l'histoire de la normalisation américaine montre que la réussite du FASB (*Financial Accounting Standards Board*) et sa reconnaissance par la SEC (*Securities Exchange Commission*) est liée au fait qu'il a donné le privilège informationnel aux investisseurs financiers qui agissent dans le cadre du marché de capitaux américain qui a été à l'origine de la grande crise économique des années 1920.

[xxx] Colasse B. et A. Burlaud (2010), « Normalisation comptable internationale : le retour du politique ? » Comptabilité – Contrôle – Audit, Tome 6, Volume 3, p. 153 – 176.

[xxxi] Casta JF, (2003) « La comptabilité en juste valeur permet – elle une meilleure représentation de l'entreprise », Centre de recherches sur la gestion (CEREG), université Paris dauphine.

[xxxii] Le lecteur averti peut se référer aux enseignements de la sociologie du développement. La sociologie du développement est une discipline qui aide le chercheur à expliquer le degré de développement dans le quel se trouve un pays donné.

[xxxiii] Bajoit, G. (2008), « les Voies du Développement en Amérique Latine 1950 – 2007 » in Amérique Latine A Gauche toute ?, ouvrage collectif de Bajoit, G ; Houtart. F. et Duterme, B., Edition CETRI et Couleur Livres.

[xxxiv] …et ce à travers les rapports sur le respect des normes et des codes. Ces rapports contiennent une évaluation qui "met l'accent sur les forces et les faiblesses de l'environnement comptable et d'audit influant sur l'information financière publiée (Site de la Banque Mondiale: www.worldbank.org/ifa).

[xxxv] Klibi M.F. et F. Ben Slama (2010) '' Normalisation comptable dans les pays en développement : Explications par les modèles de la sociologie du développement'' Communiqué dans le cadre d'un colloque international « les normes IAS/IFRS entre l'obligation d'application et le défis de l'environnement » Université Djillali Liabès - Algérie.

Essai d'évaluation du programme de la mise en valeur par le biais de la concession : Cas du projet Khechem Errih 2

BOUMADDA Abdelbasset*
Université Ouargla,
Laboratoire de Protection des Ecosystèmes en Zones Arides et Semi-arides

Résumé : Parmi les programmes du développement agricole initiés par les pouvoirs publics on note la mise en valeur des terres par le biais de la concession dont la wilaya d'Ouargla a bénéficié de 26 projets d'une superficie totale de 3297 Hectares. Le périmètre de **Khechem Errih 2** est l'un de ces projets qui occupe, à lui seul, plus du tiers de cette superficie, soit 1250 Hectares.

La réalisation de ces projets s'est confiée à la Générale des Concessions Agricoles (GCA) en qualité de maître d'ouvrage délégué.

Malgré l'enveloppe financière colossale de 2.123.710.823,00 DA allouée au projet, la mise en culture n'est effective que sur quelques parcelles ne dépassant pas le dixième de la surface totale.

A travers cette étude, nous essayerons d'évaluer le programme de mise en valeur par le biais de la concession dans la région de Ouargla en faisant le portrait le plus détaillé possible de ce périmètre tout en relatant les causes de son échec.

Mots clés : Développement agricole, Khechem Errih 2, Mise en valeur, Concession, Actions.

Introduction : Plusieurs auteurs ont cité le développement agricole en se basant tous sur des aspects d'ordre sociaux et de production agricole décrivant l'agriculture qui est en elle-même un ensemble de pratiques utilisées par l'homme pour, à priori, une sécurité alimentaire au profit de son environnement social.

Ce besoin en sécurité alimentaire, augmente avec l'élargissement de l'environnement social dans l'espace et dans le temps (démographie).

Les régions sahariennes de l'Algérie ont connu des extensions considérables en termes de superficies agricoles par la mise en valeur de nouveaux périmètres en s'appuyant sur l'exécution des programmes de développement l'un après l'autre. La superficie agricole est passée de 102.196 hectares en 1984 à 188.608 hectares en 2002 et le patrimoine phoenicicole est passé de 8.024.430 de palmiers en 1988 à 12.035.650 en 2001 (CHAOUCH S., 2004) et certaines sources avancent actuellement un chiffre de plus de 15 millions de palmiers dattiers (BOUAMMAR B., 2008).

La mise en valeur par le biais de la concession fait partie des programmes agricoles adoptés par l'État algérien pour le développement agricole.

Le périmètre agricole Khechem Errih 2 est l'un des 26 périmètres mis en valeur dans ce cadre dans la wilaya d'Ouargla.

1- Mise en valeur par le biais de la concession :

La mise en valeur des terres agricoles par le biais de la concession est un programme d'envergure initié en 1997.

Ce programme est régit par le décret exécutif n° 97-483 du 15 décembre 1997 qui fixe les modalités, charges et conditions de la concession des parcelles de terres relevant du domaine privé de l'État dans les périmètres de mise en valeur et de la conversion éventuelle de cette concession en cession.

La Générale des Concessions Agricoles (**GCA**) est une EPE qui a été créée pour la réalisation et le suivi de ce programme en qualité de maître d'ouvrage délégué.

a) La Générale des Concessions Agricoles :

* aboumadda@gmail.com

La Générale des Concessions Agricoles a été créée pour accomplir et assurer les missions suivantes :

- La réalisation des actions retenues dans les décisions de financement ministérielles des projets en faisant appel aux entreprises et bureaux d'études qualifiés.
- Le contrôle de la réalisation des ouvrages, en collaboration avec les structures techniques compétentes.
- Installation des concessionnaires qualifiés par les commissions des wilayates.
- Sensibilisation des postulants pour la participation aux actions qui sont à leurs charges,
- Assister les concessionnaires dans les démarches nécessaires à l'établissement des documents administratifs notamment les cahiers de charges.

b) Perspectives de la mise en valeur par le biais de la concession :

- Élargir au maximum les superficies agricoles en irrigué;
- Création d'emploi pour les jeunes chômeurs;
- Fixation de la population rurale;
- Participation à l'autosuffisance alimentaire;
- Introduction de nouvelles techniques agricoles;
- Insertion des micro-entreprises pour la réalisation de certaines actions de mise en valeur.

2- Présentation du projet :

Le projet objet de cette étude porte le nom de KHECHEM ERRIH 2 d'une superficie totale de 1250 hectares a été qualifié, dans le cadre du programme de la mise en valeur des terres par le biais de la concession, par décision ministérielle de financement N° : 498 du 02/10/1999. Le montant total alloué au projet dans cette décision de financement était de 1.230.000.000,00 DA (123 Milliards de centimes) dont 70 % à la charge de l'Etat. Les 30 % restantes devaient être supportées par les concessionnaires bénéficiaires.

Le projet a connu une première restructuration en 2003 par décision ministérielle N° : 485 du 11/10/2003 pour atteindre 1.463.193.000,00 DA (plus de 146 Milliards) dont 70 % à la charge de l'état.

Le 06/05/2005 une deuxième restructuration financière du projet a eu lieu faisant monter l'enveloppe pour atteindre le chiffre astronomique de: **2.123.710.823,00** DA (plus de 212 Milliards de centimes) soit presque le double de l'enveloppe initiale. En outre, 98,81 % du montant (soit 2.098.410.824,00 DA) est supportée par l'état c'est-à-dire qu'il n'y a pas d'apports personnels de la part des concessionnaires d'où l'appellation de « **parcelle clé en main** ».

a) **Les actions prévues dans les décisions de financement :** Les actions de mise en valeur prises en charge par l'État et retenues dans les différentes décisions de financements sont :

- Cadastre (délimitation du périmètre) ;
- Réalisation forages ;
- Réalisation abris pour forages ;
- Réalisation réseau d'irrigation ;
- Réalisation réseau goutte à goutte ;
- Étude réseau de drainage ;
- Amélioration foncière (nivellement) ;
- Réalisation de pistes agricoles ;
- Réalisation de brises vents ;
- Plantation palmeraie (Djebbars) ;
- Fourniture d'armature serre.

b) **Réalisations des actions :** La quasi-totalité des actions retenues dans les décisions de financements a été réalisée, exception faite pour le réseau de drainage qui n'a pas été réalisé et la fourniture des serres, du djebbars et des palmes sèches dont la réalisation est

partielle suite aux absentéismes des concessionnaires et au gel des opérations à cause des poursuites judiciaires.

Les engagements physiques et financiers retenus dans les décisions de financements ainsi que les réalisations effectuées sont détaillés dans le tableau 1

c) **Les concessionnaires :** Dans ce périmètre agricole, 625 concessionnaires ont été qualifiés par la commission de wilaya. Chaque concessionnaire a bénéficie d'une parcelle de 2 hectares (petite concession).

Les communes qui ont bénéficiées de ce périmètre sont : Ouargla, Rouissat, Ngoussa, Sidi Khouiled, Ain Beida et Hassi Ben Abdellah.

d) **Emplois génères :** D'après la Générale des Concessions Agricoles, il y a 145 emplois générés par les activités des entreprises de réalisation des actions de mise en valeur, mais ces emplois ne sont que temporaires.

3- État actuel du projet :

En visitant le périmètre, on s'aperçoit qu'il s'agit d'un véritable cimetière des deniers publics à cause de l'état de dégradation avancée auquel il est arrivé.

Ce qui a aggravé cette situation c'est l'abandon des parcelles par les bénéficiaires puisque plus de 70 % des bénéficiaires ont abandonné leurs parcelles. Cet abandon est dû principalement à :

- Mauvais choix du site caractérisé par l'éloignement, et les vents fréquents et violents ;
- Mauvais choix des concessionnaires qui sont des chômeurs dépourvus de moyens financiers et n'ayant, pour la majorité, aucune culture agricole ;
- Impossibilité d'accéder aux différents types de crédits agricoles puisque les bénéficiaires n'ont pas des actes de propriétés (terres non hypothécables) et les banques exigent des garanties ;
- Mauvaise réalisation des ouvrages par les entreprises de réalisation ;
- Mauvaise qualité des fournitures (surtout pour les Djebbars…)
- Des opérations douteuses de passation des marchés, de réalisation de la part de la GCA, confiés à des entreprises non spécialisées dans le domaine agricole. En plus plusieurs actions indépendantes les unes des autres sont confiées à une seule entreprise,
- Absence d'un suivi rigoureux des réalisations ;
- Gel des réalisations suite au scandale de la GCA et à l'introduction de l'affaire devant la justice en 2007.

Les conséquences de cette situation sont :

- Mort de la quasi-totalité des Djebbars plantés suite à l'abandon et à la mauvaise qualité des plants;
- gaspillage d'une ressource non renouvelable par l'utilisation irrationnelle de l'eau et la réalisation d'ouvrage (bassins et conduites) ne répondant pas aux normes reconnues;
- Des investissements lourds (forages etc…) exposés à tous les aléas ;
- Réseau goutte à goutte défectueux malgré la somme importante déboursée pour cet ouvrage (25 Milliards) ;
- Pistes agricoles dégradées ; et périmètre difficilement accessible ;
- Présence de quelques agriculteurs (généralement locataires) pratiquant du maraichage saisonnier au dépend du palmier dattier ;
- Parmi les 258 serres livrées aux bénéficiaires, il n'en reste plus que quelques unes ;

Conclusion :

Malgré une relative extension des superficies de mise en valeur dans la région d'Ouargla, le bilan des différentes réformes démontre la fragilité du nouveau secteur agricole. Cette mise en valeur des terres au niveau de la région n'a pas eu d'effets significatifs sur les productions agricoles comparées aux enveloppes colossales dégagées par l'État.

L'état du périmètre Khechem Errih 2 et le profil des concessionnaires bénéficiaires de parcelles démontrent que nous ne pouvons pas parler de développement agricole en faisant du social.

A notre avis la solution pour ce périmètre réside en son attribution à des investisseurs potentiels et motivés en leur faisant signer des contrats de performances ou des cahiers de charges bien établis faisant ressortir les droits et obligations de toutes les parties.

Annexes :

Tableau 1: **Les engagements retenus et les réalisations effectuées.**

ACTIONS	U	ENGAGEMENTS		REALISATIONS	
		Physique	Financier (DA)	Physique	Financier (DA)
Cadastre	Ha	1250	1.556.894,99	1250	1.542.564,00
Forages (Albien)	U	6	894.777.521,62	6	884.392.849,00
Abris forages	U	6	1.863.611,86	6	1.773.131,00
Réseau d'irrigation	Ha	1250	435.071.140,42	1250	334.770.113,00
Réseau goutte à goutte	Ha	1250	263.110.229,46	1250	244.400.972,00
Étude Réseau de drainage	Ha	1250	2.000.000,00	0	0,00
Nivellement	Ha	1250	40.942.730,00	1250	40.942.730,00
Pistes agricoles	Km	60	64.724.400,00	60	64.595.700,00
Brises vents	Km	85	15.552.450,00	34	5.855.040,00
Djebbars	Ha	1250	224.700.000,00	395	70.645.680,00
Armatures serres	U	1250	175.500.000,00	258	31.477.680,00
TOTAUX			**2.119.798.978,35**		**1.680.396.462,56**

Source: GCA (2010)

Tableau 2: **État des concessionnaires bénéficiaires.**

Concessionnaires				Superficie / concessionnaire
Prévus sur DF	Qualifiés	Installés	Abandon	
625	625	625	437	2 Ha

Source: GCA (2010)

Références :

1- B.N.E.D.E.R. (Novembre) 1999. Programme de mise en valeur des terres par le biais de la concession. Périmètre Khechem Errih 2. Commune de Hassi Ben Abdellah.

2- BOUAMMAR B., 2000. Les effets des changements de l'environnement économique et leurs impacts sur la rentabilité économique et financière des nouvelles exploitations agricoles oasiennes phoenicicoles et céréalières et sur leur devenir : cas de la région de Ouargla. Mémoire de magister. INA d'El Harrach. Alger. P. 124.

3- BOUAMMAR B. BEKHTI B., 2008. Le développement de l'économie agricole oasienne : entre la réhabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies. In le chercheur n° 06/2008-P.20

4- BOUAMMAR B., 2010. Le développement agricole dans les régions sahariennes. Etude de cas de la région d'Ouargla et la région de Biskra. Thèse de doctorat Université Kasdi Merbah Ouargla. P. 49.

5- CHAOUCH SAIDA. 2006. Développement agricole durable au Sahara. Nouvelles technologies et mutations socio économiques: cas de la région de Ouargla. Thèse de Doctorat Université Aix-Marseille.P. 389.

6- DADAMOUSSA ML., 2007. Les effets induits des différents programmes de développement agricole sur la préservation de l'écosystème saharien. Cas de la région d'Ouargla. Mémoire de magister Université Kasdi Merbah Ouargla. P.47.

7- G.C.A., 2010. Bilan des réalisations physiques et financières des projets de la wilaya d'Ouargla.

Université Kasdi Merbah Ouargla – Algérie

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

Périodique scientifique annuel des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion

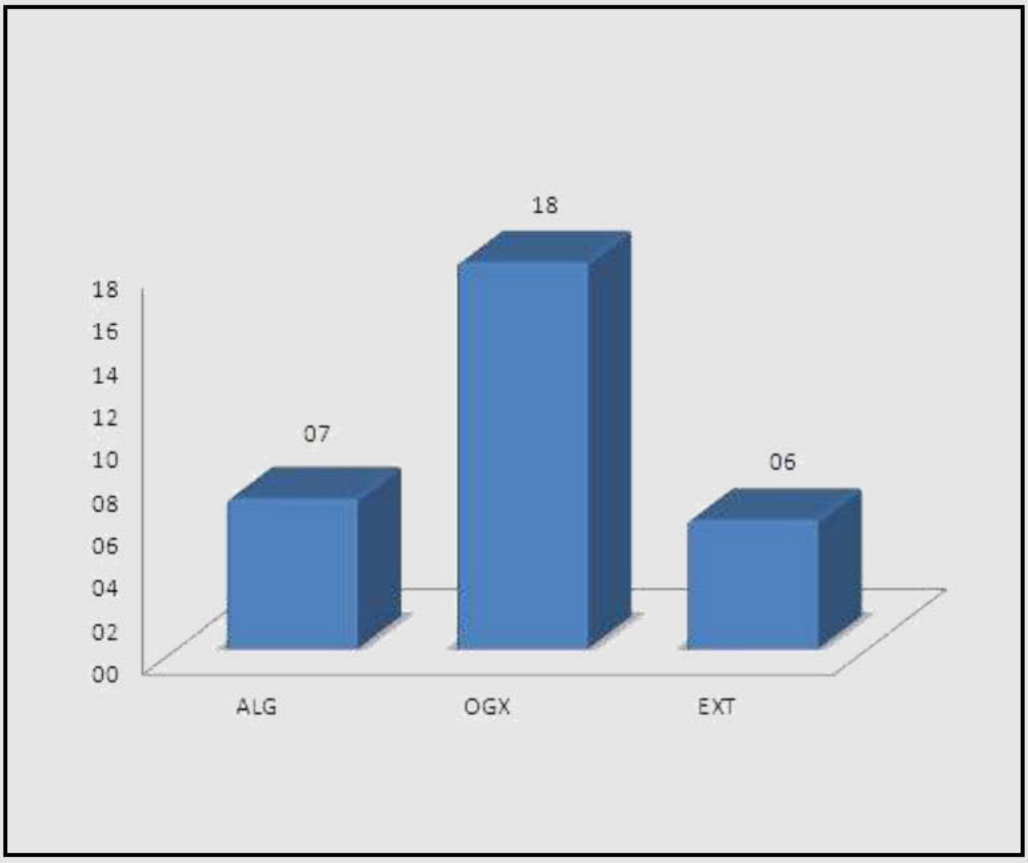

Numéro 10/2012 – Dépôt légal N° : 110/2002 – ISSN : 1112-3613

Imprimerie Université Kasdi Merbah Ouargla